الرأسمالية الفلسطينية

من النشوء التابع ...
إلى مأزق الإستقلال

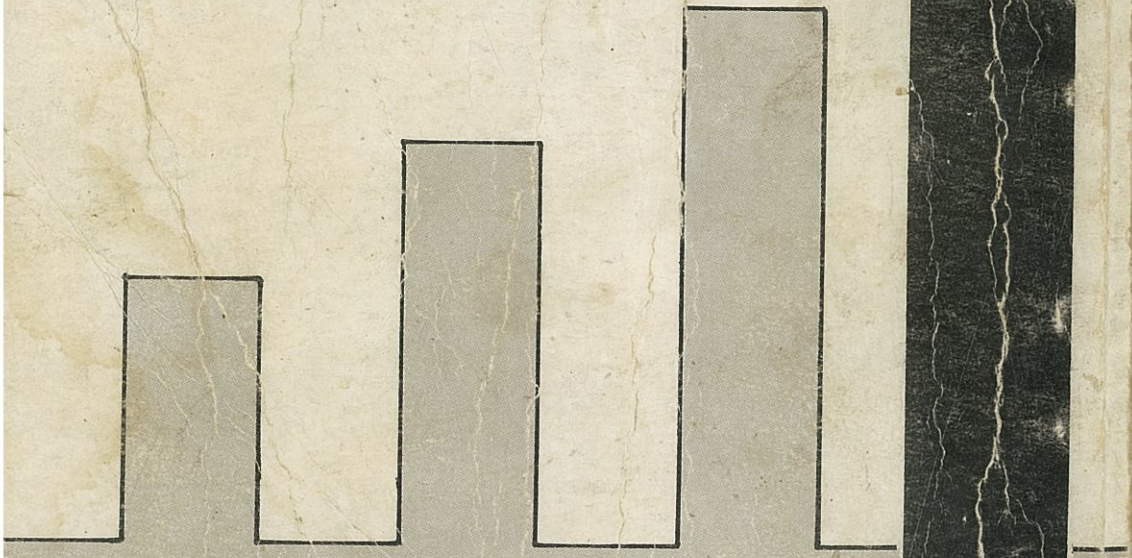

تأليف
د. عادل سماره

مركز الزهراء
للدراسات والأبحاث

الرأسمالية الفلسطينية

من النشوء التابع الى مأزق الاستقلال

تأليف

د. عادل سمارة

بيت عور الفوقا

١٩٩١

منشورات مركز الزهراء - القدس

الكتاب الرأسمالية الفلسطينية من النشوء
التابع الى مأزق الاستقلال

تأليف د. عادل سمارة
الناشر مركز الزهراء - القدس
ص.ب : ١٩٤٣٦ القدس
الطبعة الاولى آب ١٩٩١م

تنويه: الآراء والافكار الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز.

الاهداء

الى الشعب العربي العراقي، آخر معاقل الصمود العربي. الى التجربة التنموية العراقية، الى قرار هؤلاء جميعا بكسر احتجاز التطور العراقي والعربي، وقتالهم جميعا لتحرير الكويت باتجاه تحرير كامل الوطن العربي المسكون بالعديد من الاحتلالات، الى تجربة بناء الذات بعد الدمار البرجوازي الامبريالي والعربي.

وإذ تتولد انسانية الانسان عبر التحديات، بانواعها، فاننا نتوسم تجربة تنموية جديدة في العراق تنبت من عمق المجزرة العسكرية ومجزرة الابادة بالتجويع التي تصوغها برجوازيات الغرب والراسماليات العربية بانواعها التجارية والكمبرادورية، والريعية بفكرها البدوي النهبوي ايضا.

لقد اضفى ذبح الشعب العراقي بالقنبلة والرغيف، حدة اكثر على تناول موضوع هذا الكتاب الذي هو حاد بطبيعته.

شكر وامتنان

يسعدني وانا انهي هذا العمل ان اتقدم بالشكر والعرفان الى جميع الذين ساهموا فيه نقاشا وقراءة. وأخص بالذكر كل من عبد الكريم سمارة، ووليد سالم، وكاثي وبندلي جلافانس، وموسى البديري، وعمر ياسين، وربحي قطامش وجبريل محمد على ما اسهموا به في مناقشة مسودات هذا الكتاب. كما اشكر ناصر جبر وماهر الدسوقي على المساعدة القيمة في تعبئة الاستمارات المخصصة لهذا البحث.

ولا انسى الكثيرين من ابناء شعبنا الذين تفاعلوا جيدا خلال المقابلات التي تمت معهم حيث كان للمعلومات والملاحظات التي قدموها دورا كبيرا في إغناء البحث.

المحتويات

الجزء الاول

معالجات نظرية

المدخل المادي التاريخي	٨
التشكيلة الاجتماعية	١١
نمط الانتاج	١٤
قوى وعلاقات الانتاج	١٧
الفائض والتراكم	١٩
الطبقة	٢٢
الحالة العينية والدور الطبقي كمقرر	٢٧

الفصل الثاني

التشكيلة الاجتماعية الاقطاعية	٣٠
ما هو الاقطاع	٣١
مناظرة دوب وسويزي	٣٢
تدهور الاقطاعية	٣٤
المحرك الاساس	٣٦
نمط الانتاج الاسيوي	٣٧

الفصل الثالث

ما هي الراسمالية	٤٢
جدل الاستعمار والاستيطان	٤٨
انصاف المراكز	٤٩

المستوى السياسي الطبقي ٥١

الفصل الرابع

الراسمالية الفلسطينية ٥٨
مقترب تاريخي اجتماعي طبقي ٥٨
ماهية التشكيلة العثمانية كحاضنة اولى لهذه الراسمالية ٥٨
مناقشة اطروحة كيدر واسلامجلو ٥٩
مناقشة اطروحة سمير امين التشكيلات الاجتماعية الخراجية ٦٨
مناقشة اطروحة مكسيم رودنسون ٧٧
مناقشة اطروحة تمار غوجانسكي ٨٤

الجزء الثاني

الفصل الاول

مقترب اقتصادي لانخراط فلسطين في التشكيلة العثمانية ٩٨
مناقشة اطروحة الكسندر شولتس ٩٨
فلسطين في نطاق التشكيلات العثمانية ١٠٦
اندماج التشكيلات العثمانية واثر ذلك على فلسطين ١١٢
من حكم المشايخ الى الراسمالية التجارية ١١٥
حلول الاشراف محل المشايخ ١١٨
اثار تحديث الامبراطورية العثمانية على فلسطين ١٢١
بروز التجار المدينيون ١٢٣

الفصل الثاني

في عملية الرسملة وحالة الضفة الغربية ١٢٨
البدايات المبكرة للرسملة ١٢٨

الانتشار المحدود لعلاقات الانتاج الراسمالي ١٣٢
سمات الرسملة في الضفة الغربية ١٣٦
الرسملة البرتلة التصنيع والمسالة الزراعية ١٣٩
المركز وتصنيع المحيط ١٤٦

الفصل الثالث

شرائح الرسمالية التجارية الفلسطينية. ١٥٠
شرائح الراسمالية المحلية على ضوء
المعيار النظري
الراسمال الصناعي ١٥٦
الربوي ١٥٨
المالي ١٦٠
التجاري ١٦٢
كبار ملاك الارض ١٦٥
العقاريون ١٦٧
الكمبرادور ١٦٧
الطفيلية ١٦٩
البروقراطية ١٧٠
البروقراطية كمشروع ١٧٢

الجزء الثالث

معالجات سياسية

الفصل الاول

تبادل دور المركز /المحيطي بين
الراسماليتان الفلسطينية والاردنية ١٧٥
علائم تحول المركز
-ظروف النشوء الجديد ١٧٩
١٨٣

الفصل الثاني

السياسة الاسرائيلية في الضفة والقطاع. ١٨٩
الدمج والتمفصل البراني ١٩٠

من التمفصل الى التدمير ١٩٥
علاقات الاقتصادين ١٩٦
الفهم الاسرائيلي للامر ١٩٩
ظاهرة فريدة ٢٠٠
منحى معاكس لتدويل العمل وراس المال ٢٠٢

الفصل الثالث

الراسمالية المحلية في صراع الاردن/م.ت.ف . ٢٠٤
متى بدأ الصراع على القيادة الفلسطينية. ٢٠٥
جناحي البرجوازية والاختراق المتبادل ٢٠٨
لماذا فشل الاردن في تكوين قيادة من البرجوازية التجارية ٢١٠
اللجنة المشتركة-نموذج طريف ٢١٦

الفصل الرابع

العلاقات السياسية بين الراسمالية والاحتلال. ٢١٩

الفصل الخامس

توجهات م.ت.ف. السياسية في المناطق المحتلة. ٢٢٥
بين مكونات شعبية م.ت.ف. انعدام برنامج طبقي ام برنامج برجوازي ام بونابرتية شكلية. ٢٢٧
برجوازية اقليمية ٢٢٩

الجزء الرابع

الفصل الاول

مدخل مسحي موجز لوضع الصناعة في الضفة والقطاع . ٢٣١
القطاع الصناعي ٢٣٣
الوضع الصناعي في الضفة ٢٣٤

الصناعة العمرانية ٢٣٦
الزيتون ٢٣٧
نتائج المسح المتعلق بالضفة ٢٣٩
نتائج المسح المتعلق بالقطاع ٢٥٥

الفصل الثاني

التعاقد من الباطن تطبيق نموذجي للاستعداد المحيطي ٢٦٣
التعاقد من الباطن حالة شاذة ٢٦٥
ربط وتمفصل طبقيين ايضا ٢٦٦
مجريات وديناميكية التعاقد من الباطن ٢٦٨
موقع شركات التعاقد من الباطن في البنية الصناعية ٢٧٠
التعاقد من الباطن في غزة ٢٧٤
التعاقد من الباطن خلال الانتفاضة ٢٧٧

خاتمة

من لا - استقلالية بالمنشأ الى لا- استقلالية بالمصلحة ٢٨٠
بيع الاستقلال ٢٨٤
استئناف المسيرة التجارية ٢٨٦
الانتفاضة واستكمال مسيرة الكساح الاستقلالي ٢٨٨
ادخال الراسمالية المحلية في الانتفاضة ٢٨٩
دخول الراسمالية المحلية في الانتفاضة ٢٩٠
الانتفاضة وانتصار البرنامج البرجوازي ٢٩٣
وماذا كانت نتيجة هذه النجاحات كلها؟ ٢٩٤
التكيف الى قيادة بديلة ٢٩٤
هل هناك تحليل بديل ٢٩٥
الملاحظات ٢٩٨

مقدمة

هذا الكتاب مقدمة بحد ذاته، مقدمة تحاول الاقتراب من بنية الطبقة الراسمالية في مجتمع تمت، وبشكل مبكر، عملية هتك انسجة بنياته الجغرافية والاجتماعية وبالتالي الاقتصادية الانتاجية. ولذا، فان الكثير من الامور الطبيعية في المجتمعات الاخرى، هي الى حد ما مفترضة او كامنة في حالة الشعب الفلسطيني. بل ان الكثير من الامور البديهية في مجتمع معين، كأن نقول الراسمالية المصرية، او الطبقة العاملة السورية، هي امور خلافية حتى بين الفلسطينيين انفسهم. فهناك خلاف كبير بين القوى السياسية الفلسطينية ، حتى ذات اللون المتقارب، اليسار مثلا، حول كون الفلسطينيين داخل الخط الاخضر فلسطينيين ام اسرائيليين، وحول كون الطبقة العاملة في المثلث والجليل فلسطينية ام اسرائيلية ، بينما تقر القوى الرافضة "لفلسطينية عمال الجليل" بفلسطينية الفلسطينيين في الكويت او لبنان؟. كل هذه القضايا تجعل معالجة امر طبقي مسالة حساسة وصعبة في الوقت نفسه.

لكن هذه الدراسة انحصرت في الفلسطينيين في الضفة الغربية بشكل خاص والى حد ما ،اقل بالطبع، في قطاع غزة. وليس السبب في الحقيقة هو ما ورد اعلاه من قضايا خلافية ونقاشية. حيث لا يخالطني شك في ان الفلسطيني في المثلث والجليل هو الفلسطيني في غزة والخليل، وأن تجريده من جنسيته لم ولن ينهي انتمائه الوطني الفلسطيني ولا القومي العربي ولن ينهي مشروعه في الكفاح السياسي الفلسطيني والذي يشكل جامع النضال الفلسطيني والذي له في الاردن وسوريا والكويت والجليل نفس مشروعية النضال في المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧. ولا اخالني هنا اقدم اطروحة نظرية معقدة، كما انني لن اناقشها هنا، ولكن بودي الاشارة الى ان من يعترف بفلسطينية فلسطيني يعمل في الكويت ويرفض او بالاحرى "يتهرب" من فلسطينية فلسطيني يسكن في شفا عمرو، فانما يقوم حقيقة بتغليب الايديولوجيا "وهي في هذا السياق وعي خاطىء" على الحقائق الواقعية المادية الملموسة. ولا مناص من اعتراف هنا ان من يغلبون الايديولوجيا على الحقائق يتمتعون عمليا وحتى اللحظة بموقف قوي جدا ناتج عن ان هذه الحقبة من التاريخ تقف على راسها وتتفاخر بذلك. فهي مرحلة الهيمنة الراسمالية الامبريالية وخاصة الامريكية على العالم، وهي مرحلة "انتصار" العناصر الراسمالية في الكثير من البلدان الاشتراكية "الاوروبية" والتي

يمكن تسميتها مرحلة البريسترويكا، ومرحلة التطبيع وخاصة تلك التي في اوروبا، والانفتاح على الصعيد العربي. ورغم قوة هذا المعسكر، الا ان هذه الحقبة في التاريخ هي حقبة وليست التاريخ بحد ذاته. وليس لنا نقاش هنا مع من لا يرون الامر في سياقه التاريخي لانهم يرون العالم طبقا لمدى وعلى مقاس عمرهم الزمني كافراد. وربما كان هذا هو الفارق بين المفكر ورجل الاعمال، وبين الثوري ومن ينفق عمره في تحقيق رغائبه الذاتية.

على أن سبب انحصار الدراسة في الضفة الغربية بشكل خاص راجع الى عوامل موضوعية "تأخذ مظهرا فنيا". فخلال الانتفاضة، لا يمكن الذهاب الى قطاع غزة والتحرك بما يمكن من اغناء دراسة من هذا النوع، فما بالك بالذهاب الى الخليج، والخليج بعيد بمختلف المعاني.

وربما يبدو هذا التفسير تبريرا، ولكن ما يبقيه في نطاق التفسير هو ان المواد المتوفرة عن هذا الامر معدومة الى حد شبه تام، ولذا، فان معلومات موثوقة غير واردة كلما كان الوصول او الاتصال بالمكان اصعب.

ولا يخفى على القارىء ان هذه الدراسة دراسة طبقية، ليس هذا وحسب، بل وفي الفترة التي تعلن فيها العناصر الراسمالية الجديدة في الاتحاد السوفياتي فتوى الغاء المسالة الطبقية. وهنا رغبت وقصدت الفصل بوضوح وحدة وسبق اصرار بين ان يكون المرء شيوعيا لانه يتمثل النظرية وبين ان يكون شيوعيا لان هناك في الاتحاد السوفياتي نظام اشتراكي. وسيان انتقل السيد جورباتشوف الى "الانساني بدل الطبقي" او امتدح ذلك جورج بوش، وتفنن في تفسير ذلك "شراح مواقف موسكو من المستيسرين العرب، او عرب البيت الابيض، فكل هذه لا تخفي ابدا حقيقة ان راس المال ما زال راسمالا ،وان العمل الاجير ما زال اجيرا، وانه في فترة القدرة القصوى للراسمالية على اعادة انتاج نفسها تزداد وبالترافق معها "مجاعات العالم". وبهذا المعنى، فان من يصدرون الفتاوى، بالغاء الطبقي انما يقومون حقيقة بالانتقال لصالح الطبقة "الراسمالية على الصعيد العالمي ان صح التعبير".

وفي هذا المعرض، ليس ما اود ابرازه هو مناقشة تعريف الطبقات او التنظير المجرد للمفاهيم الفلسفية حول الطبقة او التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية او نمط الانتاج ، وانما النقاش هو حول ، هل انتهت الملكية الخاصة، هل توقف استغلال الانسان للانسان، هل توقف الجوع ... نماذج عديدة من الاسئلة تبرز في هذا الصدد، ويظل جامعها المركزي، ان الاستقطاب يزداد في هذا العالم، حيث يكثر الفقراء ويقل الاغنياء، وهذا يولد في ما يولده مجاعات جديدة وموسعة في العالم. اي بعبارة اخرى هذا يولد حالات لا انسانية تضع تبريرات او ادعاءات السيد جورباتشوف في مصاف الطرح المشين. واكثر من كل هذا، لست بصدد مناقشة "فلسفة" السيد جورباتشوف، وانما المهم هو ان اصل الى عقل العالم الثالث والى عقلنا نحن فيه.

فمثلا، عندما وصل الغرب الى الراسمالية، تبعناه باسم الوصول اليها عبر انكارنا للقومية وتخليد التجزئة، مع ان فرصة زسملة "حقيقية" للعرب ان امكنت فليست الا عبر الوحدة.
وعندما، وصل الغرب الدمقراطية، طورنا اشكال حكم على طريقته ولكن بطبعات مشوهة وفي الحقيقة دكتاتوريات متخلفة.
وعندما وصل الغرب البرتلة انكرنا الفلاحية، وحولنا فلاحينا الى مستهلكين لمنتجات الغرب.
وعندما وصل قسم من الغرب الى الاشتراكية، اخذنا منها تحويل القومية الى موقف عصابي وعرقي، وجعلنا من القومية تهمة اشبه بالنازية.

واليوم، حين يتفكك البناء البروقراطي في الدول الشرقية "وتعيد الانتعاش للقومية بمفهومها البرجوازي"، تفرط قيادات شيوعية بالماركسية والطبقية والقومية بمفهومها الثوري.
وهكذا، فقد عملنا على ان نخسر نفسنا وان لا نفهم درس الآخرين، فلا طورنا راسمالية مكتملة، ولم يكن ذلك ممكنا، ولا طورنا اشتراكية، بل وفقدنا الايمان بالمشروع القومي ايضا. وحين يحل الراسماليون في الاتحاد السوفياتي الاشتراكية من اجل مصالح اقتصادية لهم، نحل هنا الاحزاب ونطلق الماركسية، من اجل لا شيىء بل للاستمرار كما كنا، اي غيروا ولو سلبا ولكن لم نغير، حتى رغم هذا لم نغير.!
على النطاق الزمني، فان هذه الدراسة تبدأ بمقدمة تاريخية تعالج اشكالية اساسية، هي "طبيعة التشكيلة الاجتماعية العثمانية في القرن التاسع عشر"، وذلك من اجل فهم اية تشكيلة كانت في فلسطين آنذاك، وكيف نمت في تلك الفترة الراسمالية التجارية الفلسطينية، وهل كان نموها بآليتها الذاتية، ام بحكم علاقتها بالسلطة العثمانية، وبين هذه وتلك فرق رهيب، حاولت الدراسة توضيحه في اكثر من مكان لانه ينطوي على مسالة هامة وهي:
هل كانت الراسمالية التجارية الفلسطينية عاملة على او مخلصة لمشروع الاستقلال منذ بدايات هذا القرن؟. وهل التوجه الاستقلالي الفعلي ممكن بدون برجوازية قومية انتاجية؟. ولا اثير مسالة الاستقلال هنا الا من اجل الحفاظ على الشخصية الوطنية الفلسطينية ضد الاستيطان. فبدون هذا، فان اعمل من اجل استقلال اقليمي عربي كهدف اقصى امر مرفوض.

لقد أعدت هذه المقدمة لكي تخدم كمقدمة ليس لهذا البحث وحده بل لمجمل بحث الطبقات الاجتماعية الفلسطينية الذي يعمل مركز الزهراء على انجازه.
يعالج هذا الكتاب، الراسمالية في الضفة الغربية وغزة خلال فترة الاحتلال بشكل اساسي، وعليه، فان التعاطي مع مسلكيات واوضاع هذه الطبقة قبل ذلك لم يكن بحثا بحد ذاته بل في خدمة البحث الام. كما لم تشمل هذه المقدمة الطبقات الاجتماعية الاخرى الا لاماما، لان الكتاب نفسه جزء من دراسة طبقية تشمل الطبقة العاملة والتركيب الطبقي للريف ، وهذا ما قلل تعاطي هذا البحث مع "الراسمالية الزراعية ، وربما مع المسالة الزراعية نفسها". اما البرجوازية الصغيرة والتي لا بد من التعرض لها في دراسة عن

الراسمالية، فـ اعتقد انني عالجتها بشكل واف وانما خضوعا لموجبات وبما يغني الموضوع المركزي للبحث.

ولتوضيح افضل، فان هذه الدراسة تقع في اربعة اجزاء:

يتناول ***الجزء الاول*** التشكيلة/التشكيلات الاجتماعية العثمانية، ووضع فلسطين فيها، مركزا على آليات تكون الراسمالية الفلسطينية وخاصة دور السلطات والطبقات الحاكمة في رعايتها واحتوائها. الا ان هذه المعالجة لا تتناول فترتي الانتداب والاردن الا لماما وذلك لسببين، الاول هو ان هدف الدراسة تناول اصول التكوين وليس مساره، والثاني لان معالجة فترتي الانتداب والاردن هي مهمة زملاء آخرين في مركز الزهراء الذي تعد هذه الدراسة له.

ويقدم ***الجزء الثاني*** معالجات نظرية، بمعنى الاطار النظري الذي يمكن ان تعالج به مسالة طبقية، كما يتناول ***الجزء الثالث*** الراسمالية الفلسطينية من حيث دورها السياسي . اما ***الجزء الرابع*** فيتناول هذه الطبقة اقتصاديا.

الا ان هذا الفصل ليس حديا، بل هو الى حد ما تعسفي، يقصد به تسهيل عمليتي الطرح من الكاتب والمتابعة من القارىء، ولذا، فان كل جزء يتناول ويستخدم معطيات جزء او اكثر.

ان الفصل الاول من الجزء الثاني هو مدخل نظري للكتاب، يرتكز على مكونات ويدافع عن مصداقية وعلمية مدخل المادية التاريخية ، مقدما في بعض الاحيان مقارنات نقدية مع المدخل او المنهج البرجوازي في التحديث.

ويناقش الفصل الثاني من هذا الجزء ماهية الراسمالية عموما، اي ظروف تبلورها التاريخي، سياق تطورها وتحليل تطوراتها الجديدة على صعيدي المركز والمحيط.

ويعرض الفصل الثالث من الجزء الاول تطور الرسملة في الضفة الغربية، وهذا يعني بشكل اساسي تطور الراسمالية في الزراعة في الضفة الغربية مما يجعله فصل متراكب ومتداخل مع الدراسة التي يعدها زملاء في المركز عن التركيب الطبقي في الريف. ورغم ان مكان هذا الامر في بحث التركيب الطبقي للريف، الا ان موجبات البحث تتطلب التعرض له.

ويتناول الفصل الرابع من هذا الجزء، الشرائح الطبقية في الضفة الغربية، من حيث تعدديتها، حدود تبلورها، وحدود تداخلها، واحيانا حدود وجودها "المميز"، في بلد تعرض ليس لاحتجاز متواصل لتطوره وحسب، بل لتدمير بنيته الجغرافية وما يترتب عليها.

في الجزء الثالث، يتناول الفصل الاول الكيفية التي حلت بها الراسمالية الاردنية محل الفلسطينية، وكيف اصبح الاردن مركزا للضفة الغربية بعد ان كان محيطا لفلسطين، ويتناول كذلك وصفا لظروف اعادة تكوين الراسمالية الفلسطينية.

ويتناول الفصل الثاني من هذا الجزء السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، وكيف انتقلت هذه السياسة من مفصلة اقتصاد هذه المناطق مع الاقتصاد الاسرائيلي في مرحلة معينة، وكيف قاد

هذا الى تدمير واقتلاع بنيته الانتاجية.

ثم يناقش الفصل الثالث من هذا الفصل، موقع وموقف البرجوازية الفلسطينية من الصراع المتواصل بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن، وتذبذب مواقف هذه الطبقة. وليس ما نقدمه هنا تفصيلا ارشيفيا لمواقف هذه الطبقة، لان هذا يستحق بحثا خاصا، وانما اخذ عينات من المعطيات ومناقشتها.

اما الفصل الرابع من هذا الجزء فيناقش العلاقات السياسية بين الراسمالية والاحتلال، والاسس التحتية لهذه العلاقات.

كما يناقش الفصل الخامس آليات عمل منظمة التحرير الفلسطينية داخل المناطق المحتلة، ولكن من باب موجز جدا، هو تقسيم العمل الذي تطبقه المنظمة داخل المناطق المحتلة، حيث تكون التضحيات من نصيب الطبقات الفقيرة والامتيازات من نصيب الراسمالية.

يتناول الفصل الاول من الجزء الرابع، الوضع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو معتمد بشكل اساسي على مجموعة من المقابلات اجريت من قبل مركز الزهراء خصيصا لهذا البحث. وقد غطت هذه المقابلات القطاع الصناعي بشكل اساسي، وكذلك الملاك العقاريين، وشركات التامين، وقطاع الصيرفة، وكبار التجار في محاولة لرؤية اين يوجه الراسمال الموجود في الساحة الاقتصادية استثماراته وما هي اولوياته.

كما يعالج الفصل الثاني من هذا الجزء القطاع الصناعي المحلي، او "الشريحة الراسمالية الصناعية -ان صح التعبير" من خلال علاقتها بالصناعة الاسرائيلية، اي شركات التعاقد من الباطن. والقصد هنا هو القاء مزيد من الضوء على آلية عمل الراسمال المحلي "من مدخل كون الراسمال علاقة اجتماعية وبالطبع سياسية، وليس من مدخل كونه مقادير مالية وحالات من التراكم البحت". وربما يهدف هذا الفصل لتبيان كيف تفهم الراسمالية المسالة الوطنية والقومية.

اما الخاتمة، فتقسم الى قسمين:

الاول: وهو استخلاص عبرة من مجمل الدراسة تدل على ان الراسمالية الفلسطينية قضت عمرها وهي تعيش في ظل انظمة اخرى، ولم تحاول قط ان تقوم بمشروع استقلال حقيقي.

والثاني: وهو محاولة لتقديم تكثيف سياسي واقتصادي للتطورات الحادة التي حصلت في الساحة الفلسطينية خلال الانتفاضة، مركزة على السلوكين الاقتصادي والسياسي للراسمالية الفلسطينية وقيادة المنظمة واتباعهم من المثقفين الانتهازيين يمينا ويسارا بصفتهم "شراح القضية للاسرائيليين، وعرافوا السياسة لقيادة المنظمة".

كما يرى القارىء، فان هذا الكتاب ليس مجرد دراسة مسحية وعرضية، بل ليس كذلك فعلا، ففي حالات كثيرة لم تتوفر المعطيات الكافية، فاكتفيت بالموجود، وفي حالات اخرى توفر فيض من المعطيات، فاخذت منها "غيضا" لان البحث ليس بحثا تسجيليا وان كان فيه بعض العرض والتسجيل. وانما الى جانب هذا، فقد حاولت دخول المعترك النظري في هذا البحث، وهذه مسالة خلافية كبيرة بين مثقفينا،

ليس فيما يخص الاختلاف حول قضايا نظرية، وانما ، ولسوء الحظ، بسبب عدم ايمان الكثيرين بضرورة التعاطي مع القضايا النظرية. فالبعض يعتقد اننا "شبعنا" نظريات ولم تحل مشاكلنا. وانا اقول ان هذا عقل متعب وكسول وهروبي لان الحالة بالعكس، فنحن "صحراء" نظريا. نحن نعرف اسماء النظريات والمنظرين، ولكننا لم ندخل في صلب اي منها.

نحن متلقين للتحليلات السياسية عن النظريات، نتلقى ذلك من الخارج، من مصادر انتمائنا الفكري، لكننا لا نستوعب هذه النظريات ولا نحللها ولا ننقدها. فالكثير من اكاديميينا، يدرسون تحليلات كتبها آخرون عن نظريات وضعها آخرون، ولا يكلفوا انفسهم عناء اعادة تحليل هذه النظرية او تلك، ومن لا يحللها لا ينقدها بالطبع، ويقوم "بطمر " ادمغة الطلبة بها. والشيىء نفسه عن "مقرئي وشراح" الماركسية عندنا، حيث يستوردون اطنان الكتب من الاتحاد السوفياتي، وكلها في مدح الماركسية، وعندما يقرر جورباتشوف دفن الماركسية يقرأون هنا "الفاتحة والتلقينة" على روحها!!!. لا بل يتنكرون لماضيهم الشيوعي ويحملون الطيب ويحرقون البخور في محراب الامبريالية حتى وهي تذبح شعب العراق.

لذلك نحن فقراء حقيقة من الناحية النظرية، وما اهدف اليه في هذه المغامرة النظرية هو اثارة حوار معين في بحر الظلمات هذا.

عادل سمارة
بيت عور الفوقا
١٩٩١

الجزء الاول

معالجات نظرية

يتكون هذا الجزء من اربعة فصول، يقوم الفصل الاول على معالجة توضيحية للمكونات الاساسية لمدخل المادية التاريخية باعتباره منهج التحليل في هذا الكتاب. اما الفصل الثاني فهو مناقشة للتشكيلة الاقطاعية كتمهيد للدخول الى وبالتالي معرفة ماهية التشكيلة العثمانية باعتبارها الحاضنة الاولى لتوليد الراسمالية الفلسطينية.

ويبحث الفصل الثالث ماهية الراسمالية عموما بما في ذلك منشأها والطبعات الاخيرة لتطورها. اما الفصل الرابع فيناقش بعض ابرز الاطروحات النظرية في تحليل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العثمانية.

الفصل الاول

المدخل المادي التاريخي

يرتكز مدخل المادية التاريخية اساسا على التشكيلة الاجتماعية وتحديدا على نمط الانتاج المهيمن وبهذا التميز بالذات يختلف عن مدخل ألتحديث ، وحيث ينطلق هذا المدخل من نمط الانتاج فانه ينطلق عمليا او موضوعيا واجتماعيا من معاينة ومعالجة والدفع بصدد نسف البنية الطبقية للمجتمع وصولا الى المجتمع الانساني الارقى،المجتمع اللاطبقي. فيما يخص المدرسة اللبرالية التحديثية، هوبسن (١٩٣٨) شومبيتر (١٩٥١)، فهي ترتكز على ان الطريق لتطور العالم الثالث هو في اقتفاء أثار وخطى الراسمالية الغربية، هذا دون ان ياخذ هذا المدخل بالاعتبار الظروف ومتغيراتها. كما ينص هذا المدخل على ان تراكم الراسمال هو محرك النمو والتطور، حيث يقود التصنيع الى التحضر (التمدين) وزيادة قوة العمل في القطاعات العصرية للاقتصاد.

اما في الحقيقة، فان التطور الراسمالي مشوه في ألعالم الثالث، (مثلا: ادى دخول الراسمالية في الزراعة الى تضخم المناطق المدينية، الا ان فائض قوة العمل الريفية لم يتم استيعابه في الصناعة وخاصة فروعها التي تطبق التكنولوجيا المتقدمة - اي الصناعات المحفوزة تصديريا). ويبرر دعاة هذه المدرسة مدخلهم بالقول: انه يخلق مزيدا من شواغر العمل الجديدة، كما يتغلب التحديث على الصراع الاجتماعي ويذيبه، ويقوم في الوقت نفسه بانهاء التراتب الاجتماعي.

ولا مناص من القول، ان هذا لم يحصل موضوعيا حتى في بلدان المركز، والتي تم بالفعل، تخفيف حدة الصراع الاجتماعي فيها. ولكن، نظرا لتحكمها بثروات بلدان المحيط، فقد توفرت لها ثروات هائلة للتحكم بها، وبالتالي تمكنت من تبريد الصراع الاجتماعي. وهذا الامر يضعنا مباشرة امام طبيعة الآلية

التي تحكم مجمل النظام العالمي. بمعنى، انه لا بد من تناول التطور في سياق هذا النظام، وليس بالانحصار في نطاق الدولة القومية الواحدة. لانّ اخذ امريكا مثلا على حدة، يخفي جوهر استغلالها لبلدان المحيط ويهيىء للقارىء انها معجزة بقواها الذاتية وحسب، وهذا تضليل.

ولعل ما يبين هذا الامر بشكل افضل اليوم هو قيام الولايات المتحدة بامتطاء معظم دول العالم للاعتداء الوحشي على الشعب والاقتصاد العراقيين للتحكم بالثروة النفطية العربية ولابقاء الاسواق العربية مفتوحة امام المنتجات الامريكية. بهذه الطريقة تحقق الامبريالية الامريكية القيمة الزائدة، وبأكذوبة الامكانات الذاتية تخفي الامبريالية انتزاع لقمة عيش الشعوب الاخرى.

وباقتفاء اثار النموذج الاوروبي يعتقد دعاة مدخل التحديث ان بوسع المجتمع الصناعي استيعاب اعدادا ضخمة من العمال في القطاعات الاقتصادية الحديثة والتي تتسم بانتاجية واجور عاليين. وانه، بطريقة او اخرى يتسنى للطبقة العاملة الحصول على حصة اكبر من الكعكة الاقتصادية. الا ان تطورات العقدين الاخيرين في المركز تؤكد عكس ذلك.

ليس لدى مدخل التحديث ما يقوله حيال العلاقات التاريخية ما بين النظم الاقتصادية، اي حول دور احد هذه الانظمة في احتجاز تطور اخر. وبفشله في التعاطي مع هذه المسالة ينكر مدخل التحديث حقيقة كون كل من الاستعمار والاستعمار الحديث ميكانيزمات هامة واساسية في تطور الراسمالية في اوروبا الغربية على حساب بلدان العالم الثالث. وبانكاره للطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي، يتعامل مدخل التحديث مع المستوى الاقتصادي باسئلة اقتصادية مجردة مخفقة في الاخذ بالاعتبار المضامين السياسية والايديولوجية للوضع الاقتصادي.

ومرة ثانية، فان المذبحة التي اديرت ضد الشعب العراقي في ١٦-١-١٩٩١، والتي قادتها امريكا وبريطانيا وفرنسا، وفي اذيالهن لفيف من دول العالم وفي اذيال الاذيال البرجوازيات التجارية والكمبرادورية المصرية والسورية والسعودية والمغربية، هذه المذبحة تطبيق وتأكيد على دور التحديث الراسمالي في اعادة صياغة العلاقات التاريخية بما يكفل احتجاز المحيط. انها العودة بالعالم الى ما قبل ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا، ١٩١٧، اي الى اقتسام العالم بين ضواري الامبريالية.

وعلى المستوى الاجتماعي يتعاطى مدخل التحديث مع المجموعات وليس الطبقات الاجتماعية. وينكر العلاقات والمصالح الطبقية وبالتالي، يشغل ويستهلك هذا المدخل نفسه في معالجات سياسية وظيفية للحياة والمجتمع، بارسونز (١٩٦٠) وليس في النفاذ الى الطبقات وادوارها في العملية الانتاجية.

يقوم مدخل التحديث بتهشيم الترابط بين علاقات الانتاج والقوى المنتجة، ويركز على المشكلة الفنية في نقص الراسمال، والكفاءة والتكنولوجيا المتقدمة كاسباب لاخفاق التطور في العالم الثالث.

اما مدرسة التبعية (والمقصود هنا بداياتها اي Perebitch (١٩٦٠) وجماعة ECLA) فتضع العلاقات التاريخية بين النظم الاقتصادية كحجر اساس لمحاججتها والتي تؤكد على ان التبادل اللامتكافيء بين المركز والمحيط يقود الى تخلف المحيط، وعليه فكلما ازداد انخراط المحيط في النظام العالمي يزداد

تخلفه عبر نزيف الفائض الى المركز والفشل في التحكم بالتراكم الداخلي. وبهذا المعنى، فان هناك ما يقرب مدرسة التبعية هذه من المنهج المادي في كونها من الاعتراضات المبكرة، وان كانت غير ناضجة، على النظام الراسمالي العالمي.

وكمدرسة لم تقطع كافة الوشائج مع مدخل التحديث، تعتقد مدرسة التبعية بان العالم الثالث سوف يسلك مدخل او منحى الراسمالية الغربية حتى لو لم يتم دمجه او احتوائه عنوة في النظام الراسمالي العالمي. ان محاججة كهذه، تنطوي ولا جدال على درجة عالية من الايمان بالحتمية والايمان بانتقال حتمي من نمط انتاج الى نمط اخر.

وحيث وفقت هذه المدرسة في نسب تخلف بلدان المحيط الى دمجها في النظام الراسمالي العالمي فقد فشلت في التعاطي مع التطورات الداخلية في البلد الواحد، وبانكارها للعوامل الداخلية مثل نمط الانتاج وعلاقات وقوى الانتاج، فشلت هذه المدرسة في اقتفاء دور انظمة ما بعد الاستقلال في بلدان المحيط في ابقاء واستمرار محوطة بلدانها(٢).ولكي لا نرمي كلاما محايدا هنا،فان الانظمة ليست كائنات من كوكب آخر، انها الطبقات الاجتماعية الحاكمة (بما في ذلك تحالفات كل نظام محليا ودوليا). كما فشلت هذه المدرسة في التقاط العلاقة بين الراسمالية والامبريالية على وضوحها (زنتس، ١٩٨٨) ولذا وقفت ضد الامبريالية فقط.وحيث فشلت هنا،فقد اخفقت في استكشاف البعد (التحالف) الطبقي عالميا اي بين الطبقات الحاكمة في بلدان المركز صاحبة الاحتكارات الكبرى،وبين الطبقات المحلية الحاكمة في بلدان المحيط (باران،١٩٥٧) امين (١٩٧٣)، مصدر المواد الخام سابقا، ومصدر قوة العمل الرخيصة حاليا (لوكسمبورغ، ١٩٥١).

لم يدرك مفكروا هذه المدرسة،ان العلاقات الاقتصادية العالمية التي يطالبون بتغييرها هي (مولدة) العلاقات الاقتصادية في البلد الراسمالي المحيطي الواحد.وان العلاقات الاقتصادية العالمية (كعلاقات تبادل لا متكافىء) ناجمة عن علاقات انتاج وتطور لا متكافئين بين المركز والمحيط.وخاصة ان علاقات الانتاج داخل البلد (القومي الواحد) مطوعة ومدجنة في خدمة اقتصاد المركز. كل هذا لان طبعة النظام العالمي التي عاصروها هي طبعة صيغت في مرحلة الاستعمار والامبريالية، وهما اللتين صاغتا تطور بلدان المحيط. هذه البلدان التي حيل دون تطورها الحر وغير التابع، وما زال.

> ***"لقد تعاملت المدرسة الجديدة بقيادة (جونار ميردال) مع ظاهرة عدم التوازن العالمي،فهي ترى ان عدم التوازن ناجم عن قوى السوق،وان هناك امكانية لتصحيح انحراف القوى دون تغيير النظام جذريا".*** (زنتس ١٩٨٨ ص ١٨). وعليه، فان مدخل المادية التاريخية يتيح لنا الجمع بين العوامل الداخلية والخارجية التي تساهم في تخلف بلدان المحيط.

ورغم وجود فارق كبير بين المادية التاريخية ومدرسة التبعية، الا ان هذا لا ينفي اهتمام وتركيز

مدخل المادية التاريخية على العوامل الخارجية.

وفي معرض الحديث عن العوامل الخارجية التي اثرت في التطور الراسمالي في بلدان المحيط، تجدر الاشارة الى ان الاستعمار هو الظاهرة التي تبرز اولا في الذهن. وفي حالة المناطق المحتلة فان الاستعمار الاستيطاني فيها يتصف بخصوصية غير عادية.

والحديث عن الراسمالية في المناطق المحتلة لا يمكنه تجاوز الحديث عن التشكيلة الاجتماعية فيها، وهي تشكيلة يهيمن عليها نمط انتاج راسمالي محيطي، ولكن يتمفصل في كل تشكيلة اكثر من نمط انتاج واحد، وان هيمن احدها، وهذا التمفصل حصيلة منحى الرسملة الذي اتخذه البلد المحدد والعوامل الداخلية والخارجية التي حثت او احتجزت ذلك التطور.

حيث تخضع هذه المناطق للاحتلال الاسرائيلي الذي هو احتلال من قبل اخر مستعمرة استيطانية بيضاء في عصر الراسمالية وهي في مرحلتها الامبريالية. وفي حالتنا المعطاة تمارس هذه المستوطنة دورا استعماريا توسعيا اقتلاعيا واحلاليا، في حقبة تاريخية متأخرة جدا عن مرحلتها، وفي منطقة مختلفة عن معظم المناطق التي جرى فيها الاستيطان الابيض، وبعبارة اخرى، فان المستوطنة الصهيونية في الوطن العربي، هي الاقل نجاحا في تاريخ الاستيطان الاوروبي الابيض. فقد واجهت هذه المستوطنة ولا تزال مقاومة متواصلة من اهل البلاد ومن الوطن العربي. رغم ما يتاح لها من دعم امبريالي عالمي متواصل ومنتشر لدرجة تقوم معها الامبريالية بضرب العراق وربما باكستان لحماية هذه المستوطنة.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان هذه المقاومة المتصلة ذات علاقة بالبنية والامتداد الحضاريين للعرب، كأمة حافظت على وجودها من الاندثار، كما كان ولا يزال مخطط لها، من قبل مسلسل العدوان الاستعماري والامبريالي عليها منذ منتصف القرن الماضي على الاقل، مقارنة بالشعوب التي تم الاستيطان في اراضيها وبالتالي تصفيتها ومسحها جسديا من على وجه الارض. وبهذا المعنى، فان العمق العربي لفلسطين اساسي سواء كان في وضع القوة او في وضع الانهيار. اي لا مجال لتغييبه.

ولا شك بان العامل السياسي الايديولوجي لعب ولا يزال دورا حاسما في صياغة سياسة اسرائيل الاستيطانية على مدار هذا القرن.

المفاهيم الاساسية لهذا المدخل

التشكيلة الاجتماعية

يمكن ان ينظر الى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، باعتبارها بنية تشمل وتعبر عن وتحتفظ بمسار حياة ومجرى تطور مجتمع معين في ظل بنية سياسية معينة وفي فترة زمنية معينة. ولكن جوهر التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، يجد نفسه في نمط الانتاج المهيمن فيها وحدود تمفصل مجموعة من الانماط الثانوية الاخرى مع هذا النمط. ومدى تطويعها لصالح قانون حركة هذا النمط وشدة مقاومتها لذلك.

وبالطبع، فان انماط الانتاج، وان كانت تعرض للقارىء على شكل تجريدات نظرية وحتى فلسفية، فانها ليست في الاصل كذلك ابدا. بل ان الصياغات النظرية لها هي مجرد محاولات لتقريبها الى اقرب منزلة عشرية للفهم. ان جوهر انماط الانتاج، وبالتالي التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التي تحتوي على انماط انتاج ثانوية الى جانب ذلك المهيمن، هو ان هذه الانماط تعبر عن مصالح الطبقات الاجتماعية في التشكيلة المعطاة.

فحين نقول التشكيلة الراسمالية المحيطية في المناطق المحتلة، فاننا نقصد وجود نمط الانتاج الراسمالي المحيطي في هذه المناطق والذي هو حامل مصالح الراسمالية الفلسطينية المحلية. اما كونه محيطي، فهذا يعني ان الراسمالية المحلية تابعة لراسمالية المركز، وان علاقات الانتاج حتى في هذا النمط الراسمالي، ليست راسمالية بشكل كلي.

كما ان هناك اشكال الانتاج غير الراسمالية في هذه التشكيلة مثل شكل الانتاج المستقل في الزراعة بشكل خاص.

"اقتصر توضيح ماركس لمفهوم التشكيلة الاجتماعية على صياغات عامة، واصفا اياه بانه يشتمل على البنية الاقتصادية (نمط الانتاج)، والذي زعم انه هو الذي يحدد في التحليل النهائي (بنائين فوقيين) هما الدولة والقانون من جهة والايديولوجيا من جهة ثانية" (تايلور، ١٩٧٩، ص١٠٦).

ما تزال تحتفظ هذه الشروحات بمصداقيتها، وعليه تجدر الاشارة الى ان الاستقلال النسبي لكل من البنيتين (السياسية والايديولوجية) محكومتين في التحليل النهائي بالبنية الاقتصادية (انظر لاحقا). اما هذا الدور للبنية الاقتصادية فمعتمد على نمط الانتاج المهيمن في التشكيلة الاجتماعية.

وهنا أود الاشارة الى ان تمفصل انماط الانتاج ما زال صالحا كاداة للتحليل(انظر سمارة،١٩٩١ الفصل الاول)، ولكن ضمن وضعه في الكيفية التي أراه بها وهي ان التمفصل هو علاقة صراع وتعايش مستمرين، بشرط ان يؤول الامر عادة اما الى اختصار الانماط الماقبل او اللاراسمالية في الراسمالي او الحاقها كانماط او كاشكال انتاج بالنمط الراسمالي المتقدم. وهكذا، فان المقصود (ب تتمفصل) في هذا الكتاب هو ان تتبع وان تخضع الانماط والاشكال اللاراسمالية لنمط الانتاج الراسمالي.

"ينطوي تحليل التشكيلة الاجتماعية على استكشاف المشاكل التي تعترض استخلاص وتدوير الفائض داخل هذه التشكيلة، كما ويلقي ضوءا على موضوعة "الطبقات" "والمجموعات الاجتماعية". كل انقسام طبقي قائم على نمط انتاج، يشتمل على زوج من الطبقات، متصارع ومتحد في الوقت ذاته ضمن هذا النمط....كما وتحدد كل طبقة من هذه الطبقات حسب دورها الذي تقوم به في العملية الانتاجية باعتبارها طبقة اجتماعية، اي مجموعة اجتماعية تعرف

اعتمادا على عملية الانتاج" (امين، ١٩٧٦:٢٣).

"لا يمكن رد المجتمع الى بنيته التحتية. فالطريق التي يتم بها تنظيم المجتمع (الحياة المادية) تفترض ان مهاما سياسية وايديولوجية محددة لا بد ان يتم انجازها اعتمادا على نمط الانتاج المهيمن وبربط انماط الانتاج الاخرى التي تشكل التشكيلة المعطاة مع بعضها البعض. ويمكن لهذه المهام ان تنجز بشكل مباشر على يد الطبقات التي اشير اليها اعلاه، او على يد مجموعات اجتماعية تابعة لهذه الطبقات.

وعليه، فان البنية الفعلية لمجتمع ما لا بد ان تكون مطبوعة بوضوح ببصمات تلك المجموعات.....وطالما لا يمكن رد المجتمع الى مجرد بنيته التحتية، يبرز السؤال: كيف يتم تحديد العلاقات بين البناء التحتي (المستوى الاقتصادي) والبنية الفوقية للمجتمع (المستوى السياسي - الايديولوجي)؟وهذه العلاقات ليست نفسها في كل انماط الانتاج، وبالطبع مهما كان نمط الانتاج، فان المستوى الاقتصادي هو المقرر في التحليل الاخير، اذا ما قبلنا حقيقة ان الحياة المادية هي التي تكيف المستويات الاخرى للحياة الاجتماعية، وبكلمة اخرى، فان مستوى تطور قوى الانتاج، وبتحديده الحجم النسبي للفائض، فانه يكيف او يشترط مستوى الحضارة" (امين، ١٩٧٦:٤ - ٢٥).

وفي حالة المناطق المحتلة، تلعب السلطة السياسية للاحتلال الدور المقرر، وهو الدور المحكوم في التحليل النهائي بالمصالح المادية للاحتلال، وهذا يعني ان العامل الاقتصادي هو المقرر في نهاية الامر. ولكن لا يخفى، ان الاقتصاد المستعمر او بعبارة اخرى ان المصالح المادية للطبقات الاجتماعية في اسرائيل هي المستفيدة من احتلال المناطق المحتلة وبشكل خاص الطبقة الراسمالية.

وبالطبع تغطي اسرائيل سياستها الاقتصادية في المناطق المحتلة بالغطاء الايديولوجي والسياسي والامني، ولا شك ان لهذه المستويات استقلالها النسبي عن المستوى الاقتصادي لكنها ليست مستقلة عنه ولا يسعها تجاوزه والغاء دوره.

ان دور العامل السياسي - الايديولوجي في اسرائيل هام جدا، مما يجعل من المفيد التركيز عليه. فالعوامل الايديولوجية (الدين، والصهيونية، وافضلية العرق اليهودي)، كلها تلعب دورا بارزا في تطبيع الفرد اليهودي لقبول مطالب السلطة الحاكمة كمسلمات.

لكن التطورات التي حصلت في الحياة المادية قد لعبت دورا بارزا في تغيير الامر، واحد الادلة على ذلك اضطرار اسرائيل للتخلي عن ايديولوجيا حزب العمل الاسرائيلي بجوانبها الاساسية مثل *"ان اسرائيل هي دولة كل الشعب، او دولة بلا طبقات".*

فقد قادت هيمنة نمط الانتاج الراسمالي الى بروز الفوارق الطبقية، هذه التي تحتوي بذور التناقض فالصراع الطبقيين، وبكلمة اخرى، كان لا بد للعامل الاقتصادي ان يلعب دوره الاساسي في النهاية، وهذا ما حصل في الواقع. فقد بلغ معدل البطالة في اسرائيل ٢ر٧٪ عام ١٩٨٨، و ١٠٪ عام ١٩٨٩. ولكن الاقتصاديين التقليديين هناك يحاججون بانه اذا ارادت اسرائيل تجاوز ازمتها الاقتصادية فانه لا بد للبطالة من الارتفاع. لقد دعى الاقتصادي البرجوازي الاسرائيلي "زفي سوزمان" الى الغاء نظام الترفيع التدريجي في القطاع العام، والغاء كافة علاوات الاجور (جيف بلاك،جروزالم بوست ٩ /١٢/١٩٨٨). ومن الملفت للنظر، ان وزير المالية الذي قام عام ١٩٨٩ بسحب الامتيازات من العمال هو شمعون بيريز زعيم حزب العمل اي الحزب الذي اسس اسرائيل على هذه الصورة، او كما يحلو لمؤسسي حزب العمل تسميتها بالاشتراكية الصهيونية.

نمط الانتاج

عند مناقشة مفهوم نمط الانتاج، من المفضل تتبع عملية تطوره التاريخي من اجل استكشاف الرابط بين التجريد النظري (النمط) والسياق التاريخي الاجتماعي في تطوره وتجسيده، وهذا ما يسهل علينا الانتقال من المجرد الى الملموس.

" يقود نمط انتاج معين بتحديد النمط المحدد للاستهلاك والتوزيع والتبادل والعلاقة المحددة بين هذه المراحل واحدتها مع الاخرى، وهكذا فالانتاج بالمفهوم او المعنى المباشر يتحدد ايضا من قبل الهيئات الاخرى " (ماركس،١٩٧١: ٢٠٥).

"لا ينحصر مفهوم نمط الانتاج في تحليل العلاقات التي يشترطها بين الانتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل، بل يتضمن ايضا تنظيرا لتاريخه، والذي كما يقول (باليبار)، ان بوسعنا تتبع its geneology (تطوره النسبي من نسب او قرابة)، ومنحاه التاريخي. ذلك الاثر الذي يتواجد كنتيجة لاعادة انتاج بنية نمط الانتاج التي تصوغ بدورها ديناميكيته، يمكن تحديد تاريخ تطور نمط الانتاج، بشكل مختصر على النحو التالي: انه يتكون من تاريخ تلك العوامل التي تجمعت لكي تكون نمط انتاج محدد. ان مجالها او حقلها هو تاريخ الانتقال من نمط الانتاج المهيمن سابقا الى ذلك المهيمن حاليا في تشكيلة اجتماعية معطاة" (تايلور، ١٩٧٩:١١٦ - ١١٧).

" ان مفهوم نمط الانتاج مفهوما مجردا، كما انه لا يتضمن نظاما محددا من التعاقب التاريخي فيما يخص كامل حقبة تاريخ الحضارة والتي تمتد منذ اول تشكيلات احتوت على التفارق الطبقي وحتى المرحلة الراسمالية الاحتكارية

الحالية" (امين، ١٩٧٣، ص ١٣).

انه علاقة بين الطبقات الاجتماعية، وطبقا لتغيرات البنية الطبقية يتم تغيير قوى وعلاقات الانتاج، وهذا يتضمن بالطبع تغير نمط الانتاج. وعليه، فان التغير في الملموس والمحدد(الجوهر) يقود الى التغير في المجرد او المفهوم حيث يكون قد تطور هناك جوهرا جديدا.

يعمل نمط الانتاج ضمن التشكيلة الاجتماعية والتي تتضمن اكثر من نمط و/او شكل انتاج، اي ان نمطا معينا من هذه الانماط لا بد ان يكون هو المهيمن. اما الانماط الاخرى في التشكيلة الواحدة فتكون تابعة للنمط المهيمن. الا ان العلاقة بين النمط المهيمن والانماط التابعة ليست جامدة، او متوازنة، بل هي في الحقيقة حالة من الصراع والتناقض المستمرين. اما حالة التناقض الخفيف نسبيا (والمسماة في العادة حالة التوازن) فتحصل عندما يكون النمط المهيمن في قمة الهيمنة على الانماط الاخرى، اي عندما تكون كامل التشكيلة مطبوعة به وهذا وضع نسبي بالطبع.

اما فترة المستوى الحاد من التناقضات بين انماط الانتاج وهي المسماة بالفترة الانتقالية، والتي لا يكون الصراع قد حسم فيها بعد بشكل نهائي لصالح نمط مهيمن. وعلى الرغم من انه بوسعنا احيانا تسمية تشكيلة اجتماعية ما بانها راسمالية، فان هذا لا ينفي انها في حالة تغير متواصل بناء على صراع القوى الاجتماعية التي تتناقض او تتصالح مع النمط المهيمن.

ان العلاقة بين انماط الانتاج هي علاقات تناحرية. وهذا ينقلنا الى مستوى تمفصل انماط الانتاج. فالتمفصل هو السياق او الطابع الاساسي في علاقات انماط الانتاج مع بعضها البعض، انه رابط الصراع بين الانماط. ففي الفترات الانتقالية، يلعب التمفصل دورا بارزا بينما في فترات الهيمنة،يظل هو محرك التناقض، وانما على مستوى متدني.وفي احيان اخرى يتمظهر بشكل (اللاتمفصل).انظر لاحقا. ولا يعود لهذا التناقض المستمر اي معنى اذا ما عزل عن مكونات نمط الانتاج (علاقات وقوى الانتاج) حيث تمثل علاقات الانتاج طبقات اجتماعية، والتي هي في المجتمع الطبقي في حالة صراع دائم موضوعيا. وهذه القوى الطبقية، تتخندق عمليا من وراء علاقات الانتاج بهدف حيازة والسيطرة على الفائض، وهي نفسها في هذا السياق تقوم بالقتال من اجل التحكم بقوى الانتاج (كما هو في نمط الانتاج الراسمالي).

(ان العنصر المركزي في تعريف نمط الإنتاج في المجتمعات الطبقية او الانماط الاستغلالية هو علاقات الانتاج الاجتماعية التي تربط المنتج بالمستغل. هذا يقودنا الى محاورات كل من كوليتي، بتلهايم وبرنر:

يقول بتلهايم: *"يحاجج كوليتي بان مختلف المجتمعات الطبقية تتحدد، على الاقل من حيث الاحتمال POTENTIALLY، بالتناحرات الطبقية. وعلى اساس من اعتباره هذا كحقيقة بدهية. فان مختلف انماط الانتاج تحوي برأيه في ديناميكيتها الداخلية على التناقض بين المنتجين المباشرين والطبقة المستغلة"(بتلهايم، ١٩٧٢، برنر ١٩٧٧). ويصر برنر على ان هذا الصراع وليس*

تطور قوى الانتاج هو الذي يقوض عملية اعادة الانتاج في الانماط الما قبل راسمالية والذي يقود الى حلها وانتقالها الى نمط جديد) (بتمور،١٩٨٣:٣٥٥).

وبهذا يحاول برنر سحب وتعميم آلية التغيير في نمط الانتاج الراسمالي على التشكيلات ما قبل الراسمالية.

يتأثر عمل نمط الانتاج الراسمالي المحيطي في الضفة الغربية وقطاع غزة الى حد عال جدا من هيمنة السياسة الاحتلالية الكولونيالية الاستيطانية الاسرائيلية، حيث تستخدم سلطات الاحتلال الاسرائيلي عوامل القوة، والسياسة والاقتصاد والايديولوجيا لاعادة تشكيل التشكيلة الاجتماعية في الضفة الغربية بما يجعلها متناسبة مع الاستراتيجية الاسرائيلية لتلك المنطقة والتي هي في التحليل الاخير جزء من استراتيجية الامبريالية وخاصة الامريكية للوطن العربي، في سياق هذه العملية، هناك طبقات اجتماعية في الضفة الغربية تم دعمها (مثل الراسمالية ألتجارية والكمبرادورية) لتظل تشكل امتدادا لسلطتها الراسمالية التجارية منذ نهاية العهد العثماني، والتي قاد دعمها الى تقوية نمط الانتاج الراسمالي المحيطي ، في حين هناك اكثرية الطبقات الاجتماعية وقد تعرضت للقمع ومحاولات تصفية مصادرها الانتاجية (مثل الفلاحون المستقلون) وخاصة طالما ان مصالحهم وتطورهم يتناقض مع الاحتلال.

"ان السمة الحاسمة والمميزة لاي نمط انتاج هي الشكل الاجتماعي الذي تتخذه قوة العمل، وهكذا تاخذ قوة العمل الشكل الاجتماعي للعمل الماجور في الراسمالية، والشكل الاجتماعي للتشغيل الذاتي لدى المنتج المستقل، وهذا هو الاختلاف الجوهري" (كيلي،١٩٧٨:٣٩).

وكما تبين اعلاه، يمكن للعامل السياسي ان يؤثر كثيرا على العلاقة بين انماط الانتاج،اوخاصة في حالة اسرائيل والمناطق المحتلة، فقد جرد الأستيطان الكولونيالي عشرات الاف الفلاحين بواسطة او عن طريق مصادرة اراضيهم، او تصفية امكانياتهم للاكتفاء الذاتي، ودفعتهم الى سوق العمل في مؤسساتها الاقتصادية وفي بلدان اخرى، والى السوق المحدود في هذه المناطق نفسها. ولكن، وكنتيجة للانتفاضة، تتوجه اسرائيل صوب استبدال قوة العمل العربية بالالة.(سمارة،١٩٨٩ب). اما اليوم، فيتم طرد العمال الفلسطنيين من مواقع العمل في اسرائيل بشكل جماعي ليحل محلهم المستوطنين السوفييت. وهنا تجدر الاشارة الى ان "تحرير" اسرائيل لعمال من المناطق المحتلة، لا يشكل حالة انطباق نموذجية على تحرير الفلاحين من العمل (القناني) في النموذج المعروف والمستخدم لدى ماركس والماركسيين. فقد حصل التحرير المشار اليه اعلاه بدافع تدمير البنية الانتاجية للمناطق المحتلة، بدافع الاستيلاء على الارض، بالمصادرة، والتهجير، بدافع التوسع الكولونيالي الابيض، وليس بناء على تمدد وهيمنة نمط الانتاج الراسمالي في (التشكيلة الاجتماعية الواحدة) هذا التحرير الذي جادل لصالحه ماركس على صعيد عالمي، وحاول التنظير له لينين على صعيد روسيا ليس "تحريرا" مرحبا به في حالة المناطق المحتلة.

يدخلنا هذا الامر في حديث اوسع عن تمفصل انماط الانتاج، وهو الجدل الذي اقترن حقيقة وعمليا بالتمفصل بين نمط الانتاج الراسمالي ونمط او الانماط الماقبل راسمالية، باعتبار ان هذا النمط هو النموذج الاكثر وضوحا وبالتالي الافضل للمعالجة واستخدامه للتمثيل.

لقد اثار ماركس مسالة انماط الانتاج الماقبل راسمالية على اساس وصفي وتخطيطي، الا ان احدى المسائل المركزية التي لم يعالجها ماركس، رغم كونها مثارا للنقاش والاشكاليات النظرية هي مسالة دمج انماط الانتاج وتداخل هذه الإنماط وتعايشها، باعتبار هذه العلاقة (التداخل والدمج والتعايش والصراع) ذات قيمة عالية بما لا يوصف في تحليل تطور مجتمعات العالم الثالث بما فيها فلسطين.

وتسحب هذه الاشكالية نفسها على المادية التاريخية، والتي تعاطت مع التغلغل الراسمالي في التشكيلات الماقبل راسمالية بشكل عام فقط. فهي لم تقم قط بالتنظير الكافي لاشكال هذا التغلغل، وللدور التحديدي الاحتجازي لتطور تشكيلات الماقبل ،ألذي اتخذه هذه التغلغل، هذا ناهيك عن عدم قيامها بتحليل اثار هذا التغلغل على اعادة انتاج انماط الانتاج ما قبل الراسمالية، باعتبار ان اعادة الانتاج هذه مسالة يجب (بالنظرة السطحية للامور) ان تتناقض مع سعي النمط الراسمالي الواضح نحو الهيمنة وحسم الصراع.وهذه النظرة السطحية هي التي ترى امكانية مؤكدة لتطبيق مراحل تمفصل انماط الانتاج الثلاث «انظر راي ١٩٧٣ لاحقا». هنا، تجدر الاشارة الى سمات نمطي انتاج اساسيين في عملية التمفصل مع نمط الانتاج الراسمالي وهما السلعي البسيط والاقطاعي. وقد اخترناهما باعتبار ان احدهما،نمط الانتاج الاقطاعي، حصل وان هيمن تاريخيا في مرحلة تاريخية ما، اي في التشكيلات الاجتماعية لمنطقة معينة، في حين ان الاخر لم يهيمن في اية تشكيلة.

قوى وعلاقات الانتاج

" أن علاقات الانتاج هي علاقات بين طبقات من الناس، تتجمع بناء على علاقاتها بوسائل الانتاج وقوى الانتاج والتي بدورها تبين قدرة الانسان في السيطرة على قوى الطبيعة في مجتمع معين وفي مرحلة معينة.

لا مفر ان يدخل الناس، خلال انتاجهم اجتماعيا لوجودهم، في علاقات محددة ولكنها في نفس الوقت مستقلة عن رغائبهم، وهي علاقات انتاج مناسبة لمرحلة معينة من تطور ما لديهم من قوى انتاج مادية.....وفي مرحلة معينة من التطور، تصل قوى الانتاج المادية في مجتمع ما الى حالة من التناقض مع علاقات الانتاج القائمة، او - وهذا يعبر بوضوح عن الشيء نفسه بالمصطلح القانوني - بعلاقات الملكية ضمن الاطار الذي يعملون ضمنه . وبعد ان تكون هذه العلاقات اشكالا لتطور قوى الانتاج، فانها تتحول الى قيود لها، وهنا تبدأ حقبة العلاقات الاجتماعية" (ماركس، ١٨٦٩: ٢٠-٢١).

وتشمل قوى الانتاج لدى ماركس كل من وسائل الانتاج وقوة العمل، اما تطورها فيستغرق او ياخذ شكل تطور الالات وتغير قوى العمل واستكشاف مصادر جديدة من الطاقة وتعليم البروليتاريا. وهناك بعض الخلاف في هذا الامر حيث يضيف البعض العلم الى وسائل الانتاج وليس فقط التغير في وسائل الانتاج التي تنتج عن العلم. (بتمور، ١٩٨٣: ١٧٨).

تقوم علاقات الانتاج بفرز طراز مسيطر او مهيمن لاستخلاص العمل الفائض من قبل نمط انتاج محدد. ويتمتع طراز استخلاص العمل الفائض هذا بدور التحكم ب، بل وتشكيل عملية العمل.

يبين الوضع في المناطق المحتلة دور الانسان في التناقضات الداخلية لنمط الانتاج. فقوى الانتاج مقيدة بحيث لا تعمل بحرية في هذه المنطقة، كما لا يستطيع الناس ايضا ان يعملوا بحرية. ففي الاوضاع الطبيعية، تتوسط علاقات الانتاج ، وهي علاقات اجتماعية، بحرية بين قوى الانتاج من جهة والبنية الفوقية من جهة ثانية. وتقيم علاقات الانتاج شكلا واحدا مهيمنا لاستخلاص العمل الفائض، ويكون له بالطبع هيمنة على عملية العمل كما انه يقوم بتشكيلها. وفي الواقع، تتكون علاقات الانتاج من الناس، رغم انها تبدو كمجرد تجريد نظري. والمهم في حالة المناطق المحتلة، فان هذه العلاقات لا تعمل بشكل حر. فالعوامل السياسية، والاقتصادية والايديولوجية من جانب الاستعمار الاستيطاني الصهيوني تتدخل في المناطق المحتلة محتجزة تجديد قوى الانتاج ومكيفة تطور هذه المنطقة طبقا للمصالح الاسرائيلية حاصرة دور الاقتصاد المحلي في انتاج العمالة ودفع فائض قوة العمل الى الخارج. في هذا الوضع، فان معظم الطبقات الاجتماعية في المناطق المحتلة لا تعمل طبقا لارادتها، وهكذا ينتج في التحليل الاخير، بنية اقتصادية مشوهة (ممحوطة)، قائمة ومرتكزة على العمل المشوه لنمطِ الانتاج.

تكشف الهيمنة الاسرائيلية في المناطق المحتلة عن وجود شبكة معقدة من الناس والتي تقف خلف علاقات الانتاج. شبكة غير موجودة في اي مجتمع اخر. وهذه الشبكة لا تغطي المناطق المحتلة وحسب، بل لها ذيولها في كل من الاردن وامشروع الاستيطاني الصهيوني. فهناك طبقات في كل من الاردن واسرائيل لها فرصة ومصلحة للتدخل في التطورات التي تاخذ مكانها في المناطق المحتلة.(سمارة،١٩٨٩ب) وللانتقال من المجرد الى الملموس، فان المهم لنا ونحن نناقش التشكيلة الاجتماعية وانماط الانتاج ان نقوم بمناقشة وتحليل نمط استخلاص الفائض الاقتصادي في مجتمع محدد، وكيف تم تحويل الفائض من تشكيلة اجتماعية الى اخرى، وكيف يتم توزيعه داخليا بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية ذات العلاقة.

اما في حالة المناطق المحتلة، فان اقتسام الفائض ر يتم بقرار ذاتي، حيث يتدخل الاحتلال رسميا واجتماعيا لنهب الفائض في هذه المناطق، بل ويحدد ايا من الطبقات الاجتماعية (برايه) يستحق الحصول على حصة من الفائض. والى حد ما، فان توزيع الفائض هو الذي يحدد وجه التشكيلة، ان قيام الاحتلال بنهب الفائض في المناطق المحتلة، والحصة الهامشية التي يخصصها الاحتلال للبرجوازية المحلية، هو الذي

يعطي التشكيلة الاجتماعية للمناطق المحتلة وجهها الممحوط. ولكن، دعنا لا نكتفي ببحث مسالة علاقات الانتاج في حدود دور الاحتلال (رغم اهميته). فانه من اجل فهم اعمق للواقع، لا بد من تناول علاقات الانتاج داخل المجتمع من حيث رسملتها او عدم رسملتها، وهذا الامر وان كان للاحتلال دور في التدخل فيه، الا انه موجود ذاتيا في العلاقات الاجتماعية، قد يتسارع او يتباطىء بفعل الاحتلال.

فالمنتجون المستقلون الصغار، لا بد وان يضطروا للتمفصل مع اشكال راسمالية عبر التبادل السلعي ولكن دون ان يكونوا، او ان يضطروا ليكونوا، هم انفسهم راسماليين، اي اصحاب مشاريع راسمالية البنية، مثلا، فهم لا يستخدموا عملا ماجورا حيث تتم عملية الانتاج داخل استثماراتهم باشكال غير راسمالية.

وعليه فان توسع او زيادة هيمنة نمط الانتاج الراسمالي، لا يشترط ان يتم بالضرورة على اساس زيادة في المشاريع الراسمالية اي المنظمة راسماليا، كما ولا يشترط هذا ان تكون او تصبح كل المشاريع في ظل هذه الهيمنة مشاريعا راسمالية.

وكما اشار لينين: بان الاقتصاد الريفي الروسي في نهاية القرن التاسع عشر في حالة تمثل ودخول متزايدين للعلاقات الراسمالية. بينما كان اساسا، وفي الوقت نفسه، مكون من منتجين مستقلين صغار والذين كانوا انفسهم غير راسماليين (لينين ،١٩٦٤:٣٠٤) (٢)

هنا تتضح مسالة علاقات الانتاج الراسمالي وقدرتها على احتضان وجذب واخضاع المنتج المستقل لمنطقها مع ان علاقات الانتاج داخل استثمارة المنتج المستقل هذا ما تزال غير راسمالية.

ألفائض والتراكم

يحافظ الراسماليون على وضعهم كراسماليين ويزيدون قوتهم بسلخ الفائض من العمل وتسويقه على شكل قيمة زائدة، أما وسائل استخلاص الفائض فتشتمل على التالي:-

ممارسات ملاك الارض (في تحولهم الى مستحدثين راسماليين) في استخدامهم للمستأجرين والاقنان كقوة عمل؟ وقيام الراسماليين بتطويل يوم العمل وتقليل الاجور حتى الى ما دون مستوى الكفاف وتشغيل الصبية وبالتالي تقصير حياتهم البائسة، وفوق كل هذه، تجريد الفلاحين من اراضيهم وادواتهم وتحويلهم الى اعضاء في الطبقة العاملة.

وفيما يخص توزيع الفائض، يتسلم العامل قيمة قوة عمله على شكل نقدي ويتم توزيع القيمة الزائدة على ملاك وسائل الانتاج والذين لديهم مبررات قانونية في حصص من القيمة الزائدة هذه. على شكل (فائدة، وريع، وضرائب دولة.....الخ). ان علاقات توزيع القيمة المنتجة هي بناء على ذلك وظيفة عملية اعادة انتاج علاقات الانتاج.

كما وتتوزع القيمة الزائدة على العملاء الذين يدورون «من تدوير» البضائع من خلال التوزيع والتسويق والبيع، وهناك حصة للنظام البنكي ايضا في القيمة الزائدة من خلال دوره في تأكيد تداول راس المال النقدي، كما وتتدخل الدولة لاستخلاص قيمة زائدة من اجل استعمالها الخاص. وكنتيجة لسيطرة نمط

الاستغلال الكولونيالي ، يتم تدمير الحرف التقليدية لصالح استخلاص الفائض من المستعمرات، ولكن لا يتم استخدام الفائض هناك بخلق مجالات تشغيل اخرى.

فيما يخص المناطق المحتلة، فان افلاس مئات اصحاب الحرف الصغيرة في منطقة بيت لحم مثال جيد على هذا.

وحيث ياخذ الاستغلال مكانه في موقع الانتاج، فماذا بوسعنا بناء على ذلك تسمية تشغيل الورش والمعامل الاسرائيلية للصبية من المناطق المحتلة ؟!

هذه قضية خلافية فيما يخص التحديد النظري لها يرى بتلهايم ان مفهوم علاقة الاستغلال بين امة واخرى مفهوم لا ينتمي الى الماركسية، فمفهوم الاستغلال يعبر عن علاقة انتاج بين انتاج فائض العمل وحيازته من قبل طبقة اجتماعية، انه مرتبط بالضرورة بالعلاقات الطبقية اما العلاقة بين البلدان فلا يمكن ان تكون علاقات بين الطبقات . (بتلهايم، ١٩٧٢).

يمثل عمال المناطق المحتلة في اسرائيل حالة فريدة، حيث يتم تجميعهم للعمل هناك على يد سماسرة عمل محليين والذين ياخذون عمولة على الدور الذي يقومون به، والعمولة منتقصة بالطبع من اجرة العامل. وهنا يبرز السؤال، بانه اذا كان حصول الاستغلال فقط عبر عملية العمل وفي مكان العمل، فان حصة السمسار لا يمكن تسميتها استغلالا للعامل. ولكن يظل السؤال قائما؟؟. من الممكن القول بان هذه السمسرة شكلا من اشكال النهب الذي يحصل في ظروف الاحتلال كظروف شاذة.

وهناك مسألة خلافية اخرى هي حالة العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المناطق المحتلة نفسها ولكن في شركات التعاقد من الباطن (انظر الجزء الرابع، الفصل الثاني)، فمكان عمل هؤلاء العمال هو المناطق المحتلة، الا ان فائض القيمة المستخلص منهم يذهب الى اسرائيل. وهناك ايضا وضع التجار المحليين الذين يفضلون تسويق المنتجات الاسرائيلية على الاستثمار واستخدام عمال محليين . وهؤلاء التجار هم ذلك الجزء من الطبقة الراسمالية المحلية غير المكتملة والذي بسبب بنيته الكسيحة يفضل التبعية على الاستقلال، وهذا مناقض مثلا لطريق الرسملة المكتملة في اوروبا. فهؤلاء التجار يقومون وان بشكل غير مباشر بدفع عمال المناطق المحتلة لبيع قوة عملهم في اسرائيل وبالتالي لزيادة القيمة الزائدة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي.

يؤكد ماركس، على ان جوهر الراسمال هو تحقيق التراكم، وهذا بمعزل عن التفضيلات الذاتية، والمعتقدات الدينية للراسماليين الافراد....وبسبب المنافسة فان الاحتفاظ المجرد براس المال امر مستحيل اذا لم يتوسع. ليس التراكم على اي حال، مجرد علاقة بين الانتاج ورسملة القيمة الزائدة. انه علاقة انتاج ايضا، فيما يخص تداول راس المال، فقد ناقشه ماركس في راس المال، الجزء الثاني، والى درجة اقل بعض الشيء في راس المال، الجزء الاول. فقد تناول اعادة الانتاج باعتباره تجسيد لاعادة الانتاج البسيط والذي فيه تظل علاقات القيمة والقيمة الزائدة دون تغير، باعتبارها اساس اعادة الانتاج على نطاق موسع والذي فيه المكون العضوي للراسمال قد يرتفع او لا يرتفع. وعلى اي حال، فان نسبة محددة يجب ان تتوفر او

تتواجد على شكل قيمة وقيمة استعمالية بينّ القطاعات الاقتصادية وهذا ما تمت دراسته في مخطط اعادة الانتاج.

لقد حلل ماركس التراكم في المجلد الثالث من راس المال من منظور توزيع (واعادة توزيع القيمة الزائدة، وراس المال). ففي المراحل المبكرة من التطور، يكمن اساس التراكم في تركيز راس المال. وفي المراحل المتقدمة للتطور يصبح التمركز هو المنهج المهيمن والذي به يتم تنظيم اي حجم من الراسمال مهما كبر. وهذا يفترض سلفا توفر نظام اعتماد متقدم. «لاحظ ان هذا النظام غائب في المناطق المحتلة بشكل شبه تام »(٣). وطالما ان هدف التراكم هو زيادة الانتاجية، فان وسائل انجاز هذه الزيادة هي في تسهيلات الاعتماد. وبالنتيجة، يخلق لدينا تفرعا يبين تراكم الراسمال في مجال الانتاج وراس المال في النظام المالي. وهذا هو الاساس الزائف والخيالي لراس المال والذي بامكانه ان يقود الى تفاقم ازمة الراسمال عندما يفشل التراكم في تجاوز العقبات التي تواجه التوسع المتزايد لانتاج القيمة الزائدة. اضافة الى تركز راس المال والقاعدة غير المتكافئة للتراكم نفسه الى جانب تطور لا متكافيء في المجتمعات والاقتصادات.

وبناء على هذا، فان عملية التراكم لم تكن ذات يوم مجرد عملية اقتصادية وانما تتضمن التطور العام لعلاقات اجتماعية بما فيها، مثلا، الاستعمار والامبريالية وتغير ادوار الدولة كما هو مؤكد على ذلك دائما في الادبيات الماركسية.

وبالنسبة لماركس، لا يمكن لعملية التراكم ان تتم بشكل ناعم ومنسجم او بتوسع بسيط. ولكن معيقات تراكم راس المال ليست مطلقة ولكنها متوقفة على تفاقم تناقضات الراسمالية والتي ربما تحل مؤقتا فاسحة المجال لمرحلة جديدة من التوسع (بتمور،١٩٨٣:٢،٣). واذا كان التراكم جزءا من جوهر راس المال واذا ما حافظ على راس المال عبر المنافسة فما الذي يحول دون انطباق هذا القانون على المناطق المحتلة؟؟! وبالتالي يزيد في تعميق محوطة اقتصادها؟!.

تقوم الراسمالية التجارية في المناطق المحتلة باعاقة التراكم بعدة اساليب، مثلا تهريب ما لديها من راسمال الى الخارج، وذلك من خلال حذرها الشديد تجاه الاستثمار، وقبولها بحصة صغيرة في شركات التعاقد من الباطن مع الاسرائيليين (انظر اجزء الرابع، الفصل الثاني) أو بالاستثمار في صناعات تعتمد على مواد خام مستوردة. واذا كان نظام اعتماد متقدم ضروري من اجل التطور، فان قيام اسرائيل بالغاء هذا النظام هو اجراء مؤلم على طريق احتجاز تطور الاقتصاد.

من المهم الاشارة الى ان قيام الاحتلال بتقويض النظام البنكي في المناطق المحتلة يقوض في التحليل الاخير عملية التراكم عبر غياب نظام الاعتماد سيما وان نظام الاعتماد ضروري للاستثمار.

لقد اثبت دور الاحتلال الاسرائيلي في المناطق المحتلة ان التراكم ليس مجرد عملية اقتصادية مجردة حيث يتدخل عامل القوة في تشويه التراكم الداخلي في المناطق المحتلة فارضا قوانينه الخاصة كما ويقوم بامتصاص الفائض المتراكم بشكل مباشر عبر الضرائب او بتوجيه القطاعات الاقتصادية لكي تتمفصل برانيا مع نظيرتها في اسرائيل. انها تقود المواطنين المحليين لتحويل ما لديهم من فائض الى الخارج وفي

الوقت نفسه ليقوموا بطلب مساعدات مالية من الخارج لمواجهة طلباتهم الاستهلاكية المتسعة من المنتجات الاسرائيلية (سمارة، ١٩٧٩:٢٠١ - ٢٠٧). وهذا قاد مع الزمن الى خلق شرائح اجتماعية برجوازية وليبرالية في هذه المناطق ،لا تشارك في اية عملية انتاجية وانما تعتاش من العمل السياسي او حتى لمجرد كونها مستقرة في المناطق المحتلة.

الطبقة

ان لمفهوم الطبقة اهمية مركزية في النظرية الماركسية، ومع انها بشكل او اخر نقطة البدء في نظر ماركس الا انه وانجلز لم يتعاطيا معها بشكل منتظم على المستوى المفاهيمي. اما عمليا فقد جادل ماركس ان التاريخ هو سجل للصراعات الطبقية. لكن ماركس وانجلز اكدا على ان الطبقة ظاهرة متميزة في لمجتمعات الراسمالية، اي تتميز ولكن لا تنفرد بها المجتمعات الراسمالية.

في رسالة الى جوزف وايدمير في ٥ أذار ١٨٥٢، اكد ماركس انه ليس هو الذي اكتشف وجود الطبقات ،الصراع الطبقي، وان ما عمله كان البرهان على ان وجود الطبقات منوط بمراحل محددة في تطور العملية لانتاجية، وان صراع الطبقات بناء على هذا لا بد ان يقود الى دكتاتورية البروليتاريا، وتشكل هذه لدكتاتورية مرحلة انتقالية الى المجتمع اللاطبقي.

في الثامن عشر من برومير قدم ماركس التعريف السلبي التالي للطبقة المكتملة:

> ***"طالما ان هناك ملايين الاسر تعيش تحت ظروف او شروط وجود اقتصادية تميز نمط حياتهم ومصالحهم وثقافتهم عن تلك التي للطبقات الاخرى وتضعهم في حالة معارضة عدائية للطبقات الاخرى فانهم بهذا المعنى يشكلون طبقة، وطالما ان هناك مجرد تداخل محلي بين فلاحين ذوي ملكيات صغيرة، وان طابع مصالحهم لا يولد ولا يخلق منهم جماعة، ولا عصبة قومية ولم يولدوا منظمة سياسية خاصة بهم، فانهم لا يشكلون طبقة (فقر الفلسفة، فصل ٢، جزء ٢).***

ان التواجد المبعثر للفلاحين (حالة فرنسا القرن ١٨) هو الذي اوصل ماركس الى الاستنتاج بانهم لا يشكلون طبقة، وان مثل هذه الطبقة ليست الا وجودا محتملا. كما ان عدم وجود تواصلات داخلية بين الفلاحين الصغار ولان طبيعة مصالحهم لا تفترض الاتحاد فانهم لا يشكلون اتحادا وطنيا ولا حزبا سياسيا ولا يشكلون طبقة. وهذا يكشف لنا بالطبع كم هو اساسي بالنسبة لماركس (اتحاد المصالح للطبقة الواحدة والذي يقود الى تضامنها وتبلورها سياسيا).

هذا يثير على اي حال سؤالا مركزيا وهو، هل يساعدنا تبعثر عمال المناطق المحتلة على مواقع العمل في اسرائيل في تحديد طبيعتهم الطبقية، او استكشاف مشروعية و/او امكانية ان يكونوا حزبا سياسيا؟ وهل يمكن القول ببساطة انهم جزء من الطبقة العاملة المحلية؟ وما مدى انسجامهم مع هذه الطبقة، وما مدى التطابق بين الجزئين، وهل يمكن الحديث بهذا الشكل التعسفي عن اجزاء للطبقة. لكن هذا ليس

مجال بحثنا.

وفي تعريفه للطبقة العاملة يقول ماركس:

" في المقام الاول فان الشروط الاقتصادية قد حولت مجموع الشعب الى عمال. فقد خلقت هيمنة الراسمال حالة ومصالح مشتركتين تجمع بين هذه الطبقة، وعليه فان هذا المجموع هو بالطبع طبقة في علاقتها بالراسمال ولكنها ليست طبقة لذاتها. ولكي تنتقل من وضعية الطبقة في ذاتها، فان ذلك مشروط بالوعي الطبقي، وحينذاك فان المصالح التي تدافع عنها تصبح مصالح طبقية. أما في الحالات الفريدة كما هو في وضع فلسطين، فان الطبقة العاملة تدافع عن المصالح الوطنية والتي تتضمن بل ويجب ان لا تستثني المصالح الطبقية والا فانها تكون قد خدمت الراسمالية قوميا وطبقيا".

حتى في المجلد الثالث للراسمال، لم يعرف ماركس الطبقة بوضوح، وكل ما فعله كان ان طرح التساؤل:

"ما الذي يجعل العمال - المأجورين، والراسماليين وسادة الارض يشكلون ثلاث طبقات اجتماعية اساسية؟". ثم يتابع قوله، " على ما يبدو للوهلة الاولى انهم يصنفون بناء على هوية مصدر الدخل لدى كل طبقة: اي الاجور، الارباح، وريع الارض". ثم يتابع القول : ولكن من هذا المنطلق ، فان الاطباء والموظفين وغيرهم كثيرون يمكن ان يشكلوا طبقات منفصلة بناء على مصادر مداخيلهم، ولذا فان هذا التصنيف غير كاف" (كولاكوفسكي، ١٩٨٧:٣٥٣).

انطلق كاوتسكي بدوره من حيث وصل ماركس ووصل الى النتيجة التالية:

"ان لمفهوم الطبقة سمة استقطابية، مثلا، توجد الطبقة فقط في معارضة طبقة اخرى، (ولذا من العبث الحديث عن مجتمع ذو طبقة واحدة، وعليه يكون المجتمع اما لا طبقيا او مكون على الاقل من طبقتين متعاديتين". ولا يصبح تجمع ما طبقة فقط لان دخله ياتي من نفس المصدر. فلا بد ان يكون في حالة من الصراع مع طبقة او طبقات اخرىٰ على توزيع هذا الدخل. وحتى هذا غير كاف حيث ان العمال، والراسماليين وملاك الارض يحصلون على مداخيلهم من نفس المصدر الا وهو القيمة المنتجة من عمل العامل، وعليه، فان طريقة توزيع هذه القيمة معتمدة على كيفية امتلاك وسائل الانتاج، ان هذه الملكية هي التي تشكل المحدد النهائي".«كولاكوفسكي، ١٩٨٧:٣٥٣».

بهذا الدخول العميق الى المشكلة بين كاوتسكي ان هناك طبقة لا تملك وتبيع قوة عملها، واخرى تملك

وسائل الانتاج وبالتالي القيمة الزائدة التي يخلقها عمل العامل. وبين هذه وتلك هناك طبقات اخرى تتوسط البنية الاجتماعية لكنها لا تستغل عملا ماجورا، كالحرفيين، وصغار الفلاحين، وهؤلاء لا يسيطرون على عمل الاخرين بحيث ياخذونه دون دفع اجرة له وانما يخلقون قيمة بعملهم وتشغيل اسرهم.

فيما يخص الوعي، يرى كاوتسكي ان هذه الطبقات الوسيطة، تتذبذب ما بين حالتي، الميل الى الراسمالية بصفتها مالكة وسائل انتاج، والى العمال لانها تعيش من عملها الخاص وليس من القيمة الزائدة التي ينتجها اخرون.

ان المصدر النهائي لدخل الراسماليين وملاك الارض هو نفسه ـ القيمة الزائدة التي يخلقها العمال، وهذا ينطبق بالنسبة لماركس على كل من الممولين، والتجار، ومقرضي النقود بالفائدة. وعليه تختلف الطبقات المستغلة في كيفية الحصول على الربح. فالراسمال الصناعي وحده هو الذي يقوم بمبادلة العمل المتموضع او المتشيء بالعمل الحي، في حين ان ملاك الارض او المرابين يعيشون على الربح ولا ياخذون اي دور في عملية الانتاج. «انظر لاحقا». يرى كولاكوفسكي هنا، انه بناء على مقاصد ماركس، فانه قد ميز بين مستويين اساسي وثانوي في التقسيم الطبقي للمجتمع. في الاساسي، هناك من لديهم قوة للسيطرة على وسائل الانتاج، وهذا يمكنهم من استلاب العمل الفائض للغير، وهذا يشمل كل الطبقات المستغلة بما فيها الراسماليتين الصناعية والتجارية وملاك الارض. وهناك باعة قوة العمل، كالعمال، وصغار الفلاحين والحرفيين الذين يستخدمون بانفسهم وسائل الانتاج التي يملكونها. وتنقسم الفصيلة الاولى على اساس معيار ثانوي الى متحكمين مباشرين بقوة العمل (الراسماليين الصناعيين) واولئك الذين يحوزون على القيمة الزائدة بشكل غير مباشر من خلال حيازة الارض او راس المال. داخل الفصيلة الثانية فان كاسبي الاجور مفصولين عن البقية بواقع انهم لا يملكون اية وسائل انتاج.

وينطبق المعيار الاساسي بشكله العام على التشكيلات الطبقية ما قبل الراسمالية كالعبودية والاقطاعية بينما المعيار الثانوي خاص بنمط الانتاج الراسمالي.

في هذا الصدد يمكننا اضافة مسالة اساسية وهي ان الملكية قائمة اصلا على الانتاج، وان زيادة الانتاج هي التي خلقت مناخا لتبلو الملكية الخاصة، وان هذه الزيادة قادت الى عدم تساوي كمية المقتنيات، وان توريث هذه الملكية الزائدة قاد في التشكيلات الطبقية ما قبل الراسمالية الى خلق الارستقراطية.

كما يمكن لمتابعة مسالة الصراع الطبقي ان تساهم في المساعدة على تعريف الطبقة، على اعتبار ان هذا الصراع يبين لنا التناقض بين الطبقات والذي هو بدوره يبين لنا المجريات الاساسية للتاريخ.

وبنقل محاولة تحديد او تعريف الطبقة الى هذا المستوى، نكون قد وسعنا افق التعاطي منتقلين الى حد مقبول من المادي الى تجلياته الاجتماعية التاريخية.

وعلى هذا الصعيد، فان الطبقة الواحدة لا بد ان تبدي تضامنا ذاتيا تجاه الطبقات الاخرى (الا ان هذا لا ينفي منافساتها الداخلية). فالعمال يتضامنون ضد المستغلين اي في مقاومة الاستغلال كما ذكرنا في

صفحات سابقة (بتلهايم ١٩٧٤، وبرنر ١٩٧٧). في حين يطبع التنافس بوضوح علاقات الراسماليين الداخلية. وبالطبع لا تستثنى الطبقة العاملة من مثل هذه المنافسة.

الا ان تضامن الطبقة الواحدة حيال طبقة اخرى مستغلة بشكل خاص، امر يرتقي كما اشرنا من المادي الى تجلياته الاجتماعية التاريخية ويصل عمليا الى حالة الوعي. حيث ان هذه الدرجة الجدلية العليا هي التي تعطي التضامن الطبقي في الطبقة الواحدة مضمونه الحقيقي. وهذا التضامن هو الذي يعطي تعريف الطبقة مضمونه المحدد. بل ان نظرة اوسع اليوم ترينا تضامن الطبقة الراسمالية على صعيد عالمي كامل بما في ذلك العناصر الراسمالية التي تقبض اليوم على السلطة في الكثير من دول اوروبا الشرقية (انظر الفصل الثاني من هذا الجزء). وابعد من هذا، فان هذا التضامن المنتصر للراسمالية العالمية يواكبه ضعف وتفكك على مستوى بروليتاريا العالم والطبقات المضطهدة الاخرى فيهن مما يؤكد ان قوة طبقة تعني ضعف نقيضتها، وبالتالي فهي لا تعني تغلب الانساني على الطبقي. على ان تضامن العمال اكثر اهمية لمصالحهم ، وعدم تضامنهم اكثر خطورة على مصالحهم اذا ما قورنوا بالطبقة الراسمالية.(انظر باب:ما هي الراسمالية)

ان حصة الشخص في الدخل القومي لا تحدد موقعه في النظام الطبقي بل انها تحدد به. فقد يحصل الحرفي على دخل اقل من العامل الماجور في بعض الاحيان ولكن هذا لا يؤثر في الطبقة التي ينتمي لها كل منهما.

فيما يخص مساهمة ماركسيين محدثين في مفهوم الطبقة، رفض بولنتزاس معالجة ماركس للطبقة على اساس (طبقة - في - ذاتها) و (طبقة - ل - ذاتها) واعتبر هذه رواسب هيجلية. ومحاججة بولنتزاس هذه تقوم على قوله:

"ان الطبقات تبرز للوجود مجهزة تماما بالوعي الطبقي والتنظيم السياسي" ***بولنتزاس (١٩٧٥)، وهو يقوم هنا بمعارضة محددة لوجهة النظر التي طرحها لوكاتش (١٩٢٣) والتي تنسب اهمية حاسمة لتطور الوعي الطبقي، والذي ينظر اليه باعتباره قد جلب الى البروليتاريا من الخارج على يد الحزب الثوري.***

ولكن ، قد لا نجانب الصواب اذا قلنا انه كلما كانت ماكينة السلطة الطبقية للبرجوازية اكثر هيمنة كلما ساهم هذا في تبهيت ***"الوعي الطبقي بالمفهوم الاوتوماتيكي الذي يتحدث بولنتزاس عن وجوده"***، وكلما كانت البرجوازية اقدر على التوسع واعادة انتاج ذاتها، كلما انعكس ذلك في زيادة عجز البروليتاريا والطبقات المسحوقة الاخرى على اعادة انتاج وعيها الطبقي، بل وعجزها حتى عن لملمة صفوفها من اجل النضال المطلبي، فكيف بالطبقي، وهذا ما نراه اليوم. وعليه، فان هذا وذاك يؤكدان من جديد ضرورة دور الحزب في المساهمة في وعي الطبقات المسحوقة، على الاقل في فترات الاندحار الثوري. على ان المساهمة الاساسية لبولنتزاس (١٩٧٥) تكمن في انه يرفض تعريف الطبقة على الاساس القانوني للملكية وانما على الاساس الاقتصادي للملكية، والذي يعرفه بالسيطرة الحقيقية على وسائل

الانتاج والحيازة، مثلا *"القدرة على وضع وسائل الانتاج في حالة تشغيل وتفعيل"*. وعلى هذا الاساس راى ان المدراء هم من الطبقة البرجوازية بغض النظر عن كونهم لا يملكون بالمفهوم القانوني للراسمال. الا ان البعض (بتمور ١٩٨٣) يحاجج ضد هذا الطرح من مدخل ان نسب هذا الامر الى المدراء يعني ان البروقراطية في الدول الاشتراكية يشكلون طبقة، وان بولنتزاس عجز عن ابصار الدور المتنامي للدولة ،والذي جعل المدراء مجرد مدراء "اقتصاديين".

هنا تبرز اهمية التطورات الاخيرة في الدول الاشتراكية والتي تشير الى ان العناصر البروقراطية الجديدة الحاكمة هناك قد استفادت من التراث البروقراطي على طريق تسهيل تحولها الى طبقة، وهذا يقلل من دور الدولة لصالح "الطبقة" الجديدة الطالعة.

تطرح محاججة بولنتزاس هذه مسالة العلاقة بين الدولة والطبقة وحدود تداخلهما وانفصالهما. وهنا لا شك بان القوة السلطوية والقراراتية التي يتمتع بها المدراء في اية تشكيلة اجتماعية "وخاصة المتقدمة صناعيا اليوم" تمكنهم من الوصول الى مصاف الطبقة البرجوازية. ولكن لا ارى ان هذا يغير في الامر شيئا فيما يخص التعريف الجوهري للطبقة بانها تحدد من خلال دورها في العملية الانتاجية القائمة على علاقة العمل والراسمال والملكية الخاصة، وان التطور الذي اشار اليه بولنتزاس (١٩٧٥) هو انضمام فصيل جديد الى البرجوازية بسبب كونها وكلته بادارة اعمالها، وليست هي "اي البرجوازية" التي انضمت الى ذلك الفصيل. اي ان الضرورة الموضوعية التي فسحت مجال توسع الطبقة هذا كانت اسس وجود وعلاقة وترتيب علاقة العمل راسمال.

وربما يساهم لصالح هذه المحاججة التطورات التي تحصل على صعيد الدول الراسمالية المتقدمة والتي تجلى في تراجع دور الدولة، ولكن لصالح الطبقة، اي الطبقة الراسمالية والتي في هذا الحال لا يكون المدراء فيها سوى خدم "بمراكز محترمة" للملكية الخاصة، كما لا يخفى في هذا الوضع وغيره ان كبار المدراء هم ايضا من نفس كبار الراسماليين. ولكن تطورات وضع الطبقة العاملة في دول المركز الراسمالي المتقدمة ان من حيث مصالحها الطبقية او وعيها الطبقي أملت ضرورة الحذر في تناول مسألة الوعي الطبقي، من حيث مركزيتها في تحديد الطبقة. لقد تناول العديد من الماركسيين المسالة الطبقية في الدول الاشتراكية. فقد اعتبر تروتسكي ان النخبة البروقراطية هي مجموعة حاكمة في *" دولة الانحطاط العمالي". اما كونراد وسيزيليني (١٩٧٩، ص ١٤٥)، فيريا انه قد " تبلورت طبقة من المثقفين التي تشغل موقع من يعيدون التوزيع، في مقابل الطبقة العاملة التي تنتج الفائض الاجتماعي ولكنها تفتقر للحق في التصرف به".*

لقد بين كولاكوفيسكي بشكل جيد كيفية اضمحلال الفوارق بين الطبقات في بولندا (١٩٧٩)، كما استثنى فكرة وجود طبقة مهيمنة جديدة واكد بقوة على حصول تفكك في الهيمنة الطبقية، لكنه في نفس الوقت اكد ان فوارق الحالات موجودة، كما وتوجد ايضا صراعات مصالح بين العديد من المجموعات والمراتب الاجتماعية المختلفة.

وهذا النقاش عموما يفترض نمطين من التساؤل والتفكير:

الاول : فيما اذا كان هناك تغير حقيقي في علاقة الافراد بوسائل الانتاج، بمعنى وجود سيطرة جماعية عامة واصيلة وليس شكلا جديدا من "الملكية الاقتصادية" و " التحكم "، اي سيطرة بالمفهوم الفعلي، وليس ملكية قانونية، من قبل مجموعة اجتماعية معينة، والتي تمارس السلطة من خلال الحزب وجهاز الدولة؟.

والثاني : فيما اذا كانت الصراعات في المجتمعات الاشتراكية محصورة فقط بين مجموعة من المراتب او ان لها سمة طبقية، كما يستشف من عدة انتفاضات اجتماعية في هذه البلدان وخاصة بولندا؟ (كونراد وسيزيليني ١٩٧٩).وعلى اي حال فان النقد الشعبي العارم اليوم في البلدان الاوروبية الشرقية يساهم بعمق في توضيح الصورة، ويؤكد ان الدولة هناك قد لعبت دورا «غير اشتراكي-باسم الاشتراكية»، وهذا يعطي القائمين على امر الدولة سمة طبقية محددة. وعلى اي حال، يظل الانقسام الطبقي في المجتمع هو العامل الحاسم في تعريف الطبقة بالنسبة لماركس، وليس الصراع السياسي الذي يكتسب دورا ومصداقية من خلال وفي حدود ارتباطه بالصراع الطبقي. وان الانقسامات الطبقية هي التي تحدد عادة التغيرات الطبقية.

ان ما يريد ماركس الوصول اليه في هذا السياق هو ان الغاء الانقسام الطبقي بالغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، والذي وان لم يلغ مختلف مصادر التناحر الاجتماعي ولكنه يلغي تلك الاكثر اهمية بناء على الدرجات المختلفة للسيطرة على القيمة الزائدة.

يبقى ان نقول، اذا كانت هناك صعوبة ملموسة في تحديد وتعريف الطبقة، في البلدان الراسمالية المتقدمة حيث البنى الطبقية واضحة نظرا لهيمنة نمط الانتاج الراسمالي، فهل الامر ممكن في دول العالم الثالث؟! حيث هيمنة النمط الراسمالي اقل، ودخوله اكثر حداثة بل واكتمال تطوره محتجز، وهذا ما سنحاول معالجته في متن البحث لاحقا.

الحالة العينية، والدور الطبقي كمقرر

هناك جدل متواصل فيما يتعلق بجوهر دور نمط الانتاج، هل هو فقط على صعيد البنية التحتية وحسب، وهل يكتنف البنية الفوقية ايضا بشكل مطلق ومباشر او بشكل نسبي.

ما يلي ليس مناقشة نظرية للامر، وانما محاولة لتطبيق او تجريب ما يدور في المناطق المحتلة على العموم، وارتباطه بالإحتلال على وجه الخصوص.

بادئا ذي بدء، اود الاشارة الى ان التشكيلة الاجتماعية تكتسب خصوصيتها من خلال كيفية تمفصل بنياتها السياسية - والايديولوجية والاقتصادية تمفصلا ذاتيا "جوانيا". ولكن، لعل ما يمكننا من الامساك او الاحاطة بهذه الخصوصية هو ان نتتبع هذا التمفصل على الارض، اي بواسطة وما بين الطبقات الاجتماعية.

في حالة الضفة الغربية، كمنطقة خاضعة للاحتلال، فان دور العامل السياسي عال جدا. على الصعيد الداخلي يلعب وجود الاحتلال دورا في تصليب المجتمع في وجه تهديد الاحتلال التدميري والاقتلاعي

لبنية هذا المجتمع الانتاجية، على اعتبار ان هذا التوجه يشكل الحد الادنى في هدف الاحتلال والذي هو اقتلاع المجتمع الفلسطيني نفسه في التحليل الاخير.

من الجدير بالذكر ان الاهداف الدنيا والقصوى لاسرائيل تجاه المناطق المحتلة محفوزة بعدة عوامل، ولكن يلعب من بينها العامل الايديولوجي ايضا دورا بارزا وخاصة حين يمازج بين عنصرية الصهيونية واساطير الديانة اليهودية.

وعلى العموم، يتضح ان البنية الايديولوجية - السياسية عالية في اوساط كلا المجتمعين الفلسطيني والاسرائيلي، ولا شك ان لعملية الصراع الطويل والمرير بينهما دور بارز في ذلك.

خلال عشرين سنة على وجود الاحتلال، (وهي السنوات العشرين السابقة على الانتفاضة)، لم يجمع الفلسطينيون على قرار مقاطعة البضائع الاسرائيلية التي تغمر اسواقهم، كما لم يتمكنوا من اتخاذ القرار الصعب فيما يخص مقاطعة العمل (٤) في المؤسسات الاسرائيلية او قرار العودة الموسعة لاراضيهم التي اهملوها.

حين نقول لقد اهمل الكثيرون من الفلسطينيين اراضيهم، فاننا نضع الامر هنا على صورة لوم قومي سياسي للفلاحين الذين تركوا ارضهم واصبحوا عمالا في المؤسسات الاسرائيلية، بل وجذبتهم النزعة الاستهلاكية العالية للراسمالية.

ولكن يمكننا وضع هذا الامر من الناحية النظرية المألوفة على انه : (نتيجة لاتساع نطاق الرسملة، فقد تم تحرير عشرات الالوف من الفلاحين او المرتبطين بالارض ليصبحوا عمالا ماجورين، في حالة من التشغيل او باحثين عن التشغيل).

لكن الصورة في المناطق المحتلة ليست مطابقة للتشخيص النظري المذكور بدءا بما طرحه لينين ووصولا الى منظري «التنمية والفلاحية» الحاليين.

فالعمل المأجور (المحرر) هذا، نتج عن العوامل الغريبة التالية (والتي تبرر عدم انطباقه على التشخيص اعلاه:

اولا : ان مجالات العمل المفتوحة لاستيعاب فائض العمل الزراعي او عمال الزراعة الموسميين او صغار الملاك الذين لا تكفيهم اراضيهم، هذا المجال موجود في اقتصاد اخر، وليس في اقتصادهم الوطني الخاص. وهذا يؤكد ان "الرسملة المتسعة" في المناطق المحتلة هي رسملة في نطاق رسملة الاستهلاك وزيادته وليس رسملة الانتاج".

ثانيا : ان قسما كبيرا من قوة العمل الفائضة هذه (محررة) بسبب مصادرة الاحتلال لاراضيها، وليست (محررة) بسبب استثمار فائض الزراعة في البناء الصناعي.

ثالثا : ان تجربة ٢١ سنة على الاحتلال لم تكشف او لم تؤكد اتساع نطاق الوعي البروليتاري في اوساط هؤلاء العمال او تميزهم عن رفاقهم الذين يعملون داخل المناطق المحتلة، بل ان الاخيرين اعلى وعيا طبقيا ونقابيا (انظر لاحقا).

اما فيما يخص مقاطعة البضائع الاسرائيلية، وهي القضية التي نحتاجها في هذا السياق لتبيان اهمية دور العامل السياسي، في ان هذه المقاطعة لم تتم ايضا الا مع الانتفاضة كمرحلة جديدة ومميزة في كفاح

الشعب الفلسطيني، فيمكننا القول ان الجماهير الفلسطينية قد قامت خلال الفترة الاولى للانتفاضة بابداع حالتين متقدمتين من المقاومة الاقتصادية للاحتلال وهما:

اولا : الانسحاب الى الداخل استهلاكيا، حيث قامت بتقليص ما تستهلكه من منتجات الاحتلال الى الحد الادنى.

وثانيا : الانسحاب الى الداخل عماليا: حيث استنكف ما يزيد عن ٧٥ بالمئة من قوة العمل العاملة في مؤسسات الاحتلال الاقتصادية.(سمارة،١٩٨٨-أ).

لكن هذا لا يعني ان المقاطعة دفعت الى مداها الممكن فكيف بالاخير؟. ولعل اهم ما يميز هذه الفترة كون العامل السياسي فيها عاليا الى حد كبير. وابعد من هذا، فقد كان سهلا على المثقفين وعلى المواطن العادي ايضا تبرير كل عوامل الالحاق بالاقتصاد ونمط الحياة الرأسمالي الاسرائيلي والجدال بان الإستهلاكية العالية هي ضرورة حياتية وانه لا خيار بديل لذلك(سمارة،١٩٧٩:٢٠١ - ٢٠٧).

على ان ما اود التاكيد عليه، او الوصول اليه، في هذا المعرض هو ان كل من العامل السياسي والايديولوجي قد فشلا وحدهما في وضع الكفاح الوطني الفلسطيني في طريقه الاكثر صحة، هذا اضافة الى فشل المثقفين الفلسطينيين وخاصة قوى اليسار في انارة الطريق للجماهير او لتجنيدها خلف استراتيجية طبقية، او حتى وطنية شعبية محددة، وعلى الاغلب فقد تم التماهي مع التوجهات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي هي في المحصلة النهائية برجوازية.

ولكن شهدت السنوات الثلاث الاخيرة التي سبقت الانتفاضة، ازمة اقتصادية حادة في المناطق المحتلة، وقد زاد تفاقم هذه الازمة تواكبها او الى حد ما كونها امتدادا للوضع الاقتصادي المأزوم في اسرائيل، وكذلك فشل اسرائيل حتى في تحقيق المطلب الشكلي لوزير الخارجية الامريكي جورج شولتز بصدد (تحسين مستوى المعيشة في المناطق المحتلة)، وقيام اسرائيل بالمقابل بمزيد من استحلاب اقتصاد هذه المناطق. كل هذه العوامل تكشفت في انفجار الانتفاضة باعتبارها نتيجة لتمفصل فعلي وحاد للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية القومية في التشكيلة الاجتماعية في هذه المناطق.

هذا التمفصل بين المستويات الاقتصادية والايديولوجية - السياسية قاد الى تبلور علاقات من نوع جديد تماما بين سكان المناطق المحتلة والاحتلال الاسرائيلي، وهي العلاقة التي يصفها قادة اسرائيل بانها (حالة حرب).

ومقابل التبرير الذي كان يبديه فلسطينيون حول ان استهلاك المنتجات الاسرائيلية لا غنى عنه، ذهب هؤلاء هذه المرة الى الحد الاقصى الآخر بالقول ان بوسع الفلسطينيين الاعتماد على الانتاج المنزلي، والرجوع الى التبادل العيني وليس النقدي وانشاء اشكال تعاونية من نوع جديد مثل (الجماعيات الانتاجية).(٥) وقد ترتب على كل هذا، استهلاكا عاليا للانتاج المحلي، وتدهور استهلاك المنتجات الاسرائيلية وخاصة تلك التي بالامكان الاستغناء عنها.

لقد اوضحت تجربة الانتفاضة بشكل خاص (بالنسبة للفلسطينيين) ان مستويات التشكيلة الاجتماعية (الاقتصادية والسياسية الايديولوجية)، ترتد في التحليل الاخير الى البنية الطبقية، وان المسلك الطبقي محكوم بالمصلحة الطبقية.

الفصل الثاني

التشكيلة الاجتماعية الاقطاعية

من الموضوعات التي يجدر استجلائها في الفكر الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، وبين الفلسطينيين تحديدا، موضوعة: أية تشكيلة اجتماعية اقتصادية كانت في فلسطين العثمانية؟.

ان الدارج على ألسنة الاساتذة والطلاب هو القول بأن نمط الانتاج الذي كان سائدا في فترة الحكم العثماني هو نمط الانتاج الاقطاعي بمفهوم نشوء وتطور واضمحلال الاقطاع الاوروبي. وهذا ما يجعل تقديم عرض موجز لطبيعة نمط الانتاج الاقطاعي الاوروبي الذي عنه يتحدث هؤلاء امرا مناسبا.

وهنا تفيد الاشارة إلى ان اقتصار نمط الانتاج الاقطاعي ، كما تم التعارف عليه، على اوروبا، مثل بداية المرحلة الجديدة او البنية الجديدة في التاريخ البشري، مرحلة النظام العالمي، والتي جوهرها انقسام هذا العالم الى مركز هو اوربا ولاحقا البلدان الراسمالية المتقدمة (امريكا واليابان)، ومحيط، هو مختلف البلدان التي احتجزت رسملتها.

سنجد في عرضنا اللاحق لطبيعة التشكيلات العثمانية، بما فيها في فلسطين، انها لم تكن اقطاعية، كما لم تكن فيها الخصوصيات الكافية لانضاج نمط انتاج اقطاعي (لو اتيحت لها الفرصة). ولكن هذا لا يعني عدم وجود قواسم بين التشكيلات العثمانية وتلكم الاقطاعية، فالجوهر الاستغلالي مشترك، رغم اختلاف اسلوب والادوات الطبقية لسلخ الفائض. هذا اضافة الى المشترك ما بين آليات التدهور مثل الانفاق الترفي او التسليحي ودور التجارة الخارجية...الخ.

ولكن، مهما ان هناك تعدد في الاطروحات المنتجة حول طبيعة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية العثمانية، فاننا سوف نقوم لاحقا بعرض نقدي لبعض هذه الاطروحات بهدف الاقتراب من ما هي التشكيلة التي كانت سائدة آنذاك، وبشكل خاص في الوطن العربي بما فيه فلسطين.

ان معالجة الاطروحات المتعلقة بنمط الانتاج الاقطاعي الاوروبي، تمكننا من رؤية ما هي الفوارق والمشتركات السماتية بينه وبين انماط الانتاج الماقبل في الوطن العربي وفلسطين.

كما تفيد هذه المعالجة في تتبع ركود نمط الانتاج الآسيوي، وهل كان ذلك ركودا مطلقا كما يصور البعض، ام كان بطئا في النمو نظرا لآليات اعاقة داخلية،، وهل لعبت عوامل خارجية دور تفعيل لآلية تطوره الذاتي.

ورغم اهمية تحديد ماهية تلك التشكيلة ونمط الانتاج الذي كان مسيطرا فيها، الا ان الموضوع الاهم في بحثنا هذا هو استخدام تحليلنا لهذه الانماط لينير الطريق امام معرفة كيفية انخراط فلسطين "عبر الامبراطورية العثمانية"في النظام العالمي ، وما هو دور الطبقات الاجتماعية المحلية في هذا الانخراط وخاصة الراسمالية التجارية.

ما هو الاقطاع؟

يركز الماركسيون على ان جوهر نمط الانتاج الاقطاعي يعتمد على علاقات الاستغلال القائمة بين ملاك او سادة الارض وبين الفلاحين الملحقين بها. من خلال علاقات الاستغلال هذه، فان ما ينتجه فائض عمل الفلاحين ، والذي لا يتجاوز حد الكفاف الذي لا بد منه لاعادة انتاج انفسهم وعائلاتهم للاستمرار في العمل، هذا العمل الفائض يحول بالقوة الى سادة الارض.

وبكلمات اخرى، يسمح سادة الارض للفلاحين بأن يستهلكوا مما ينتجوه قسطا لا يفوق الابقاء على الفلاح واسرته على قيد الحياة لكي يعيدوا انتاج انفسهم. هذا ما اسماه ماركس "مستوى الكفاف". اما حيازة سادة الارض للفائض فتأخذ شكل العمل المباشر في ممتلكات سادة الارض، ويكون اما على شكل نقدي او ريع عيني. وقد اسميت هذه العلاقة في الاستغلال والحيازة القسرية للفائض من قبل ماركس "القنانة".

يحاجج و.كولا، بأن الاهمية الفعلية للاقطاع :

"قائمة على أن الاقطاع بالمعنى الماركسي للاصطلاح، بمعنى محدد ظاهرة عالمية. وبمعنى او آخر، فانه موجود في مختلف المجتمعات التي نتجت عن المرحلة البدائية"(كولا،١٩٦٧:١٣).

ولكن ليس شرطا ان يعني هذا تأكيد تعاقبية المراحل الخمس، وانما وجود سمات متشابهة تمر بها اكثر من تشكيلة دون ان تكون هذه السمات المتشابهة هي الطابع العام او العامل الحاسم لمختلف التشكيلات. ان الاقطاع تشكيلة اجتماعية اقتصادية، على الاغلب زراعية، وحيث يكون مستوى هيمنة قوى الانتاج متدنيا اذا ما قورن بالراسمالية، (لانه ليس من الممكن لآحد ان يقرر في عصر الاقطاع انه كانت هناك انتاجية متدنية)، وان انتاج النظام الاقطاعي موجه بصدد انتاج محدود. اي ان الانتاج من اجل السوق اقل من الانتاج من اجل الاستعمال.

دعنا نقتطف كولا ثانية:

"... وفي الوقت نفسه، فانه يعني نظام التجميع حيث ان وحدة الانتاج الاساسية هي عقار من الارض واسع جدا محاط بحيازات فلاحية صغيرة معتمدة على الاولى، اقتصاديا وقضائيا، والتي عليها تجهيز خدمات محددة للسيد وتخضع لسلطانه"(كولا، ١٩٦٧:٩).

مناظرة دوب وسويزي(١) :

في النقاش الحاد ما بين موريس دوب ومجموعة اخرى وبين بول سويزي، قدم كل منهما تعريفه للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الاقطاعية. فقد لخص سويزي تعريف (دوب) للاقطاع في النقاط التالية:

"مستوى تقني متدني، انتاج للحاجات المباشرة للجماعة السكانية، او للقروية، وليس للسوق الاوسع، والزراعة في نطاق ارض السادة، في نطاق معين، وبخدمة عمل اجبارية. لامركزية سياسية، وحيازة مشروطة للارض من قبل السادة على شكل خدمات -تملك من قبل الاقطاعي، وتملك من قبل السيد على شكل قانوني او شبه قانوني في علاقتها بالناس المعتمدين عليها."(سويزي، في هلتون، ١٩٧٦:٣٤)

يتركز نقد سويزي ضد دوب بان هذا الاخير ينسب الى الاقطاع الملامح المذكورة اعلاه، والتي هي سمات الشكل الكلاسيكي للاقطاع. ويرى سويزي، بان دوب سيكون اقل غموضا اذا ما نسب هذه السمات الى النمط الغربي الاوروبي للاقطاع. انه يؤكد ايضا، بأن دوب قد فشل في تحليل بنية النظام الاقطاعي واتجاهاته بشكل صحيح، وقد وضع الامر على النحو التالي:

"في الحقيقة، فان عدم اقتصار نمط الانتاج الاقطاعي على هذا الشكل الكلاسيكي هو بلا شك، سبب عدم قيام دوب بتحليل بنيته واتجاهاته بشكل ادق"(سويزي في هيلتون، ١٩٧٦:٣٤).

ويتابع سويزي نقده ل دوب بان الاخير قد استخدم اصطلاحي (الاقطاع والقنانة) ليرمز بهما الى شيء واحد. وفي هذا المستوى، يعتقد سويزي مصيبا بان دوب قد اخفق في توضيح خواص نمط الانتاج، لان بامكان القنانة ان توجد في انظمة غير اقطاعية، وان تمثل علاقات الانتاج السائدة في هذه الانظمة، وليدعم وجهة نظره، فقد اقتطف سويزي من انجلز:

"من المؤكد ان القنانة والاسترقاق ليست خصوصيات للشكل الاقطاعي للقرون

الوسطى، بل اننا نجدها في كل مكان، بل في كل الامكنة التي يفرض الفاتحون استغلال الارض لصالحهم رغما عن السكان السابقين"(ماركس/انجلز : المراسلات ص ١١٤،في هلتون، ١٩٧٦، ٣٧).

وأبعد من هذا، قد يجادل سويزي ان تعريف دوب المضلل راجع الى عجزه عن تحديد اي من العائلة الاقطاعية يقصد. وفي الحقيقة فقد قام بعدد من التعميمات والتي قادت عمليا الى ارباك وتشويه تعريفه. في حين قدم "كولا" مثالا جيدا عندما بين انه يعتبر بولندا في الفترة ما بين القرن السادس عشر والثامن عشر كواحد من الانظمة الاقطاعية المتعددة.

في تعريفه للاقطاع حاجج سويزي بالقول:

"ان الملامح الحاسمة في الاقطاع.. انه نظام للانتاج من اجل الاستعمال. فحاجة الجماعة معروفة، والانتاج مخطط ومنظم على ضوء كفاية تلكم الحاجات" (سويزي في هيلتون،١٩٧٦، ٣٥).

في هذا التعريف الموجز يتضح ان ما يريد سويزي قوله بان الاقطاع نظام راكد، وان انتاجيته مهتمة بانتاج حاجات استعمالية. وفي الحقيقة ان في هذا الطرح كثير من التبسيط، كما انه يمثل خواصا مشتركة مع العديد ان لم نقل كل انماط الانتاج ما قبل الراسمالية حيث انها جميعا تنتج للاستعمال. بل ربما كان نمط الانتاج السلالي *Lineage Mode of Production* أكثر تخطيطا من نمط الانتاج الاقطاعي.(انظر تيري، ١٩٦٩).

وللدفاع عن آرائه فان سويزي يقتطف ماركس:

"من الواضح... انه في اية تشكيلة اقتصادية لاي مجتمع تسود فيه القيمة الاستعمالية وليس التبادلية، فان الفائض لا بد ان يكون محصورا في عدد محدود من الرغبات والتي قد تزيد او تنقص، ولكن المهم هنا انه لا يكمن في طبيعة الانتاج تعطش لا محدود للعمل الفائض"(ماركس،الراسمال المجلد الاول: ٢٦٠).

وفي الحقيقة فان التعميم الذي اشرنا اليه عند سويزي مبني على مقتطف ماركس هذا، ولكن ماركس لم يسقط في نسب هذا التعريف لنمط ما قبل راسمالي محدد. وعلى اي حال، فان المقتطف من ماركس اعلاه يساعد سويزي في نقطتين:

الاولى ان الاقطاع نظام ينتج من اجل الاستعمال فقط، ***والثانية***، انه لان هذا النظام ينتج للاستعمال فقط، فهذا يعني خلوه من ايه محفزات داخلية نحو عمل وانتاج فائضين.

وهذين الامرين هما اللذين تمترس ورائهما سويزي ليثبت ان الاقطاع كان قد تعفن بفعل مؤثرات خارجية، وبشكل خاص تجارة المسافات البعيدة.

من جهة ثانية، قلل دوب من اهمية الفوراق التي وضعها سويزي بين الاقطاع في شرقي وغربي اوروبا، واشار الى ان علاقات الانتاج ربما تتعدد، مثلا اعتماد استخلاص الفائض في بعض الحالات على استئجار العمل وفي بعض الحالات على العمل نقدا او عينا. ورغم هذه الانواع المتعددة من استخلاص الفائض، فان هناك تشابهات في طريقة استخلاص الفائض وهي انها ليست مستاجرة من المنتجين المباشرين.

واعتمادا على دوب، يقول تاكاهاشي (في هلتون، ١٩٧٦)، ان السمة الحاسمة للاقطاع انه نظام للانتاج من اجل الاستعمال، لكن هذا لا ينفي وجود اقتصاد السوق او الاقتصاد السلعي في النظام الاقطاعي.

يقول تاكاهاشي:

"انه لتبسيط كبير ان نعرف الاقطاع على انه انتاج من اجل الاستعمال وحسب، كنقيض -للانتاج من اجل السوق-. ان القيمة التبادلية(السلع)، والنقود (كشكل مختلف من راس المال) تقود الى وجود واسع جدا -طوفاني- والذي يمكن ان يوجد وينضج باشكال متعددة للبنيات الاجتماعية التاريخية" (في هلتون،١٩٧٦: ٧٠-٧١).

لا خلاف على انه طالما كان هناك تبادل، فان هناك سلعا، ولذا، كان يسمى الانتاج العبودي انتاجا سلعيا. وابعد من هذا، فطالما ان العمل الفائض الذي يتم استخلاصه من الاقنان لصالح السادة يتم تبادله ايضا، فان انتاج الاقنان نفسه لا بد ان يسمى بناء على ذلك انتاجا سلعيا.

تدهور الاقطاعية

يرى دوب ان هناك عاملان يقفان وراء تدهور الاقطاع، وهما تدني فعالية الاقطاع كنظام انتاج في مواجهة التحول الصناعي والتي هي اكثر انتاجية للفلاح الذي اصبح قوة عمل عاطلة.

والثاني، ترافق العامل الاول مع الحاجات المتنامية للطبقة الحاكمة (الاقطاعية)، للحصول على دخل اكبر، مضافا اليها تهميش السادة لحيازات الفلاحين مما قاد الى الانتفاضات السياسية.

فقد قاد الاستغلال العالي جدا لقوة العمل الى هجرتها جماعيا من اراضي السادة. وبذا اصبح الاقنان المتبقين مجرد مجموعة محدودة ومرهقة بالعمل وبالتالي لم تعد قادرة على تمكين النظام من الحفاظ على نفسه على الاسس القديمة.

كما نلاحظ هنا، فان دوب يغيب تماما دور العامل الخارجي كاحد آليات تقويض الاقطاع، وهذا يقربه من اولئك القائلين بفرادة الغرب.

ومع ان في هذا الحديث معنى معين، الا انه يفتقر الى دعم كاف. (مثلا، هل كان هناك احصاء معين لعدد السكان؟)

وليدعم نقطته فان دوب يقول ان الاقنان اضافة الى الحروب والنهب، قد زادوا من نفقات العائلات الاقطاعية. واما النتيجة فكانت تقلص الفائض.

وفي النهاية يصل دوب الى ان تدهور الاقطاع نتاجا لتفاعل العاملين معا. وفي هذا المجال يقول انجلز:

" ***يعتمد تدهور الاقطاع على ظهور الحرفة والتجارة، والتقسيم والصراع بين المدينة والقرية. وفيما يخص تطور الزراعة، فان تدهور الاقطاع يتجلى في زيادة مطالب الاقطاعيين على السلع الاستهلاكية والاسلحة والتجهيزات المتوفرة***" (اصل العائلة: ١٨٨٤، ١٤٦-١٦٤)

هذا ينطبق الى حد كبير على التشكيلة العثمانية، التي نحن بصدد تحديديها لكي نصل الى تحديد وضعية فلسطين فيها(انظر لاحقا).

في رده على محاججة دوب، اشار سويزي الى ان الحجم المتنامي للطبقة الطفيلية مرتبط بتنامي عدد الاقنان، والذي لا بد ان يقود الى استغلال الكثير من الاراضي المهملة، وهذا بشكل خاص في العصور الوسيطة، عندما كان هناك فائضا في الاراضي الزراعية. واعتمادا على هذا التحليل يجادل سويزي بانه على الرغم من الطبيعة المحافظة للنظام الاقطاعي، فقد كان ينمو بشكل متواصل وان كان باسلوب تدريجي.

وابعد من هذا، فان سويزي يؤكد في معارضته لفكرة دوب بان معظم الضحايا كانوا من المراتب الاعلى. كما ويضيف بان الغزاة الصليبيين قد مكثوا خارج اوروبا في تلك الفترة، وعليه فقد كانوا بعيدين عن الارض، الامر الذي بدوره لا بد وان يقلل الضغط على الاقنان. بل لقد جلب هؤلاء تعويضات مادية لمموليهم وشركائهم وهذه مثلت تعويضا على نفقات الحروب الاقطاعية.

ويضيف سويزي، بان الانفاق العالي غير مبرر في النظام الاقطاعي كاقتصاد راكد، بل ان توسع التجارة، الذي زاد عدد وانواع السلع هو الذي اغرى الاقطاعيين بالانفاق.

ويؤكد سويزي ايضا بان الاغراء الذي قدم للاقنان من اجل العمل كعمال صناعيين هو الذي اجبر الاقطاعيين على تقديم تسهيلات لهم ليبقوا في الارض، وهذا زاد تحويل الريع الاقطاعي الى ريع نقدي. وهذه النقطة يجب ان تذكرنا بقول سويزي بان الاقطاع انتاج من اجل الاستعمال. كما يجادل سويزي ثانية بان الاقنان بصفتهم حثالة المجتمع يمكن ان يهاجروا باعداد كبيرة اذا لم يجدوا بدائل والذي هو نمو المدن في القرنين الثاني والثالث عشر.

يرى سويزي ان دوب فشل في تبيان ان المدينة قد جذبت الاقنان. اما الآن فان سويزي يوسع تحليله ليشمل مسالة التجارة بعيدة المدى، والتي يراها كقوة خلاقة حيث خلقت نظاما انتاجيا موجها للتبادل، ويقف في الوقت نفسه الى جانب نمط الانتاج الاقطاعي القديم الموجه نحو الانتاج. ويرى ان وجودهما قاد الي تفاعل الاثنين. هذا التعايش عرى بدوره خلل التنظيم الاقطاعي للانتاج، عندما يقارن بنظام التجارة

بعيدة المدى،والذي هو معقلن اكثر ومعتمد على تخصصات وتقسيمات عمل. وفي ظل هذه التجارة بعيدة المدى اصبح شراء السلع اقل كلفة من انتاجها(هنا بدأت اسس التبادل اللامتكافىء)، اما هذه الحوافز للشراء فقادت الى حوافز للبيع.

وهكذا، فقد دمجت هذه العوامل المناطق الاقطاعية في مدار اقتصاد التبادل، وعندها اصبحت الثروة هدفا بحد ذاتها في اقتصاد التبادل.

ان تطور المدن كمراكز ومولدات لاقتصاد التبادل، فتح آفاقا لحياة افضل لاقنان الريف والذي كان سببا في هجرتهم.

ان سويزي لا يرفض فكرة دوب بان التجارة قد قوت بدل ان تبدد علاقات القنانة. الا ان سويزي يرى دور التجارة على انه مؤقت وجزئي ضمن الاطار او المجرى العام للتجارة والذي بدد الاقطاع.

ويخلص سويزي الى ان دوب قد قدم تفسيرا لانهيار الاقطاع الاوروبي الغربي، من خلال الاستغلال المكثف لقوة العمل في المجتمع وهي المفروضة من قبل الطبقة الحاكمة. ولكن قد يكون اكثر دقة القول، كما يقول سويزي:

" ... لقد كان تدهور الاقطاع الاوروبي الغربي نتاجا لعجز الطبقة الحاكمة عن الاحتفاظ بالسيطرة على الاقنان، وبناء عليه، عن استغلال اعلى لقوة العمل الموجودة في المجتمع"(سويزي، في هلتون ١٩٧٦، ٤٦).

المحرك الاساس

يخلص سويزي الى القول بان نمط الانتاج الاقطاعي عجز عن توليد آليات تحوله بنفسه الا بعامل خارجي، وهو التجارة الخارجية والتي كما وصفها هليتون "تراكم راسمال تجاري من خلال المتاجرة مع منطقة الشرق الاوسط والتي تم حقن النظام الاقطاعي الراكد بها" (هلتون ١٩٧٦:٢٦).

اما دوب فقد رفض نظرية سويزي بان الاقتصاد النقدي الناتج عن التجارة هو سبب تدهور الاقطاع، مؤكدا ان تكثيف الاقطاعيين لاستخلاص الفائض، ونضال الفلاحين للاحتفاظ بحيازاتهم من الارض وزيادة المحاربين الذين يطالبون بفائض اكثر هي الاسباب وراء انحطاط الاقطاع. اي ان دوب يصر على ان للاقطاع الاوروبي آليته الخاصة للتحول والانتقال الى الراسمالية.

يتضح من هذا، ان دوب اكثر ميلا للتركيز على العوامل الداخلية والتي بشكل محدد تقريبا، العوامل الطبقية، باعتبارها آلية الانتقال الى الراسمالية. وأعتقد ان لهذا التعليل ما يبرره. ولكن ربما كان عامل التجارة الخارجية هو مسرع وبالتالي مفجر هذا الانتقال.

ان ما يقدمه سويزي هنا هو ابراز دور البعد العالمي في عملية التحول هذه. هذا البعد الذي منذ ذلك الحين استمر في التعمق الى ان اصبح العامل الحاسم الذي يحسم به الطرف الاقوى تطور ومصير الآخرين. بل ان في هذا البعد تكمن بواكير محاولة رؤية او تشخيص النظام العالمي.

نمط الانتاج الاسيوي(٢)

اوردنا اعلاه سمات وآليات تطور نمط الانتاج الاقطاعي والذي أخذ كما حاجج دوب (١٩٧٦) بشكل خاص، طابعا اوروبيا، وانحصر في اوروبا (امين، ١٩٧٦). ولا شك ان دوب يقتفي خطى ماركس الذي في محاولته لتفسير وتشخيص نمط الانتاج السائد في غير البلدان الاوروبية توصل ماركس الى الحكم بأنها مهيمن عليها من نمط انتاج له خصوصيته والنابعة من خصوصية التشكيلات الاجتماعية في هذه البلدان، وهو الذي اسماه نمط الانتاج الآسيوي.

وحيث نتناول نمط الانتاج الاسيوي هنا، فاننا نفصد بذلك التمهيد لنقد الذين رأوا في التشكيلات الاجتماعية العثمانية بانها تشكيلة هيمن عليها نمط الانتاج الاسيوي، وعليه، فاننا سنعرض هنا للبنية النظرية لهذا النمط المفترض.

كلما حاولنا جر النموذج المجرد لنمط الانتاج الاسيوي الذي صاغه ماركس الى تطبيقه على منطقة معينة، كلما لاحظنا كم هي كبيرة الاشكالات والاختلافات النظرية التي يمكن ان ندخل فيها. بل ان هذه الاختلافات هي التي ما تزال تحكم الحديث عن هذا الامر منذ الثلاثينات حيث بدأ اول تعاطي جدي واكتشاف لهذه الاطروحة الماركسية

ان السمات التي صاغها ماركس لهذا النمط هي الركود وانعدام الآلية الذاتية والحاجة لتفعيل خارجي، وانعدام وجود الطبقات وانعدام التناقض بين المنتج ومن يضع يده على الانتاج (الدولة في هذا الحال)، وهذه وكلها في النهاية تعني انعدام الديالكتيك، رغم ان ماركس لم يقل هذا.

من اهم النقاط النقاشية حول هذا النمط مسالة الامتداد الجغرافي الذي اعتقد ماركس ان مفهومه لنمط الانتاج الاسيوي قد غطاه، اي الهند والصين والشرق الاوسط واسبانيا وجاوة وكولومبيا الامريكية."(بريان تايلور في بتمور،١٩٨٣:٣٥).

وعليه، فان تعميم نمط انتاج على تشكيلات اجتماعية متعددة وفي عدة الوف من السنوات هو تعميم فيه قصور علمي كبير ما لم يكن المقصود اعتبار هذا النمط كصياغة مفهومية للاسترشاد وليس حضورا ماديا تطبيقيا بالضرورة.

"على طول فترة امتدادها لعدة آلاف من السنين، فان الجماعات القديمة قد مثلت اساسا لاكثر اشكال الدولة البربرية، والطغيان الشرقي من الهند الى روسيا"(اقتطف من ويتفوجل:١٩٥٣، ٣٧٦).

ولكن تجدر الاشارة الى انه في حال ضعف الدولة المركزية، فان المناطق البعيدة تستقل وربما تنعزل (انظر لاحقا). وهكذا، فربما تكون المجتمعات البدائية خارج النظام (للوبيرا،١٩٨:٢٥٣)، وربما تكون قد تطورت شأن الاجزاء الاخرى من النظام والتي عبر تطورها هيمنت عليها انماط انتاج اخرى. وحسب

للوبيرا، فان الجماعات الهندية ايام ماركس نفسه كانت خارج النظام الهندي بل وبينما فهم ماركس هذه الجماعات، كان قد لاحظ ان النظام الهندي قد اشتمل على بدايات المركنتيلية منذ القرن السادس عشر.

وابعد من هذا، فبينما يؤكد اندرسون (٤٩١:١٩٧٤) ان الصين اتسمت بوجود الملكية الخاصة للارض، فان ماركس اعتبرها مهيمن عليها من نمط الانتاج الاسيوي. ربما يجمل بنا البدء بهذه الموضوعة من مقولة ماركس الاساسية "بان التاريخ سجل للصراعات الطبقية" لان في هذا اثارة أشد للجدل حول نمط الانتاج الآسيوي، وهذا على ضوء كون الصراع الطبقي السمة المميزة المختلف المجتمعات البشرية ما قبل الشيوعية. الا ان ماركس رغم كل هذا يعود ليستثني التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الاسيوية من هذا "القانون". وذلك باعتباره ان المجتمعات الاسيوية راكدة ولا تتغير.

ان علاقات الانتاج، كعلاقات اجتماعية بارتباطها مع تقسيم العمل هي المصدر الاولي للتفارقات والصراعات الاجتماعية (كولاكوفسكي، ١٥٩:١٩٧٩). وعليه، فبما ان تقسيم العمل موجود حتى في المجتمعات الشيوعية البدائية، وان كان بشكل طبيعي، فانه لا بد ان يوجد في المجتمعات الآسيوية. كما لا بد ان يقود تقسيم العمل حتما الى عدم انسجام بين ثلاثة مستويات في الحياة وهي قوى الانتاج، والعلاقات الانسانية والوعي.

وهذا يقود كما يقول كولاكوفسكي الى "عدم مساواة، وملكية خاصة، وتعارض ما بين مصالح الافراد، والمصالح العامة التي تبرز من الاعتماد المتبادل للكائنات البشرية" (١٥٩:١٩٧٩).

في هذا المجال سوف اتعامل مع حالات عينية من المجتمعات اكثر مما هو مع التجريد النظري الذي طرحه ماركس حول نمط الانتاج الآسيوي.

"ان الدولة وكالة طبقية، تمثل مصالح طبقة معينة، تصبح طبقة مهيمنة سياسيا، وهذا يتطلب وسائل جديدة في الهيمنة وقمع الطبقات الاخرى" (انجلز، اصل العائلة، ١٨٨٤، ٥٨٧-٥٨٨).

في التشكيلات الاجتماعية ما قبل الراسمالية يتم استخلاص العمل الفائض من الطبقات المستغلة بوسائل ايديولوجية وقضائية، وليس اقتصادية. اما عند هيمنة نمط الانتاج الراسمالي، فياخذ هذا الفائض شكل القيمة الزائدة.

ان الدولة في النمط الاسيوي للانتاج، تلعب الدور اياه الذي ينسبه ماركس وانجلز للدولة بشكل عام، وذلك على العموم من خلال استخلاص العمل الفائض على شكل خراج. وهذا يعني ان هذه المجتمعات الاسيوية لا بد ان تحتوي على الظاهرة الطبقية التي تحدث عنها ماركس وانجلز.

الا ان مثار النقاش الاساسي هنا هو ان ماركس ينكر وجود الطبقة الوسيطة في المجتمعات الاسيوية، وذلك كما يقول اندرسون:

"فيما يخص مقدار الفائض وتوظيفه، ليس الجهاز المركزي للقمع من قبل الطبقة الحاكمة، بل اداته الاساسية في الاستغلال الاقتصادي. ما بين القرى التي تعيد انتاج نفسها في القاع، والدولة الضخمة في الاعلى، لا توجد قوى وسيطة."(اندرسون،١٩٧٤:٤٨٣)

لا شك ان الدولة كانت هي المتحكم بالانتاج والحائز على العمل الفائض لمختلف الطبقات، الا ان الملك واسرته وحاشيته لم يكونوا هم انفسهم او وحدهم "جامعي الخراج".

في نمط الانتاج الاسيوي يفترض ان تكون "الطبقة-الدولة" مسؤولة عن الدفاع عن حدودها، الا انها هي نفسها لم تكن صغار الضباط ولا الجنود ولا مقدري المداخيل (مخمني الانتاج لتحديد الضريبة)، وخاصة في الامبراطوريات الواسعة. لقد كان كل من الارستقراطيين والبرقراطيين هم المسؤولين عن هذه المهام.

"لقد كان هذين المستويين بما فيهما من شرائح مدعومين من قبل الدولة، الا انهم لم يكونوا الدولة نفسها" (كاتشانافسكي،١٩٨٠: ١٧٤).

لقد كان تنظيم الدولة مقسم الى :

منظمة عسكرية، ومنظمة ادارية، ومنظمة الاشغال العامة (تايلور،١٩٧٩: ١٧٩). وهذه الاجزاء الثلاثة للدولة تمثل العلاقات الوسيطة الحقيقية بين الدولة وبقية المجتمع.

كانت المنظمة العسكرية مشتملة على كبار الضباط، والذين يجندون عادة من الاوساط الارستقراطية، والضباط ذوي الرتب المتوسطة، والمجندين من الفئات الوسطى من الارستقراطية، مثل القبائل الكبيرة واخيرا الجنود الذين هم من القرى. كانت تلعب المنظمة الادارية الدور الوظيفي، وخاصة على مستوى استخلاص العمل الفائض. وكانت تتوزع هذه المنظمة في اوساط المجتمع على شكل شبكة، وهي تبدأ من المراتب البروقراطية العليا وانتهاء ب الرجل الاول في القرية والذي يعين من قبل الدولة. كما ان منظمة الاشغال العامة التي كانت مسؤولة عن الصيانة، والري، والتجارة والطرق، لها نفس حالة الاثنتين السابقتين.

ان الفئات العليا من هذه المنظمات هي جزء من الطبقة الدولة، اي ارستقراطية المدن، كما ان المراتب الوسطى لهذه المنظمات تشكل الطبقة الوسيطة او الوسطى، والشيء نفسه عن الرجال الاول في القرى.

من المستحيل ان توجد دولة خارج الجماعات الانسانية، لا سيما وان الدولة (بمفهوم السلطة)هي مجموعة من الناس تحصل على مكاسب عبر الاستغلال الاجتماعي. وعبر ملكيتها لوسائل الانتاج وحيازة العمل الفائض فان الدولة تمثل طبقة فعلية، وتلعب الدورين السياسي والاقتصادي لها.

وحتى في حالة البونابرتية، باعتبار ان دورها "المفترض" هو تمثيل مصالح جميع الطبقات، او الوقوف فوق كل هذه المصالح، " فان هذه الحالة، تدحض الراي القائل بان الدولة في النمط الاسيوي هي دولة طبقة

بدون مجتمع طبقي"(كاتشانافسكي،١٩٨٠: ١٧١). هذا علما بان استقلالية البونابرتية طبقيا ليس الا وهما، لا سيما وان البونابرتية قد قمعت العمال من اجل حماية مصالح البرجوازية.

اضافة الى هذا، فان المراتب العليا من المنظمات الثلاث المذكورة، في علاقتها بحاشية الملك، تمثل الطبقة الحاكمة، التي تتحكم في الدولة. كما يعتمد افراد الارستقراطية، والبروقراطية في هذه المنظمات على الدولة في ما يستفيدونه. اما الدولة نفسها فتتكون وتعتمد كليا على الارستقراطية والبروقراطيين.

الملكية الخاصة للارض وحالة الهند

فيما يخص لا طبقية المجتمعات التي افترضت فيها هيمنة نمط الانتاج الاسيوي(يستخدم ماركس في تحليله مثال المجتمعات الهندية، وخاصة انعدام الملكية الخاصة للارض (اندرسون،١٩٧٤:٤٨٣) مؤكدا على ان ملكية الارض كانت جماعية. كما يؤكد انجلز على "انه في الشرق كله... فان القرية او الدولة هي مالكة الارض".(انجلز،١٨٨٤، :٢١).

اما ثورنر، فيحاجج ضد هذا بقوله:

"من ناحية عملية، لا تتوفر شواهد تاريخية على وجود ملكية جماعية في الهند المغولية او ما بعد المغول...كما لم تكن القرى الهندية في حالة مساواة، بل كانت مقسمة بشكل حاد الى طوائف، كما وجدت ما تشابه ملكية الارض والتي حصرت في الطوائف العليا التي كانت تستغل الطوائف الادنى كمستاجرين لاستغلال الارض" (ثورنر:٥٧، في اندرسون، ١٩٧٤:٤٨٨).

لا يشتمل قول ثورنر على غياب المساواة فقط بل يؤكد ايضا وجود تقسيم عمل داخل القرى، حيث يمثل رئيس القرية السلطة، وبالتالي ، يشارك في سلخ الفائض من الفلاحين لصالح الطوائف مالكة الارض ، في حين ان دور الفلاح هو العمل في الارض ، هذا الى جانب وجود الحرفيين، وعليه فان وجود ملاك ارض اي طبقة مالكة للارض هذا ينفي امكانية تطبيق نمط الانتاج الاسيوي على الهند.

وحيث ان لينين يعرف الطبقة بناء على دورها في العملية الانتاجية(كاتشانفسكي،١٩٨٠:١٦٤)، فان هذا يعني وجود طبقة ملاك ارض. الا ان لينين يرفض الخلط المشهود لدى ثورنر بين الطبقات والطوائف، على اعتبار ان الطوائف تعرف عبر علاقتها بالبنية الفوقية اي الدين، والاخلاق والحقوق والايديولوجيا.

وفي الحقيقة فان نظام تراتب الطوائف في الهند يشتمل على محتوى طبقي، كما ويختلف من عصر لآخر. وهذا ما يتضح في كل من الاقطاع والبرجوازية (كاتشانفسكي،١٩٨٠:١٦٤). وعلى اي حال، فانه يمكن للطوائف ان تتعايش مع عدة بنيات طبقية، مما يعني ان التفارق في القرية الهندية كان تفارقا طبقيا. وعليه، فان الفلاحين في النمط الاسيوي كانوا منخرطين في وحدات واسعة وذلك عبر تسليمهم

للعمل الفائض على شكل خراج للدولة، وعبر الجهاز القضائي والايديولوجي الذي يقدم تبرير استخلاص الدولة للفائض الزراعي"(كيدر ١٩٨١: ٣٠١-٣٠٢). وهكذا، فان هذا الانخراط يؤكد وجود تقسيم عمل سياسي في النظام. كما انه بين انتاج الفلاح للفائض وتحول العمل الفائض الى خراج ووصول الخراج الى الدولة المركزية، نكون امام عملية انتاج وسلخ فائض تكتنف كل التشكيلة الاجتماعية وتربط طبقاتها ببعضها البعض.

فيما يخص الحق القانوني للدولة في استخلاص العمل الفائض ، من القرية الجماعية يقول تايلور:

" اكد ماركس، ان استخلاص العمل الفائض غير ممكن بدون الضغط الاقتصادي، ...وفوق كل هذا، ضمن ايديولوجيا والتي فيها حق الدولة في العمل الفائض المنتج محدد ومشرع له"(تايلور،١٩٧٩: ١٨٢).

ولكن، رغم العامل الايديولوجي والقضائي، فقد حصل العديد من الثورات الفلاحية ضد الدولة مثل ثورة الزنج والقرامطة. كما انه في حال ضعف الدولة المركزية، فان الكثير من المقاطعات البعيدة تتوقف عن دفع الخراج. وعليه، فان الفلاحين والطبقات الاخرى دافعة الضرائب تقوم بذلك بسبب القوة اساسا. ولذا، ارى ان هناك مبالغة في تكبير العامل الايديولوجي وتصغير لدور الاقتصاد والقوة السياسية المواكبة لعملية بزل الفائض والتي تعمل بموجب مصلحتها في هذا البزل، مما يعني ان الفائض يبزل حقيقة اكثر مما يتم الحصول عليه بناء على قناعات ايديولوجية لدى من يعتصر منه.

وفي حين يؤكد ماركس ان القرى الهندية كانت "مكتفية ذاتيا" يؤكد اندرسون انها كانت تندمج في الدولة بشكل متواصل.

"وابعد من هذا، لم تكن المناطق الريفية في الهند معزولة عن الدولة او عن سيطرة سلطتها المركزية... اداريا. بل كانت الدولة المركزية هي التي تعين رؤساء القرى"(١٩٧٤: ٤٨٩).

وعليه، ربما كان الاسيوي (بمفهومه العملي وليس التجريدي النظري) هو نمط في المرحلة الانتقالية من الشيوعية البدائية الى العبودية. وعلى اية حال، يبدو ان ماكم يدركه ماركس ان الاستعمار في المرحلة المركنتيلية هو الذي اسس للحيلولة دون انتقال الشرق وليس النمط الاسيوي. فيما يخص التشكيلات العثمانية، انظر لاحقا، مناقشة اطروحة كيدر واسلامجلو حول كونها تشكيلة آسيوية.

الفصل الثالث

ما هي الراسمالية
بروزها، سياق تطورها التاريخي وتجلياتها السياسية

الراسمالية، مرحلة ومستوى تطور معينين في التاريخ الطبقي للبشرية. وهي تحمل-كنمط انتاج حالة الاستغلال الطبقي من طبقة لاخرى من الطبقتين الاساسيتين المكونتين لهذا النمط، ناهيك عن الادوار الجانبية للطبقات الهامشية الاخرى في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للراسمالية. وفي حالة هيمنة نمط الانتاج الراسمالي في تشكيلة معينة، لا تعود هناك طبقتان اساسيتان في ذلك النمط واخريات هامشية وحسب، بل يجري تهميش، والتحالف مع او اخضاع (حسب الوضع الاقتصادي لكل طبقة)، انماط واشكال الانتاج الاخرى ،بما تمثله من طبقات اجتماعية هامشية، لصالح النمط المهيمن - وهو الراسمالي.

كما تحسم الراسمالية الوضع في التشكيلات التي تسيطر عليها لصالحها. فلا تعود هناك امكانية لعودة هيمنة الانماط الماقبل راسمالية. ولذا، فاما ان تترسمل تلك التشكيلات (كما هو حال المستوطنات البيضاء)، واما ان تعاق رسملتها كما في المحيط. وعندها تكون الراسمالية قد ولدت نقيضها، حيث تجد بلدان المحيط طريق تطورها الوحيد في الاشتراكية وهذا يعني ان رؤية صورة مستقبلها ليس بالضرورة في الراسمالية.

في صراع انماط الانتاج، وما تقف وراء هذه الانماط من طبقات اجتماعية، فان نمط الانتاج الراسمالي اكثر من يفتح باب الصراع الطبقي على مصراعيه وبوعي. ودور او اهمية الوعي هنا انه يفتح الباب ويعطي دورا بارزا لبعد جديد في الصراع الطبقي هو الصراع الايديولوجي الذي يقوم عمليا بتمحيص وتشديد وتصليب المواقف الطبقية وخاصة في حالات الاصطفاف الطبقي في المجتمعات او بشكل محدد في حالات الثورات الاجتماعية.

ولا تقترن الراسمالية بالاستغلال الطبقي وحسب، (دون ان نخفف هنا من بشاعة الجوهر اللاانساني للاستغلال)، وانما يقترن بها ايضا الابداع العلمي والتكنولوجي، وان كان هذا ايضا قد تم تسخيره بل وانجازه من اجل تعميق الاستغلال وصولا الى ما هو وراء الاستغلال، اي تحقيق معدلات اعلى من القيمة الزائدة. والتي هي جوهر تكوين وتوجه وعمل الطبقة الراسمالية.

بتوضيح اكثر، فلم يكن لنمط الانتاج الراسمالي ان يهيمن الا بسبب فعاليته الانتاجية بالمقارنة مع الانماط الاخرى، وتفوقه عليها. ومن هنا يبرز اساس اعتماده على دفع السبق العلمي والتكنولوجي ليس بينه وبين الانماط الاخرى في التشكيلة الواحدة فقط ولكن وبشكل خاص في تنافس وتناحر الراسماليات (بريطانيا وفرنسا المركنتيليتين ثم صراع دول المحور والحلفاء في الحربين العالميتين وامريكا واليابان اليوم -ولو بدون حرب دامية- حول تحرير التجارة)، وحتى الراسماليين مع بعضهم البعض. فليس العلم هنا من اجل العلم وليس من اجل الانسانية عامة انه من اجل الطبقة التي تتحكم بالانتاج بما فيه الانتاج العلمي. وهنا نصل الى مرتكز هام اخر في فهم الراسمالية وهو ان ما يبدو كوجود موضوعي مستقل عن الانسان، اي الاقتصاد والانتاج تحديدا، ليس في حقيقته الامر سوى عمل واضح ومحدد يقوده الانسان ويوجهه حسب المرحلة البشرية، ففي المجتمعات الطبقية يتم توجيه الانتاج لصالح الطبقة (او التحالف الطبقي المهيمن قوميا او عالميا)، وهذا يفترض ويشترط ويؤكد استغلال الطبقات الاخرى.

ان نمط الانتاج الراسمالي افراز ونتاج لمستوى تطور معين بدأ في مرحلة معينة لاوروبا الغربية على وجه التحديد. وهذا لا يعني انه حكر على اوروبا، ولكن اهمية هذه الاشارة ترتد الى امرين:

*) ***الامر الاول*** ان هذا السبق او الدخول الاوروبي المبكر الى الراسمالية قد اعطى اوروبا (بموجب قوانين حركة هذا النمط) فرصة الحفاظ على سبق انتاجي وبالتالي عسكري (قووي - من قوة) وأما اليوم فهو سبق علمي وتكنولوجي مما مكنها من اخضاع الشعوب الاخرى وتخطيط مستقبلها الاقتصادي بما يتلائم ومصالح هذه الراسماليات في اوروبا، والتي اصبحت تسمى في ترسيمه الماركسيين للنظام الراسمالي العالمي - بلدان المركز. وهذا يعني عدم رسملة هذه البلدان رسملة حقيقية، انه اغلاق فرصة او امكانية رسملة بلدان اخرى على غرار الرسملة الناجزة في المركز. وعليه فان ما حصل هو اخراج طبعات مشوهة عن راسمالية بلدان المركز في هذه البلدان التي وصفتها الترسيمة الماركسية ببلدان المحيط.

) ***والامر الثاني*** : ويشتمل على حرب ايديولوجية، وهي نسب القدرة على التطور العلمي والانتاجي والتكنولوجي الى بلدان المركز فقط. اوروبا ولاحقا امريكا، بهدف اظهار او نسب التطور الراسمالي للجنس الابيض دون الاجناس الاخرى. وهنا تتقاطع الامور مع بعضها بشكل لئيم. وعليه، لا غرابة ان نجد الكاهن الاوروبي وقد رافق الجيش الغازي بهدف قلب القيم الثقافية للشعوب المغلوبة واستبدالها بتلك السائدة في اوروبا.

فحيث يحول المركز دون تمكن المحيط من الرسملة بالمفهوم الاساسي لها، اي السيطرة على عملية

التراكم الخاص بالمحيط والحفاظ على الفائض داخله واعادة استثماره في تعزيز البنية الانتاجية، اي بسبب هذه الحيلولة، وبسبب وجود طبقات في المحيط حاكمة ومتنفذة ومنتفعة من العلاقة بالمركز، فانها تساعد على تبعية هذا المحيط. لهذا وذاك يعجز المحيط عن اللحاق بالمركز، وهنا يستغل المركز (ايديولوجيا) هذا الامر ليدعي ان الشعوب غير البيضاء عاجزة عن الترسمل (معتبرا ان الترسمل حالة حضارية خاصة بلون او عرق محددين). وهذا الادعاء يشتمل ايضا على:

- اما تبرير اقحام مستوى محدود ومسيطر عليه من الترسمل في المحيط على يد (الابداع الغربي) ولا يتم هذا الا بالاستعمار ولاحقا الامبريالية (برنر ١٩٧٦، وولبي ١٩٧٦، و وارين، ١٩٨٠).
- او تبرير بقاء الاجناس الاخرى خاضعة وبالتالي الوصول الى نفس النتيجة وهي تبرير الاستعمار. وبهذا المعنى، ينكشف زيف الحديث عن فرصة ترسمل المحيط بالتحديث لان راسمالية المركز نفسها تحتجز ترسمله.

ولكن كيف تم تطور المركز هذا؟ لقد اتسم تطور المركز باخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التراكم الداخلي، او ما يسمى بالتمحور على الذات. وبهذا تمكنت الدولة البرجوازية الوطنية من تحقيق التصنيع عبر التحكم بالتراكم والسيطرة على الفائض. وهذا ما نراه يحدث بشكل مغاير بل معاكس في المحيط حيث تخضع التراكم الداخلي للمحيط لمنطق العلاقات الخارجية والتي هي بالتحديد علاقات مع المركز ولصالحه. وهذا ما يطلق عليه تكيف المحيط مع متطلبات المركز.

عبر تحكم المركز بتراكمه الداخلي، تمت في المراحل المبكرة للتطور الراسمالي في بلدان اوروبا ولاحقا في الولايات المتحدة، عملية التصنيع المطلق عليها (الفوردية) والتي كانت تستخلص قيمة زائدة عالية من جهد العمال المبذول مقابل اجور محدودة لهم، وهذا سرع التراكم بل ومكن المركز من الانتقال من التراكم البدائي الى التراكم الموسع او المكثف. وعند هذه المرحلة انتقلت علاقة الراسمال - العمل الى مستوى اخر وهو اقتران ارتفاع الانتاجية بارتفاع عوائد العمل، او ما يطلق عليه (مزاوجة) الفوردية بالكينزية (امين، ١٩٨٨).

وكما اشرنا اعلاه، فان لنمط الانتاج الراسمالي مستويين هما الاقتصادي، والسياسي الايديولوجي، وان الاقتصادي هو المقرر، رغم ما ياخذه السياسي الايديولوجي من (استقلال نسبي). ولكن من المهم الاشاره الى ان جدل المقرر والمستقل نسبيا، يعطينا نمط الانتاج الراسمالي في تجليه الاعلى، او يعلن لنا عن جوهر هذا النمط وهو الجوهر الطبقي على الصعيد الاجتماعي. وبهذا الجدل فقط لا يعود المستوى الاقتصادي مجرد مستوى مادي صامت، كتيم، غير مفهوم ومحايد، بل يصبح مترجما عمليا وانسانيا في حالة المصالح الطبقية التي تكتسي لحمة ومساحيقا سياسية وايديولوجية وقانونية....الخ، كلها تحاجج لصالح الراسمالية كطبقة مالكة.

ومرة اخرى، فان عدم ربط التحليل او الغوص النظري في الجانب الاقتصادي لنمط الانتاج الراسمالي

وللنظام الاقتصادي العالمي، بالمستوى السياسي الايديولوجي، يقود الى تقديم فرش فكري نظري جيد على المستوى المادي وسقوط في عدم كشف جوهر الاستغلال الطبقي او السقوط في التصالح الطبقي - غير الموجود - واقعيا الا كاستثناء على المستوى الانساني البشري. هذا شان الكثير من التوجهات الجديدة لدى الماركسية الرسمية في الاتحاد السوفياتي (بريسترويكا جورباتشوف).

دعنا نعرض هنا شكلا تخطيطيا لغويا لمسار الراسمالية ماديا(اقتصاديا وانتاجيا)، انسانيا (اجتماعيا وطبقيا).

(*) الراسمالية نمط انتاج ارقى في الطور الطبقي للانسانية، يقرره في التحليل الاخير العامل الاقتصادي.

(*) اهم شروط هذا النمط الاساسية هما العمل الماجور كنتيجة حتمية لوجود الملكية الخاصة، والانتاج للسوق. اما العمل الماجور فيرتكز على العمل والراسمال، ماديا وموضوعيا، واما انسانيا واجتماعيا، فان العمل هي الطبقة العاملة باتساعها لاشكال متعددة ومتفاوتة من العمل الماجور الذي يباع في النهاية كسلعة. وابعد من هذا، فان ما يحدد للعامل قيمة، او ما يحدد قيمته كانسان هو فقط كونه يملك قوة عمل تباع، وبغير هذه القوة يرمي بالعامل في براثن الجوع. لهذا يموت الاف كبار السن في بريطانيا الراسمالية المتقدمة وهي الدولة الدستورية البرجوازية الاولى في العالم، يموت هؤلاء سنويا كل شتاء بسبب عدم قدرتهم على دفع رسوم التدفئة المركزية والتي لا تعمل في منازل الفقراء الا بعدادات خاصة تاخذ على كل بضعة دقائق مبلغا من النقود، واذا لم توضع فيها الوحدات النقدية كل عشر دقائق تتوقف، فيبرد الكهول ويموتون. ترى هل تحقق هذه التكنولوجيا رفاه الانسان ام تحقق القيمة الزائدة.

اما الراسمال فهو ايضا الطبقة التي، مهما قمنا بتلطيف الكلمة فانها تستغل الطبقة العاملة. وهنا تجدر الاشارة الى ان الطبقة الراسمالية تملك كطبقة من افراد وليس كجسم واحد.

(*) ان الانتاج من اجل السوق، هو قيام العمل بالانتاج السلعي لصالح الراسمال الذي يملك، والذي يحفزه الحصول على العمل الزائد المترجم في القيمة الزائدة والمترجمة بدورها في السوق الى ربح.

(*) ان مراحل او حلقات تطور الراسمالية كتشكيلة اجتماعية اقتصادية هي بالتقسيم العام ثلاثة:

١- مرحلة راس المال التجاري، او المركنتيلية، وهي التي ارست امرين اساسيين، هما تفوق اوروبا الانتاجي واستخدامها هذا التفوق في نهب البلدان الاخرى، وهذا يعني ان المركنتيلية قد حققت مرحلة التراكم الاولي، ولكن بسبب السبق الانتاجي والربح التجاري القائم على التبادل اللامتكافىء، ونهب الاخرين. وعليه فان المركنتيلية هي البنك الاول للراسمالية، بما يعنيه البنك من استثمار ونهب معا.

٢- مرحلة راس المال الصناعي، حيث تم استثمار موسع لراس المال المنتج والمنهوب في الصناعة مما حقق الثورة الصناعية في اوروبا، وهي التي ميزتها بوضوح عن البلدان التي كانت تهيمن فيها انماط ما قبل راسمالية، وبالتالي حسمت لاوروبا السبق الانتاجي.

٣- الراسمالية الاحتكارية (في مرحلة الامبريالية)، في هذه المرحلة اندمج الراسمالين الصناعي والمالي وتمكنا بالتالي من ابتلاع الراسمال التجاري والحاقه بل وأخذ دوره.

وانتشر هذا الراسمال ذو البنية الجديدة والقوية على الصعيد العالمي، متجاوزا الحدود القومية الضيقة، ولكن انتشارا مخططا طبقيا كي يستغل ويتبادل بشكل لا متكافىء ويربح، وليس لكي يرسمل فعلا البلدان غير المرسملة وهذا (يدحض محاججة مدرسة التحديث). كما اخضع راس المال المالي داخل البلد وقام بخلق قنوات عالمية لتصديره بعدة اشكال.

ان الامبريالية عند لينين (١٩٤٨):

"هي الراسمالية التي وصلت الى مرحلة متطورة تتاكد فيها سيطرة الاحتكارات وراس المال المالي، وفيها يكتسب تصدير رؤوس الاموال اهمية من الدرجة الاولى، ويبدأ اقتسام العالم بين التروستات الدولية، وينجز اقتسام كافة اقاليم الكرة الارضية بين اكبر البلدان الراسمالية".

لكن هنا علينا التنبه للامور التالية (والتي يمكن للمرء استنتاجها من بين صفحات كتاب لينين):-

١- هذا التعريف يشير الى ميكانيزم تصدير راس المال.

٢- لا يخوض في دراسة تناقضات الراسمالية الداخلية.

٣- ان هذه التناقضات هي التي دفعت الراسمالية الى تصدير تناقضات نمط الانتاج في المركز.

٤- ان التصدير هو محاربة لميل معدل الربح للانخفاض ويتم ذلك بتصدير الاموال غير المستثمرة.

يقول بالوا:

"ان اسس الامبريالية هي اعادة الانتاج الموسع لعلاقات الانتاج الراسمالية على النطاق العالمي....ويكفي ان تستطيع علاقات الانتاج الراسمالية اعادة انتاج نفسها بشكل حر على الصعيد العالمي لترضى الامبريالية اليوم بهذا الاساس المادي الضروري للسيطرة والاستغلال. فالنتائج اللازمة لذلك هي اعادة انتاج عدم التكافؤ في تطور قوى الانتاج هنا وهناك. واعادة انتاج لعدم التكافؤ في التبادل (التوزيع الدولي لفائض القيمة) واعادة انتاج نمط الانتاج الراسمالي في المناطق المجزأة مما يخدم في نهاية الامر اعادة انتاج العلاقات الانتاجية الراسمالية في التشكيلات الاجتماعية الراسمالية المسيطرة نفسها" (بالوا،١٩٧٤:١٥).

كما ان لهذه الراسمالية الاحتكارية (الامبريالية) اطوارا من الرقي، مثل تعميق تدويل راس المال، وتقنين تدويل العمل بالمقابل، واعادة تدوير راس المال وسلسلة الثورات والانتفاضات التكنولوجية كالكمبيوتر مثلا.

ولا يفوتنا هنا التوضيح، ان مجال التجلي في تدويل راس المال هو في مجال العلاقات الانتاجية التي لم تعد وطنية، بل اصبحت عالمية...وذلك ضمن نظام يحدد موقع ووظيفة المشتركين بالانتاج ووسائل الانتاج الموضوعة كلها في اطار عالمي وليس وطني، وهذا ما تحسمه اليوم الشركات متعددة القوميات.

ميكانيزم وشكل حراك الراسمال وطنيا ودوليا

ان العامل المشترك في كلا الحراكين هو الانتاج/ ويتم حراك الانتاج وطنيا من خلال استغلال الراسمال للعمل في البلد الواحد كي يحصل الراسمال على القيمة الزائدة وتتراكم هذه القيمة على شكل تراكم الفائض المحلي.

ويستخدم هذا الفائض في الاستثمار داخل البلد وفي التبادل مع الخارج على اساس لا متكافىء (وهذا التبادل جزء من حراك الانتاج خارجيا، كما سنرى).

ويعطي الاستثمار المحلي فائضا جديدا ويساهم في التراكم ويفعل الشيء نفسه التبادل مع الخارج.

اي في النتيجة نحصل من التراكم البسيط المحلي على تراكم عالي واعلى من البلد ومن الخارج.

اماحراك الانتاج خارجيا فيتم على اساس وجود قاعدة من التطور الانتاجي اعلى في الدول الاوروبية هي التي مكنتها من انتاج اسلحة متقدمة على ما لدى البلدان الاخرى ثم غزوها وهزمها. والغزو هنا هو حراك العساكر.

وبالتالي، فان التبادل اللامتكافىء/ قائم على التطور اللامتكافيء، اما عملية تجسيده فقامت اساسا على التفوق في التكنولوجيا العسكرية التي ارغمت البلدان المهزومة على التبادل، فلم يكن هذا التبادل حرا. فبالقوة اذن خسمت الراسمالية الامبريالية الامر، وما تزال القوة تحسمه حتى الساعة او ان شئت حتى "برنامج ريغان في حرب النجوم" والذي رغم كل طبعات البيريسترويكا والانفراج ترفض امريكا التخلي عنه. كما قرر بوش مؤخرا ان لا يمس تخفيض المساعدات الخارجية ببرنامج حرب النجوم. كل هذا التشدد الامبريالي الامريكي على الرغم من ان سلاح الانتاج الغذائي في المركز اصبح اكثر فاعلية من سلاح القتل. اليست الحاجة للغذاء من مقومات التبعية المفتوحة اليوم من قبل العديد من انظمة الحكم في العالم الثالث؟. كما وفر السبق العسكري مناخا للنهب (في المراحل الاولى للاستعمار) وهذا ما حول المركنتيلية الى بنك مليىء بالفائض. وابعد من هذا،فقد تم استثمار هذا الفائض بموجب مخطط راسمالي عنصري واضح. أما ارتكاب المجزرة ضد ألعراق، فهو اكثر طبعات استخدام الامبريالية للقوة وضوحا ووقاحة. بل ان ما تعلمه لنا هذه المجزرة هو: ان راس المال قد مارس حراكه على صعيد عالمي، وان بلدا، هو العراق، قد حاول كسر احتجاز تطوره الذي يفرضه قيام الراسمال بفرض تقسيم عالمي للعمل على النحو الذي يهدم مصالحه. كما ان حراكا للعساكر قد حدث على صعيد عالمي لدعم حراك الراسمال. وبالمقابل، فان حراك العمل ظل محصورا.

قبل ان نتحدث عن الاستعمار الاستيطاني/ وهو الابشع على اي حال، لا بد من التعرض لشكل نظري فيما يخص تفسير انتقال الراسمال خارج حدوده الوطنية. كانت بداية هذا الاشكال بين لينين وروزا

لكسمبورغ (١٩٥١). فهي (اي روزا) ترى ان حل التناقضات التي تؤثر على الانتاج الموسع لراس المال الاجتماعي - على اعتبار انها الموقع الذي تندرج فيه التناقضات - لا يمكن الا من خلال مجالات التصريف التي تقع خارج القطاعات الانتاجية، اي خارج القطاعين الاول (الزراعي) والثاني (الصناعي).... اي لا يمكن للتراكم ان يحصل الا في حالة توسع مجالات التصريف (الاسواق" خارج القطاعين الاول والثاني).

وهذا الامر الذي رفضه لينين مؤكدا على امكانية توليد التراكم داخل البلد الراسمالي الواحد، ولكن دون ان ينفي المساهمة الباهرة لروزا لكسمبورغ في هذا المجال.

جدل الاستعمار والاستيطان

في الدرجة او المرحلة الاولى لتجاوز الراسمالية للحدود الوطنية، اي (الاستعمار، تم استعمار العديد من بلدان العالم وفي المرحلة الامبريالية، تم استعمار اغلبها وعلى مستوى تقسيم العمل العالمي - لاحقا - كلها.

وفي الدرجة الثانية الاستعمار الاستيطاني تمت هجمة استيطان بيضاء في العالم بدءا من الاستيطان غير المبرمج في امريكا الجنوبية وانتهاء باستزراع المستوطنة اليهودية في فلسطين بناء على خطة امبريالية عالمية والتي تستورد المستوطنين حتى اللحظة.

اتضح جدل الاستعمار والاستيطان على النحو التالي:

- تم بموجب الاستعمار، وهو حراك لراس المال وللعساكر، نهب المستعمرات، وفي البداية استثمر الفائض المنهوب لتركيز الثورة الصناعية في بلدان المركز، ومع تقدم الراسمالية ووصولها مرحلة الامبريالية لاحقا، اصبح للنهب طريق اخر، هو النهب من المحيط والاستثمار في المستوطنات البيضاء. اضافة الى تصدير الراسمال من المركز الى المستوطنات البيضاء التي انتقلت من اشباه المركز الى المركز.

- هنا يصبح من المفهوم اكثر احتجاز تطور المحيط واصرار المركز على الاستثمار في الاوروبيتين والمستوطنات ألبيضاء، وهذا قائم حتى اليوم، (أمين، ١٩٧٦، جرو، ١٩٨٥): فقد كان سهلا على راسمالية المركز الجديد امريكا او شبه المركز اسبانيا مؤخرا ان تندمج في الحلف الطبقي الامبريالي العالمي.

الاستيطان الابيض.....وحشية راسمالية

ولا تفوتنا هنا ايضا الاشارة الى ان الاستيطان الاوروبي الابيض هو تعبير "بليغ" عن وحشية الراسمالية (الاوروبية البيضاء تحديدا). فقد قام هذا الاستيطان بتنفيذ عدة اشكال من الابادة للشعوب المغلوبة مثل:

- الابادة بالاستغلال الجسدي، وهو ما اتضح في استغلال العبيد في الولايات المتحدة حتى منتصف القرن التاسع عشر. اي ان نمط الاستغلال العبودي قد تمفصل مع نمط الانتاج الراسمالي المتقدم في بريطانيا حيث عمل العبيد في مزارع قطن في امريكا تنتج للصناعة البريطانية الراسمالية (امين، ١٩٨٨:٧٦) اما

هذا التمفصل فقد وصل مرحلته النهائية وهي رسملة المستوطنة كليا.

- الابادة بالطرد والاحلال:- وهذا ما اتضح في ابادة الهنود الحمر في الولايات المتحدة واصطياد الزنوج من افريقيا لتشغيلهم حتى الموت في الولايات المتحدة.(وولرشتين ١٩٧٤)

- الابادة القومية: وهذه استفادت او تشكلت من مختلف اشكال الابادة، حيث شملت مذابح جماعية، وطرد من الارض، وتشغيل قائم على التمييز العنصري، وهذا شان الاستيطان في جنوب افريقيا وفي فلسطين.

- الابادة الحديثة بالفقر: وهذه من المترتبات والمتبقيات من تاريخ الامبريالية مثل المجاعات في بيافرا، واثيوبيا والسودان.

- الابادة المحتملة: والتي تتمثل اليوم في ضخ اكبر كميات ممكنة من النفط، وتشجيع التصنيع المشوه في بلدان الخليج مما يعني ان نضوب النفط سوف يقود الى دمار كامل لتلك الدويلات، ولعل مقارنة الرفاهية والبذخ الذي تعيشه برجوازية هذه الدويلات مع مستقبل العودة (للصحراء - ولكن في القرن الواحد والعشرين) هي التي تكشف كم سيكون الامر بشعا على الشعوب، هذا على اعتبار ان الحكام عندها سوف يهاجرون الى البلدان الغربية حيث يرصدون اموال الشعوب باسمائهم الخاصة. هذا ناهيك عن ان هذه الثروة تخص الامة العربية، ولا تنحصر في تلك البنيات الكيانية المجتزأة بقوة الامبريالية.

- الابادة بواسطة الراسماليات المحيطية الحاكمة: كما حصل لجزيرة تيمور على يد اندونيسيا، ولمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على يد اسرائيل.

- ابادة الثورات: ولهذه امثلة كثيرة حيث تقوم الامبريالية بمساعدة اي نظام حكم ضد الثوار سيان في السلفادور، الفلبين، فلسطين، واحيانا تساهم بنفسها الى جانب الانظمة كما حصل في لبنان، حيث قتل ٥٨ ضابطا وجنديا امريكيا في عملية انتحارية.

- الابادة بالغزو المباشر: كما حصل من قبل بريطانيا في جزر فوكلاند، ومن قبل امريكا في جزيرة غرينادا، وفي بنما وامجزرة ضد العراق أليوم.

انصاف المراكز

تبلورت هذه عبر الاستيطان الابيض تحديدا، ثم عبر اول تحول لاشباه المراكز الى مراكز وذلك في الاساس لان المركز كان يريد ذلك لاعتبارات استثنائية. وعليه، فاذا كانت من صحة لما قاله ماركس عن ان البلد المتخلف يرى صورة مستقبله في البلد المتقدم عليه، فان هذه الصحة تنطبق على علاقة المستوطنات البيضاء بالمركز الامبريالي.

واذا كان استغلال العمل الرخيص شرط اساسي للانتقال من التراكم الاولي الى التراكم الموسع، فان تحقق هذا قد تم في المستوطنات البيضاء من خلال التشغيل القاتل لابناء البلاد الاصليين، وخاصة كما حصل في الولايات المتحدة ضد الهنود، والافارقة الذين اصطيدوا الى امريكا.

ها نحن هنا امام حالة عرقية عنصرية، فلم يتم في الولايات المتحدة "استعصار" القيمة الزائدة من دماء المهاجرين البيض والذين ضموا الكثيرين من الفارين من وجه (العدالة) في اوروبا بل تم ذلك الاستعصار

من دماء الاجناس غير البيضاء. في حين اشتغل (طرداء العدالة) في صيد سكان البلاد الاصليين.

اما "توليد" انصاف مراكز من خارج المستوطنات البيضاء، فلم يكن الا في حالات استثنائية جدا وبسبب شروط وظروف خاصة، مثل تايوان وكوريا الجنوبية اللتين للحرب الباردة دور بارز في وضعهما. في حين ان بلدان كالبرازيل والمكسيك تخضع لجدل حاد فيما اذا كانتا تقتربان من شغل هذا الموقع.

وسيان كانت كوريا الجنوبية او البرازيل في مثل هذا الوضع، فان تحديثهما الراسمالي يتم ضمن قطاع محدد من الاقتصاد هو القطاع الصناعي ويتم في ظروف لا انسانية ليس ضد العمال بل ضد كافة الطبقات الشعبية في هذه البلدان.

ما نود ايجازه هنا، هو ما ورد سابقا، بان المركز حريص على (ان لا ترى البلدان المتخلفة مستقبلها في حاضر هذا المركز) وليس العكس. ومن اجل هذا يعمل المركز على ابقاء المحيط متخلفا، وان كان لا بد من تصنيع له (تصنيع وليس تنمية) فليكن بنقل الصناعات التقليدية او التجميعية اليه.
فالمراكز المزعومة كالبرازيل او المكسيك تخضع لديون خيالية ناجمة عن تدفق ارباح الى الخارج فاقت الاستثمارات الاجنبية وامتصت ما يمكن الحصول عليه من الفائض.

لقد وصل وضع الديون في امريكا اللاتينية (والتي للبرازيل منها حصة الاسد) حد دخولها في محادثات مع راس المال المدول من اجل تحويل ملكية الصناعات الكبيرة هناك لمصلحة هذا الراسمال مقابل الغاء الدين. وخطوة كهذه، هي في الحقيقة تعبير طبيعي عن النهاية التي لا بد ان تصل اليها تنمية عبر التكيف مع المركز وليس بفك الارتباط معه.

بل ان هذه الصناعات، وهي موجهة للتصدير، ليست الا حالة من فك الارتباط او العلاقة، بين كل من العمل والراسمال المحليين، وهذا يساهم في عالمية الطبقات الذي سنتحدث عنه لاحقا.

ولعل من اخطر الادوار التي تقوم بها راسمالية المحيط بما فيها تلك التي يقال انها في (انصاف مراكز) هو قيام هذه الراسمالية بانعاش المركز عبر اعادة الاموال اليه كارصدة في بنوكه، ليعيدها المركز بدوره على شكل استثمارات في المحيط. يرى فرانك، ان البلدان الاشتراكية هي ايضا جزء مباشر من النظام الراسمالي العالمي، وانها في حالة (انصاف المراكز)، انظر لاحقا.
- اما على مستوى المحيط، فقد (استخلف واستخلق) الاستعمار، ولاحقا الامبريالية طبقات محلية في كل بلد مندمج في النظام العالمي، او ان شئت في السوق العالمي وايديولوجية الراسمالية العالمية، وهذه الطبقات هي التي شكلت ميكانيزم تخليد تحويل الفائض من بلدانها الى المركز، ليستثمره داخله او في المستعمرات البيضاء، او "في مراحل متأخرة كاليوم" ليصدره كراسمال عامل، كما يسميه زنتس (١٩٨٨)

وليشكل راس المال هذا ضمانا لتخليد تبعية المحيط في هذه الحقبة على الاقل.

- باندماج المستوطنات البيضاء في المركز اصبحت تشاركه شكل علاقته التقليدي وما تبعه من تطورات، مع المحيط.

- هنا تجدر الاشاره الى ان الاستثمار في المستعمرات البيضاء كان بهدف زرع الراسمالية بشكلها الاصلي (اي التحكم بالفائض وبالتراكم والتمحور على الذات). واما في المحيط فبشكلها المشوه.

المستوى السياسي الطبقي

قبل ان نبتعد كثيرا عن ما اشرنا اليه عن قيام الاستعمار "باستخلاق واستخلاف" طبقات تابعة ومن ثم حليفة له في المحيط نود نقل الحديث الى المستوى السياسي الطبقي. فلا يمكن ان توجد راسمالية بدون راسماليين، وبهذا المعنى فان التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الراسمالية هي تشكيلة طبقية ولذا فهي بالضرورة محكومة بمصالح الطبقة الراسمالية. وان اي حديث لا طبقي عن الراسمالية ليس اكثر من مدخل الى التصالح الطبقي (الاستسلام الطبقي في بريستروبكا جورباتشوف، مثلا) مع طبقة لا تتصالح طبقيا. ان ما تقوم به الراسمالية على الصعيدين الوطني والعالمي هو تركيز مصالحها الخاصة وبناء تحالفاتها الطبقية الخاصة، اما مسرح اقامة هذه التحالفات فهو السلطة السياسية كشرط موضوعي كناقلة، كسلاح ومطية لهذه التحالفات.

تلا الحرب العالمية الاولى انتصار الثورة الاشتراكية واقامة الاتحاد السوفياتي الذي طبق اول فك ارتباط او انسحاب من النظام الراسمالي العالمي. وتم فك الارتباط هذا بتبلور سلطة طبقية عمالية ثورية هناك. الا إن هذه السلطة ما لبثت ان تحولت الى سلطة الدولة وليس سلطة الثورة مما جعل افاق عودتها للالتحام بالنظام العالمي امرا ممكنا.

ما بعد الحرب الثانية وتحالفات الطبقات/الدول

تلت الحرب العالمية الثانية خلخلة شديدة للنظام العالمي على مستويين، ***الاول*** : حيث انفصلت عنه كل من اوروبا الشرقية والصين وكوبا وفيتنام. ***والثاني*** : حيث تشكلت كتلة عدم الانحياز وحصل العديد من المستعمرات على استقلالاتها السياسية وتكونت فيها انظمة حكم محلية.

- في الخلخلة الثانية انحصر الامر في مجرد حصول فكاك سلطوي رسمي بين المركز ودول المحيط هذه. اي ان هذه الدول لم تخرج عن نطاق النظام الاقتصادي العالمي.

- اما عدم الخروج عن النظام الاقتصادي فقد عاد ليؤكد دور الاقتصاد المقرر حيث اتضح ان عدم الفكاك

الاقتصادي لا قيمة له، وان بوسع ماكينة النظام العالمي ان تشتغل لان محركها ماكينتها هي الاقتصاد.

- وابعد من هذا فقد اتضح ان المركز قد نجح في تشكيل جبهة طبقية على الصعيد العالمي، من الطبقات الحاكمة في المركز ومن الطبقات الحاكمة في المستعمرات المستقلة، واتخذ هذا التشكيل شكل التقسيم العالمي للعمل بمختلف طبعاته المتجددة.

- وهكذا، نشأ في العالم او اتضح وجود معسكرين طبقيين بالشكل العام "وان كانت بعض اطراف كل معسكر تتداخل مع بعض اطراف المعسكر الاخر في مراحل وظروف معينة".

- معسكر الطبقة الراسمالية في المركز وحليفاتها الطبقات الراسمالية المحيطية، كحليف دائم، بل والى حد كبير حليف يستمد مبرر وجوده من هذا التحالف ورضى المركز. اي (الانظمة التي خلقتها وتحميها وتمولها الامبريالية بدءا من اسرائيل وهبوطا الى الكيانات العربية). اما بروليتاريا المركز فقد تراوح موقفها بين مقاتل ثوري ضد الامبريالية في الحرب الاولى وبين مرتشي في مرحلة الامبريالية ودمج الفوردية بالكينزية حيث تحولت (الى حين) الى ارستقراطية عمالية، اي كانت حليفة للراسمال حسب وضع البلد الراسمالي الواحد وحسب المرحلة. فكلما كان النظام العالمي اكثر هيمنة كلما وصل جزء من الرشوة للطبقة العاملة واصبحت اكثر حيادية بل تم استيعابها في ايديولوجيا الراسمال الحاكم الا في بنيته الطبقية بالطبع. وهذا يعني انها حليف عارض وصدفي للراسمال. ولكنه نمط من التحالف خطير، يصل كما نرى اليوم الى تجنيد ابناء الطبقة العاملة من المركز كالخراف للذبح في الخليج العربي.
- معسكر الطبقة العاملة والمكون اساسا من الطبقة العاملة في المحيط بل ومجمل الطبقات المستغلة. اما في وقت الازمات الراسمالية فتنضم بروليتاريا المركز الى هذا المعسكر كما حصل في المذبحو ضد العراق.

النظام العالمي والدولة

احدى السمات المميزة للعوالم الثلاث في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تعاظم دور الدولة.
- في دول المركز، ازداد دور الدولة في الاقتصاد ليزداد دورها في كافة مناحي الحياة. وقد استند هذا الازدياد على الكينزية من الناحية النظرية المجردة. اما من الناحية العملية، فان دور الدولة ليس اكثر من دور الطبقة الراسمالية المالكة بغض النظر عن تفرعات هذه الطبقة.

- وفي دول المحيط، فقد كانت الدولة بحاجة لقمع اكبر لتثبيت سلطتها مقارنة بالمركز. فالدولة المحيطية دولة هشة التركيب، وحدود التبلور الطبقي في مجتمعها مائعة، وراس المال فيها ليس لديه المقومات الكافية لانجاز الثورة البرجوازية الوطنية بالمفهوم التحديثي الراسمالي، وهو ضد الاختيار الشعبي في انجاز الثورة الوطنية الدمقراطية. ولذا، فليس امامه الا البحث عن مرتكزات خارج نطاق (الانتاج

الدمقراطية) اللذين اشترط واحدهما الاخر. وهي الجيش من جهة والدعم الامبريالي من جهة ثانية. وهذا ر التحالف بين هذه الدولة "بين الطبقة و/او الطبقات الحاكمة وبين الدولة في المركز".

اما في البلدان الاشتراكية فكان دور الدولة اعلى حتى من دورها في العالمين الاخرين. لكن الدولة في بلدين الاشتراكيين الاساسيين (الاتحاد السوفياتي والصين) استطاعت انجاز فك الارتباط مع النظام العالمي، مما مكنهما من تكوين (تشكيلتين اجتماعيتين) اقتصاديتين غير راسماليتين) بعكس ما يحاجج انك.(١)

الطبقية على الصعيد العالمي

لكن السبعينيات وبشكل اكثر وضوحا الثمانينات شهدت تطورات هامة اكثر على صعيد النظام العالمي، يث لعب النظام الاقتصادي العالمي دورا بارزا في العلاقات الدولية والتي هي في النهاية علاقات طبقية ضا. اليست الحرب العالمية حرب بين الطبقات الراسمالية على اقتسام العالم في حين ان وقودها فقراء عالم؟

لقد تجاوزت الشركات متعددة القومية الخطوط الحمر بين الدول الوطنية، واصبح دور الدولة في العديد ن بلدان العالم مجرد عامل تسهيل لنشاط هذه الشركات.

واذا صح التصور اليوم، بان الدولة في المركز لم تعد اكثر من نادي لترتيب الامور الاجتماعية الخدماتية في المركز شأن المجموعة الاوروبية، فان هذا على ما فيه من صحة نسبية يؤكد ويبرز حقيقة رى اكثر اهمية وهي: قيام الطبقة الراسمالية في المركز باخذ زمام المبادرة بيدها مباشرة من الدولة، لتي كانت مجرد يافطة لهذه الطبقة. فما دامت الحرب الباردة قد انتهت، فلا حاجة كبيرة متوقعة لحرب نظمة والدول. فالحرب المتوقعة طبقية، ولكن هذه المرة ببعد عالمي، (اي الراسمالية الامريكية لمصرية والسورية ضد العراق) (٢). وفي مثل هذه الحرب، فاذا كان الجندي الامريكي خاروفا، فان صري والسوري لا يستحق الوصف، وحروب اهلية (واحيانا حالات عنف مسلح)، ولذا لا بأس لو سبحت الدولة في وضع صاحبة الجلالة - ملكة بريطانيا. كما تقوم الطبقة الراسمالية في المركز ايضا لانطلاق الى المحيط حيث الدولة هناك اكثر تخلفا والطبقة الحاكمة مجرد (وكيل بعمولة) لراسمالية ركز. ويقود هذا التوجه بالطبع الى تشديد وتصليب هذا الحلف الطبقي من القطب الى القطب.

ما نحن امامه اليوم

ما يطالعنا اليوم، ليس الوجه "الانساني" الجديد للراسمالية، كما يقول جورباتشوف وليس "التوجه ليب الى ما بعد الراسمالية" كما يقول زنتس (١٩٨٨)، وكل هذا من موروثات المرتد بذلة، كاوتسكي. ا امام مرحلة حاسمة وخطرة طبقيا حيث تشدد الراسمالية من حلفها الطبقي وتقوي معسكرها، مما ذر بخطر سحق طبقي جديد وليس جنة من الدمقراطية والحرية.فلا يمكن تحقيق جنة على الارض الا

اذا (نفذ الله وعده للانبياء)، او اذا لم تعد هناك ملكية خاصة. فما دام هناك عمل ورأسمال، فلا بد للراسمال ان يقوم بخلق شروط واساليب تركيع العمل.

وبعبارة اخرى، لا يمكن للراسمال ان يتوقف عن السعي لتحصيل الحد الاقصى من القيمة الزائدة، وهذا يعني الاستغلال الطبقي للعمال، والذي يظل ينذر بالثورة، حتى مهما اتسع نطاق القطاع الرابع (الفنيون ذوي الكفاءات العليا)، سيما وان توسع هذا القطاع يعني تزايد الفجوة بينه وبين عمال القطاعات التقليدية اليدويين. ففي احسن الاحوال سيحل اهل القطاع الرابع محل او الى جانب الطبقات الوسيطة.

- كل هذا يدعم اطروحتنا بان النظام الراسمالي العالمي ينتقل بنا من صعيد اقتسام العالم بين راسمالياته (في مظاهر الدول)، الى تحالف هذه الراسماليات (الدولاتية)، وهو تحالف لعبت وتلعب فيه الشركات عابرات القوميات دورا بارزا في خلق شروطه الموضوعية، وكل هذا يعني انه لا بد للراسمالية العالمية ان تهجم اليوم بقوة لا ان تتبرع بمصانعها للعمال، واما هدف هذا الهجوم، وهو ربما متفائل اليوم، فهو اخضاع حركة الثورة الى الابد. وفي عملية الاخضاع هذه لا بد للراسمالية ان تجند كل قواها. وهذا يعني استخدام العنف لاخضاع الطبقات الفقيرة والمستغلة داخل المركز نفسه، وهذا مظهر فاشي، اما في المحيط فيتم قهر طبقات وقطاعات شعبية اوسع، وبهذا تاخذ علاقة المركز والمحيط حالة حرب طبقية من قبل راسمالية المركز. لنقل اذن ان ما هو محتمل الحدوث هو اما ركوع العمل للراسمال عالميا، واما شن الراسمال حرب اجهاز ضد العمل وخاصة في مرحلة تراجع الثورة العالمية، وخاصة نظرا لحلول التكنولوجيا المتواصل محل العمل. وهي الظاهرة التي تبشر بخلق الراسمالية لنقيضها حيث تنتج ما لا يمكن استهلاكه، او تحول كل ما يتم لمسه الى ذهب كما هو في اسطورة حي بن يقظان.

- وهنا ربما نكون قد وصلنا مرحلة (وللمرة الاولى)، بدء تكوين نظام سياسي واحد للعالم. وحيث نصل هذا النظام في ظل الراسمالية، فانه نظام طبقي تتعاون فيه مختلف اشكال الدولة الحاكمة، على اخضاع الطبقات المحكومة. وهذا امر يحاجج بوضوح ضد اطروحة زنتس (١٩٨٨) التي تقول بضرورة ان تتحالف العوالم الثلاث على الوصول الى ما بعد الراسمالية. لان ما يحصل هو تعاون نظم العوالم الثلاث على تخليد الراسمالية وكسب الجولة بالضربة القاضية.

(*) اما ميكانيزم تمتين هذا التحالف فهو تحرير التجارة الدولية وتقسيم بلدان العالم "التي بالحكومة العالمية تظل محيط يتخصص بتوفير قوة العمل الرخيصة والمواد الخام ومواقع انتاج -ربما متقدم- ومركز متخصص في التكنولوجيا الاوسع تقدما.

- هنا يعيد التاريخ نفسه، ولكن بطبعة جديدة مفادها تخليد تبعية المحيط واستمرار سبق العرق الابيض، وتوسيع استيعاب الدولة الاشتراكية ربما لتقف كمرحلة وسطى او شبه مركز من حيث مستوى التطور الاقتصادي.

يبقى ان نكرر هنا ان الطبقة الراسمالية العالمية سوف تستفيد كثيرا من تطويع التكنولوجيا لصالحها.

فالحلول الواسع للالة محل العامل، يلعب دورا اساسيا في تهميش الطبقة العاملة (البروليتاريا بالمفهوم الكلاسيكي) حيث تتهاوى حصون دفاعات هذه الطبقة امام الراسمال، وبريطانيا اوضح الامثلة اليوم، ويقود التهميش التشغيلي للطبقة العاملة الى تهميش دورها في العملية الانتاجية وبالتالي الاقتصادية الاجتماعية مما يقوي سيطرة الطبقة الراسمالية ويعزز حلولها محل الدولة. اما على مستوى العالم الثالث فتلعب التكنولوجيا دورا مشابها كذلك، حيث يقل عدد المستخدمين (ولو نسبيا بسبب نسبية تطور التكنولوجيا المدخلة اليه واهداف ادخالها). الا ان تقليل استهلاك الصناعات الحديثة للمواد الخام يساهم في تهميش التشغيل، ويقلل موارد الطبقات الراسمالية المحيطية.

وينجم عن هذا تزايد استعداد راسمالية المحيط للخضوع نظرا لضعف مركزها التفاوضي في وضع كهذا فتندرج في الحلف الطبقي الفاشي عالميا، وتشدد من قمع الطبقات المستغلة داخل البلد الواحد. اما الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الاخرى، فربما تتجه شرائح منها امام هذه الازمة في الثورة العالمية نحو التعلق الديني كملاذ يمتص نقمتها في فترة التراجع وعدم القدرة على الصدام المباشر.

امام هذه التطورات الجديدة، نجد ان شروطا جديدة تتبلور للثورة العالمية، اهمها ان احتكار الراسمال والتكنولوجيا والتحكم بالنفط وباجور العمال من قبل الطبقة الراسمالية سوف يقلل وبتزايد عدد المستفيدين من الراسمال حيث يزداد تركز الراسمال في يد طبقة تزداد قلة عددية، ويدفع الى قاع المجتمع بكل الشرائح الاجتماعية التي كانت مرتشية خلال الشكل السابق لعلاقة العمل - راسمال.

بهذا المعنى يتسع عدد جيش العمل الاحتياطي، وهذا يزيد من حالتين من الاستقطاب والاصطفاف بانتظار جولة جديد:

- ***في الحالة الاولى*** : يتزايد عدد الشرائح والطبقات الاجتماعية غير المستفيدة من الوضع الاجتماعي الطبقي الجديد.

- ***وفي الحالة الثانية*** : يتزايد احتكار الثروة والتكنولوجيا والسلطة (البوليس تحديدا) في يد الراسمال.

وهنا يصبح الخيار الوحيد هو دخول معركة الصدام التي ستكون المعركة الحاسمة بين العمل والراسمال، اما مركز الثورة، وميدان المعركة، فعلى الاغلب سيظل العالم الثالث، حيث شدة الاستغلال اعلى وعدد السكان اكبر وامكانيات رشوة المجتمع باكمله اقل وعدد الطبقات صاحبة المصلحة في الثورة اكبر. وهنا تتقوض اكثر مصداقية التحليل التروتسكي عن دور بروليتاريا الغرب المتقدم في صنع الثورة. حيث ان دورها وحجمها الاجتماعيين سوف يتدهوران. سوف تظل بروليتاريا المركز جزءا اساسيا في الثورة العالمية، ولكن لا يوجد هناك ما يوحي ان تكون هي مفجرة تلك الثورة.

وربما يمكننا القول هنا، بانه لا مجال ايضا لتحقيق نبوءة من يتوقعون حوارا افضل بين الشمال والجنوب، او حلا لفقر العالم عبر عطف الشمال على الجنوب. فانه على ضوء تمتين اكثر لمعسكر الراسمالية العالمية، تنتفي حالة (التفاوض) بين دول (الشمال والجنوب) وتبرز للواجهة حالة (التصادم) بين راسماليات الشمال والجنوب معا ضد الطبقات الشعبية في الجنوب اولا ومعها طبقات شعبية (اقل عددا

واقل فقرا) في المركز. كل هذا يوضح بان المركز ظل مركزا، وان العنصرية البيضاء ظلت مسيطرة وان من تجاوز دائرة الفقر في المحيط هي قلة كمبرادورية فقط.

وهنا ايضا، يتخلد التقسيم العالمي للعمل (انظر لاحقا)، فبعد ان كان يتم اقتسام العالم بالتناحر بين المستعمرين (وخاصة منذ نابليون وحتى عام ١٩٤٥، بل حتى عدوان ١٩٥٦ الثلاثي ضد مصر)، وبعد ان كانت تحصل او تتسلل عبر (تراخي) قبضات المراكز بعض الدول للفوز (بوجبة تحديث محدودة، -وفي حالة الوطن العربي، كانت اول محاولة من قبل محمد علي ثم عبد الناصر، واليوم امامنا محاولة العراق)، فان التقسيم العالمي للعمل في فترة السلام والتصالح الطبقيين بين الدول يبشر بعدم تكرار (خطيئة التراخي)، وهنا يتم منع التراخي بالتسلل على شكل الصناعات الموجهة للتصدير. فلم تعد الامور عفوية ولا صدفية، انها محكومة بعقل امبريالي هيولي، تحمله مجموعة(*Think Tank*) عالمية، وهي على شكل (حكومة عالمية) وبالطبع مع نظام اقتصادي عالمي واحد، يتجلى في زيادة وتعميق البعد العالمي لقانون القيمة، وهذا ما يعبر عنه بشكل اكبر عبر الشركات متعددة القومية حيث يتم انتاج السلعة الواحدة في عدة دول، بعضها في المركز وبعضها في المحيط . لكن احتجاز تطور المحيط "بالكمبردرة" لم يصبح قانونا عاما، فلا تتوانى الامبريالية عن زج ملايين الجنود لاغتيال محاولة اية برجوازي قومية في المحيط للتطور، وهذا ما قامت به الامبريالية وتوابعها من عربيات وغير العربيات اليوم ضد العراق.

ولكن الى جانب هذا، يقوم المركز، وباستمرار، بتوجيه تطور التكنولوجيا بصدد اختصار دور المحيط ومحاصرته حتى في الصناعات الموجهة تصديريا، وان كان الهدف الرئيسي لهذا هو الحصول على معدل اعلى للربح. وذلك عبر تقليل كمية المادة الخام المدخلة في الصناعة الواحدة بنسب عالية (سمارة، ١٩٨٩:٢٠).

ولهذا مفاعليه السلبية ليس على قوة العمل حيث ان الصناعة الاكثر تطورا (في هذا العصر) هي الاقل حاجة للعمال، ولكن له تاثيره على تهميش المحيط ككل، حيث تتناقص باستمرار اهميته في تقسيم العمل الدولي عبر تناقص ما يصدره من مواد خام، هذا ناهيك عن تطوير المركز لمواد خام بديلة لتلك التي يستوردها المحيط، او تقوم شركاته متعددة القومية بتصنيعها هناك. وكل هذا يندرج اخيرا في تقليص استثمار المركز في المحيط على اعتبار ان هذا الاستثمار خاضع للضرورة دائما.

وعليه، بناء على البنية الطبقية الجديدة لهذا العالم فان ما يحدث ليس نهاية الاطراف بل تجذيرها. فليس هنا ما يجسر الفجوة بين المركز والمحيط. وقد يعود هذا الى عاملين:

الاول : احتكار المركز للتكنولوجيا، والحفاظ بل وتجذير التطور اللامتكافيء، عن طريق استغلال ثروات العالم الثالث بهدف تدميرها، والحفاظ على هذا البرنامج عبر التحالف مع الراسماليات الاجيرة هناك. ومن شواهد هذا التدمير، تشجيع ضخ النفط بهدف نضوبه، ونهب عوائده في صناعات بلا اسواق ولا مستقبل.

الثاني : وهو عامل ذاتي في المركز معتمد على الدولة/ الطبقة الراسمالية التجارية/الكمبرادورية، في المحيط والتي تستسهل الاثراء بالتبعية على دخول صدام مع راسمالية المركز، وبهذا فهي تقوم بالتالي:

- استبدال التحالف الذي ارسته البرجوازية القومية مع القوى الشعبية بالتحالف مع الاستعمار.

- خلخلة التماسك السياسي القومي للشعب من حيث تركيز عدم الايمان بالقدرة على التجاوز (تجاوز التخلف) والذي ليس مجرد وصف لغوي بل يصل في مصر الى ازدحام المقابر بالسكان وفي اثيوبيا الى موت الملايين.

- تحول التماسك الطبقي الى هلع فردي بحيث يصبح الشغل الشاغل للفرد هو كيف يضمن نفسه واولاده واحفاده. وهنا يصبح كل شيء مشروع، بدءا من دخول المثقف حلقات المخابرات المركزية الامريكية بحجة (لو صح هذا لغيري لما تردد)، وانتهاء بالتحول الى اداة لصالح نظام الحكم مهما كان المطلوب تنفيذه.

ولعل اطرف الظواهر والامثلة في هذا الصدد تطوع مثقفي الاعتياش في المناطق المحتلة لانقاذ الراسمالية الكمبرادورية التجارية الفلسطينية من مازقها الوطني والقومي وذلك بالتنظير للتسوية والاعتراف والحوار مع الاسرائيليين في الوقت الذي يقتل هؤلاء شعبنا في مجازر جماعية مثل نحالين،وعيد الفطر لعام ١٩٩٠ وعمال غزة يوم عشرين ايار ١٩٩٠، وبعدها بقليل مذبحة الاقصى. كما ويتطوع هؤلاء المحاورين لانقاذ السلطات المحتلة من مأزقها بما يقومون به من حوار وشرح وغيرها تبين للعالم الابيض الذي هو منحاز بكل الاعتبارات العسكرية والمادية ضد الامة العربية، بان الانتفاضة هي غضب الفقراء وحدهم(٣).

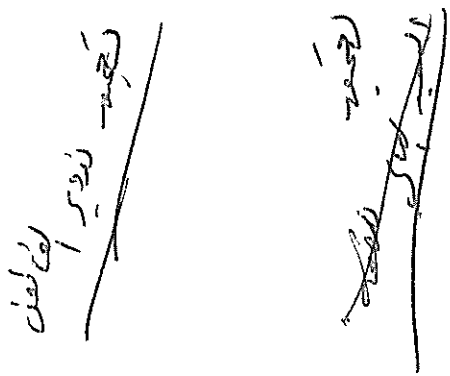

الفصل الرابع

الراسمالية الفلسطينية
مقترب تاريخي اجتماعي طبقي

ماهية التشكيلة العثمانية كحاضنة اولى لنمو هذه الراسمالية.

نقاش بعض الاطروحات المتعلقة.

لقد نوقشت الامبراطورية العثمانية من قبل المستشرقين، والمؤرخين البرجوازيين، ومن الماركسيين كذلك.

الا ان معظم ما سنناقشه في هذا الفصل من الكتاب هي اطروحات ماركسيين. وكما سوف يتضح من التحليل لاحقا، فان هؤلاء الماركسيين ليسوا متفقين جميعا فيما يخص اية تشكيلة او تشكيلات كانت في الامبراطورية العثمانية.

ففي حين يجادل كيدر واسلامجلو بان التشكيلة العثمانية كانت آسيوية (١٩٨١) متاثرين بالموقف الاوروبي والخصوصية الاوروبية لدى ماركس، يرى أمين بانها كانت خراجية (١٩٧٦)، وامين متاثر هنا بالتاريخ العربي والشرقي عموما، وبالطبع فان الغالبية الساحقة للماركسيين الغربيين يرفضون اطروحة امين لجذورها التاريخية الشرقية.

وترى غوجانسكي (١٩٨٤) انها كانت "تقليدية" وهي أقرب، بل ومنسجمة مع اطروحة ماركس ومؤيدي اطروحته من الماركسيين الغربيين عموما. وأما رودنسون (١٩٧٩)، فانه ينسب اليها ملامح راسمالية اولية علقت بها مع الاسلام، لكنها لم تترسمل حقا. سوف نجد في عرضنا اللاحق لطبيعة التشكيلات العثمانية بما فيهافلسطين انها لم تكن اقطاعية على النمط الاوروبي كما لم تكن لديها جميعا الخصوصيات التي تولد نمطا اقطاعيا (لو اتيحت لها الفرصة)، ولكن هذا لا يعني عدم وجود ما هو مشترك

بينها وبين التشكيلات الاقطاعية في أوروبا.[٩] فالجوهر الاستغلالي مشترك رغم تنوع الادوات الطبقية في سلخ الفائض، هذا اضافة الى المشترك ما بين آليات التدهور مثل الانفاق الترفي او التسليحي ودور التجارة الخارجية...الخ.

مناقشة اطروحة كيدر واسلامجلو

يرى اسلامجلو وكيدر(١٩٨١) ان التشكيلة العثمانية تشكيلة متمفصلة يهيمن فيها النمط الآسيوي في الانتاج.(١٩٨١:٣٠٧) وان هذه التشكيلة تتميز ب (١) ان سيطرة السلطة المركزية على الانتاج وحيازة الفائض تشكل الآلية الحاسمة في اعادة انتاج هذة التشكيلة. وان اعادة انتاج الكل المتمفصل يتم بموجب متطلبات النمط الاسيوي في الانتاج وان كان هذا الكل مشتمل على اشكال من الانتاج السلعي الصغير، وكذلك أيضا راسَ المال التجاري، كما شملت هذه التشكيلة في مراحلها المتأخرة مناطق متأقطعة والتي ظلت تابعة لتقسيم العمل المفروض من قبل الطبقة الحاكمة والمحددة بالدولة.

فيما يخص التأقطع او الاقطعة، يلتقي هذا الطرح مع اطروحة سمير امين حول التأقطع في نمط الانتاج الخراجي (١٩٧٦) في مرحلة معينة. وعليه، فان هذا يشير الى تقارب في البنية المشخصة لكل من نمطي الانتاج الآسيوي والخراجي.

يتميز النمط الاسيوي في الانتاج بانتاج فلاحي مستقل والذي لا يشكل فيه الفلاحون وحدات مستقلة بذاتها بل يشكلون مكونات لوحدة اوسع. وهي الحدود التي توضح طبقا لسلطة الدولة. ويتم دمج الفلاح في الوحدة الاوسع وذلك بتسليم الفائض على شكل ضريبة الى الدولة ومن خلال الجهاز الايديولوجي والقضائي الذي يبرر استخلاص الدولة للفائض الزراعي.

ويقوم الجهاز القضائي بتركيز العامل الايديولوجي الذي يؤصل لدى الفلاحين بان كل الارض تعود للسلطان وان الدولة كي تتمكن من الابقاء على النظام الابدي لا بد ان تمنع تراكم الارض . كما كان الربا وارباح المضاربة محظورة في المدينة مع ان التجار كطبقة كانوا يتمتعون بحماية بناء على مساهمتهم في زيادة ثروة الارض.(اسلامجلو وكيدر ١٩٨١:٣٠٢)

هنا تبرز ضرورة المناقشة فيما اذا كان المنتج المستقل مالكا، أم حائزا، او ربما مجرد حارس،(ناطور). من هذا، ومن ما سنعرضه عن الكاتبين لاحقا، فاننا سوف نجدهما يتحدثان عن هذا المنتج المستقل كما لو كان مالكا، بل بصفته مالك!. وهذا يشير الى غموض في النموذج المفترض لنمط الانتاج الآسيوي هذا الذي يطرحانه على الاقل، لانه بموجب فرضية نمط الانتاج الاسيوي لا يعتبر المنتج المستقل مالكا، بدءا من ماركس نفسه، حيث كان لا بد لهم، كما يبدو، ان يشطبوا قسرا وجود طبقة وسطى ليثبتوا موضوعة ذوبان المنتج المستقل في (الوحدة الاوسع) وفيما يخص دور الدولة في منع تراكم الارض، بينما تراكم هي نفسها، اي الدولة، فائضا في يدها. وهكذا، فان ماركس في هذا المعرض يطعم نموذجه في نمط الانتاج الاسيوي بنموذجه الافتراضي للبونابرتية، حيث الدولة فوق الطبقات، لا طبقية، وان كان المجتمع في بونابرتية ماركس طبقيا.

لم تنحصر الدولة في المستوى السياسي بل كانت تطال الاقتصادي والايديولوجي ايضا. فكانت تجمع الضرائب بالجهاز الاداري، اي الفائض الزراعي ، وقد تم هذا في المراحل الاولى من خلال مؤسسات نظام التيمار (الذي توقف العمل به بعد القرن السادس عشر)، وذلك لاطعام الجيش في المقاطعات. وكان المنتفعون من هذا هم ممثلي الدولة حيث كانوا يأخذون العشر من المنتجين، وكان منفذي ذلك يدعون السباهي، والذين يزودون بالجنود اللازمين لذلك، كما كانوا يعملون ككوادر ادارية تمثل الدولة في القرى. وقد مثل السباهي والقضاة في الجهاز الاداري شريحة بروقراطية تعيد انتاج الوظائف السياسية والايديولوجية للدولة.

كان السباهي يحصل على الضرائب العينية ويبيع الفائض منها للحصول على النقود اللازمة لجنده، وكانت وظيفته تورث من الاب الى ألابن. اما القاضي والذي كان مسؤولا امام استانبول فقط فكان عليه مراقبة السباهي.(١٩٨١، ٣٠٢)

لقد انتظم الانتاج الحرفي في طوائف تخضع لتعلميات صارمة من الدولة التي تحدد المادة الخام ونوعية الصناعة والسعر ، وكان هذا ممكن لها من خلال التحكم بالتجارة الداخلية. اما المانيفاكتورات فقد تحكمت الدولة باسعار مدخلاتها ومخرجاتها ونطاق الانتاج مما جعل تراكم الراسمال غير ممكن وخاصة من خلال الضرائب على البيع في السوق ومن خلال كونها اكبر مشتري لمنتجاتها في عملية التداول.

كما سنت الدولة تشريعات صارمة فيما يخص التجارة الداخلية والخارجية. .. وفي نهاية القرن السادس عشر، عندما ارتفع سعر الحبوب والمواد الخام في اوروبا الغربية اصبح صعب على الدولة التحكم بتجارة التهريب . لقد اوجدت التجارة الداخلية حلقة وصل بين نمط الانتاج الاسيوي بمكونيه وهم الفلاحون المنتجون وجباة الضرائب ممثلي الدولة،وبين الانتاج السلعي البسيط في الحرف المدينية. وهكذا، فقد وفر راس المال التجاري الشكل المحدد للتمفصل والذي كان تفعيله السياسي في التحليل النهائي بواسطة الدولة.(١٩٨١، ٣٠٩).

نلاحظ هنا ان شكل الانتاج السلعي البسيط ظل عاجز عن الارتقاء الى ما هو ارقى منه، وانه هو نفسه كان بحاجة لمحرك خارجي لكي يمفصله مع نمط الانتاج الاسيوي كما ان الآسيوي كان بحاجة لتجارة التهريب والتي سوف نرى ان الكاتبين يعولان عليها كثيرا. وهذا يجمعهما الى حد كبير مع نتائج سويزي (هلتون،١٩٧٦).

الا ان تجارة التهريب قد خلخلت هذا التمفصل حيث اخذت تحدث تمفصل هذه التشكيلة مع التجارة الخارجية، وفي هذا تكمن قصة تمفصل التشكيلة العثمانية (٣٠٤)

قد يفيد الاستنتاج في هذا السياق بان التجارة الخارجية هي تعبير عن هيمنة الراسمالية الاوروبية على السوق العالمية، وانها حيث دقت ابواب بل وغزت الامبراطورية العثمانية، فانها قد حالت دون توليد طور ارقى للنمط الاسيوي او الخراجي في العثمانية. ان تمفصل شكل الانتاج السلعي البسيط مع نمط الانتاج الآسيوي، كان قد حصل في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العثمانية بناء على ضرورة تطورية آنذاك.

وهذا يكشف عن وجود دينامية وان بسيطة، لكنها شلت بدينامية الراسمالية الاوروبية المستعمرة.

انحصرت المتاجرة الخارجية للدولة العثمانية في سلع الرفاه والمواد الخام اللازمة للحرف وكذلك الاغذية. وتزايد دور التجار اثر الامتيازات التي حصلوا عليها بان يتاجروا بالسلع الاساسية وذلك كي تحصل الدولة على النقود من جراء ذلك، ومع الوقت اصبح راس المال التجاري جزء من النظام كراسمال نقدي عبر الامتيازات التجارية وكذلك جباية الضرائب الزراعية والاعمال الربوية. ان التجار كبنكيين كانوا المقرضين الرئيسيين للدولة، باعتبارهم قد قدموا للدولة مبالغ كبيرة.(٣٠٥)

نلاحظ هنا ان دور التجار او موقعهم جاء ما بين المنتج وبين الدولة وكانهم بديل للوسيط الذي كان يجبي الخراج. لذا، فقد تحالف التجار مع جباة الخراج حيث ادرك الجباة ان في تجارة التهريب دخل اعلى لهم. وبهذا، فقد حال التجار مرة والى الابد دون حصول تمفصل داخلي، وظلت طبقة التجار منذ ذلك الحين بمثابة آلية(مفصلة) مجمل التشكيلة مع اوروبا. بل ان هذا النجاح للتجار قد تجلى ايضا في (مفصلة) حكام الاقاليم الخارجين على الباب العالي مع الراسمالية الاوروبية ايضا.

في ثمانينات القرن السادس عشر، اعطت الحكومة العثمانية امتيازات تجارية الى الانكليز الذين يستوردون خيط المهير والقطن والحرير، ويبيعون الملابس الصوفية. واستمر الشيء نفسه حتى نهاية القرن الثامن عشر من حيث المتاجرة مع فرنسا حيث كانت تستورد القطن الخام وتعيد الى تركيا الملابس القطنية.

في القرنين السادس والسابع عشر تجاوزت تجارة التهريب استعداد الدولة للانخراط.

"فقد تزايد عدد السكان الا ان الطلب الخارجي على الحبوب اتسع فزادت تجارة التهريب لدرجة تجاوزت رقابة الدولة، لقد زادت التجارة غير الشرعية مع تغلغل الراسمال التجاري في الزراعة حيث قام ممثلوا الدولة الذين منحوا ارضا بتهريب منتجاتهم (١٩٨١، ٣٠٦).

من هذا نلاحظ ان هذا لا ينسجم مع نسب دور كبير للسلطة الايديولوجية في اقناع الناس بدفع الفائض. كما ولا ينسجم هذاايضا مع تأثير الايديولوجيا على ممثلي الدولة.

اما سيطرة الهولنديين والانكليز على المحيط الهندي وبالتالي تحول الطرق التجارية في منتصف القرن السابع عشر فقد اثر على المراكز التجارية للدولة العثمانية مما قلل دخلها من تجارة الترانزيت وتدهورت مدن مثل حلب وبصرى كمراكز تجارية وصناعية.

" في نمط الانتاج الاسيوي فان عملية الانتاج لا تخلق تناقض بين المنتجين والحائزين على الفائض، حيث ان صلة الفلاح الفرد هي مع جابي الضرائب والذي يعمل باسم السلطة المركزية، وهي صلة تتم فقط بعد عملية الانتاج والتي يقوم

بها كفلاح حر. وفي هذا يختلف عن الانماط العبودية والاقطاعية والراسمالية، حيث ان الصراع الطبقي فيه غير ملموس عند ممارسة الانتاج، وعليه، فان الصراع في هذا النمط هو داخل الطبقة وليس بين او عبر طبقي... في هذه التشكيلة، فان ما ياخذه ممثلوا الدولة هو الفائض، وان الطبقة الحائزة على الفائض مكونة من عدة فئات طبقا لتعدد الادوار في الدولة مثل المسيطر على التيمار ومفتش السوق، وجامع الضرائب وكل منهم يقوم بعملية جباية الدخل، وكذلك العلماء والقضاء والبروقراطيون في استانبول والذين يقومون بالدور الايديولوجي والقانوني والاداري للدولة ، وعليه، فان تراتبا طبقيا داخل الطبقة مستلمة الضرائب امرا ممكنا مثلا بين العلماء والبروقراط او بين العسكر والقصر(١٩٨١، ٣٠٧-٣٠٨).

ان هذا يعني وجود عدة طبقات في طور النشوء اكثر مما يعني تمفصلات طبقية داخل الطبقة الحاكمة؟

واكثر مما يدعم وجود طبقتين واسعتين وان كانتا ضعيفتي التماسك هما طبقتي المنتجين والطفيليين، هو ان المنتجين افراد فلاحين عملهم لا يسمح بالتبلور النضالي الطبقي لكن دورهم في العملية الانتاجية يحددهم ويفصلهم عن الطبقة الطفيلية. واما الطفيليين فان دورهم المشترك هو اساس وجودهم؟ وانه ما من طبقة وسطى بينهما. وهنا ربما تكن الوسطى هي التجار والحرفيين؟

وهنا يبرز السؤال : هل صحيح ان عملية الانتاج لا تخلق تناقضا، لان صلة المنتج الذي يسلب انتاجه ليست مع الدولة مباشرة؟. وعلى اي حال، فان مجرد هذا الحديث عن التناقض، يعني ان هناك احتجاج ما من الفلاح ضد اعتصار الفائض، دون ان نقطع بان الاحتجاج او التناقض موجه ضد الدولة المركزية ام لا. كما انه ليس شرطا ان يعرف الفلاح تماما ما هي البنية الادارية والمرتبية للدولة، وهو اذ يرى في جابي الضرائب عدوه الطبقي، لان هذا هو الذي يمارس القمع ضده والاستلاب. وليس لنا ان نطالب الفلاح في تلك الفترة بقطع مسافة الوعي الواسعة هذه،بسبب ظروف حياته غير المؤاتية، ليصل الى بناء التناقض بينه وبين السلطة، فهذا شأن حركة سياسية واعية. وربما يختلف الامر في اوروبا حيث نطاق الاقطاعة محدود وهذا سهل أو فعل دور الفلاح المجرد من أرضه مقابل صعوبة مهمة الفلاح العثماني في ذلك الاوقيانوس الضخم. يكفي هنا ان الامر واضح في عدم تسليم الفلاح بالتنازل عن الانتاج بناء على العوامل الايديولوجية التي يبالغ بقوة تاثيرها الكثير من الماركسيين، ثم لماذا لا يكون طبيعيا، موقف الفلاح ضد جابي الضرائب، ربما لان الطبقة/الدولة واسعة جدا مما يجيز لنا اقول لان هذه الطبقة هي غلاف هش يحوي في الحقيقة عدة طبقات.

ولكن، هل صحيح ان التناقض الطبقي لا يمكن الامساك به في عملية الانتاج في الدولة العثمانية كما يقول الكاتبان؟. واذا كان يصعب الامساك بالتناقض الطبقي (هنا) في عملية الانتاج، فهل يمكننا عدم رؤية الاستغلال الطبقي على شكل استخلاص الفائض؟، على اعتبار ان الاستغلال لا يتم الا في موقع الانتاج؟ واذا كان الاستغلال يتم في موقع الانتاج فقط، فلماذا لا يتم التناقض الطبقي هناك؟. واذا كانت

هذه خصوصية في نمط الانتاج الآسيوي، فقد كان على الكاتبان اسناد هذه الخصوصية ببرهان؟. ام هل يمكننا القول ان حصولها او وجودها امر منوط بقوة القمع التي تحول دون ان يعبر الصراع الطبقي عن نفسه باي شكل من الاشكال. وعلى اي حال، فان مثل هذا الادعاء من الكاتبين بحاجة الى قراءة الاحداث التاريخية للتأكد من حصول تناقض وصراع طبقي وان على نطاق محدود ام لا). ثم هل يمكننا القول بان رسميي الدولة طبقة غير الدولة ذاتها؟، وان صح هذا، فانه يسهل علينا الموقف بمعنى ان هناك اكثر من طبقة وان التناقض في الطبقة وليس خارجها؟. وربما يتاكد هذا الامر أكثر من اتفاق موظفي الدولة والتجار في التهريب.

كل هذا يشير الى وجود طبقات وهذا مخالف للشكل التجريدي عند ماركس. ولكن قيام امراء المناطق بالانفصال كلما سنحت لهم الفرصة بذلك، فيثبت انه حتى كبار العسكريين والبروقراطيين في جهاز الدولة ليسوا مندمجين بطبقة الدولة نفسها. هذا ناهيك عن اهمية العامل القومي هنا، حيث نتعامل هنا مع امبراطورية وليس مع دولة قومية. لننظر المقتطف التالي:

"ارتبط الامير بشير بعزيز مصر محمد علي باشا الذي كان قد توسط لدى الدولة العثمانية لارجاع الامير الى امارته، وعبد الله باشا الى مركز ولايته في عكا اثر الخلاف بين الاخيرين وبين والي دمشق درويش باشا. والذي انحاز فيه الامير بشير الثاني الشهابي الى جانب عبد الله باشا والي صيدا في عكا. فلم يتوان الامير الشهابي عن تنفيذ طلب محمد علي باشا بتقديم الجيوش اللبنانية لمساعدة ابنه ابراهيم باشا في حملته الى سوريا فنتج عن ذلك انتقال البلاد لعدة سنوات ١٢٤٨-١٢٥٦ هجري، ١٨٣٢-١٨٤٠ ميلادي من تبعيتها للدولة العثمانية وولاتها في صيدا ودمشق وطرابلس لترتبط مباشرة بوالي مصر محمد علي باشا" (ايوب،١٩٨٦:٦٣) ثم يقول الكاتبين، لان الدولة كانت بحاجة لممثلين اقوياء في المقاطعات ولكن القوة التي متعوا بها حولتهم لمناهضة القصر وهذا يعني ان الصراع داخل الطبقة لعب كقوة اساسية في خلق حكام محليين تعلن استقلالهم النسبي عن السلطة المركزية (١٩٨١، ٣٠٨)

هل هذا كاف للقول ان الصراع فقط داخل الطبقة؟ الا يلعب العامل القومي هنا دوره في امبراطورية وليس دولة قومية؟. ثم اليس حتى هذا مبررا في حالة القمع. اليس هذا تميزا للشرق عن الغرب؟. ثم الا نلاحظ القاسم المشترك للتجارة بعيدة المدى في تفجير نمطي الاقطاع والاسيوي؟.

ان محاولات السيادة التي تمت في الاقاليم العثمانية لم تكن مهتمة في الاساس بالصراع مع السلطة المركزية بمقدار تركيزها على العامل الاقتصادي. فهي مستعمرة تفصل الجيش والاقتصاد وتبقي العامل الديني الذي في هذا المجال يصبح شكليا. بل ان الابقاء عليه يكفيهم عناء مشاكل اضافية.

اما الحديث عن ان الانفصال عن السلطة لم يكن بهدف خلق بنية مختلفة عنها، فهذا لا معنى له، اذا

نظرنا للامر بان الانفصال كان بناء على تناقض مصالح الطبقات مع السلطة المركزية كل في اقليمها، ولم يكن بناء على اختلاف وتناقض الايديولوجيا، بل ان ما حصل هو الابقاء على الارتباط الايديولوجي، وهذا يثبت ان العامل الايديولوجي ليس حاسما، وانما طقوسيا، ولا يضير المنفصلين شيئا اذا ما ابقوا عليه. هذا علاوة على ان حكام الاقاليم لم يتساووا في عجزهم عن خلق بنية مختلفة عن تلك التي في الاستانة، (حالة محمد علي في مصر مثلا).

ولكن هل كان محمد علي نسخة طبق الاصل عن السلطة في الدولة العثمانية؟. وهل مقياس الاختلاف عن السلطة العثمانية هو في تطبيق (الدمقراطية الغربية)؟. في الحقيقة، فان تجربة محمد علي ليست نسخة طبق الاصل لا عن التجربة العثمانية ولا عن الدمقراطية البرجوازية الغربية.(انظر معالجتنا لاطروحة رودنسون).

ان النسخة طبق الاصل هي في لبنان، حيث كان الامير بشير الشهابي إما تابعا للأستانة او لمصر:

"وكان لهذا الارتباط المباشر بوالي مصر نتائج قاسية على البلاد، لان ابراهيم باشا الذي استمال اليه قلوب اللبنانيين في بادىء الامر، عاد فزاد الضرائب ثلاثة اضعاف ما كانت عليه في السابق، وجرد الناس من اسلحتهم وفرض الخدمة العسكرية الاجبارية، وسخر اللبنانيين في استخراج الفحم والحديد من المناجم اللبنانية" (ايوب،١٩٨٦:٦٣) وهذا ناجم عن ضعف ما يمكن للبنان ان يبزله من فائض.

يستشهد كيدر واسلامجلو (١٩٨١) ب (تيلي) بان غياب الصناعة الجنينية ايام الامبراطورية العثمانية هو احد التفارقات التي تطبع المحيط اليوم(٣٠٩). وعلى اي حال فان تجربة محمد علي اشتملت على محاولة التصنيع الفعلي والتي بدراستها جيدا، نكون قد غصنا في ابعاد عميقة تؤسس لدور المركز في احتجاز تطور المحيط.

يقول الكاتبان، بان نهاية القرن ١٦ قد شهدت تزايدا في النمو السكاني في الامبراطورية، تضخما في الاسعار، مما زاد استغلال الارض ، فاضطر الكثير للنزوح الى المدينة، لدخول مدارس القرآن والتحول الى شريحة موظفين للسلطة في جمع الضرائب من الفلاحين مما زاد العبء على المنتجين. هنا زادت حاجة الدولة للنقود لدفع اجور الجنود والموظفين الجدد فزادت استخلاص الضرائب وهذا شدد الضغط على حكام الاقاليم الذين وجدوا انفسهم محاطين بالعديد من الجنود غير النظاميين دون ان توفر لهم الدولة رواتب الجند ، ولذا لم يعودوا يزودوا السلطة بالجنود، ولم يدفعوا حصة الدولة من الضرائب بل ان سلخهم الضخم للفائض دفع الفلاحين للهرب كما حصلت انتفاضات وهبوط في انتاج الزراعة.

هذه الظروف ولدت فرصة للتجار لتسويق الفائض طالما زاد عدد السكان وتضخمت المدن وتحولت قرى الى مدن وهذا حرر الراسمال التجاري من هيمنة الدولة.كما اثر تضخم الاسعار حيث قادت تجارة التهريب الى دخول العملة الاسبانية الى الامبراطورية وتحويل العملة العثمانية الى الريال الاسباني مما قاد الى

الانفتاح على الاسعار العالمية وبذا فقدت الدولة السيطرة على العملة وهذا زاد تحرير راس المال التجاري(١٩٨١، ٣١١)

"اما الازمة الفعلية منذ القرن السادس عشر فكانت في تطور تكنولوجيا الحرب التي تطلبت تكوين جيوش ثابتة مما زاد الرواتب وضرورة توفرها المنتظم وهذا زاد الطلب على ضرائب وخاصة النقدية منها.

في هذه الفترة حل الالتزام محل الاشكال غير النقدية للضريبة وهذا التطور خدم اصحاب الارصدة السائلة وهكذا فان متطلبات الدخول النقدية للدولة تطابقت مع الطلب الناشيء عن الاغنياء المحدثين والذين قسم منهم من البروقراط والانكشارية والعلماء ، وعليه لم يعد التجار وحدهم ملتزمي الضرائب.

كان دور الملتزمين هو تزويد الدولة بالنقود، وجبايتها من المنتجين، كما ادخل الملتزمون الربا، في الزراعة. ومع ان الربا لم يتطور الى حالة تدمير ملكية الفلاح الصغيرة لكنه قاد الى تحول الفلاح الى محاصص في الوحدات الاقطاعية الكبيرة. لقد ادى الربا الى تسريع تراكم راس المال والى تدمير الملكيات الحرة.

"كان الملتزم خاضع في التفتيش على وضعه المالي للبروقراط، ولكن غالبا ما كانا شخص واحد، وهذا ما طور وضع الملتزم الى حاكم محلي محتمل وهو ما حصل في بداية القرن الثامن عشر.(١٩٨١، ٣١٣).

لقد خلق نظام الالتزام ايضا الملكيات التجارية (جفتلك) في القرن الثامن عشر.وهذا كسر العلاقة الايديولوجية بين المنتج والسلطة وزاد الاستغلال على الفلاح كما ان ارتفاع اسعار القمح والمنتجات الغذائية في اوروبا زاد الانتاج التجاري. وهكذا حلت المحاصيل التجارية محل الانتاج من اجل الكفاف في الجفتلك التي وجد فيها نمطا من الاقنان. وهذا اوقع الفلاحين في ديون. ففي البلقان تمكن اصحاب الجفتلك من طرد الفلاحين مما زاد الارض المخصصة للانتاج التجاري(١٩٨١، ٣١٤).

ويصل الكاتبان الى الاستنتاج بان المحوطة قد تمت هناك من خلال ان الانتاج تحول الى انتاج سلعي، وان هذه السلع اخذت تدخل نطاق التدوير في راس المال الصناعي. وان هذا الاندماج تفاوت بين منطقة واخرى، ففي حين تم انخراط البلقان في النظام العالمي، في القرن الثامن عشر فان مصر وبلاد الشام قد بدأتا ذلك في الربع الاول من القرن التاسع عشر. كما انه ليس سهلا تحديد الكيفية، ففي البلقان وجدت الجفتلك وفي مصر مزارع القطن وفي الاناضول الغربية تراوح تنظيم العمل بين المحاصصة والوحدات الاسرية التي تعمل في ارضها الى العمل الماجور في المزارع الراسمالية. اما المواد الغذائية والمواد الخام فكانت اكبر الصادرات وحتى السجاد اليدوي.(١٩٨١، ٣١٥).

كانت آلية التجارة هم التجار الاوروبيون المان ايطاليون فرنسيون انكليز والوسطاء يونان وارمن

ويهود والذين دخلوا تقسيم عمل مع المحليين، هذه التجارة التي ازدهرت في العقود الثلاثة الاولى من القرن التاسع عشر ، وهذا ما قاد الى خراب الحرف المحلية وتصدير المواد الخام.

من هذا يتضح ان المحوطة قد ساهمت بفظاظة في تفكيك التشكيلة العثمانية "الراكدة في نظر الكاتبين"، وبالتالي، فان هذه المحوطة قد أسست لاحتجاز تطور بلدان هذه التشكيلة حتى اليوم.

ثم يقولان

"اذا اعتبرنا ان الدولة الكولونيالية هي ذلك الشكل من الدولة الذي يخدم بشكل اولي متطلبات راس المال التجاري، فان التحولات في السياسة في الدولة العثمانية ابان القرن التاسع عشر يمكن ان تفسر على انها انتقال الدولة ذات آلية النموذج الاسيوي الى الدولة الكولونيالية. واما التحديث والاصلاح فيجب ان يقيما من هذا المنظور"(١٩٨١:٣١٦).

ولكن تعبير "الدولة الكولونيالية" لا يشير الى ما هو اكثر من المستوى السياسي، وهذا يعني ان الكاتبين قد حاولا ان يبينا لنا كيف تحولت "او نقلت قسرا" ان شئت، تشكيلة اجتماعية اقتصادية الى مجرد بنية او سلطة سياسية. وفي هذا وصف مجزوء لمكونات التشكيلة، بل انه وصف يركز على الجانب غير الحاسم في الانتقال. فالدولة او السلطة الكولونيالية، لا تعبر عن نمط انتاج، ولا عن علاقات انتاج، وهي وان عبرت عن شروط ومتطلبات راس المال التجاري، فانها تجاهلت التطرق للقوى المنتجة وعلاقات الانتاج. وحتى لو كانت العلاقة الكولونيالية ذات دور رئيسي في تلك الفترة، فهي خارج نطاق العملية الانتاجية، ولا تعبر الا عن فترة انتقالية محددة. وعلى اي حال، فقد تركنا الكاتبان مع الدولة الكولونيالية بدون نمط انتاج وبدون ما يسهل علينا معرفة ما هي طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجديدة، التي تعيش فيها تلكم السلطة السياسية.

حسب تشخيص الكاتبان فيما يخص مسالة الملكية، فانه لا وجود لملكية للفلاحين، لا انهما يتحدثان عن تدمير الملكيات الحرة للفلاحين، دون ان يفسرا لنا كيف تكونت هذه الملكيات في النمط الاسيوي للانتاج.؟ حيث يقولان: "قاب كلا هذين التطورين الى تقويض اعادة انتاج الملكيات الصغيرة في الريف"(١٩٨١:٣١٣). ولكن، كيف وجدت الملكيات الصغيرة هذه كملكيات هكذا بشكل مفاجيء؟.اليس هذا ادخال للمسالة الطبقية دون ان يعطياها حقها في التوضيح، اي توضيح ملابسات وجودها.

كما نلاحظ ان الكاتبان لم يبينا لنا عملية تمكن الملكية او تحولها، وهذا هام فيما يخص المسالة الطبقية وليس التشكيلة بشكلها الكلوي الشامل، لان البنية الطبقية هي التي تطبع التشكيلة بطابعها. فرغم تحليلهما المتقدم للتشكيلة الا انه ظل فقير في الجانب الطبقي، والذي ربما تهربا من تناوله قصدا. لقد ادخلنا الكاتبان الى كيفية محوطة العثمانية بشكل جيد، الا انهما لم يبينا بوضوح دور الطبقات في ذلك بشكل مناسب اللهم الا في الحديث عن دور طبقة التجار. واعتقد ان السبب هنا كامن في كونهما لا يريان بنية طبقية في تشكيلة يهيمن عليها نمط الانتاج الاسيوي.

ان الدور الذي ينسبه الكاتبان لراس المال التجاري في اقراض الدولة، هو الدور الكلاسيكي لهذا الراسمال في مختلف التشكيلات وخاصة الاقطاعية الاوروبية. وهذا يفقد النموذج التخطيطي لنمط الانتاج الاسيوي خصوصيته، او على الاقل مصداقيته في جزء كبير من حياة الدولة العثمانية. هذا ناهيك عن انه ملكية خاصة لطبقة. اما فقدان الدولة للسيطرة على العملة ودخول العملات الاجنبية باسعار صرف تضخمية، فلا يبقي مجالا لحديث عن وجود نمط انتاج اسيوي. وباختصار، فان كون الكاتبين مأخوذين ب لا طبقية الدولة العثمانية، قد حال بدوره دون رؤيتهما للتكوينات الطبقية فيها، حتى وهما يؤرخان لبروزها وتنامي ادوارها.

لم يتنبه الكاتبان الى ان الدولة العثمانية لم تكن دولة قومية الا في السنوات الاولى والاخيرة لوجودها، وانها في فترة وجودها الطويلة كانت مكونة من قوميات متعددة، ولذا، لم تكن ايا من هذه القوميات معنية بتطوير الامبراطورية بل الانفصال عنها.

كما ان فترة وجودها الطويلة، تجعل من الصعب جدا تعميم تشكيلة واحدة محددة لها. فاذا صح الشكل التخطيطي لنمط الانتاج الاسيوي في القرنين الاولين لوجود هذه الامبراطورية، فان القرون اللاحقة لا توفر مصداقية لصالح هذا التعميم الذي قدمه الكاتبان. بل ان بحثهما القيم نفسه يبين ان سمات هذه التشكيلة منذ القرن السابع عشر قد اختلفت جدا عن ما قبلها. ان اطلاق هذا الحكم الواسع امر غير سهل من الناحية العلمية، فالسمات الطبقية التي يذكرها الكاتبان نفسيهما مثل التجار الكبار الذين كانوا بمثابة بنكيي الدولة، والملكيات الحرة، هذه السمات لا تنسجم مع النموذج المفاهيمي المجرد لنمط الانتاج الاسيوي.

ان التشخيص النظري لنمط الانتاج الاسيوي منسجم اكثر مع تشكيلات اجتماعية سبقت السوق والنظام العالميين. اما حصول هذين التطورين، فلا شك انه يحول دون ركود او تمكن تشكيلات من الانغلاق على نفسها. وهذا ما يثبته تحليل الكاتبان الجيد عن تشقق العثمانية. ربما يساعدنا في هذا المجال تطور هام جدا وهو ان وجود او فرصة تزامن تشكيلة راكدة ومنعزلة كالاسيوية، مع وجود السوق العالمي والنظام الاقتصادي العالمي امر يصعب اسناده علميا. ولذا، لاحظنا كيف تم اختراق هذه التشكيلة في نفس الوقت الذي كان يحلل فيه الكاتبان على اساس ركودها وانعزالها.

لقد هيأ الانخراط في السوق العالمية لرجال الدولة او ممثليها فرصة المشاركة في تجارة التهريب وهذا هو الدور الكبير الذي ينسبه الكاتبان والكثير من الماركسيين لدور العامل الايديولوجي في تبرير استخلاص الفائض حتى من قبل المستفيدين من الدولة. هذا يعني ان رجال الدولة يستمرون في تبرير انتزاع الفائض وفي التنظير له طالما كان هو اكبر المصادر فائدة لهم. وعند توفر غيره ينسفون المسالة الايديولوجية. بل ويساهمون في تفجيرها الى جانب غيرهم.

هذا اضافة الى ان الدور الذي تمتع به الملتزم، فهو اشبه بدور ليس طبقي وحسب بل سياسي لا مركزي حديث، فماذا ظل من الاسيوي هنا؟. ويتضح هذا الامر عندما نتحدث عن توحد عملين في الملتزم وهما دور جباية الضرائب، ودور السلطة البروقراطية في شخص الملتزم نفسه، اليست هذه لا مركزية؟. واذا كانت كذلك، فما الذي بقي من الدولة المركزية كاساس لنمط الانتاج الاسيوي؟.

اطروحة سمير أمين
التشكيلات الاجتماعية الخراجية

سوف نحاول الاقتراب هنا من فهم التشكيلة العثمانية عبر اطروحة سمير امين "التشكيلات الاجتماعية الخراجية".

وتهمنا الاشارة هنا الى ان سمير امين في هذه الاطروحة وفي غيرها هو من اوائل المفكرين الذين دافعوا بقوة فكرية لامعة ضد تبعية واللحاق بالمفكرين الماركسيين الغربيين المصابين بلوثة التفوق والفرادة الغربيتين.

ينطلق سمير امين من الدفاع عن ان أطروحته في هيمنة نمط الانتاج الخراجي في بلدان عديدة من الشرق وفي الوطن العربي بشكل خاص، وهذا يجعل له فرادة وتميزا عن الآخرين.

لا تتناول اطروحة سمير امين "نمط الانتاج الخراجي" و"التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الخراجية" في فلسطين لوحدها، وانما تتناول الوطن العربي بمجموعه. ولا نرى في ذلك غضاضة، بل ان هذا المدخل لازم وضروري وخاصة لاطروحتنا التي تقوم على التعامل مع مجموع الوطن العربي قبل الدخول الى الاقطار، لا سيما عندما يكون القطر كيانا صغيرا. بل ان مجموع ما نهدف اليه هو توضيح حقيقة ان دخولا عربيا الى التطور غير ممكن بدون الوحدة العربية، بدون واقع كتلوي ضخم بدل ذرات صغيرة من الكيانات المفتتة.

وليس لهذا السبب وحده، تناولنا في هذا الجزء اطروحة سمير امين، بل ايضا، لان امين يدحض الادعاء القائل بان فلسطين كانت خاضعة لتشكيلة اقطاعية، كما ويدحض ايضا مقولة هيمنة نمط الانتاج الاسيوي، وخاصة بشكله المفاهيمي التجريدي الذي طرحه ماركس، هذا اضافة الى انه يستنبط بالمقابل نمط الانتاج الخراجي، باعتباره كان قد ساد فيما ساد اقطار الوطن العربي. كما وتكتسب اطروحته اهمية اضافية حين ينسب لنمط الانتاج الخراجي الهيمنة في المرحلة التي نناقشها، والمنطقة التي نناقشها ايضا.

وفي حين يفترض النمط الاسيوي غياب الطبقات، فان النمط الخراجي لدى سمير امين يفترض وجود الطبقات وصراعها ايضا، وبهذا ينفي امين سمة (الركود المطلق) عن التشكيلات الخراجية، وهي السمة التي تلصق بنمط الانتاج الاسيوي المفترض.

فيما يلي سوف نوجز الاطار العام لمفهوم النمط وبالتالي التشكيلة الخراجيين لدى سمير امين:

"ان التشكيلات القبراسمالية هي تشكيلات اجتماعية تتضافر فيها نفس العناصر، وهي تتميز ب:١- سيطرة نمط انتاج جماعوي او خراجي. ٢- وجود علاقات تجارية بسيطة في دوائر وحدود معينة. ٣- وجود علاقات مستندة الى التجارة البعيدة المدى، وحين يكون نمط الانتاج الاقطاعي غائبا او جنينيا، وكذلك العلاقات التجارية البسيطة الداخلية، فان التشكيلة الاجتماعية، مجرد تراكب

نمط انتاج جماعوي او خراجي ضعيف التطور مع علاقات تجارة بعيدة المدى، هذه التشكيلة الاجتماعية الحاصلة هي من طراز افريقي.

"والتجارة البعيدة ليست نمط انتاج، ولكنها نمط تمفصل تشكيلات متمتعة باستقلالها الذاتي مع بعضها البعض"(امين،١٩٧٤:١٨). هذا النمط من التمفصل هام، حيث قاد الى تحلل انماط وميمنة اخريات، انه بمثابة فاتح ابواب الانماط على بعضها البعض، وهذا يعطيها دور آلية تمفصل الانماط.

"وتحليل تشكيلة اجتماعية مشخصة يجب ان يتركز اذن حول تحليل نمط توليد الفائض الخاص بهذه التشكيلة، وكذلك الفائض المحتمل انتقاله من والى التشكيلات الاخرى، ثم تحليل كيفية التوزيع الداخلي لهذا الفائض بين مختلف الاطراف المعنية (الطبقات والمجموعات الاجتماعية)، وان شرط وجود تشكيلة طبقية متعلق بتطور القوى المنتجة،(واذن بدرجة تقسيم العمل الذي يرافقه) تطورا كافيا لظهور -فائض-، اي فضلة من الانتاج تبقى بعد الاستهلاك الضروري لاعادة تكوين قوة العمل.

مفهوم الفائض هذا يأخذ، حسب انماط الانتاج، اشكالا مختلفة، فهو اما غير سلعي (خراج، ريع طبيعي، الخ)، او سلعي، وفي هذه الحالة سنستعمل عبارة (فائض القيمة"(امين،١٩٧٤:١٨-١٩).

خلافا للتشخيص التعاقبي الخماسي لانماط الانتاج يقترح سمير امين خمسة انماط انتاج هي التي اكتنفت التاريخ الحضاري وهي: ١)نمط الانتاج الجماعوي البدائي، وهو السابق على كافة انماط الانتاج الاخرى. ٢) نمط الانتاج الخراجي، الذي يربط بقاء الجماعة القروية بجهاز اجتماعي سياسي لاستغلال هذه الجماعة بواسطة اقتطاع خراج، وهذا النمط الخراجي هو الشكل الاكثر شيوعا الذي يسم التشكيلات الطبقية الماقبل راسمالية، ونحن نميز فيه ايضا: أ-التشكيلات البكورية. ب- الاشكال المتطورة مثل نمط الانتاج الاقطاعي، حيث تفقد الجماعة القروية ملكيتها للارض لصالح الاسياد الاقطاعيين، وتبقى الجماعة جماعة عائلية، ٣) نمط الانتاج العبودي، الذي يشكل نمط انتاج اكثر ندرة وان مشتتا، ٤)نمط الانتاج السلعي الصغير-البسيط، الذي يؤلف شكلا متواترا، ولكنه لا يسم البتة بصورة كلية، تشكيلة اجتماعية. ٥)نمط الانتاج الراسمالي."(امين ،١٩٧٤:١٥).

لن ندخل هنا في مناقشة ايهما اقرب الى الدقة، التقسيم الخماسي السوفييتي ام التقسيم المقترح لسمير امين، وانما سوف نتناول نمط الانتاج الخراجي الذي يجادل سمير امين بانه النمط الذي هيمن في الوطن العربي. وبهذا نكون قد انتقلنا بالقارىء من معالجة ما هو النمط الذي ساد اوروبا دوب وسويزي(في هيلتون ١٩٧٦)، الى النمط الذي ساد مجمل الامبراطورية العثمانية، كيدر واسلامجلو (١٩٨١) الى النمط الذي ساد الوطن العربي (أمين) لنصل لاحقا واخيرا الى النمط الذي ساد فلسطين، غوجانسكي (١٩٨٤)

وشولس (١٩٨٢).

يقول امين:

" اما نمط الانتاج الخراجي فانه يتسم بانقسام المجتمع الى طبقتين اساسيتين: الطبقة الفلاحية، او المنتظمين في جماعات، والطبقة القائدة التي تحتكر وظائف التنظيم السياسي للمجتمع وتفرض على الجماعات الزراعية خراجا (غير سلعي) .لكن نمط الانتاج الخراجي المتطور ينزع بشكل دائم تقريبا الى ان يصبح نظاما اقطاعيا، اي ان الطبقة القائدة تحل محل الجماعة في الملكية المباشرة الحصرية للارض."(امين،١٩٧٤:١٦).

"لدى الخروج من المجتمع الجماعوي، فان نمط الانتاج الخراجي هو المنفذ الاكثر شيوعا، او هو القاعدة. وهو يتميز بالتناقض: استمرار الجماعة، نفي الجماعة عن طريق الدولة. وهو يتميز بالتالي ولهذا السبب، بالمزج بين الطبقة العليا التي تستملك الفائض والطبقة السياسية المسيطرة. وهذا الواقع يجعل من الضروري عدم رد علاقات الانتاج الى مجرد علاقات حقوقية-ملكية، ويتطلب ان يعطى لعلاقات الانتاج معناها الكامل والاصلي: اي علاقات اجتماعية متعلقة بتنظيم الانتاج. وللدقة يجب القول ان نمط الانتاج الخراجي هذا،الذي يسمى احيانا دون مراعاة الدقة، كنمط (آسيوي)، موجود في اربع قارات - الصين والهند والهند الصينية وبلاد ما بين النهرين، والشرق الكلاسيكي الخ-في افريقيا مصر وافريقيا السوداء، ثم في اوروبا،(اي في المجتمعات الماقبل-كلاسيكية:كريت واريتريا)، وفي امريكا الهندية (الانكا والازتك،الخ).

ويظهر نمط الانتاج الاقطاعي ضمن نمط الانتاج الخراجي، كحالة حدية، حيث تكون الجماعية في وضع متدهور وذلك بسبب فقدانها للملكية المباشرة للارض. هذا الطابع الحدي يسمح لنا بان ندعو التشكيلات الاقطاعية ب -محيطية- بالنسبة للتشكيلات الخراجية -المركزية-. سنرى لاحقا ان شولس قد اثار ملاحظة مشابهة.

ونمط الانتاج العبودي يقع ايضا، لنفس السبب، على حدود التشكيلات الخراجية، ولا يظهر بشكل عرضي، وبالتالي لا كتشكيل مركزي ولكن كتشكيل -أتاوي-، والامر نفسه بالنسبة لشكل الانتاج السلعي الصغير البسيط"(امين،١٩٧٤:١٧). وربما ينطبق هذا التشخيص على وضع لبنان في ما بعد منتصف القرن الماضي.(انظر شولس).

"وعائلات التشكيلات الاكثر شيوعا في تاريخ الحضارات الماقبل راسمالية هي عائلة تغلب عليها التشكيلات ذات الغلبة الحضارية. وبمجرد خروجها من

الشيوعية البدائية، تنشأ الجماعات وتتطور في اتجاه اشكال مهرمة (أو مراتبية). وهذا التطور هو بالذات الذي يفرز نمط الانتاج الخراجي، وانماط الانتاج العبودية، والسلعية البسيطة تتمفصل مع النمط الخراجي المهيمن، وتحتل، حسب الاهمية النسبية للفائض المقتطع كخراج، موقعها، بدرجات مختلفة من الاهمية، في المجتمع. فاذا كانت الظروف الطبيعية والاجتماعية (درجة تطور القوى المنتجة) ملائمة، نجد ان الخراج ذو اهمية بالغة، والطبقة- الدولة التي تقتطعه، البلاط، تعيد توزيع قسم مهم منه من اجل اعالة الحرفيين الذين يزودونها بالمنتجات الكمالية التي هي بحاجة لها. هؤلاء الحرفيون هم عادة منتجون سلعيون صغار. ولكن الانتاج الحرفي -الصناعي يمكن ايضا ان يقوم في اطار مشاريع مزودة باید عاملة عبودية او حرة (مأجورة)، وتنتج منتجات سلعية. ونلاحظ هنا تكون طبقة تنظم الخطوط التجارية، وتحتل موقعها بين الدولة من جهة، والجماعات القروية من جهة ثانية، والحرفيين واصحاب المشاريع (ذات طابع عبودي ام لا) من جهة ثالثة. وتمفصل انماط الانتاج الثانوي هذه اذن مع النمط الخراجي المسيطر يجب ان يفهم -كما فعل فرانسوا كيني- من خلال دورة وتوزع الفائض الاساسي، الذي يرفده الفائض الثانوي الممكن انجابه (في المشاريع التي تستعمل ايدي عاملة عبودية او مأجورة) ومن خلال دورة الفائض الاساسي هذا ايضا يدخل الفائض المنقول من الخارج، اذا وجدت التجارة البعيدة، وكانت تحت سيطرة تجار هذه التشكيلة، موضع البحث. اما في الحالة التي يكون فيها الفائض (من اصول داخلية) بسيطة ضعيفة التطور فالمجتمع الخراجي يكون فقيرا. ولكنه يمكن ان يكون بشكل استثنائي غنيا اذا كان الفائض ذي الاصل المنشأ الخارجي، الذي يستفيد منه، كبيرا. وهذا هو حال المجتمعات التي تقوم على اساس السيطرة على طرق التجارة البعيدة وهنا نرى ان وجود وازدهار هذه المجتمعات متوقفان على الاشراف الاحتكاري على العلاقات التي تبنيها تشكيلات اخرى (حيث يتولد فائض من اصل محول) فيما بينها عن طريق هذه المجتمعات. ونحن هنا ازاء تشكيلات خراجية-تجارية. والعلاقات يمكن ان تذهب بعيدا حتى تنقلب على صعيد التشكيلة، يغذي الفائض المنقول من الخارج الدورات الثانوية (للانتاج السلعي البسيط الخ)، كما ان الطبقة-الدولة المسيطرة يمكن ان تعتمد على هذا الفائض لاقتطاع الخراج" (امين، ١٩٧٤: ١٩-٢٠).

اما صورة العالم العربي عند امين ، فهي التالية حيث يقول:

"اولا، الفكرة القائلة ان انتاجية الزراعة في المنطقة العربية كانت ضئيلة

وبشكل عام راكدة في مجموعها بالمقارنة مع الانتاجية في اوروبا القرون الوسطى، ثانيا، انه كان في العالم العربي توافق بين فترات العظمة وفترات ازدهار التجارة، وثالثا، ان ثروة الحضارة في فتراتها اللامعة كانت مستمدة من الفائض المسحوب من التجارة اكثر من الفائض المسحوب من الاستغلال المحلي للسكان الفلاحين، ورابعا، ان تقدم الزراعة المحدد في الزمان والمكان كان نتيجة النهوض التجاري اكثر مما كان سببه، اي اذا كان هذا التقدم من نمط توسعي، (توسع المساحات خاصة المروية، وبموازاة ذلك زيادة السكان) اي من نمط كثيفي -زيادة الانتاجية" (امين،١٩٨٨:٤٣-٤٤).

يقول امين "كل نمط من انماط الانتاج الطبقية يعين زوجا من الطبقات المتناحرة-المتحدة: الطبقة-الدولة والفلاحون في النمط الخراجي، الإسياد والعبيد في النمط العبودي، الاقطاعيون والاقنان في النمط الاقطاعي. فالطبقة-الدولة في النمط الخراجي ليست المالكة للارض فهذه الاخيرة هي ملك الجماعة. اما الاقطاعي فليس لديه الا الملكية العامة للارض بينما تحتفظ الجماعة بحق الانتفاع بها. لكن الطبقة الدولة وكذلك الاقطاعي هم الذين ينظمون ويخططون الانتاج. .. لكن عندما لا يكون تداول الفائض تجاريا، فان الطبقة المسيطرة في النمط الانتاجي هي التي تأخذ على عاتقها مباشرة القيام بهذه المهمة: اقتطاع الخراج على يد وكلاء الطبقة -الدولة، او دفع الريع العيني مباشرة من قبل الفلاحين للسيد." (امين،١٩٧٤:٢٢-٢٣).

نلاحظ هنا ان امين لم يتحدث عن الصراع الطبقي لا في الخراجي ولا في غيره، وان كان قد نسب الى الجماعة في النمط الخراجي دور ملكية الارض. وفي هذا تميز للخراجي المفترض لديه، على الآسيوي المفترض عند غيره.

وحول تنظيم حياة المجتمع يرى امين ان هذه الوظائف قد تتم على يد الطبقات نفسها او نيابة عنها على يد مجموعات البروقراطية :

"والبنية الاجتماعية المشخصة والحقيقية لمجتمع ما ستتاثر بشكل عميق بهذه المجموعات. والاكثر اهمية بين هذه المجموعات هي (البروقراطية) التي تضمن سير الدولة: بيروقراطية مدنية (مثل جباة الخراج، الشرطة والقضاة)، او عسكرية او دينيةالخ. ولكن يجب عدم خلط البروقراطية التي عرفناها على ذلك النحو (حتى بالمعنى الواسع) مع الطبقة-الدولة الخاصة بنمط الانتاج الخراجي او مع برجوازية الدولة في راسمالية الدولة. فالبروقراطية مثلا تملأ وظيفة السيطرة المباشرة في

عملية الانتاج: انها هي التي تخطط وتأمر كما نرى في الصين ومصر" (٢٣:١٩٧٤).

فيما يخص الاستلاب، فان امين وحده(من بين الاطروحات التي راجعناها في هذا الجزء) الذي يقدم تفسيرا اوضح لمسالة " قبول" المنتجين في الانماط الماقبل بالتسليم بدفع الفائض، لانهم "مضيعين-مستلبين" يعتقدون بان هذا الاقتطاع ضروري لبقاء الوضع الاجتماعي والطبيعي. فالصعيد السياسي-الايديولوجي يأخذ اذن بالضرورة الشكل الديني ويسيطر على الحياة الاجتماعية".(٢٤:١٩٧٤). هذا الاستلاب موجود تاريخيا ولا يزال، وليست آخر طبعاته الاستلاب الحالي عالميا، حيث تعاد للملكية الخاصة قدسيتها، ويكتفي المنتجون في المركز بما يزيد عن الكفاف قليلا، بل ان الكثير منهم يعيش تحت خط الفقر الرسمي، فهناك اربعون مليونا من السود في الولايات المتحدة.

اما حول التشكيلة الاجتماعية التي كانت فلسطين جزءا منها يقول امين:

" في هذه المنطقة شبه الصحراوية، فان الحياة الزراعية ظلت مترجرجة، والفائض الذي يمكن اقتطاعه من المزارعين بقي ضئيل الاهمية. كما ظلت التقنية الانتاجية في الزراعة، بالضرورة، ضعيفة التطور، وظلت انتاجية العمل الزراعي خفيفة، وبقي مستوى المزارعين قريبا من مستوى الكفاف، وبالتالي فان اشكال التنظيم الاجتماعي ظلت مطبوعة بالجماعية البدائية. فلا يوجد قاعدة كافية لاقتطاع فائض يسمح بتشكيل بنية اقطاعية، او حتى حضارة "متلألئة" (٣٣:١٩٧٤). ومثال لبنان عند شولس مناسب لاثبات ذلك، وهو المثال الذي لم يجد كيدر واسلامجلو تفسيرا مناسبا له.

"والتشكيلات الاجتماعية التي قامت عليها حضارات هذه المنطقة (العربية) كانت دوما تشكيلات تجارية. ونحن نقصد بهذا ان الفائض الذي كانت تعيش عليه المدن الكبرى لم يكن ياتي عامة من استغلال عالمها الزراعي الخاص، لكن من فوائد التجارة البعيدة التي كان يجلبها لها احتكار وظيفتها كوسيط تجاري، في التجارة العالمية، اي كانت تعيش على دخول تاتي، في التحليل النهائي من الفائض الذي تقتطعه الطبقات القائدة في الحضارات الاخرى من فلاحيها.

ونموذج التشكيلات التجارية هذا، كان يطبع المشرق بطابعه حتى الحرب العالمية الاولى ١٩١٤"(٣٤:١٩٧٤)

يمكننا هنا ملاحظة ان امين رأى في الدولة العثمانية عدة تشكيلات اجتماعية اقتصادية. أما عن العيش على الفائض الذي تبزله الحضارات الاخرى من فلاحيها، فان هذا يبرز في الذهن، دور اسرائيل التي تعيش كحارسة مصالح بدل القوافل على الفائض الذي تسلخه الامبريالية من توابعها، ومن الطبقات المستغلة في المركز الامبريالي نفسه.

مأزق التشكيلات الخراجية

ان التشكيلات الخراجية لا تنجب الراسمالية، لان الفائض المتولد منها ضعيف، ولذا، فان اعتمادها هو على الفائض المستخلص من التجارة بعيدة المدى، وهذا شان مختلف البلدان العربية ما عدا مصر. (امين ١٩٧٤:٤٣).

ولان وضع ماركس لنمط الانتاج الاسيوي لم يكن اكثر من فرضية، فان امين لا يضعه في موقع ابعد من الحدس، ولذا يطالب بعدم اخذه كمسلمات، كما ويرى ان الجماعة القروية في مصر والصين لم تكن اكثر قسرا لاعضائها من الجماعات المناظرة لها في اوروبا العصر الوسيط.

يرى امين ان مصر كالصين لانها محمية من هجمات البدو الرحل والريفيين الفقراء انجزت حضارة عريقة، ومركزية، وانه فيها كانت تضعف الجماعات القروية باكرا، وتختفي طالما تصبح سلطة الدولة قوية. ان الجماعة تبقى كجماعة عائلية لكنها تفقد الملكية الفعلية للارض لصالح جماعة اوسع واعلى لا تلبث حتى تتحول الى امة، ان الطبقة- الدولة التي تنظم نفسها على صعيد قومي ليست، على عكس الافكار الشائعة، "استبدادية" بشكل خاص. بوصفها طبقة-دولة، قومية، فهي تاخذ بعين الإعتبار المصلحة القومية وتنظم الاعمال الكبرى كالاهرام، والاهم ترويض النيل ولكونها منظمة في دولة تظل مفتوحة نسبيا، والتفاعل الاجتماعي فيها قويا، والنظام الصيني الخاص بالمراتب شاهد على ذلك ، فبالمقارنة مع تعسف الاقطاعة الاوروبية تظل الاساءة هنا محدودة.(١٩٧٤:٤٥). هنا نلاحظ تقاطعا بين "اطروحة امين والنمط الاسيوي فيما يخص هيمنة ملكية الدولة، الا ان الفارق هنا في الزمن، حيث يتحدث امين عن العصر الفرعوني.

هذا يشير الى اعتقاد امين، بان المركزية لا تقل عن كونها شرط وجود ومتطلب حضاري، في المجتمعات المائية مثل مصر.

هذه التشكيلات الخراجية لا تستحق تسميتها بالاستبدادية الا عندما يغزوها الاجنبي، وحتى في هذه الحال لا يلبث ان يتحضر بسرعة، وفي حالات اختفاء الدولة لصالح فئات اجتماعية اقطاعية مستقلة ذاتيا، وحينئذ يصبح الوضع شبيها بما هو في اوروبا الاقطاعية. ان قوة الدولة التي تمثل هذه التشكيلات الخراجية الناجزة، تعطي للنمط الخراجي وظيفة مسيطرة واضحة، فالتجارة البعيدة، والانتاج الحرفي الحر او العبودي، وانتاج القطاعات المعتمدة على العمل الماجور، كلها تخضع للدولة التي تسهر عليها وتمتصها. وفي الحقيقة لم يكن المجتمع جائرا الا تجاه هذه القطاعات وليس تجاه الفلاحين.(١٩٧٤:٢٥)

ربما لهذا السبب استمرالفلاحون قادرين على انتاج الفائض لان تدمير الفلاح معناه توقف الفائض؟.

اما في اوروبا الاقطاعية، فان ضعف الدولة هو الذي يترك الفرصة للمدن كي تزدهر، في حين يضطهد الاقطاعيون الفلاحين بدون ضابط. كما ان النموذج الخراجي الجاهز قادر على استيعاب تقدم القوى

المنتجة، فالعلاقات الانتاجية التي يحددها النمط الخراجي تتمتع بمروحة عريضة من مستويات تطور القوى المنتجة. والصراع بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج لا يظهر الا حين يدخل نمط الانتاج الراسمالي من الخارج. اما تكوين المدن في الخراجي العربي فكان اساسا على هامش التجارة.

"كانت الامبراطورية البيزنطية، ثم وريثتها العثمانية، تكون تشكيلات -او بصورة ادق، مجاميع من تشكيلات- محيطية تابعة للنظام الخارجي.

ثم يضيف:

"وفي الحقيقة لم يكن النمط الخراجي يستطيع ان يستقيم بصورة كاملة فيها. وبعض مناطق هذه الامبراطوريات، خاصة في البلقان والقفقاس وسوريا وشمال افريقيا،بقيت منطقة جماعات قروية وبقي الخراج المقتطع من قبل القسطنطينية ثم استانبول مهددا باستمرار بتمرد هذه الجماعات. (١٩٧٤:٤٧-٤٨)".

ترتكز اطروحة سمير امين حول هيمنة نمط الانتاج الخراجي في الوطن العربي على ان آلية هذا النمط هي التجارة بعيدة المدى، باعتبارها هي التي تحقق له معظم الفائض، كما ان العالم المديني المتقدم الذي تكون في هذا الوطن كان بمثابة نمو المدن اعتمادا على هذه التجارة. "في حين يعيش الفلاحون حالة شبه منعزلة، وهذا ما جعلهم اكثر ميلا للانفصال كلما استطاعوا"(١٩٨٨-٣٥). وهذا تأكيد بالطبع على ضعف العامل الايديولوجي.

وفي نظر امين، فان الاستثناء الوحيد فيما يخص العجز عن بزل الفائض من الزراعة المحلية، وبالتالي الاعتماد على التجارة بعيدة المدى، كانت مصر باعتبارها مجتمعا نهريا والذي يحتاج الى سلطة مركزية لكي تنظم الري وتحول دون طغيان الفيضان، وكل هذا يحتاج الى عمل كثيف والذي لا يمكن للفرد وحده ان يقوم به كما هو حال الزراعة المطرية.

هنا تصبح الدولة المركزية ذات السلطة مطلبا حضاريا، وضرورة اساسية لاستمرار الوجود. ونظرا لامكاناتها هذه، فانها كانت الوحيدة في الوطن العربي التي خضعت لضريبة خراجية(٩٨٨).

وابعد من هذا، فقد كان للتجارة البعيدة دور اساسي في شد اللحمة الاجتماعية لمجمل المجتمع، حيث يؤكد امين، بانه " عندما كانت التجارة ناشطة كانت الطبقات التجارية هي التي تتحالف مع القبائل الرحل، ولكن عندما تضعف ينفرط التحالف (١٩٨٨).

اما حول مسالة الاقطاعية في العالم العربي فيرى امين، انه في الحقبة ما قبل الاستعمارية لم يكن نمط الانتاج الخراجي قوي التطور في العالم العربي،(ما عدا في مصر)، اما الفائض فكان ياخذ شكل ريع ضعيف، بينما كانت التجارة بعيدة المدى هي التي تميز التشكيلة العربية في عصور الازدهار، وذلك بعملها على تحويل الفائض من مجتمعات اخرى الى العالم العربي.(١٩٨٨).

ربما يسعفنا هذا في الاجابة على ما ورد في اطروحة كيدر واسلامجلو ، بان الاقاليم التي كانت تستقل عن السلطة المركزية العثمانية لم تكن تولد تشكيلات جديدة، بمعنى ان الكاتبان لم يدركا ان السبب كامن الى حد كبير في توفر فائض فقير،وكذلك اطروحة " شولس" الذي لم يفسر لماذا لم نجد اقطاعا مكتملا في لبنان وبشكل خاص في فلسطين.

ويضيف امين، بان تدهور التجارة البعيدة دفع الى ظهور نمط انتاج خراجي اقطاعي فقير كنمط مسيطر في التشكيلات العربية المنحطة،(ولبنان هنا مثال مناسب-انظر شولس، ١٩٨٦،وايوب ١٩٨٦). وان التطور الاقتصادي افاد في الفترة الاستعمارية اساسا الملاك العقاريين(انظر بهذا الصدد شولس حول امتلاك الارض، ورودنسون حول التوجه المختلف للراسماليين الاجنبي والمصري بعد هزيمة محمد علي حيث تركز الاجنبي في الصناعة في مصر، في حين تركز الراسمال المصري في الملكية العقارية)، وان هؤلاء الملاك العقاريون ميالين للتحول الى راسماليين زراعيين بينما تنحي علاقات السيطرة والاستغلال الراسمالي اما الى الخضوع لمتطلبات المزاحمة الراسمالية او انها تستسلم كلية الى سيطرة قوانين الراسمالية.(١٩٨٨:٥٥-٥٦)

"وهكذا تتحالف الامبريالية مع طبقة قديمة قائدة اذن كي تقيم. لكن هذا التحالف يبدأ فقرة جديدة من التاريخ تتحول خلالها هذه الطبقة القديمة تدريجيا، وتحت تاثير اندماج البلاد في النظام الراسمالي لتصبح برجوازية تابعة.(١٩٨٨:٥٦).

وبهذا المعنى، فان الوطن العربي لم يمر بالاقطاعية، حتى في فترة تراخي قبضة الدولة المركزية العثمانية عليه، لانه ما ان ضعفت هذه القبضة، حتى كان البديل الامبريالي جاهزا كمساهم خارجي، وكان الملاك العقاريون في تحولهم الى راسمالية زراعية جاهزين لتقبل هذا كمساهم داخلي، وكلاهما يحولان دون تجذر الاقطاعية، ويسحبان بصدد الاندماج بالنظام العالمي وصياغة التشكيلات الاجتماعية في هذا الوطن على ارضية راسمالية محيطية.

الا ان نقطة هامة اخرى بينها تحليل امين وهي ان الامبراطورية العثمانية كانت موطنا لعدة تشكيلات وليس تشكيلة منسجمة واحدة، وان هذه التشكيلات لم تكن تخلو من بنيات طبقية، ولعل هذين التميزين هما لصالح امين بالمقارنة مع اسلامجلو وكيدر. وهذا ما يبرز محدودية اطروحة كيدر واسلامجلو حيث وقعا في تعميم واسع جدا ونظرا للامبراطورية العثمانية باعتبارها تشكيلة واحدة موحدة منسجمة في ركودها.

وبهذا المعنى، فقد كانا كشرقيين (فهما من تركيا) تلميذين نجيبين للجانب الاوروبي من ماركس، وربما لهذا السبب انتجا طبعة "عثمانية" لنمط الانتاج الاسيوي.

اطروحة مكسيم رودنسون

في حين كانت أطروحة اسلامجلو وكيدر مجرد تشخيص نظري قائم على نمط الانتاج الاسيوي، بما فيه من نفي الطبقية، وكان مدخل امين هو النمط الخراجي، فان رودنسون يتناول التشكيلات العثمانية عبر عملية تهجينية بين الماركسية والاسلام.

لا ترتبط القضايا التي سوف اقتطفها من مكسيم رودنسون بفلسطين الا من بعيد. كما انها لا ترتبط بالبعد العروبي وخاصة اذا وضعنا بالاعتبار الجانب القومي منه، فاستشراق رودنسون محفوز ، ربما كليا، بالاسلام. ولكن تناوله للمناطق الجغرافية العربية التي عالجها باعتبارها مسلمة، لا يمنعنا من معالجتها باعتبارها عربية.

ودون الخوض في اولوية الهوية العربية على الاسلامية، فان المعطيات التي يوردها رودنسون تخدم بحثنا الى حد مقبول.

يحاول مكسيم رودنسون تثبيت نقطة اساسية في نظره، هي ان المجتمعات الاسلامية نفسها كانت قد عرفت في سياق تطورها بشكل دائم :

"قطاعا راسماليا"، بل ان هذا القطاع كان كثير الاتساع في بعض الحقب. ولكننا راينا ايضا انه ليس في وسعنا القول ان هذه البلدان قد عرفت في العصر الوسيط "وضعا اقتصاديا اجتماعيا راسماليا"(رودنسون،١٩٧٩:١١٥).

ولكي يثبت ان هذا القطاع المتقدم من حيث الزمن ليس راسماليا وانما ذو سمات راسمالية محدودة، فانه يستشهد بالامور الاساسية التي تدحض راسماليته، مثل تبلوره في نمط ام لا وهيمنة العلاقات الراسمالية ام لا ...

سوف اتناول مما كتبه رودنسون ذلك الجزء الذي يعالج، ولو بايجاز عابر، التوسع الراسمالي في بعض البلدان الاسلامية في القرن التاسع عشر على اعتبار ان هذه هي الفترة المرتبطة بالبحث.

يقول رودنسون:

"اما في الامبراطورية العثمانية بصورة عامة(باستثناء مصر) فلا مجال للحديث قبل القرن التاسع عشر عن مشروعات راسمالية حقيقية. فكل ما كان هناك صناعات يدوية خاصة لا تبدو كثيرة العدد، وهي على اية حال تستخدم تقنيات متخلفة، قائمة اساسا على العمل اليدوي، فلا مكنات الا نادرا، حتى في المعامل، وفي المشاغل الحرفية الكبرى التي ما تزال في المرحلة اليدوية. اما المشروعات الكبرى -وهي على اي حال لا تكاد تكون اكثر تقدما- فهي ملك الدولة. ثم جاء القرن التاسع عشر فلم يحاول القادة العثمانيون ان يواجهوا خطر السيطرة الاوروبية الداهم بصناعة حكومية ضخمة كما فعل محمد علي. صحيح أن بعضهم فكر في ذلك، ولكن الظروف السياسية ومعها تدمور الوضع المالي حالت بينهم

وبين مجرد البدء بتحقيقه. بل هم قد ساعدوا كل المساعدة على تخريب عمل محمد علي، ولا سيما بتاثير النفوذ الانكليزي.فقد أعقدت عام ١٨١٨ اتفاقية انكليزية عثمانية للتجارة، استكملت بفرمان ١٨٢٠، وبموجبها حددت الرسوم على المستوردات ب ٣٪ من القيمة. وفي عام ١٨٣٨ استبدلت بهذه الاتفاقية معاهدة تلغي حماية الصناعة العثمانية باسم (قدسية) التجارة، ولقاء ذلك ترفع رسوم الاستيراد الى ٥٪ من القيمة بينما تدفع الصادرات رسما قدره ١٢٪. وهذه الصناعة... في واقعها تقطع الطريق مسبقا على اية محاولة محتملة لبناء صناعة عثمانية"(رودنسون،١٩٧٩:١١٨-١١٩).

في هذا المعرض يؤكد رودنسون على ضعف او ربما غياب المشروع الفردي في الامبراطورية العثمانية، وهذا منسجم مع تشكيلة اجتماعية اقتصادية تهيمن الدولة، بمفهوم السلطة، على الاقتصاد فيها، وتتحكم بالفائض من حيث سلخه واستعماله. وبناء على هذا، فان الفائض المبزول من المنتج تم استثماره في المشاريع الكبرى التي هي في التحليل الاخير حكومية.

كما يقارن رودنسون هنا دوّر القادة العثمانيين في مواجهة التوسع الاوروبي بما فعله محمد علي والذي ارسى صناعة حكومية حققت خطوات واسعة في عقدين من الزمن(انظر لاحقا) لذا قال عنه ماركس انه "اول من حول العمامة المفتخرة الى رأس حقيقي". بمعنى ان هؤلاء القادة عجزوا عن مواجهة التوسع الاوروبي، بل تماهوا معه الى درجة مكنته من اقتصادهم، مما جعل الخروج عليه غير ممكن فيما بعدُ عندما حاول البعض التصدي له.

ويوضح رودنسون ضعف القادة العثمانيين في الدور الذي لعبوه في التخريب على محمد علي. فقد كان محمد علي من ناحية عملية متمردا على سيطرة الباب العالي، اضافة الى انه لم يكتف بمصر بل حاول ضم السودان وبلاد الشام. وهي، على اي حال، التجربة التي لو حصلت واستمرت لكان وجه الوطن العربي قد تغير بموجبها. الا ان خروج محمد علي هذا لم يكن على الباب العالي وحده بل على مصالح المستعمرين الغربيين آنذاك، الذين كانوا يدركون مصالحهم جيدا، وخاصة وزير خارجية بريطانيا بلمرستون (١٧٨٤-١٨٦٥)، الذي لم يكتف بالعمل على اغتيال تجربة محمد علي بل كان قد عرض على اليهود منذ تلك الفترة دولة لهم في فلسطين.

ان قيام الحكام العثمانيين بالغاء الحماية، ووضع رسوم عالية على الصادرات، يشير الى انتقال الامبراطورية العثمانية من الانغلاق او الاندماج التدريجي في النظام العالمي الى حالة من الانفتاح المستسلم. وهذه على اي حال اشارة الى ان الانخراط التدريجي في النظام العالمي لم يكن تقدير دقيق من قبل بعض من عالجوا الامر امثال كيدر واسلامجلوا (١٩٨١)، وكذلك وولرشتين (١٩٧٤)، وربما كان هؤلاء على حق ما قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. هذا الوضع الذي تبلور في راسمالية محيطية في الدولة العثمانية، والتي لم يلتقط رودنسون ملامحها بشكل جيد. هذا ناهيك عن فشل هرشلاغ ايضا (انظر لاحقا).

ثم يضيف:

"ولقد بذلت جهود معاكسة قليلة، فكانت دائما غير مجدية مثل معاهدات ١٨٦١ التي رفعت رسم الاستيراد الى ٨٪، ثم الى ١١٪ عام ١٩٠٧، فلم يمثل ذلك كله اية حماية حقة، واخذت الامبراطورية العثمانية تنحدر سريعا على طريق التبعية لراس المال الاجنبي. وجاء مرسوم (محرم ٢٠ كانون الاول ١٨٨١) يعطي السيطرة الكاملة على اقتصاد البلاد لمؤسستين اوروبيتين هما المصرف الامبراطوري العثماني والدين العام العثماني، ويعفي المشروعات الاجنبية من كل ضريبة الا الضريبة على العقارات. وكانت النتيجة الطبيعية هي ان المشروعات الراسمالية في الامبراطورية اصبحت في كثرتها الكبرى مشروعات اجنبية ، كما ان تلك المشروعات العثمانية اسميا كانت تعمل براسمال اوروبي او -في حالات كثيرة- براس مال تملكه اقليات وثيقة الصلة باوروبا ففي عام ١٩١٣ كان في الامبراطورية ٢٦٩ مشروعا صناعيا مسجلا، منها ٢٤٢ عاملة، فكان ١٠٪ من راسمالها للاجانب، و٥٠٪ من اليونانيين و٢٠٪ والارمن، و٥٪ واليهود و١٥٪ فقط لاتراك مسلمين."(رودنسون،١٩٧٩:١١٩)

وهكذا، لم يقتصر الامر هنا على الانفتاح، بل وصل الى اعطاء تسهيلات غير عادية للاجانب الموجودين في الدولة العثمانية مما قاد اخيرا الى تحوُيل المشروعات الكبيرة فيها بشكل شبه كلي الى الاجانب. وهذا نقل الاجانب هناك من تحقيق الارباح عبر التبادل اللامتكافىء الى تملك قمم وسائل الانتاج نفسها.

ما يلي هو تمثيل من رودنسون بما تم في سوريا، باعتباره نموذجا لما كان قد تم على نطاق الدولة العثمانية باكملها.

" ويمكن دراية هذه الحال ببعض التفصيلات الاضافية في المنطقة السورية مثلا (بالمعنى الطبيعي). ففي لبنان كانت لا تزال هناك صناعة يدوية للحرير في بداية القرن التاسع عشر كانت فيما مضى مزدهرة، ولكن ظروف العهد العثماني جعلتها تضمحل، فكان الفلاح يربي بعض الشرانق، ثم يفتل الحرير على مغازل بدائية كانت ملكا للامراء او ملكا للافراد او ملكا مشاعا للقرى. وفي عام ١٨٤٠ صنعت طريقة الغزل على اسس راسمالية، من قبل فرنسي يدعى "نيقولا بورتاليس" ...ونشات حتى ١٨٥٠ خمسة معامل اخرى كانت ثلاثة منها فرنسية. ولما اضطر الباب العالي الى منح لبنان نظام استقلال ذاتي عام ١٨٦٤ بدأ بعض اللبنانيين يوظفون رؤوس اموالهم في مشروعات مماثلة، فما ان جاء عام ١٨٨٥ حتى كانت

هناك ١٠٥ معامل للنسيج ليس منها الا خمسة فرنسية، ولكنها جميعها كانت خاضعة لراس المال الفرنسي، ... اذ كان نصف راس المال الموظف في شراء الشرائق (وهو الجانب الاهم في راس المال) يقترض من -ليون- بفائدة تصل الى ١٠٪، كما كان كل الحرير اللبناني تقريبا يمون سوق -ليون-.

ويلاحظ احد المراقبين ايام الحرب العالمية الاولى ان كل الصناعة الكبيرة في المنطقة السورية كانت في ايدي الاوروبيين، بحيث لا يملك اهل البلاد الا الحرف اليدوية والصناعة المنزلية" (رودنسون، ١٩٧٩:١٢٠).

يتبين مما تقدم، ان رودنسون قد لامس وان بشكل عابر مسألة الملكية في الدولة العثمانية حيث ورد ذكر ثلاثة انواع من الملكية، ولا سيما ان هذا في فترة سبقت صدور قانون الاراضي العثماني. فقد اشار الى ان المغازل اليدوية كانت "اما ملكا للامراء، او ملكا للافراد، او ملكا مشاعا للقرى". وهذا يعني ان الملكية الخاصة، او تنوع الملكية على الاقل كان موجود في تركيا قبل صدور قانون الاراضي المذكور، وهو القانون الذي يفضل الكثيرون ربط بروز الملكية الخاصة به.

فيما يخص لبنان، فان تذكير رودنسون لنا، بالوضع الخاص الذي حصل عليه لبنان، اي "الاستقلال الذاتي" الذي انتزع له بسبب الضغط الاوروبي وعلى ارضية طائفية، هو الوضع الذي فرض تبلور محاولات خروج حكام هذا الاقليم على السلطان، ولكنهم كما يقول (كيدر واسلامجلو)، عجزوا عن الانتقال الى ما هو ابعد من التشكيلة العثمانية بل كانوا نسخا لها.

هنا نجد انفسنا امام محاججة منطقية، وهي ان ما مكن حكام الاقليم اللبناني من الخروج "النسبي" عن الهيمنة العثمانية ليس الامكانات الذاتية هناك، وانما الضغط الاوروبي على الامبراطورية العثمانية ، وهو المقوم غير القادر على توفير امكانات مناسبة لتطوير تشكيلة اخرى مكتملة. وهذه الحقيقة، تخالف ما اوحى به كل من نصر ودوبار (١٩٨٢) حول الدور المميز للبنان.

وهكذا، فان اعتماد بلورة الملكية الخاصة في لبنان على عامل غير ذاتي، الى جانب وجود وهيمنة المصالح الاجنبية التي تمثل بلدان يهيمن فيها نمط انتاج راسمالي مكتمل، ادت في نهاية المطاف الى نقل لبنان من حالة فقدان الفائض لصالح المستبد العثماني الى السيد الراسمالي الغربي، ولكن على شكل اولي من "التعاقد من الباطن"، ولا سيما في حالة القمم الاقتصادية التي انحصرت بيد الفرنسيين. وباختصار، فان هذه البنية الهشة والمتمفصلة سياسيا واقتصاديا مع الراسمالية الاوروبية ليست بالتأكيد من مستوى قامة تجربة مصر على يد محمد علي.

يقول رودنسون حول تجربة محمد علي:

"لنبدأ بمصر. نشات الصناعة فيها منذ عام ١٨١٦، في عهد محمد علي (١٨٠٥ -

١٨٤٩) ، ولكن بوصفها صناعة دولة. فالدولة هي التي شادت الابنية الجديدة، ووظفت كل الاستثمارات، وهي التي كانت تدفع اجور العمال وتبيع السلع المنتجة. بل ان احتكار الدولة للصناعة امتد الى الانوال اليدوية، فكانت هي ايضا تعمل لحساب الباشا الوالي... على ان هذا الاحتكار الحكومي الغي بعد محمد علي ...فانتهت -اللبرالية- الاقتصادية الى انبعاث الحرف اليدوية الخاصة والى اغلاق اكبر المشروعات المصرية الكبرى امام منافسة البضائع الاوروبية...اذ اصبحت الصناعة الوحيدة النامية فهي تلك الواقعة في قبضة راس المال الاجنبي ولا سيما الانكليزي والفرنسي، اما رؤوس الاموال المصرية فكانت لها السيطرة الكلية تقريبا في ميدان الملكية العقارية.(رودنسون،١٩٧٩:١١٧-١١٨).

مما تقدم، نلاحظ ان محمد علي قد خلق نمطا تراكبيا، جمع بين دور قوي للبروقراطية العسكرية الحاكمة، وبين ضرورة التحديث الراسمالي القائم على اكتاف "الحاكم المستبد الصالح" اذا شئنا استخدام تعبير جون ستيوارت مل.

الا ان محاولة محمد علي في محاكاة التصنيع الراسمالي الغربي، لم تقترن كما هو واضح بمحاولة تمثل النموذج الدمقراطي الغربي في الحكم. بل لقد كان فخورا في انه هو، وليس المشروع الدمقراطي الغربي مثلا، الذي اقام كل هذه الصناعات(أنظر لاحقا). وعلى العموم، فان تجربة محمد علي في الصناعة شبيهة الى حد كبير بالتجربة البروسية، او ربما ان الاخيرة هي الشبيهة.

وبعد هزيمة محمد علي عام ١٨٤٠، الغي مشروع محمد علي لتحديث مصر، وبالطبع تابع "الراسمال الخاص" المصري دوره التابع والثانوي لينحصر في النطاق العقاري.

وحول تقويض تجربة محمد علي، يقول رودنسون:

"وفي عام ١٨٤٠ فرضت معاهدة ١٨٣٨ على مصر ايضا، فرضها بالمرستون والاسطول البريطاني، واضطر محمد علي ان يعلن ندامته وتوبته النصوح امام معبد حرية التجارة: "اعترف ان دلائل ساطعة تشهد الآن بفضائل حرية التجارة التي تحققت بفضل المعاهدات القائمة، ولا يسعني نكران ما يبدو لي اليوم حقيقة بديهية، وكانت ظروف قاسرة قد اضطرتني الى فرض الاحتكار والحفاظ عليه"(من جواب محمد علي على خطاب القنصل البريطاني و.كرتشلي،في رودنسون، ١٩٧٩:١١٩).

ويتابع رودنسون فيما يخص اقتفاء تصنيع البلدان الاسلامية للنموذج الاوروبي قوله:

" يتضح لنا ان الراسمالية الصناعية في الشرق المسلم جاءت تقليدا للغرب. فحيث

بلغت الصناعة اعلى درجات النمو النسبي قبل الاعوام الاربعين الماضية، تم ذلك بانشاء صناعة حكومية، على يدي محمد علي في مصر. ولئن كان محمد علي قد اختار هذا الطريق فذلك لانه (عن حق الى حد ما) كان يرى ان لا جدوى من ان ينتظر ان تنمو الراسمالية الصناعية المحلية نموا تلقائيا. ولئن كان باشا مصر مدركا لذلك كل الادراك، وهو قد حدث به البارون (دو بوالو كونت) عام ١٨٣٣ باسلوب صريح : (لقد استوليت على كل شيىء، ولكن بغية ان اجعل كل شيىء منتجا. من كان يستطيع ذلك سواي؟ من كان في وسعه ان يقدم القروض الضرورية؟ من كان يستطيع ان يحدد الزراعات الجديدة، والوسائل التي ينبغي اتباعها؟ اتظن ان احدا كان يمكن ان يفكر بان ياتي الى هذا البلد بالقطن والحرير وشجرة التوت". وهذا يعني ان دور محمد علي لم يكن ابدا تعجيل حركة هي في طور النمو، كما يعلن المؤرخ السوفياتي -ف.م. آتسامبا- بل كان، على العكس، دور القطيعة مع الظروف الراهنة بغية الاخذ بمسار جديد تحفزه القدوة الاوروبية.(رودنسون،١٩٧٩:١٢٣-١٢٤).

هنا تهم الاشارة الى ان المفتطفين السابقين يؤكدان بان محمد علي لم يتب، كما يدعي الغربيون، وانما كان عاجزا عن الرفض.

ان قول محمد علي هنا واضح بلا مواربة، فهو دور الفرد الذي لا يرى املا في الوصول الى النتائج من خلال السير التدريجي للامور. كان يستعجل حركة التصنيع، وربما كان محمد علي محقا، ليس من باب افضلية دور الفرد او افضلية التعجيل، ولكن من باب ان الغرب ما كان ليسمح بالتطور التدريجي، وهذا ما نشهده حتى اليوم، وهو على اي حال لم يسمح لمحمد علي الفرد نفسه.

صحيح ان محمد علي كان يود اللحاق باوروبا او تقليدها، وهذا امر لا غضاضة فيه، وان كان ما يقصده رودنسون هنا هو ان هذه البلدان الاسلامية لم تشق لها او لم تتطور فيها تشكيلة مختلفة عن الراسمالية. وربما كان هذا ممكنا لو لم يكن النموذج الاوروبي الناجح ماثلا امام محمد علي بل جاثما على صدره. هنا يسقط رودنسون في خطيئتين هما: ١) عدم التقاط دور اعاقة او احتجاز التطور، ٢) نزعة الاوربة. وعلى العموم، فان مكسيم رودنسون الذي يذكر مناخ التراخي قد قصر عن التقاط سياسة الاعاقة واحتجاز التطور.

كما يتضح من حديث رودنسون، فانه لم يكن لمحمد علي ان ينجح في اقتناص عقدين من الزمن لتصنيع مصر الا لحصول حالة من "التراخي" في قبضة الاستعمار الاوروبي آنذاك. وهي الحالة التي ما أن زالت حتى عادت اوروبا واغتالت التجربة المصرية من اجل تثبيت "الشرعية العثمانية". فما اشبه اليوم بالبارحة وما اشبه اهداف معركة نافارين ضد محمد علي،، بأهداف مذبحة الخليج اليوم ضد العراق.

فالعدوان الغربي نفسه، والتخاذل والتواطؤ العثماني يقابله تواطؤ البرجوازيات الكمبرادورية والتجارية العربية.

ثم يضيف رودنسون:

"هذا الى ان التجربة المصرية نفسها لم تكن قد استطاعت الازدهار في مدى ربع قرن الا بفضل استغلال فرصة المنافسة بين بريطانيا وانكلترا، فلما استعادت اوروبا وحدتها عام ١٨٤٠، ولو بصورة شبه قسرية، ادت هذه الوحدة الى سقوط تلك التجربة. وفرضت الهيمنة الاوروبية دخول راس المال الاوروبي فكان هو الذي بدأ بتصنيع الشرق المسلم. اما الراسمالية المحلية، فلم تبدأ نموها الا احتذاء بالراسمالية الاوروبية، وتقليدا لها، وبصورة عامة تحت سيطرتها. وكان التفوق الاوروبي يجعل هذا النمو بالغ الصعوبة، وعلى وجه الخصوص بسبب سبق التقنية الاوروبية، وافتقاد الحماية، وحرية التبادل المفروضة بالقوة...فلو ان التفوق الاوروبي لم يكن قد وجد لما كان هناك اي عائق دون نمو الراسمالية الصناعية المحلية (كما حدث في اليابان). ولكن من الواضح ايضا، ان هذا النمو لم يكن ليتم الا على هدي المثال الاوروبي، لان السبق الاوروبي كان واقعا مقطوعا به منذ ١٨٠٠ وما قبلها. وفي عهد محمد علي لا نرى في اي مكان اية دلالة على اية محاولة خاصة لانشاء اي مشروع صناعي. اما المشروع الصناعي الحكومي فهو صريح في اقتفاء الاثر الأوروبي"(١٢٤:١٩٧٩).

بناء على ما تقدم، فان المسألة الاكثر اهمية بالنسبة لنا، هي ان ما اقتطفناه من رودنسون فيما يخص تجربة محمد علي وهو، مختلف عن ما توصل اليه كيدر واسلامجلو حول كون تجارب حكام الاقاليم (العثمانية) اثر خروجهم على الباب العالي منسوخة عن الباب العالي نفسه. اي ان تجربة محمد علي في مصر ذات الامكانات كانت تجربة مناقضة تماما لتجارب حكام اقاليم هشة مثل لبنان ولتجربة تركيا نفسها ايضا.

ومع ان رودنسون، لم يدخل بوضوح من مدخل نمط وعلاقات الانتاج والتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، الا ان مجمل محاججته يؤكد انه رأى في رسملة هذه البلدان الاسلامية رسملة تابعة، وان كان يسمي ذلك تقليدا لاوروبا. لكنه لم يربطها بالنظام العالمي الذي زاد من تبعيتها واعاق رسملتها.

ولكن ربما كان رودنسون، قد اشتط في اعتباره ان الدولة العثمانية كانت راسمالية، وان بشكل جنيني في القرن التاسع عشر، فهو كمن يريد القول ان التشكيلة الاجتماعية هناك ، كانت آنذاك تشكيلة راسمالية في وضع اولي.

نقد اطروحة غوجانسكي:

لعل اطروحة غوجانسكي هي الاقرب، بالمفهوم الجغرافي، الى موضوع هذا الكتاب باعتبارها تتناول فلسطين بشكل مباشر واساسي. ولكنها على اية حال اكثر الاطروحات التي تم تناولها خضوعا لايديولوجيا سياسية (الصهيونية هنا)، وبالتالي، فهي تلبيس او تلوين الماركسية بالايديولوجيا الصهيونية.

في معالجتها للبنية الاقتصادية للدولة العثمانية، حاولت تمار غوجانسكي عقد مقارنة بين الاقطاع الاوروبي، وبين ما اسمته اسلوب الانتاج (التقليدي) في فلسطين. وقبل الدخول الى تفاصيل اطروحتها نود الاشارة الى ان تسمية (تقليدي) تعاني من قصور علمي حيث انها لا تحمل اكثر من المعنى اللغوي، فكل قديم هو تقليدي، وكل اساسي هو تقليدي ايضا. اما اذا كان المقصود ب (تقليدي) انعدام الدينامية الداخلية، فلهذا نقاش آخر.

هذا اضافة الى ان غوجانسكي، قررت (تعسفيا) التعامل مع فلسطين منفصلة عن كامل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في سوريا الكبرى والتي هي جزء منها "هذا اذا لم نقل كامل الوطن العربي" وبهذا جاء مثالها ودفاعها مبتسرين. وهذا بعكس النطاق الواسع جدا(اي كل الامبراطورية العثمانية) الذي اعتمده كيدر واسلامجلو، والنطاق العربي الذي اعتمده امين.

وليس نقاشنا هنا فقط على ان فلسطين لم تكن كيانا سياسيا واجتماعيا قائما بذاته، فالاهم انها لم تكن تشكيلة اجتماعية اقتصادية قائمة بذاتها، وانها لا تملك الامكانيات الكيانية المناسبة، وبالتالي فان احتمالات تبعيتها عالية جدا. وهذا ما يتضح ايضا من تبعية اسرائيل التي أحلت في فلسطين التي هي جزء من سوريا الكبرى، والتي كانت هي نفسها جزء من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العثمانية (اذا جاز لنا كل هذا التعميم) التي كانت تستمد تجانسها بالتوازي مع تماسك السلطة المركزية في الاستانة(انظر اسلامجلو وكيدر، ١٩٨١). أما التسمية السياسية لفلسطين، (وليس شرطا ان تحوي التسمية السياسية تكوينا حقيقيا لتشكيلة اجتماعية) فقد تمت في عهد اللورد كرومر في مصر.

ان النظر الى فلسطين بمعزل عن سوريا الكبرى، ينخرط (وان بحسن نية) في النظرية الامبريالية والصهيونية لفصل فلسطين وبالتالي ابتلاعها. انه مدخل (لماركسية) تنطلق من اتفاق (سايكس-بيكو)، اي من اقتسام الامبريالية للعالم.

ان اي متتبع للتاريخ، حتى بدرجة أقل من تتبع غوجانسكي في بحثها، يدرك ان فلسطين لم تكن كيانا طبيعيا مستقلا، فكيف بالحري سياسيا؟، وهذا يثير في الذهن المدى العالي لتاثير المشروع الصهيوني على السيدة المذكورة، حيث انحصرت في المدى الجغرافي الضيق "بل المقتطع" الذي وضعته الامبريالية والصهيونية لفلسطين.

وهكذا، فان عقد مقارنة بين فلسطين وحدها (ككيان صغير وفقير وهش ، او كشظية جغرافية)، مع الاقطاع الاوروبي لا بد ان يبينها راكدة وبحاجة لمفجر خارجي ، وهذا يفرغ المقارنة من محتواها العلمي،

لان فلسطين لا تشكل تشكيلة ولا قدرة ذاتية على التطور بما يولد تشكيلة جديدة.

تبرز غوجانسكي السمات الاساسية التالية للاقطاع الاوروبي:

- وجود ملكية خاصة للاقطاعي والفلاح، مما يمكن الفلاح (صاحب الملكية الخاصة) من البيع والشراء، ونقل الملكية.
- ان الفلاح ليس حرا بل مرتبط بالارض ويباع معها.
- يتاتى دخل الملك في الاقطاع من الاقطاعيات التي يملكها.
- دور الدولة هو السيطرة السياسية، والسيطرة في هذاالحال بيد الاقطاعي الذي له جيشه وسجونه الخاصة ومحاكمه.
- دور المدينة هنا محدودا حيث ان كل اقطاعية عبارة عن مدينة شبه مكتفية ذاتيا.

ما في فلسطين:

- فكانت الدولة هي المالكة.
- يزرع المنتج الصغير ارضا وضعت تحت تصرفه، واذا قرر ترك ارضه، فانها توضع او تتحول من ارض ميرية الى ارض (موات)، وهذا لا يؤثر على ملكيتها.
- يتأتى دخل الدولة من الضرائب المفروضة على مستعملي الاراضي، وهذا دمج للضريبة الحكومية واجرة الاراضي معا.
- السلطة بيد الدولة المركزية.
- المدن هي المركز التجاري محليا ودوليا ، (مما اعطاها الفرصة للحفاظ على عدم تفجر البنيان)؟ وبحكم كون غوجانسكي تحت تاثيرقناعات مسبقة، فقد كانت اسيرة "فتاوى" فصلتها لتخدم تلكم القناعات التي مجملها ان "اسلوب الانتاج التقليدي" لا يمكن ان يترسمل، وان الرسملة لا بد ان تاتيه من الخارج اذا كان كيدر واسلامجلو هكذا، فانهما لا يعطيا احكاما قاطعة بهذا الصدد.

الا ان غوجانسكي وهي تتحدث عن هذا "الخارج" تنسى انه هو نفسه حائل دون رسملة الشرق من جهة اخرى وتنسى انه "ليس الا الامبريالية" بغض النظر عن البنية التجريدية التي يكتسيها هذا "الخارج" الا هي نمط الانتاج الراسمالي. وهذا الامر تحديدا، يجب ان لا يخفي على ماركسي ابدا الا اذا كان عكس ذلك.

تضيف غوجانسكي:

"ان شروط اسلوب الانتاج الشرقي الخاصة هذه - الادوات وأساليب الزراعة التقليدية التي لم يطرأ عليها اي تغيير لمئات السنين، وانعدام ملكية الارض الخاصة، وانعدام مشكلة الحصول على قطعة ارض لزراعتها، واستقلال الفلاح في العمل وادارة زراعته؟، وامكانية نقل حق الفلاح، بالأرض في نطاق تقسيم اراضي المشاع الدوري لوارثيه- كل هذه الامور أنشات بنية اقتصادية-اجتماعية مناقضة للراسمالية على طول الخط وبشكل جوهري اكثر مما في الفروق بين النظام

بهذا المعنى، فان السيدة "الماركسية" غوجانسكي شأن الكثير من الماركسيين، تحكم بالاعدام على " اسلوب الانتاج الشرقي"، فتطوره مستحيل، ومحتجز ذاتيا، وهذا يعني ان دخول الراسمالية "كنمط انتاج غربي" هو منحة ربانية لانقاذ هذا الشرق من فناء ذاتي مؤكد. وهذا يذكرنا بالفارق بين ماركس وماركسيين من هذا الطراز. فاذا كان هناك عذر لماركس لان الكثير من حياة الشرق وتطوراته كانت مجهولة ايامه، فان غوجانسكي "الماركسية" لم تستفد من هذا شيئا. رغم انها تعيش في اسرائيل التي تساهم (بالقوة) في احتجاز حركة التحرر العربية فتعيق بذلك الوحدة العربية مما يعيق التطور في هذه البلدان، كما وتحمي انظمة لا يتجاوز دورها عملية احتجاز تطور شعوبها.

واذا كان كيدر واسلامجلو يتعاملان مع في نمط الانتاج الاسيوي بناء على الامتداد الجغرافي الرهيب الذي نسبه اليه ماركس مما يحد من قدرتهما على التدقيق، فان غوجانسكي تراه كنمط حقيقي في فلسطين ذات المساحة المحدودة، والتي يجب ان تساعدها على استجلاء افضل للامور.

لعل ما كانت تصبو اليه غوجانسكي هو الاثبات بان تغير التشكيلة العثمانية ما كان له ان يتم الا بمفجر خارجي، وهذا لتؤكد اعتقادها بفقدانه ديناميته الذاتية، او حتى مجرد المساهمة في التغيير، ولذا تقول:

"أولا: ان التطور الراسمالي هو الذي سيحطم كل المبنى الاجتماعي التقليدي، وقبل كل شيء المشاع القروي، وثانيا: هذا التحطيم يجب ان يقوم به عامل خارجي بالنسبة لتلك الجماعة القروية، وكان هذا العامل الخارجي في ظروف فلسطين العثمانية هو الاموال التي تجمعت في ايدي تجار المدن العرب (سميث،١٩٨٤) وأموال الشركات الصهيونية"(غوجانسكي،١٩٨٤:٢١).

نلاحظ هنا الاعتماد المطلق على المفجر الخارجي، وهذا ينسب (للتقليدي)، حالة ستاتيكية جدا. كما نلاحظ ان غوجانسكي تنسب الى راس المال التجاري دور اساسي في التفجير ومع ذلك فانها تخلط (الى حد ما) بين راس المال التجاري والتطور الراسمالي. فوجود راس المال التجاري لا يعني ان هذا جزء من تطور راسمالي بالمفهوم الفعلي لهذا التطور وهو هيمنة نمط الانتاج الراسمالي. هذا اذا رغبنا عن الاشارة الى ان راس المال التجاري الفلسطيني زاد من التسليع، بينما لم يلعب دورا ملموسا في تفجير علاقات الانتاج السائدة آنذاك، ربما حتى يومنا هذا.

وتتابع غوجانسكي حديثها عن انعدام الملكية الخاصة في الامبراطورية العثمانية فتقول:

"هل كانت الملكية الخاصة معدومة؟... كانت الاراضي في الامبراطورية العثمانية بمعظمها ملكا للدولة، وكان مصطلح -اراضي الدولة- يشمل اراضي المناطق

المحتلة. ولم تكن ملكية الدولة للاراضي ، او بمعنى آخر، انعدام الملكية الخاصة، الطابع المميز للامبراطورية العثمانية وحسب، بل وللشرق الاوسط بشكل عام، على عكس الوضع في اوروبا"(ص ١٥).

لا تخبرنا غوجانسكي في هذا الخصوص من هو المالك الآخر للارض، غير الدولة، التي هي خارج "معظم" كما ورد اعلاه. ولماذا لا يكون هذا الاستثناء هو المنتج المستقل، واذا كان هذا موجودا، فلماذا لم تفسر لنا كيف حصل؟ . وبالمقابل لم يضع اسلامجلو وكيدر ملكية الدولة بهذه الحالة الحدية، وفي هذا اختلاف بين الاثنين مع انهما يتفقان على كون ملكية الدولة هي المسيطرة. على ان المهم في هذا السياق ان الشرق بالنسبة لغوجانسكي، واسع كما هو نمط الانتاج الاسيوي عند ماركس نفسه، وفي هذا تعميم لا يخلو من جرأة "عنصرية غربية" في اطلاق الاحكام على الشرق. سنلاحظ لاحقا ان الصهيوني اليميني هيرشلاغ كان اكثر قدرة على التقاط مسالة الملكية من الصهيونية اليسارية غوجانسكي. لكن البناء الفكري عند غوجانسكي يصر على كشف تهافته. فهي تنتقل من الاصرار على كون الدولة مالكة الارض وحدها الى القول:

. "وكانت شروط الاستئجار تعطي المستأجر حق تصرف مشروط خاضع لقيود بشأن استعمال الارض. فالقرار، مثلا، ان يكون العشر بشكل حبوب أملى في الواقع على المستأجر ما عليه أن يزرع" (١٧)

هذا الحديث يشير الى متغيرين اساسيين في الاحكام المطلقة التي اصدرتها غوجانسكي بشأن حصر الملكية في الدولة:

الاول : ان وجود المستأجرين وتمتعهم بحق التصرف في الارض، يعني شيئا اساسيا، وهو في النهاية ان الحق القانوني في ملكية الارض لا يصمد في الاممية امام حق التصرف والاستعمال، وعليه، فان المتصرف مالك اكثر من المالك بالقانون، حتى لو ارغم المستأجر على تقديم العشر على شكل حبوب. فلماذا لا يزرع نصف الارض بالحبوب والباقي بمحصول آخر؟. ولماذا لا يقوم مستاجر بزراعة حبوب تسد التزامه والتزام آخرين على ان يزرع الآخرون محاصيل اخرى؟.

والثاني : ان هذا التطور البسيط في سياق العلاقة بين الدولة والفلاح، يتناقض مع التعميم المطلق الذي اصدرته غوجانسكي بشأن عدم امكانية تغير علاقات الانتاج في الاسلوب الشرقي لمئات السنين.

هذا التطور البسيط هو تطور ضمن علاقات الانتاج، انه تطور طبقي، وان كان بسيطا. بمعنى ان الفلاحين هم الطبقة المنتجة، والدولة هي التعبير القانوني عن الطبقة المهيمنة. وعليه، فهذا التطور بمضمونيه الطبقي والانتاجي يناقضان الاحكام القطعية للسيدة الصهيونية، وهي الاحكام التي تركز على عدم تغير علاقات الانتاج في الاسلوب الشرقي التقليدي لمئات السنين.

وفي صفحات لاحقة تقدم غوجانسكي تنازلات اكثر لاسلوب الانتاج الشرقي لتقول :

"لم يكن الفلاح مأجورا، لانه كان يدير بنفسه مزرعته الصغيرة، ويستعمل ادوات العمل البسيطة الخاصة به، وهو الذي يقرر نظام عمله وعمل ابناء عائلته. وبكلمات اخرى: كان الفلاح منتجا صغيرا يدير اقتصاده الخاص الذي كان طبيعيا في اساسه، ولكنه لم يكن فلاحا مستقلا، بشكل عام، كمن يمتلك الارض"(١٧-١٨).

هذا المقتطف لا يشير فقط الى خلل البناء الفكري لدى غوجانسكي بشأن الملكية الخاصة، (او على الاقل بشأن وجود ملكية غير دولانية" ، بل يشير ايضا الى وجود أسس وتويات لمجتمع طبقي، مما ينقض احتمال تعميم اطروحة ماركس بشأن نمط الانتاج الاسيوي على التشكيلة العثمانية.

وبدون وعي منها تتدحرج هذه السيدة" لتبرز مكونات طبقية "للمجتمع الشرقي رغم انها ترى استحالة حصول تغير من داخله" فتقول:

"رغم ان ما كان يجب جبايته من الفلاح هو العشر، الا ان جباة الضرائب كانوا ينتزعون ثلث وحتى نصف المحصول مستعملين الاكراه والعنف... وكان المرابون الذين يقرضون الفلاحين بفائدة تتراوح بين ٤٠-٥٠٪ سنويا، هم جباة الضرائب انفسهم او تجارا اثرياء او كبار مستأجري الاراضي"(٢٥).

كل هذه الامور تشير الى وجود التراتب الطبقي في هذه البنية الشرقية. والتراتب الطبقي لدى ماركس نفسه لا بد ان يقود الى الصراع الطبقي وتفجير التشكيلة من داخلها او على الاقل المساهمة في ذلك. وهذا ما لم تدركه (الماركسية) غوجانسكي. ان جباة الضرائب ، وان كانوا اداة للدولة الا انهم ليسوا جزءا طبقيا من الطبقة الحاكمة، ولا شك ان هناك فارق بين تحالف طبقة مع اخرى او استغلال طبقة لشرائح من طبقة ثانية لاستعباد ثالثة، وبين مكونات الطبقة ذاتها. كما ان المرابين وكبار التجار ومستأجري الاراضي ليسوا الا ممثلي طبقات غير الطبقة الحاكمة في الدولة العثمانية. بل ان وجود هذه الطبقات جميعا، حتى وان لم يكن لها نادي او حزب لكل واحدة، فانه اثبات على عدم انطباق أطروحة ماركس في نمط الانتاج ألاسيوي على التشكيلة العثمانية والتي "تبتلعها غوجانسكي" والقائلة بأن هناك الدولة ومقابلها الشعب ككل هيولي بلا تمايزات.

ما نلاحظه هنا، وجود تقاسم للفائض بغض النظر ان كان بموجب "بروتوكول او قانون" أم لا. وهذا الاقتسام هو الذي يمكن ان يراكم رأسمالا تجاريا، والذي بدوره يمكن ان يقود الى التصنيع فيما لو لم ينقطع تطوره كما حصل في مصر محمد علي.

قد يقول البعض ان محمد علي وتجربته متاثرين بالراسمالية الغربية. ولكن في اية بقعة لم يتاثر العالم

ببعضه البعض؟. وربما نجد هنا خللا آخر في نمط الانتاج الاسيوي وهو انه عزل القرية الشرقية عن كل العالم وحكم عليها بالركود، وهذا امر افتراضي تماما كما هو نمط الانتاج الآسيوي (عند ماركس نفسه) هذا رغم ان هذه القرية لم تكن هكذا معزولة. فعلى الاقل كانت على صلة بالعالم من خلال قاعدة الهرم البروقراطي التي تقوم بسلخ الضرائب منها.

بعد كل هذا تصل غوجانسكي الى الحديث عن الشرائح الطبقية، فتقول:

"١- شريحة مستأجري الاراضي الكبار الذين كانوا على العموم، تجارا ومتمولين من المدن.

٢- شريحة المستأجرين- المقاولين الذين كانوا يديرون اعمال المستأجرين الكبار.

٣- شريحة الفلاحين المستقلين الذين كانوا يفلحون، بشكل مستقل الارض المسجلة باسمائهم أو يتصرفون بها كمستأجري ارض دولة.

٤- شريحة الفلاحين المزارعين الذين كانت لديهم وسائل عمل وحيوانات جر ولكنهم كانوا يفلحون أرض الغير، ولذلك كانوا ملزمين بدفع رسوم مزارعة سنوية علاوة على العشر المدفوع للدولة.

٥- شريحة الفلاحين المعدمين من الارض ولا مزارع لهم (حراثون) الساكنوا القرية، وكانوا يتلقون من مالك الأرض او مستاجرها ليس فقط حق فلاحة الارض بل ووسائل العمل والبهائم والبذار وما اليه، ويفلحون الارض لقاء خمس المحصول"(غوجانسكي ٣٠).

والسؤال هنا، هل هذه الشرائح دليل يدعم النمط الاسيوي او التقليدي؟. فحتى لو نسبت غوجانسكي هذه الشرائح لمراحل متأخرة من الامبراطورية العثمانية، فانها لم توضح لنا آليات تكون هذه الطبقات بل تسللها ما بين انياب نمط انتاج تقليدي، لا سيما وانها قد نسبت تفكيك هذا النمط الى الراسمال التجاري الفلسطيني والشركات الصهيونية، اي الى بداية هذا القرن من الناحية الزمنية.

وأخيرا، فان غوجانسكي، تلتقي مع كل من اسلامجلو وكيدر في :

١- الاتفاق على دور النظام العالمي في تفكيك التشكيلة العثمانية.

٢- القفز غير المفسر أو المبرر، كما يجب، من انكار وجود الطبقات الى التحدث عنها كوجود مسلم به.

يمكننا الاستنتاج مما سبق ان الامبراطورية العثمانية كانت تحوي عدة تشكيلات اجتماعية اقتصادية وليست تشكيلة واحدة. وان التشكيلة التي يهيمن فيها ما أسمي بنمط الانتاج الاسيوي لم تكن اكثر من محاولة قام بها كيدر واسلامجلو لتطويع الواقع فسرا بما ينسجم مع هذا النمط المفترض.

كما يبدو ان نمط الانتاج الخراجي المطعم على البنية العسكرية كوسيلة لانتزاع الفائض كان هو النمط المهيمن، وان هيمنته كانت منوطة الى حد كبير بحدود قوة السلطة المركزية في الاستانة. أما في فترات

ضعف هذه السلطة، فكانت تحصل حالات من محاولة الاقطعة، وخاصة في الاجزاء ذات القدرة على الاكتمال، شأن مصر. بل ومحاولة الدخول الى الراسمالية كما حصل في عهد محمد علي.

لقد كان تعدد القوميات في الامبراطورية العثمانية احد عوامل عدم الانسجام والتوحد فيها ، كما وكان له اثره على عدم هيمنة تشكيلة محددة.

وبناء على الاستنتاج بان نمط الانتاج الاسيوي لم يكن مهيمنا، كما لم يكن موجودا، على الاقل بالصيغة المشار اليها ، اي خلو المجتمع من الطبقات، فان الملكية الخاصة كانت موجودة بجوهرها، اي حق استعمال الارض والاستفادة من الفائض المتحصل منها، وان كان شبه غائب بالمعنى القانوني للملكية. هذا الحق الذي استطعنا تلمسه من بعض الحقائق التي اوردها الكتاب انفسهم.

اما غوجانسكي، فقد بذلت جهدا كبيرا من اجل اثبات انعدام الديالكتيك في نمط الانتاج الذي اسمته تقليديا، ورات انه كان سائدا في فلسطين. اما نتيجة هذا الحكم القاطع فهي فقط تبرير الغزو الصهيوني الاقتلاعي الى فلسطين، ليصبح موقف السيدة غوجانسكي من اسرائيل ربما مجرد الاعتراض على النظام الراسمالي فيها، وليس على البنية الاستيطانية الاقتلاعية لها.

هيرشلاغ واقطاعين : شرقي وغربي

في تناولنا لاطروحة هيرشلاغ، تهمنا الاشارة الى انه تناول الامبراطورية العثمانية بشكل مفصل منذ القرن السابع عشر، ولكن كمؤرخ برجوازي لم يكن مدخله نمط الانتاج مما جعل اهتمامه بالظواهر والنتائج وليس المسببات.

اما المسائل التي سنمر عليها في اطروحته فهي:

١- اقراره بوجود الملكية الخاصة، خلاف آخرين مثل سلامجلو وكيدر

٢- موقفه الذي يميز بين اقطاعين شرقي وغربي.

٣- الى جانب ذلك انتمائه الى المدرسة التي تنسب الى الشرق تخلف يلازمه.

٤- عوامل تفكك الامبراطورية العثمانية.

يقول هيرشلاغ:

"ان التغيرات التي وقعت في بنيان او هيكل الامبراطورية العثمانية بين القرن السابع عشر واواسط التاسع عشر كانت من فعل التدهور الاقتصادي المستمر لهذا الكيان السياسي التي كانت انماط انتاجه وتجارته ما زالت قائمة على التراث الغني للعصرين البيزنطي والعربي. هذا التدهور الذي كان يجري في وقت كانت فيه اوروبا الغربية تعيش ثورة سياسية واقتصادية عاصفة، وسع الهوة بين شرق راكد كان يستهلك راسماله وبين غرب كان يتحرك بسرعة نحو التراكم المتجدد لراس المال وترتيب انماطه الاجتماعية والسياسية على اساس احتياجات اقتصادية

جديدة. واذا كانت الامبراطورية العثمانية تفتقر الى الاستثمار (او التوظيف) المحلي والمبادرة الاقتصادية المحلية في وقت كانت فيه الحروب من الخارج وترف السلاطين تبتلع معظم الدخل القومي، لذا لم يكن امامها مفر من ان تقع فريسة للراسمال الاجنبي وللدول الاجنبية التي لم تكن مصالحها السياسية والاقتصادية تتفق مع مصالح الامبراطورية. كان من نتيجة هذه الحال توتر مستمر بين الاغلبية التركية في الامبراطورية وبين اقلياتها، وهو التوتر الذي كان يبلغ اوجه، لا محالة، في اضطهاد الاقليات" (١٣:١٩٧٣)

ليس ما نأخذه على هذا المؤرخ هو فقط ذكر الوقائع او التطورات بشكل محايد ليجعل منها معلومات جامدة لا يسهل تمثلها. وانما الملفت للنظر انه ينتقي من الوقائع ما ينسجم مع توجهاته السياسية مما يعطيه دور يتنافى حتى مع ما يدعيه المؤرخ البرجوازي لنفسه. فالكاتب يغيب الظاهرة الاساسية في تلك المرحلة وهي تبلور السوق العالمية وانتشار ظاهرة العدوان الاستعماري في اسيا وامريكا اللاتينية بشكل خاص، وتحويل الثروات المنهوبة من بلدان كانت على حافة الاقلاع الراسمالي (كالهند) الى اوروبا وحتى الى المستعمرة البيضاء في امريكا. فالكاتب يغمض عينيه تماما عن المرحلة المركنتيلية والتي شكلت مرحلة نهب ثروات المستعمرات وراكمتها في المركز. وهذا ما لعب دور المسرع الاساس في تراكم راس المال في بلدان المركز.

على ضوء هذا النهب يمكننا ان نفهم اكثر سيرورة تفسخ الامبراطورية العثمانية فالدول القومية الاوروبية الفتية فتحت جبهات حرب متواصلة مع الدولة العثمانية محفوزة بمصالحها في تفكيك الامبراطورية والاستيلاء على ما تستولي عليه. هذه الحروب لعبت دورا مركزيا ليس في افتقار الامبراطورية العثمانية الى الاستثمار بل وحتى توفير الضروريات. وهذا ما ولد سلطا اعنف واعلى للضرائب وخرابا اكبر لمواقع الانتاج واضطرار متزايد لتوسع الامتيازات الاجنبية هناك، وتزايد روح بل والمصلحة في الثورة لدى بلدان البلقان..الخ.

ان ما يهمنا هنا هو التأشير الى المنهج التسطيحي الذي يلتزمه هيرشلاغ حيال الاستعمار ودوره. بل ان اهمال ظاهرة هامة وكبيرة من هذا النوع يثير شكا كبيرا في مصداقيته كمؤرخ. ولا يجد هذا المسلك تفكيره الا في ادراك ان هناك مهمة سياسية وايديولوجية للكاتب تدفعه لاخفاء الحقائق الموضوعية ولا نراها هنا سوى في ايديولوجيته الصهيونية التي ترى في اي تاشير الى الاستعمار او نقد له كشف لدورها كادلة له فكريا وماديا.

لعل من المثير الاشارة هنا الى ان الامر النهائي الذي يخلص الية السيد الكاتب من كل هذه التطورات الهامة هو قلقه على الاقليات. ومع ذلك، فانه لم يحاول الاشارة الى مسببات تلك الاستثارة ضد الاقليات التي يبالغ فيها (انظر لاحقا).

فيما يخص تفكك الامبراطورية العثمانية يمكننا ملاحظة نقطة هامة يتعرض لها الكاتب وهي :

"...فالفرق بين طبيعة الاقطاع الشرقي والغربي ينعكس في تشريح وتحليل سيرورة التفكك. في اوروبا جاءت دفعة التمزق الرئيسية من المقاطعات، التي حاولت ان تبلور العلاقات الاقطاعية في اقصى درجات الاستقلال لنفسها، اما في الامبراطورية العثمانية، فقد شجعت الحكومة المركزية نفسها تفكك الامبراطورية. قسمت شبكة جباية الضرائب بين متعهدي الضرائب، عودت نفسها على السلطات الكاسحة لامراء الاقطاع، واعترفت باستقلال ذاتي جوهري للملل، اي الجماعات (الطوائف) الدينية المتمتعة بالحكم الذاتي التي كانت، من حيث المبدأ (وغالبا في الواقع)، منطبقة على الجماعات القومية(١٩٧٣:١٥-١٦).

كما نلاحظ، فان الكاتب يعزو تفكك الاقطاع الاوروبي الى (محيط) النظام وليس الى مركزه. وبالطبع، فان الكاتب الذي لا ينطلق من المفهوم المادي التاريخي للامر، يقصر عن تناول التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية عبر انماط الانتاج وايها الميهمن، ايها ذو الآلية الاكبر دينامية بل وما هو المحرك الاساس في عملية تفجير نمط الانتاج الاقطاعي في اوروبا وخاصة الغربية منها، بل وهل هذا المحرك الاساس داخلي ام خارجي.

اما في حديثه عن (الاقطاع) الشرقي فهو يعزو التفكك الى الحكومة المركزية. الا ان طرحه هذا يفشل في تبيان حقيقة دور السلطة المركزية في هذا التوجه. بمعنى ان الدور المنسوب الى الحكومة المركزية لم يكن بناء على ديناميكية من الطبقة الحاكمة بل كان للتخلص من مأزق، وان كان بالدخول في مأزق آخر. هذا ناهيك عن ان العوامل التي دفعت السلطات العثمانية للجوء الى ما لجأت اليه هي ايضا خارجية اكثر مما هي داخلية، واقصد بها الحروب التي شنتها اوروبا لاقتسام الامبراطورية العثمانية او الدور الاستعماري لاوروبا، بل ووصول الدول الاوروبية الى وضع سمح لها بان تعطي (الطوائف) حقوقا ترقى الى استقلالات ذاتية.

كل هذه ليست فعلا عثمانية، ولا حتى رد فعل وانما تساوق اضطراري مع تطورات لم يكن مولدها عامل داخلي.

ويعود هيرشلاغ في اكثر من موضع للحديث عن تفكك الامبراطورية (ص ص ٥١،٥٣-٥٣) ليؤكد على ان الطبقات الاقطاعية هي التي عارضت التنظيمات حرصا على مصالحها.

ولكن الى جانب صحة حديثه عن دور الطبقات الاقطاعية الرجعي، الا انه لم ينسب الى الاستعمار دورا معيقا لتقدم الامبراطورية، الى ان يقول "ففي مجتمع معظم اعضائه متخلفين ومقيدين بالتراث الديني وخاضعين لحكم استبدادي، من الطبيعي ان يفشل نظام دستوري ديمقراطي علماني" (١٩٧٣:٥٢)

ولكن، اليست السلطة الاستبدادية هذه هي التي عرضت او وضعت التنظيمات والدستور الدمقراطي؟ فهل يقصد الكاتب ان السلطة كانت استبدادية ودستورية في نفس الوقت؟ هذا ناهيك عن التساؤل حول عبارته (مجتمع معظم اعضائه من المتخلفين).

ولعل ما يمكن ان يساعدنا على فهم افضل للامر هو التاكيد على ان الدمقراطية الدستورية قيد الحديث

لم تكن اصيلة ومكتملة كما انها كانت تفتقر الى شرطها الاساسي وهو ان البنية الدمقراطية البرجوازية تحتاج الى ، بل يجب ان تتولد عن قاعدة صناعية تكون هذه القاعدة نفسها قد اشترطتها وهذا ما كان غائبا في الامبراطورية العثمانية. هذا ناهيك عن ان الدمقراطية التي كانت مطروحة كانت نقلا للبنية الفوقية الاوروبية مع غياب للبنية التحتية الاوروبية. لقد طرحت في فترة التغلغل الاستعماري الامبريالي للامبراطورية، وبالتالي كانت تلك الدمقراطية تعبير عن تلويث وفي احسن الاحوال تلوين الامبراطورية بالدمقراطية الغربية ولذا كانت الولادات مشوهة.

ويتضح الخلل في موقف الكاتب اكثر عندما يقول:

"وكانت الاقليات وحدها، التي كان نهوضها الاقتصادي، قد دعمته الطبيعة المحافظة للمجتمع الشرق اوسطي، في وضع يسمح لها بتأكيد ذاتها، جنبا الى جنب مع المصالح الاجنبية التي كان اسهامها في تقدم السكان المحليين عارضا تماما"(٥٣:١٩٧٣).

ليست الطبيعة المحافظة للمجتمع هي التي دعمت نهوض الاقليات الاقتصادية بل كون هذه الاقليات هي بوابة (الانفتاح) العثماني على الغرب. لقد كانت الاقليات هي ادوات الغرب وسطائه، ان لم نقل عملائه. فالاقليات هي التي حصلت على الامتيازات بضغط من الغرب. وكونها حصلت على الامتيازات فهي قد حصلت عمليا على وظائف ومصالح مرتبطة ومكملة للنشاط الاقتصادي الاستعماري الاوروبي في الامبراطورية العثمانية وهذا ما حقق لها المنافع الاقتصادية، من جهة وخلق لها انتماء غربيا من جهة ثانية. وكما اشرنا في مواضع اخرى فان هذا الغرب هو الذي حال دون محاولة محمد علي للنهوض الاقتصادي. وحيث ترتبط الامتيازات الممنوحة للدول الغربية بالاقليات كناقلات محلية لهذه الامتيازات، لا بد ان نذكر "ان اتساع نطاق الامتيازات كان يتناسب طرديا مع ضعف الدولة العثمانية" (٦١:١٩٧٣)

لقد كانت الامتيازات مدخلا لتدمير الاقتصاد المحلي العثماني حيث مكنت المنتجات الاجنبية من اغراق الاسواق المحلية، "وتوجه ضربة قاصمة لطاقتها الانتاجية والقدرة التنافسية للمنتجين المحليين، بينما الاسواق التي فتحت للخامات التركية ...كانت تمثل تعويضا جزئيا فقط عن تدمير امكانات تطور محلية متنوعة"(٦٢:١٩٧٣)

بل لقد حال هذا دون التراكم من جهة ودون الاستثمار داخل الامبراطورية حيث الافق مغلق من جهة اخرى.

فيما يخص السمة العسكرية الاقطاعية للتشكيلة العثمانية، يشير هرشلاغ الى وجود نظامين "احدهما الاقطاعي، والقائم على منح الاراضي والضرائب التي تجبى من زراعها، وفي مقابلها يتحمل السيد الاقطاعي التزامات معينة تتعلق بالخدمة العسكرية اساسا. والنظام الثاني، المالي والمركزي، والمبني على الاحتفاظ بجيش نظامي مركزي وجباية الضرائب لحساب الحكومة المركزية في كل انحاء الامبراطورية عن طريق موظفين او مستثمري ضرائب.

فيما يخص ستاتيكية ما يسمي بالاقطاع الشرقي، فان هيرشلاغ يلتقي الى حد كبير مع كل من غوجانسكي، ورودنسون في اصدار التعميمات والارتكاز على المقولة التي تنسب الى هذه المجتمعات حالة من الجمود المطلق:

"ان العناصر المميزة لمجتمع الشرق الاوسط الاقطاعي، التي حدت من سلطة الحكومة المركزية وامراء الاقطاع المحليين الذين يتولون السلطة ومتعهدي الضرائب والملل، قد تحولت تبعا لذلك الى جماعات حاكمةلها مصلحة في النظام الاجتماعي والاقتصادي العتيق رغم انها كانت حالة تمرد متزايد على السلطة المركزية. وهكذا ترافق تفكك الامبراطورية السياسي والاداري مع استمرار او تمترس الانماط الاجتماعية والاقتصادية العتيقة. في ظروف مجتمع زراعي نموذجي، كان ضعف السلطة المركزية يعني اهمال تسجيل الارض وتسيب رقابة الحكومة عليها. شوه هذا انماط حيازة الارض لغير صالح الفلاح وعرضه حتى اكثر من ذي قبل لابتزازات ملاك الاراضي ومتعهدي الضرائب" (١٦:١٩٧٣)

ان ما هو مطلوب في هذا الصدد هو تفسير اسباب استمرار الجماعات الحاكمة على نفس النظام الاجتماعي والاقتصادي العتيق. فهذه العناصر، كما اشرنا في معالجات سابقة، لم تنقلب ضد النظام العثماني لانها وليدة دينامية انماط انتاج اخرى، بمقدار ما هي انشطار افقي لنفس الطبقة الحاكمة، ولكن من قوميات اخرى.

الا ان ظاهرة مصر في عهد محمد علي مختلفة تماما عن ما يدعيه الكاتب واضرابه وهي الظاهرة التي تمت بموجب خصوصية مصر كما يبينها جيدا سمير امين.

وعليه، فان تنبه الكاتب الى التماثل والانشطار العمودي كما اشرنا اعلاه وعدم الاشارة الى اختلاف ظاهرة محمد علي، هي حالة من تماهي الكاتب مع الموقف العرقي الذي ينسب الى الشرق (كشعوب) حالة من التخلف البشري.

كما اشرنا اعلاه، فان هرشلاغ ينطلق من وجود (اقطاع شرقي)، وهذا يشتمل ضمنا الاعتراف بوجود الملكية، بغض النظر عن مدى نضوجها. بل ان هيرشلاغ يرد منح الاقطاعات الى القرن الحادي عشر، وذلك على يد رئيس الوزراء السلجوقي نظام الملك (١٨:١٩٧٣).

وبالطبع، فان ملكية الارض لدى العثمانيين كانت على درجات كما يبدو. يقول هرشلاغ:

"كان اسياد الاقطاعات المعفوون من الضرائب مخولون بجباية الضرائب من الفلاحين ومن متعهدي الضرائب المحليين، وكان دخلهم يحدد عدد الفرسان الذين يجب عليهم تقديمهم للسلطان. كان الضباط السباهية هم ممثلوا الحكومة المركزية في المقاطعات ويشرفون على شؤون الاراضي والمعاملات المتعلقة بها.

ومع ذلك، فقد كانت الاراضي التي في حوزتهم والتي يزرعها الفلاحون تعود لا الى السباهية بل الى الدولة، حيث ان الاراضي "الميري" لا اراضي الاملاك العشورية هي التي كانت تمنح كاقطاعات. ورغم انه كان بوسع السباهية ان ينقلوا ما في حوزتهم بالتوريث الى ابنائهم، الا ان حيازاتهم كانت تعود الى الدولة في حالة عدم وجود ورثة ذكور."(١٩٧٣:١٩)

كما كانت الملكية الاقطاعية عرضة للانتقال من شخص الى آخر طبقا لقرار السلطان في مرحلة معينة وفي موقف معين. فقد اصدر السلطان سليم الثالث ١٧٨٩ "تشريعا يقضي باعادة الاقطاعية الى السلطان عند موت حائزها" (١٩٧٣:٤٠). وهذا مختلف عن ما كان عليه الامر في الاقطاع الاوروبي. فالامر هنا ملكية بالتصرف تنقل احيانا من شخص لآخر.والامر المميز هنا هو نقل السلطة من شخص لآخر بناء على امر السلطان وليس تملك السلطان لمصدر الانتاج. وهذا يؤثر على التراكم الذي يمكن ان يقوم به الفرد وليس على التراكم العام اما قدرة السلطان على انتزاع الاقطاعة فعائدة الى السمة العسكرية البروقراطية للامبراطورية العثمانية. يقف هيرشلاغ بين من يرون وجود الملكية الخاصة في الامبراطورية العثمانية حيث يقول:

"كان كثيرون من مستثمري الاراضي يمنحون اراضي لكي يعيدوا تاجيرها او ليجبوا منها الضرائب المستحقة للخزانة من الزراع. مع الزمن تحول كثير من تلك الاراضي الميري الى ملكية خاصة للمستأجرين او المديرين الاصليين. ورغم ان الحكومة كانت تحاول من وقت لآخر ان تمنع هذا التطور، فان التدخل الايجابي من جانب الدولة لحماية حقوقها كان يعوقه بعد الاقاليم عن العاصمة والقوة النامية للرجال الاقوياء المحليين" (١٩٧٣:٢٥)

كما يركز هيرشلاغ على غياب الملاك عن الارض في مجتمع الشرق الاوسط بل يرى ان هذا الغياب هو احدى علامات بنيانه الاجتماعي والاقتصادي المتردية. "لم يكن مالك الارض والذي يعيش في المدينة واحيانا في الخارج، يبذل محاولة حقيقية لتحسين الارض التي يؤجرها لمساعدة الفلاحين الذين كانوا يئنون تحت عبء الضرائب والديون: كان معنيا فقط بأن يعتصر منهم اقصى ما يمكن"(١٩٧٣:٢٦)

ما يهمنا في هذا الصدد هو التفسير الواضح لوجود الملكية، وان كانت لها طابعها المميز كما يقول الكاتب. وهذا الطابع المتجلي في غياب دور المالك فيما يخص الاستثمار وليس فيما يخص اعتصار الفائض، هو نفسه الذي يميز الاقطاعي العسكري عن الاوروبي.

في حين ان دعاة النمط الاسيوي يرتكزون على غياب الملكية الخاصة فيه ليتخذوا من هذا تفسيرا

يساعدهم في اثبات مقولتهم المقولبة والجاهزة سلفا وهي ان الشرق يظل بحاجة الى محرك خارجي، والذي لا ياتي به الا الغرب بالطبع!!!

الا ان ادراك هرشلاغ لوجود الملكية في الامبراطورية العثمانية، لم يقنعه او يوقفه عند هذا الجانب العلمي في التحليل. فهو يصر على ايجاد او خلق سبب يؤكد تخلف الشرق مثل قوله ان القرية في الشرق الاوسط ظلت تقليدية، محافظة، منعزلة عن المدينة، وان القروي ظل متمسكا بقريته رغم مغريات حياة المدينة والفرص التي قدمتها بداية التغلغل الصناعي الحديث في الشرق الاوسط في القرن التاسع عشر. الى ان يقول "ثمة حالات هجرت فيها قرى...وخصوصا الى امريكا اللاتينية، هؤلاء المهاجرون، الذين لم يرجعوا، يرسلون تحويلات نقدية الى القرية او يستخدمون نفوذهم لمصلحتها في بلاد بعيدة" (١٩٧٣:٢٦-٢٧)

ان هذا لا يعدو كونه مجرد وصف شاعري للقرية، ليس الا من عنديات الشاعر نفسه، فليس الا عقل عرقي ذلك الذي يصر على رفض الفلاح التعاطي مع حياة المدينة (اذا كانت فيها حقا في منتصف القرن التاسع عشر بداية حياة صناعية). ومع ان الكاتب يؤكد استكانة الفلاح الى ركود القرية الا انه لا يشعر بانه ناقض نفسه حين تحدث عن هجرة الفلاحين الى امريكا اللاتينية، مع انهم هم انفسهم الذين لم ينتقلوا الى المدينة المحلية والتي تقل فيها صدمتهم الحضارية اذا ما قورنت بما يواجههم في امريكا اللاتينية.

ولا تفوته الاشارة الى الوضع الرجراج للملكية في الدولة العثمانية فيقول:

"كان صراع السلطان مع حائزي الاقطاعات صراعا شاقا استمر وقتا طويلا، بعد ان الغى محمود الثاني نظام الاقطاعات وصادرها وجعلت ملكا للدولة لا يقبل الانتقال، وعوض حائزوها بمعاشات مدى الحياة (١٨٣١)" (١٩٧٣:٤٢)

هذه التطورات ترينا كم كان امر الملكية مختل في الامبراطورية العثمانية. كان صراع حاد يقوم على مصلحة السلطان من جهة (بصفته ممثل السلطة المركزية) وبين الاقطاعيين كممثلين لمصالحهم الخاصة واشباه الدول التي يقومون على امرها. قد يكون هذا صراع داخل اجنحة السلطة، ولكنه على اي حال نفي لما يردده الكثيرون ممن عالجوا المجتمعات الشرقية منطلقين من ان العامل السياسي والايديولوجي كان يقنع الناس بحق الملك او السلطان، بل يبدو ان ما كان يقنع الناس هو العجز عن الصدام.

ولكن مصادرة الارض ليست الا الحالة الاستثناشية بمعنى ان حق التصرف ظل موجودا، وان نقل الى شخص آخر

الجزء الثاني

مقترب اقتصادي لانخراط فلسطين في النظام العالمي

الفصل الاول

مقترب اقتصادي لانخراط فلسطين في النظام العالمي

اطروحة الكسندر شولس

يعالج الكسندر شولس في دراسة مستفيضة الواقع الاقتصادي والى حد اقل الاجتماعي لفلسطين في القرن التاسع عشر. وربما كانت دراسته من افضل ما كتب معلوماتيا في هذا الصدد، وخاصة عن فترة مبكرة وتنقصها الدراسات والمعالجات الجادة.

ولكن شولس مؤرخ برجوازي وحسب كما يبدو. وعليه، فان تحليله لا يعتمد المنهج المادي التاريخي في التحليل. ولكن اعتمادنا له في هذا البحث قائم على الكم المعلوماتي الجيد لديه اضافة الى موقفه الموضوعي غير المحكوم بالهيمنة الصهيونية في تشويه حقيقة فلسطين في تلك المرحلة.

لعل نقطة الخلل الاساسية لدى شولس، في انه يعتمد المفهوم السياسي لفلسطين "كاقليم في هذا القرن" ليسحبه على تبيان طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية فيها في القرن الماضي، وهذا ينتقص "في هذا المجال تحديدا" من الجهد الموفق الذي بذله في التحليل التاريخي الاقتصادي الحديث لفلسطين.

مع انه كان على شولس ان يقبل بحقيقة ان تطور فلسطين ليس لديه ما ينجزه بمعزل عن سوريا على الاقل، وهذا ما لمسه بنفسه حين كتب:

"ومعنى ذلك انه لم تجر في المجال الاقتصادي الضيق في فترتنا هذه اعادة هيكلة او اي تغيرات جذرية في الشكل في سياق التغلغل الاوروبي.. فاولا لم يكن هناك في فلسطين في القرن التاسع عشر اي مركز اقليمي كبير لانتاج المنسوجات،

بل كانت البلاد تعتمد بصورة دائمة على "الاستيراد" من المدن السورية. وثانيا كانت حاجة سكان الريف الى المنسوجات تلبى ضمن نطاق معين، وكما كانت عليه الحال من قبل، عن طريق الحياكة المنزلية في القرى. وثالثا، ظلت الحياكة حتى في نابلس وغزة والمجدل، مصدرا للرزق لان الاتجاه تركز كليا على تلبية الاحتياجات المحلية.(شولس،١٩٨٦:٢٠٣)

"وقد ساهمت فلسطين بما لديها من فائض زراعي في تموين البلدان المجاورة، كما ساهمت بفائض التصدير الى اوروبا في تعادل الميزان التجاري لسوريا كلها"(١٩٨٦:٢٣٠)

هذه الشواهد تؤكد عدم وجود كيانية خاصة لفلسطين في تلك الفترة، وتؤكد على كونها جزءا من سوريا الطبيعية، وهذا ما يجعل التعاطي معها ككيان طبيعي ومنفصل امر غير مكتمل. وبهذا فهو اقرب الى غوجانسكي من حيث حصر البحث في فلسطين دون الاشارة الى بعدها العربي، لكنه على العكس منها من حيث الموضوعية رغم انها تلف نفسها بملاءة ماركسية.

وحتى حول الميزان التجاري فان ما أسمي عجز واردات فلسطين من اوروبا، كان حقيقة لانها تستورد عبر مدن سورية من اوروبا (شولس ،١٩٨٦). وهذا يثبت حقيقة ان فلسطين هي جزء من سوريا الى ان تمت عملية فصلها الكياني على يد الاستعمارين البريطاني والفرنسي في اعقاب الحرب الامبريالية الكونية الاولى.

يرى شولس انه كان لدمج فلسطين في الاقتصاد العالمي

"اثران اجتماعيان هامان هما تغير علاقات الملكية الزراعية وخصوصا نشوء الملكيات الكبيرة للارض، والآخر نشوء برجوازية تجارية ومالية بدأ راسمالها يتغلغل ايضا في الارض الزراعية في الريف...لان الفئات الاجتماعية المؤلفة من ملاكين كبار وتجار تصدير واستيراد هي التي كانت تشجع قبل الجميع بدافع مصالحها الخاصة شكلا من اشكال توجيه الاقتصاد الى الارتباط بالمحيط الخارجي، وفي هذا الاتجاه كان يكمن ربط مصير البلاد بالقرار الذي ياتي من الخارج"(شولخ،١٩٨٦: ٢٠٣)

هذا يؤكد على حقيقة انه عندما يتم التبادل بين المركز والمحيط، وذلك عبر اندماج المحيط بالمركز، فان الطبقة التي تبرز على السطح في المحيط هي الطبقة التجارية، في حين ان الطبقة التي تبرز في هذه العملية في المركز هي الراسمالية الصناعية. هذه الطبقة التجارية التي تحدثنا عن دورها في مواضع عدة من هذا الجزء، وخاصة عند معالجة اطروحة اسلامجلو وكيدر، واطروحة غوجانسكي.

ومع ان شولس يرى ان التشكيلة التي كانت سائدة في فلسطين منذ منتصف القرن الماضي كانت

تحمل تلوينات اقطاعية الا انه لم ير فيها تشكيلة اقطاعية حقيقية. اما فيما يخص عدم اكتمال البنية الاقطاعية في الاقاليم العثمانية والتي فلسطين جزء منها فيقول:

"...كذلك فان صلاحيات الحكم لا تنقسم حسب الوظائف بل حسب الاشخاص، وممارستها مرتبطة من حيث الجوهر بالاشراف الاقتصادي على الاقطاعات المنفردة. وكان صاحب "اقطاعة" يدين بالولاء للسيد الاعلى في تسنم مركزه الموروث او المغتصب وفي اكسابه صفة الشرعية، وفيما يتعلق بتبعيته العسكرية له . وفيما عدا ذلك فهو موجود في مقر سيطرته وسلطانه يستند الى ما يقع تحت تصرفه شخصيا من وسائل الالزام(الفرسان المسلحون)، والى سلطته القضائية، بوصفها الشكل المركزي لممارسته السلطة السياسية. ان المجتمع الاقطاعي هو مجموعة من الطبقات ذات المراتب ويعني ذلك ان هيكله الاجتماعي لا يمكن تفسيره بالاستناد الى الاشراف على وسائل الانتاج فحسب، بل ان التمايز الاجتماعي فيه تحدده بالاحرى اعتبارات اقتصادية وسياسية وقضائية. في المركز يقوم التجاور بين طبقة ذات مراتب من النبلاء حاملي السلاح تسبغ على وضعها صفة الشرعية بوظائفها العسكرية، وطبقة فلاحين. ومبدأ العلاقات الاجتماعية هو الولاء والتبعية الشخصية، والحماية الشخصية والخضوع الشخصي، وفي هذا الصدد تتجه العلاقات الاجتماعية في اوساط المنتجين المباشرين الى التكافؤ، بينما هي تتجه الى اللاتكافؤ بين الفلاحين والسادة. ويمثل منطق اللاتكافؤ على هذا المستوى في ان الفلاحين مربوطون بالارض التي يقومون باستغلالها"(٢١١:١٩٨٦).

وهذا يعني عدم تبلور الاقطاع في الاقاليم عمليا في مؤسسات، وايديولوجيا في قوانين، حيث انه بدون هذا التمأسس يصبح من الصعب نضوج الاقطاع من جهة وتحوله الى الراسمالية من جهة اخرى، اي عبر وجود ملكيات خاصة قائمة بذاتها ومتمتعة بما تبزله من فائض. وهذا يؤكد هيمنة النمط الخراجي، العسكري، وكون هذه البنيات الاقطاعية الاولية مجرد تمفصلات له.

يلتقي شولس الى حد ما مع نصر ودوبار (١٩٨٢) حول وجود نوع من انواع الاقطاع في جبل لبنان حتى منتصف القرن التاسع عشر:

"كان لبنان امارة خاضعة للاتاوات، ذات استقلال ذاتي وبتوجب تحديد هيكل الحكم فيها في المقام الاول من داخلها لا عن طريق القسطنطينية، وكانت المنطقة التي يمثلها الامير تتالف من مقاطعات كان الاشراف السياسي القانوني والاجتماعي الاقتصادي عليها في ايدي عشائر كبيرة ذات نفوذ (القرابة فيها من

جهة الاب)، وكان على راس هذه المقاطعات مقاطعجية، اي زعماء اقطاعيون، يدينون للامير بالولاء والتبعية العسكرية"(٢١١)

ولو افترضنا دقة هذا الاستنتاج حول لبنان، فان مرد ذلك ليس الى وجود امكانات بنيوية في لبنان لكي تنفرد عن فلسطين وسوريا في شق الشرنقة الخراجية العسكرية والانتقال الى نمط اقطاعي، بل الى ان لبنان كان نقطة الضغط الاوروبية منذ بدايات القرن الماضي لكي ياخذ من الباب العالي استقلالية معينة. وبهذا المعنى، فان التراخي القسري للقبضة العثمانية على لبنان، اعطى امراء الاقاليم هناك فرصة فرض حكمهم الخاص. وبهذا المعنى ايضا، فان العامل الخارجي هو الذي خفف من هيمنة السلطة العثمانية وليست قوة الدفع الذاتية الداخلية. والكل يعرف عن التدخل الفرنسي في لبنان في ستينات القرن الماضي عندما حصلت الحرب الاهلية بين الدروز والموارنة.

وفيما يخص فلسطين، يقول:

"ومعنى هذا اننا نجد عناصر اقطاعية في الهيكل الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في فلسطين في العهد العثماني، لكننا لا نجد نظاما متطورا بصورة كاملة يسمح لنا بالتحدث عن لون من الوان الاقطاع.

من وجهة نظر ادارية، اتخذت الالوية الفلسطينية مكانها الى حد كبير نسبيا في المحيط العثماني، فالعلاقات الاجتماعية كانت تحمل طابع الهيكل ونمط السلوك القبليين، والاستيلاء على الانتاج الزائد كان له الى حد كبير طابع ضريبي مالي، وعلى هذا فان شيوخ منطقة الجبل في فلسطين لا يمكن ان يوصفوا بانهم اسياد اقطاعيون، بل زعماء محليون. لقد كانوا منغرسين في الهيكل الضريبي للحكم العثماني في المناطق العربية، وكانوا في داخل هذا الهيكل يؤدون وظيفة المفصلة."(٢١٦)، الى ان يقتطف اقوال القنصل البريطاني الذي يعتمد عليه في معطياته، والذي كتب عن السكان الريفيين في جبال فلسطين *"انهم ملاك احرار لاراضيهم ودورهم. الحيازة الاقطاعية للارض والمسؤولية الاقطاعية غير معروفتين خارج لبنان..."(٢١٦).*

وفيما يتعلق بعدم خلق بنية مختلفة عن السلطة المركزية يورد شولس ما يلي:

"واذا راينا ان حصة الاسد من الضرائب كان يتم تحصيلها من الفلاحين (العشر وضريبة الارض وضريبة المواشي)، وان الانفاق في الارياف بلغ من ناحية اخرى حده الادنى... وان هذه النفقات، فضلا عن ذلك كانت تبتلعها كلها تقريبا الادارة المحلية، لاتضح لنا الى اي مدى كانت المراكز القائمة في المدن باجهزتها العسكرية والادارية تعيش على حساب الارياف الملحقة بها (كما كانت

القسطنطينية تعيش على حساب الولايات)"(٣٠٠)

والى جانب عدم تطور بنيات مختلفة عن تلك التي في التشكيلة العثمانية الام، فان اسلوب بزل وانفاق الفائض يوضح الى اي حد كان يتم اتلاف الفائض وبعثرته، وهذا ما يكشف كيف ادت تجارة التهريب والتصدير الى المركز الراسمالي ليس الى زيادة الفائض وحسب، بل الى تمكن المهربين والتجار من تحصيل فائض دون ان تلتقط الدولة ذلك، وهذا ما يفسر المخاطرة بالقيام بتجارة التهريب حتى من قبل رجال الدولة انفسهم.

يعتقد شولس، بان المتاجرة مع المركز قد ادت الى تحسن اقتصادي ملحوظ قاد في فترات معينة الى تحسن في مداخيل مختلف الطبقات الاجتماعية، وان كان قد اقتصر في معظم الاحيان على طبقة كبار ملاك الاراضي والتجار، وفي هذا يقول شولس:

"وطبقا لتقارير القناصل، فان هذا التحسن الاقتصادي الملحوظ قد تجلى على شكل نمو مزدهر رغم ان الذين استفادوا بشكل اساسي هم كبار ملاك الاراضي والتجار... الا ان القناصل يرون ان هذا الاكتناز وشراء الذهب والمجوهرات حصل في اوساط الفلاحين كمنتجين مباشرين" (١٩٨٢:١٢٩).

لكنه يقول في موضع آخر:

"على ان الانتعاش الاقتصادي والرخاء المتزايد في فلسطين كانا حقيقة لا يمكن ان ينكرها اي مراقب نبيه. اما ان هذا الرخاء لم يكن يعود بالخير الا على جزء ضئيل من المنتجين الفعليين، وهم الفلاحين، فهذه حقيقة اخرى. ان الذين انتفعوا بذلك بالدرجة الاولى هم التجار والوسطاء، وملاكو الاراضي المتوسطون والكبار، والملتزمون بجمع الضرائب، وبالذات جميع اولئك الذين استثمروا رؤوس اموالهم في التجارة والزراعة، وعلى راسهم خزينة الدولة التي كانت تستنبط باستمرار، نظرا للضائقة المالية التي كانت تعانيها الحكومة المركزية ولتزايد نفقاتها العسكرية، وسائل وطرقا لإستنفاذ الفائض من المال عن طريق رفع الضرائب وفرض ضرائب خاصة، وكذلك عن طريق التلاعبات النقدية والتلاعبات المالية الاخرى، دون ان يعود ذلك بخدمات مقابلة متناسبة لمصلحة الاقتصاد الفلسطيني. بيد انه لوحظ اثناء رواج الحبوب في وسط الخمسينيات ورواج القطن في وسط الستينيات على الاقل، ظهور ثروات فردية عند الفلاحين"(١٢٧).

فيما يخص الملكيات الواسعة، يؤكد شولس على حصولها في فلسطين. الا ان طبيعة الحصول عليها، وهو حصول تم تحت يافطة الارتباط بالسلطة العثمانية، فان الطبقات التي حصلت على الارض كانت هنا طبقات غير منتجة، وانما طفيلية على السلطة في الاساس وبالتالي ظلت عندما حازت على الاراضي طفيلية على الانتاج مما حاصر امكانية تطور دورها الانتاجي، سيان باكتمالها الاقطاعي او تحولهاالى الراسمالية.

"ان ربحية الانتاج الزراعي الموجه للتصدير وامكانية توسيع الرقعة الزراعية في اطار مجمل التطور الاجتماعي الاقتصادي لفلسطين بعد حرب القرم استتبعا تقويما جديدا للملكية الفردية في الارض سواء من جانب الحكومة العثمانية المركزية او من جانب الفئة العليا المحلية.(ص ١٣٣)... وقد ضمنت ظروف اطارية قانونية جديدة بصورة تدريجية سلطة التصرف الاقتصادي الفردي الخاص في الارض. ونشات فئة من ملاكي الاراضي الكبار كانت تتالف من افراد عائلات الشيوخ في المنطقة الجبلية ومن وجهاء المدن من جهة، ومن افراد فئة التجار ورجال المال المتزايدة وخصوصا في المدن الساحلية بما فيها بيروت من الجهة الاخرى"(٣٣١).

لكن شولس يعود ليؤكد على ان ملكية الاراضي ظلت محصورة في فئات معينة :

"ونحن نعلم ان النتيجة في فلسطين لم تتمثل في توزع واسع لحقوق الملكية في ايدي الفلاحين الذين يفلحون الاراضي الاميرية فعلا. وقد جرى مرارا من قبل وصف الاسباب التي افضت الى تسجيل الاراضي باسماء اعضاء الفئات الاجتماعية السائدة، وافضت بالتالي الى نشوء الملكية الكبيرة للارض، الا وهي: عجز الفلاحين عن ابراز الوثائق، والخوف من عواقب فرض الضرائب والتجنيد، والاحتماء بالشخصيات المتنفذة من الظلم التعسفي للملتزمين، موظفي الضرائب والعسكريين والدائنين"(١٣٤-١٣٥)

ثم يضيف:

"على ان نظام المشاع لم يقض عليه بنشوء الملكية الكبيرة للاراضي بل انه قد اتسع باتساع الرقعة الزراعية المستغلة في السهول الساحلية والداخلية. لقد بقيت الارض قانونا والى حد بعيد ارضا اميرية، ولكنها اقتربت في الواقع اقترابا كبيرا من الارض الملك"(١٣٥).

هنا نلاحظ أن شولس اكثر دقة في تتبع تطور مسالة الملكية من كل من اسلامجلو وكيدر، وكذلك من غوجانسكي. ولان هدفه الاساسي لم يكن المسالة الطبقية في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التي كانت سائدة في فلسطينن فانه يصل الى القول:

"ويهمنا هنا بالدرجة الاولى النتائج التي جرها هذا التطور على الهيكل الاقتصادي الا وهي بدايات تحويل الارض الى سلعة تجارية والتغلغل الراسمالي في الانتاج الزراعي، حتى لو لم يكن يستند هذا من وجهة قانونية، او كان يستند الى

حد ضئيل فقط، الى ملكية قانونية خاصة ومطلقة، مع استمرار الفلاحين جزئيا في الزراعة المشتركة للارض. لقد اصبحت الارض الآن قابلة للشراء. فتارة كانت الحكومة تعرض للبيع اراضي "غير مفتلحة"، وتارة كان الفلاحون المثقلون بالدين، او القرى الرازحة تحته، يبحثون عن مالك جديد يقوم بدفع الديون ومتأخرات الضرائب عنهم، ويزيح عنهم عبء المسؤولية المالية المباشرة تجاه الحكومة"(١٣٥).

ومع توسع دور الحكومة في تتجير الاراضي، اصبح من السهل على الاوروبيين ،وبشكل خاص على اليهود شراء الاراضي وامتلاكها في مراحل مبكرة، وهذا ما اشار اليه على النحو التالي:

"وكانت الحكومة تقوم بانتظام في نهاية الستينات وبداية السبعينات باجراء مزادات لبيع الاراضي التي لا تزرع باستمرار في فلسطين كلها، وخصوصا في شمال البلاد. ولكن في جنوب البلاد ايضا كانت توضع تحت تصرف المهتمين قوائم بالاراضي القابلة للبيع. وفي نهاية السبعينيات تمخض الوضع البائس للفلاحين الناجم عن الحرب والحصاد السيىء، عن موجة لنقل الارض من نوع آخر انتفع بها بشكل خاص التجار والمقرضون"(١٣٦).

"ولم يكن هذا جديد بالطبع، فان المقرضين كانوا يعرفون على الدوام كيف يضعون ايديهم على الارض. ويصف القنصل الانجليزي مثلا الاساليب التي كان يلجأ اليها يهودي من القدس يتمتع بالحماية البريطانية للاستحواذ على الارض بصورة واقعية، قبل صدور قانون ١٩٦٧"(PRO-F.O.vol 195,"Jerusalem" (9.6.1893)

اما الفئات التي استحوذت على اراضي الفلاحين فيصنفها الى ثلاث، هي الفئة العليا المحلية، وذلك باقراض المال او التسجيل اي اصدار سندات الملكية، وهي العائلات صاحبة الكلمة في الجبال والافندية في المدن. واما الفئة الثانية، فهي البرجوازية التجارية والمالية وعلى راسها الاوروبيون والمتمعون بالحماية الاوروبية واليهود والمسيحيون الفلسطينيون واللبنانيون وهي البرجوازية التي استحوذت على الارض المحيطة بالمدن، بل وعلى رقع كاملة من الارض في السهول ايضا...وكذلك يهود متمعين بالحماية"(١٣٧،١٣٦)، واما الفئة الثالثة، فكانت تتالف من رأسماليين اجانب وخصوصا من الهيكليين اليهود"(١٣٧).

"وحسب تقديرات اوهاجن، لم يكن قد تبقى بايدي الفلاحين في بداية هذا القرن في منطقة الجليل سوى ٢٠٪ من الارض، وفي منطقة القدس سوى ٥٠٪ ... في سنة ١٨٦٩، نقلت الحكومة ملكية اراضي ١٧ قرية وبلدة في مرج ابن عامر، بما فيها

الناصرة الى رجال الاعمال البيروتيين حبيب بسترس ونقولا سرسق وتويني وفرح"(١٣٨).

وعليه، فان بداية تملك اليهود في فلسطين، قد حصلت تحت ومن خلال حراب السلطان العثماني. ولا سيما عند تشريع قوانين الاراضي .

واذا كان ما ورد اعلاه قد اوضح كم كان تاثير الاندماج بالسوق العالمية على البنية الاجتماعية الطبقية في فلسطين، وخاصة فيما يخص الوجهين الرئيسيين اجتماعيا وهما تركز الاراضي في ايدي الطبقة التجارية وكبار الملاك العقاريين وراس المال الربوي، مقابل تجريد موسع للفلاحين من الارض، فان هذا الانخراط قد ترافق على مستوى الزراعة بظاهرتين مميزتين ايضا وهما، توجه الراسمالية التجارية نحو تصدير منتجات الارض ، واستيراد المصنوعات الاجنبية مما قوض الكثير من الحرف الاساسية في فلسطين (لوتسكي، ١٩٨٠:٣٨٣).

" لقد تضررت الصناعات المحلية بسبب تدفق السلع الاوروبية الناتجة عن الثورة الصناعية حيث كان يتم انتاجها ارخص بكثير من المنتجات التقليدية العربية. فان توفر مصابيح الغاز الحديثة، قد انهى وجود منتجي الشمعدانات، كما دمرت صفائح الكاز صناعة الخزف، وتم الاقبال على المنتجات النسيجية لانها ارخص وتستخدم كميات اقل من المواد، ونظرا لمشاكل النقل، فان الفخار الهش والجلود قد ازدهرتا كصناعتين محليتين. والشيء نفسه بالنسبة للصابون لان الصابون العربي مصنوع من زيت الزيتون وليس من دهن الحيوانات، ولذا ظل مطلوبا في البلدان الاسلامية كما ازدهرت الصناعات المتعلقة بالبناء والسياحة."(Graber:251-255)

"لقد ساهمت عوائد التصدير الفلسطيني في تسديد الدين العام العثماني قبل ان تدخل المساهمة الصهيونية في الصورة"(Owen,1982:20)

وهكذا، فان ما يمكننا استنتاجه في هذا الصدد هو انه منذ منتصف القرن التاسع عشر حصلت تطورات جذرية على ملكية الاراضي في فلسطين العثمانية، تمثلت في تبلور الملكية الخاصة، ولكن بشكل متركز في ايدي طبقات معينة اخصها الراسمالية التجارية وكبار ملاك الارض. لكن هذا التطور الهام اخذ مكانه في مرحلة متأخرة من حياة الدولة العثمانية، وهي مرحلة اندماج هذه التشكيلة بالنظام الراسمالي العالمي. وبهذا المعنى، فقد حال الاندماج دون انغلاق هذه النويات "الاقطاعية" على نفسها "هذا اذا كانت قبضة الدولة المركزية قد تراخت الى الحد الذي يسمح بذلك"، وبالتالي حال دون هيمنة نمط انتاج اقطاعي ينتج للاكتفاء والاستعمال.

فبمجرد ولادة الملكية الخاصة في فلسطين، كان الاندماج بالنظام الراسمالي العالمي قد حصل، وبالتالي

كانت هذه الملكية قد تمفصلت "برانيا" منذ ولادتها، وهذا ما تجلى في انتاج المحاصيل التصديرية في فلسطين.

وعليه، يمكننا القول، ان النصف الاخير من القرن التاسع عشر قد شهد في فلسطين فترة انتقالية تميزت بتبلور نويات "اقطاعية" انخرطت في النظام العالمي ، ولذا سرعان ما تكونت على شكل تشكيلة راسمالية محيطية، طابعها الاساسي تجاري، واما تطورها الصناعي فمحتجز حتى الحين.

لقد ساعد على احتجاز ترسمل هذه التشكيلة الجديدة المهجنة، كونها ترافقت ايضا مع دخول الراسمالية العالمية مرحلة الامبريالية وتصدير الراسمال، والذي تجلى في حالة فلسطين في تدفق الراسمال الاوروبي (الالماني والبريطاني والفرنسي) ضمن عملية "اوربة" مبكرة لفلسطين. وهذا حال دون "تأقطع" فلسطين، بل جعلها منفتحة على مجمل النظام العالمي كما تواكبت هذه التطورات كلها مع تضعضع السلطة العثمانية، (على النطاق العالمي) وقرارها تحديث الدولة والدستور، مما جعلها تتخلى عن المشايخ وتستبدلهم بالاشراف وخاصة ابناء الطبقة التجارية اللازمين للادارات الجديدة، والذين من بينهم الكثير من الاجانب.

وحيث نشأت الطبقة التجارية وكبار ملاك الارض بشكل كسيح معتمدة على السلطة، وحيث كانت هي وسيلة الاندماج بالنظام العالمي فقد استمرت في دورها التجاري، ولم تركز على الاستثمار الصناعي، وكما اشرنا في مواضع اخرى، فقد ظل هذا ديدنها حتى اليوم.

تبقى ملاحظة اخيرة في هذا الصدد، وهي ان تكثيف الاهتمام الاوروبي بفلسطين اليوم يذكرنا بفترة ما بعد منتصف القرن الماضي. واذا كانت هجمة اقرن الماضي لالاوروبية قد تبلورت في الهجرات اليهودية واقامة الكيان الصهيوني على اشلاء فلسطين، فعما سوف تتبلور الهجمة الثانية؟.

فلسطين في نطاق التشكيلات الاجتماعية العثمانية

بدأ انخراط الامبراطورية العثمانية في النظام الراسمالي العالمي تدريجيا، ومحكوما بايقاع ضبطته السيطرة المركزية للدولة في الآستانة، واعيق ضبطه والتحكم به بموجب حالة الصراع المستمر بين الامبراطورية العثمانية وبين اوروبا التي كانت تدخل سلسة حروب متواصلة مع الامبراطورية العثمانية لتحطيمها باعتبارها السور الذي يحول دون استعمار اوروبا للوطن العربي. وعليه، فان ضبطه كان منوط بقوة السلطة المركزية العثمانية، في حين كانت اعاقة ضبطه متوازنة مع ضعفها

واذا كان يحلو لبعض الباحثين نسب محاولات الغزو الاوروبي للشرق الى عوامل الصراع الديني (واتخاذ ذلك شكل حملات صليبية)، فان الامر لا يقف عند هذا الحد، ولا يحسم بمثل هذا التفسير.

ان الصراع بين في مختلف مناطق العالم، صراع طبقي على المصالح المادية، سابق على الاديان والايديولوجيات. هذا ما حكم حروب روما وفارس، وهو ما حكم الفتوحات الاسلامية، وان كانت محفوزة بالدين ونشره، وهو ما حكم الغزوات الصليبية التي كانت مدفوعة بالتوسع التجاري، وبحث الامراء المحرومين من اقطاعات عن اقطاعات لهم. وهو ما حكم الغزوات العثمانية للوطن العربي واوروبا، والذي

كم بالمقابل محاولات اوروبا لتقويض الامبراطورية العثمانية. وهو ما حكم التحالف الطبقي الراسمالي
الميي اليوم بما فيه الراسمالية الكمبرادورية/التجارية العربية ضد العراق. وربما يمكننا القول في هذا
يد، ان تاريخا طويلا من الصراعات والحروب بين منطقتين معينتين، يمكن له ان يولد الى جانب
ل هامش الصراعات من اجل المصالح المادية تراثا من الحذر والشك والعداء. وربما كانت هذه حالة
لاقة بين الوطن العربي واوروبا، ولاحقا بينه وبين امريكا ومختلف المستعمرات الاستيطانية البيضاء.
ن اساس هذا العداء مادي ومصلحي ملموس وليس مجرد شعور نفسي.

لا غرابة اذن، اذا كانت اوروبا، ونتيجة لكون العرب من الامم القليلة التي قهرتها، ملوثة بعداء خاص
ذه الامة، التي تقف على ابوابها. ولا بد اذن ان تنتهز اية فرصة لغزوها، تماما كما هو موقف العرب
كما فعلت اوروبا ذلك كثيرا .

وربما ايضا، ليس من قبيل الصدف، ان تكون كافة بلدان المركز الراسمالي العالمي، وكلها من العرق
بيض واقفة دوما ضد البلدان العربية، وضد القضايا العربية، حتى لو كانت على هامش المركز وبعيدة
ان استراليا، التي تقف ضد العرب والفلسطينيين في اية مناسبة تظفر بها.

ومثلما كان اندماج البلدان العربية في الامبراطورية العثمانية متفاوتا، وذلك بناء على قوة ودرجة
يمنة الدولة العثمانية على هذا البلد او ذاك، فان اندماجها في النظام العالمي كان متفاوتا ايضا. ففي
ترات تراخي القبضة العثمانية على بلد عربي، كانت تتطور محاولات للتمحور على الذات (حالة مصر
ام محمد علي)، كما كان يتطور شبه استقلال (حالة اليمن)، وان لم يكن بانخراط في النظام العالمي.
ما كان يتطور شكلا من الوضع الذاتي (حالة لبنان، وان كانت حالة محمية بحراب الفرنسيين). او
هيئة لاقتطاع قطر باكمله، (حالة فلسطين)، او زيادة التبادل مع المركز (حالة كل من لبنان وفلسطين
ضا).

سمات ومنحى تطور التشكيلات العثمانية

هناك وجهات نظر متعددة حول طبيعة التشكيلات العثمانية، ما هو نمط الانتاج المتميز فيها، هل كان
مط الانتاج الآسيوي، ام الخراجي ام الاقطاعي ام التقليدي...؟ (وهو ما عولج في القسم الاول من هذا
فصل). أم هل كانت مجرد مجتمع .

ليس من السهل تلمس سمات نمط الانتاج الاقطاعي في الدولة العثمانية، اذا ما ابصرنا الدور الرئيسي
دولة، وتحكمها بملكية الارض، ودورها في منح الارض او منعها. وبالتالي عدم وجود الشكل المالوف
ملكية الخاصة.

ما ان نمط الانتاج الآسيوي ما زال نمطا مفترضا، من جهة ، ومن جهة ثانية، فان تطبيقه بالشكل الذي
ترضه ماركس كان على الاغلب في بعض المناطق من اندونيسيا، علاوة على ان شكل الملكية في الدولة
عثمانية لم يكن متطابقا مع ما صيغ لتعريف نمط الإنتاج الاسيوي.

واذا ما عرفنا ان من يحكم ويتحكم في الدولة العثمانية لم تكن اسرة مالكة بالمفهوم المحدود للسلالة،

بل بنية تبدأ من السلطان مرورا برجال الدين، وقادة الجيش، نزولا الى جند الملتزمين. وفي هذا:

- تفارق طبقي داخل الحكم.
- تأكيد وجود بنية طبقية للبلاد.
- وجود تراتب عسكري واضح وصارم.

بناء على هذا، يمكننا الاقتراب من الاتفاق مع ما طرحه سمير امين، بان نمط الانتاج الذي كان سائدا في تركيا هو نمط الانتاج "الخراجي"، والذي كان مطعما على بنية عسكرية هائلة باستمرار اي خراجية/عسكرية. ففي حين يرى امين ان الدولة الخراجية لا تكون مستبدة الا اذا تعرضت لعدوان اجنبي، فان البنية العسكرية للامبراطورية العثمانية، بما مثلته من استبداد، كانت بنية ملازمة لها باستمرار . وهذا جعل منها (كامبراطورية)، حالة استعمارية مستمرة. وهذه احلالة الاستعمارية هي التي تتراكب فيها كل من :

١- نمط الانتاج الخراجي.

٢- الآلة العسكرية المخصصة لسلخ الفائض، وبذا، فان هذه الآلة العسكرية هي عمل خارجي وقسري، ليست قوة منتجة، الا ان لها علاقة بالعملية الانتاجية ، فهي اداة بزل الفائض، لكنها لا تشكل او تنخرط في مكونات نمط الانتاج.

وعليه، فان الآلية العسكرية لاستمرار السيطرة العثمانية تقوض الكثير من مصداقية الحديث عن دور العامل الايديولوجي في تبرير سلخ الفائض. ومع ان العامل الآيديولوجي هنا دينيا بشكل اساسي، ولكن مقومات استمراره هم العسكر. ربما كان هذا لانه ليس وطنيا ولا قوميا في معظم المناطق التي خضعت للامبراطورية العثمانية.

ولذا، فانه بمجرد ضعف البنية العسكرية ينهار النمط، كما ان بنيته العسكرية هي التي منعته من صبغ المجتمعات بصبغته فالعسكرية ليست حضارة بمفردها وانما نتاجا لمستوى حضاري معين، كما انها ليست نمط انتاج بل مظهر له. وهي التي بزوالها لم يبق ما تتاثر او تحتفظ به من هذا النمط. بل انها هي التي تأخذ من الانماط الاخرى، ولذا، أخذت من النمط الخراجي الذي كان سائدا في البلدان العربية، وأخذت في مراحلها المتأخرة، من الراسمالية التي هيمنت لاحقا على اوروبا. بل ان الميكانيزمات الداخلية لتطور الملكية الخاصة لهذا المركز (الدولة العثمانية) كانت من اجل الحفاظ على هذا النمط وعلى آلية استمراره، اي البنية العسكرية، الا ان هذه المحاولة انطوت على نقيضها وهو هدم هذا النظام. وذلك انه للحفاظ على آلية الجباية الضريبية، فان تركيا كانت مضطرة للحصول على اموال اكثر للانفاق على الجيش في حروبها مع اوروبا، فشرعت للملكية الخاصة، والتي كانت نتيجتها بالطبع تفكك التشكيلة الخراجية. وليس هذا بسبب التبادل وحسب، بل كذلك لحصول الانهاك العسكري حيث كانت الآلة العسكرية وسيلة لتحصيل الفائض . ولذا، لا بد من تقويتها للاحتفاظ بالمستعمرات في مواجهة انفصالها المحتمل او قيام دول اخرى باحتلال تلك المستعمرات ومن اجل فرض السيطرة الداخلية لسلخ الفائض.

وللتدليل على الآلية غير الانتاجية لهذا النمط، وبالتالي عدم تاثيره في ما يحيط به، واعتماده القوة فقط،

انظر المقتطف التالي:

" ثمة ملاحظة ضرورية، مرددة غالبا، وهي ان الامبراطورية العثمانية قلما غيرت في البدء بنى ومؤسسات الاراضي التي احتلتها، فقلدت بذلك الممارسات السياسية للكثير من الدول الآسيوية الاخرى. ففي معظم اجزائها، ابقت الدولة العثمانية على علاقات الانتاج الزراعية والمراتب الاجتماعية والسلطات المحلية والمؤسسات الدينية في الوضع الذي كانت عليه عند نهاية القرون الوسطى.

واكتفت الدولة الجديدة بتبديل الرؤوس وباقرار شرعية البنى الاجتماعية- االسياسية القائمة، مستخدمة اياها كوسائل لكي تقتطع او تسحب، على شكل ضريبة او خراج قسما كبيرا غالبا من الفائض المنتج على يد الفلاحين والحرفيين المتراكم على يد التجارة" (نصر ودوبار، ١٩٨٢:٢١).

هنا يصبح التساؤل مشروعا حول تمفصل انماط الانتاج. فهل الابقاء على علاقات الانتاج الزراعية مرده الى انه في الفترة الاولى لتمفصل نمط الانتاج الراسمالي مع الماقبل يحتفظ نمط الانتاج الراسمالي بعلاقات الانتاج السائدة، يحتويها في خدمته، وذلك بالتحالف مع الطبقة المحلية المسيطرة والمتحكمة بعلاقات الانتاج السائدة في نمط الماقبل هذا؟ (راي، ١٩٧٣). ولكن انطباق تحليل (راي)، في المرحلة الاولى لم يستطع سحب نفسه على المرحلة الثانية، فكيف بالثالثة؟.

والسؤال الآخر هو: هل يعني هذا ان علاقات الانتاج الخراجية تملك من الدينامية ما يمكنها من فرض نفسها والهيمنة؟، والجواب نعم سيما وانها مطعمة على بنية عسكرية أصلا.

ولكن، لماذا لم تغير السلطة العثمانية هذه البنى والمؤسسات؟. هل يعود السبب الى انها كانت تفتقر الى نمط انتاج وبالتالي علاقات انتاج ارقى، وهل لانها لم تحاول ادخال طبقات معينة في تلكم البلدان في لتحالف الحاكم، لتبقى على طبقة بامتيازات او لتعطي امتيازات لطبقة اخرى؟. وهل للاسلام دور في هذا كدين يركز على دمج السلطتين السياسية والروحية، في حين يؤكد على النشاط التجاري من الناحية لاقتصادية، وهذا وذاك امران يحلهما او يكفيهما توفر امكانية الحصول على الخراج؟. وربما لهذا السبب رضت السلطة العثمانية هيكلا اداريا عسكريا متميزا لجباية الخراج.

ربمايدعم هذا ما اسميناه بالوضعية الوسيطة للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العثمانية، والتي اقرب ما تكون الى تشكيلة خراجية، وهذا يجعلها اكثر ابتعادا عن النموذج التخطيطي النظري الذي شخصه ماركس ما اسماه نمط الانتاج الآسيوي.

ان جباية الضرائب، منح المغانم وتشكيل الهرم البروقراطي لجمع الخراج وفرض السلطة لتثبيت تدفق لخراج، والذي يبدأ من اعلى مراتب الجيش الى ان يصل ادنى الجند مرتبة في الارياف ، كل هذه شكلة ترابطة (متراتبة) على شكل هبقي وان بدا جنينيا. وهذا يعارض نموذج ماركس في نمط الانتاج لآسيوي

هذه المراتب ليست عسكرية وحسب، بل مراتب ادارية ايضا، اي جباة ومخمنين ومحاسبين ومنسقين.... لا يجمعها سيف السلطان ولا الاخلاص له وانما يجمعها نصيبها في الفائض.

وهنا ايضا تنكشف عورة العامل الايديولوجي، الذي وان كان الدور الاساس منسوب له ظاهريا، الا ان قدرة السلطان وسطوته هي التي اعطت العامل الايديولوجي هيبته ونفوذه وليس العكس.

على هامش التهام السلطة العثمانية للفائض من المستعمرات(وهي كثيرة وواسعة)، يتضح دورها في اعاقة التراكم، سواء كان في يد الافراد او السلطة. فبانتزاع الفائض يحرم الافراد من التراكم، كما ان طريقة استخدام السلطة له في التسلح والترف يؤكد عدم استثماره انتاجيا، وبهذا نحن امام نموذج متخلف ومبكر للبروقراطية، التي لم تحاول الاستثمار العام.

ليست السلطة العثمانية سلطة محلية، بل استعمارية، وهذا يفسر نهجها النهبوي (من نهب)، اكثر مما يفسر حيلولتها دون تطور ملكية خاصة. فلم يكن العرب مواطنون (رغم ايديولوجيا الاسلام)، وانما كانوا مستعمرات لتركيا.

أما مصير نهب الفائض فكان لاعادة توليد او انتاج جهاز العسكر والبروقراطية لتبقي على المستعمرات الواسعة في حالة جاهزية للاستحلاب.

هنا نصل الى (نفي النفي)، او نفي الذات. فقد قاد السبق التكنولوجي الاوروبي الى تفوق صناعاتها على تركيا، مما اضطر الاخيرة لشراء السلاح من اوروبا نفسها. وهذا قاد الى اتساع التبادل مع السوق العالمية، او بمعنى آخر، هو اتساع اندماج الامبراطورية العثمانية كمحيط لمركز النظام الامبريالي العالمي.

وبهذا تكون المعادلة قد اخذت وضعية جباية اكثر، فحاجة اكثر للجيش كي يقمع التمردات، وحروب اكثر، فحاجة اكثر للجيش كي يحول دون تفكك الامبراطورية، وهذا يتطلب اسلحة اكثر للجيش، فحاجة اكثر للسيولة النقدية، فعودة الى بداية المعادلة، اي اعتصار مزيد من الفائض.

هذا الضغط لجوهر المعادلة المذكورة تمخض في النهاية عن الاضطرار لادخال علاقات انتاج جديدة، حيث شلت قدرة علاقات الانتاج القديمة عن در الفائض المطلوب. فلم تعد علاقات الانتاج القائمة على النهب باسم السلطة قادرة على توفير الفائض الكافي، وانعكس هذا في تدهور الانتاج وحصول المجاعات وتناقص الارض المستغلة. وهذا ما ولد بهوره قانون الاراضي العثماني والتنظيمات ولاحقا الدستور، وكلها بهدف تكريس الملكية الخاصة كآلية افضل لبزل مزيد من الفائض. في هذا الصدد تهمنا متابعة مسالة المنتج المستقل، والذي يعتبر وجوده، ودوره حاسم في تحديد وجه التشكيلة العثمانية، والذي يعتبر هذا الشكل من التحكم اثبات على وجوده. وهذا يرجح السمات الخراجية/المعسكرة للتشكيلة العثمانية، او على الاقل لا يثبت انها كانت آسيوية.

هنا تبرز عوامل تاثير المحيط على التشكيلة المركزية (الخراجية في هذا السياق) لتمزيقها. وهذا، يلتقي عموما مع تحليل (سويزي) حول الدور الاساس للعامل الخارجي في فض التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الاقطاعية بفظاظة لصالح الراسمالية (سويزي في هلتون، ١٩٧٦).

يفترض ان تحلل او تراخي قبضة السلطة العثمانية على مستعمراتها بدأ منذ القرن السابع عشر. ويرى البعض ان هذا ما اعطى السلطة العثمانية طابعا آسيويا آخذا في الانحلال(غي دوكوا: في نصر ودوبار، ١٩٨٢:٢٥). ويرى هؤلاء ايضا ان هذا التحلل، رغم تجليه في بروز سلطة لبعض زعماء العشائر والامراء، لم يقد الى اي انفصال حقيقي عن الباب العالي. هذا ناهيك عن ان محاولات الانفصال هذه لم تتخذ اشكال نشاطات اقتصادية مختلفة عن تلك التي سادت في التشكيلة العثمانية. بل ان البنية القبائلية من حيث الايديولوجيا، وذات العدد البشري المحدود والمساحة الجغرافية المتواضعة لم تكن مرشحة (حتى لو تسنى لها الانفصال) بان تولد نمط انتاج متقدم بما يذكر عن ما هو في الدولة العثمانية نفسها. واعتقد ان هذه مبررات موضوعية متولدة عن طبيعة المناطق التي انفصلت، وليس عن عجز المنفصلين عن تجاوز السمات العامة للتشكيلة العثمانية. ولذا، كانت مصر بقيادة محمد علي هي المرشحة الوحيدة لانفصال يمكن ان يطور نمط انتاج مختلف. فيها تتوفر الكثافة البشرية، والبنية المدينية، وان كانت تجارية وحرفية الى حد ما، وفيها امكانية لبزل فائض من الزراعة، وخاصة التصديرية. واضافة الى هذا، فان السلطة التي فرزت فيها، كانت سلطة ذات توجه تحديثي، او عصري ان شئت، يحاول تقليد ما هو في الغرب. وان كان دور المستحدث هنا قد انيط بالدولة لان البرجوازية التجارية هناك لم تكن مرشحة لقيادة تحديث راسمالي . وبهذا، فنحن امام محاولات لشكل اولي وجنيني لراسمالية الدولة، حصلت لان الدولة في هذه الحالة المعطاة كانت الطرف الوحيد المهيأ للعب هذا الدور.

وعليه، فان الكتاب الذين ركزوا على ان "انفصالات" شيوخ العشائر، لم تطور جديدا عن التشكيلة العثمانية،امثال كيدر واسلامجلو، وغوجانسكي ورودنسون وهم من اهل اليسار، وهيرشلاغ وهو من اهل اليمين)، انما يحاولون نحت اثباتات على ان الشرق عاجز عن الخروج من الدائرة الراكدة لنمط الانتاج الاسيوي، وفي هذا بالطبع نزعة "الاوربة" وتبرير للكولونيالية.

ربما يساعد التعرض لطبيعة الملكية في القرى في الدولة العثمانية. فلم تكن ملكية الاراضي مطلقة بيد الدولة. بل انه لاتساع الامبراطورية، كان الفلاحون متصرفين حقيقيين بالارض. حيث تحكمت العائلات بالارض وليس بالمنتوجات فقط وهذا قاد الى تمايزات اجتماعية داخل القرية"(نصر ودوبار، ١٩٨٢:٢٦).

ويقسم نصر ودوبار الريف الى اربعة مستويات:

-العائلات الاكثر غنى، وهي تلك التي يمكنها امتلاك فائض ما.

- الفلاحون المتوسطون يجهدون للعيش على ارض صغيرة دون الاضطرار للعمل في اراضي الغير.

- صغار الملاكين -المؤاكرين، الذين لا يملكون من الاراضي ما يكفيهم ، ان يعقدوا اتفاقات مؤاكرة تختلف اشكالها باختلاف المناطق.

- الفلاحون الفقراء، محرومون من الاراضي، وغالبا ما يضطرون لمغادرة قريتهم، او حتى منطقتهم من جل العمل باجر في املاك كبيرة.

واذا كان هذا وضع الريف في لبنان في نهايات العهد العثماني، فان غوجانسكي قد قدمت تشخيصا مشابها للريف الفلسطيني آنذاك (١٩٨٤:٣٠).

وعليه، شكلت هذه النتوءات الطبقية، بدايات موضوعية، وبآلية خاصة بالتطور الاجتماعي قبل قرارات

السلطة العثمانية الانتقال الى التشريع للملكية الخاصة. بل ربما كانت هذه النتوءات من العوامل التي اوحت للسلطات العثمانية بان التمليك ذو مردود افضل.

يمكننا القول ان المالك كان قادر على تقديم تراكم كاف ومستمر للتراكم الاولي، وبناء على ذلك افرز الطور الخراجي الاول:

- كفاية النفقات العسكرية والترفية للدولة.
- توافق علاقات الملكية او التحكم بوسائل الانتاج مع دور السلطة في النهب الخراجي التقليدي.
- علاقات تبادل جنينية مع السوق العالمية

هنا ندخل وضعية نوعية، وهي ان التقدم التكنولوجي الاوروبي والقوة الصناعية فيها، قادتاالى تفوق تكنولوجي اوروبي (انتاجيا وتسليحيا)، وهذا ارهق الدولة العثمانية بالاضطرار لشراء الجديد منها. وهنا لم يعد التراكم الاولي، ولا مستوى الاستحلاب كافيين. كما انه بسبب عدم توظيف التراكم ألاولي سابقا في الاستثمار، فقد وجدت تركيا نفسها في مازق عدم توفر فائض انتاجي، وبالتالي ضرورة اعتصار فائض اكبر. ولو تم هذا بمزيد من النهب لانفجر الوضع الاجتماعي، ولذا، كان مشروع الملكية الخاصة. انه الطور الخراجي الثاني، او طور التفكك، وهذا الذي ركز المنتج المستقل الذي اشرنا اليه اعلاه.

اندماج التشكيلات العثمانية بالنظام العالمي وملامح ذلك على فلسطين

ينسب تكون السوق العالمية الى هيمنة الراسمالية التجارية على العالم، منطلقة من اوروبا. وبانتصار القوى العسكرية الاوروبية على آسيا بشكل خاص، تم اخضاع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية في كل من الهند والصين وافريقيا. وتم كذلك تدمير البنى الانتاجية للصناعات الاولية في الهند والصين مما اعدم اية امكانية لها كي تنافس المنتجات الاوروبية

"وحتى في هذه الفترة المركنتيلية من الاستغلال فان السلطة السياسية او العسكرية الاوروبية للغزاة الاوروبيين كانت مرتكزة على التفوق التكنولوجي والعلوم التطبيقية والتنظيم وانظمة المعلومات.... وفي المقام الاول فان اختراعات هامة في مجال بناء السفن والملاحة والاسلحة والذخائر هي التي جعلت انتصارات الاوروبيين ممكنة في البحار الشرقية حيث تصارعوا مع العرب والهنود والاندونيسيين وبنجاح اقل مع الصينيين والاتراك".(باجشي،١٩٨٥:٢٧).

اما انخراط تركيا في هذا النظام، فكان تدريجيا، وبحكم درجات الاضطرار، أي ليس هذا الانخراط بناء على توسع ليبرالي في افق النظام السياسي هناك.. فعندما اصبحت اوروبا سيدة التجارة عالميا، كان لا بد للامبراطورية العثمانية ان تقدم تنازلات معينة لاوروبا كي تسير امور تجارتها بشكل مناسب، وهذا يعزز دور العامل الخارجي في تشقق التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العثمانية. ولذا، بدأت باعطاء الامتيازات

للتجار الاوروبيين على شكل اعفاءات جمركية ومحاكم قنصلية، ومناطق حرة.

كانت القنصليات مدخلا لتصدير راس المال الى فلسطين، واذا ربطنا هدفها في اقامة دولة مسيحية في فلسطين، وشراء الاراضي معا، لادركنا كم كان دورها خطير في التهيئة لاقتطاع فلسطين عن الوطن العربي، وعندها لا يهم ان كانت النتيجة دولة للاوروبيين او اليهود.

" في نهاية القرن التاسع عشر شرع يعمل في فلسطين مصرفان اجنبيان .... واستهدفت من اقامة البنوك الاجنبية تهيئة الظروف للتوسع الاقتصادي لرؤوس الاموال الفرنسية والالمانية" (غوجانسكي،١٩٨٤ :٣٣). اما الادوات الداخلية التي استخدمت لتسهيل اعمال التجار الاوروبيين فكانت الجاليات اليونانية والارمنية وطوائف عربية كالارثوذكس والسريان. وهذا ما ولد في القرنين السادس والسابع عشر شريحة برجوازية تجارية من الاقليات غير المسلمة اندمجت مصالحها بمصالح التجار الاوروبيين .... وكانت بالتالي اداة الاوروبيين لاختراق الشرق(نصر ودوبار،١٩٨٢:٢٧).

ومنذ اخضاعها للسيطرة العثمانية، فان فلسطين شانها شان معظم البلدان العربية قد شهدت نفس التطورات التي شهدتها الامبراطورية العثمانية نفسها. واخذت هذه التطورات منحى الانخراط التدريجي والمنضبط في النظام الراسمالي العالمي(اسلامجلو وكيدر،١٩٨١:٣٠٥).

لم ينحصر نشاط التجار هذا في حدود مبادراتهم الخاصة، بل تم تشجيعه من قبل السلطات العثمانية نفسها. وهكذا، فقد شكل هؤلاء التجار حلقة وصل بين السوق او الاسواق المحلية في الامبراطورية العثمانية والسوق العالمية.

وكما اشرنا اعلاه، فان التجار الاجانب قد حصلوا على تسهيلات عثمانية، كما حصل التجار المحليين على تسهيلات على هامش تلك التي حظي بها الاوروبيين. وكان ذلك على اثر اتخاذ تجارة البهارات طريقها عبر راس الرجاء الصالح ،كما تم تحدي تجارة (فينسيا) في البحر المتوسط على يد الهولنديين لفترة قصيرة ثم على يد البريطانيين والفرنسيين الذين يملكون سفنا حربية اقوى واسرع. اما نتيجة هذا، فكانت تكوين وضع جديد للتجارة الدولية طابعه العام هو بيع السلع الاوروبية المصنعة.(سمارة،١٩٨٨-ب:١٣).

"كانت آثار هذا على الصناعات الحرفية في الشرق الاوسط متفاوتة. فقد كان الاثر الاكثر شدة على مراكز الصناعات النسيجية، حيث بدأ المنتجون بالمعاناة من المنافسة على الاقل منذ اواسط القرن الثامن عشر"(اوين،١٩٨٠:٩). ".....وهذا سبب تضاعف الصادرات البريطانية الى سوريا وفلسطين ومصر الى ثلاثة اضعافها في الفترة ما بين ١٨٣٦ - ١٨٥٠"(اوين ١٩٨٠:٨٥).

أما في حالة فلسطين :

" فانه خلال الفترة التي تلت تطبيق قانون الاراضي العثماني، زادت مساهمة فلسطين الزراعية في السوق العالمية. فخلال الفترة المعنيين بها، انتجت فلسطين فائضا زراعيا واسعا نسبيا والذي تم تسويقه في البلدان المجاورة مثل مصر ولبنان، وتم تصدير الزائد الى اوروبا"(شولس،١٩٨٢:١٢).

"كان المثل الساطع لتغلغل الراسمالية في فلسطين العثمانية هو تطور فرع زراعة الحمضيات في السهل الساحلي في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر. وكان الامر المميز لتطور هذا الاقتصاد الراسمالي في الزراعة هو ان راس المال الذي شغل وسائل الانتاج كان في الاساس راسمالا تجاريا، واحيانا دوليا واجنبيا. وبالاضافة الى ذلك فان نتاج البيارات كان مخصصا باكثريته، لا للسوق المحلي بل للتصدير لبلدان اخرى وبالاساس الى العاصمة والبلدان الراسمالية المتطورة. ومن الناحية هذه بدت البيارات اشبه بقطاع اجنبي في الاقتصاد المحلي"(غوجانسكي) وابعد من هذا فقد كانت عكا الميناء الرئيسي لتصدير الحبوب المنتجة في سهل حوران التي لم تكن تستوعب في سوريا، واما صادرات يافا الرئيسية ما بين ١٨٥٦-١٨٨٢ من القمح والشعير، والذرة والسمسم وزيت الزيتون والصابون والبرتقال وخضار وفواكه اخرى، وكان المشترون الرئيسيون هم فرنسا ومصر... وشمال سوريا، ... وآسيا الصغرى، واليونان وايطاليا ومالطا" (شولس، ١٩٨٢:١٣).

"لقد اصيب القطن الفلسطيني باضرار كبيرة من جراء حرب القرم والحرب الاهلية في امريكا (شولس،١٩٨٢:١٥).

وهكذا، فان سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها الدولة العثمانية، والتي اتخذت شكل التبادل اللامتكافىء، أدت الى تزايد استهلاكها من المنتجات الاجنبية، ومن ثم الى عجز متزايد في ميزانها التجاري.
وما ان حل القرن التاسع عشر حتى كانت تركيا دولة ذات عجز تجاري كما يقول لوتسكي:

	صادرات وواردات تركيا بملايين الليرات		
السنة	وارد	صادر	الصادر الى الوارد
١٨٨٠	١٧,٨	٨,٥	٤٧,٧
١٩٠٠	٢٣,٨	١٤,٩	٦٢,٦
١٩١٣	٤٠,٨	٢١,٤	٥٢,٤

Loutsky,1980:338- Cited in Samara,1988b:14

من حكم ألمشايخ الى الراسمالية التجارية

فيما يخص بداية تكون الاقطاع في البلاد العربية فان كتابا مثل (فروا) يرون ان ذلك يعود الى العصور الوسيطة:

" ان الاقطاعية كانت موجودة في البلاد العربية منذ القديم متمثلة في التنظيم القبلي. اذ كان رئيس القبيلة-الذي كان في الوقت نفسه رب احدى العائلات- قد استطاع، بشجاعته في الحرب وبفصاحته وحلمه في الاجتماعات، وكرمه في المناسبات والاحتفالات، ان يفرض نفسه على الجماعة من افراد القبيلة. ولقد حلت الاقطاعيات الكبيرة التي اوجدت لمصلحة المقربين الى الخليفة، في ايام الدولة العربية، محل التنظيمات القبلية القديمة. واتسعت هذه التنظيمات في عهد الخلافة العباسية ، وتوطدت منذ القرن التاسع الميلادي بزيادة ثروات الوزراء والعمال(الحكام) والمقربين منهم عن طريق الرشوة، او فرض الضرائب المرتفعة على التجار واهل الاسواق في القرى والمدن، او بمصادرة غلات الفلاحين الصغار"(فروا في السامر والشماع،١٩٦١:١٣٢-١٣٣، ١٤٢-١٤٣)

الا ان عقد مشابهة بين التنظيمات القبلية القديمة وبين الاقطاع (كنمط انتاج مهيمن في تشكيلة اجتماعية اقتصادية، فيه شيئا كبيرا من تكبير التنظيمات القبلية وتقزيم الاقطاع. ان التنظيمات القبلية كما هي معروضة اعلاه، اقرب ما تكون الى نمط الانتاج النسبي او القرابي "Lineage Mode of Production" .

اما الملكيات الكبيرة التي حاز عليها المقربين من الخليفة، ولا سيما تلك التي للوزراء والحكام... فهي اقرب ما تكون الى الاقطاع العسكري الذي اشرنا اليه سابقا. ولعل المقتطف التالي هو تأكيد لما نقول:

"اما في لبنان، ...وعلى اثر الغزو السلجوقي، فقد طبعت الملكية الاقطاعية بالطابع العسكري. على ان الاقطاعات لم تكن تنتقل الى مالكيها بالوراثة، انما كانت تنتقل من اقطاعي عسكري الى اقطاعي عسكري آخر وذلك بعد وفاة المالك الاول. وهذا ما اوجب على الفلاحين والعمال الزراعيين ان يقوموا بالخدمة العسكرية تجاه الاقطاعي مقابل حمايتهم، واوجب على الاقطاعيين ايضا ان يكونوا من ذوي الخدمات العسكرية "(جودفري ليساري في ايوب، ١٩٨٦:٥٨).

"وفي عهد المماليك وقف السلاطين ضد مطامع الاقطاعيين الذين سعوا لجعل اقطاعاتهم وراثية، لكن الاقطاعيين بالرغم من النظام الاقطاعي العسكري المملوكي، كانوا يحاولون جاهدين لتسجيل جزء من اقطاعاتهم، ولو كان بسيطا باسم اولادهم. وهذا الجزء كان غالبا من الاراضي المخصصة للهبة، وكان على نوعين: الرزق الجيشية والرزق الاحباسية. وهكذا يتقهقر النظام الاقطاعي

العسكري المملوكي بمقدار تقهقر الدولة وتضعضعها، الى ان اصبح ضعيفا جدا في اوائل الفتح العثماني" (ايوب ١٩٨٦:٥٨-٥٩)

ان هذا دليل على الارتباط الطردي بين قوة الاقطاع العسكري وقوة الدولة. واذا ما اعتبرنا ان الاقطاع الاوروبي هو النموذج الذي يمكن القياس عليه، فان الطابع العسكري البحت لما كان قائم في البلدان العربية لا يسهل عملية القياس على الاقطاع الاوروبي. "جرت الدولة العثمانية حيال الامصار التي منحتها للاقطاعيين-وكانت تتمتع بالاستقلال من قبل- على خطة تعيين حكامها من بين زعماء البلاد (بيهم، ١٩٥٠:١٦) مع العلم ان آل عثمان لم يتقيدوا بالقاعدة التي اتبعها الخليفة عمر بن الخطاب، بل انهم اعتمدوا على نظام الحكم العسكري المطلق في ادارة البلاد التي كانوا يفتحونها. وجعلوا اراضي ومزارع تلك البلاد من نصيب الاجناد ايضا. وقد وصف جودت باشا في تاريخه (ادارة السلطنة) في ذلك العهد بقوله (بيهم،١٩٥٠:١٤٤) وكانت الادارة في حوزة الامراء العسكريين، وهم مرجع السلطة العسكرية ايضا، فكان امراء السناجق ابان الحرب هم الضباط الآمرين، كما ان امراء الامراء كانوا رؤساء الفرق. اما امراء الآليات فكانوا المرجع الاعلى، وعلى عاتقهم تقع مهمة تنظيم الجند، وبمقتضى عرضهم للباب العالي تمنح التوجيهات والرتب" (ايوب، ١٩٨٦:٦٠) ولعل اكثر نقاط الاختلاف اهمية بين التشخيص الاقطاعي الذي عرض اعلاه، وبين المثال الاوروبي هو في وجود فرصة واضحة لتركيز الملكية الخاصة في النموذج الاوروبي، في حين ان امكانية وضع يد الاجناد على مزارع البلاد المفتوحة تؤكد الطابع الخراجي بل والنهبوي العسكري لهذا النموذج، وهو الذي ساهم جدا في صعوبة توليد نمط الانتاج الراسمالي من تشكيلات كهذه، حيث الملكية الخاصة اقل مشروعية.

على ضوء ما تقدم، يمكننا الدخول الى فترة حكم المشايخ في فلسطين مسلحين بمفهوم انها كانت بقايا تمفصلات اقطاع عسكري من جهة، وارهاصات اولية لتوليد راسمالية تجارية محيطية اضافة الى كافة السلبيات التي ميزت ضعف الدولة العثمانية، فان فترة حكم المشايخ في فلسطين، وهي نتاج لهذا الضعف، قد تجلت في وضع وسطي، والذي لم يكن خضوع تام للسلطة العثمانية، كما لم يرتق الى استقلال فعلي يحمي البلد من التغلغل الاجنبي، يتمحور على الذات ويولد فائضه.

بل بالعكس، فقد اصبحت السلطة في فلسطين في حالة من التفكك ليس بسبب ضعف السيطرة المركزية وحسب، بل كذلك بسبب حروب المشايخ ايضا. وهنا، تجدر الاشارة الى ان تراخي قبضة السلطة العثمانية، كان ناتج عن دخولها سلسلة من الحروب والتي كانت تتطلب مزيدا من النفقات، وبالتالي مزيدا من الفائض الذي كان لا بد من اعتصاره من المستعمرات. ومع انشغال السلطة العثمانية في حروب اكثر، فقد اضطرت الى اطلاق يد الملتزمين اكثر في سلخ الفائض مما كون لهؤلاء ثروة خاصة تتميز عن تلك التي كونوها هم او اضرابهم في فترات قوة قبضة الباب العالي.

وقد تم هذا منذ العقد الرابع للقرن التاسع عشر، والذي شهد قيام الدولة العثمانية باخذ اول قرض، وهو الوضع الذي قال فيه الصدر الاعظم رشيد باشا: "اذا حصلت تركيا على قرض فانها سوف تغرق في الديون

ولن يتمكن من الخروج منها".

خلال هذه الفترة تركز حكم المشايخ (كملتزمين ذوي نفوذ) لدرجة تقترب من الحكم الذاتي.

اما دخول هؤلاء الى جهاز السلطة، فكان اساسا لكونهم محاربين اشداء (وهذا يفسر البنية العسكرية للتشكيلة الاجتماعية نفسها) " ان مشايخ الارياف الذين عادة ما يرثون مراكزهم، قد شكلوا تحالفا مع الحكام العثمانيين للحصول على سلطة لجباية الضرائب في القرى. هذه الصلاحية مكنت المشايخ الذين يملكون مصادر من فرض سلطة ما في الريف الفلسطيني، وغالبا على شكل جيش خاص"(مجدال، ١٩٨٠:١١) ولم تنحصر مكاسب المشايخ في التحكم بسلخ الفائض واخذ مايكفيهم، بل كذلك اضطرار الكثير من الفلاحين لتسجيل اراضيهم باسم المأمور للتهرب من الضرائب. كما راكموا مكتنزات من دورهم في جهاز الدولة، وبهذا تحولوا مع الزمن الى ارستقراطية، مالكة وغير منتجة،، ولكن، مالكة لانها يد السلطة.

تجدر الاشارة هنا الى ان اتساع دور المشايخ هذا، وخاصة في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر قد ترافق مع تطورات هامة بما لا يقاس في النظام العالمي عموما، وفي علاقة فلسطين بهذا النظام بشكل خاص.

- اتساع نطاق التبادل بين تركيا والنظام العالمي لصالح مركز هذا النظام بالطبع.
- دخول النظام العالمي مرحلة الامبريالية، وخاصة تصدير راس المال والبحث عن المواد الخام.
- اندحار راس المال التجاري في مركز النظام العالمي، وهيمنة راس المال الصناعي .
- تقلص التفاوت بين دول اوروبا، ومحاولة المانيا وايطاليا اللحاق بفرنسا وبريطانيا، وهو التقلص الذي نتج التنافس على اقتسام العالم وخلص الى مذابح الحرب العالمية الغربية الاولى، ثم الثانية.
- بدء الهجرات الاوروبية الى فلسطين باسم المسيحية (وخاصة من المانيا)، ثم يهود من بلدان اوروبا لاخرى.

في هذه الفترة، اي العقود الاربع الاخيرة من القرن التاسع عشر، كانت القرية هي موقع الانتاج، حيث الانتاج الاكتفائي ودور المنتج المستقل، واما المدينة، فكانت تعيش على المتاجرة مع القرية، اما عن طريق ما يتحصل للملتزمين، او عن طريق بيع القرية ما تحتاجه من المستوردات، وذلك من خلال كون المدينة منفذ المتاجرة مع السوق العالمية. ولعلها سمة بارزة في هذه الظاهرة وهي ان المنتج للسوق العالمية كان غائب الدور تماما، في حين انحصر هذا الحضور لصالح كل من البروقراطي والتاجر، وهذين اللذين كونا اصل الراسمالية التجارية الفلسطينية.

تنسب (اليزابيث فين، ١٩٢٣) الى فترة حكم العشائر حصول نمو تجاري وزراعي بسبب غياب السخرة والعمل القسري والضرائب الباهظة، ولان المشايخ كانوا يطبقون الشريعة الابراهيمية وليس المحمدية (سميث،١٩٨٦:١٠)

ولكن ربما كان السبب في المرونة الاكثر في الشريعة الابراهيمية، وهذا يخدم مصالح المشايخ، بعكس مصالح السلطة العثمانية التي يعود عدم تطبيق منهجها الى تراخي سلطتها وعجزها بالتالي عن فرض هذا

المنهج. وبالمقابل، فقد تجلى توافق مصالح المفتي والسلطة العثمانية في تطبيق الشريعة المحمدية في تحصيل الضرائب. وهذا يؤرخ لتناقض في اوساط النخبة الطبقية في فلسطين:

كان انتزاع الفائض من الفلاح على يد الملتزمين سببا اساسيا في عدم تبلور طبقة تجارية في الريف، ولذا، تركز التبادل في المدينة. وعليه، فان معنى الانفتاح على السوق العالمية، هو ايذان من السلطة العثمانية بخلق طبقة التجار التي كانت تتحرك في معظم الاحيان بموجب تحديدات السلطة. لكن هذا لا يعني عدم حصول تجارة تهريب واسعة ايضا. بل حصل في فترات التراخي ان تمت المبادلات مباشرة بين التجار في فلسطين واوروبا، وهذا يناقض بدوره الحديث عن انخراط التشكيلة العثمانية في النظام العالمي بشكل منضبط. بل انه كان انخراط تدريجي، طبقا لمرحلتين:

- في فترة قوة الدولة المركزية كان تدريجيا بسبب القدرة على ضبطه.
- وفي فترة ضعفها كان تدريجيا بسبب مقاومة السلطة له.

وعليه، ففي حين يعبر وجود المشايخ عن قوة الدولة المركزية، فان قوة دورهم كانت نتيجة لتفككها. اما بروز دور اوسع للتجار فكان ليس لضعف السلطة المركزية وحسب، بل لقدرة هؤلاء على منافسة سلطة المشايخ.

وطالما أن تنامي، بل وهيمنة التجار في فلسطين وحلول بسلطتهم "كدور" على الاقل محل المشايخ، مرتبط في وجوده واتساعه بالانفتاح على النظام العالمي والانخراط فيه، فإننا سوف نجد بان هذا الحبل السري من العلاقة بين "طبقة التجار والكمبرادور" في فلسطين، حبل متصل وعلاقة صميمية حتى الوقت الراهن.

حلول الاشراف محل المشايخ.

لقد لعب اصرار السلطة العثمانية دورا اساسيا في تسريب اراضي الفلاحين الى اولئك الذين يستطيعون تجمل تبعات التسجيل من حيث كونه، اي التسجيل، يعني دفع الضرائب، وربما يعني الذهاب الى الجندية.

"اما حق الملكية في نظر الدولة فيعني من الناحية العملية، ان الدولة لم تعترف بالملكية ما لم يكن العنوان مسجلا والارض مدفوعة عنها الضريبة"(ورينر، ٧٣:١٩٦٦)

ونظرا لعبىء الضريبة الكبير، فقد سمح الفلاحون للتجار المحليين (والذين قسم منهم جباة ضرائب) بتسجيل قرى باكملها باسمائهم. وفي الحقيقة، فانه خلال الفترة المتأخرة من الحكم العثماني، مال الفلاحون للتحول في تحالفهم مع المشايخ الى ساكني المدن (مجدال، ١٩٨٠)

لقد تم تملك الارض من قبل سكان المدن (تجار و/او جباة ضرائب) الذين سجلوا مساحات كبيرة من اراضيهم باسمائهم الخاصة، بسبب جهل الفلاحين وخوفهم بان الطابو (سجل الاراضي) يعني ان ابنائهم

لذكور سوف يجندون للخدمة العسكرية. كما كان العجز عن دفع الضرائب احد اسباب هذا الانتقال. (بدران، ١٩٧٢:١٢٣-١٢٤).

فيما يخص السلطة المركزية العثمانية في الاستانة، فقد كانت ادواتها وممثليها من الملتزمين في فلسطين من شيوخ العشائر (الذين يوفرون القوة البشرية)، والاشراف ، الذين سيساعدون لاحقا في توليد دور للتجار المدينيين (الذين يوفرون القوة الروحية والاجتماعية). اما التجار الاجانب، فكانوا يشكلون قوة اقتصادية. بهذا المعنى، فان المشايخ والاشراف ولاحقا التجار في فلسطين لم يكونوا في اي يوم الا تابعين (بالمفهوم السياسي السلطوي). اي كانوا ظلا للسلطة ومستفيدين منها. بمعنى ان دورهم لم يكن قائما على قدرة ودور انتاجيين.

وربما يسحب هذا نفسه على فترة الانتداب البريطاني ايضا، حيث تحالفت النخبة التجارية والروحية مع بريطانيا وحصر نشاطها في التجارة. كما لا يختلف الامر كثيرا في العهد الاردني، والاحتلال الاسرائيلي.

الى جانب اختيار السلطان للملتزم على اسس عسكرية، فقد تم تثبيت عرف توريث الالتزام، وهذا النوع من التوريث هو توريث سيطرة باسم الدولة وليس توريث وسائل الانتاج.

يمكننا القول، بان الامتيازات التي اعطتها السلطة العثمانية الى الاشراف في فلسطين، كانت بمثابة رشوة لهم كي لا يقفوا ضدها، نظرا لمركزهم الروحي. وهم بهذا الدور كانوا أشبه بالتحالف الذي تم ما بين امراء الاقطاعيين والكنيسة الكاثوليكية في اوروبا. وقد كان هذا التحالف مربح حقيقة للاشراف الذين يعتمد رصيدهم على العامل الايديولوجي وليس الانتاجي.

ومما يثبت الصفقة هو ان اي منصب ديني يجب ان يكون من حق الاكفأ (اسلاميا) الا ان منصبي مفتي وامام القدس حصرا عمليا في الاشراف (سميث، ١٩٨٦: ٢٠). هذا الى جانب غض الطرف من قبل السلطة العثمانية عن قيام هؤلاء بتحويل الكثير من الاراضي الى أملاك اوقاف (تلافيا لمصادرتها في حالة الاهمال). كما ان تسجيل الاراضي على شكل وقف، حافظ عليها من التبعثر بالارث مما ثبت مداخيل هذه العائلات (سميث ٢١). ومما سهل هذا التحويل حصوله خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، اي خلال ازمة حرب (القرم) وحيث كانت تعج فلسطين بالصراعات الداخلية، ولذا لم تحرك تركيا ساكنا.

لقد ربطت السلطات العثمانية تسجيل الاراضي باسم اصحابها بسجلات الضريبة والتجنيد الالزامي، مما دفع الكثير من الفلاحين للتهرب وتسجيل الاراضي باسماء آخرين وهم على الاغلب تجار مدن ومتعهدي ضريبة او مرابين.(غوجانسكي،١٩٨٧: ٢٧)، وعليه، فان اللجوء الى المرابين مضافا اليه ثقل العبىء الضريبي قادا الى عجز الفلاحين عن التسديد وبالتالي الى فقدان ارض. وهذا ينقلنا الى ملاحظة ان تركيز الملكية أخذ منذ البداية شكلا طبقيا.

"وهكذا، فان حق استعمال الارض اشتمل منذ الآن على حق التصرف بها، فيما بقيت ملكيتها بيد الدولة. ووجد هذا الواقع تعبيرا له في مرسوم نشرته السلطة العثمانية بعيد نشر قانون الاراضي. وبموجب هذا القانون فان كل من لا يزرع

لثلاث سنوات متتالية ارضا اميرية موجودة تحت تصرفه يخسر حق التصرف بالارض. ويحق للدولة ان تنقل حق التصرف بالارض الى غيره.

ويبرز هذا المرسوم بمزيد من الوضوح المضمون الطبقي لنظام الاراضي في الامبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبموجب هذا المرسوم صادرت الدولة العثمانية اراضي كانت تحت تصرف مزارعين صغار، ونقلت حق التصرف بها الى متمولين يستطيعون ان يدفعوا رسوما للدولة، رسوم تسجيل هذه الاراضي على اسمائهم" (غوجانسكي، ١٩٨٧:١٦).

ومع تثبيت قانون الملكية الخاصة، تمكن هؤلاء الاشراف من تحويل الاراضي المسجلة كاراضي وقف الى ملكية خاصة، وزادوا مساحة تلك الارض بشراء اراضي اخرى من الفلاحين باسعار رخيصة.

في ما يسميه عملية "كسر تقاليد المشاع" يقول ي.م.بينس في مقاله (من عالم ارض اسرائيل) عام ١٨٩٢:

"وجاء اغنياء من ابناء المدينة ودفعوا المال لخزينة الدولة وأخذوا السهول لانفسهم، ثم اعطوها بالمزارعة الى ابناء القرية"(غوجانسكي،١٩٨٧: ١٨). لقد تسنى كل هذا للاشراف ، لانهم استطاعوا (كمتعلمين) استلام مناصب ادارية ومدنية وقضائية وكتبة بموجب تحديث الدولة.

تميزت فترة السلطان عبد الحميد بضبط امور الدولة، ولذا، وضع حدا لسلطة المشايخ، الذين كانوا اداة مناسبة للالتزام ابان ضعف الدولة وحماة لقوافل التجارة والحج. في هذه الفترة الانتقالية، فك عبد الحميد التحالف مع المشايخ، وزاد الاعتماد على المتعلمين من ابناءالاشراف والتجار، ليشغلوا المتطلبات الوظيفية لكل من التحديث والدستور. وهذا ما جهز اداة محلية تم للانتداب البريطاني وراثتها لاحقا، والنظام الاردني ايضا على الاقل.

وبهذا المعنى، فقد تمتع الاشراف بارض لا تخصهم منذ تلك الفترة وحتى اليوم. وهذا يعني حصولهم على فائض رهيب انفق على الترف وليس على الاستثمار الانتاجي.

"رغم تركز وضع الاشراف ايام عبد الحميد، وتقوية دورهم الطفيلي، الا انهم لم يقوموا بالاستثمار الصناعي الا في نطاق محدود رغم ضخامة الثروة التي بايديهم. لذا انفقوها على الترف والحراس والبيوت والقليل على صناعة الصابون والاغذية وقسم على البيارات"(سميث، ١٩٨٦:٢٤).

وفي هذاالسياق لا يختلف تملكهم للارض عن اغتصابها، وهذا يجعل من المشروع للفلسطينيين اليوم مراجعة هذه الامور بمفهوم مراعاة توزيع الارض، وخاصة على ضوء التطورات الاقتصادية الصعبة خلال الانتفاضة، وتناقص اموال الدعم والتحويلات الى مؤسسات عامة كالمستشفيات والجامعات، وذلك بأن

تحول هذه الاملاك لصالح تلك المرافق العامة.

ان شكل العلاقة بين السلطة العثمانية وهؤلاء الاشراف هو شكل من تقسيم العمل، حيث احتفظ هؤلاء بالامتيازات وبالموقع الروحي اقليميا، في حين احتفظ الباب العالي بالسلطة السياسية الشاملة، وبذا، تم اقتسام فائض لانتاج الفلاحين بين السلطة العثمانية والاشراف ، وان كانت حصة الاشراف في قلتها شبيهة بما تحصل عليه البرجوازية في تحالفها مع الاستعمار عموما. كما اشرنا اعلاه، فان قيام السلطة بانتزاع الفائض من الفلاح، قد حال دون وجود طبقة من تجار الارياف تتصرف بتوزيع الفائض وتبادله. ولذا تركز دور التجار في المدن.

وعليه، فانه عند اضطرار الدولة العثمانية للانفتاح على السوق العالمية، كان التجار وسيلتها بل ومسرعتها، وكان ذلك في المدن ومن التجار الاجانب والطوائف غير المسلمة، وليس في الارياف. اما في مرحلة تراخي القبضة العثمانية، فقد اتسع الامر لتتكون طبقة من تجار المدن في المستعمرات ومن بينها فلسطين.

آثار تحديث الامبراطورية العثمانية على فلسطين

ليس شرطا التسليم بأن (التحديث الراسمالي على طريقة الانخراط الممحوط في النظام العالمي) لدولة استبدادية (العثمانية مثلا) هو خطوة الى الامام، اذا ما راينا ان نتائجه كانت تحول الامبراطورية في النهاية الى اجزاء من التشكيلات المحيطيةاو الى دولة كولونيالية كما يسميها كيدر واسلامجلو (١٩٨١). وحتى لو كانت هذه المسالة خطوة الى الامام، فانها في حالة فلسطين ضربة شديدة أسست للاستيطان اليهودي فيها(أنظر لاحقا) . فقد ادى تثبيت الملكية الخاصة والذي يرتد الى حاجة السلطة العثمانية الى المال من اجل العسكرة والترف مما سهل تملك الاجانب للارض، الى جانب فرض الضرائب الذي ركز الارض بايدي العائلات الارستقراطية مما سهل تسربها لليهود، والتعامل بالسجلات والقيود الى ضرورة الاستعانة بالنخبة المتعلمة وخاصة من الاجانب ولاحقا ابناء الاقليات ومنهم اليهود والذين استغلوا الاستعانة بهم للتأسيس للاستيطان اليهودي في فلسطين.

تم في عام ١٨٦٧ السماح بتسجيل الاراضي باسم الاجانب كملاك لها، وهذا سهل على المستوطنين اليهود الاول آنذاك الحصول على الاراضي في فلسطين. ولذا، لا غرابة ان نرى تزامن الهجرات اليهودية الاولى الى فلسطين، مع صدور قانون الاراضي العثماني، وخاصة التنظيمات.

خلال هذه الفترة ايضا، سجل الفلاحون اراضيهم باسم المشايخ للهروب من دفع الضرائب الباهظة عليها، وهذا قلل عدد المنتجين المستقلين واضعف دورهم وسهل بالتالي تركز الارض في ايدي النخبة التجارية، والذي سهل ايضا بيعها لليهود لاحقا، بمعنى ان بقائها بايدي المنتجين المستقلين كان سيقلل ان لم نقل يحول دون بيعها. ولاحقا، اثناء فترة الانتداب البريطاني باع الكثير من هؤلاء المشايخ تلك الاراضي للمستوطنين اليهود وهي اراض لم يشتروها، وانما سرقوها من اصحابها بالتسجيل المذكور او حصلوا عليها كاقطاعات.

ما يهمنا هنا هو ان التسهيلات التي قدمتها السلطة العثمانية لليهود والاجانب في اعقاب صدور (التنظيمات)، جعلت من السهل على اليهود اقامة البنية التحتية للعملية الاستيطانية المبكرة، وفي هذا خلق لمجال استثماري في فلسطين، والذي اذا ما نظرنا اليه الى جانب قيام العائلات الارستقراطية التجارية (وهي من كل بلاد الشام بما فيها فلسطين) ببيع الاراضي لليهود، قد وضعت بين ايدي الطبقة التجارية في فلسطين فائضا اضافيا على ما كان لديها من قبل. لكنها لم تستغل هذا الفائض في الاستثمار لخلق صناعة ذات بال في فلسطين. وربما يصح القول ان هذه الطبقة كانت الاكثر تعليما، لانها كانت صاحبة الحظ الاوفر في الفائض، وربما ادركت خلال فترة الانتداب ان فلسطين في طريق الضياع، ولذا، فان الاستثمار في البنية التحتية والصناعية يستحيل نقله في حالة اللجوء. وقد يلقي الضوء اكثر على هذا قيام هذه الطبقة برصد جزء من الفائض المتوفر لديها في البنوك البريطانية (سميث، ١٩٨٦). وربما يصح هذا القياس على فترة الحكم الاردني حيث لم تقاوم هذه الطبقة قرار السلطة الاردنية بتركيز الصناعات في الضفة الشرقية، بل وحتى الوقت الحالي، فان الراسمالية التجارية في المناطق المحتلة لا تفضل الاستثمار الصناعي (حتى في فترة الانتفاضة، لانها تخشى توقف الانتفاضة، وتوقف مقاطعة البضائع الاسرائيلية، مما يعني عدم استمرار تشغيل الماكينة بطاقتها الكاملة. لذا تقدم تهريب الفائض الى الخارج على استثمار هذا الفائض. اما في السابق فقد قام الكثيرون منهم حتى بعدم ادخال هبات اللجنة المشتركة الى المناطق المحتلة بل رصدوها في الخارج.

بروز التجار المدينيون

ترافق تقديم السلطات العثمانية امتيازات للقناصل الاوروبيين مع ضعف الدولة العثمانية وخضوع تجارتها للتجارة العالمية. الا ان هؤلاء القناصل حولوا الامتيازات منذ القرن السابع عشر الى التجار الاجانب (باميلاسميث ١٩٨٦)، وهذا ما قوى من ساعد الاخيرين في زيادة ربط الامبراطورية العثمانية بالسوق العالمية مضيفين تجارة التهريب.

"وهكذا، ففي نهايات القرن السادس عشر، وفي اعقاب ارتفاع اسعار الحبوب والمواد الخام في اوروبا الغربية، وجدت الدولة ان صعوبة السيطرة على التجار تتزايد حيث يفضلون بيع هذه السلع في اسواق اكثر اربحية. اذن، فقد انتشرت تجارة التهريب." (اسلامجلو وكيدر، ١٩٨١:٣٠٤)... "وقد كانت الشواطىء هي ممر تجارة التهريب، وخاصة على السفن اليونانية لقد ساهمت تجارة التهريب هذه في تتجير الزراعة وفي صعود البرجوازية اليونانية، وخاصة خلال القرن الثامن عشر" (اسلامجلو وكيدر،١٩٨١:٣١٩).

أما عام ١٨٧٠، فكان بمثابة انفتاح لصالح هؤلاء التجار حيث ازيلت مختلف المعيقات والعقبات من طريقهم.

لذا، بوسعنا القول ان الانخراط التدريجي للامبراطورية العثمانية في النظام العالمي تم تسريعه بالعوامل التالية:

- الامتيازات المفروضة على الامبراطورية لصالح القناصل.
- توسيع، ومن ثم توسع، دور التجار الاجانب.
- زيادة الديون العامة ديون التسليح خاصة والحاجة الى السيولة لتسديدها.
- سن التشريعات والتنظيمات.

من نتائج هذا الانخراط في فلسطين، كان توسع دور التجار المحليين كعملاء للتجار الاجانب وخاصة على صعيد المبادلات الداخلية، وتجاوز هؤلاء التجار لدور ومركز الاشراف الذين مع تدهور وضع السلطة العثمانية وهزيمتها في الحرب العالمية الغربية الاولى انتهى دورهم لصالح التجار.

وبزيادة التبادل حصل التجار على ارباح عالية، الا انهم لم يستثمروا في القطاع الصناعي(لوتسكي، ١٩٨٠). وقد ساعد على انحصارهم في العمل التجاري أن البنوك التي افتتحت في فلسطين لم تكن بنوك تسليف صناعي وزراعي . كما ادى استيراد المنتجات الصناعية الغربية "التي تدفقت باسعار رخيصة في العقدين الاولين من الانتداب البريطاني "(باميلا سميث، ١٩٨٦) الى شل الحرف المحلية مما قطع فرصة تحولاتها التصنيعية. وقد ادى تدفق المهاجرين اليهود والمسيحيين (ألالمان) الى زيادة الواردات وبالتالي زيادة ارباح التجار.

الراسمالية الفلسطينية والاستعمار البريطاني

خضع تطور فلسطين الاقتصادي خلال فترة الاستعمار البريطاني ١٩١٧-١٩٤٨ لحالة من النهب الامبريالي "المشرع " له دوليا باسم عصبة الامم المتحدة، والتي ترافقت مع منافسة غير متكافئة مع اقتصاد المستوطنين اليهود والذي كان طابعه الاساس هو هيمنة نمط الانتاج الراسمالي الصهيوني المتقدم. وفي هذه المنافسة، تميز دور الاستعمار البريطاني في ارهاق الاقتصاد الفلسطيني بالنهب الضريبي وباستخلاص الفائض لصالح الاقتصاد الاستيطاني اليهودي.(منصوري،١٩٣٦) (اسد،١٩٧٥) (هودجكين،١٩٨٦).

وبحكم هيمنة الامبرياليتين البريطانية والفرنسية على عصبة الامم آنذاك، فقد فرضتا على هذه العصبة اتخاذ قرار بانتداب بريطانيا على فلسطين. هذا الانتداب الذي كانت حقيقته تهيئة فلسطين لتصبح مستوطنة لليهود القادمين من مختلف ارجاء الارض. ترى هل هناك فارق بين هذا الانتداب (وانتداب الولايات المتحدة وتوابعها للهجوم على العراق في هذا العام ١٩٩١)؟

لقد كانت حالة فلسطين آنذاك نموذجية، بمعنى، قيام الاستعمار الامبريالي البريطاني بالنهب من المستعمرة التقليدية الفلسطينية والاستثمار في المستوطنة البيضاء .وهذا نهب تدميري للمستعمرة التقليدية لصالح رسملة سريعة للمستوطنة البيضاء. اما النهب من المستعمرة التقليدية لصالح المستوطنة البيضاء فهو ظاهرة اقدم من الاستيطان في فلسطين (سمارة ١٩٩١) استمر التوجه التجاري للراسمالية الفلسطينية في ظل الاستعمار البريطاني على ما كان عليه خلال الاستعمار العثماني، فقد انحصرت

الطبقة الراسمالية التجارية الفلسطينية في الاعمال التجارية والربوية، وبدل ان تقيم نظاما بنكيا اكتشفت مغريات رصد الاموال في البنوك الاجنبية.

"...ومهما يكن فان هذه التقديرات اشارت الى ان ثلث الموجودات المالية التابعة للعرب على الاقل يتكون من موجودات منقولة او ودائع استرلينية في الخارج وكفالات حكومية ومخازن تجارية وسلع مؤمنة واليات"..."ان قسما من هذه الموجودات قد استثني ولذا كان الرقم المعطى اقل من الرقم الاجمالي الحقيقي الذي كان للفلسطينيين بهذا الخصوص"...

ومع نهاية اكتوبر ١٩٤٥ كانت الودائع العربية في البنكين العربيين المحليين ٧ مليون جنيه فلسطيني ... ووصلت الودائع العربية في بنكي باركليس والبنك العثماني الى قرابة ٣ ملايين جنيه فلسطيني مع منتصف عام ١٩٤٨، وكانت هناك ٣٠٠ الف جنيه فلسطيني اخرى في البنوك الاسرائيلية ... ومن مجموع راس المال الذي كان في مجمل فلسطين عام ١٩٤٥ كانت الموجودات السائلة الاجنبية ٠٠٠و٧٠٠و١٤٤ جنيه فلسطيني، منها للعرب ٣٩,٣٠٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني" (باميلا سميث، ١٩٨٦:١١٨،١١٩،١٢٠).

كان هذا وضع الراسمالية الفلسطينية، في حين كان نمط الانتاج الراسمالي اليهودي مستمر في التصنيع، كما اقيم ضمنه نظام بنكي. ولعل الصناعات السياحية الدينية وحدها التي استمرت لدى الفلسطينيين وهي التي انشئت لخدمة الحجاج المسيحيين.(سميث،١٩٨٦: ٢٠٨). هذا الى جانب بقاء الصناعات الزجاجية في الخليل خارج اسوار المدينة القديمة.

"كان حجم الاستثمار في القطاع الصناعي اليهودي قد ارتفع من مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٢٢ الى ٢,٥ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٣٠"(اوين،١٩٨٠:٢٤)، وهذا مقابل ١٣,٠٠٠ جنيه فلسطيني، هي قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي العربي خلال الفترة ١٩١٨-١٩٢٧"(سعد،١٩٨٥:٩٩).

"كما وصل حجم الاستثمار في القطاع الصناعي العربي الى ٧٠٤,٠٠٠ جنيه فلسطيني عام ١٩٣٩... في حين وصل الاستثمار في القطاع الصناعي اليهودي الى ١٠,٢ مليون جنيه"(سعد،١٩٨٥:١٤١). ووصل هذا الاستثمار في القطاع الصناعي اليهودي الى ١٧٠,٨ مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٤٢، اي ما نسبته ٨٦,٥٪ من مجموع الاستثمارات في الصناعة"(سعد،١٩٨٥:١١١)، في حين ازداد الاستثمار في القطاع الصناعي العربي من ٧٠٤,٠٠٠ جنيه فلسطيني الى ١,١٣١,٠٠٠ جنيه فلسطيني عام ١٩٤٢"(الجنيدي،١٩٨٦:٣٤).

وبناء على هذا العجز الاستثماري العربي، على الرغم من وجود السيولة النقدية والتي كما اشرنا اعلاه

كان يتم رصدها في البنوك البريطانية او انفاقها على الاستهلاك الترفي، فقد: "انخفضت نسبة ما يملكه العرب من المصانع من ٦٥٪ عام ١٩٢٨ الى ٢٧,٨٪ عام ١٩٣٩"(العامري،١٩٨١:١٠٧).

وهذا يمكن تفسيره في العدد الكلي للعمال اذ وصل عدد العاملين في القطاع الصناعي العربي الى ٤١١٧ عاملا فقط، في حين وصل هذا العدد الى ١٣,٦٧٨ في القطاع الصناعي اليهودي في فلسطين عام ١٩٣٩"(سعد، ١٩٨٥:١٤١).

"لقد زاد عدد العمال في القطاع الصناعي العربي الى ٨٨٠٤ عام ١٩٤٢ (الجنيدي،١٩٨٦:٢٢٦-٢٢٧)، في حين وصل في القطاع اليهودي الى ٣٧,٨٠٠ "(العامري ١٩٨١:١٢١).

واذا ما قارنا الارقام الواردة اعلاه، من حيث حجم الاستثمار ونسبة ملكية المصانع وطاقة التشغيل لكل من التشكيلتين الاجتماعيتين العربية واليهودية في فلسطين، مع التفوق العددي العربي لراينا ان الفجوة اوسع بكثير مما لو ظلت ارقاما بدون اضائتها بالعدد السكاني العربي العالي.

لقد ساعدت البرجوازية التجارية الشامية (الفلسطينية والسورية واللبنانية) نمط الانتاج الراسمالي اليهودي على التطور من خلال، تزويد اليهود بالارض الزراعية الخصبة، مما ادى الى طرد الفلاحين الفلسطينيين منها، وكذلك بعدم قيامها بالتصنيع في فلسطين مما اضعف التشكيلة الفلسطينية نفسها.

"... ان كثيرا من ملاك بيارات البرتقال قد ابتزوا نسبا باهظة من فوائد القروض من الفلاحين وبشكل استنجار وتأجير الارض "(باميلا سميث، ١٩٨٦:٥٩). ولم تأخذ البرجوازية التجارية الفلسطينية موقفا جذريا ضد الامبريالية البريطانية بل ظلت بمثابة حليف لها، وأبعد من هذا، قامت بتوفير كوادر لخدمة الادارة الاستعمارية البريطانية مما سهل دورها في فلسطين. بل كان موقف الحاج امين الحسيني ضد الكفاح المسلح باستمرار لانه كان يخشى ان يقود الى خسارة صداقة الانجليز. وبدل ان تقيم نظاما بنكيا استمرت في التعامل الربوي. وباختصار، فان تطور تشكلية راسمالية فلسطينية كان يمكن ان يجعل للبرجوازية دورا اكثر فاعلية نضالية من التشكيلة الماقبل، والتي لم تنجح ولو لفترة قصيرة في خلق تحالف وطني او جبهة وطنية فلسطينية عريضة تقودها البرجوازية في مواجهة الصهيونية.

لقد كان الخلاف بين جناحي البرجوازية التجارية/الارستقراطية الفلسطينية وهما الحسيني والنشاشيبي-او المجلسي والمعارض) مستمرة حول رئاسة بلدية القدس ومركز المفتي، وكانت هذه المناصب هي (لحسة) العسل التي يلوح بها الانجليز ليأخذ من كل منهما تنازلات اكبر. اما ملاك الارض، فقد اكتفوا بالتنعم بثمن ما باعوه من الارض لليهود، وعزلوا انفسهم عن السياسة، ولم ينشطوا في هذا المجال الا عندما اصبح استمرار اضراب عام ١٩٣٦ تهديدا لموسم البرتقال حيث شاركوا في التوقيع على عريضة لايقاف الاضراب. وكانت هذه المناسبة الوحيدة التي اتفق فيها المجلسيين والمعارضين، وهي

العريضة التي دعمت بموافقة حكومات السعودية والاردن والعراق.

ان هدفنا من هذه العجالة هو التاشير الى ان النهج غير الانتاجي للراسمالية الفلسطينية قد استمر في حقبة الانتداب البريطاني ، وان تعرض البلاد لخطر الاستيطان الصهيوني لم يشكل حافزا لهذه الراسمالية كي تقيم بنية اقتصادية انتاجية تمكن الشعب من الصمود. بل ربما شكل التحدي الصهيوني تبريرا لعدم الاستثمار وبالتالي ضخ الفائض الى الخارج.

الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ١٩٤٨

نود الاشارة هنا الى ان تركيز النقاش من الآن فصاعدا سوف يكون على فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لاعتبارات فنية اكثر منها سياسية كما ورد في المقدمة.

كانت الصورة في الضفة الغربية اكثر تعقيدا، حيث ضمت الى المملكة الاردنية الهاشمية، فرضت الجنسية الاردنية على كل فلسطيني في كلتي الضفتين.

وحيث كان النظام الاردني في صراع دائم مع معظم طبقات الشعب الفلسطيني، لا سيما بسبب تبعيته للامبريالية التي كانت تمول نفقات ادارة وجيش الدولة، فقد اصبح الموقف من النظام هو معيار التقييم الاساسي لاي حزب سياسي او طبقة اجتماعية وحتى للافراد.

لم تكن البرجوازية الفلسطينية بحاجة لبذل جهد كي تنسج تحالفها مع النظام، حيث كان ذلك التحالف سابق على سقوط فلسطين، وذلك عبر الترتيب لمؤتمرات ضم الضفة الغربية للاردن وليس اولها مؤتمر اريحا(انظر الجزء الثاني).

لقد محضت البرجوازية التجارية الفلسطينية وملاك الاراضي ممثلة في رموز العائلات بشكل خاص ولائها للملك عبد الله مبكرا وفورا، بمن فيهم رجال حكومة عموم فلسطين (والذين كان يجب ان يكونوا رمز الاستقلال الفلسطيني).

الامتيازات الاقتصادية للبرجوازية

كان ولاء وتحالف البرجوازية الفلسطينية مع النظام الهاشمي مجرد استمرار لتاريخ هذه الطبقة السياسي. فهي نفسها حليفة العهد العثماني والاستعمار البريطاني. وبالمقابل، فقد قدم النظام الهاشمي لهذه الطبقة امتيازات شدتها اليه اكثر.

لقد استثمرت البرجوازية الفلسطينية جزءا كبيرا من راس المال المتوفر لديها في الضفة الشرقية، في الصناعة والعمران. في حين استثمرت في الضفة الغربية في الزراعة. "حيث سحبت من ارصدتها الموجودة في بريطانيا، وهي حوالي ١٠ مليون جنيه استرليني."(جباي،١٩٥٩:٤٥١) وبهذا تكون البرجوازية الفلسطينية قد استغلت العمل الرخيص الاجر الذي وفره مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين في الاغوار لتحصل على قيمة زائدة اعلى.

انشأت السلطة الاردنية مؤسسة الرهن العقاري ١٩٥٠، والتي وفرت لكبار ملاك الارض الفلسطينيين ٣

مليون دينارا اردنيا على شكل قروض (هلال،١٩٧٥). لقد حصر هذا المبلغ في اقل من ٤٠٠ شخص من كبار الملاك، مما زاد الفجوة بينهم وبين صغار الملاك(سميث ١٩٨٦).

كما استفاد كبار الملاك، والتجار من التسهيلاتَ التسويقيةالتي وفرها لهم النظام الهاشمي في البداية بين الضفتين ولاحقا مع سوريا ولبنان ودويلات النفط.

بل واقامت السلطات الاردنية مفتشية للاستيراد والتصدير حصرتها في ايدي الطبقة التجارية والملاك الكبار من الضفتين مما حال دون حصول المنتج الصغير على فرصة التصدير.

كما تحكمت هذه الطبقة ايضا بالاستيراد والتصدير معا، مما مكنها من التحكم بالاسعار وضمان الربح وخاصة عن طريق شراء انتاج المنتج الصغير في الموسم وتخزينه لفترات لاحقة (عاروري، ١٩٧٢:٥٥-٥٦)

اما الاستثمارات الصناعية من قبل هذه الطبقة فقد حصرت في الصناعات الزراعية التي يتطلبها احتكارها للانتاج الزراعي مثل صناعة الصابون والمطاحن .

اما قطاع غزة، فقد اخضع لسيطرة النظام المصري آنذاك والذي لم يستمر طويلا حتى اطاحت به ثورة ٢٣ تموز الناصرية. ونظرا لهشاشة وضعه الاقتصادي، فقد كان التحالف بين البرجوازية الفلسطينية والادارة المصرية في قطاع غزة قائم على التسهيلات التجارية التي يقدمها الحكام الاداريون المصريون في القطاع لهذه الفئة الاجتماعية. وقد تركزت هذه الخدمات في تسهيلات تصدير الحمضيات وفي تجارة التهريب.

الا ان جذور العلاقة بين النظام المصري وقطاع غزة كانت تتجاوز كثيرا العلاقة مع البرجوازية هناك ، حيث كانت الاكثرية الشعبية مؤيدة للظام الناصري ذو التوجهات القومية.

العريضة التي دعمت بموافقة حكومات السعودية والاردن والعراق.

ان هدفنا من هذه العجالة هو التاشير الى ان النهج غير الانتاجي للراسمالية الفلسطينية قد استمر في حقبة الانتداب البريطاني ، وان تعرض البلاد لخطر الاستيطان الصهيوني لم يشكل حافزا لهذه الراسمالية كي تقيم بنية اقتصادية انتاجية تمكن الشعب من الصمود. بل ربما شكل التحدي الصهيوني تبريرا لعدم الاستثمار وبالتالي ضخ الفائض الى الخارج.

الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ١٩٤٨

نود الاشارة هنا الى ان تركيز النقاش من الآن فصاعدا سوف يكون على فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لاعتبارات فنية اكثر منها سياسية كما ورد في المقدمة.

كانت الصورة في الضفة الغربية اكثر تعقيدا، حيث ضمت الى المملكة الاردنية الهاشميةوفرضت الجنسية الاردنية على كل فلسطيني في كلتي الضفتين.

وحيث كان النظام الاردني في صراع دائم مع معظم طبقات الشعب الفلسطيني، لا سيما بسبب تبعيته للامبريالية التي كانت تمول نفقات ادارة وجيش الدولة، فقد اصبح الموقف من النظام هومعيار التقييم الاساسي لاي حزب سياسي او طبقة اجتماعية وحتى للافراد.

لم تكن البرجوازية الفلسطينية بحاجة لبذل جهد كي تنسج تحالفها مع النظام، حيث كان ذلك التحالف سابق على سقوط فلسطين، وذلك عبر الترتيب لمؤتمرات ضم الضفة الغربية للاردن وليس اولها مؤتمر اريحا(انظر الجزء الثاني).

لقد محضت البرجوازية التجارية الفلسطينية وملاك الاراضي ممثلة في رموز العائلات بشكل خاص ولائها للملك عبد الله مبكرا وفورا، بمن فيهم رجال حكومة عموم فلسطين (والذين كان يجب ان يكونوا رمز الاستقلال الفلسطيني).

الامتيازات الاقتصادية للبرجوازية

كان ولاء وتحالف البرجوازية الفلسطينية مع النظام الهاشمي مجرد استمرار لتاريخ هذه الطبقة السياسي. فهي نفسها حليفة العهد العثماني والاستعمار البريطاني. وبالمقابل، فقد قدم النظام الهاشمي لهذه الطبقة امتيازات شدتها اليه اكثر.

لقد استثمرت البرجوازية الفلسطينية جزءا كبيرا من راس المال المتوفر لديها في الضفة الشرقية، في الصناعة والعمران. في حين استثمرت في الضفة الغربية في الزراعة. "حيث سحبت من ارصدتها الموجودة في بريطانيا، وهي حوالي ١٠ مليون جنيه استرليني."(جباي،١٩٥٩:٤٥١) وبهذا تكون البرجوازية الفلسطينية قد استغلت العمل الرخيص الاجر الذي وفره مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين في الاغوار لتحصل على قيمة زائدة اعلى.

انشأت السلطة الاردنية مؤسسة الرهن العقاري ١٩٥٠، والتي وفرت لكبار ملاك الارض الفلسطينيين ٣

مليون دينارا اردنيا على شكل قروض (هلال،١٩٧٥). لقد حصر هذا المبلغ في اقل من ٤٠٠ شخص من كبار الملاك، مما زاد الفجوة بينهم وبين صغار الملاك(سميث ١٩٨٦).

كما استفاد كبار الملاك، والتجار من التسهيلات التسويقيةالتي وفرها لهم النظام الهاشمي في البداية بين الضفتين ولاحقا مع سوريا ولبنان ودويلات النفط.

بل واقامت السلطات الاردنية مفتشية للاستيراد والتصدير حصرتها في ايدي الطبقة التجارية والملاك الكبار من الضفتين مما حال دون حصول المنتج الصغير على فرصة التصدير.

كما تحكمت هذه الطبقة ايضا بالاستيراد والتصدير معا، مما مكنها من التحكم بالاسعار وضمان الربح وخاصة عن طريق شراء انتاج المنتج الصغير في الموسم وتخزينه لفترات لاحقة (عاروري، ١٩٧٢:٥٥-٥٦)

اما الاستثمارات الصناعية من قبل هذه الطبقة فقد حصرت في الصناعات الزراعية التي يتطلبها احتكارها للانتاج الزراعي مثل صناعة الصابون والمطاحن .

اما قطاع غزة، فقد اخضع لسيطرة النظام المصري آنذاك والذي لم يستمر طويلا حتى اطاحت به ثورة ٢٣ تموز الناصرية. ونظرا لهشاشة وضعه الاقتصادي، فقد كان التحالف بين البرجوازية الفلسطينية والادارة المصرية في قطاع غزة قائم على التسهيلات التجارية التي يقدمها الحكام الاداريون المصريون في القطاع لهذه الفئة الاجتماعية. وقد تركزت هذه الخدمات في تسهيلات تصدير الحمضيات وفي تجارة التهريب.

الا ان جذور العلاقة بين النظام المصري وقطاع غزة كانت تتجاوز كثيرا العلاقة مع البرجوازية هناك ، حيث كانت الاكثرية الشعبية مؤيدة للظام الناصري ذو التوجهات القومية.

الفصل الثاني

في عملية الرسملة وحالة الضفة الغربية
البدايات المبكرة للرسملة

تعرضت الرسملة في فلسطين لمؤثرات خارجية اعمق واعنف بكثير من تلك التي تعرضت لها بلدان الحالات الاستعمارية التقليدية، وفي هذا تتشابه التجربة الفلسطينية مع تلك التي تعرضت لها المجتمعات التي جرى الاستيطان الابيض في اراضيها مثل شمالي امريكا، واستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا.

واذا كانت فلسطين مثل المستعمرات في مختلف بلدان العالم من حيث نهب ما لديها من ثروات على يد المستعمرين فانها قد تعرضت ايضا لما هو اكثر خطورة، وذلك بفتحها للهجرات اليهودية منذ بداية العشرينات ثم طرد سكانها عام ١٩٤٨ وهذا اشتمل بالضرورة على تدمير وتفتيت بناياتها البشرية والانتاجية والطبقية والجغرافيا والسياسية. واما امتداد هذه العملية حتى اللحظة، لحظة قدوم المستوطنين اليهود السوفييت، فذلك عائد الى عاملين: ١) استمرار المشروع الاستيطاني الصهيوني كجزء عضوي للمشروع الامبريالي. ٢) استمرار المقاومة الفلسطينية بسبب ربطها بالبعد العروبي، بمعنى عدم تبدد الشخصية الفلسطينية كما حصل للشعوب في البلدان المشابهة (هنود امريكا).

ونتيجة لحرب ١٩٤٨ استطاع المستوطنون اليهود مدعومين من مركز النظام الامبريالي العالمي طرد ثلاثة ارباع مليون فلسطيني والسيطرة على ما يزيد على ثلاثة ارباع القطر نفسه، في حين سيطر الاردن على الضفة الغربية، ومصر على قطاع غزة وسوريا على جزء صغير في الشمال (الحمة).

وطالما سيطرت البلدان العربية على اجزاء من فلسطين، وطالما هي (بلدان) وليست بلدا عربيا واحدا، فان ما حدث هو شكلا من اشكال اقتسام فلسطين باسم العروبة من قبل انظمة حكم وطبقات حاكمة بعيدة تماما عن القومية العربية.

وبناء على هذا التقسيم والتدمير البنيوي لفلسطين، فقد انتقلت من اعاقة تطورها اعاقة منهجية خلال الانتداب الاستعماري البريطاني الى ان جرى قطع لتطورها الراسمالي منذ عام ١٩٤٨، وفي هذا تخلفت فلسطين في تطورها عن كافة الاقطار العربية الاخرى(في حين ان فلسطين قد تعرضت الى حد ما، لكافة الظروف التي احاطت بمحوطة البلدان العربية الاخرى في النظام العالمي).

على ان ابتعاد فلسطين عن مسار التطور العربي العام يعود الى منتصف القرن الماضي، حيث بدأت الدول الاوروبية الغربية بايلاء اهتمام خاص لفلسطين سيان على اسسس دينية او اقتصادية او سياسية .

الا ان ما جرى التحضير له في القرن الماضي، قد تجسد عمليا في القرن الحالي. فمنذ احتلال بريطانيا لفلسطين عام ١٩١٧ بدأت مرحلة اقامة المستوطنة الاوروبية البيضاء في فلسطين. وتبلور هذا عمليا في جلب المهاجرين واقامة المستوطنات اليهودية، واخضاع حركية وتراكم الاقتصاد الفلسطيني غير الراسمالي لصالح الاقتصاد الراسمالي اليهودي المزروع في فلسطين.

خلال هذه الفترة شهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من نهب الفائض المتحصل فيه على شكل ضرائب متعددة وعالية بواسطة سلطة الاستعمار البريطاني، وتحويل هذه المنهوبات لصالح الاقتصاد اليهودي لتعزيز بنيته التحتية. واخذ هذا المنحى بالطبع حالة تقويض الاسس الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني ليحل الاقتصاد الكولونيالي محله (منصور ١٩٣٦، طلال اسد ١٩٧٥، هودجكين، ١٩٨٦) وهذه حالة نموذجية في المستوطنات البيضاء،حيث يتم النهب من الاقتصاد القومي «الماقبل» لصالح اقتصاد راسمالي اجنبي ومزروع . وبهذا المعنى، فقد حال الاستعمار البريطاني ومعه و/او من خلاله الاستعمار الاستيطاني اليهودي دون قدرة فلسطين على التطور الراسمالي، حتى اسوة بالمستعمرات العادية. ومقابل عدم التطور الراسمالي (انتاجيا) نمت في مرحلة معينة من اخضاع فلسطين استعماريا وفي الفترة المذكورة اعلاه عملية تتجير سريعة لمنتجات الفلاحين هناك. وعملية التتجير هذه هي التي يحلو للكثير من الاقتصاديين التقليديين تسميتها بالنشاط الراسمالي. ويعزى هذا التتجير الى التطورات التي رافقت فترة الحرب العالمية الثانية في الشرق الاوسط، حيث استطاعت جيوش المحور قطع الامدادات عن جيوش الحلفاء مما زاد من اعتماد هذه الجيوش وادارات الاستعمار في المنطقة على المنتجات الغذائية المحلية. وخلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، تمكن المستوطنون اليهود من استملاك اراضي فلسطينية كانت تضم اعدادا غفيرة من الفلاحين. وبالطبع طرد هؤلاء الفلاحين منها مما شكل مقدمة موضوعية لثورة ١٩٣٦ الفلاحية في فلسطين. لقد تم الاستملاك بتسهيلات من السلطات الاستعمارية البريطانية الحاكمة، حيث كان مدير

دائرة الاراضي في فلسطين يهوديا صهيونيا. اما من الجانب العربي،فقد قامت العائلات الارستقراطية الفلسطينية واللبنانية والسورية ببيع (اقطاعاتها) لليهود مما قاد الى (تحرير) اعداد غفيرة من الفلاحين الذين كانوا يعملون فيها، وتحولهم الى عمال في معسكرات الجيش البريطاني وخطوط سكك الحديد والموانيء. أما اصل هذه الاقطاعات فهي ما منح لها خلال تحالفها مع السلطة العثمانية في العقود اللاحقة لسن قانون الاراضي العثماني في القرن الماضي.

وهنا تجدر الاشارة الى ان فترة الحرب العالمية الثانية المذكورة قد شهدت ايضا تحسنا في الوضع الصناعي في فلسطين، لنفس الاسباب التي قادت الى زيادة تسويق منتجات الفلاحين، وهكذا فان توسع التجارة والتوسع النسبي للصناعة قد اديا الى زيادة العلاقات الراسمالية في الاقتصاد الفلسطيني.

وبحلول عام ١٩٤٨ وسقوط فلسطين في يد المستوطنين اليهود، تكون فلسطين قد دخلت فترة جدية وحاسمة في تاريخها. فقد تم استلاب ٧٥٪ من ارضها عى يد المستوطنين اليهودلاقتسام واخضاع ما تبقى من فلسطين ارضا وشعبا بين عدة دول عربية، الاردن ومصر وسوريا، كما اقتسم الشعب بين هذه البلدان اضافة الى لبنان واقطار شتات عربية ودولية اخرى.

بالنسبة للفلسطينيين المتبقين داخل اسرائيل، فقد حصر هؤلاء في مجمعات احتياط خاصة بهم لكي يشكلوا محيطا (صغيرا) للمركز الاستيطاني اليهودي، وهذا الجزء ليس مجال بحثنا. وفي اقطار الشتات الاخرى عانى الفلسطينيون (بشكل مختلف عن معاناة اشقائهم داخل فلسطين نفسها). اما في الضفة الغربية وقطاع غزة (وهذا مجال البحث) فقد اخذت الامور منحى خاصا ومختلفا.

فاضافة الى البطالة المقنعة التي كانت تعاني منها مناطق مثل الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبارها مناطق يسيطر عليها القطاع الزراعي ببنيته المتخلفة، اضافة الى هذا، فقد تم رفدها بمئات آلاف المهاجرين الذين طردوا من فلسطين عام ١٩٤٨ (وبغض النظر عن اصولهم الطبقية، بمعنى دورهم في العملية الانتاجية) فقد هاجر هؤلاء الى هاتين المنطقتين على شكل مطرودين، اي اناس مجردين من كل شيء. واهمية التجريد من كل شيء معناه ان هؤلاء بحاجة الى عمل ماجور اليوم وليس غدا؟ «انظر لاحقا». هذه الموجة من المهاجرين والى بلد كالاردن، فقير وتابع ويهيمن فيه نمط الانتاج الراسمالي المحيطي، تعني ان تشغيل هؤلاء لا يمكن الا ان يكون على اساس العمل الماجور، وهذا تعميق لعلاقات الانتاج الراسمالية في تلك المرحلة رغم ان اسباب هذا التحول للعمل المأجور هو التهجير..

بهذا المعنى، دعنا نقول ان هجرة ١٩٤٨ قد زادت في رسملة وتتجير الاقتصاد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قادت الى (تحرير) شعب باكمله (تقريبا) من كل ما يملك.

ورغم تخلف البنية الاقتصادية للاردن في الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ الا ان تدفق الهجرات

الفلسطينية قد لعب دورا كبيرا في اتساع استغلال الارض وتنوع الزراعة، في الضفة الغربية بشكل خاص.

فقد ادي اكتظاظ الضفة الغربية المفاجيء والحاد بالسكان الى التوسع في استغلال الارض لانتاج كفاية السكان، وقد ساعد على استغلال الارض هذا وجود قوة عمل رخيصة الى حد كبير جدا، كما نتج عن هذه كلها توسع نسبي في السوق المحلي. اما السنوات التي تلت عام ١٩٤٨، فقد شهدت عملية هجرة واسعة للكثير من الشباب الفلسطيني الى بلدان الخليج العربي بحثا عن مصادر الرزق.

المهم في الامر، ان تشريد الفلسطينيين عام ١٩٤٨ زاد الى حد كبير من تغلغل الراسمالية في ما اصبح يعرف (ضفتي الاردن). وقد تجلى هذا في الزراعة باعتبارها قطاع الانتاج الاساسي، والزراعة، وهذا ملفت للنظر، قطاع يمكن ان يسبق فيه رسملة التبادل والتوزيع عملية رسملة علاقات الانتاج.والتي هي الاهم بالطبع. ففي حين يمكن ان يتم انتاج السلع الزراعية، بالسخرة او بالمحاصصة، فان بيع هذه المنتجات كونها تزيد عن الحاجة الفردية، وكونها غير موجهة فقط للحاجة الفردية، ان بيعها في السوق يمكن ان يتم على اساس راسمالي وان كان انتاجها قد تم بعلاقات انتاج غير او ما قبل راسمالية. هذا ناهيك عن امكانية انتاجها بادوات متقدمة تكنولوجيا ايضا، اي بوسائل انتاج حديثة. وهكذا، " فانه رغم مساحتها المحدودة، فقد كانت الضفة الغربية مصدرا لنصف صادرات الاردن الزراعية" (البنك المركزي الاردني ١٩٧٥، مقتطف في «مطاوع،١٩٨٧:١٦٩»). "اشتملت صادرات الضفة الغربية على التين المجفف والبندورة، والعنب والبطيخ والشمام والحمضيات، والتي كانت تسوق في الكويت وسوريا والعراق خلال الحكم الاردني.

الى جانب الهجرات، والتشغيل المحلي، قام قسم من اللاجئين باستئجار الارض واحيانا باستملاكها في عملية العودة الى الفلاحة ، كما استوعبت القوات المسلحة الاردنية والادارات الاردنية المتسعة عددا كبيرا من قوة العمل الفلسطينية الفائضة.

الا ان استيعاب الاردن لقوة العمل الفائضة والمكونة بشكل خاص من اللاجئين الفلسطينيين، قد تم على اسس متطابقة مع،وعلى شاكلة البنية الاقتصادية الاجتماعية المتخلفة في الاردن،اي في الجيش والادارات كما اشرنا، اضافة الى تسهيلات التهجير الى الامريكيتين من جهة،والى بلدان النفط العربية من جهة ثانية ليكون قسم من هؤلاء المهاجرين نواة الراسمالية الفلسطينية هناك «انظر لاحقا».

وبالمقابل، فان العدد الاقل من الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم اثر الاغتصاب الاستيطاني اليهودي له قد تم تشغيله في ارساء لبنية الاساسية لهذه المستوطنة في حين تم استيعاب اليهود في الصناعة والمهن المتقدمة.وهذا يعني ان كل نمط انتاج قام باستخدام هذا الفائض من قوة العمل على مقاس آلياته وديناميكيته الخاصتين به.

الانتشار المحدود لعلاقات الانتاج الراسمالي

تتطلب متابعة انتشار علاقات الانتاج الراسمالي في الزراعة نظرة الى المسالة الزراعية والتطورات التي طرأت على ملكية الاراضي، ومدى تكثيف وتوسيع الملكيات الكبيرة على حساب المنتج المستقل.فهل ترسملت الزراعة في عهد الاردن على هذا النحو الكلاسيكي،وما هي سمات انتشار علاقات الانتاج الراسمالية في هذه المنطقة اذا لم تتبع احد المسارين البروسي او الامريكي كما كتب لينين؟.

لا بد لدراسة المسألة الزراعية في اي بلد معين من تناول الامر بافق واسع. وهذا الافق لا يمكن وجوده بعيدا عن اطار المادية التاريخية. وبهذا المعنى، فان التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بماضيها وحاضرها هي ميدان البحث والنقاش. وهذا ينطوي على دراسة القطاع الزراعي بما طرأت عليه من تطورات، والتكوين الطبقي في الريف، وموقع وتشابك هذا التكوين مع البنية الطبقية لسائر المجتمع ،ودور الدولة، وانتماء القيادة السياسية طبقيا.

على هذا الصعيد يغدو نمط الانتاج هو دليل البحث،كما تغدو علاقات الانتاج هي آلية استكشاف البنية الطبقية والبنية الانتاجية للمجتمع من جهة،والبنية الفوقية له من جهة ثانية. لكن بحثا غير متخصص في هذا الامر لا يسعه الدخول الى الامر بهذا الاتساع، ولذا سأحاول الاعتماد في الاستنتاج هنا على التغيرات التي طرأت على حيازة الاراضي،لثلاث وحدات سنوية معطاة، كما هو وارد في اللوحات المقارنةالتالية:

تغيرات اشكال ملكية الارض في الضفة الغربية.

١٩٥٣ - ١٩٦٥

بالدونمات	عدد الحيازات	النسبة %	عدد الحيازات	النسبة %
اقل من ١٠	١٦,٨١٦	٢٥,٢	٢٧,٤٠٦	٤٩,٨
١٠-٤٩	٢٥,٤٩٧	٣٨,٣	١٨,٩٢٣	٣٤,٤
٥٠-١٩٩	٢٠,٨٥٢	٣١,٣	٧,٩٣٠	١٤,٤
٢٠٠-٤٩٩	٢,٨٠١	٤,٢	٥٧٥	١,٠
٥٠٠-٩٩٩	٤٥٩	٠,٧	١٠٥	٠,٢
١٠٠٠-١٩٩٩	١١٧	٠,٢	٢٦	٠,٠٥
٢٠٠٠-٤٩٩٩	٥٩	٠,٠٩	٤	٠,٠٠٧
٥٠٠ فما فوق	٣٩	٠,٠٦	-	-
المجموع	٦٦,٤٦٠	١٠٠,٠٠	٥٤,٩٧٨	١٠٠,٠٠

المصدر:جميل هلال،التركيب الاقتصادي والاجتماعي في الضفة الغربية ١٩٤٨-١٩٧٤ بيروت ١٩٧٥ ص ١٥.

ملكية الاراضي في الضفة الغربية.

بالدونمات	المساحة	%	عدد الملاك	الحيازة بالمئة
١ - ٥	٢٤,٨٠٠	١	٩١٦٧	١٥,٧
٥ - ٢٠	١٩٥,٣٠٠	٩	١٨٧٧٥	٣٢,٢
٢٠ - ٥٠	٤٩٩,٧٠٠	٢٤	١٧٢١٥	٢٩,٧
٥٠ - ١٠٠	٥٧٩,٥٠٠	٢٨	٨٠٢٥	١٣,٨
١٠٠-	٧٩١,٨٠٠	٣٨	٤٩٠٢	٨,٥
المجموع	٢,٠١٩,٨٠٠	١٠٠	٥٨٠٨٤	١٠٠

المصدر:صامد،رقم ٤٤ لعام ١٩٨٣ ص ١٠ .

توزع الملكية الزراعية في الضفة الغربية عام ١٩٧٦

٤٨ بالمئة من المزارعين يملكون بالمعدل ٢٠ دونم.
٣٠ بالمئة من المزارعين يملكون اقل من ٥٠ دونم
٢٢ بالمئة من المزارعين يملكون اقل من ٥٠ دونم.

المصدر:١٩٧٦.نشرو من اعداد موشيه ليفي،رئيس شعبة التخطيط في مكتب دائرة الزراعة التابعة للحكم العسكري في المناطق المحتلة.

كما نلاحظ من اللوحة الاولى اعلاه،فان الحيازة الصغيرة «اقل من ١٠ دونم»، كانت تشكل ٢٥ بالمئة من عدد الحيازات عام ١٩٥٣، لكنها اصبحت عام ١٩٦٥ ضعف ما كانت عليه لتصل الى ٤٩،٨٪، كما تضاعف عددها تقريبا. وربما يعود هذا اساسا الى تفتت الملكية والذي غالبا ما يعود الى نظام الارث الاسلامي، وهو المختلف بالطبع عنه في اوروبا، وهذا يعني زيادة وليس تصفية ملكية المنتجين المستقلين.

اما حجم الملكيات ما فوق الصغيرة، «اي ١٠-٤٩ دونم»، فقد نقصت من حيث عدد الحيازات بمعدل الربع في حين ان نسبة هذه الفئة قد نقصت بشكل ضئيل عام ١٩٦٥.

الا ان التغير الحاد كان من نصيب الحيازات المتوسطة «٥٠-١٩٩» دونما، والتي هبط عددها بحوالي ٢٠٠٪ كما هبطت نسبتها باكثر من ١٠٠٪.

والشيء نفسه يمكن قوله عن الحيازات ما فوق المتوسطة «٢٠٠-٤٩٩» دونما، والتي هبطت بنسبة ٤٠٠٪، وهبطت نسبتها بحوالي ٣٠٠٪. وقد حدث نفس التطور على الحيازات الاكبر،وخاصة اكبرها كليا

وهي «٥٠٠» دونم فما فوق حيث انتهت تماما عام ١٩٦٥.

وهذه دلائل على عدم تلاشي الملكية الصغيرة،او ان شئت المنتج المستقل، بل زادت عدد هؤلاء على حساب تركز ملكية الارض، وهذا دليل على عدم تعمق العلاقات الراسمالية لملكية الاراضي،رغم الرسملة المتجلية" والمحصورة" ايضا في توجه الانتاج نحو السوق، و/او استخدام آلات اكثر حداثة ووسائل تحسين الانتاجية الزراعية كالاسمدة والمبيدات. وهذه كلها دلائل على امكانية قيام المنتج المستقل باعادة انتاج نفسه ووضعه في ظل ما يمكن تسميته زيادة انتشار الراسمالية في الزراعة في الحالة المعطاة.

وربما تتضح الصورة بشكل افضل اذا ما قارنا الوضع في اللوحة الاولى وهي لفترة ما قبل احتلال ١٩٦٧ بالوضع في اللوحة الثانية والتي تغطي الفترة حتى ١٩٨٣ تقريبا. فقد شكلت كل من الحيازات الصغيرة وما فوق الصغيرة حوالي ٥و٦٣ بالمئة عام ١٩٥٣،وارتفعت الى ٢و٨٤ بالمئة عام ١٩٦٥ وهبطت قليلا الى ٧٨ بالمئة عام ١٩٧٦ والى ٦و٧٧ بالمئة عام ١٩٨٣.

وعليه، فقد شكلت الحيازات الصغيرة وما فوق الصغيرة النسبة الغالبة في الملكية مما يؤكد عدم ذوبان المنتج المستقل رغم تغلغل الراسمالية الى السوق والانتاج.

لعل من المفيد في هذا السياق الاشارة الى ان الغالبية العظمى من سكان القرى في الضفة الغربية تملك ارضا «بغض النظر عن حجم الحيازات»،وهذا دليل ايضا على عدم تلاشي ملكية المنتج الصغير والمستقل لصالح ملكيات راسمالية واسعة. ولكن هذا يعني ايضا ان الفلاحين الذين جردوا من ملكيتهم نتيجة بيعها لصغر حجمها وعجزها عن المساهمة في اعادة انتاج حياته واسرته او نتيجة «لمصادرتها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية» او اعطائها لغيرهم كقريب او بالمزارعة...قد ارتحل قسم منهم الى المدينة او الى خارج المناطق المحتلة،او انضم الى العاملين داخل الخط الاخضر.وكل خيار او حالة من هذه الثلاثة كان بمثابة ايجاد مصادر جديدة واضافية للفلاح الباقي في القرية كي يتمكن من اعادة انتاج نفسه واسرته.

هنا تجدر الملاحظة بان بقاء الحيازات الصغيرة هي محاججة موضوعية وواقعية ضمن امكانية ،او هي عند البعض "حتمية" رسملة الزراعة واتخاذها شكلا موسعا. ولكن بالمقابل، فان هذا يثير مسألة خلافية هامة وهي: ما هو النظام الاقتصادي، وما هو نمط الانتاج الذي يعمل او الذي قدم متسعا لاستيعاب كل من فائض قوة عمل فقراء الريف او كامل قوة عمل بعضهم ليعيشوا منه كليا او ليكملوا بقية متطلبات اعادة انتاج انفسهم.

وفي هذا الحال لا تعود المسالة الاساس ان نقوم بالتصفيق قائلين (انظروا فان الريف لم يترسمل،وان الحيازات الصغيرة مؤبدة). وانما تعود المسالة الى ان النمط الذي قدم متسعا لحياة هؤلاء هو النمط الراسمالي،وان شكل الانتاج المستقل هذا هو شكل مستقل نسبيا حيث تدور وتخضع استقلاليته ضمن الحدود التي يسمح بها نمط الانتاج الراسمالي. بل ان تبعيته تزداد لصالح ذلك النمط، وان كانت هذه التبعية لم ترسمل "بعد" علاقات الانتاج فيه، بل ربما لن ترسملها. ولكن هذا ،ان حدث، ليس بسبب قوة هذا الشكل وقدرته على المقاومة، بل ربما لعجز بنيته عن "الحمل" بعلاقات انتاج راسمالية.

يلاحظ في المناطق المحتلة ايضا،ان كثيرا من الحيازات الصغيرة التي خلفها اصحابها الذين هاجروا من الضفة الغربية في بداية الاحتلال عام ١٩٦٧ «وعددهم ما بين ٢٠٠ الف شخص في التقدير المتواضع

و ٤٠٠ الف في اعلى التقديرات»، قد آلت بالاستعمال الى اقاربهم المتبقين داخل الوطن، «والقليل جدا منها» تم تأجيره او «تضمينه»، وعليه، فان هذه الظاهرة لا يمكن نسبها الى حالة رسملة الملكيات الزراعية «بتوسيعها».

وكما اشرنا في مواضع سابقة،فان قيام الاحتلال الاستيطاني بمصادرة مساحات كبيرة من الاراضي في الضفة الغربية قاد الى «تحرير جزء من المنتجين المستقلين -تحريرا بالطرد»، وهذا بالطبع ليس مظهرا طبيعيا لتغلغل علاقات الانتاج الراسمالي في الزراعة وبالتالي علاقات الملكية الراسمالية الواسعة ايضا.

هناك تاثير آخر للاحتلال على الوضع الزراعي في المناطق المحتلة،وذلك بتوجيه الانتاج الزراعي للانتاج التصديري،والذي تجلى في زيادة انتاج المحاصيل التصديرية على حساب انتاج المحاصيل الضرورية للحاجات الاساسية للاستهلاك الشعبي.«سمارة ١٩٨٩أ».

ولعل اهمية هذا التاثير بالنسبة لبحثنا هي في دخول مظاهر الرسملة في الزراعة وليس جوهرها،حيث تتم عملية انتاج المحاصيل الموجهة للتصدير «وخاصة الخضار مثل الفلفل والباذنجان،والتوت الارضي وكذلك الحمضيات،من خلال عمليات تشغيل «غير راسمالية» اي علاقات انتاج غير راسمالية تتخذ اشكال العمل الاسري،والعمل الموسمي، والعمل ذي الاجر الرخيص،او الاجر الشكلي «تشغيل النساء والاولاد» وعمل العونة والعمل غير النقابي، وكل هذه يمكن ان تندرج في خانة رئيسية هي قيام المزارع باستئجار الارض من المالك.

اما مظاهر الرسملة هنا فهي غير اصيلة ولا حقيقية حيث تتجلى في ادوات وليس علاقات الانتاج كاستخدام الالات مثل التراكتورات وامشاط الارض الميكانيكية وكذلك الاسمدة والمبيدات الحشرية،وكذلك استلاف واستدانة الاموال، ولكن ليتم «كما اسلفنا» دمج هذه كلها في علاقات انتاج غير راسمالية.

وهنا يجدر التأكيد على ان التسليف ليس دليل انتشار علاقات الانتاج الراسمالية، فهو ظاهرة سابقة على كامل المرحلة الراسمالية نفسها،علاوة على انها ظاهرة تقود في احيان كثيرة الى هيمنة الراسمالية المدينية «التجارية والربوية» على قطاع الانتاج السلعي الصغير، لتقوم بتثبيته وليس امتصاصه وتحويله راسماليا.

لقد ساهمت طبيعة التوجه الاستثماري للراسمالية المحلية «منذ عهد الاردن وحتى اليوم» في اعاقة رسملة الزراعة. فقد تركزت استثمارات هذه الطبقة في القطاع العقاري «الابنية»، او في القطاع التجاري،وهذا ما اسمي في الادبيات الاقتصادية الاردنية ب «النهضة العمرانية».كما واستمر هذا التوجه حتى خلال فترة الاحتلال القائمة حاليا.

في هذا الصدد تفيد الاشارة الى ان ما تم خلال فترة الحكم الاردني كان نموذجا على «عدم التمفصل» داخل قطاعات الاقتصاد ،مثل عدم حصول تمفصل بين نمط الانتاج الراسمالي الاكثر توجها الى الصناعة، وبين توسيع وتعميق علاقات الانتاج في القطاع الزراعي. وهذا شأن احتجاز الرسملة في البلدان ذات التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الراسمالية المحيطية.اما في فترة الاحتلال،فان الامر اكثر وضوحا حيث تحول السلطة الاستعمارية الاستيطانية دون تمفصل انماط الانتاج من جهة ،ودون تمفصل قطاعات

الاقتصاد الوطني ذاتيا من جهة ثانية.

سمات الرسملة في الضفة الغربية

يتضح تطور الراسمالية في الزراعة بالنسبة الى لينين في "تركيز ملكية الارض ووسائل الانتاج، وتزايد واضح في عدد عمال الزراعة على الاساسين النسبي والمطلق وتزايد التفارق الطبقي بين الفلاحين وتقوية موقع الفلاحين الاغنياء (الكولاك) على حساب الفلاحين المتوسطين، حيث تشكل هذه مجتمعة اتجاه النظام" (لينين،١٩٦٤:١٨٣-١٨٤).

في حالة المناطق المحتلة، فان مسار الامور غير متطابق مع ما عرضه لينين، فهناك (تحرير) تجريد للفلاحين من الارض، ولكن ليس من اجل تركيز الملكية، وانما من اجل مصادرتها ونقل ملكيتها الى مستوطنين من تشكيلة اجتماعية اخرى، هي الاسرائيلية، وهذا لا يقود الى تقوية مواقع طبقة او شريحة طبقية فلاحية على حساب اخرى/اخريات، بل يقود الى اضعاف البنية الطبقية في كامل المجتمع على طريق تبديده بهدف الاقتلاع. وبهذا المعنى لا يتزايد عدد العاملين في الارض بل ان ما حصل هو تناقص هذا العدد.

ساهم ارتفاع كلفة المعيشة في المناطق المحتلة اثر تزايد هيمنة الاقتصاد الاسرائيلي على هذه المناطق في تلقيح اقتصادها المحيطي بامراض التضخم، وساهم هذا الوضع في ترك الفلاح ذو الملكية المحدودة لارضه والتوجه للعمل داخل اسرائيل. ولذا فان مصادرة الارض، وتزايد الازمة الاقتصادية اديا الى انفصال الفلاح عن ارضه والتوجه للعمل داخل الخط الاخضر، مما زاد عدد العمال الفلسطينيين داخل الخط الاخضر على الاساسين النسبي والمطلق، وهنا نلاحظ ان الموقع الجغرافي الذي تمت فيه هذه الزيادة هو خارج التشكيلة الاجتماعية الواحدة، اي في تشكيلة اخرى وهذا غير متطابق مع تحليل لينين للامر.

وحتى المنتج المستقل الذي كان ينتج كفايته خلال الحكم الاردني، اصبح في ظل الاحتلال عاجز عن كفاية نفسه واسرته، فاضطر لترك الارض والعمل في الخط الاخضر، ككاسب للاجر.

لقد كان بوسع اراضي قرية بيت عور الفوقا، قضاء رام الله ان تنتج معظم حاجة سكانها ال ٥٠٠ نسمة من الاغذية في العهد الاردني ١٩٤٨-١٩٦٧. اما اليوم، فان هذه الارض لا تنتج حاجة ١٠ بالمئة من سكانها الذين ما زالوا ٥٠٠ نسمة فقط.

وهذا راجع لرسملة اكثر للحياة،كما ذكر اعلاه،على شكل زيادة وتعميق النزعة الاستهلاكية وارتفاع كلفة المواد الاستهلاكية والتضخم النقدي ....الخ. وهكذا تدهور عدد عمال الزراعة في الضفة الغربية مثلا من ٤٢ر٥٠٠ عامل عام ١٩٧٠ الى ٢٨ر٥٠٠ عامل عام ١٩٨٤ (سمارة، ١٩٨٨-ب- ص ٩٤). وبالمقابل، فقد ارتفع عدد عمال الضفة الغربية العاملين في الزراعة داخل الخط الاخضر من ٢٦٠٠ عام ١٩٧٠ الى ٤٩٠٠ شخص عام ١٩٨٥،ومن قطاع غزة من ٢٤٠٠ عام ١٩٧٠ الى ٩٠٠٠ شخص عام ١٩٨٥.ولا يخفى ان تطور عدد العاملين في الزراعة هذا لا يوحي بزيادة تذكر اذا ما عرفنا ان العدد المطلق للعاملين من الضفة الغربية داخل الخط الاخضر ارتفع من ٠٠٠و١٤ الى ٢٠٠و٤٥ ما بين الاعوام ١٩٧٠ و ١٩٨٥ ومن قطاع

غزة من ٥٨٠٠ الى ٤٠٩٠٠ شخص للفترة ذاتها (الاحصاء السنوي لاسرائيل ١٩٨٦:٧١٠). وهذا ناجم عن عاملين اساسيين:

الاول : وهو ان القطاع الاساسي في الاقتصاد الاسرائيلي والذي استقطب عمال المناطق المحتلة كان قطاع البناء.

والثاني : وهو الاهم، والذي يتمثل في عدم تسجيل عمال المناطق المحتلة العاملين في القطاع الزراعي داخل الخط الاخضر في مكاتب العمل الاسرائيلية التي تستقي الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية معلوماتها منها.والمهم ، ان هؤلاء العمال غير المسجلين هم غالبا من النساء والصبية «سمارة ١٩٨٨-ب-ص١٦٤»،اي انهم عمال مهربين على «صعيدين» الاول هو عدم دخولهم في القوائم الرسمية،والثاني،ان قسما كبيرا منهم «الصبية» دون سن العمل القانوني. هذا ناهيك عن الاجور والحقوق المستلبة. وهنا تجدر الاشارة الى ان الاغلبية الساحقة من العاملين من هذه المناطق داخل الخط الاخضر هم من الريف ومخيمات اللاجئين«سمارة،١٩٨٨:١٦٣». يقول ماك ايخرن: "يمكن اعتبار تعميم انتاج السلع على انه الشرط الضروري والكافي لتطور العلاقات الاجتماعية الراسمالية. ان تعبيرا دقيقا لتعميم انتاج السلع يتطلب ان تكون كل من قوة العمل وملكية وسائل الانتاج مفصولتين عن بعضهما، كما ويتم تداولها كسلع" (Mc Eachern,1976:94).

اما كيللي فيقول:" لا يكون لدينا نمط انتاج راسمالي الا عندما تصبح كل من وسائل الانتاج ، ووسائل الاكتفاء، وقوة العمل سلعا" (KELLY,1979:40).

هنا تبرز ملاحظة اساسية وهي ضرورة عدم اهمال او بالاحرى التركيز على ان تكون علاقات الانتاج سلعية حقا، اي ماجورة، بل حتى لا يكفي ان تكون مأجورة بشكل مقنع او مموه اي عن طريق تشغيل الصبية والنسوة باجور شكلية نظرا لاعتبارات مثل عدم رغبة الاسرة بان تذهب المراة الى المدينة للعمل هناك.

في حالة الضفة الغربية ابان الاحتلال، فان اعدادا كبيرة من الفلاحين قد تم فصلهم عن وسائل الانتاج. اما الارض نفسها فلم يتم تتجيرها لكي تتركز في ايدي كبار الملاك«والذي يتبعه تفارق طبقي اوضح» ولكي تطبق تكنولجيا جديدة كي تحل محل عمل الفلاحين "المحررين" والذين يصبحون كسبة اجور، وانما الذي حصل هو"تغريب" هذه الارض لصالح المستوطنين، كما وتم تشغيل معظم قوة العمل الزائدة هذه خارج الاقتصاد المحلي.

هذه التطورات من شانها ان تكون براهين على تشوه كل من تعميم انتاج السلع والرسملة، وهذا بالطبع محوطة تشكيلة اجتماعية "اي حالة كولونيالية" لصالح اخرى اما قوة العمل، فلم تصبح سلعة وحسب، ولكن سلعة قابلة للتصدير الى سوق العمل الاسرائيلي الذي يحتاجها بشكل متواصل، واحيانا متزايد طالما مشروع استيراد مستوطنين يهود من الخارج مستمرا. وبهذا تستورد اسرائيل سادة بيض وتستورد الفلاحين الفلسطينيين كعبيد لخدمتهم.

يمتدح بعض الكتاب اليساريون عملية تشغيل فائض قوة العمل الريفية من المناطق المحتلةفي اسرائيل بالمحاججة انها تدفع بهؤلاء العمال صوب البرتلة، وتزيد الطبقة العاملة عدديا، وتساهم في تسريع الحل

الاشتراكي للصراع الشرق اوسطي. ولكن مثل هؤلاء الكتاب ليسوا اكثر من منظرين براجماتيين.

لقد ساهم التشغيل في اسرائيل في زيادة عدد العاملين باجر، لكن هذا التشغيل يجب ان لا يشترط بالضرورة حصول البرتلة. فهؤلاء العمال، يعملون في غالب الاحيان في اماكن عمل منفصلة عن العمال اليهود حيث يقبعون في اعمال تشكل الدرجات الدنيا لقطاعات العمل الاسرائيلية، وحتى في الاماكن المشتركة لا يتم هناك اختلاط بين الطرفين، وهذا وذاك يقللان التمازج بين عمال الجنسين. بل ان نجاح النظام الراسمالي الصهيوني في استقطاب العمال اليهود ايديولوجيا وقوميا، قاد الى تحولهم الى مصاف الفاشية ضد العرب. وربما كان للبنية العسكرية لاسرائيل دور ومساهمة بارزين هنا. فما هي تلك الاخوة العمالية بين عامل فلسطيني وآخر اسرائيلي عندما يكون الاخير جنديا في رام الله.؟

ويعمل معظم هؤلاء العمال، على اساس مزدوج، اي عمالا باجر لدى المشاريع الاسرائيلية وفلاحين في اراضيهم. وعليه، فهم غير مجردين تماما من الملكية الخاصة، بل ان حلمهم هو الاحتفاظ بقطعة الارض الصغيرة وربما شراء المزيد. اما العمال الذين يسكنون المخيمات فيحلمون بامل العودة الى فلسطين وامتلاك ارضهم المغتصبة من جديد.

وفوق هذا وذاك فان هؤلاء العمال مهملين ومحتقرين جدا في اسرائيل، كما ويعانون ابشع استغلال ممكن. ولعل مقترحات وزارة العمل الاسرائيلية خير دليل على وضعهم حيث اقترح " ان يلبس العمال الفلسطينيون لباسا مميزا" (التلفزيون الاسرائيلي ١٩٨٩/٦/١).

وهنا تجدر الاشارة الى ان هذا الاقتراح جاء في اعقاب قيام السلطات الاسرائيلية باصدار هويات خاصة للعمال العرب العاملين هناك. وهي البطاقات الممغنطة للتمييز السريع للعامل العربي عن اليهودي. كما لا توجد لهؤلاء العمال اتحادات عمالية، وتتم اعاقة عضويتهم في اتحادات العمال الفلسطينية. ولا تقبلهم الهستدروت، كما انهم لا يقبلون عضويتها. وبوسع صاحب العمل الاسرائيلي نقلهم من مكان عمل الى اخر بسهولة، وطردهم، وخاصة خلال فترة الانتفاضة.(سمارة،١٩٨٨أ). ناهيك اليوم عن التصاريح، والطرد وارتكاب المجازر كما هو الحال في نحالين ١٩٨٩، وريشون لتسيون ١٩٩٠ والحرم القدسي، ١٩٩٠.

هذا الوضع الشاذ والغريب لا يمكن ان يقود الى البرتلة او الى الاخاء العمالي بين القوميتين. بل بالعكس فان هذا الوضع السيء يدفع العمال الى التطرف والكراهية القوميتين. وفي الواقع، فان برتلة عميقة لعمال المناطق المحتلة (اذا ما حصلت طبقا لتشخيص ماركس للامر) لا يمكن لها ان تفعل بشكل ايجابي ومناسب طالما ان الطرف الاخر، الطبقة العاملة اليهودية متشربة لايديولوجيا النظام الراسمالي الاستعماري الحاكم، ومتدهورة صوب السلفية الدينية، والفاشية، وهذا ما لوحظ من نتائج الدورات الانتخابية الاسرائيلية الاربع منذ عام ١٩٧٧.

هذا دون ان تفوتنا الاشارة الى مركز الامر وهو:

١) ان اسرائيل تقوم على ارض الفلسطينيين المطرودين منها عام ١٩٤٨

٢) انها تقتنص كل يوم اجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى العموم، فان نمو السوق المحلي واستيعابه الاوسع للانتاج الراسمالي هو شرط اخر لتحول شكل الانتاج المستقل الى نمط انتاج راسمالي. ولكن، في حالة المناطق المحتلة، فان التوجه التصديري للانتاج

الزراعي (وخاصة في غور الاردن وقطاع غزة «سمارة ١٩٨٩» ،وحتى اكثرية الصناعات الناجحة في المناطق المحتلة (وهي على شكل تعاقد من الباطن- انظر لاحقا) تعتمد على المواد الخام المستوردة اما من اسرائيل او من الخارج، هذه كلها تساعد على ضمور السوق المحلي. اما النتائج المترتبة على هذا كله فهي زيادة متواصلة في ضخ الفائض الى الخارج وتقليل التراكم وبالتالي استثمار اقل وفي التحليل الاخير رسملة اقل ومحوطة اعمق ايضا.

على الصعيد الاجتماعي، وضمن التشكيلة الاجتماعية الواحدة، فان الاطراف «الشرائح والطبقات الاجتماعية» التي تقوم بحل او تفكيك شكل الانتاج المستقل هي مسلفي او مقرضي النقود، والتجار وسادة المدن، وكبار المنتجين في الارياف، باعتبارهم انوية "في ظرف ما" للرسملة. في حالة المناطق المحتلة، فقد لعبت هذه المجموعات الاجتماعية هذا الدور، قبل وخلال الحكم الاردني. ولكن معظمها كان قد فقد دوره خلال فترة الاحتلال، حيث تم استيعابها في سياسة الاحتلال، وبالتالي انحصرت ادوارها ضمن السقف الذي سمح به الاحتلال، حيث قبلت بسياسة الاحتلال في اعادة تشكيل دورها طبقا لما يراه، اي على شكل راسمالية تجارية/كمبرادورية، حيث لم يتجاوز دورها الصناعي الحالة التجارية الحديثة وهي التعاقد من الباطن. فهي هنا ليست منتجة، بل يتم "استئجارها" بكونها محلية لتسهيل اقامة صناعات اصلها ومعظم تمويلها وتوجهها هي خدمة اقتصاد الاحتلال. وفي الحقيقة، فان انحلال شكل الانتاج المستقل، يمكن ان يستمر بادوات اخرى، مثل تشجيع دور الكمبرادور حيث يتم استيراد منتجات غذائية باسعار ارخص من كلفة المنتجات المحلية «طحين،زيوت ،صابون،اعلاف ...الخ»، وهذا يقود الى تعميق الازمة الاقتصادية مما يرغم الفلاح على ترك الارض. وهذه، ان حصلت، فهي مساهمة في حل وتفكيك الانتاج المستقل حتى لو لم يتم بيع الارض. ولكن لصالح عدمية اقتصادية وقومية او بلورة ابنية اقتصادية مشوهة على غرار تايوان وسنغافورة، ولكن أقل نجاحا. وجباية ضرائب عالية، ومصادرة واغلاق الاراضي، وخضوع الانتاج المحلي لمنافسة غير عادلة من قبل منتجات الاحتلال المدعومة، كل هذه العوامل تقود الى افلاس المؤسسات الانتاجية المحلية.

ولعل اكثر علائم التشوه وضوحا في كون الاستثمار داخل المناطق المحتلة خلال فترة الاحتلال قد تركز في اعمال البناء (وخاصة داخل المدن) وهذا دور قامت به الشريحة العقارية والتجارية بشكل خاص، ناهيك عن انه دورها الموروث منذ العهد الاردني.كما تركز ايضا في التجارة، والربا في حين كانت الاستثمارات الصناعية محدودة ومشوهة البنية حيث اخذت شكل التعاقد من الباطن. واضافة الى مؤثرات الوضع العام المجافية للاستثمار الانتاجي فان هذه التوجهات الاستثمارية متلائمة ان لم تكن ناتجة عن عقلية البرجوازية المحلية.

الرسملة،البرتلة، التصنيع والمسالة الزراعية

لعل النمط الدارج وفي العديد من بلدان العالم هو حصول تسريع في التطور الراسمالي من خلال الاعتماد على الفائض المتحصل من الزراعةبغض النظر عن اتخاذه الطريق الدمقراطي البريطاني او الثوري البروسي كما وصفهما لينين، وبهذا المعنى، فان القطاع الريفي اساسي وحيوي من اجل عملية تراكم الراسمال

لاستخدامه في الصناعة، حيث يتم في هذا المعرض تحرير قسم من الفائض في القطاع الزراعي لاستثماره في قطاعات غير وخارج المزرعة، وذلك من اجل المساهمة في التصنيع وفي خلق سوق محلية واسعة للمنتجات الصناعية.

بالنسبة لمجتمع في مرحلة انتقالية، فانه لا بد من حل المسالة الزراعية من اجل تزويد الصناعة بمقومات التطور ومن اجل حثها ايضا. لكن المسالة الزراعية لم يجري حلها في الاردن بمعنى قيام التشكيلة الاجتماعية باكملها بانتاج وتوفير فائض بشكل مقبول. حيث ان هذا الفائض ضروري ليصبح بوسع الصناعة ان تتقدم، والراسمالية انّ تتطور خارج الزراعة، بل لم يتم حلها بالعديد من معانيها

في الوضع العادي ، فان حل المسالة الزراعية يفترض كسر السلطة السياسية للفلاحين الاغنياء، ولكن كما ذكر اعلاه فان المجموعات الاجتماعية التي يفترض ان تقوم بحل نمط الانتاج المستقل هي نفسها خاضعة لسياسة الاحتلال، كما ان السوق المحلي نفسه محصور ومنكمش والضرائب منهوبة لصالح الاحتلال، أما الادخار (ورغم انه لا يشتمل على كل الفائض المحلي) فعلى الاغلب يتحول الى الخارج. في حين ان حل المسالة الزراعية يعني في ما يعنيه المساهمة في خلق وتوسيع السوق المحلي. لكن ما يتم عمليا في هذه المرحلة هو العكس سيما وان كبار ملاك الارض محفوزين بالتصدير على حساب انتاج المحاصيل الاساسية للاستهلاك الوطني (سمارة، ١٩٨٩أ).

لقد اخذت عدة اشياء مجراها على الصعيد الزراعي في الضفة الغربية. فمنذ الحكم الاردني، دمج القطاع الزراعي والحق في القطاع الراسمالي. وقد اخضع الفلاحون للراسمال عبر ترتيبات القروض للممولين المدينين (بما فيها المؤسسات الاجنبية مثل مجلس الاعمار البريطاني)، ومرابي الارياف او راس المال الربوي في الريف. لقد فشل الاردن في حل المسالة الزراعية واستمرت معظم الميكانيزمات السلبية المذكورة اعلاه في ظل الاحتلال، اضافة الى اخضاعها للسياسات الكولونيالية الاستيطانية الاسرائيلية ضد اكثرية المجتمع. بل ان عدم حل، او حتى التعاطي مع هذه المسالة ابقى على مساحات واسعة كاراض حكومية مهملة مما سهل مصادرتها.

واذا لم يعد الفلاح منتجا مكتفيا منذ الحكم الاردني (وهذا ما يفسر الهجرات الواسعة من ارياف المناطق المحتلة الى الخارج)، فان بقية الفلاحين قد اصبحوا في فترة الاحتلال منتجين لعدة اسواق راسمالية، «الاسرائيلية والاوروبية الغربية والعربية»،وكل هذا على حساب انتاج الحاجات الاساسية للمجتمع(سمارة ١٩٩٠أ)

وكما اشار كاوتسكي:

" ان الفلاح الصغير عبارة عن عبد لراس المال الصناعي"...حيث لم يعد هؤلاء الملاك الصغار مالكين لاراضيهم او فلاحين احرار" (امين،١٩٧٦:٥٦). من الناحية الشكلية ظل الفلاح منتج سلعي يعرض منتجاته في السوق، ولكن في حقيقة الامر كان بائعا لقوة عمله، وقد تم تغليف هذا البيع بقناع انتاج السلع. وهكذا، فقد

اختصر الفلاح الى مجرد وضع شخص يعمل في البيت وخاضع للنظام البيتي (امين،١٩٧٦:٦٠).

وكما اشرنا اعلاه، لم يعد الفلاح في الضفة الغربية منتجا مكتفيا لكنه اصبح منتج للسوق وحتى من اجل اسواق خارجية، وهذا ما دفعه الى اهمال انتاج المنتجات التقليدية والتي كانت تبرر او تفسر عادة حالته الاكتفائية،وبانتاجه للتصدير لم يعد ينتج بل يستورد حاجته من السلع الاساسية كالخبز والبيض والصابون....الخ.

"لقد حلل كاوتسكي ضمنا مشكلة العلاقة بين الراسمالية والزراعة، على اساس التحالفات السياسية الطبقية، وليس على اساس التطور البسيط للراسمالية في الزراعة، وانما حللها على ضوء هيمنة الراسمالية الصناعية على الاشكال الريفية غير او الماقبل راسمالية، وعلى اساس التجريد الفعلي من الملكية، والذي بموجبه ظلت ملكية الارض قائمة نظريا. وهكذا استطرد كاوتسكي بحيث وصف الفلاح الصغير بانه "رق" للراسمال الصناعي....ان هؤلاء الملاك الصغار ملاك شكليا لاراضيهم، لكنهم لم يعودوا فلاحين احرار" (امين،١٩٧٦:٥٦).

وهكذا فقد تم تسخير الارض للانتاج من اجل سد حاجة السوق بهدف الحصول على النقود، وليس من اجل انتاج كفاية الفلاح.

وعليه، اصبح من المشكوك فيه طبقا لما ورد اعلاه، بان المفهوم العام للفلاحة والاقتصاد الفلاحي، يمكن استمرارها عندما لم تعد شروط اعادة انتاج الوحدات الانتاجية المنزلية مستقلة عن الراسمال" . من جهته، رفض برنستين اعتبار صغار منتجي السلع بروليتاريين، طالما انهم يحتفظون بملكية وسائل الانتاج ويمارسون سيطرة ما على عملية العمل المباشرة(برنستين، ١٩٧٧:٧٠). اما باناجي: " فلم تخامره شكوك من هذا النوع، اي بوجود علاقات طبقية راسمالية، طالما ان الانتاج البضاعي الصغير تابع للراسمال"(باناجي،١٩٧٧:٣٦). في هذا الصدد نلاحظ ان موقف باناجي قريب من موقف كاوتسكي.

"حتى ان علاقة المشاريع الفلاحية الصغيرة بالانتاج الراسمالي في التقسيم الاجتماعي للعمل تكشف ان هؤلاء المنتجين البيتيين ملحقين فعلا بالراسمال على شكل بروليتاريا ريفية. فاعادة انتاجهم اجتماعيا تتحدد بالانتاج الراسمالي وبالتوزيع، كما وتتطلب (اذا ما اهملنا بيع الانتاج) بيع قوة عملهم. ان نقطة باناجي المركزية هنا، ان علاقات الانتاج الراسمالية تتوسط عبر الاشكال البيتية للانتاج ممثلة شكلا من اشكال علاقات الانتاج الراسمالي. وفي التشكيلات الاجتماعية المحيطية، يمكن ان يقود تطور الراسمالية في الزراعة الى برتلة الريف والتي تاخذ شكل استمرار واعادة انتاج افقار وحدات العمل الاسرية

الصغيرة (باناجي، ١٩٧٧:٣٦).

يستخلص باناجي نتيجتين رئيستين من وجود هذه الاشكال المتخلفة للانتاج الراسمالي. وحيث تتوسط العلاقات الراسمالية ضمن الشكل البضاعي الصغير :

"فان السعر الذي ياخذه المنتج لم يعد ضمن نطاق التبادل البحت ولكن....علاقة انتاج، انه اجر مقنع، ووراء السطح او علاقة شكلية بقيام الفلاحين ببيع منتجاتهم، فانهم تحت هذا الشكل من الاخضاع (DOMINATION) يبيعون قوة عملهم" (باناجي، ١٩٧٧:٣٦).

يؤكد باناجي : انه عندما يتم الحاق وتمفصل منتجي السلع الصغار لانتاج راس المال الاكتفائي، فان هذا يمثل : " الشكل المحدد لاعادة انتاج قوة العمل ضمن عملية انتاج راسمالي. ويصبح تشويه وتضليل، بناء على ذلك، النظر اليها باعتبارها نمط انتاج خاص ومنفرد (مثلا، نمط انتاج منزلي) في نظام من انماط الانتاج مهيمن عليه من قبل الراسمالية" (باناجي، ١٩٧٧:٣٤).

فيما يخص الضفة الغربية، فان هناك حالة من الرسملة وعلاقات الانتاج الراسمالية ولكنها غير مصحوبة بعملية برتلة. وربما بوسعنا القول انها حالة من البرتلة البطيئة والمعاقة بسبب وجود الاحتلال.«انظر لاحقا».

لم يقم برنستين بتسمية او وصف او تشخيص صغار المنتجين السلعيين بانهم "بروليتاريا مقنعة". وبالاحرى، فقد اهتم بحقيقة ان السيطرة الفعالة للراسمال في عملية العمل تقصر عن انجاز البرتلة الكاملة. وهكذا، فقد اكد برنستين ان الفلاحين، ورغم انهم مستقلين من قبل الراسمال، فانهم are being posed as wage - labourer - equivalents"معادلين او على قدم المساواة بالعمال المأجورين»، ولكن ليسوا عمالا ماجورين. هذا التمييز الذي ينطبق "بالمعنى النسبي" مبني على اساس انه ما زال اساسيا لاهداف التحليل وتحديد حدود الاخضاع والهيمنة الحقيقية للعمل على يد الراسمال.

وهؤلاء المنتجين، بخلاف كسبة الاجور الاحرار، ليسوا مجردين (مصادرين) ولا معتمدين تابعين تماما في اعادة انتاجهم على بيع قوة العمل على شكل الاجر (برنستين، ١٩٧٧: ٧٣).

وعلى الرغم من الانطباق الظاهري لاطروحة برنستين هذه على عمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل، هناك نقاطا اخرى تحاجج ضد اطروحته. فمعظم هؤلاء العاملين في اسرائيل لا يكسبون دخلا اضافيا من قطع الارض التي يملكونها باعتبارها مهملة، او من الارض ذات الانتاجية المتدنية جدا، وليس هناك فارقا حقيقيا بين دخل عامل من المناطق المحتلة كان قد اهمل ارضه وآخر هاجر للعمل في الخارج. وفي هذا السياق، هل يوجد هناك معنى حقيقي لملكيه الارض ، بمقدار كون المعنى متعلق بكون الارض

مصدر انتاج كاف ام لا. هذا الجدال يدعم اطروحتنا حول البرتلة المعاقة لعمال المناطق المحتلة كان احدهم قد اهمل ارضه وآخر هاجر للعمل في الخارج.

واخيرا.... فان الامر كما اشرنا في اكثر من موضع، لا يتعلق بعمال المناطق المحتلة العاملين داخل الخط الاخضر وحدهم،بل وبالمنتجين المستقلين الصغار في هذه المناطق،اي بالظاهرة بعموميتها.

ان السمة العامة للمشاريع الصغيرة «او الملكيات والاستثمارات الصغيرة»،في المناطق المحتلة، والتي يملكها «بل ويعتاش منها»، المنتجون المستقلون الصغار،هي استثمارات «وهم منتجون» مرتبطون باشكال راسمالية على مستوى التبادل «السلعي»،ولكن دون ان يعني هذا،او يقود الى رسملة بنية استثماراتهم نفسها. وحتى في الحالات النادرة التي قد يستخدمون فيها عمالا مأجورين «قيام قسم منهم بذلك في بعض المواسم»، فان هذه تتم عملية معادلتها "موازنتها" بالعمل التبرعي التطوعي التعاوني "المجاني بالطبع" من قبل اقاربهم وابنائهم وخاصة في المواسم كثيفة الانتاج.

اما التطور في عملية الانتاج "بالمفهوم الكمي" والناتج عن ادخال آلات وتحسينات ،فهذه مشروطة بمتطلبات السوق التنافسي والذي حوى في عهد الاردن ،ويحوي اليوم، "تنويعات من المنتجات المتقدمة والاقل كلفة".انها عملية المنافسة اذن،ومن ينكر عدم وجود المنافسة بل وحتى بشكلها الاعمى في التشكيلة الراسمالية المحيطية؟.

ولكن، كما نلاحظ، فان دخول ومن ثم وجود ادوات انتاج جديدة وتسهيلات فنية ومالية وادارية لعملية الرسملة يمكنها ان تعطينا "قفزات" في عملية الانتاج الراسمالي، ولكن ليس بالضرورة ان يكون هذا ناتجا عن علاقات انتاج راسمالية حقيقية و/او مكتملة وفيما اذا كانت سوف تفتح فرص استغلال واسعة ام لا.

هذا ناهيك مثلا،عن ان تقديم راس المال الربوي كقروض للمزارعين ليس شرطا ان يعني نموا وتوسيعا لعلاقات الانتاج الراسمالية،بل بالعكس،فانه يعني في حالات عديدة في الضفة الغربية،تركيزا وتكثيفا لاستغلال قوة عمل الاسرة "الزوجة والابناء ،وزوجة الاخ المهاجر وابنائه وغيرهم" في عمل غير مدفوع الاجر، عمل غير محسوب الكلفة،مما يجعل المنتجات قليلة الكلفة على المزارع الراسمالي الذي يسوق الانتاج داخل الضفة الغربية وقطاع غزة او يصدره الى الخارج. وهذا يحقق له بالطبع ربحا مضاعفا.

ما يلي هو موجز لحوار بين كل من كاثي وبندلي جلافانس (١٩٨٣) من جهة وديفيد سيدون (١٩٨٦) من جهة ثانية. يتركز موقف جلافانس وجلافانس حول استمرار الفلاحة، وخاصة في حالة الدراسة التي قاموا بها وهي الريف المصري. حيث يحاججان بانه: "ليس شرطا بان يترتب على اعادة الانتاج الموسع للراسمالية تحول اشكال الانتاج الفلاحية الى اشكال انتاج راسمالية"(٣٨:١٩٨٣).

فهما يوجهان نقدا الى اولئك الذين يرون بان هيمنة الراسمالية في تشكيلة اجتماعية يتضمن تحلل اشكال الانتاج الفلاحية. ويريان بان الخطأ الذي ارتكبته مدرسة التبعية Dependency School ، حيث تفترض ذوبان اشكال الانتاج الفلاحية، "... هو نتيجة لفشلها في تفحص اشكال وعلاقات الانتاج في القطاع الزراعي" (٣٨:١٩٨٣)

في رده على جلافانس وجلافانس، فان ديفيد سيدون يشير اولا الى النقاط المشتركة بينه وبينهما بقوله:

"انه لا بد من وضع الاشكال والعلاقات ما قبل الراسمالية ضمن السياق الاوسع لبنية السلطة الراسمالية. فضمن سياق كهذا على العالم الاجتماعي ان يحصر العلاقات الطبقية ويحددها وان يقدم اساسا لتفحص العلاقات الزراعية"(١٩٨٣:١٦٤)

لكنه لا يتفق مع الدور المركزي الذي ينسبانه الى شكل الانتاج الفلاحي ومشروع مزرعة العائلة. فبالنسبة الى سيدون:

"... فنسب دور مركزي عند تحليل العلاقات الزراعية للاستمرار الظاهري وامكانية بقاء اشكال الانتاج الفلاحية ومشاريع المزرعة الفلاحية هو تركيز على النتائج وليس على العوامل التي تقرر الآليات المحددة للتغير الزراعي، وهو ايضا اتخاذ لمخاطرة الوقوع في خطأ اعتبار "الفلاحة" بمثابة كيان مميز ومستقل قادر على (سيدون/١٩٨٦:١٦٨) توفير فائض لاقتصاد راسمالي متوسع بدون ان يكون ملحقا بمنطق التراكم الراسمالي (جلافانس وجلافانس، ١٩٨٣: في سيدون ١٩٨٦:١٦٨)

يحاول سيدون التعاطي مع المسالة من منظور واسع وهو:

"... ان الاندماج المتسارع لاقتصاد ومجتمع معين في الاقتصاد السياسي العالمي ولفترة تتجاوز القرن يعني ان الظروف التي توجد تحتها في نهاية الستينات كانت نتاجا ليس فقط للديناميكيات المحلية ولكن ايضا، وربما بشكل حاسم لمنطق تطور الراسمالية في المغرب والشكل المحدد الذي بموجبه تم فرض هذا المنطق بغية تحويل -لمدة طويلة من الزمن وبشكل معقد ولامتكافىء- الشروط المادية، اشكال الملكية وانواع العمل السياسي ووعي السكان المحليين. وطاما كان الانتاج الفلاحي مندمجا في سوق اقتصادية اوسع تعمل بموجب قانون القيمة، فان الشكل الفلاحي يبدو متمفصلا عبر عدة علاقات مع نمط الانتاج المهيمن. ان هذه العلاقات، وهي اساسا من خارج المجتمع والاقتصاد الفلاحيين، والتي تشكل العلاقات الطبقية والتي تندمج الفلاحة فيها. وعبر هذه العلاقات، يجري استغلال الفلاحة، وقمعها وتخلفها.(سيدون، ١٩٨٦:١٦٥-٦٦)

وهكذا، فان سيدون يرفض قصر النقاش عند مستوى التبادل، لا سيما وان العلاقات الطبقية لا يمكن ان تعرف بهذه الطريقة.

فهو يعتبر ان جلافانس وجلافانس وكذلك (كيدر،١٩٨٣)، قد اعطوا "الاستمرار" اهمية تحليلية اكثر مما اعطوه "للتحول" و"للمشروعية" على حساب "الانحلال". (سيدون، ١٩٨٦:١٦٦) الى ان يقول:

"وهكذا، فانه رغم الاعتراف او الاجماع العام نسبيا بالاممية الحدية للبنيات -الاكثر اتساعا" في عملية تشكيل -مداخل التحول الريفي- فان تعيين الدور المركزي في تحليل استمرار الفلاحة يؤكد التركيز على ردود فعل او استجابة الفلاحين واستراتيجيات البقاء وليس على العلاقات الطبقية في الصراع. الا ان اية مناقشة مناسبة للفلاحة لا بد ان تتناول بالتفصيل علاقاتها الطبقية، الداخلية منها والخارجية، اذا كان هدفها التقاط العمومية والخصوصية للتحول الريفي.(١٩٨٦:١٦٦)

اما في حالة الضفة الغربية، تحت الاحتلال الاسرائيلي، فان عوامل عدة ساهمت في المسالة الفلاحية. فهناك تغير ملموس في دور الانتاج المنزلي في اعادو انتاج الفلاحين. فعلاقات الانتاج غير الراسمالية ما تزال باقية في عدة اجزاء من المناطق الزراعية في الضفة الغربية من غور الاردن، والمناطق الجبلية الفقيرة. فالحيازات الصغيرة ما تزال موجودة، كما ان الملكيات الواسعة او تركز ملكية الارض لم تتزايد.

ان احد العوامل الجديدة هو نوعية الارض. فان الارض ذات النوعية الجيدة، وليس حجم الحيازة هو الذي اصبح مؤشر العلاقة الطبقية. ولذا، فان اجزاء واسعة من الارض الفقيرة في المناطق الجبلية من رام الله قد تم اهمالها، بينما هناك قطعا اصغر من الارض المروية في الاغوار ما تزال قيد الاستغلال رغم الكلفة العالية لذلك. الا ان المشكلة الاساسية هنا هي ان الحيازة الفلاحية الصغيرة ليست شكل الانتاج السائد في المناطق الريفية من الضفة الغربية.

وليس بوسعنا هنا اغفال النقطة الهامة التي اشار اليها سيدون "الاندماج المتسارع للفلاحة في الاقتصاد السياسي العالمي"، ومسالة التحول الاجتماعي. فالفلاحون في الضفة الغربية، وحتى قبل الاحتلال الاسرائيلي ، كانوا مندمجين او ملحقين بالاقتصاد الوطني للضفة الغربية، والاقتصاد العالمي من خلال محوطة الاردن ما قبل ١٩٦٧.

وكما اشرت في موضع سابق، فان اراضي قرية بيت عور الفوقا، في منطقة رام الله والتي كانت تطعم ٦٠ بالمئة من سكان تلك القرية في فترة الاردن والذين كان عددهم وما زال ٥٠٠ نسمة، اصبحت بالكاد قادرة على اطعام ١٠٪ من هؤلاء السكان في الوقت الحالي. لقد اصبح العامل الماهر من هذه القرية والذي يعمل داخل الخط الاخضر في وضع اقتصادي افضل من وضع اكبر مالك للارض في القرية. هذا المالك الذي كان من المجموعة الطبقية العليا في القرية خلال حقبة الاردن. ان واحدا على الاقل من ابناء كبار ملاك الارض في القرية يعمل داخل الخط الاخضر، او في اماكن اخرى في الضفة او خارجها، بينما في فترة ما قبل ١٩٦٧، كان معظم سكان القرية معتمدين على الارض. وفي حين كان يتم استخدام معظم فقراء القرية من قبل الاغنياء في قطف الزيتون قبل ١٩٦٧، فان عددا قليلا جدا من فقراء القرى يقبل بهذا

العمل لان اجرة العمل في اسرائيل اعلى واسهل مما هي في الضفة الغربية.

ليس هذا مجال الاسهاب في تحليل اسباب تدهور وضع الارض، ولكن بودي الاشارة الى حقيقة ان استمرار الانتاج المنزلي وعلاقات الانتاج غير الراسمالية يجب ان لا توهمنا لنعتقد ان استمرار الفلاحة هو مؤشر قوة في ذلك الشكل من الانتاج، وان الملكية الصغيرة هي حالة دائمة. وربما كان هذا الاستمرار علامة قوة في نمط الانتاج الراسمالي بحيث تمكن من الحاق شكل الانتاج الفلاحي بل وجعله يعمل بموجب آليات نمط الانتاج الراسمالي مثل الانتاج من اجل السوق، والخضوع لراس المال التجاري في مجال الاقراض، والاسمدة والتسويق واكثر من هذه كلها، انتاج المحاصيل الزراعية بارخص كلفة ممكنةمن خلال عمل الاسرة. واذا ما صح هذا، فيبدو ان نمط الانتاج الراسمالي ليس بحاجة لان يقوم بتفتيت شكل الانتاج الفلاحي كليا. ويبدو ان هذا الشكل قد اصبح احد مكونات نمط الانتاج الراسمالي المحيطي.

على ان القضية المركزية هنا هي، كيف يمكننا ان نخلق امكانية تنظيم هؤلاء الفلاحين كمنتجين مستقلين يعملون في الارض على اساس تعاوني. واذا افترضنا ان هذا مدخلا مناسبا لتقوية شكل ومن ثم نمط انتاج غير راسمالي، فان علينا ان نثبت تطبيقيا بان هذا النمط عقلاني، تقدمي وانساني. ان تناقص مساهمة الارض في كفاية حاجة سكان الريف قد قاد الى تغير حاد في البنية الطبقية في القرية. لكن هذا التغير كان مجال تبادل الادوار الطبقية، وهو وان كان جيدا فيما يخص تناقص دور ملاك الارض الا انه سلبي فيما يخص الثقة بالارض نفسها، بالعمل الزراعي، وبالانتاج المستقل كونه في ظروف الهيمنة الوحشية للراسمالية في مرحلة النظام العالمي الاقتصادي وشبه السياسي، كون هذا الانتاج المستقل عش صغير من اعشاش وقاية الانسان شر عبودية العمل المأجور في بحر راسمالي لا يكون الفرد فيه حرا كما يدعون بل مجرد عبد في عصر تزوقة الدمقراطية وحضارة التكنولوجيا.

المركز وتصنيع المحيط

"هناك فكرة تقليدية شائعة انه في مرحلة معينة يقوم شعب باعمال النهب. ولكن، لكي يتم النهب لا بد ان يكون هناك شيئا ينهب، انتاج مثلا. ان نمط النهب نفسه هو في التحليل الاخير يتحدد على ضوء نمط الانتاج، مثلا امة Stock - Jobbing لا يمكن نهبها على طريقة نهب امة من رعاة البقر (ماركس،١٩٧٦:٢٩).

هذا الجدل يوضح ان دور المستعمرين في المستعمرات هو ان ينهبوا. لكن هذا النهب مختلف في الحقيقة عن الاشكال القديمة. ففي المرحلة الراسمالية يتم نهب الانتاج وذلك عن طريق هيمنة نمط الانتاج الراسمالي المتقدم في المركز على نظيراته في المحيط، وهو ما يتخذ شكل التبادل اللامتكافيء.

عبر السيطرة على الامريكيتين على يد كل من الاسبان والبرتغاليين، وما تبع ذلك من سيطرة امم اوروبية اخرى، ولاحقا عبر سيطرة اوروبا على تجارة اسيا واحتلال معظم اجزاء اندونيسيا والهند، في اعقاب كل هذا، حققت البلدان الاوروبية سيطرة على التجارة والتحويل والنقل على مستوى العالم مع انتهاء القرن ١٩.

وحتى في المرحلة المركنتيلية من الاستغلال، فقد كانت السيطرة الاوروبية مدعومة بالتفوق التكنولوجي، والعلوم والتنظيم ونظام المعلومات المتطور. وفي المقام الاول، فان اختراعات هامة في بناء السفن والملاحة، والاسلحة والذخائر قد جعلت انتصار الاوروبيين ممكنا في البحار الشرقية(حيث خاضوا معارك ضد العرب والهنود والاندونيسيين والى حد اقل نجاحا ضد الصينيين والاتراك) وضد شركة Tirra Firmaالامريكية.(باجشي،١٩٨٥:٢٧).

ولكن رغم كل هذا، ظل ماركس ماخوذ بالاعتقاد ان الاستعمار يقود الى رسملة وبالتالي تصنيع المستعمرات. وخير شاهد على ذلك، عبارته المشهورة والواردة في مقدمة الطبعة الاولى راس المال: " ان البلد الاكثر تطورا صناعيا، يبين للبلد الافقر تطورا صورة مستقبلة" (ماركس،١٩٦١:٨-٩). وهو الامر الذي يتضح احيانا عند لينين ايضا.(بريور،١٩٨٠)

وبناء على حماسه الفائق للتطور الراسمالي باعتباره شرطا موضوعيا لانجاز الثورة الاشتراكية، فقد راى ماركس في الغزو الاستعماري كمدخل او طريق لتدمير انماط الانتاج ما قبل الراسمالية. وفي الحقيقة، اخفق ماركس في اكتشاف بان الراسمالية الاوروبية قد دخلت الى العالم الثالث كانظمة وقوى راسمالية بهدف القهر والبحث عن مخارج لتنفيس ازماتها الاقتصادية. اي لم يكن هدفها ابداء دعم ومساعدة المستعمرات. ومع تتابع العقود، بل ومع توالي القرون طورت الراسمالية الاوروبية موقفا عرقيا ضد تطوير المحيط، والملخص باحتجاز تطوره بالنبادل اللامتكافيء و/او بالتدمير كما حصل في العراق عام ١٩٩١. وكما اشرنا في موضع سابق من هذا الكتاب، فان ما سمح له بالتطور الى جانب بلدان المركز القديم، بل على يدها، هي المستعمرات البيضاء. والواقع، ان ماركس لم يكن ساذجا الى هذا الحد كي ينسب تلك الرسالة الانسانية الى المستعمرين، خاصة وهو الذي وصف دخول راس المال الى الهند بقوله (لقد جاء راس المال الى الهند يقطر دما من راسه حتى اخمص قدميه). لكن ما اعتقده هو ان تقوم البلدان الاكثر تطورا بجر الاقل تطورا من "البربرية الى الحضاره" (ماركس، ١٩٧٦:٥٧). ولكن، اذا ماحصل هذا،في حين انه لم يحصل، فانه سيكون مصحوب بمعاناة رهيبة.

فمن المعروف، انه عندما فكرت الراسمالية الاوروبية في الاستثمار خارج المركز فانها فعلت ذلك في المستعمرات البيضاء (سمارة، ١٩٩١). وحتى الى الوقت الحاضر، فان علاقات المركز والمحيط ليست اكثر من طبعات منقحة للمراحل السابقة والاولية لعلاقاتهما وهي العلاقات الاستعمارية المباشرة.

لقد خدع ماركس ببعض الظواهر عندما اعترف بامكانية مغادرة الاستعمار للمستعمرات باعتبارها عبئا عليه. ففي منتصف القرن التاسع عشر، لعبت فترة بداية الاحتكارات دورا بارزا في اعاقة انسحاب الامبراطوريةالبريطانية من المستعمرات بسبب ظهور منافسين انتاجيين مما جعل حماية الاسواق مسالة ضرورية، حيث دعمت هذا الظواهر والتطورات نظام الحماية على حساب التبادل الحر.

لقد قال دزرائيلي في هذا السياق: "سوف تصبح هذه المستعمرات البائسة، مستقلة في فترة بضع سنوات، فهي اليوم عقدا من الحجارة في عنقنا" (ماندل،١٩٧٢، الجزء الثاني:١٢٥).

الفصل الثالث

شرائح الرأسمالية المحلية

هذا الفصل محاولة لدراسة الشرائح او الشظايا الطبقية للراسمالية المحلية مسترشدة بمدخل البحث . ورغم ان نتائج البحث نفسه قد اكدت ان اي حديث عن راسمالية في بلد معين يدور بشكل اساسي حول الراسمالية من حيث دورها في العملية الانتاجية ، فقد حاولنا اعطاء وضع منفرد لكل شريحة راسمالية اخرى، من باب توضيح الادوار وليس من باب ضخامة الوجود والحضور الماديين لهذه الشرائح، وليس السبب هنا هو فقط ان المحدد المركزي للطبقة هو دورها في العملية الانتاجية، وكونها تمثل العمل ام الراسمال والملكية ام الاستخدام، بل كذلك لان تداخل شرائح هذه الطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة عال جدا.

ولا يفوتنا التذكير هنا ان التداخل بين شرائح الطبقة الواحدة هو سمة عامة للطبقات الاجتماعية بغض النظر عن مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي في هذا البلد او ذاك. وهذا يردنا الى المسالة الاساس وهي موقع الطبقة في العملية الانتاجية. وربما يجوز لنا القول في حالة الضفة الغربية ان ما يحدد طبيعة الطبقة الراسمالية فيها هي العملية الانتاجية نفسها، اي هل لهذه الطبقة علاقة حقيقية بالعملية الانتاجية، وهذا ما يساعدنا على التحدث عن طبقة راسمالية محيطية في تمييزها عن راسمالية مركزية.

وكلما كانت الطبقة الراسمالية في اي بلد اكثر بعدًا عن العملية الانتاجية، كلما عنى ذلك انها اقرب الى لعب دور طبقة التجار/والكمبرادور، وان تعددت شرائحها. وفي هذا الحال يكون التعدد هو شكل من اشكال تقسيم العمل بين شرائح هذه الطبقة الواحدة. ولكنه تقسيم عمل في نطاق التخصص الاساسي وهو لعب الدور التجاري/الكمبرادوري.

وهذا يضعنا امام اعتبار هام آخر، وهو ان الفارق بين الراسمالية المنتجة اساسا في المركز، وبين الراسمالية "الخدماتية" والتسهيلاتية، وآخذة العمولة، او تحويل العمولة الى حصة في الملكية كما هي في بعض حالات التعاقد من الباطن"، في المحيط ليس فارقا في درجات التطور او كون واحدة على طريق الاخرى، وان المسالة بينهما هي مجرد سبق زمني ، بل ان لراسمالية المركز دور اساسي وتاريخي في تخلف راسمالية المحيط، وان الاخيرة، قد اكتشفت ربما بالغريزة قبل العقل ان الافضل لها هو القبول بالتقسيم العالمي للعمل الذي تفرضه عليها راسمالية المركز. وفي معظم الاحيان تقوم راسمالية المحيط بتكييف نفسها "دون ان تحتاج الى عملية تكييف قسري" مع متطلبات التقسيم العالمي للعمل. وانصع الامثلة على هذا ما تقوم به الراسمالية الفلسطينية من توجه لخلق سنغافورة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقبل مغادرة هذه النقطة اود الاشارة الى نقطة توضيحية هي ان تحديد دور الطبقة يتم من خلال العملية الانتاجية وليس من خلال دورها في العمل الاقتصادي العام في البلد. فمثلا، هناك دور للراسمالية التجارية في العمل الاقتصادي في البلد ولكنه دور غير منتج ، بل ويلعب في بلدان العالم الثالث دور "تسهيل" التبعية واعاقة الانتاج، وذلك في حالة تسلم البرجوازية التجارية/الكمبرادورية للسلطة.

وربما يتضح الفارق اكثر بين العملية الانتاجية والعمل الاقتصادي العام في بلد معين من خلال تبيان ان الدور الانتاجي الحقيقي لطبقة معينة ممثل في قدرتها على اعادة انتاج ذاتها بقوتها الذاتية، وانتاج فائض يقود الى التراكم وتوسيع اعادة انتاج الذات. وهذا ما يعري الخلل البنيوي للراسمالية في الضفة الغربية والتي تعجز عن اعادة انتاج ذاتها انتاجيا، بل تتمكن من اعادة انتاج ذاتها من خلال الدور الخدماتي الذي تقوم به فتحصل من العملية الاقتصادية والسياسية العامة على مقومات اعادة انتاج ذاتها.

ان العجز عن اعادة انتاج الذات، يعني ان الطبقة نفسها "بالمفهوم الماركسي" للعملية الانتاجية هي طبقة مفترضة او غير مكتملة. وعليه، فلو كانت مكتملة لكانت هناك حالة تحول راسمالي في العالم الثالث. اما العملية السياسية والاقتصادية العامة التي نتحدث عنها هنا، وفي حالة الضفة الغربية بشكل خاص، فهي حالة وجود عملية دعم متواصل لاقتصاد الضفة الغربية، وقطاع غزة بالطبع، حالة من السبسيديا الدائمة. وحالة الدعم هذه هي جزء من عملية اقتصادية سياسية وليس انتاجية. فقد كان الاقتصاد الاردني مدعوم بالمساعدات البريطانية منذ ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٦ من قبل بريطانيا، ثم اصبح مدعوم من قبل امريكا. وبعد ١٩٦٧، اصبح اقتصاد المناطق المحتلة مدعوم من قبل عدة مصادر منها الاردن،"وان حصر لصالح شريحة طبقية معينة ملونة ببعض الافراد من شرائح اخرى"، واللجنة المشتركة، ومؤسسات اسلامية، وصناديق المؤسسات غير الحكومية ...الخ.هذا ناهيك عن دعم وكالة الغوث المتواصل منذ ١٩٤٨.

اما الوان الدعم هذه، وعلى الرغم من "ضآلة" حجمها بالمقارنة مع ما تأخذه اسرائيل، فانه اي الدعم يعني اولا وقبل اي شيىء تعويد اهل المناطق المحتلة على الاتكال وعدم الانتاج، واول من يصاب بهذا الداء البرجوازية لانها قناة وصول هذا الدعم. بل ليست قناته وحسب، فهو يبدأ وينتهي عندها في أغلب الاحوال.

وهنا تجدر الاشارة الى ان الفارق بين ما تتلقاه اسرائيل من الدعم ليس في الدرجة رغم اهميتها بمقدار

ما هو في كيفية توظيف الدعم. فبين ان توظف اسرائيل هذا الدعم في اقامة بنية راسمالية منتجة، وبين ان تنفقه الراسمالية المحلية في مجالات ترفية يكمن بون شاسع. وهذا الفرق معروف ومألوف منذ بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين، حيث لم تلعب الراسمالية التجارية الفلسطينية دورا صناعيا يذكر.

واذا جاز لنا التوسع قليلا في اسباب عدم اكتمال الراسمالية في المناطق المحتلة، وهي اسباب تلتقي في الكثير من جوانبها مع بلدان العالم الثالث، مثل بنية التبعية الموروثة منذ فترة الاستعمار البريطاني "وهي الفترة التي حيل بشكل اساسي دون تمكن الراسمالية في فلسطين من اخذ حتى تلك الفرصة المتواضعة التي اخذتها دول العالم الثالث في حالة دولة-ما بعد الاستقلال-" ثم تلا ذلك الحكم الاردني بما اصله من تبعية في الضفة الغربية.

لقد ترتب على اقتلاع الشعب الفلسطيني من ارضه توفير دعم"وان كان تافها" لاقتصاد المناطق المحتلة منذ عهد الاردن ليظل هذا الاقتصاد عاجز انتاجيا. واذا كان هذا التخطيط صحيح في فترة الاردن، فانه ما يزال صحيحا حتى الآن وبالنسبة لمختلف اطراف الدعم حيث تهدف الى الحيلولة دون تبلور قدرات انتاجية لاقتصاد هذه المناطق ليظل في اسار التبعية الاقتصادية وفي النهاية السياسية.

اما في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٦٧، فالعمل الاحتلالي يجري على قدم وساق لتحطيم اية امكانية لاعادة انتاج الذات في المناطق المحتلة وخاصة بناء على مصادرة الاراضي. وهذا استكمال لدور الاستعمار البريطاني في تسريب الارض لليهود وسلخ ضرائب باهظة من المزارع العربي لتمويل المزارع اليهودي، مرورا بالطرد عام ١٩٤٨، وانتهاء الى مصادرة الارض ما بعد ١٩٦٧.

كما تساهم في هذا المجال صناعات الاحتلال التي اما ان تطرد الصناعة المحلية من السوق او تضعها تحت جناحها على شكل تعاقد من الباطن، وهذه هي الظاهرة الاغلب.(انظر الابواب المتعلقة بالاقتصاد لاحقا).

لقد ترتب على البنية التابعة للراسمالية الفلسطينية منذ فترة الانتداب البريطاني وحتى الوقت الحالي تنازل ذاتي من هذه الراسمالية عن رفع راية الكفاح السياسي من اجل الاستقلال. ولم يكن هذا التنازل لصالح قضية الاندماج في الوحدة العربية، وانما لشعور هذه الطبقة وبناء على كساحها الانتاجي بانها اقل من القيام بهذا العبء. واذا كانت البرجوازية الصغيرة القومية ممثلة في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد ركزت "الاقليمية الفلسطينية منذ اكثر من عقدين من الزمن، فان هذه الطبقة ايضا ، قد عادت لكي تتماهى مع موقف الراسمالية الفلسطينية في المطالبة باستقلال "ممنوح" وليس "استقلال منتزع"، وحين يكون الاستقلال ممنوحا، فان فرص تحققه مشكوك فيها، كما ان الاستقلال المترتب على "المنح" لن يكون استقلالا حقيقيا وانما استقلال التبعية والذي سيحاول ان يأخذ في احسن احواله نموذج سنغافورة كما تطرح البرجوازية الفلسطينية ومنظمة التحرير،وبعض الشيوعيين، وهذا ما يدفعنا لتسميته ب "اقتصاد تحت الطلب".

من الجدير بالذكر الاشارة هنا الى مسالة السلطة ودورها في تحديد المسالة الطبقية. حيث يمارس من هو في السلطة دور واضح في التاثير على المسالة الطبقية، وخاصة اذا بدانا من راس الهرم وليس من قاعدته. فالسلطة السياسية بشكل خاص هي حامية القانون والتشريعات القانونية التي تسند الملكية الخاصة. ولكنها في هذا الصدد تخدم طبقة معينة في الاساس. كما ان السلطة البيروقراطية ، كما في الدول الاشتراكية تضع يدها على القمم الاقتصادية او على كل الاقتصاد باسم تحويله الى "ملكية دولة" في حين تمارس هنا التحكم بالعملية الاقتصادية بشكل يقرب من الملكية الطبقية دون ان ترجع الى الشعب في شيىء اذا كان هو المالك. والبيروقراطية، اذا لم تكن طبقة في السنوات ،او حتى العقود الاولى ، لتبني الاشتراكية، فانها قد تحولت على ما يبدو في اوروبا الشرقية الى شيىء من هذا القبيل. ويدل على هذا انتصار العناصر الراسمالية في وتلكم البلدان، وتبنيها لاقتصاد السوق، وقيامها اخيرا ببيع ما كان قد اسمي ملكية الدولة الى الشركات الاجنبية "وهذا ما لم يحصل حتى في بلدان العالم الثالث المدينة"، واذا لم تكن هذه العناصر قد حازت على الاثراء خلال الفترة السابقة فانها تجد اليوم الفرصة المناسبة لذلك من خلال الحصول على رشوات حيث تبيع ملكية الدولة باسعار بخسة مقابل عمولة خاصة لها"ان بولندا هي اول مثال في هذا الصدد".

كما ان كبار المدراء في الشركات الكبرى يتحكمون بالقرار في تلك الشركات دون الرجوع الى المساهمين. كل هذه الظواهر صحيحة، ولكنها في الحقيقة حالة من توسع هامش الاستقلال النسبي للعامل السياسي اكثر مما هو اعطائه الدور المقرر والحاسم. فكبار المدراء في الشركات المتعددة الجنسية ليسوا كليا من خارج المالكين، فلماذا لا يكون كبار المساهمين هم انفسهم مدراء. كما ان المدير ينفذ في النهاية سياسة الشركة التي تخدم مالكيها ، ولا يعنيهم كثيرا ان كانوا هم الذين يعقدون الصفقة هنا او هناك. في هذا المعرض نجد انفسنا في حالة من الحديث عن مفهوم واسع جدا للملكية الخاصة يتجاوز الفهم الكلاسيكي لمالك الورشة الصغيرة والذي يامر عماله كل ساعة ما الذي يجب عمله. نحن هنا امام حالة من الاستقلال النسبي للمدير كونه يدير امبراطورية مال بما تحتها من عشرات آلاف المستخدمين، والذين بموجب هذه الضخامة يبرز بينهم تراتب معين يقترب حتى من التراتب الطبقي ، ولسنا امام كراج صغير لتصليح السيارات. الا ان الفيصل في هذا وذاك هو وجود عملية استخدام العمل الماجور، ووجود مالك ، وان كان وهميا هنا، الا ان حضوره متجلي في وجود عمل ماجور ووجود راسمال. ولا يعود المهم هنا ان من ينفذ عملية اعتصار القيمة الزائدة هو فورد او المدير. ففي هذه الحالة او تلك ما يتم هو استخلاص القيمة الزائدة من العمل لصالح راس المال من خلال العملية الانتاجية وبناء على وجود الملكية الخاصة. وعليه، ليس النص القانوني، وليس وجود هذه الفئة في السلطة هي التي ادت الى الاستغلال واعتصار القيمة الزائدة،وانما وجود العمل والراسمال معا في حالة من الثنائية مطلقة التناقض.

يبقى ان نضيف ان الطبقة الوطنية هي الطبقة التي تدافع عن الوطن واستقلاله، وعليه، فان الطبقة

المرشحة لهذا الدفاع هي الطبقة المنتجة التي تنتج "في الوطن" ما تعتاش منه. وبهذا المعنى، فان طبقة مصالحها الاقتصادية خارج الوطن ليست معنية بالنضال فيه، وهذا يفسر الفارق بين نضالية راسمالية المركز وراسماليات المحيط التجارية/الكمبرادورية. وهذا ما نلمسه لدى الراسمالية الفلسطينية التي تتوزع في اربعة ارجاء الارض والتي حتى وهي في المناطق المحتلة تركز استثماراتها في الخارج، ولذا، فان دورها النضالي محدود "في حدود تضرر مصالحها" آخذين بالاعتبار ان مصالحها المحلية صغيرة نسبيا مقابل مصالحها في الخارج. فهذه الراسمالية هي راسمالية مالية في الخارج، مندمجة في البنية الدولية لراس المال متعدد القوميات. لكنها ليست صاحبة قرار في الشركات متعددة القوميات هذه، كما انها لا تضفي طابعها "القومي-ان وجد" على هذه الشركات، لان قومية هذه الشركات محصورة في المركز. ولذا لا ترى ان لديها ما يدفعها محليا للنضال الوطني، كمان الاستقلال في الضفة والقطاع لا يهمها كثيرا على اعتبار توزع مصالحها عالميا، هذا ناهيك عن فقدانها للافق القومي وامكانية الانتصار القومي العربي في فلسطين.

ولان هذا البحث كتب كمقدمة من اجل المساهمة في رؤية اوضح لمسار تطور المجتمع الفلسطيني في المستقبل القريب، فانه قد تضمن تسميات لشرائح طبقية للراسمالية المحليةهي على الاغلب في طور التكوين ،او تكونت منذ فترة ولكن على شكل معاق. والمهم، فان تسمية او تعدد هذه الشرائح لا يعني اننا نرى بان هناك وجود حقيقي لطبقة راسمالية مكتملة التكوين، وانما نهدف من ذلك الى تسهيل رؤيتها من الداخل . وشانها شان اية طبقة راسمالية هناك تداخل كبير اذن بين الشرائح الطبقية للراسمالية المحلية، ولكن السمة الاساسية لهذا التداخل انها شرائح لطبقة غير مكتملة وغير منتجة، وهذا الفارق الجوهري بين هذه الشرائح وشرائح راسمالية مركزية منتجة وتعيد انتاج نفسها بقدرة عليا. على ضوء هذا التداخل، فان البرجوازية التجارية هي مالكة الارض في الاغوار، وهي الراسمالية الزراعية هناك في الوقت نفسه، وهي التي تملك معمل صنع صناديق الخشب لتعبئة الخضار المنتجة هناك، وهي نفسها مصدر راس المال الربوي الذي يتم اقراضه للمزارعين، وهي التي تتحكم بصنبور التصدير الى الاردن واوروبا سيان من حيث الموافقة الاسرائيلية على الامر او الاردنية، (لاحظ ان هذا يدخلنا في دورها السياسي وعلاقتها بانظمة الحكم). ويكشف لنا هذا النموذج فيما يكشف أن هذه الطبقة تحصل على حصة من الفائض من كل دور من الادوار المشار اليها اعلاه مما يوفر فرص اثرائها السريع، لكن هذا الحصول على الفائض والمتعدد بتعدد شرائحها لا يمت بصلة الى عملية انتاجية لهذه البرجوازية، بل هي خدماتية . فكما اشار المثال اعلاه، لا يمكننا الحديث عن الشريحة الراسمالية الزراعية كجزء من الراسمالية وهي تقتنص جزءا من الفائض دون ان نتحدث عن هذه الشريحة وهي تقتنص جزءا اخر من الفائض بصفتها مصدر التمويل والاقراض "واخيرا صاحبة الديون"، او عنها وهي تقتنص جزءا من الفائض بصفتها الراسمالية التجارية او من حيث ملكية وسائل النقل للتسويق المحلي او اذونات التصدير.

هذا المستوى البدائي من تداخل ادوار شرائح او شظايا الراسمالية مختلف تماما عن اندماج الراسمالية المالية بالصناعية في الدول الراسمالية المتقدمة، الامر الذي نراه اليوم في الشركات متعددة الجنسية، بغض النظر عن "حدود تجاوزها لجغرافيا القوميات".

الا ان تعدد ادوار الراسمالية المحلية او تداخل شرائحها لم يحل دون ان تبقى المدينة هي مركز وجودها ونشاطها الاقتصادي والسياسي ايضا، وهذا ما يزيد من هامشية الريف وجعله مسرحا لعملية الاستغلال دون ان يستفيد حتى من الخدمات الهامشية التي تحصل في مكان اقامة الراسمالية كطبقة.

وعلى اعتبار انها نمط انتاج فان الراسمالية هي :

١- الانتاج من اجل البيع وليس من اجل الاستعمال من قبل المنتجين المتعددين، وهذا يناقض الانتاج البضاعي الصغير.

٢- وجود سوق لبيع وشراء قوة العمل، ونمط تبادل تدفع بموجبه اجورا نقدية عن فترة زمنية محددة (معدل زمني) او هدف محدد (معدل قطعة): انه وجود سوق تضمن علاقات تعاقدية بخلاف المراحل السابقة للعبودية والقنانة.

٣- استخدام النقد كوسيلة للتبادل بشكل مهيمن وعالمي. فباتخاذه شكلا نقديا يسنح الراسمال او يوفر المرونة القصوى لاعادة انتشار راس المال. وهذا الدور يسمح بوجود دور منظم للبنوك والوسطاء الماليين.

٤- يقوم الراسمالي او من يستخدمه كاداري بتوجيه عملية الانتاج (العمل)، وهذا لا يشتمل استخدام وفصل العمال وحسب، بل كذلك اختيار الامور الفنية مثل، ظروف العمل، ترتيب البيع والشراء. واما المتغير هنا فهو تكون اشكال اولية للاشتراكية مثل التعاونيات او الشركات التي يديرها العمال او يملكونها او شركات تملكها الدولة.

٥- ادارة او توجيه القرارات المالية: استعمال النقود على نطاق عالمي وتسهيلات الاعتماد واستخدام نقود الاخرين لتمويل التراكم وهذا يشتمل او يتضمن دور المستحدث.

٦- التنافس بين الراسماليين:- يدور التنافس بين الراسماليين الذين ينتجون نفس السلعة او بدائلها، ويتم هذا التنافس على الاسواق. وهذا يرغم الراسماليين على اقتناء التكنيك الافضل، ولا يتم هذا الا بالتراكم كي تتوفر لهم قدرة شراء الماكينات الجديدة. وهذا يقود بالطبع الى التركز، الا ان التركز لا يقود الى الغاء المنافسة. يمكن على الاساس الزمني، تلمس اصول الراسمالية في نمو الراسمال التجاري والتجارة الخارجية او بعيدة المدى وانتشار المبادلات النقدية في الاقطاع عبر تنقل او حراك الريع والخدمات الاقطاعية، (وهذا متعلق اكثر بالانتقال من الاقطاع الى الراسمالية في اوروبا). ومهما يكن الجدال حول هذا الامر فان ما اصطلح عليه هو ان الفترة بين القرن الخامس عشر والثامن عشر مقبولة عموما على انها فترة الراسمال التجاري من الراسمالية.

لقد لعب (النهب الاستعماري)،دورا في توفر راسمال في اوروبا لحفز الثورة الصناعية، والتي اقتضت تقليل دور الدولة في السيطرة على الاقتصاد وتبني (دعه يعمل)، حيث تم تقليل دور الدولة.

اما الحقبة الوسيطة في تطور الراسمالية، فهناك ميل او اتجاه يراها في (الثورة الصناعية) والتي اتصفت بالتسارع التكنولوجي والنمو السريع وملكية الافراد للشركات الصغيرة مع حد ادنى من تدخل الدولة وانتشار المنافسة. اما المرحلة اللاحقة فهي الراسمالية المالية او الاحتكارية، والتي وصلت اليوم مستوى الراسمالية متعددة القوميات، والقائمة على قوة السبق التكنولوجي والتكنو/الكتروني.

شرائح الراسمالية المحلية على ضوء المعيار النظري

نورد فيما يلي بعض الاسس النظرية لتحديد الشرائح الطبقية للراسمالية وتطبيق هذه الاسس على حالة الراسمالية في الضفة الغربية.

الراسمال الصناعي

ان الراسمال الصناعي هو النمط الوحيد لوجود الراسمال. ففيه فقط، يتم الحصول على القيمة الزائدة او الانتاج الزائد ، بل وتتم فيه عملية خلقهما التي هي وظيفة للراسمال. وهذا يتطلب ان تكون سمات الانتاج سماتا راسمالية. اي ان قيامه هو اساس معادلة عمل/راسمال وحضوره الاجتماعي يتمظهر بالتناحر الطبقي بين الراسمال والعمل الماجور.

وعليه،" فان التنوعات الاخرى للراسمال التي ظهرت سابقا ضمن شروط الانتاج الاجتماعية السابقة او المضمحلة ليست تابعة لراس المال الصناعي او متغيرة بما يتطابق مع ميكانيزمات اداته، بل انها تتحرك الان على اساسه، اي تنمو وتموت، تقف وتسقط بموجب هذا الاساس" (ماركس راس المال المجلد الثاني، فصل ١).

اذن، في الراسمال الصناعي وحده تاخذ معادلة العلاقة بين العمل وراس المال مجراها الطبيعي، حيث لا يتم الحصول منه على القيمة الزائدة، بل فيه يتم انتاجها.

اماالراسمال الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فلا يشكل حالة متطابقة مع المعروض اعلاه. فالصناعة في الضفة الغربية وغزة صناعة تابعة من خلال التعاقد من الباطن، مشوهة التوجه حيث لم تقم اساسا لا على انتاج الحاجات الاساسية ولا من اجل تصنيع المواد الخام المتوفرة محليا. وتتجلى هامشية راس المال الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة ايضا من خلال النظر الى دوره الهامشي في العملية الانتاجية حيث يتراوح متوسط الاستخدام بين ٤-٦ للوحدة الصناعية الواحدة، كما ان عدد المشتغلين لم

تجاوز ال ١٧ الف عامل، وهذا يبرز دوره الهامشي في الانتاج المحلي الاجمالي، ولعل الوضع اكثر سوءا
ي غزة. وعليه، فان هامشية الدور في العملية الانتاجية هي التي توضح لنا لماذا يكون الصناعيون هم

نفسهم الصناعيون والتجاريون والربويون، وملاك العقارات والاراضي ،وكل هذا بحكم الاساس الطبقي
مشوه والهزيل انتاجيا. واذا كانت الشرائح غير الصناعية من الراسمالية كالتجارية مثلا من مولدات
صناعية في حالة التجربة الاوروبية مثلا،، فان البرجوازية التجارية في الضفة الغربية هي التي استثمرت
ي الصناعة ، الا ان هذه التجارية تعيش الى حد شبه تام على تصريف المنتجات المستوردة. وبهذا فان
شريحة الصناعية هي نفسها تجارية كمبرادورية، متداخلة الادوار . ولا اقول متناقضة الادوار، لان نمط
صناعة القائم في المناطق المحتلة لا ينطلق من خافز استقلال انتاجي حتى يتناقض مع التوجه
لاستيرادي للتجار من نفس الشريحة. وتتضح المفارقة هنا اذا علمنا ان الشريحة الصناعية هذه هي نفسها
لك الشريحة التجارية التي تتضرر من، وبالتالي تعارض ان امكنها، عملية مقاطعة المنتجات المستوردة
وخاصة الاسرائيلية" كما حصل خلال الانتفاضة. لقد كشفت تجربةالمقاطعة في الانتفاضة حدود
شاشة الراسّمالية الصناعية المحلية، فقد دخلت هذه في مزيد من التعاقد من الباطن مع الشركات
لاسرائيلية لانتاج ما يتطلبه السوق المحلي وما يعتقد المستهلك الموجه سياسيا انه انتاج محلي. اي ان
ذه الراسمالية قد اصرت على ممارسة دور كمبرادوري رغم ان الحماية الشعبية قدمت لها فرصة لكي تلعب
ورا انتاجيا. لكن هذه الشريحة وجدت ان الاكثر فائدة لها والاكثر امنا هو الحصول على عمولة من
شركات الاسرائيلية عبر وضع اسماء هذه الشركات العربية على منتجات الشركات الاسرائيلية حيث يتم
قل تلك المنتجات تحت جنح الظلام الى المناطق المحتلة. وهذا يعني في ما يعنيه، عجز الراسمالية
لمحلية عن التعاطي مع اية حالة من حالات الاستقلال. وهذا بعكس الافتراض النظري والتجربة التاريخية
حالات الراسمالية المتمحورة على ذاتها والتي تؤكد بان الشريحة الطبقية الراسمالية التي يجب ان تكون
لاكثر حساسية تجاه التبادل الموجه مع الخارج والذي يخرق الحماية للانتاج القومي، والاكثر تضررا من
ور السلطة السياسية المهيمنة "وفي حالتنا هي الاحتلال" هي الراسمالية الصناعية. وبشكل اوضح، فان
تنافس من ابسط اشكاله الى اعقدها هو في العملية الانتاجية، والتي يقوم بها اساسا الراسمال
صناعي.والذي كان،كما هو معروف تقليديا،هدفا لهجوم الاستعمار والامبريالية في مختلف بلدان المحيط
ي حالاته الوطنية المعترضة على التقسيم العالمي للعمل (كالناصرية والبيرونية)، او هدفا للاخضاع
خاصة عند الاحتواء وتحوله الى كمبرادور. على هذا الاساس يمكننا ابصار تاخر التصنيع في العالم
ثالث، وفي فلسطين بشكل خاص، بالمقارنة مع ظهور الراسماليات التجارية والكمبرادورية . ويعود هذا
تاخير المقصود الى ان التطور الصناعي

"كلما كان على اساس مستقل وغير موجه - برانيا - كلما ساهم مباشرة في الاستقلال الحقيقي وانجاز درجة ما من الفكاك. منذ انخراط تركيا العثمانية في

النظام العالمي،انخراطا تدريجيا(سمارة، ١٩٨٨ب)، ظهرت طبقة التجار كمصدرين للمنتجات الزراعية ومستوردين للمنتجات الصناعية .والشيء نفسه خلال فترة الانتداب البريطاني وبناء الاقتصاد الراسمالي الاستيطاني اليهودي في فلسطين، حيث كانت الراسمالية التجارية الفلسطينية الممثلة في الوقت نفسه بالعائلات التقليدية اكثر بروزا من "الراسمالية الفلسطينية الصناعية العاجزة".

وفي حين اتسمت فترات ما قبل الحكم الاردني بالاعاقة الشاملة للراسمالية الصناعية الفلسطينية، مثلت فترة الحكم الاردني حالة من التمييز بين الراسماليتين الاردنية والفلسطينية، لصالح الاردنية بالطبع (انظر لاحقا). وهذا التمييز لا يعني توجه تنموي حقيقي من نظام الحكم الاردني لصالح الراسمالية الاردنية بل هو توجه تابع ولكن هذا ليس شاننا هنا.

لعل من الاثباتات على الموقف المساوماتي والتابع للبرجوازية الفلسطينية في عهد الاردن هو استمرار تحالف الشرائح البرجوازية الفلسطينية الاخرى، في نظام الحكم الاردني على الرغم من المواقف التمييزية اقتصاديا وسياسيا من النظام ضد الشعب الفلسطيني.

الراسمال الربوي

ربما كان راس المال الربوي اكثر انماط الراسمال مثارا للجدل على اعتبار التناقض القائم بين الادوار التي يقوم بها تجاه عملية الرسملة. ففي حين يدفع الراسمال الصناعي الراسمالية الى الامام باستمرار، فان الربوي يدفعها الى الامام تارة والى الوراء تارة اخرى.

ان الراسمال الربوي سمة ملاصقة لمجتمع جوهر اقتصاده اقتصاد طبيعي زراعي ومنتج للقيم الاستعمالية، او انه هكذا بشكل جزئي على الاقل. والمهم ان دور الراسمال الربوي هو دور اقراضي، وهذا سبب تعاملنا معه في هذا الموضع.

يقوم راس المال الربوي باقراض النقود للجميع، اي من الحكومة وحتى الافراد الصغار. ان المهم في هذا الصدد هو تركز اقتناء او اكتناز الاشياء المعدنية الثمينة الى راسمال مراب او استخدام الراسمال البضاعي التابع لتجار اجانب كراسمال مراب وغالبا ما تم هذا عند حاجة الملوك للنقود اثناء الحروب والافات الطبيعية والاجتماعية (ماندل ١٩٧٢).

لقد ساهم الراسمال الربوي في تراكم الراسمال النقدي، والذي تحول بدوره الى راسمال صناعي فيما بعد. وبهذا المعنى، يهيىء الراسمال الربوي مقدمات ظهور "الراسمالية" الا انه مع هذا يعرقل تطورها في احيان معينة مساعدا على بقاء الاسلوب الانتاجي القديم.

ان مثال اوروبا هنا اكثر انطباقا، فكلما دخل الاقطاع في ازمة فانه لا بد ان يتورط اكثر في حرب بعد اخرى، وهذا يدفع الحكام الاقطاعيين الى حاجة متزايدة للسيولة النقدية كعملة، والتي لا تتوفر الا من قبل

(التجار والبنكيين والمرابين). وطالما كان المرابون والارستقراطية يغذون بعضهم، فانهم يحتاجون بعضهم ايضا.

وربما لا ينطبق الدور الاقراضي للراسمال الربوي وما ترتب عليه، الى حد كبير على التاريخ العربي حيث تكررت باستمرار حالات مصادرة الفائض وحتى الممتلكات من التجار على يد السلطة ناهيك عن تحريم الربا وهذا ما كرس الاعتقاد بالغياب الكلي للملكية حتى بمفهوم التصرف... وهو بعكس اوروبا التي ساعد التشريع لصالح الملكية الخاصة على صيانة ملكيات البرجوازية كحقوق ومن ثم التحول الى الراسمالية.

ان من سمات الراسمال الربوي ان ربحه غير محدود، ولذا فانه يساهم في اعاقة الراسمالية التي تقوم بدورها بتخليص العامل من براثن المرابي، يتم هذا بالطبع لان العامل في ظل الراسمالية يصبح بلا ملكية يسيطر عليها المرابي عبر الرهن حيث ان الرهن هو ضمان استرداد النقود. ومن جهة اخرى، فان تجريد صغار الملاك من ممتلكاتهم على يد الرهن يمكن ان يقود الى تركز الملكيات الزراعية الواسعة كخطوة على طريق تبلور الراسمالية الزراعية.

على ان التجلي الرئيسي لهذا الراسمال هو اقراض المال بفوائد ربوية كمصدر للربح، ومن هنا اهتمامنا به في وضع المناطق المحتلة تحديدا سيان في فترة الاردن، او الفترة الحالية حيث تغيب المؤسسات الاقراضية سيان كانت بنوكا زراعية او بنوكا تجارية عادية (انظر لاحقا).

ياخذ هذا الراسمال اشكالا متعددة في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال. وهذه الاشكال اكثر تطورا من الاشكال البدائية التي اتخذها هذا الراسمال في الفترات السابقة (اوروبا المركنتيلية او فلسطين عشرينات هذا القرن). فقد اتخذ راس المال الربوي شكل الاقراض للمزارعين بضمانات الرهن. اما في الوقت الحالي، فان هذا الراسمال يقدم من المرابين الافراد الى اصحاب المعامل والى التجار وحتى الى الصرافين، مما يعطيه دور في دخول نسيج البنية الاقتصادية في المناطق المحتلة. وهذا ناتج عن قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتصفية النظام البنكي في المناطق المحتلة (سمارة،١٩٩١)

بل لقد تطورت، بسبب غياب البنوك في هذه المناطق، حالات وسيطة بين الربوي والمالي، مثل قيام اصحاب النقود ومختزني الذهب بوضع هذه الاموال لدى الصرافين على ان ياخذوا فائدة معينة عليها. ولكن اذا حصل وافلس الصراف، فان اصحاب النقود لا يملكون اية ضمانة لاسترداد حقوقهم.

ولكن هناك محدودية العملية الاستثمارية التي تلعب دورا كبيرا في الحد من الاقراض الربوي. بل ان هذه عملية متبادلة في الوقت نفسه، بمعنى ان الطبيعة غير الاستثمارية للراسمال الربوي تتلائم مع هامشية القطاع الصناعي في المناطق المحتلة، والتي تترافق معها وتتولد منها وضعية او حالة غياب النظام التمويلي، وهذا ينقلنا الى الراسمال المالي.

الرأسمال المالي

ان راس المال المالي هو الشكل الوحيد من الراسمال الذي لم يعالجه ماركس نظريا، بل وحتى النظرية الماركسية في القرن العشرين. اما منظره الاساسي فهو هلفريدنغ(١٩٣٨). "يرى هلفريدنغ ان السمتين المركزيتين لهذا الراسمال (اي في حالته شبه المستقلة والمهيمنة)، هما:

١- انه يتكون من اندماج قوي لكل من راس المال المالي الموجود في يد البنوك مع راس المال الصناعي.

٢- يظهر في فترة محددة جدا من الراسمالية، وخاصة في حالة الاحتكارات وما قبل انهيار الراسمالية.

وهي الحالات القليلة التي تركزت فيها سلطة الدولة بايدي اغنى ممثلي الطبقة المسيطرة "البلوتوقراطية" حيث يجري حرمان الشعب من حقوقه. ان سيطرة الطغمة المالية في عدد من البلدان الراسمالية، والسعي لخنق المنظمات الديمقراطية سمتان مميزتان للبلوتوقراطية في مرحلة الامبريالية" (بتمور،١٩٨٣:٥٧).

وبهذا المعنى، فانه لا يوجد الا مندمجا بالراسمال الصناعي على اعتبار ان هذا الاندماج لا بد منه:

" ان اندماج الراسماليين المالي والصناعي امر لا مناص منه. فعلى مدار حياة الراسمالية، لا يصبح وجود - الراسماليين الماليين المتخصصين والسندات، والتبادل والاستدانة واقراض النقود - ممكنا الا بسبب تمفصلها مع القطاعات الانتاجية. وفقط باقراض النقود للراسماليين الصناعيين يصبح بوسعهم الحصول على القيمة الزائدة عبر الفائدة التي ياخذونها، وبهذه الواسطة فقط يديرون انظمة المدفوعات والتبادل الخارجي في تحويل الاقتصاد بمجمله حيث يستطيعون الحصول على القيمة الزائدة عبر تحقيق الربح" (بتمور،١٩٨٣:١٧٣).

بمقدار كون راس المال الربوي ذو حضور كبير "نسبيا" في المناطق المحتلة اذا نظرنا لدوره في الزراعة والصناعة بل وقطاعات اخرى معا في هذه المرحلة فان راس المال المالي "تحديدا المصرفي" غائب بنفس النسبة. واذا كان تحقيق راس المال المالي للفائدة امر منوط بتمفصله مع الراسمال الصناعي الذي يحقق القيمة الزائدة والتي ينال راس المال المالي حصته من الفائض عبرها، فان راس المال المالي يظل ضروري للراسمال الصناعي لكي يتم تفعيله. وهذا بشكل خاص في بلد كالمناطق المحتلة، حيث المؤسسات الصناعية عاجزة عن التمويل الذاتي، وهذا بخلاف وضع الشركات متعددة القوميات في بلدان ألمركز. وعليه، فان غياب النظام البنكي في المناطق المحتلة قاد الى تشوه العملية الاقتصادية في هذه المناطق. لكن الدور غير الانتاجي وبالتالي غير الاستثماري للراسمالية المحلية بل والدور المدعوم الذي تتمتع به "عبر اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، ومساعدات منظمة التحرير الفلسطينية". كل هذه حالت دون ان تشعر الراسمالية المحلية ان نظاما بنكيا في المناطق المحتلة امر ضروري ليصبح النضال من اجل اقامته في مصلحتها. ان الخدمات التي تقدمها البنوك الاسرائيلية في الضفة الغربية هي خدمات تسهل عمل دوائر سلطات الاحتلال مثل تسديد الضرائب بين الناس والاحتلال، ومرتبات واستحقاقات وشيكات اجور العمال

العاملين داخل الخط الاخضر، ومرتبات التقاعد والتامين الصحي (رغم ان البعض يفضل استلامها عبر مكاتب البريد).

ولا يخفى ان البنوك الاسرائيلية قد فشلت في لعب دور الوسيط بين المودعين والمقرضين. وابعد من هذا، فان البنوك وشركات التامين الاسرائيلية تحول وتستثمر ارصدتها في اسرائيل.

هذا الوضع الخواء فيما يخص المؤسسات المالية هو الذي اعطى فرصة اطول لراس المال الربوي كي يستمر وينشط، كما قاد لخلق اشكال عمل متعددة لهذا الراسمال مثل ايداعات الافراد لدى الصرافين، وايداعات المؤسسات لرواتبها لديهم حيث اخذ يعمل هؤلاء على شكل بنوك تفرض بحرية ما يناسبها من فوائد او عمولات. ولعل ازمة الدينار الاردني التي بدأت عام ١٩٨٧ وما تزال قد حوت تعبيرات وتجليات كثيرة لهذا الامر، مثل قيام الصرافين في المناطق المحتلة بالتعاون مع المتحكمين برصد ودفع اجور مستخدمي المؤسسات المحلية التي تاتي رواتبها من الخارج ،وخاصة من الاردن، ومع ادارات الكثير من المؤسسات المحلية على وضع سعر خاص لصرف الدينار وعلى الدفع بالدينار وهو منهار، وبالتالي حققت هذه الفئات والشرائح والمجموعات وحتى الافراد ثراء رهيبا في فترة قياسية. الا ان السمة الربوية للصرافين وشركات التامين، انها لا تفضل اعطاء القروض، كما انها تحبذ الاستثمارات التجارية والعقارية اكثر من الصناعية (انظر الجزء الرابع، نتائج المقابلات).

هناك ملاحظة اخرى متعلقة بالامر، وهي ان راس المال الربوي حين يستمر في العمل في المناطق المحتلة رغم الظروف الشاذة فانه ياخذ على عاتقه مغامرة كبيرة، وخاصة اذا ما قورن بالراسمال الصناعي والتجاري وغيرهما حيث يفضلان الهروب الى الخارج على الاستثمار. ولكن ربما كان الربح غير المحدود الذي يفرضه الراسمال الربوي او حماية نفسه بالرهن او طبيعته الراكدة هي سبب اخذه للمغامرة. وربما استفاد بنك القاهرة عمان من هذا "المسلك" فاصر على رهونات عقارية كضمان للقروض.

ان غياب مناخ الديمقراطية السياسية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث هو احد محفزات الحاصلين على الفائض لكي يهربوه الى الخارج. وهذا يقلل بدوره فرص الاستثمار وخاصة الصناعي. واذا كان هذا ظاهرة في العالم الثالث فانه اكثر سوادا في المناطق المحتلة حيث انعدام الامان مرفوع الى قوة هائلة.

صحيح أن هذا الراسمال المتدفق من بلدان المحيط الى المركز الامبريالي يفقد هويته القومية، وان الطبقات التي تملكه تفقد ايضا كونها برجوازية قومية. الا ان المهم ان هذا الراسمال ينتحل قومية اخرى، وهي قومية المركز حيث يصبح خاضع تماما لمتطلبات وقرارات ادارة راس المال المالي العالمي القابعة في الولايات المتحدة وبنسبة اقل في اوروبا واليابان. اما البرجوازية العالمثالثية فلا تضم تماما الى سيدتها في المركز، كما وتفقد قرار السيطرة على تحريك حصتها من راس المال هذا.

هذه الظاهرة متمثلة بشكل حي في حالة الراسمالية الفلسطينية في الشتات، والتي طوال ٢٣ سنة على

الاحتلال، لم تفكر في الاستثمار في المناطق المحتلة. ولم يبدأ هذا الحديث لديها الا بعد ان اخذت الامبريالية الامريكية تشير على اسرائيل بذلك.

الراسمال التجاري

لقد اصطلح على تسمية الفترة ما بين القرنين الخامس والثامن عشر بانها فترة الراسمالية التجارية. والراسمالية التجارية ليست نظاما اجتماعيا اقتصاديا لكنها آلية للتحكم بتبادل المنتجات بالنقود. وعليه، فان البلد الاقدر على الانتاج هو الاكثر استفادة من المتاجرة وبالتالي التحكم بفائضه ونهب فائض بلدان اخرى عبر التبادل اللامتكافيء.

يمكن لهذا الراسمال ان يتعايش مع اي نمط انتاج لان دوره ان يبيع ويشتري لا ان ينتج. انه شرط تاريخي اولي او مقدمة تاريخية لنمط الانتاج الراسمالي، ونظرا لانه يركز الراسمال فهو شرط ضروري للراسمالية، لكنه ليس شرطا كافيا بحد ذاته. وبهذا المعنى ربما يمكن القول ان راس المال التجاري مناسب او مساعد في نشر العلاقات الراسمالية، لكنه ليس مناسبا او ليس من الضروري ان يكون مناسبا في نشر نمط الانتاج الراسمالي.

ياتي او يتولد معظم راس المال التجاري عبر التبادل الخارجي اكثر مما هو عن بيع المنتجات المحلية. ولعل المدينة الدولة "القروسطية" في ايطاليا مثال جيد على ذلك. وبهذا المعنى فان لراس المال التجاري دور بارز في بلورة السوق العالمي.ان الربح المحدود هو الربح الوسطي، ففي ظل الهيمنة الراسمالية يكون ربح راس المال التجاري محدودا، لكن في ظل الاقطاع يكون ربح راس المال التجاري غير محدود.

يتشابه كل من راس المال التجاري والربوي في انهما سابقين للراسمالية الصناعية، وانهما مقدمات سابقة لها ايضا. وعليه، يرى انجلز ان راس المال التجاري كان الناقلة التي بواسطتها تمكنت الراسمالية من الحلول محل المجتمع الاقطاعي. وهذا يبين انه عامل مساعد على هيمنة الراسمالية، ولكنه ليس بديلا لها او لاي تشكيلة اجتماعية اقتصادية لانه ليس تشكيلة بحد ذاته. وفي هذا السياق كان ماركس اكثر تحديدا من انجلز، ان لم يكن مخالفا له، عندما اوضح بان راس المال التجاري عاجز بحد ذاته عن حفز وعن تفسير الانتقال من نمط انتاج الى اخر وانه "يمثل في كل مكان عقبة امام نمط انتاج راسمالي حقيقي" (ماركس، راس المال المجلد الثالث، فصل ٢٠). وعلى اي حال، هناك نقاش واسع بين الماركسيين حول دور التجارة البعيدة في توليد الراسمالية في بلدان المركز.

وفيما يخص بلدان العالم الثالث، يرى بعض الكتاب ان الراسمال التجاري قد لعب دورا في تخلف هذه البلدان خلال الحقبة الاستعمارية الاوروبية، ١٥٠٠ - ١٨٠٠.وبشكل محدد، فان راس المال التجاري يتحالف مع اكثر العناصر رجعية في الطبقة الراسمالية المحلية الحاكمة، ويبالغ في تصوير قوتها ويحتجز ظهور علاقات انتاج راسمالية (كاي ١٩٧٥) (DORE & WEEKS, 1979) . ولا شك ان راس المال التجاري يلعب هذا الدور المعيق للرسملة ولكن كما يبدو في حالة خاصة هي مرحلة الاستعمار. وبهذا المعنى، ربما يجور لنا القول ان دور راس المال التجاري غير مطلق بل منوط من حيث رجعيته وتقدميته

المرحلة وطبيعة نظام الحكم في البلد المعين.

تجدر الاشاره الى ان راس المال التجاري نموذجا على الانعزال عن مجال الانتاج، حيث يعرف كل نمط نتاج بالعلاقات الاجتماعية التي يتم بواسطتها تنظيم الانتاج. وعليه، فان راس المال التجاري لا يمكنه تحديد الطبيعة الاساسية للمجتمع لكنه بالاحرى يفرض نفسه على مجتمعات والتي يجري تحديد سماتها الاساسية بالاستغناء عنه. وليس راس المال التجاري نظاما اجتماعيا اقتصاديا ولكنه آلية للسيطرة على تبادل المنتجات بالنقود كما ورد اعلاه. ومن هنا فهو اقل تعاطي مع السياسة بالمفهوم الكفاحي للاستقلال الوطني والتحكم بالفائض. بل ان دوره في العالم الثالث دور متساوق مع الاستعمار والامبريالية على الاقل.

ن لتحليل جوهر الربح التجاري دور هام في تبيان هيمنة علاقات الانتاج الراسمالية في بلد معين. فالربح لذي يجنيه التاجر من تجارة المسافات البعيدة والذي يصل المجتمعات البعيدة ببعضها البعض هو ربح حصل عليه كقيمة وهمية وعلى شكل منافع اجتماعية، يجري تقييمه بشكل لا متكافىء في كلا لمجتمعين الذين لا يعرفان بعضهما بعضا. (فهما يتبادلان سلعا نادرة دون ان يعرفا كلفة انتاجها لاجتماعي هنا وهناك). هذا الشكل من الربح يجب محاذرة خلطه مع الربح الذي يتحصل (كعائد) لراس لمال التجاري.(ماندل،١٩٧٢). ففي ظل نمط الانتاج الراسمالي فقط، تصبح التجارة نشاطا راسماليا، كالانتاج الصناعي، وبالنتيجة ياخذ راس المال التجاري مظهره كجزء من راس المال الكلي. وبناء عليه يشارك راس المال التجاري في عملية التساوي العام لمعدل الربح.

يبرز ربح راس المال التجاري من اعادة توزيع القيمة الزائدة المجنية في التشكيلة الاجتماعية من خلال تحول فائض القيمة هذا في شكله المحدد الى ربح الراسمال. فالتاجر في "النمط الماقبل راسمالي" يحصل على ربحه من امتلاكه الذي ياخذ حالة احتكارية. وفي تجارة المسافات البعيدة، فان هذا الاحتكار يجعل من الممكن تحويل الفائض من مجتمع الى اخر. ولكن رغم محاولات التجار في المجتمع الواحد خلق حالة احتكارية الا انها لا تنجح مثل المسافات البعيدة، فلا يسع هؤلاء ان يلعبوا داخل المجتمع الواحد ما لعبه مثلا اليهود في القرون الوسيطة او الديولا في غرب افريقيا (امين، ١٩٧٦:٣٢).

وحيث يعمل في مجال التداول، فان راس المال التجاري لا يولد قيمة زائدة، لكنه كما اشرنا اعلاه يحوز على شكل ربح" على جزء من القيمة الزائدة التي تتولد في المكان الوحيد الممكن لها وهو مجال الانتاج في الصناعة والزراعة الراسماليتين (وقد اشرنا الى هذا في صفحات لاحقة بمثال حصة التجار في مناطق الاغوار في الفائض وهي الحصة التي تزداد وتتعدد بتعدد الادوار التي يتخذها الراسمال التجاري مثل ملكية الارض ومعمل الاخشاب والراسمال الاقراضي...الخ).

وهذا يوضح كيف يعتمد راس المال التجاري على راس المال الصناعي في مصدر ربحه في ظل راسمالية لان الاخير يسوق منتجات الاول، الا ان هذا الدور لا يخفي حقيقة ان راس المال التجاري وجد قبل الصناعي، بل ويرى بعض الكتاب ان قيام التجاري بالنهب الاستعماري والتجارة قد خلق مقدمات تراكم البدائي كشرط هام لوجود الراسمالية.

يقول ماندل: *"ان معدلا في الربح التجاري اعلى من معدل الربح الصناعي سيؤدي الى تدفق رساميل نحو التجارة، الامر الذي سيخفض معدل الربح بنتيجة المزاحمة المتزايدة. كما ان معدلا في الربح التجاري ادنى من معدل الربح الصناعي سيؤدي الى انحسار الرساميل عن دائرة التوزيع نحو دائرة الانتاج، وبالتالي الى اشتداد المزاحمة الصناعية والى هبوط مقابل في معدل الربح الصناعي. اذن، يساهم راس المال التجاري في التوزيع العام للقيمة الزائدة لكنه لا ينتجها البتة"* (ماندل، ١٩٧٢: ٢٠٩ - ٢١٠).

لعل هذا الامر ينطبق من جهة على المناطق المحتلة ومن جهة اخرى لا، فهو تعبير عن ميل معدل الربح للتساوي في ظروف معينة دعنا نسميها طبيعية او مثالية في بلد معين بمعزل عن النظام العالمي عموما، وبمعزل عن الاستعمار بالتاكيد. الا ان مثال المناطق المحتلة يتفق مع جانب احادي من المعادلة، فالاستثمار في هذه المناطق موجه او مركز اساسا على التجارة، لان الصناعة مجال غير مؤات للاستثمار في ظل سياسة الاحتلال الهادفة الى اقتلاع البنية الانتاجية في هذه المناطق، مما يجعل الفرص الاكثر اربحية في نطاق التبادل والذي لا يخلق قيمة بالطبع.

ولعل ما يشجع ويطيل امد هذا التوجه الاستثماري غير الانتاجي هو كون الراسمالية الصناعية هي نفسها او في معظمها الشريحة الراسمالية التجارية. وعليه فحين يتم التركيز او الميل لصالح الاستثمارات التجارية والخدماتية، فان معناه قيام نفس الشريحة من الطبقة بذلك.

يجري في المجتمعات الراسمالية، تناقض واضح بين الراسمالين الصناعي والتجاري، حيث يحاول راس المال الصناعي محاصرة نشاط التجار في النقل والبيع والتسويق، على اعتبار ان اي تخفيض في كلفة التوزيع يزيد كمية بل وحتى معدل الربح الصناعي. وبهذه الطريقة، فان راس المال الصناعي يحاول تقليص كمية القيمة الزائدة التي تذهب لصالح التاجر، ويحول في نهاية الامر،الربح التجاري المتحقق من البيع الى ربح راسمالي صناعي.

ولكن حالة المناطق المحتلة مختلفة الى حد ما حتى في هذا المجال. فالتاجر المحلي، لا يعتمد بشكل اساسي على تسويق منتجات محلية، كما هو الامر في المجتمعات العادية. انه يسوق منتجات اجنبية مستوردة في اغلب الاحيان، وهنا فان اصحاب هذه المنتجات مغنيين بدعم هذا التاجر وتنشيط دوره. ومن هنا فان الاضرار التي يلحقها التاجر المحلي بالراسمال الصناعي يجب ان تكون هائلة بالمعيار المطروح اعلاه. الا ان الاضرار التي تنجم عن هذا النشاط الواسع والرديء للشريحة التجارية يضر اساسا بالاقتصاد الوطني "اقتصاد الطبقات الشعبية" وخاصة بسبب تشجيع النزعة الاستهلاكية بدل ان يضر بالراسمالية الصناعية، وذلك لان هذه الصناعية هي بحد ذاتها من جهة خدماتية وكمبرادورية "وهذا لا يتناقض مع التجارية" . كما ان الشريحة ،الى حد كبير ، هي هذه وتلك، وما يحصل انها تبدل ادوارها او تمارس عدة ادوار وكلها ادوار غير متناقضة مع بعضها البعض. في حالات كثيرة،فان الاحتلال يزود تجارا معينين

بأذونات الاستيراد من الخارج، استيراد المواد الخام والالات، وبهذا يقدم لهؤلاء التجار حماية غير مباشرة عن طريق تمتعهم وحدهم بفرص الاستيراد، وبهذا يجد الصناعي نفسه مضطر لعلاقة جيدة مع التاجر الذي يحتاج اليه الصناعي في حالات عديدة منها ان يكون قناته الى اخذ تسهيلات من الادارة الاحتلالية. والشيء نفسه عن التصدير الى الخارج، فقد حصل راس المال التجاري من قبل الاردن واسرائيل على تسهيلات للتصدير الى الاردن منذ السنوات الاولى للاحتلال، واصبح التصدير احتكارا بايدي كبار التجار، كما يتم اليوم اعطاء تسهيلات لكبار التجار للتصدير الى المجموعة الاوروبية (سمارة، ١٩٨٩أ). ولا يخفى ان كبار التجار هنا هم غالبا كبار ملاك الارض واصحاب المصانع، وهذا ما يجب ان ندركه على ضوء كون الكثير من المصانع الناجحة في المناطق المحتلة هي صناعات التعاقد من الباطن، والتي لا تمثل راسمالا صناعيا مستقلا.(انظر الجزء الرابع، الفصل الثاني).

كبار ملاك الارض

من الجدير بالذكر ان تحولا راسماليا لعلاقات الانتاج الزراعي في الضفة الغربية ما زال محدودا. فرغم ان المزارع ينتج للسوق الا ان حالة العمل الزراعي المأجور محدودة جدا، في حين ان علاقات الانتاج في مزرعة الاسرة او المزرعة المستاجرة بالضمان او المحاصصة هي علاقات اسرية تعتمد على عمالة الاسرة وليس على استئجار قوة العمل.

ان كبار ملاك الاراضي هم انفسهم كبار التجار ،وهم اصحاب المصانع .... قد لا نجانب الصواب، اذا قلنا، ان الضفة الغربية وقطاع غزةبشكل خاص لا تحتوي على ملاك ارض كبار بالمفهوم التقليدي الشائع لاصحاب (الاقطاعات)، وربما كان هذا السبب في سهولة تداخل وتوزع هذه الشريحة في الشرائح الطبقية الاخرى للراسمالية في المناطق المحتلة، لكنها لا تحتوي بالمقابل على تفتت عالي للملكيات الصغيرة، اي لا تصل الى حالة وجود نسبة عالية من سكان الريف بدون اراضي. وربما لهذا السبب ايضا،نجد ان شريحة ملاك الاراضي في المناطق المحتلة تفتقر الى مركز طبقي خاص بها وناتج عن دورها في العملية الانتاجية الاقتصادية العامة في البلاد. وهذا سر كونها اقرب الى لعب دور الشريحة الطبقية المستفيدة من التبعية "او التحول الى اداة" للنظام السياسي الحاكم. وبمعنى آخر، فان ضيق قاعدتها الانتاجية خلق او يخلق لديها، بالفعل، ميل اكبر للمساومة السياسية والوطنية المصيرية، او ان شئت على مستوى حق تقرير المصير..ولذا، تجلت اكثر في كونها "ارستقراطية مدينية"، تجارية وعقارية تابعة ومؤيدة للنظام الاردني سياسيا بل "ومتعكزة عليه". وتوضيحا لهذا الامر يجدر التفريق بين كون القطاع الزراعي هو الاهم والاكثر تشغيلا في اقتصاد الضفة الغربية، وبين حصة الملكيات الكبيرة في العملية الانتاجية، على اعتبار ان انتاج هذه الملكيات لا يوضح الحجم والاهمية الحقيقية للقطاع الزراعي، بل ان الاعتماد عليها يقود الى التقليل من اهمية هذا القطاع وبالتالي الى اعطاء صورة خادعة. هذا الموقف السياسي لهذه الشريحة "والموروث عن وضعها في فلسطين" قبيل ١٩٤٨، ربما كان اكثر ما يفسر مسار هذه، الراسمالية الفلسطينية، السياسي التابع والمتسلق بشكل عام او ان شئت، "خبرتها التاريخية" في بيع او رهن القرار السياسي الوطني، والذي يحلو لمثقفي هذه الطبقة وصفه بالمبايعة.

قد يكون من اللازم الرجوع الى توزيع حيازات الارض في هذا الصدد لانارة التحليل الوارد اعلاه.فقد كانت حيازات الارض في فلسطين ما قبل ١٩٤٨ على النحو التالي:

حيازات الاراضي في فلسطين عام ١٩٣٦

المساحة بالدونم	عدد الحيازات	نسبتها %	المساحة %
اقل من ١٠٠	٦٥٩٣٣	٩١,٨	٣٦,٧
من ١٠٠-٢٠٠	٥٧٠٦	٨,٠	٣٥,٨
١٠٠٠-٥٠٠٠	١٥٠	٠,٢	٢٧,٥
اكثر من ٥٠٠	١٣	٠,١	١٩,٢

المصدر -Anglo-American Committee of Enquary,Survey of Palestine,Government of Palestine.1946.vol III.

هنا تجدر الاشارة الى ان هذه اللوحة لا تعد ممثلة للوضع الحالي في المناطق المحتلة باي حال من الاحوال، بسبب التغيرات التي حصلت على وضع هذا القطر عام ١٩٤٨.لكن معطيات هذه اللوحة تشير الى ان اكثر من ٩٠٪ من عدد الحيازات هي ملكيات صغيرة وان كانت لا تمثل الا حوالي ثلث الاراضي ايضا، وقد يبدو كون ثلثي الاراضي ملكيات كبيرة وكأنه يحمل بذور رسملة الزراعة "ان توفرت الشروط الطبقية والسياسية المناسبة".

الا ان الملكيات الكبيرة "ما فوق ١٠٠٠ دونم، او حتى ٥٠٠٠ دونم" ليست في الحقيقة ملكيات افراد وانما ملكيات لعائلات فلسطينية مثل عبد الهادي في جنين والشوا في غزة، ولانها تمثل عائلات وليس افرادا، فهذا ينطوي على امرين:

الاول : ان هذا يصلح اساسا للحديث عن وجود طبقة "او شريحة طبقية" من ملاك الاراضي.

والثاني : وهو ان هذه الشريحة لم تتحول الى راسمالية زراعية، ولم تحل المسالة الزراعية.ويعود هذا في الاساس الى التوسع الاستيطاني اليهودي في فلسطين واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه.

والثالث : انه حتى لو لم تحصل عملية الطرد، وبالتالي الاستيطان اليهودي فان ملكية العائلات الكبيرة كانت ستقود الى تفتيت الملكيات الكبيرة. اما هذه الحيازات الكبيرة فقد تلاشت "تقريبا" في الضفة الغربية فيما بعد (انظر الجزء الثاني، الفصل الثالث/اللوحة المتعلقة بتوزيع الحيازات في عهد الاردن). وعن فترة الاحتلال، فحدث ولا حرج.

فيما يخص الدور السياسي لهذه الشريحة، وموقفها من السلطة، لا بد من الاشارة الى انها حافظت على "تراثها" في هذا الصدد،وهو "التحالف" مع النظام الاردني "والانحناء" لسلطات الاحتلال، او ممارسة هذا المسلك وذاك معا. ولذا،نجد ان كبار التجار الذين يصدرون الى و/او عبر الاردن هم من هذه الشريحة وهذا موقف يتطلب رضى الدولتين، بل ان التصدير الى اوروبا منوط او "ممنوح" بشكل خاص لهذه الشريحة التي ما تزال تمثل "مركز" التحالف مع النظام الاردني.

الملاك العقاريون

ليست الملكية الخاصة شرطا لدخول الراسمالية الى الزراعة، بل ان الملاك العقاريين من اقل الشرائح الطبقية دورا في ادخال ونشر الرسملة. على الرغم من انهم بالنسبة لماركس يشاركون بشكل غير مباشر في حصة من الفائض، فهم من الشرائح الطبقية التي تاخذ حصة من القيمة الزائدة على شكل ريع وفائدة.

كما ان ضغط المبادلات التجارية يقود الى تحول الملاك العقاريين الى منتجين للسوق، ولكن هذا لا يعني ايضا ان هذه الشريحة تساهم في هيمنة الراسمالية . وفي حالة المناطق المحتلة،فان الملاك العقاريين يستفيدون من العلاقات الراسمالية دون ان ينتموا لها بالضرورة، اي دون ان يفضلوا التحول سريعا الى مجالات الاستثمار الراسمالي .

يقوم اصحاب الملكيات العقارية والذين يؤجرون بيوتهم واراضيهم تاجيرا راسماليا ببزل فائض عال عبر هذا التاجير، ولكنهم يفضلون العودة غالبا للاستثمار في هذا المجال نفسه وفي بناء البيوت الفخمة لتحل محل قلاعهم القديمة. وهذه البيوت تكلف مبالغ كبيرة حيث يتم استيراد معظم موادها من الخارج باسعار عالية مما يساهم في نزيف كميات كبيرة من الفائض الى الخارج على شكل عملات صعبة، وبهذا يساهمون في شل التراكم المحلي اكثر مما يساهمون في اعاقة دور الراسمالية المحلية، لان دور الاخيرة غير متناقض مع توجه الملاك العقاريين.

الكمبرادور

وتتشكل هذه من الفئة العليا من برجوازية المستعمرات وانصاف المستعمرات والبلدان ذات الاستقلال الشكلي، (تجار، وسطاء، اصحاب مصارف، ومرابون وقسم من البرجوازية الصناعية الكبيرة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالراسماليين الاجانب والاقطاعيين المحليين).

هنالك فرصة امام الطبقة الراسمالية في البلد الواحد كي تنتج غالبا للسوق المحلي، ولكن ايضا للتصدير، في القطاعات الاقل تطورا حيث تطور قوى الانتاج منخفض جدا. وحيث تواجه هذا الوضع والمصحوب غالبا باستمرار منافسة السلع المستوردة، فان الطبقة الراسمالية الوطنية اما ان تبقى في هذه القطاعات، واما ان تدخل تلك التي يهيمن عليها راس المال الاجنبي او الكمبرادوري، وفي الحالة الاخيرة يصبح دورها مائلا لان يكون مشابها او مماثلا لدور راس المال الكمبرادوري والذي يعتمد بشكل متزايد على صيانة التغلغل الامبريالي من اجل اعادة انتاج نفسه، ربما مثال البرازيل مناسب هنا حيث :

"يقوم - تحالف ثلاثي - بين راس المال المتعدد الجنسيات، وراسمال الدولة وراسمال النخبة الخاص "(سيفاناندان ١٩٨٩). ومن اجل مصالحه يسمح الراسمال البرازيلي التابع بان يقوم هذا التحالف بتخليد فقر الشعب البرازيلي، وتخريب

البيئة، واستمرار الاغراق في الديون والتي هي ١١٥ بليون دولار" (سيفانادان،١٩٨٩:٧).

اما في المناطق المحتلة فان التعاقد من الباطن هو التعبير النموذجي عن هذا الامر. فهو المجال الاساسي الذي يستثمر به الراسمال الاسرائيلي في المناطق المحتلة من جهة والذي يستفيد منه الراسمال الكمبرادوري من جهة ثانية. اما الطابع الكمبرادوري هنا فهو ان الاستثمار يتم في مجالات تابعة وموجهة للخارج. ان دور الكمبرادور المحلي هنا هو الحصول على ربح عبر التسهيلات التي يقدمها للراسمال الاسرائيلي. يزود الراسمال الاسرائيلي العامل في المناطق المحتلة بالمواد الخام شبه المصنعة، ويستغل العمل المكثف وتقوم هذه الشركات بانجاز السلع وتسليمها الى المتعاقد الاسرائيلي باسعار متفق عليها. ومثل هذا العمل مربح للاسرائيليين حيث يدفعون اجورا زهيدة وخاصة للنساء سيان كن يقمن بالعمل في البيت او في معامل داخل المناطق المحتلة نفسها اما ما يكشف فداحة هذا الدور فهو معرفة ان هذه الشريحة الكمبرادورية تشمل الراسمال الصناعي المحلي. وربما ان هذا الراسمال الصناعي غير موجود خارجها.

ان الشريحة الكمبرادورية مرتبطة صميميا بالتغلغل الامبريالي، انها معتمدة على الراسمال الاجنبي عبر سيطرته على وحدات الانتاج، مرتبطة بحلقات الى الصناعات الاستخراجية او عبر انتاج سلع الرفاه والمعتمدة على توزيع شديد اللاتكافؤ للدخل والذي يتم تخليده على يد الامبريالية.

وفي حالات اخرى فان القاعدة المادية للكمبرادور قد تتشكل بواسطة استثمار مشترك مع الراسمال الاجنبي في وحدات تنتج من اجل التصدير او بامتلاك وحدات من صناعات احلال الواردات تعتمد على راسمال وسلع مستوردة (مثال البرازيل ايضا). اما القطاع الاكثر طفيلية في هذه الشريحة فهو ما يمكننا ان نطلق عليه الكمبرادور التمويلي، والذي يجد جذوره في تراكم راس المال الاجنبي والكمبرادوري، وهذا يستثمر على العموم في مشاريع مختلطة اكثر اربحية وخارج البلاد، وعادة ما تكون في اقتصادات الراسمالية الصناعية وربما يمكن اعتبار الدولة، في الكويت احد هذه الامثلة، كما ان الدولة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تمارس هذا داخل بلادها اليوم. اما برجوازية الشتات الفلسطينية فانها تقوم بهذا الدور منذ امد وهو الظاهرة التي ستجلبها الى المناطق المحتلة في حالة التسوية او شبه التسوية.(انظر لاحقا). وكما ورد اعلاه، فان ممثلي الكمبرادور يدفعون باستمرار بصدد تخليد وتوسيع التغلغل الامبريالي مركزين على دعم التطور الاقتصادي من القيمة التي يتم استخلاصها لصالح الدولة من الاستثمار الاجنبي في قطاع التصدير، واهمية الصناعة التي تشكل حلقة وصل وزيادة الاربحية عن طريق استخدام التكنولوجيا المستوردة.

ان الكمبرادور ليس جديدا على المناطق المحتلة، فهو موجود منذ فترة الحكم الاردني وقد ورثته فترة الاحتلال الاسرائيلي، ولكن بطبعات خاصة بهذه الفترة الجديدة، حيث كون الاحتلال الاسرائيلي او ساعد على تكوين اجزاء جديدة اضيفت الى هذه الشريحة . مما تقدم يمكننا معرفة ان الدولة الكمبرادورية تتسم اساسا بضمان استمرار هيمنة راس المال العالمي في الدولة الوطنية.

ولعل ما يهمنا في هذا الصدد هو الاشارة الى ان الكثيرين من الفلسطينيين بمن فيهم رسميين في منظمة التحرير الفلسطينية يدعون الى شكل تصنيعي في هذه المناطق قائم على اساس كمبرادوري، كالحديث مع الشركات اليابانية متعددة الجنسيات لكي تقوم بالاستثمار في المناطق المحتلة عشية الاستقلال. وهذا يعني تصنيع متكيف مع النظام العالمي(سمارة ١٩٨٩ أ).(٢)

الراسمالية الطفيلية

لعل الحديث عن شريحة طفيلية هو حديث مفترض اكثر مما هو بالنسبة لشرائح اخرى. هذه الشريحة اكثر الشرائح الراسمالية مناقضة للانتاج حيث تنشأ في احضان الفساد والرشوة والسلب والنهب. ولذا، فكلما نشطت الطفيلية والكمبرادورية والتجارية وهما اقرب الى تكوين شريحة موحدة كلما تضاءل الانتاج ولا يخفي ان هناك تكامل وترابط بين شرائح الراسمالية في المجتمع وهي الحالة التي قد نسميها:

- تبادل الادوار على الارض.
- تكامل الادوار في قمة العمل الاقتصادي في البلد.

فهناك تكامل حقا بين اعمال الشرائح الراسمالية، الكمبرادورية والتجارية والطفيلية والبروقراطية في المناطق المحتلة. اما الشريحة ألراسمالية الصناعية منسجمة مع عملية التعاقد من الباطن(انظر لاحقا).

يلعب راس المال الطفيلي في المناطق المحتلة دور في تركيز العلاقة بالاحتلال، فان توجهه غير الانتاجي يقود الى تشجيع التعاقد من الباطن في الصناعة المحلية بدل التصنيع المستقل. انه يقوم بمص دم المنتجين وليس تشجيعهم او حفزهم استثماريا.

وحيث يتوجه هذا الراسمال نحو الربح الاسهل، فانه يدفع بصدد تعزيز التبادل وليس الانتاج، وفي هذا المعرض يتماهى مع او يندمج في دور الراسمال الكمبرادوري والتجاري.

يشمل هذا الراسمال تجار العملة وتجارة التهريب الى ومن اسرائيل وتجارة التصدير الى الاردن (نظرا لحصولها على امتيازات التصدير بموجب اهداف سياسية للاردن)، وحتى التصدير الى اوروبا"حين يكون اخذ هذا الامتياز بموجب تزكية من الاحتلال"...والمضاربات العقارية. وكل هذه الانواع من الراسمال لا تطور الاقتصاد (وانما تشل قوى الانتاج في المناطق المحتلة).

بالاضافة الى الظروف المناسبة جدا للنشاط الطفيلي والتي خلقتها سلطات الاحتلال، فان نشاطات اللجنة المشتركة والتحويلات من الخارج عموما قد لعبت دورا في تنشيط دور طفيلي للراسمالية. فقد ذهبت هذه الاموال لتعزيز الاستيراد الاستهلاكي، والذي كان للراسمال الطفيلي كوسيط في هذه الاعمال حصة منه، كما ساهمت هذه التحويلات في انشاء مراكز ومؤسسات غير انتاجية وانما طفيلية من حيث دورها وما تقوم به من ادوار.

نشهد في المناطق المحتلة دور كبير للراسمالية الطفيلية في مجال المضاربات. فلكون اهتمامها غير انتاجي، فانها، اي الراسمالية الطفيلية، تقوم باستخدام راسمالها النقدي في المضاربة لامتلاك ما لدى المجتمع من وسائل انتاج بدل زيادة الطاقة الانتاجية فيه، مثل شراء الارض في المدن والبنايات، وشراء

مواد البناء في مرحلة معينة واحتكارها، والاتجار بالدولار، والدينار والخشب والذهب والاستثمار في السوبر ماركت والمتاجر والمقاولات....واذا كانت محجمة في هذه المرحلة عن المضاربة في الفنادق والسياحة فذلك بسبب تحكم الاحتلال بهذا القطاع.

البرجوازية البروقراطية

لعل من المناسب ايراد ملاحظة اساسية حول هذه الشريحة من البرجوازية الكبيرة، وهي ان وجودها "بالقوة لا بالفعل" منوط بوجود دولة مستقلة، وهذا يجعل طرحها في هذا السياق مسألة خلافية.

في هذا الصدد، فاننا سنحاول تبرير تناول دور هذه الشريحة من خلال مناقشة "شبه الدور" الذي لهذه الشريحة في فترة الاحتلال، والدور "المحتمل" لها ما بعد الاحتلال. ونظرا لاهمية دورها، بل وخطورة ذلك الدور لاحقا، فان تناولها يصبح مسألة ذات معنى.

البرجوازية البروقراطية هي المجموعة التي تسير نظام الحكم، الدولة، اما الاجزاء الاخرى كالدينية، والعسكرية، فهي اقل اهمية الا في حدود دورها في السلطة كالعسكر اثناء الانقلابات او المتدينين كما في ايران.

نحت ماركس هذه التسمية من خلال تجربته الشخصية في تعاطي الدولة مع مجاعة مقاطعة موسيلي، وقد كتب عن ذلك في جريدة (الرينانية الجديدة) التي كان يعمل فيها (انظر مقالاته في ١٧-١٨-١٩ كانون الثاني لعام ١٨٤٣). وقد اشتق هذا الاصطلاح من العلاقات القائمة بين المؤسسات القابضة على القوة والمجموعات الاجتماعية التابعة لها.

ان البرجوازية البروقراطية هي الشريحة العليا من الجهاز البروقراطي والتي بحكم موقعها السلطوي تسيطر على قطاع "او القطاع" الانتاجي المملوك ملكية عامة. والذي بناء على كونها هي السلطة، فانها تديره باسم الدولة. هذا بشكل عام، ولكن اذا ما افترضنا ان هذه البرجوازية لا تملك "بالمعنى القانوني" هذا القطاع من الانتاج اي كما تملكه الطبقة الراسمالية الصناعية، فان هذا البرجوازية البروقراطية هي طور اعلى واكثر تمويها من البرجوازية الطفيلية، حيث تتحكم بقسط من الفائض دونما حق قانوني او اخلاقي.

واذا كانت البرجوازية الطفيلية تحصل على الفائض عبر اعمال النهب والفساد والمضاربة، فان البروقراطية تحصل عليه عبر تمتعها بسلاح السلطة السياسية الذي كثيرا ما اغتصبته في بلدان العالم الثالث.

ولا يخفى ان القطاع العام هو مملكة البرجوازية البروقراطية، وليست هذه المملكة في حقيقة الامر مجرد اطار تمارس فيه هذه البروقراطية دورا انتاجيا وانما دور في التحكم القسري بعلاقات الانتاج. انه دور من الخارج اكثر مما هو من الداخل وان كان في نفس الوقت من الخارج والداخل معا. انه دور من الخارج، بمعنى ان استلام هذه البرجوازية دور السلطة السياسية بواسطة الاجهزة الادنى منها فانها تخول لنفسها السيطرة على الفائض في القطاع العام والضرائب. وفيه تقتطع لنفسها رواتبا ورشاوى. وبهذا

المعنى فانها تولد المناخ المناسب لنمو الراسمالية الطفيلية (او ان قسما منها يصبح من هذه الشريحة)، وبهذا يقتربان او يندمجان معا.

وهو من الداخل بالمعنى الايديولوجي والقانوني، حيث تسوغ لنفسها الادعاء انها تمثل الشعب، "الثورة الاشتراكية"، وانها تضع يدها على هذا الفائض باسم الشعب، كونها الوكيل الامين على مصالحه وعلى التنمية.....وهكذا، فكلما انصهرت الطبقة السائدة والدولة معا كلما زادت البرجوازية البروقراطية عزا واكتمال هيمنة.

ومع تقادم الزمن، وحصول هذه البرجوازية على مداخيل عالية، عبر ماتتحكم به من الفائض، فانها تعود لتعبر البوابة الطبيعية للمطهر الراسمالي وهو ان تصبح برجوازية بالملكية الخاصة. وهذا ما لاحظناه في حالة البرجوازية البروقراطية المصرية ايام الانفتاح.

ان الفارق بين هؤلاء، وبين المديرين في الشركات الراسمالية الحديثة، وخاصة في بلدان المركز، ان هؤلاء المديرين، ورغم دورهم في صراع العمل - راسمال، ورغم هامش العمل الواسع الذي يتمتعون به، الا انهم يحاسبون امام اشخاص او ملاك حقيقيين. اما في حالة البرجوازية البروقراطية فلا وجود "شخصي" للمالك المباشر، بل يشكلون هم انفسهم ذلك الوجود. ولذلك يقترن وجود البرجوازية البروقراطية بالبلدان غير الديمقراطية البرجوازية الغربية، وخاصة في تلك البلدان التي خضعت لانقلابات عسكرية اغتصبت السلطة واوحت للشعب بالقوة ان الانقلابيين انتزعوا السلطة من العهد السابق ليعيدوها الى الشعب، "ممثلة في مجلس الثورة" الذي ينصب نفسه نائبا عن الشعب في كل شيء؟.هذا ناهيك عن وضع دول اوروبا الشرقية والذي لا مجال لبحثه هنا. وهكذا، تصبح البرجوازية البروقراطية ممثل الراسمال مقابل العمل، الا انها رغم عدم وجود صكوك قانونية بالملكية لديها، فهي تلعب دورا اكثر خطورة على الطبقة العاملة، فهي باسم الشعب والثورة تجبر العمال على القبول بما لا يقبله العمال في البلدان الراسمالية المتقدمة، حيث تلغي النقابات وتقيم نقابات الحكومة وتميع الاضرابات وترهب من يطالب بتحسين الاجور او ظروف العمل.....وفوق هذا وذاك تضع التشريعات التي تكرس كل هذه المسلكيات (مثال المانيا في عهد هتلر). بل انها تسلخ الفائض لتبعثره في الانفاق الترفي وليس الانتاجي.

واذا كان بروز هذه الطبقة "كسلطة" منوط بالفترات الانتقالية، فهذا يعني انها مرتبطة بفترات انتقالية معينة، وبانها متحالفة طبقيا مع طبقة اخرى ممثلة حقا لنمط الانتاج الراسمالي. فمن ناحية كونها مرحلية ومؤقتة، يتم تفسير هذا بان الطبقة نفسها "بعد ان تكسب وتنهب" تتحول الى راسمالية عادية، ومن ناحية التحالف، انها تتحالف مع الراسمالية الكبيرة التي كانت هي نفسها قد قلمت اظافرها في فترة معينة، لكن الاثنتين معا كانتا وظلتا تمثلان تحالفا، وان كان غير معلن. ان كون البرجوازية البروقراطية طبقة مرهونة الوصول الى الحكم بالظروف الاستثنائية (وهذا يعني ان هناك امكانية لوجود بروقراطية ولكن غير حاكمة)، يعني امكانية تفكك بنيتها ودورها.

يمكننا ملاحظة صعود هذه الطبقة خلال سواد فترة الكفاح الوطني الشامل بما فيه من تحالفات وطنية وجبهات قومية، والتي غالبا ما يركزها الانقلاب العسكري. وهنا يتم اخضاع الوطنية والقومية وحتى الطبقية لصالح الدولة/السلطة.

واما هبوطها فيمكن ان ياخذ عدة مسارات: مثل انقلاب عسكري اخر، وتقادم عهد الثورة، وحلول الديمقراطية، وتنامي الراسمالية الصناعية على حساب او بالتحالف او من رحم البروقراطية نفسها او فشل مشروعها التنموي او الثوري والتحول الى الانفتاح كما في مصر واستحكام ازمة اقتصادية اجتماعية وسياسية دمقراطية كما في اوروبا الشرقية. ورغم اتضاح سمات البروقراطية في مصر والدور المحتمل لها، فقد سقط الكثير من اليسار المصري في الاعتقاد بان مصر الناصرية كراسمالية دولة كانت تسير في طريق اشتراكي (عبد الملك، ١٩٦٨:٣١٧).وفي هذا الصدد فان عبد الملك يتعاطى مع احتكار القائمين على سلطة الدولة لوسائل الانتاج، الا انه يهمل تهميش الطبقة العاملة على اصعدة الانتاج والسياسة، بل وتهميش مختلف الطبقات الكادحة او صاحبة المصلحة في الاشتراكية.

وبدون الخوض في تفاصيل وضع مصر نود اقتطاف ما يلي:

"وقد تطور حجم المرتبات وبدلات التمثيل للوظائف العليا الى حد كبير، فزاد على سبيل المثال من ١٩٦٢ - ١٩٦٣ حتى ١٩٦٦ - ١٩٦٧ اي خلال اربع سنوات بنسبة ٢٥٠٪ في قطاع الخدمات (بدون حساب الادارة المحلية)، او ٢٥١٪ في قطاع الاعمال الحكومي (المؤسسات العامة والشركات التابعة). وبالرغم من ان حجم هذه الفئة زاد خلال فترة الاربع سنوات بمقدار ٦١٪ نجد ان دخلها الاجمالي ارتفع بنسبة ٢٣٠٪، هذا فضلا عن المزايا العينية المتنوعة (السيارات والمكاتب الفخمة، السفر للخارج، والبدلات الهائلة من العملة الصعبة....الخ) (ط.ث. شاكر:١٧٥).ولا يخفى ان هذه التطورات قد حاقت بالنظام الناصري في فترة وصوله الى الازمة.

البروقراطية كمشروع

ربما يجور القول ان في المناطق المحتلة جهاز بروقراطي في طور التكوين. وقد بدأ تكون هذا الجهاز منذ منتصف السبعينات حيث "فورة " المراكز والمؤسسات في المناطق المحتلة اعدادا "لقدوم الدولة الفلسطينية".

لقد اعطت المنظمة اولوية للانفاق على اقامة المراكز والمؤسسات والتي تخدم "السلطة السياسية للمنظمة" اولوية على الاستثمار الاقتصادي والانتاجي، وهذا يعزز الفكر والتكوين البروقراطيين للمنظمة في الخارج وتمفصلاتها المحلية. ومع تطور السنين اصبحت هذه المراكز انوية بروقراطية في هذه المناطق، واصبح القائمون عليها مجرد كبار موظفين واداريين لا يختلفون عن المؤسسات البروقراطية

الحاكمة في الدول المستقلة الا في حيازتها على مقاليد الحكم. بهذا المعنى، فان الجهاز البروقراطي في المناطق المحتلة في حالة مشروع جاهز بانتظار التشغيل فيما لو حصلت تسوية من الطراز الذي ترغب، بل ان هناك شبه جهاز بروقراطي لحكم ذاتي محلي هنا، ولكن لسنا بصدد فتح مثل هذا الملف الآن. واذا كانت التكوينات البروقراطية في المناطق المحتلة حاليا هي مقدمات للبنية البروقراطية المحتملة "للدولة الفلسطينية"، فان القيادة الرسمية للمنظمة في الخارج مسلحة بمختلف مستلزمات السلطة البروقراطية. فمن حيث نمط التفكير، فان هذه القيادة تتحدث عن "دعوة" الشركات متعددة الجنسية للقدوم الى فلسطين للاستثمار فيها (سمارة،١٩٨٩ أ)، واقل ما يمكن قوله هنا ان هذا المسلك معناه قيام السلطة البروقراطية بالتعاقد باسم الشعب على ما تراه هي مناسبا بحكم رؤيتها الطبقية. ولا يخفى ان صفقات من هذا القبيل تشتمل على فرص هائلة من الارباح والعمولات والرشاوى، بخلاف التعاقدات بين الراسمالي الفرد وبين مصدر التصدير.

وعلى اعتبار ان فترات انتقالية من نوع معين "كالانقلابات العسكرية، والاستقلال بدون ثورة شعبية، وعدم وجود حياة برلمانية" هي مناخ مناسب لنمو وهيمنة البروقراطية سلطويا، فان وضع المناطق المحتلة الحالي والمستقبلي "اذا ما حصلت دولة على المدى القريب" هو وضع مناسب للنمو البروقراطي سلطويا.

فقيادة المنظمة هي المتحكمة بالرصيد المالي، وهي التي تحوز على دعم واسع شعبيا، وهي نفسها ذات عقلية غير تنموية بل تحديثية راسمالية وهي اميل الى الاستثمار السياسي والدبلوماسي وليس الانتاجي وهي متحالفة مع الراسمالية الفلسطينية، كما انها تفتقر لبنية ديمقراطية في التعامل بين فصائل المنظمة، كل هذه، اضافة الى الظرف السياسي العام في المنطقة، تشير الى ان السلطة القادمة ستكون سلطة البرجوازية البروقراطية السياسية الفلسطينية المطعمة بالتفكير العسكري، وخاصة في الفترة الانتقالية وطالما ان المنظمة ذات بنية وتوجه بروقراطيين، وان استلامها المحتمل للحكم سيكون في فترة انتقالية، فان قدرتها على انجاز بناء تنموي بمضمون ومنهج ماديين غير مطروحة على بساط البحث، وهذا بيت القصيد.

يقول لينين ،في خطتا الاشتراكية في الثورة الديمقراطية :(اذا شئتم ان تبحثوا المسألة من الوجهة "التاريخية"، فان مثال اي بلد من بلدان اوروبا سيبين لكم جملة من الحكومات / غير المؤقتة"، اطلاقا، هي التي نفذت المهام التاريخية للثورة البرجوازية، حتى ان الحكومات التي تغلبت على الثورة قد اضطرت الى تنفيذ المهام التاريخية لهذه الثورة المغلوبة).

ان ما يهمنا في هذا الصدد مسألة "مؤقتة". فتحت هذا الشعار "مؤقت" يتم ارجاء تنفيذ مختلف المشاريع الجذرية والثورية في حياة الشعب مثل اقامة المؤسسات الديمقراطية والتمثيلية والتنمية بالحماية الشعبية...الخ. فالوضع السياسي الجديد وبقيادة برجوازية عالمثالثية ذات بنية بروقراطية اصلا، كل هذا الوضع ليس الا وضعا رجراجا، ومختلا ومشغولا في تثبيت السلطة التي يعتبر تثبيتها "منحة" منه للشعب. وهذا التثبيت الذي لن يتم بالمؤسسات الديمقراطية، فانه لا بد ان يتم بالحزب الاكثر تسليحا وتنظيما وهو الجيش وتوابعه من الشرطة والمخابرات.

الجزء الثالث

الراسماليتان الفلسطينية والاردنية

الفصل الاول

الراسماليتان الفلسطينية والاردنية

القسم الاول
نقل المركز المحيطي

عندما درس ماركس الاستعمار البريطاني في الهند، تصور ان تلك الخطوط الحديدية ومحالج القطن وترتيب الحسابات ومسك الدفاتر، وما ارسته بريطانيا هناك من بنية تحتية وتنشيط للتجارة الدولية عبر المحيطات سوف تنقل الهند "من البربرية الى الحضارة" "البيان الشيوعي(١٩٧٥)"، وان البلدان المتخلفة ترى صورة مستقبلها في الامم المتقدمة.

لقد اتضح، وما زال ان دور المركز هو نهب الهند وامثالها للاستثمار في المستوطنات البيضاء فقط. هذا ما اكدته تجربة الاستعمار الاوروبي والابيض عموما وما تزال.

فقد اصبح المطلوب من الامم المذكورة، "حتى وهي مستقلة" ان تصوغ نفسها، بنيتها، "كلية تلك البنية"، "ان تتكيف" بما يتلائم مع متطلبات النظام العالمي، والتي هي متطلبات المركز. هذه متطلبات "التحديث" وهذه شروطه لمن اراد عبور التاريخ من هذه البوابة. وبكلمة اخرى، فان نمط الانتاج الراسمالي طبقيا وليس انسانيا، وبموجبه يجب ان تخضع طبقة لاخرى في البلد الواحد. اما الحتمية التي تفرض عليه بموجب موروث المرحلة المركنتيلية "حرية المتاجرة" بحثا عن القيمة الزائدة فتدفع هذا النمط الى اختراق وتجاوز جلده القومي. وحين يؤدي نهب العالم الثالث الى رشوة العمل من الراسمال داخل المركز

نجد انفسنا امام حالة جديدة من الصراع الطبقي، وهي تخفيف حدة الصراع في المركز واشتعال الصراع في المحيط، ولنقل تبلور حالة "تبريد وتجنيد". تبريد الصراع الطبقي في المركز، وتجنيد شرائح طبقية في المحيط كأدوات لصالح المركز وهذا ما تكرر، وان بطبعات عديدة. من هنا يمكننا ان نفهم لماذا كان مركز الثورة العالمية منذ اربعينيات هذا القرن هو المحيط، ولماذا ما زال المحيط مركزا للثورة بعد سقوط البروقراطيات في اوروبا الشرقية، بل ان حدة الثورة فيه تصبح أعلى.

على أن دور الامبريالية هذا يتحدد ويتغير طبقا لطبيعة مصالحها في كل منطقة. ولذا، لا توجد خطة امبريالية طبق الاصل لفلسطين كما هي للصين مثلا. ففي حالة فلسطين، تم تحديد وضع خاص لها مختلف حتى عن بقية الاقطار العربية منذ حملة نابليون، وبشكل خاص يمكننا تتبع صياغة الامبريالية لدور خاص لفلسطين منذ معاهدة سايكس - بيكو وحتى "خطة بيكر وزير خارجية امريكا الحالي"، وهي آخر طبعة للخطة الامريكية بمشاركة وتنفيذ المجموعة الاوروبية. هذا ناهيك عن حواشي الخطة مثل "افضال القناصل" ممثلة في صرف الاموال على التحديث وموجة التصدير الى اسواق المجموعة الاوروبية، وصولا الى مطالبة شارون باقامة دولة للفلسطينيين في الاردن، والاتساع المحموم لنشاط المنظمات غير الحكومية في المناطق المحتلة والامريكية منها بشكل خاص.

ان شأننا هنا هو تتبع تحويل دور المركز من فلسطين الى الاردن. وتحويل دور المركز اقتصاديا يعني بالنتيجة تحويل الدور سياسيا وهو ما يهم المخطط الامبريالي حين يضع الخطة ويبحث عن خيول لتنفيذها. هذا مع ضرورة الاشارة الى اننا لا نرى ان الاردن وحده ولا فلسطين وحدها ولا كليهما معا، يمكن ان يشكل كيانا اقتصاديا قادرا على العيش.

لقد قامت الامبريالية البريطانية بتكوين سلطة سياسية في الاردن لصالح الاسرة الهاشمية منذ بداية عشرينات هذا القرن. كان هذا التحالف ممكنا على اعتبار ان هناك طموحات "ملوكية" للاسرة الهاشمية، وكانت هناك خطة بريطانية للمنطقة. وقد وجدت بريطانيا ان هناك موقعا لهذه الطموحات في الخطة العامة البريطانية. فبالنسبة لبريطانيا كان يهمها تأمين السور الشرقي للمستوطنة اليهودية المزمع اقامتها آنذاك في فلسطين.

في خطابه في الاجتماع الاخيري المنعقد في ١٨ نيسان ١٩٢١ والذي ضم عددا من رؤساء العشائر والاعيان في شرقي الاردن قال المندوب السامي البريطاني:

"يجب ان تكون المحافظة على النظام والامن العام في المقام الاول من الاهمية....ويسرنا ان نلبي رغبات الامير عبدالله فنقدم له عند الضرورة طيارات او سواها من المعونة الفنية لاغراض محلية وستؤول هذه التدابير الى استتباب السكينة في المقاطعات وتمكن ايضا من اتخاذ التدابير لكبح جماح كل من يعكر صفو الامن في الاراضي المجاورة غربا وشمالا. (الماضي وموسى ص ١٥١ -١٥٢).

ان الاراضي المجاورة غربا ليست الا فلسطين التي كانت منذ عام ١٩١٩ تشهد هبات ضد الاستيطان

اليهودي. اما اعطاء هذه الامارة دور في "حفظ الامن" في فلسطين فمعناه ان يعهد لها بدور معين على الفلسطينيين.

خلال فترة الاستعمار البريطاني في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨، عملت بريطانيا على تعزيز البنية السياسية لامارة شرق الاردن، وهي بنية قائمة على خواء اقتصادي - انتاجي، حتى مقارنة مع فلسطين آنذاك. اما هذا الفقر الانتاجي فقد عولج بالحقن المالية، وليس بتركيز ابنية انتاجية كالتي حرصت بريطانيا على توفيرها للمستوطنة اليهودية البيضاء في فلسطين. كما قامت بتشغيل يد عاملة اردنية في فلسطين "اي في المستوطنات اليهودية ومعسكرات الجيش الانكليزي في فلسطين" من جهة ثانية. واهمية هذا الامر هنا تكمن في اصرار بريطانيا على تقوية الاردن كمركز سياسي مع منع ذلك عن الفلسطينيين. وهذا المنع الى جانب تقوية العلاقة بين البلدين هو ايحاء وتهيئة "الراسمالية الفلسطينية تحديدا" لحقبة اخرى من تخليد طابعها التجاري وذلك بأن ترى مستقبلها السياسي في الضفة الشرقية. اي ان هذا درس مبكر جدا في تثقيف او ان شئت تطبيع الراسمالية الفلسطينية بعدم الاعتماد على الذات وبطلاق اي توجه استقلالي. ولكي يخدم الامير عبدالله مشروع الامبريالية، كان لا بد من خلق مبرر موضوعي لذلك وهو منحه جزء من فلسطين ليوسع الامارة جغرافيا وانتاجيا وبشريا. وعندها ينخرط في القتال ضد حركة التحرر الوطني الفلسطيني لتثبيت سلطته، وبهذا يستمر في "أحقية" الحصول على ما يسدد نفقاته من بريطانيا طالما هي بحاجة لمن يقوم بدور السور الشرقي لاسرائيل.

وامعانا من بريطانيا في تنفيذ خطتها الاستعمارية، فقد شلت اذن، اية امكانية لبلورة سلطة سياسية فلسطينية موجهة انظار الراسمالية الفلسطينية الى الاردن، كما شلت امكانية بناء اقتصاد فلسطيني من خلال زرع وتقوية نمط الانتاج الراسمالي اليهودي في فلسطين، وفي احيان عديدة سلخ الفائض من الاقتصاد الفلسطيني لصالح اليهودي. في هذا الصدد، يقول جورج منصور:

"ان الصناعات الصغيرة التي تحميها الحكومة في الواقع صناعات يهودية...ان العامل العربي يشعر بالمرارة. ان هذه الصناعات محمية من الحكومة مع انها ليست صناعات وطنية بكل معنى الكلمة بل صناعات طائفية اي صناعات يهودية بشكل كامل. ويتعرض الشعب العربي الى تعرفة جمركية عالية تهدف الى تطوير الصناعات اليهودية التي لا تستخدم الا العمل العبري فقط" (منصور،١٩٣٦:٤١).

كانت فلسطين متقدمة على شرقي الاردن، ومركز جذب اقتصادي لها.

"فقد قدر عدد عمال الضفة الشرقية العاملين في الغربية ب ٣٢ الفا عام ١٩٣٧، كما قدر عدد سكان الضفة الشرقية عام ١٩٣٨ ب ٢٠٠١١٤ نسمة" (الماضي وموسى ص ٢٤٨).

وقد تكون هذه القدرة التشغيلية بسبب وجود قوات الاحتلال البريطاني وحاجتها لليد العاملة. كانت الصناعات العربية في فلسطين متركزة في المناطق الاكثر خصوبة (الشريط الساحلي)، حيث يمكن توليد الفائض هناك، مما يجعل الاستثمار في الصناعة ممكنا بالمفهوم الكلاسيكي على الاقل، هذا اضافة الى ازدهار التجارة.

"في حين ظل الجبل بدون تصنيع باستثناء صناعات ناتجة عن طبيعة المنتجات الزراعية فيه، مثل صناعة الصابون واستخراج الزيت في نابلس، وصناعة الزجاج والجلود في الخليل، والصناعات الخشبية والمشروبات في القدس وبيت لحم وبيت جالا(الجنيدي:١٩٨٦،١٦-٢٤).

وكما اشرنا، فان منطقة نابلس مشهورة بشجر الزيتون ، كما ان وجود مناطق رعوية في منطقة الخليل قد ساعد على تربية قطعان كبيرة من الماشية، وبالتالي اقيمت فيها صناعة الجلود، واما في القدس وبيت لحم، فقد كان للاعتبارات الدينية (وخاصة قدوم الحجاج المسيحيين من العالم اليهما)، الدور الاساسي في قيام صناعات الزجاج والخشبيات كصناعات سياحية فيهما. ورغم تخلف الصناعة في الضفة الغربية مقارنة مع الساحل الفلسطيني، الا انها كانت متقدمة على الضفة الشرقية. *"ففي الخمسينيات، كان يوجد في الضفة الشرقية ١٥٣ مؤسسة صناعية تشغل ١١٧١ عاملا، بينما وصل عدد المؤسسات التي تشغل ٤ عمال فاكثر في الضفة الغربية ٢٥٤ مؤسسة تشغل ٣٥٦٢ عاملا" (UN/ECWA, 1981:8)*

من جهة اخرى، كانت اغلبية صادرات الضفة الشرقية تذهب الى فلسطين وعبر الموانىء الفلسطينية. هذا ما تبينه اللوحة التالية عن التبادل التجاري بين القطرين في تلك الفترة.

التبادل التجاري بين فلسطين والاردن ١٩٣٧-١٩٤٧

السنة	مجموع صادرات شرقي الاردن بالاف الجنيهات	نسبة صادرات شرقي الاردن الى فلسطين وغيرها بالمئة
١٩٣٧	٥١١	٧٩ر٠
١٩٣٩	٥٧١	٩٢ر٢
١٩٤١	٥٩٠	٩٨ر٠
١٩٤٣	١٩٨٨	٩٩ر٥
١٩٤٥	٢٠٤٩	٧٧ر٥
١٩٤٦	٥٠٦	٩٠ر٨
١٩٤٧	٧٢٨	٧٧ر٨

المصدر: بورتر،ص ٦ - ٧.

كما كانت فلسطين هي طريق واردات شرقي الاردن، حيث كان ثلث وارداته يصل عبر فلسطين حتى عام ١٩٤٨(كونيكوف :٦٥-٦٧).

هذا الوضع الذي تمتعت به فلسطين في علاقتها مع شرقي الاردن الذي أكد ان الاردن امتداد لها، في حين ان كليهما جزء من بلاد الشام والوطن العربي، هو نفسه الوضع الذي ستقوم الامبريالية البريطانية، واسرائيل وحكومة شرقي الاردن والراسمالية التجارية الفلسطينية بتغييره بحيث يصبح الاردن هو المركز وما تبقى من فلسطين تابع له.

علائم تحول المركز

نتج عن حرب ١٩٤٨ ضم الجزء الشرقي من فلسطين الى امارة شرقي الاردن، بخطة الحاقية مزورة، لم تقنع حتى الانظمة العربية انذاك، والتي رفضت الاعتراف بذلك الالحاق لعدة سنوات. وفي هذه الخطوة ايضا، لعبت الراسمالية الفلسطينية الدور الرئيسي والذي كانت مهيئة له من قبل. وذلك بموجب مبايعة مؤتمر اريحا للامير عبدالله. هذا الدور الالحاقي للراسمالية الفلسطينية ،وهي في اغلبها تجارية دليل على بنيتها التابعة التي لا ترقى حتى لمجرد الاستقلال السياسي (انظر الخاتمة).

تدفق المهاجرون الفلسطينيون عام ١٩٤٨ الى الضفة الغربية التي الحقت بالاردن. وقدر عدد من هم في عمر العمل من هؤلاء المهاجرين ب ٦٠ الف شخص. وهذا عدد ضخم جدا في تلك الفترة، والذي كان بوسع "بلد صغير كالاردن اذا قام باستغلاله بالمفهوم التحديثي الراسمالي" ان يحدث قفزة تطويرية واسعة في اقتصاده، كما حصل في اسرائيل انذاك حيث استغلت المهاجرين من اليهود الشرقيين. لكن الاردن لجأ الى جعل المهاجرين الفلسطينيين مجرد عابرين لارضه باتجاه بلدان الخليج العربي. "حيث شكل جزء من هؤلاء لاحقا جزءا من الراسمالية الفلسطينية في الشتات." واتي بحكم شتاتها، وبموجب موروثها من العقلية التجارية، وطبيعة قوانين امارات النفط الاقليمية الضيقة، تبلورن على شكل راسمالية ذات ارصدة مالية مندمجة بالبنية متعددة القوميات للراسمال المالي متعدد القوميات والذي قراره وانتمائه للمركز رغم ذلك، وهذا جردها من بعديها الوطني والقومي.

كان بوسع الاردن استغلال قوة العمل هذه حيث كانت تقبل باجور لا تكاد تذكر. فقد بلغت اجرة العمال الذكور ٢٠٦ فلسا اردنيا، وبلغ الدخل السنوي بالدينار ٥٢ر٣٥ دينارا اردنيا. (بورتر ٢ ٣٩ عن هلال ٢٧:١٩٧٥). بل لم تتجاوز اجرة العمال الزراعيين في الريف انذاك "ومعظمهم من اللاجئين" ٥٠ - ١٠٠ فلسا اردنيا.

في حين كانت الاجور في فلسطين قبل ١٩٤٨: ٥٣٥ مليما للغذاء و ٦٤١ للبناء و ٧٣٩ للنقل.

على ان الطبقة التي قبلت بالامر عاجلا وتكيفت معه كانت الراسمالية الفلسطينية التي قررت استثمار جزء مما لديها من رؤوس اموال في الضفة الشرقية من الاردن وخاصة في تجارة الاراضي في العاصمة عمان حائلة بذلك دون تقوية البنية الاقتصادية للضفة الغربية ومساهمة في محوطتها للاردن، على اعتبار انها استمرت في ايداع ارصدتها في البنوك الغربية. وهي نفس الطبقة التي صاغت ما يسمى بمؤتمر اريحا، او

ان شئت تصفية اية امكانية لاستقلال سياسي فلسطيني، والذي بموجبه ألحقت الضفة الغربية بالنظام الاردني. ويقدر بورتر المبالغ التي نقلها اللاجئون الفلسطينيون معهم الى الاردن ب ٢٠ مليون دولار.(هلال ١٩٧٥). وربما كانت هناك علاقة لنقل الاموال هذا بتنشيط الاستثمار في الاردن في تلك الفترة:

"تشير الاحصاءات الاردنية الرسمية الى ان عدد الشركات المسجلة في شرقي الاردن والتي تاسست في الفترة بين ١٩٤٠ - ١٩٤٥، كان ٨٣ شركة بلغ مجموع رؤوس اموالها ٨٧٠,٠٠٠ دينار فقط. اما عدد الشركات المسجلة عام ١٩٥١ فقد بلغ ٩٦ شركة مجموع رؤوس اموالها ٣٤ مليون دينار. وقد بلغ عدد شركات الاعمال التجارية ٥٩ شركة وشركات السياحة والسفر ١٤ وشركات التعهدات ٧ ".(النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥١ العدد ٢، بيان ١٠٠).

وهذا يفسر بدوره بداية او النقلة النوعية لتفوق الضفة الشرقية على الغربية صناعيا. بمعنى، ان الراسمالية الفلسطينية وافقت وساهمت في السياسة الرسمية الاردنية في نقل المركز الى الضفة الشرقية. هذا التماهي الراسمالي الفلسطيني والذي لم يتغير حتى اللحظة. اما التركيز على هذا الامر هنا، فبهدف تعزيز اطروحتنا عن استعداد هذه الطبقة للتبعية.

بالمقابل فقد بلغ عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية عام ١٩٥٠ -١٩٥١، ٩٠ شركة منها ٣٨ شركة استيراد وتصدير وقومسيون وتجارة عامة، و ٢١ شركة تجارة محلية

"تجارة عمومية ومواد بناء واقمشة ولوازم سيارات وجلود"، ١٨ شركة صناعية، معامل ورق ومطاحن حبوب واحذية ومصنوعات خشبية ومعكرونة وصابون ومشروبات روحية وحلويات ونسيج والبسة وصناعات زراعية خفيفة. اما الشركات المساهمة فكانتا اثنتين: شركة الزيوت النباتية في نابلس، وشركة القدس للطباعة والنشر. اضافة الى خمس وكالات اجنبية".(الأردن، الجريدة الرسمية، ١٦ كانون الاول ١٩٥١، ملحق رقم ١ للعدد ١٠٩١ وعدد تشرين الاول ١٩٥١ ملحق رقم ٢ للعدد ١٠٨٣).

لقد استمر توجه نقل المركز وبالتالي محوطة الضفة الغربية للشرقية طوال فترة الحكم الاردني. وما ان حل عام ١٩٥٤ حتى كان الامر على النحو التالي:

بلغ مجموع المؤسسات الصناعية والتعدينية في الضفة الغربية ٢٥٤ مؤسسة مقابل ١٧١ في الشرقية، في حين استوعبت مؤسسات الضفة الغربية ٣٥٦٢ شخصا، اما التي في الشرقية فاستوعبت ٤٥١٢ شخصا، وبلغت قيمة الانتاج الاجمالي قيمة البضائع المنتجة بالدنانير الاردنية ٢,٢٥٠,٤٦٥ دينار في الضفة

الغربية مقابل ٤,٦٧٨,٧١٢ في الضفة الشرقية(عن هلال،١٣٥:١٩٧٥).

وبمقدار ما يمكن ان يعزى هذا الوضع الى سياسة الحكومة الاردنية التي شجعت الاستثمار في الضفة الشرقية، فان العدد الكبير للمؤسسات في الضفة الغربية الى جانب قلة معدل التشغيل وراس المال مقارنة بالشرقية يكشف عن اعتماد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية على الاستثمارات الفردية لا على مساهمة الحكومة. وقد استمر الاعتماد على الاستثمارات الفردية خلال فترة الاحتلال ايضا.(سمارة،١٩٩٠-ة). فمن بين ١٩ شركة مساهمة حكومية في الاردن كانت هناك شركتين فقط في الضفة الغربية (هلال ،١٣٩:١٩٧٥). وبحلول عام ١٩٦٥ كان الامر على النحو التالي:

المؤسسات الصناعية في الضفتين عام ١٩٦٥

	الضفة الغربية	الضفة الشرقية
عدد المؤسسات	٣٧١٦	٣١٢١
موجودات ثابتة بالاف الدنانير	٤٥٢,٥	١٥,٢٥٧,٥
أنتاج قائم بالاف الدنانير	٩,٤٥٤,٢	٢٨,٩٠١,٨
القيمة المضافة بالاف الدنانير	٤,٢٧١,٦	١١,٩٤٢,٤
العمال بالالف	١٧,١٨١	١٩,٩١٣
الاجور والرواتب بالاف الدنانير	١,٤٤٢,١	٣,٨٢٣,٩

المصدر: شرايحة، ١٧٨:١٩٦٨.

اذا قارنا هذا التقدم للضفة الغربية على الشرقية، وخاصة تقدم فلسطين كلها على الاردن، ندرك كيف كانت فلسطين مركزا للاردن، وكيف انعكس الامر خلال الحكم الاردني، وأخذ بالفعل شكلا مقصودا عبر سياسة رسمية اردنية.

"فمن اصل ٥،٤٤٥،١٣٩ دينارا هي حجم الاستثمار الحكومي الاردني في الصناعة، وصل نصيب الضفة الغربية منها ١٧،٨٠٦ دينارا، اي ما يعادل ٣،٢٪ فقط" (العامري، ١٢٤:١٩٨١).

وهكذا، تم تحويل المركز من فلسطين الى الاردن ليس سياسيا فقط بل اقتصاديا كذلك. وهو الامر الذي كانت الراسمالية الفلسطينية شريك فعلي فيه.

وبحلول عام ١٩٦٥، اصبح عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية ٣٨٤٢ مؤسسة، منها ١٠٠٩

مؤسسة للتصنيع الغذائي، اي ٢٦,٣٪، ثم الاثاث والمفروشات وهي ٦٣٤ مؤسسة، اي ١٦,٥٪، فالاحذية ٤٨٦ وتشكل ١٢,٦٪ ثم الصناعات المعدنية وهي ٤٦٦ اي ١٢,١٪ فالملابس وهي ٤٣١، اي ١١,٢٪ فالتعدين والمقالع وهي ١١١ اي ٢,٩٪ ثم معدات النقل ١٠٦ اي ٢,٨٪ فالمنتجات غير المعدنية، وهي ١٠٣ اي ٢,٧٪ (ابو شكر، عبد الله وعلاونة،١٣:١٩٩٠)

نلاحظ مما تقدم بان الصناعة الغذائية تشكل الصناعة الاساسية والتي كانت تنتج للسوق المحلية دون ان تكون هناك سياسة حكومية توجه وتحرص على هذا الاتجاه، وهذا يعني ان راسمالا محدود الامكانيات كان لا بد ان يستثمر لاجل الحاجات المحلية، على اعتبار انها سوق مضمون. لاسيما وانه اعجز من ان يقيم صناعات تصديرية ولان النزعة الاستهلاكية الغربية لم تكن قد غزت بعمق على الاقل ذوق السمتهلك المحلي مما ابقى على فرص للمستثمر المحلي كي يربح.

ولهذه الاسباب ذاتها كانت الصناعات الحرفية والمانيفاكتورية ايضا ذات نصيب جيد آنذاك مثل الاحذية والاثاث والصناعات السياحية. وهذا مختلف عن هيمنة صناعات التفاقد من الباطن خلال فترة الاحتلال كما سنرى.

"لقد بلغت قيمة الناتج الصناعي القائم في الضفة الغربية للمؤسسات التي تشغل ١٠ عمال فاكثر ٥,٣٦٤,٠٠٠ دينارا اردنيا، لكنها كانت تمثل ٢٠٪ من قيمة الناتج القائم في المملكة الاردنية الهاشمية آنذاك، والذي بلغ ٢٦,٨٣٨,٠٠٠ دينارا"(الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٥ والصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة، عمان ٣١:١٩٦٧).

"وفي المؤسسات التي تشغل ١٠ عمال فاكثر في الضفة الغربية، بلغت نسبة القيمة المضافة (الناتج الصافي) في المؤسسات الصناعية التي تشغل ١٠ عمال فاكثر في الضفة الغربية ٣١,٧٪ في حين كانت هذه النسبة في مجمل المملكة ٣٩,٣٪ وفي الضفة الشرقية وحدها ٤١,٢٪"(ابو شكر، عبدالله وعلاونة،١٦:١٩٩٠).

وربما ليس من قبيل الصدفة، ان شكلا من محوطة الضفة الغربية للاردن ظل قائما خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي والتي بدأت منذ ١٩٦٧. ففي حين اخضعت المناطق المحتلة لاسرائيل بالقوة العسكرية حافظت اسرائيل على دور ما للاردن في هذه المناطق، مما شكل صورة هذه المناطق على النحو التالي:

-محوطة اقتصادية لاسرائيل .

-ومحوطة سياسية للاردن.(سمارة، ١٩٨٨-ب)

ولا شك ان هذا يقع ضمن الدور المشترك بين النظامين من اجل تبديد الشخصية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني. الا ان فترة الانتفاضة قد دفعت الاردن للاعلان عن فك الارتباط بين الضفتين، وهذا امر يحتاج الى وقائع سياسية مادية لتأكيده.

القسم الثاني

الراسمالية الفلسطينية : ظروف النشوء الجديد

لعل السمة المركزية لهزيمة عام ١٩٤٨ في فلسطين، انها (اي الهزيمة) كانت تتويجا لاعداد دام اكثر من قرن، وشاركت فيه الراسمالية العالمية الى جانب ولصالح الراسمالية اليهودية بهدف استزراع بنية استعمارية استيطانية عالية التسليح، وهذا يشترط اجتياز البنية الانتاجية للشعب الفلسطيني، وتمزيق نسيجه البشري وطرد سكانه. وبكلمة اخرى، فقد ارغم الشعب الفلسطيني على الانتقال الى حالة الشتات على صعيد عالمي، حيث ترافق هذا الارغام مع عدة مذابح وحرب شاملة لتنفيذه.

ولعلنا نلاحظ هنا متغيرا يختلف في حالة الشعب الفلسطيني عن سائر الشعوب التي خضعت لاستعمار استيطاني كولونيالي. ففي حين كانت الابادة هي نصيب الهنود الحمر في (المستوطنة الكبرى - الولايات المتحدة) والبوشمن في استراليا، كانت الابادة اقل في جنوب افريقيا، لكنها ترافقت مع خلق معسكرات العزل للسود .لقد بدأ الاستيطان الابيض في جنوب افريقيا على شكل مشروع استعماري تقليدي، وعليه، فقد كانت حاجة المستعمرين للسكان الاصليين كقوة عمل امرطبيعي. أما عملية الاستيطان ذاتها فقد تمت بموجب تطور اوضاع ومصالح المستوطنين. وحتى خلال توسع رقعة الاستيطان الابيض فيها فقد ظلت الحاجة قائمة للعمال السود، ولذا تم عزلهم في مخلطق خاصة بهم.أما الاستيطان اليهودي في فلسطين فقد بدأ بموجب خطة امبريالية صهيونية مسبقة.

نتيجة للتمزيق الجغرافي والشتات الاجتماعي، فقد الشعب الفلسطيني امكانية الوصول الى الاستقلالين السياسي والاقتصادي، اسوة بالشعوب العربية الاخرى. فقد اصيب تطوره بحالة من القطع العسفي والحاد. لم يكن تشتيت الشعب الفلسطيني مجرد هزيمة تقليدية كالتي تترتب على حروب مناطقية او حتى عالمية، وانما (ودون الحديث عن التشتيت) كانت هزيمة بهدف استبدال الشعب بموجات من المستوطنين وفي سياق علاقة استراتيجية للمستوطنة الجديدة بمركز النظام الراسمالي العالمي الذي اعتاد على اقتسام

واعادة اقتسام وترتيب هذا الكوكب بيديه ولصالحه.

ومن هنا، فان زرع هذا الكيان الجديد على شكل استثمار استراتيجي يعني رعايته واستمرار رعايته من المركز، ويعني هذا عمليا تقديم المساعدات لهذا الكيان بدءا من المفاعلات النووية، وانتهاء برهاب استاذ جامعي او مؤلف كتاب اكاديمي من مجرد استخدام اسرائيل كمثال على اية سلبية مهما صغرت.

ولكي تاخذ هذه الرعاية مسارا عمليا مستمرا، كان لا بد للامبريالية (ممثلة اولا في الامبريالية البريطانية وهي القابلة القانونية لمعظم المستوطنات عالميا، وثانيا في الامبريالية الامريكية الوريث الطبيعي لكل مخلفات المركز القديم) ان تطارد الشعب الفلسطيني في كل مكان مخافة ان يعيد بلورة اي تكوين سياسي يعبر عن هويته الوطنية باعتبار ان اعادة هذا التبلور تعني نقض ونفي الاستيطان اليهودي في فلسطين.

في سياق هذه الحيلولة، كان لا بد من ضم شرقي فلسطين (الضفة الغربية) الى الاردن، والزام الفلسطينيين المتبقين في الجزء المغتصب من قبل اسرائيل "والذي يشكل ثلاثة ارباعها" بحمل الجنسية الاسرائيلية، في حين ابقي على سكان قطاع غزة باسم فلسطيني ولكن تحت حكم عسكري مصري. ورغم اعلان (حكومة عموم فلسطين) في قطاع غزة والتي عبرت عن منافسة الدول العربية لا عن قرار الراسمالية الفلسطينية بالحفاظ على الكيانية الفلسطينية، الا انها ما لبثت ان تلاشت (انظر الخاتمة). كما الغت جامعة الدول العربية الهيئة العربية العليا ،وهاتان مؤسستان لتثبيت الهوية الفلسطينية لم تقبل بهما الجامعة العربية ربما لانها ،هي نفسها،مؤسسة اقيمت باشراف الاستعمار البريطاني. وهما تكوينين لبقايا القيادات الفلسطينية (البرجوازية - التجارية على الاغلب)، وهي قيادات كانت اسيرة محدودية كل من وضعها الطبقي وافقها السياسي.

من ناحية طبقية، انحدرت هذه القيادات من العائلات الفلسطينية الغنية (بالتجارة واستملاك الاراضي التي منحت لها من قبل السلطة العثمانية) وعليه، فانها تعبير عن برجوازية عاجزة عن ادراك (لانها لم تحل موضوعة البعد القومي للمسالة الفلسطينية) كونها محكومة بالمصالح الفورية والمباشرة للتاجر، والمصالح المحصورة (جغرافيا) لكبار ملاك الارض. وعليه، فانه من هذا الوضع الطبقي والملكوي (من ملكية) نبع موقفها او شكل كفاحها السياسي الذي كان يرى الامل باستمرار في التكيف مع مركز النظام العالمي (اقتصاديا وسياسيا)، ولذا ظلت هذه البرجوازية مجرد وكيل تجاري لمنتجات المركز، وظلت تنتج (مثلا خلال الحرب العالمية الثانية) ما تحتاجه الجيوش البريطانية، (وهذا نموذج على الانتاج "الخدماتي" والموجه برانيا، وان كان المستهلك - وهو اجنبي - موجود في فلسطين)، اما سياسيا وهذا الاهم، فقد ظلت وحتى هزيمة ١٩٤٨، على اعتقادها بان بريطانيا سوف تنصف الشعب الفلسطيني، وتعطيه فرصة اقامة دولته.

لا بد لنا في هذا السياق ان نستذكر مسالة تلقي ضوءا على موقع البرجوازيات العربية في الخطة الامبريالية انذاك.

ففي حين كانت الامبريالية قد شملت الوطن العربي في اقتسامها للعالم منذ الحرب العالمية الاولى، وكرست ذلك في الحرب العالمية الثانية وعلى اثر نتائجها، كانت البرجوازيات العربية (والتي في معظمها

انذاك تجارية ارستوقراطية، مالكة ارض واقطاعية العقلية) من ادوات الامبريالية في تنفيذ الاقتسام من جهة وفي توطين اليهود في فلسطين من جهة ثانية.

فقد كان الامير عبدالله قد اتفق مع بريطانيا على تقسيم فلسطين على الاقل منذ عام ١٩٣٧ لياخذ شطية منها وليجعل من امارته سورا شرقيا لاسرائيل (عبد الجبار العمر١٩٧٨). اما العراق فزود اسرائيل قبل اقامتها ١٩٤٨ وعشية ذلك باكبر جالية من المهاجرين اليهود، وفعلت الشيء نفسه كافة الانظمة العربية، مؤكدة بذلك دورها ومساهمتها في خلق اسرائيل، كما لا يمكن ان يكون ملك السعودية عبد العزيز آل سعود بكل تلك السذاجة بقوله عندما طلب منه استخدام البترول للضغط على بريطانيا عام ١٩٤٨ ("لا علاقة للاقتصاد بالسياسة".) ولعل هذا الدور للانظمة العربية قد ساهم في احباط الفعالية النضالية للبرجوازية الفلسطينية لدرجة رات معها ان الامبريالية البريطانية هي الاوقيانوس الوحيد في هذا الكون وان لا مهرب لها من التعلق باذيالها.

الا يمكننا الاستنتاج هنا، بان هذه البنية وبالتالي العقلية المهزومة قد سرعت فعلا في عدم بقاء شكل (سلطوي - سياسي) للشعب الفلسطيني بعد ١٩٤٨، وانها ايضا هي التي ساهمت في اندماج هذه البرجوازية في استراتيجية الانظمة العربية فيما يخص فلسطين ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧؟

بلا شك، فباعتبارها كسيحة، فانها لم تقوى على الحفاظ ولو على شكل بسيط من الصمود السياسي، حيث اندمجت في بلدان الشتات العربي وخاصة في الاردن ولاحقا في الخليج. واذا كانت هناك توجهات،مؤخرا،لايقاف هذا الاندماج، فهي بمبادرة البرجوازيات العربية وليس الفلسطينيين، كما ويفسر هذا الاندماج وجود حقبة (الفراغ السياسي البرجوازي الفلسطيني) والتي امتدت ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧، الى ان قامت الناصرية بايقاظها قبيل عام ١٩٦٧ ببضع سنوات.

لقد تم التعبير عن هذا الفراغ باندماج البرجوازية الفلسطينية بانظمة الحكم العربية على شكل تابع اكثر مما هو حليف للبرجوازات الاقليمية العربية بالطبع، في حين مارست معظم الطبقات الاخرى دورها من خلال الاحزاب السياسية ذات البعدين القومي والاممي.

اتخذ الايقاظ السياسي الناصري للبرجوازية الفلسطينية وليس للشعب الفلسطيني شكلا متماشيا مع البرجوازيات العربية الحاكمة، والتي مارست البلاغة الخطابية القومية من حيث المظهر، والشوق العارم للاندماج في السوق الراسمالي العالمي من حيث الجوهر.

اما منظمة التحرير الفلسطينية المقامة في ايار ١٩٦٤ (بقرار من مؤتمر القمة العربي الاول في يناير ١٩٦٤ في القاهرة) هذه، فقد عين لها عبد الناصر رئيسها احمد الشقيري، واعضاء لجنتها التنفيذية امثال احمد صدقي الدجاني، وجمال الصوراني وعبد الكريم العلمي وغيرهم، والذين تدل اسمائهم على ان سبب اختيارهم هو اصولهم العائلية، وبالتالي على ان هذه الطبعة للمنظمة طبعة بصياغة وبناء على التوازنات الرسمية والانظماتية العربية. هذا التركيب الهش لقيادة م.ت.ف، ما لبث ان تهاوى وبسهولة اثر حرب ١٩٦٧، وهي الحرب التي كشفت تهافت البرجوازية العربية سيان التي شاركت منها في الحرب او التي اكتفت بالمراقبة الفزعة.

ولكن كيف تهاوت منظمة الشقيري ولصالح من؟؟

يتيمة المرحلة

تجدر الاشارة هنا الى ان قيادة م.ت.ف. لا تخرج من حيث التصنيف عن كونها شريحة من الطبقة البرجوازية الصغيرة،او ربما تتوسط بين الشرائح العليا لهذه الطبقة والدنيا للراسمالية. ولذلك ،فاذا لم نضف كلمة "الصغيرة" عن الشريحة البرجوازية القائدة للمنظمة فهذا لا يعني اننا نعتبرها كبيرة بل بسبب مقتضيات عدم التكرار،هذا مع العلم ان احتمالات الحراك والانتقال بين البرجوازيتين الصغيرة والكبيرة امر وارد،وخاصة عندما تجد الصغيرة مناخ الهيمنة او الحكم كبيروقراطية.

تواكب خلق م.ت.ف مع حدث عالي الاهمية في المنطقة العربية. فرغم ان هذه المنظمة هي من خلق البرجوازيةالقومية العربية (على ما في هذه البرجوازية من هشاشة وعيوب) الا ان م.ت.ف، هذه ولدت او تواكب توليدها مع نهايات عصر امها،اي البرجوازية العربية ذات الافق القومي. ففي الوقت الذي كانت الانظمة العربية ذات الافق القومي البرجوازي تتآكل داخليا (وخاصة مصر) من حيث محاولات البناء الاشتراكي، وطموح الوحدة العربية، كانت هذه الانظمة تخلق نظيرها الفلسطيني. وعليه، فما ان تبلور شكل ما لمنظمة التحرير حتى هبت حرب حزيران مسقطة جوهر انظمة (البرجوازية العربية الحاكمة) لكن هذه الحرب قصرت عن تفجير او خلق مناخ ولادة القومية الكامنة، وهذا ما جعل م.ت.ف، طبيعة عن البرجوازية القومية العربية الحاكمة ولكن لوحدها، أي في مرحلة وفاة الام. وربما يفسر هذا قيام قيادة م.ت.ف بتدريب نفسها على التكيف المتواصل مع مواقف الانظمة (الاقليمية - التجزيئية) العربية ما بين ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا.

لقد اقيل احمد الشقيري من رئاسة المنظمة ليحل محله ياسر عرفات، والذي مثل انذاك الوطنية الاقليمية الفلسطينية. وهذا الموقف يمثل (ان شئت -الاقليمية الفلسطينية) وليس الانتماء القومي العربي، فهو موقف يعزل نفسه عن الافق القومي العربي "وخاصة بعد نتائج حرب حزيران" .

اننا اذن، امام قيادة جديدة ، لا تقبل بنفس مستوى التماهي الذي كان بين منظمة الشقيري والانظمة العربية، ولكن هذه القيادة كما سنوضح لاحقا، اتت محكومة شاءت ام ابت بافق المرحلة، وهذا، الى جانب انتمائها الطبقي، هو العامل الذي سوف يطوعها في النهاية (ولو بعد عشرين سنة) لتعود فتدخل في بزة الشقيري التي ظلت معلقة بدون جسد طوال هذه السنوات العشرين.

لقد مارست القيادة الجديدة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، وهذا شعار وممارسة يلتقيان، بحد او اخر، مع اطروحات الانظمة القومية في شبابها، لكن القيادة الفلسطينية طرحت ذلك في فترة التزام البرجوازية القومية الام لفراش الموت، ومن هنا سر يتمها.

تتميز هذه القيادة البرجوازية الصغيرة الجديدة للفلسطينيين، بقيام او ارتكاز ايديولوجيتها البرجوازية على دورها السياسي وليس على رصيدها الاقتصادي وحجمها الملكوي ودورها الانتاجي. وبهذا المعنى،

فهي شريحة برجوازية صغيرة من البرجوازية الفلسطينية التي لا تشارك في العملية الانتاجية، ولكنها تملك (القدرة على التحكم بالقوة البشرية كمناضلين يخلقون قيما اجتماعية عامة، هي النضال الوطني) وليس كالعمال الذين ينتجون السلع. انها بهذا المعنى شريحة طبقية تملك قوة وسلطة سياسية واجتماعية وازت وربما فاقت في مرحلة معينة القوة الاقتصادية.

بل، اننا اذا ما تناولنا المسألة بدقة نجد ان القيادة السياسية للمنظمة، قد مثلت وخاصة ما بعد ١٩٧٤، الطبقة البرجوازية الفلسطينية على ارضية سياسية كفاحية، في حين مثلت الشريحة البرجوازية الفلسطينية تلك الطبقةعلى ارضية المصالح المالية المباشرة، حيث كانت الاولى اكثر وعيا وفعالية واقدر على ممارسة السلوك المنظم وعلى توظيف نشاطها.

وبحكم وجودها في الشتات فقد كان لزاما على هذه الشريحة المسيسة من البرجوازية الفلسطينية ان تمارس مراكمة الثروة السياسية البشرية، مركزة على (تحرير الارض، وعودة اللاجئين، والكفاح المسلح...). في حين ان شقي البرجوازية بالملكية في الضفتين الغربية والشرقية كانا اضافة الى استنامتهما في احضان النظام الاردني اعجز (بسبب القمع الاردني ودور الاردن في حماية اسرائيل) من ان تمارسا نهجا وطنيا كفاحيا.

ولكن هناك سؤال مشروع. من اين تمولت هذه الشريحة من البرجوازية الفلسطينية ما بعد ١٩٦٧؟؟. لقد كان سبب حصولها على المال اللازم (واخص هنا يمين هذه التنظيمات) هو فرادة المرحلة.

كانت هزيمة ١٩٦٧ موجهة حقا لكل الوان وانواع البرجوازيات العربية المهزومة في الميدان او المهزومة بالمراقبة، وكان لا بد لهذه الانظمة ان تقدم للشعوب العربية ما يطيب خاطرها. وعليه فقد كان اكثر ما يتوفر لدى هذه الانظمة بعض المال لكي (ترشه) على اليمين الفلسطيني، محققة بذلك هدفين:-

الاول : اشعار الشعوب العربية ان هذه الانظمة تقدم شيئا ما للشعب الفلسطيني. كجزء من الامة العربية وبالتالي القومية العربية، «التي وان تخلت وكفرت البرجوازيات بها، فان الشعوب لم تكفر».

الثاني : كسب اليمين الفلسطيني لصالحها ليظل محتوى في احضانها بشكل او اخر، ولتقويته على حساب اليسار، هذا اليسار الذي لم يكن له ليحصل على المال الا اذا قدم تنازلات مبدئية لليمين المتحكم بصنبور العملة.

الى جانب الانظمة، فان برجوازية المنفى الفلسطينية وخاصة التي تقيم في الخليج او كانت قد اغتنت منه وانتشرت في بلدان عربية او اوروبية اخرى، قد تنبهت هي الاخرى للامر فصبت مساعداتها في جيب اليمين الفلسطيني ايضا، وحيث انحازت لليمين فانها قد انسجمت مع نفسها. ولكن سنرى في مراحل لاحقة من البحث، ان برجوازية الشتات هذه لم تستمر مجرد متبرع كريم لقيادة عرفات، فمع اقتراب التسوية اخذت تبحث لنفسها عن موقع متميز، لكن بعد ان راكم عرفات ما يمكنه من تشغيل ماكينة م.ت.ف منفردا ان لزم الامر.

على الخطوط المشار اليها اعلاه، جرى مسلك وتطور البرجوازية الفلسطينية خلال فترة الاحتلال.

بناء على ما تقدم، يمكننا رسم الشكل التقريبي التالي لتطور البرجوازية الفلسطينية:

البرجوازية الفلسطينية
١٩٤٨ - ١٩٦٧

راسمالية بالملكية في الضفة الغربية:

- راسمالية الشتات وهي تجارية وكبار مستخدمين في الخليج ولاحقا
- ملاك ومستثمرون عقاريون ومقاولون في الضفة الشرقية، متحالفون مع النظام الهاشمي اقتصاديا وسياسيا - خلال هذه الفترة ١٩٤٨ - ٩٦٧، تبلورت في اوساط شرائح هذه الطبقة برجوازية مثقفة ومؤطرة سياسيا منها تولدت قيادة م.ت.ف عشية ١٩٦٧ وما بعدها. خلال هذه الفترة ١٩٦٧ تولدت الشرائح التالية:

برجوازية الداخل واساسها ملكوي وهي امتداد للتقليدية.	البرجوازية المسيسة ورصيدها كفاحي	برجوازية الشتات وهذه تاخر دورها السياسي

لعل من المفيد الاشارة في هذا السياق، ان تبني البرجوازية الفلسطينية الصغيرة المؤطرة سياسيا للكفاح المسلح، وخاصة في فترة هزيمة ١٩٦٧ اكسبها عطفا شعبيا هائلا، مكنها من استثناء البرجوازية المالكة والحاقها بها. وهذا الرصيد تحديدا هو الذي رفع هذه الشريحة لتكون الممثل السياسي للشعب الفلسطيني بلا منازع.

ويكفي للتدليل على هذا ان نستفتي الشعب في اولى سني الاحتلال، على واحدة من شريحتين، الاولى تمارس الكفاح المسلح، والثانية تلتقي في جلسات تفاوض وحوار مع وزير دفاع الاحتلال الاسبق موشيه ديان. او قيام بعض زعماء برجوازيةالداخل بالدعوة للاعتراف باسرائيل، واقامة دولة في الضفة والقطاع، او كونفدرالية مع الاردن (انظر لاحقا).

دعنا نقول، ان فترة الاحتلال الاسرائيلي قد وضعت الشعب الفلسطيني امام تحد جديد وسافر، تمثل ليس في خضوع كامل الوطن الفلسطيني للاحتلال الاستيطاني، بل ايضا في عجز البرجوازيات العربية عن الاضطلاع بالمهمة الكفاحية للشعب الفلسطيني. وبهذا المعنى، فقد شطبت وشوهت البرجوازيات العربية العمق والبعد العربيين للقضية الفلسطسنية. وهذا يعني ان مناخ النشوء الجديد للبرجوازية الفلسطينية قد تم على ارضية اقليمية بحتة، وهذا ذهاب الى القطب الآخر في المعادلة، فبدل ان كان النضال الوطني الفلسطيني ملحق ومذاب في الاشكال التي تفرضها الانظمة القومية البرجوازية العربية، وجدنا ان القيادة الجديدة للفلسطينيين تنطلق من تحويل المعركة الى مسالة محض اقليمية.

الفصل الثاني

السياسة الاقتصادية الاسرائيلية
نظرة اجتماعية اقتصادية

لعل من المفيد البدء بالقول، ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي قامت منذ بدء احتلالها للمناطق المحتلة بتطوير الاوجه السلبية الموروثة من فترة الحكم الاردني، مثل تعميق المحوطة واحتجاز التطور وخاصة الصناعي، وهذا عبر حجب رخص المصانع ورخص التصدير واغلاق البنوك، واعاقة عمل بنك القاهرة عمان وعرقلة اقامة بنوك أخرى (انظر الخاتمة حول تغيرات محتملة في هذه السياسة). كما تميزت السياسة الاسرائيلية عن الاردنية بانها عدائية، معقدة في جوانب ومباشرة في اخريات، مثل مصادرة الاراضي، والادعاء بامتلاك الارض، والسعي لطرد الشعب.

وهكذا عملت اسرائيل على اعادة تشكيل (وبالتحديد تشويه)، اقتصاد المناطق المحتلة بما يتناسب مع حاجات الاقتصاد الاسرائيلي، مثل حصر تبادل هذه المناطق تجاريا مع اسرائيل، وابقت على علاقة متاجرة محدودة مع الاردن ولكن برقابة اسرائيلية واضحة، والشيء نفسه عن المتاجرة الدولية. وهذا ما بدأ بالجسور المفتوحة، وتبلور في التقاسم الوظيفي بين الاردن واسرائيل، وهو المخطط الذي تكاد الانتفاضة ان تخنقه، بمعنى ان عدم الاستمرار فيه اليوم لا يعني الغائه او التنازل المطلق عنه.

وحتى متاجرة الضفة الغربية وقطاع غزة مع بعضهما فقد اخضعت ايضا لمقتضيات المتطلبات الاقتصادية الاسرائيلية، وابعد من هذا فقد اصبح التبادل بين مدينة واخرى في الضفة الغربية اقل مما هو بين المدينة الواحدة واسرائيل، وهذا ما انتهى الى عدم تبلور مركز اقتصادي وتحديدا صناعي في اي من الضفة الغربية أو قطاع غزة.

يمكن تقسيم هذه السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة الى مرحلتين اساسيتين، ورغم انهما منفصلتين الا انهما متداخلتين، وهما:-

- سياسة التمفصل والدمج البراني ١٩٦٧ - ١٩٧٥.
- سياسة ومرحلة التدمير البنيوي "تدمير البنية الانتاجية والسياسية" ١٩٧٥ - ١٩٨٧.

هذا على اعتبار ان فترة الانتفاضة مرحلة اخرى (وخاصة ما يطرح عن احتمال تغير سياسة الاحتلال في نهاية ١٩٩٠ الجاري).

الدمج والتمفصل البراني

كان اقتصاد المناطق المحتلة ذو توجه براني قبيل الاحتلال الاسرائيلي. لقد كانت المناصب التنفيذية والعليا في الدولة الاردنية بيد الاردنيين، كما ارغم الفلسطينيون على حمل الجنسية الاردنية وطمس هويتهم تحت غطاء وتبرير ما اسمي بمؤتمر اريحا(انظر الخاتمة)، وهو مؤتمر تمت الدعوة اليه وتمويله من قبل الامير عبد الله وضم وجهاء وابناء عائلات تجارية وارستقراطية فلسطينية، وليس المهم فقط ما تمخض عنه المؤتمر، بل الادعاء بديمقراطيته "على شكل مبايعة" في بلد لا يعرف الديمقراطية ولم يمارسها،لا سيما وان هذه الدمقراطية العرجاء قد حددت مصير شعب بناء على المخطط الامبريالي له.

ومن الناحية الاقتصادية كانت الضفة الغربية سلة الغذاء للاردن على الرغم من صغر مساحتها وفقر اراضيها(مطاوع،١٩٨٧)، وربما يعود هذا الى الاستعداد العالي عند الفلسطينيين للعمل في كفاح من اجل تدبير العيش بعد تشريد ١٩٤٨. كانت معظم صادرات الاردن الزراعية منتجة في الضفة الغربية، اما معظم الانفاق الحكومي الاردني فكان في الضفة الشرقية(روز مصلح،١٩٨٠:٤).

يمكننا تلخيص النقاش الاسرائيلي المبكر حول المناطق المحتلة في نظريتين اساسيتين:-

الاولى : نظرية موشيه ديان (وزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق)، الذي جادل بان السياسة الفضلى لاسرائيل هي دمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، بالاقتصاد الاسرائيلي، باسرع وقت ممكن من اجل النجاح في احتجاز المحاولات الفلسطينية لانشاء بنية تحتية خاصة بهم، وهذا بالتوازي مع استيعاب اكبر عدد ممكن من قوة العمل الفلسطينية في مجالات العمل باسرائيل، حيث انه بوسع هذه الخطوة ازاحة ضغط البطالة والذي بدوره، اذا ما استمر، سوف يقود الى اضطرار الفلسطينيين للاستثمار في البنية التحتية للتخلص من البطالة (ماعوز،جروزالم بوست ١٩٨٧/١٢/٢٥).

تعكس هذه الاطروحة كون ديان محكوم بنظريته الاحادية الجانب بان الفلسطينيين غير ناضجين كقومية بما فيه الكفاية ولذا يسهل دمجهم كاقلية دونية.(سمارة، ١٩٨٨أ). وهذا البعد الاحادي لدى ديان هو ما يؤكده الاسرائيليون اليوم.(جول بيرنمان، البوست ٢٧-٨-١٩٩٠).

الثانية: وهي نظرية وزير المالية الاسرائيلي الاسبق بنحاس سابير (سمارة، ١٩٧٥: ٦٦). وتنص على وجوب بقاء اسرائيل مفصولة عن المناطق المحتلة، وخاصة لكي تظل دولة يهودية نقية حيث يفضل سابير قيام اسرائيل باستغلال المناطق المحتلة اقتصادياً دون حصول اي مظهر من مظاهر تبعية اسرائيل

لهذه المناطق. والتبعية هنا نسبية، وربما متبادلة، بمعنى انه يمكن ان تشتري اسرائيل منتجات رخيصة من المناطق المحتلة بدل ان تشتريها بسعر اعلى من اوروبا، في حين ان ما تشتريه المناطق المحتلة من اسرائيل يظل اكبر، في مطلق الاحوال وربما يزداد، مما يبقي على التبادل لامتكافئا. وبهذا ، تظل العملية في نطاق توسيع التبادل بين الطرفين.

من الواضح ان الفارق الاساسي بين النظريتين كامن في المستوى السياسي-الايديولوجي، والذي هو اكثر بروزا عند سابير مقابل ديان البراجماتي.

على الصعيد العملي، تم قبول نظرية ديان بسرعة،(وربما لان نظرية سابير اكثر تعقيدا، وان تطبيقها يحتاج لمرونة زمنية اعلى، في حين كانت اسرائيل انذاك، اي في بداية الاحتلال، مطالبة باتخاذ خطوات عملية ميدانية ويومية). وبموجب هذا، شرعت السلطات الاسرائيلية في دمج قطاعات اقتصاد المناطق المحتلة بنظيرتها الاسرائيلية، وبالطبع، فان دمج القطاعات الاقتصادية لا بد ان يتبلور اخيرا في الحاق الطبقات الاجتماعية التي تعمل في وتسير هذه القطاعات وتعيش عليها.

ان تشغيل عمال المناطق المحتلة في اسرائيل هو الحاق لهم بالاقتصاد الاسرائيلي معيشيا، وان حصر الاستيراد والتصدير (مع اسرائيل فقط) هو الحاق لتجار المناطق وللمستهلكين ايضا وحتى مستوردي المواد الخام بالمصانع والورش الاسرائيلية.

اما مجالات الدمج الاساسية، فكانت عبر التوجيه الاسرائيلي لزراعة المناطق المحتلة لانتاج ما تحتاجه اسرائيل، مما نقل هذه الزراعة من (زراعة تقليدية - موجهة لانتاج الحاجات الاساسية) الى (زراعة - تسير نحو العصرنة وتنتج سلعا ذات توجه تصديري كبديل لانتاج الحاجات الاساسية) ،وهذا ما يسميه "كاهان" تحديث وتتجير الزراعة في المناطق المحتلة «كاهان، ١٩٨٣:٤٦». ولعل ابرز السياسات الاسرائيلية على هذا الصعيد هي ما اسميت بسياسة (المشاهدة). من جانبهم، يدعي الاسرائيليون ان السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧، هي سياسة مكننة الزراعة بهدف انتقال سريع من الزارعة الاكتفائية الى زراعة موجهة تصديريا(كاهان، ١٩٨٣:٤٦).

في هذا الصدد يحاجج العديد من الاسرائيليين ومن بينهم كاهان (١٩٨٣) بان التتجير قد ادخل الى زراعة المناطق المحتلة على يد الاحتلال، وهو ادعاء لا يصمد امام الحقائق اليومية البسيطة، عندما نعرف ان تجارة المناطق المحتلة مع العالم كانت قد بدأت - منذ منتصف القرن الماضي (شولس ١٩٨٢) على الاقل بموجب انخراطها في النظام العالمي كجزء من الامبراطورية العثمانية.(انظر الجزء الثاني).

هذا ناهيك عن ان المتاجرة الخارجية لهذه المناطق كانت واضحة منذ فترتي الانتداب والاردن. وعلى اي حال، فان تنشيط التجارة الخارجية، بين المحيط والمركز، ليس في واقع الامر مظهرا من مظاهر التطور وليس حالة صحية، بل بالعكس انه تغطيس المحيط في شبكة من علاقات التبادل اللامتكافيء (سمارة ١٩٨٩-أ).

هنا يتابع كاهان قوله : ***عمل تكوين راس المال والناتج عن تشغيل عمال المناطق المحتلة في اسرئيل وتوفير راس المال التشغيلي وقروض الاستثمار من وزارة***

الزراعة، على تسريع العبور صوب اعتماد التكنولوجيا في فترة ١٩٦٧/١٩٧٦ (كاهان، ١٩٨٣: ٤٦).

ان الركض وراء احدث التكنولوجيا، ليس بأي حال ظاهرة صحية، فقد قاد هذا الى تبخر العاملين في الارض، سيان المأجورين او المنتجين المستقلين. كما ان من طبق شراء التكنولوجيا هم الاغنياء، وهم الذين استفادوا من ذلك، ناهيك عن انهم هم وحدهم الذين يستطيعون شرائها. وهم القادرون على الصمود امام المنافسة، وارتفاع الاسعار. وحيث قل استيعاب الزراعة لقوة العمل الجديدة، بل فقدت ممن كانوا يعملون فيها اصلا، فان هذا قد أسس لظاهرة البطالة الموسعة التي نواجهها اليوم.

والواقع، ان الاجور المتدنية لعمال المناطق العاملين في اسرائيل لم تسمح لهم بتجاوز تحقيق مستوى الكفاف. ولذا عجزوا عن الاستثمار في استصلاح اراضيهم، وكان ما قام البعض منهم به هو بناء غرف ملحقة ببيته القديم او بيت صغير جديد لسكناه. وهذا تلبية لحاجة ملحة جدا حياتيا منسجمة مع تزايد عدد السكان.

وهنا تهمنا الاشارة الى ان تلك الاجور المتدنية لا تصلح اساسا لتراكم راس المال وبالتالي الاستثمار الموسع، كما لم يحصل في اي مجتمع ان كانت الاجور التي يحصل عليها العامل في نظام راسمالي (فكيف كولونيالي اقتلاعي) ستكون كافية كمرتكز واساس لاستثمار انتاجي قومي. بل ان ارقى ما وصل اليه هذا الامر فيما يخص دور العمال في الاستثمار، هو اتساع معدة الشركات متعددة القوميات وذلك بقيام الطبقات الوسطى والشعبية بشراء مستندات في دول المركز (Gruo,1985) . ولكن هذا يحتاج الى نظام مالي وبنكي متقدم، فما بالك في المناطق المحتلة التي تعيش عمليا بدون بنوك.

ولو لم يقم الاحتلال بالغاء النظام البنكي في المناطق المحتلة لكان بامكان بعض هؤلاء العمال التوفير مما يصب في النهاية في النظام الاقراضي (رغم محدوديته الكمية). وابعد من هذا فان مجرد وجود الاحتلال قد وجه مدخرات اهل المناطق المحتلة الى الخارج، ولا اقصد الراسمالية وحدها بل حتى عدد كبير من الطبقات الشعبية .

وهذه من الظواهر المألوفة على صعيد العالم الثالث، حيث يساهم تهريب او نزيف الفائض منه الى المركز على شكل ارصدة او استثمارات في دعم المركز ماليا، كما ويعود المحيط ثانية لاقتراض ، ربما نفس المبالغ التي حولت من قبل الافراد الى المركز وبفوائد عالية. وبالطبع، فان الطبقات التي ترصد او تحول الاموال ليست هي التي تقترضها بالضرورة. ففي حين تحول الطبقات المتحكمة بالفائض معظم هذا الفائض الى بنوك المركز، تقوم الانظمة باقتراض ربما نفس المقادير مرة ثانية بحجة التنمية ، في حين انها لا تعدو كونها نفقات على الفساد والرشوات، حيث تطال نفس الطبقات مهربة الفائض حصة من القروض بهدف كسب الولاء، او لانها شريك في السلطة... او لغير ذلك من المبررات واما دافع قيمتها وفوائدها فهو الطبقات الفقيرة في تلكم البلدان، سيان على شكل ضرائب او ثمن مستوردات . وعلى العموم، فقد تلاقت النتائج بطريقة عجيبة، ففي حين عجز المزارعون عن تركيم راس المال الكافي لاستصلاح الارض، كانت سلطات الاحتلال تستغل اهمال هذه الارض كتبرير سهل للاستيطان فيها

ومصادرتها.

كما ان تقادم سنوات الاهمال:"كان لا بد ان يجعل من استصلاح الارض من جديد امرا صعبا واكثر كلفة" (سمارة ١٩٨٨ ب). وهذا ما واجهناه خلال فترة الانتفاضة.

وحتى على صعيد قطاع البناء الذي ركز عليه العمال، فقد دابت سلطات الاحتلال ولا تزال على تحديد اعطاء رخص البناء لمختلف سكان المناطق المحتلة في محاولة مستمرة لجعل الضائقة السكنية دافعا لهجرة اهل المناطق المحتلة.

وفيما يخص منح القروض لسكان المناطق المحتلة، فقد بالغت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في هذا الامر كثيرا، بل جعلت من العقوبة منة على السكان. فاساس الموقف الاسرائيلي هو الغاء نظام الاعتماد في هذه المناطق مما قوض فرص التراكم وبالتالي الاستثمار. اما القروض الاسرائيلية فهي مجرد قروض هامشية ولا تعبر الا عن توجه اعلامي.

"رفعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي قيمة الاعتماد من ١٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٠ الى ٦٥ مليون عام ١٩٧٥....كما قدمت الكنيست ضمانا للحكومة بضمان قروض تتراوح قيمتها ما بين ١٠ - ٥٠ مليون ليرة لاسرائيلية (اسرائيل ايكونوميست يناير ١٩٧٣:٢٠).

اما سبب هذه الزيادة (والتي تظل هامشية اذا عرفنا انها القيمة الوحيدة المتوفرة كقروض بنكية لمليون ونصف من السكان حيث ان كافة انواع البنوك محظورة في هذه المناطق) فهو هدف السلطات الاسرائيلية لالغاء القانون الاردني (وهو عثماني في الاصل) الذي كان معمول به في الضفة الغربية، لان هذا القانون يحدد معدل الفائدة عند سقف ٩٪، وقد ادى هذا الالغاء الى تمكين البنوك الاسرائيلية من فرض الشروط الاسرائيلية على القروض للمناطق المحتلة حيث تصل الفوائد الى نسب خيالية. وبهذا المعنى، تصبح القروض الاسرائيلية للمناطق المحتلة استثمارا عالي الاربحية، وربما لهذا السبب رفضت البرجوازية المحلية او احجمت الى حد كبير عن الاقتراض.(انظر ادناه).

من جهة ثانية، فان القيمة الفعلية ل ٥٠ مليون ليرة اسرائيلية توازي قيمة ١٢ مليون دولار بسعر صرف عام ١٩٧٣، اما عام ١٩٨٠ فلم تعد تساوي الا مليون دولار فقط، واقل من نصف مليون عام ١٩٨١ نظرا للتدهور النقدي والتخفيض المستمر لسعر صرف الليرة ثم الشيكل الاسرائيليين.

" والحقيقة، فان عملية تراكم تخفيضات العملة الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ قد بلغت ٦٩١٧ر بالمئة" (يوسف جوئيل، بوست ٦/١/١٩٨٩).

فيما يخص ضمانات الحكومة الاسرائيلية على القروض فان التوضيح التالي امر ضروري:

"ان بوسع البنوك الاسرائيلية ان تمنح تسهيلات اعتماد في حدود ١٠ الاف ليرة اسرائيلية(اي ٢٣٨٠ دولار طبقا لسعر صرف عام ١٩٧٣) بدون الحصول على اذن من الحكومة، اما قيمة الاعتمادات التي تتجاوز هذا الحد فلا بد من اخذ اذن حكومي بها. لقد قامت السلطات الاسرائيلية باعطاء فروع البنوك الاسرائيلية في المناطق المحتلة ضمانات لما قدمته من قروض الى الافراد الفلسطينيين، وتغطي هذه الضمانات ٩٠٪ من القروض (اسرائيل ايكونوميست، ١٩٧٣:٢٠)."

ومن الواضح ان كميات هذه القروض محدودة جدا ولا تكفي من اجل استثمارات انتاجية مناسبة. واضافة لهذا، فان هذه القروض مشروطة بموافقة الحاكمية العسكرية على الشخص المقترض، وهذا ما حصر امكانية الحصول على هذه القروض في عدد محدود من الناس.

"واضح انه كان هناك ميل منذ بداية السبعينات نحو تقليص ميزانية التطوير. رغم ان هذه الميزانية وخاصة ميزانية التطوير الزراعي ظلتا على العموم ثابتتين....ولا شك ان هناك تدهور متواصل في حصة الميزانية المخصصة لاهداف تطويرية بشكل عام، وتلك التي للزراعية على نحو الخصوص، اذ هبطت الميزانية المخصصة للزراعة من ناحية فعلية منذ ١٩٧٠ - ١٩٧١، فقد كانت ميزانية الزراعة ٢ر٤ مليون ليرة اسرائيلية لعام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ و ٨ر١ مليون ليرة لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨، كما تدهورت الى لا شيء مع حلول عام ١٩٨١" (كاهان، ١٩٨٣:٥٤-٥٥).

"ومنذ عام ١٩٧٦، فقد توقف بند قروض التطوير، بناء على السياسة الجديدة للحكومة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي (كاهان، ص ٥٠). وفيما يخص شبكة الطرق، اشار كاهان "لم يتم الاستثمار في البنية التحتية لصالح السكان المحليين" (كاهان،١٩٨٣:٥٠)."

كان عدد الخبراء الزراعيين في العهد الاردني ٢٢ شخصا، (صامد، العدد ٤٦، ص ١٠٥). لكن هذا العدد تدهور في فترة الاحتلال. في عام ١٩٧٥ كان هناك ٢٤ خبيرا اسرائيليا ونقص هذا العدد الى ١٢ خبير حتى عام ١٩٨٢ (كاهان،١٩٨٣:٥١)، كما تقلص دور هؤلاء الخبراء لاحقا الى لاشيء.

كما ويتضح تجاوز السياسة الاسرائيلية لمفصلة اقتصاد المناطق المحتلة مع الاقتصاد الاسرائيلي من المقتطف التالي:

"بلغت هذه القروض عام ١٩٧٤/١٩٧٥ حوالي ٤ر٢١ مليون ليرة اسرائيلية (كاهان ص ٥٠) ولكن منذ ١٩٧٦، فان بند قروض الاستثمار قد توقف كما اشير من قبل."

فيما يخص التعامل مع البنوك الاسرائيلية، فقد اظهرت دراسة ميدانية عام ١٩٨٦، ان حوالي ٩٠٪ من المؤسسات الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية تتعامل مع البنوك الاسرائيلية. الا ان هذا التعامل انحصر بالدرجة الاولى في فتح حساب جاري فقط. اما معاملات التوفير ومعاملات الودائع لاجل فلم يزد نصيب كل منها عن ٧٪ من حجم المتعاملين مع البنوك الاسرائيلية. كما واظهرت النتائج انخفاض نسبة التعامل بالائتمان مع البنوك الاسرائيلية اذ ان مؤسسة واحدة فقط من أصل ٤٠٠ مؤسسة تم استجوابها قامت بأخذ قروض من البنوك الاسرائيلية (ما عدا جاري مدين)"(أبو شكر، الله، وعلاونة، ١٩٩٠:٣٣).

وعلى أية حال، فان الشروط التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على بنك القاهرة عمان، هي شروط مناسبة للدور القمعي للسلطات الاستعمارية في مرحلة الكولونيالية. فمثلا، يخضع بنك القاهرة /عمان لمراقب البنوك الاسرائيلية وتعليمات الحكم العسكري.

ما طرح اعلاه، ينقل النقاش نحو المرحلة الثانية من السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، سياسة اللاتمفصل.

من التمفصل الى التدمير

ان الملامح الاساسية لهذه المرحلة هي في المصادرة المكثفة للاراضي من اجل الاستيطان اليهودي فيها، وزيادة صناعات التعاقد من الباطن، وامتصاص اعداد كبيرة من قوة العمل في المشاريع الاسرائيلية، وزيادة وتعدد انواع جباية الضرائب من السكان، وتوقف القروض، وتخفيض ميزانيات خدمات الحاكمية العسكرية رغم هامشيتها.وباختصار يمكن تسمية هذه الفترة بفترة تدمير البنية الانتاجية للمناطق المحتلة دون فك ارتباطها بالاقتصاد الاسرائيلي وهي حالة نموذجية ان شئت على عدم التمفصل.

لقد صودر أو أغلق أو وضعت اليد على أكثر من نصف مساحة اراضي الضفة الغربية، كما تجاوزت الضرائب المجبية من السكان ما تنفقه سلطات الحكم العسكري في هذه المناطق، وتم تشغيل اكثرمن ١١٠ الاف عامل من هذه المناطق في اسرائيل، واتضح ان اكثر الصناعات ازدهارا فيها هي صناعات التعاقد من الباطن (انظر الجزء الرابع)، وان اكثر من ٩٠٪ من واردات المناطق المحتلة مصدرها اسرائيل، وان هذه المناطق هي ثاني اكبر مستورد لصادرات اسرائيل بعد الولايات المتحدة الامريكية، كما ان صادرات هذه المناطق وهي هامشية بمختلف المعايير تذهب الى اسرائيل على الاغلب في عملية اعادة تصدير.

كما تدهور انتاج المحاصيل الحقلية وانتاج الحاجات الاساسية بشكل هائل لصالح المنتجات الزراعية الموجهة تصديريا. ورغم قيام عدد محدود من الصناعات في هذه المناطق الا ان موادها الخام مستوردة من اسرائيل في حين ان هناك مواد خام محلية لم تسمح سلطات الاحتلال باقامة المصانع التي تصنع هذه المواد الخام. هذا اضافة الى ان المنافسة الشرسة من قبل الصناعات الاسرائيلية قد ادت الى احتجاز التطور الاقتصادي لهذه المناطق، فالمنتجات الاسرائيلية مدعومة من الحكومة. فقد بلغ دعم المنتجات الزراعية ١٫٥ بليون دولار عام ١٩٨٦. وبحلول عام ١٩٨٧ هبط الى ٣٧٩ مليون دولار.وظل سعر مياه الري الاسرائيلي اقل ب ٥٠٪ من السعر المفروض على الفلسطيني وبالطبع فان كل هذه الامتيازات غير متوفرة للمزارعين الفلسطينيين (بنفنستي، ١٩٨٧:٢٠).

منذ بداية احتلال ١٩٦٧، قام الاحتلال الاسرائيلي بقطع كافة علاقات المناطق المحتلة التجارية مع الخارج، كما قام الاردن نفسه بتحديد كمية الصادرات الزراعية التي بوسع المناطق المحتلة تصديرها الى الاردن، فقد حددت الاردن ان لا تتجاوز الخضار المصدرة ٥٠٪ من كمية الانتاج. وتم تركيز التسهيلات التصديرية بايدي البرجوازية التجارية التقليدية والتي تشكل رموزها توابع سياسية للاردن منذ عام ١٩٥٠.

فيما يخص التصدير، فقد طرأت تطورات معينة على هذا الصعيد بعد عام ١٩٨٦ حيث حاولت المجموعة الاوروبية اعطاء تسهيلات تصديرية للمناطق المحتلة، وقد تم بالفعل تصدير كمية من البرتقال ومنتجات زراعية اخرى في اواخر ١٩٨٨ واوائل ١٩٨٩، وحاق فشل كبير بهذه الصفقات،كما تكرر الامر نفسه في نوفمبر عام ١٩٨٩«مقابلة تلفزيونية منصور الشوا»(سمارة،١٩٨٩-أ).

الا ان الاكثر اهمية في خطوة المجموعة الاوروبية هذه هي كونها جزء من الاستراتيجية الامبريالية(الامريكية بشكل خاص) في تطبيع ومحوطة المنطقة عامة، والمناطق المحتلة بشكل خاص كي تجعل من فلسطين كيانا مدجنا شان بقية دول المنطقة (سمارة، ١٩٨٩ أ).

علاقات الاقتصادين

لقد قاد تبني اسرائيل لنظرية موشيه ديان في دمج اقتصاد المناطق المحتلة بنظيره الاسرائيلي الى تقويض امكانية اقامة بنية تحتية مناسبة لهذا الاقتصاد، وهذا ما انعكس في تشوه تركيبه البنيوي، وفي تبعية قطاعات اجتماعية عديدة واعتمادها على اقتصاد الاحتلال، وفي النموالمتدني للسكان بسبب الهجرات، وكذلك في التوزيع غير المتوازن لقوة العمل.

ولكشف العلاقات الاقتصادية بين الاقتصادين خلال السنوات العشرين تحت الاحتلال، هناك ثلاث عناوين رئيسية لا بد من ابرازها، وهي قيام اسرائيل بربط القطاعات الاقتصادية الفلسطينية باقتصادها،اي طبيعة ومستوى التبادل بين الاقتصادين، والشبكات الطبقية التي تطورت على هامش العلاقة بين اسرائيل والمناطق المحتلة.

١ - *ربط القطاعات الاقتصادية:*

كما اشرنا، فقد حصر الاحتلال تبادل المناطق المحتلة مع اسرائيل نفسها، كما حصرت متاجرة المناطق المحتلة مع الخارج عبر القنوات الاسرائيلية، وظلت الصناعات معتمدة في موادها الخام على المصادر الاسرائيلية، واقيمت صناعات لتنتج ما تحتاجه السوق الاسرائيلية ، كما تعرضت المنتجات الزراعية والصناعية للمنافسة الاسرائيلية بشكل خاص، وحتى قطاع السياحة الفلسطينية، فقد تم استيعابه في نظيره الاسرائيلي.

٢ - *طبيعة ودرجة التبادل:*

وكنتيجة للسياسات الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة، لم يبلغ الانتاج الاهلي الاجمالي لهذه المناطق سوى ٤ر٥٪ من نظيره الاسرائيلي. كما ان الانتاج الاهلي الاجمالي للضفة والقطاع لم يتجاوز ٦٨٪ من

الانتاج القومي الاجمالي المحقق لهما. لقد بلغ الانتاج الاهلي الاجمالي من حيث القيمة بليون دولار باسعار السوق.بينما بلغ الانتاج القومي الاجمالي بليون ونصف دولار، وهذا واحد من أوسع واعلى الفوارق على مستوى العالم (بنفنستي، ٦:١٩٨٧).

لقد زاد اعتماد المناطق المحتلة على دخل عوامل الانتاج لكي يمثل حوالي ٤٠٪ من الانتاج القومي الاجمالي في الثمانينات في حين كان ٨٪ فقط في الفترة السابقة على ١٩٦٧. بلغت الصادرات الفلسطينية عام ١٩٨٥ ما قيمته ٢٨٣ مليون دولار، وبلغت حصة اسرائيل منها ١٩٢ مليون دولار، لكن كل هذه الصادرات الى اسرائيل لا تتجاوز ١٠٪ من واردات اسرائيل الكلية باستثناء الورادات العسكرية (تقرير الامم المتحدة، ٢٩:١٩٨٧). في حين بلغت الواردات الفلسطينية الكلية ٦٦٨ مليون دولار، كانت حصة اسرائيل منها ٥٩٨ مليون دولار (تقرير الامم المتحدة، ٣٠:١٩٨٧).

٣- *تطور الشبكات الطبقية:*

بناء على الدمج القطاعي والتبادل الاقتصادي بين اسرائيل والمناطق المحتلة وبناء على استمرار الاحتلال ومتطلباته، فقد تطورت بين الطرفين شبكة من المصالح الطبقية. وخلال الاشهر الاولى من الاحتلال، قام المستهلكون الاسرائيليون بامتصاص البضائع المتوفرة في اسواق المناطق المحتلة، وحالما خلت المناطق المحتلة من السلع الضرورية فقد قام التجار الفلسطينيون بخطوة مقابلة، حيث ابدت شريحة الكمبرادور استعدادها للعمل كوكيلة للشركات الاسرائيلية. وعليه فقد نتج عن هذه التطورات اغراق اسواق المناطق المحتلة بالسلع الاسرائيلية على اعتبار ان هذه السلع وحدها المسموح توفرها في هذه المناطق. وبذا تكون شريحة الكمبرادور هي الاولى من الطبقات الاجتماعية في المناطق المحتلة التي اصبحت تابعة ومعتمدة على الاقتصاد الاسرائيلي بل ولعبت دورها الطبيعي في تتبيع بقية الشرائح والطبقات الاجتماعية.

وبناء على نظرية ديان فقد فتحت اسرائيل ابواب التشغيل لقوة العمل الفلسطينية في المؤسسات الاسرائيلية. وبالتدريج، فقد اصبح هناك ٤٠٪ من قوة العمل في المناطق المحتلة مستوعبة في العمل داخل اسرائيل. كما ان ٧٠٪ من هؤلاء المستخدمين في اسرائيل هم من سكان الريف، وحوالي ٢٠٪ من ساكني مخيمات اللاجئين. وكنتيجة لتشغيل هذا العدد الكبير من سكان المناطق المحتلة في اسرائيل، فقد نمت شريحة اجتماعية جديدة في هذه المناطق والمكونة من متعاقدي العمل (السماسرة) والذين يعتمدون كليا على عملية التشغيل هذه، وهذا بالطبع شاهد على كيفية اندماج شريحة اجتماعية من هذه المناطق بالقطاعات الاقتصادية الاسرائيلية.

كما واصبحت معامل المناطق المحتلة التي تنتج لسوق هذه المناطق، وللاسواق الاسرائيلية وللتصدير للخارج، اصبحت كلها معتمدة على المواد الخام الاسرائيلية او القادمة عبر اسرائيل. كما ان نسبة عالية من هذه المعامل عبارة عن تعاقدات من الباطن. حيث يفضل ملاك هذه المعامل العمل من خلال علاقات التبعية على اقامة معامل تعتمد على المواد الخام المحلية(انظر الجزء الرابع، الفصل الثاني).

وتتضح الصورة بشكل افضل اذا عرفنا ان كافة المستهلكين في المناطق المحتلة معتمدين عمليا على

استهلاك منتجات اسرائيلية. فقد خلقت سنوات الاحتلال، بالمقابل، شبكة طبقية اسرائيلية على هامش العلاقات مع المناطق المحتلة، لكن هذه الشبكة هي محض مستفيدة ومحمية من الاحتلال من جهة ومن التبادل اللامتكافيء من جهة ثانية.

ان الشريحة الاولى من الشبكة الاسرائيلية هي مالكي مصانع اسرائيلية والذين يصدرون منتجاتهم الى المناطق المحتلة. فالبعض من هذه المصانع تسوق ٣٠٪ من منتجاتها في هذه المناطق، وهذه الشريحة من اكثر الاسرائيليين تشددا ضد انسحاب اسرائيل من هذه المناطق. وتشغل هذه المصانع ما لا يقل عن ٧٠ الف عامل اسرائيلي والذين يتم تسويق ما ينتجونه داخل المناطق المحتلة (سمارة، ١٩٨٨-أ:٤١).
وتطورت شبكة من التجار والوسطاء الاسرائيليين والذين اصبحوا معتمدين على تسويق المنتجات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، وفي بعض الاحيان على تسويق بعض منتجات هذه المناطق في اسرائيل او التهريب بين البلدين. وهناك ايضا متعاقدوا العمل الاسرائيليون الذين يعملون بين المتعاقدين العرب وبين اصحاب المصانع والمؤسسات الاسرائيلية.
على الصعيد الاداري، هناك الالاف من الاسرائيليين الذّين يعملون في المناطق المحتلة كجنود، ورجال شرطة، وحراس سجون، ومخابرات وموظفين في ادارات الحاكميات العسكرية، حيث يحصل كل هؤلاء على وظائفهم فقط بسبب وجود الاحتلال.

وحتى المستوطنين الاسرائيليين في المناطق المحتلة، فهم مستفيدين من العلاقة بين الاقتصادين، حيث اقيمت المستوطنات بتشغيل العمال العرب، كما ويعمل العديد من هؤلاء العمال في مواقع العمل الموجودة فيها. اما المستوطنين انفسهم، فان كل ما لديهم من تسهيلات هي في الاساس ناتجة عن وجود الاحتلال والدور الذي يقومون به لصالح الاقتصاد الاسرائيلي والايديولوجيا الصهيونية. وفي قمة الهرم يقف صانعوا السياسية الاسرائيلية الذين يركزون السيطرة على المناطق المحتلة، ويزيدون مواقعهم السياسية قوة من خلال اصرارهم على استمرار الاحتلال. وصانعي السياسة هؤلاء هم ساسة الطبقة الراسمالية الاسرائيلية.

تعكس هاتين الشبكتين الطبقيتين من الاسرائيليين والفلسطينيين صورة حية لنتائج الاحتلال، فكلا الشبكتين تعيشان على حساب اقتصاد المناطق المحتلة واستمرار خضوعه، بغض النظر عن اختلافهما عن بعضهما في امور عديدة . ولكونهما تعيشان على تخليد الاحتلال وسيطرته فهما لا تمتان الى التعايش بين البلدين باية صلة، بل ان جوهر الامر هو نهب الاحتلال لثروات المناطق المحتلة عبر عدة طرق، رغم تسريب جزء بسيط من الفائض المسلوخ من الشعب الفلسطيني الى البرجوازية وشرائح اجتماعية اخرى اقل شانا في المجتمع الفلسطيني. لعل هذه العلاقة، مثال نموذجي على علاقة تقسيم العمل بين المركز والمحيط او ان شئت بين برجوازيتي المركز والمحيط ايضا، هذا اذا لم نحاكم الامر من مدخل هدف اسرائيل في اقتلاع البنية الانتاجية لاقتصاد المناطق المحتلة.

كيف يمكن تفسير العلاقة؟
والفهم الاسرائيلي للامر

لقد فشل العديد من الكتاب والمفكرين الاسرائيليين (وخاصة المرتبطين بالنظام الحاكم ايديولوجيا او سياسيا) في فهم طبيعة العلاقة بين الاحتلال والمناطق المحتلة، ومن هؤلاء (برجمان ١٩٧٤، وبنفنستي ١٩٨٧، وكاهان ١٩٨٣).

وابعد من هذه فان هؤلاء، والعديد من الاسرائيليين ينظرون الى العلاقة بين المناطق المحتلة والاحتلال الاسرائيلي باعتبارها منحة ونعمة للفلسطينيين.

كان ينك اسرائيل راضيا عن طبيعة العلاقة بين الاقتصادين طوال سني الاحتلال، وخاصة فيما يخص التبادل التجاري واستخدام عملة واحدة في تجارة السلع والخدمات-وعدم وجود حواجز جمركية بين الطرفين.

لقد ادعى كل من بن ه، شاهار و أليرنر:

"بان العلاقة بين الاقتصادين هي علاقة تكامل، وحجتهما هي حركة العمل والنظام المالي الموحد ونقل راس المال والتكنولوجيا. ويعتقد الكاتبان ان قيام اسرائيل بفرض نظامها الضريبي ورسوم جمركية على المناطق المحتلة هو شاهد اخر على وجود سوق مشتركة في الاقتصادين.

ولاحقا، عام ١٩٨٧، جدد باحثان من مشروع الضفة والقطاع وهما سيمحا باهيري(١٩٨٧) وميرون بنفنستي(١٩٨٧) نفس الادعاءات.

فقد كان باهيري مهتما بالعامل الاقتصادي لدعم وجهة نظره، حيث وصف العلاقة بانها (اقتصاد مزدوج القومية) (ص ١٢، وانظر كذلك ص ٢). اما بنفنستي فكان يعتقد بانه ينجز نبوءة عندما كان ينظر للضم بلغة بلاغية واضحة قائلا: " نشرت مقالة عام ١٩٧٩ وكتبت فيها ان النموذج الذي خلق من قبل السياسات الاسرائيلية وكل التداخلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الجماعتين، تفترض طبيعة اقرب الى الدوام.

فالعمليات التي ارسي اساسها للعمل منذ ١٩٦٧ قوية على ما يبدو لدرجة انها مكنت التكامل من تجاوز نقطة العودة وفي عام ١٩٨٣، فبعد حرب لبنان، غامرت بالاستنتاج ان الساعة قد دقت معلنة منتصف الليل وان حقبة جديدة قد بدأت...

" قد تبدو العملية ممكنة الرجوع نظريا، ولكن تقييما واقعيا للقوى الفاعلة لصالح الضم ضد التي تقاومه تقود الى الاستنتاج انه على المدى المرئي فان فلسطين بكاملها سوف تحكم من قبل حكومة اسرائيلية. ذلك ان الصراع

الفلسطيني - الاسرائيلي قد اصبح بناء على ذلك صراعا اثنيا، وان اسرائيل الان مجتمعا ثنائيا (بنفنستي، ٦٧:١٩٨٧).

واخيرا وليس اخرا، فان تقارير ما يسمى بالادارة المدنية الاسرائيلية في المناطق المحتلة والتي في جوهرها ادارة عسكرية بحتة، هذه التقارير تفيض بمحاججات زائفة عن "النمو" في المناطق المحتلة، مثل العمالة الكاملة، والازدهار، وتسهيل الحياة اليومية....الخ (سمارة، ١٩٨٨-أ:١١).

وابعد من هذا، فحتى الاسرائيليين الذين يحاولون ادعاء الحياد ينسبون التدهور في اوضاع المناطق المحتلة، الاوضاع الاجتماعية مثلا الى عوامل خارجية، ***"ان تدهور اوضاع تشغيل الشباب الفلسطينيين في بلدان النفط، هو حافز لزيادة الشغب في المناطق المحتلة"*** ***(بوست، ١٢/٧/١٩٨٨).***

لكن مركز الامر، هو ان هؤلاء الكتاب هم في الاساس صهاينة ومستعمرون، ويعتقدون بحق اسرائيل في السيادة على المناطق المحتلة بل ومصادرة ارضها ، ولذا فانهم يرون فرض اسرائيل للضرائب على المناطق المحتلة اجراءا قانونيا، ويفهمونه بانه تكامل، فهم عاجزين حقا عن رؤية جانب القوة والقهر ودوره في تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين التي هي علاقة تبادل لا متكافىء/ محمية بقوة السلاح.

انهم عاجزون عن ادراك ان اي تكامل بين طرفين يجب ان يكون بين بلدين مستقلين اصلا. وفي هذا التكامل "الاسرائيلي"، فان اسرائيل لا تفرض علاقات تجارية لا متكافئة، وحسب، بل تقوم عمليا باعادة صياغة بنية اقتصاد المناطق المحتلة بما يناسب مصالحها، هذا ناهيك عن نهب الثروة، والاستيلاء على الارض، حيث ان ٥٢٪ منها مصادر او تحت تصرف اليهود سلطة ومستوطنين، لا فرق، اي ان اسرائيل تنهب الثروة، والانتاج ووسائل الانتاج.(سمارة،١٩٨٧). ماذا يمكن تسمية هجوم الاسرائيليين على البيوت لسرقة اجهزة التلفزيون، والثلاجات والفيديو والسيارات، وحتى الموازين اليدوية العادية، اضافة للنقود من الفلسطينيين بحجة عدم دفع الضرائب للاحتلال، هذا اضافة لمحاولات اقتلاع السكان انفسهم.

ان اسرائيليين، امثال بنفنستي، والذين يؤمنون بان العودة لما قبل ١٩٦٧ لم تعد ممكنة، وان الصراع اصبح اثنيا، لا شك محفوزين بايديولوجيا عرقية وهي بشكل خاص ايديولوجيا مركبة ثلاثيا على الاستشراق والانثروبولوجيا والايمان بالقوة واستخدامها (سمارة، ١٩٨٨ أ). انهم يعتقدون بان الشعب الفلسطيني غير ناضج بشكل كاف للنضال من اجل هدف سياسي، وان هؤلاء الفلسطينيين ليسوا الا مجموعة مبعثرة من الناس يمكن كسب صمتها بان يعرض عليها حدا ادنى من تحسين مستوى المعيشة.وهذا ما يقر به اسرائيليون، من امثال (جول بيرنمان، البوست، ٢٧-٨-١٩٩٠).

ظاهرة فريدة

بناء على ما نوقش وعرض انفا، فان العلاقة الاقتصادية بين الاقتصادين علاقة فريدة، وفيما يلي سنورد بعض اشكال علاقة المركز والمحيط لاختبار الى اي حد يمكنها ان تنطبق على علاقة اسرائيل والضفة الغربية.

لقد شهد العالم في نهايات القرن الماضي، عملية انتشار او هجرة لقوة العمل من المحيط الى المركز، وبعدها في اعقاب الحربين العالميتين الاولى والثانية. وكانت الهجرة العمالية منحة للمركز باعتبارها قوة عمل رخيصة حيث ملات الدرجات الدنيا في سلم التشغيل.

وفي اعقاب الازدهار الذي تلا الحرب العالمية الثانية، واجه المركز ازمة اقتصادية عبرت او اعلنت عن نفسها بتدني معدل الربح، وهذا ما دفع او اغرى البرجوازية للاستثمار في المحيط على شكل اعادة انتشار لراس المال الصناعي من المركز الى المحيط او ما يسميه البعض "تصدير راس المال العامل"(زنتس ١٩٨٨).

وقد جاءت هذه السياسة في اعقاب قرار المركز عدم السماح للعمل المهاجر اليه من المحيط بالاستمرار، رغم ان هذا العمل كان بالاساس في مصلحة المركز. لكن راسمالية المركز وفي حربها ضد الطبقة العاملة في بلدانها، وجدت ان العمل المهاجر لم يعد كما كان في السابق قوة عمل رخيصة وبلا حقوق. فقد قادت انتصارات بروليتاريا المركز الى تحسين شروط عمل بل ومساواة العمل المهاجر بالعمل الابيض، وهذا لا يروق لراسمالية المركز، ولهذا وجدت اعادة انتشار المصانع الى المحيط حيث الطبقة العاملة ضعيفة هناك ومقموعة ديمقراطيا وقليلة الاجور، وجدت اعادة الانتشار هذه افضل لها من استيراد عمالة المحيط. وهذا ما ولد كما نرى اليوم تمييزا ضد السود وغير الاوروبيين وارتفاع في البطالة.

وعلى اي حال، فان كلا من هجرة العمل الى المركز او اعادة انتشار المعامل الى المحيط، كلا السياستين كانتا محكومتين بموقف برجوازية المركز ومصالحها.

قياسا على ظاهرة هجرة العمل، دعنا ننظر الى هجرة عمال المناطق المحتلة الى اسرائيل، وهي الظاهرة التي بدأت ببضعة الاف من العمال عام ١٩٦٨، ١٩٦٩ وانتهت الى ما يزيد على ١٠٠ الف عامل في الثمانينات.

في هذ الصدد لا يخفى ان المناطق المحتلة قد كيفت اقتصادها بما يتناسب وحاجة الاقتصاد الاسرائيلي، والمعنى نفسه يمكن التعبير عنه بالقول ان اسرائيل قد وجهت اقتصاد المناطق المحتلة بما يتناسب ومصالح اسرائيل.

لقد شغل عمال المناطق المحتلة الدرجات الدنيا في سلم التشغيل في الاقتصاد الاسرائيلي، وهذا مكن اسرائيل من تشغيل عمالتها الماهرة في الصناعات الاكثر تقدما التي كانت قد ارست اسسها منذ بداية الستينات، حيث شغل العمال الفلسطينيون اماكن عمل العمال الذين كانوا في درجات العمل الدنيا.

هنا، يقوم الفارق بين عمال المناطق المحتلة في اسرائيل وعمالة المحيط المهاجرة الى المركز ففي حين استوعبت الطبقات العاملة في المركز عمال المحيط وناضلت من اجل مساواتهم،ضمن فترات ليست بالقليلة، فان الطبقة العاملة الاسرائيلية اتخذت موقفا رجعيا مندمجا بموقف الطبقة الحاكمة الاسرائيلية ذات الايديولوجيا الصهيونية. وعليه، فان ٢٢ سنة من العمل داخل اسرائيل لم تغير شيئا في وضع العمال الفلسطينيين لا من حيث فوارق الاجور ولا من حيث الحقوق. بل لقد كشفت الانتفاضة عن موقف رجعي رهيب لدى كافة الطبقات الاجتماعية في اسرائيل تجاه قوة العمل الفلسطينية.

لقد اخضع العمال الفلسطينيين مؤخرا لتقييدات شرسة من قبل السلطات الاسرائيلية، مثل منع من اعتقلوا يسبب نشاطهم القومي والسياسي من العمل في اسرائيل، واستبدال العمال الفلسطنيين بعمال من المستوطنين اليهود السوفييت، هذا ناهيك عن تعرض العمال العرب لانواع عدة من الاعتداءات الاسرائيلية ربما ليس آخرها مذبحة ريشون لتصيون في ٢٠ ايار ١٩٩٠.

وانسجاما مع ما اشرنا اليه انفا، وهو سياسة اسرائيل الهادفة الى تدمير البنية الانتاجية في المناطق المحتلة، بل واقتلاع سكانها، لم تقم اسرائيل باي توسيع او نشر للصناعة داخل المناطق المحتلة، على نفس طريقة المركز.... وما حصل لم يرتق عن مستوى التعاقد من الباطن والذي هو تركيز العمل المكثف وليس كثافة راس المال، وحتى التعاقد من الباطن، فلم يتجاوز المستوى الانتقائي.

وعلى اي حال، قد يكون احد اسباب هذا، مثلا ان العمل المحيطي المهاجر الى اسرائيل لم يتمتع باية حقوق والتي لو حصلت، قد ترغم الراسمالي الصهيوني على الاستثمار داخل المناطق المحتلة.

على هذا الصعيد، فان ما حصل كان من الامور الطريفة وقد حصل على صعيدين:

١- باعت اسرائيل الى المناطق المحتلة وخاصة في بداية السبعينات الكثير من ماكينات الخردة المتراكمة لديها حيث غادرت اسرائيل او قللت اعتمادها على صناعات معينة، مثل الانسجة، والاثاث (سمارة، ١٩٨٨ب).

٢-استثمرت اسرائيل في مستوطناتها اليهودية في هذه المناطق، او قامت بالاستثمار في مشاريع التعاقد من الباطن، وفي الصناعات التي تحتاج اسرائيل لمنتجاتها اما لسوقها مباشرة او للتصدير.

واما الصناعات المتقدمة تكنولجيا فقد ركزتها اسرائيل في مستوطناتها داخل المناطق المحتلة، بهدف اقامة استعمار اقتصادي للمناطق المحتلة من داخلها.

وبانجاز هذه الخطوات، فقد حصلت اسرائيل على التالي:

١- تخلصت من ماكينات الخردة.

٢- انتقلت الى الصناعات المتقدمة تكنولوجيا.

٣- تجنبت امتزاج العمال العرب واليهود.

٤- ابقت على برجوازية المناطق المحتلة في مستوى هابط، وجعلت الصناعات في هذه المناطق امتدادات تنجز المرحلة الثانية من الصناعات الاسرائيلية الاقل تقدما.

منحى مخالف

لتدويل العمل والراسمال

ان تدويل الراسمال على الصعيد العالمي بجوانبه الثلاث، المالي والانتاجي والتداولي - التوزيعي، اوسع نطاقا من تدويل العمل، بمعنى حرية حراك قوة العمل عالميا. وابعد من هذا، فان حركة قوة العمل تتبع

دائما حركة الراسمال، بل وتتحدد حركة قوة العمل من قبل الراسمال، وهنا يتضح ما تعنيه كلمة الراسمال اي الطبقة الراسمالية.

لقد قادت اعادة انتشار الراسمال العالمي اثناء الطفرة النفطية الى بلدان الاوبك الى تدفق العمل من بلدان الهند وباكستان وكوريا الجنوبية وبلدان عربية الى بلدان النفط. وعندما استطاع مركز الراسمال العالمي استعادة السيطرة على الموقف عجزت بلدان الاوبك عن الاحتفاظ بقوة العمل التي تدفقت اليها.

ان سيطرة المركز على الاقتصاد العالمي هو السبب في اعادة انتشار الراسمال على الصعيد العالمي، وذلك سعيا ليس وراء رفع معدل الربح او منعه من الهبوط، بل وبشكل اساسي اكثر بهدف الحصول على القيمة الزائدة.

وكما اشرنا سابقا، فان حالة اسرائيل والمناطق المحتلة مختلفة حيث ان حراك العمالة من هذه المناطق الى اسرائيل استمرت اولا، كما ان تدفق الراسمال من اسرائيل الى المناطق المحتلة لم يحصل الا بشكل محدود.

وواقع الحال، فان الراسمال الاسرائيلي ظل موجه نحو مولده، اي المركز، كما تقوم اسرائيل ايضا بجذب رؤوس الاموال العالمية للاستثمار في اسرائيل "وحدها"، حائلة دون وصول رؤوس الاموال هذه الى المناطق المحتلة، ومعدمة تبلور اي مناخ مناسب او مغري لراس المال الاجنبي للاستثمار في المناطق المحتلة (انظر سماره، ١٩٨٨ب).

وبسبب السيطرة الاسرائيلية على المناطق المحتلة، اصبحت هذه المناطق غير مغرية ولا جذابة للاستثمارات الاجنبية، فاي اتصال مع الراسمال الاجنبي يجب ان يمر عبر السلطات الاسرائيلية. والحقيقة هي بالعكس، فالراسمال الاجنبي منصب نحو الاقتصاد الاسرائيلي .

فقد ساهمت سياسة التخصيص الاسرائيلية PRIVATIZATION في تشجيع الراسمال الاجنبي لشراء حصص في الشركات الاسرائيلية. هذا ناهيك عن الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية العريقة تاريخيا بين اسرائيل كمستعمرة بيضاء وبين المركز. كما نلاحظ، فانه حتى الشركات الاسرائيلية الغارقة في مأزق اقتصادية، تجد شركات دولية مستعدة لشراء حصص فيها واشفائها.

والى جانب الدعم الذي تحصل عليه اسرائيل من دول المركز الامبريالي ويهود العالم وخاصة (دولة اليهود في امريكا)، فربما يرتد شراء الحصص هذا الى النجاحات العالية التي تحققها خطة التطبيع في المنطقة مما يفتح آفاقا لغزو اقتصادي اسرائيلي للاسواق العربية. كيف لا وخاصة ان نجاح التطبيع هذا ينطوي على فرصة تاريخية للتجارة الدولية لحسم سوق الوطن العربي لفترة لا تقل عن عقد او اثنين. ويصبح هذا الحسم اكثر اهمية اذا ما علمنا ان السلطة الجديدة في الاتحاد السوفياتي اصبحت اكثر ميلا للمنافسة على اسواق العالم مغادرة سياسة الصدام مع الامبريالية العالمية. هذا قد يجيز لنا التوقع بان موسكو (الرسمية) تنتقل من الصدام الى الاقتسام.

الفصل الثالث

موقع البرجوازية الفلسطينية في صراع الاردن م.ت.ف.

كما اشرنا سابقا، فقد اندمجت البرجوازية الفلسطينية في نظام الحكم الاردني مباشرة بعد ١٩٤٨، كيف لا، وهي التي اختلقت مؤتمر اريحا على صورة مبايعة شكلية من وجهاء فلسطينيين لم يكن احد منهم قد انتخب، كما لم يعقب المؤتمر المذكور اي استفتاء.وينتمي معظم هؤلاء الوجهاء الى العائلات التجارية وذات الملكيات الكبيرة والذين بهذا المؤتمر كانوا قد حسنوا مواقعهم الوظيفية "من الدرجة الثانية" في مؤسسات الحكم الاردني.

وفي هذا الصدد، لا تفوتنا الاشارة الى ان الانظمة العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية كان لها فلسطينيا موقف متقدم على ذلك الذي للبرجوازية الفلسطينية نفسها، ففي حين رفضت الدول العربية الاعتراف بضم الاردن للضفة الغربية (وفي هذا الرفض جنين لكيان فلسطيني ومنافسة للاردن وليس موقفا قوميا جذريا) قامت البرجوازية الفلسطينية بتزوير (مبايعة) مؤتمر اريحا.

لقد اشترت البرجوازية الفلسطينية التقليدية مصالحها الخاصة عبر الاشتراك (بدور الشريك الصغير) في السلطة الاردنية، مؤثرة ذلك على الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية ،وهذه افضل هدية يمكن ان تقدم للصهيونية والامبريالية. ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، ظل الولاء الحقيقي لهذه البرجوازية لصالح النظام الاردني.

وموقف البرجوازية الفلسطينية هذا، امر لا يصعب فهمه، فهي كطبقة كسيحة في بنيتها تجد في اعتماد دور التاجر ومقدم الخدمات امرا اكثر سهولة من الاضطلاع بمسؤولية اقتصاد وطني منتج ومستقل.

لا سيما اذا كان هذا الاقتصاد اقتصاد لبلد تقف الامبريالية بكل ضواريها دون ممارسة حقه في تقرير المصير. وبعبارة اخرى، فان الكفاح في حالة (فلسطين عام ١٩٤٨) من اجل الاستقلال معناه الكفاح لمواجهة الامبريالية، وهذا موقف لا يتأتى الا لطبقة ثورية، ليست من جلدة البرجوازية التجارية الفلسطينية.

هذا الموقف للبرجوازية الفلسطينية يفسر نقطة خلافية حول التاريخ لبدء الصراع على قيادة الشعب الفلسطيني.

فاذا لم نعزل عملية قيادة اي شعب عن مجمل تطور اوضاعه، نجد ان مجرد تحالف البرجوازية الفلسطينية مع النظام الاردني هو انتزاع لقيادة هذا الشعب او اغتيال لها لصالح هذا التحالف الجديد، بدل ان تصعد القوى الطبقية الثورية لاخذ زمام المبادرة. وهذا يعني انتصار تحالف الطبقات الرجعية في قيادة الشعب على القوى الثورية.

متى بدأ الصراع على القيادة الفلسطينية

يرد بعض من عالجوا مسالة الصراع على قيادة الشعب الفلسطيني، الى فترة ما بعد ١٩٦٧، ويرون هذا الصراع بين " قيادته السياسية التقليدية ممثلة في بعض الرموز من ناحية وقيادة الحركة الوطنية التي تجسدت فيما بعد في قيادة م.ت.ف.

والحقيقة كما اشرنا في عدة مواضع سابقة، مختلفة عن هذا التقدير الى حد كبير، فقد بدأ هذا الصراع منذ عام ١٩٤٨ بين الحركة الوطنية (الفلسطينية/الاردنية) وبين (شبه التحالف الحاكم في الاردن والمكون من الاسرة المالكة هناك والبرجوازية التجارية الفلسطينية (ببنيتها السياسية التقليدية) والبرجوازية الاردنية الناشئة (او التي تمت تنشئتها - صنعها - على يد النظام الحاكم)، والتكوينات العشائرية الاردنية.

ففي فترة الاردن لم يكن للبرجوازية الفلسطينية طموح لقيادة سياسية مستقلة. فقد كانت مرتكزة او مهتمة بان تجد ركيزة سياسية اقوى منها لتعتمد عليها او تتحالف معها كما يحلو للبعض القول.
اما ثمن الصراع السياسي المشار اليه اعلاه، فكان سلسة القمع السياسي للحركة الوطنية في الاردن وخاصة في اعوام ١٩٥٤، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٦١، ١٩٦٣، ١٩٦٥. بمعنى ان الصراع كان يحسم كل مرة لصالح نظام الحكم وبنيته التحالفية.

كما لم يبدأ طموح البرجوازية الفلسطينية لاقامة سلطتها الخاصة الا بعد سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة في يد الاحتلال، بل بعد ان بدأت تتضح معالم قدرة م.ت.ف على التحول الى قيادة سياسية للشعب الفلسطيني. وهذا يشير بالطبع الى ان هذه البرجوازية قد تحولت الى هذا الموقع، اي المطالبة بالقيادة بدفع من عامل خارجي هو في احسن الاحوال نفس الطرف الذي كان يحكم بالنيابة عنها، اي الاردن.

قد تلقي طبيعة علاقات هذه البرجوازية الداخلية ضوءا على ضعفها وهشاشتها حيث تعتمد طبيعة العلاقات في اوساط شرائح البرجوازية المحلية على طبيعة الوضع والصراع القائمين. فحينما يتعلق الامر، بالعمل على خلق بديل ل م.ت.ف، فان البرجوازية المحلية، وبشكل خاص التجارية، (والبروقراطية

سابقا)، وشرائحها الصناعية والزراعية والملاك العقاريين يلتقون في صف واحد لمواجهة هذا النقيض الذي يستقطب بدوره الشرائح الدنيا من هذه الطبقة والكثير من الطبقات التي تليها في السلم الاجتماعي.

وحين يتعلق الامر بالصراع مع الاحتلال، فان هذه الطبقة لم ترتق (شأن برجوازية المركز تاريخيا) لتكون القيادة التاريخية للنضال ضد الاحتلال ولكنها اما تعفي نفسها من هذه المهمة القاسية او تبحث عن مبررات الانابة كما كانت تفعل قبل ١٩٦٧، اي اعتبار القضية عربية وان حلها يجب ان يقع ويأتي على عاتق الدول العربية، ولا يخفى ان هذا كان من مبررات او مقومات تحالفها مع انظمة الحكم العربية. أما اليوم ومع تقرب موقف القيادة اليمينية في م.ت.ف مع موقفها، فقد تحسن الوجه النضالي لهذه الطبقة، او تموه تدني مستواها النضالي ان شئت.

ولكن حين يتعلق الامر بصراع يمس بمصالحها او هو في حدود قامتها، فانها (كاي برجوازية اخرى) تتصارع داخليا. كما حصل في الانتخابات البلدية وخاصة في نابلس والخليل، حيث استماتت العائلات التقليدية في التسابق على رئاسة البلديات مستخدمة قواها التجارية والمالية، وعلاقاتها اما بالاردن او بالحركة الوطنية.

وبهذاالمعنى، فليس من السهل علينا الحديث عن حالة منسجمة داخليا للبرجوازية المحلية حتى في ظل الاحتلال. وعلى ضوء تقسيمنا او بالاحرى تعدادنا لمراكز القوى الثلاث لهذه البرجوازية حاليا (اي في الداخل، وفي المنظمة وفي الشتات) فانه اذا ما حصلت انتخابات لدولة فلسطينية او لحكم ذاتي، فان احتمالات الصراع والاستقطاب الداخلي بين هذا المراكز سوف تكون شديدة. وفي هذه الحالة سوف تعرض البرجوازية (ذات الاصول التجارية الارستقراطية) مواهبها ومفاتنها الطبقية لمواجهة او معادلة الثقل الكفاحي الذي ستطرحه القيادة البرجوازية الصغيرة للمنظمة. وهذا سوف يخلق مناخا انسب لتحالف البرجوازية المحلية مع برجوازية الشتات المالية، في مواجهة م.ت.ف حيث تكون الاخيرة راديكالية مقارنة مع الاثنتين الاخريين.

وبسبب بنيتها الهشة اذن فقد اختارت البرجوازية الفلسطينية داخل المناطق المحتلة في الفترة التي اعقبت حرب ١٩٦٧، استمرار الارتباط بالاردن، على اعتبار ان هذا الارتباط اكثر اربحية واقل تبعات من الارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة مقاومة غير معروفة المستقبل ولا حتى البنية. هذا الى جانب الدور الذي تقوم به البرجوازية الفلسطينية في الاردن بتسهيل علاقة شقها في داخل المناطق المحتلة بالنظام الهاشمي.

وهكذا، سنرى لاحقا ان جناحي البرجوازية الفلسطينية الرئيسيين (برجوازية الملكية في الداخل) وبرجوازية المقاومة في الخارج ظلتا منفصلتين عن بعضهما معظم فترة الاحتلال، ولم تتقاربا الا في السنوات الاخيرة بحكم انتقال برجوازية المقاومة لتبني برنامج او ان شئت قناعات برجوازية الملكية والتي هي انعكاس ميكانيكي للرؤيا الامبريالية الامريكية للصراع في المنطقة، وهذا ما ادخل الراسمالية المالية الفلسطينية (راسمالية الشتات) في الصورة.

لقد قدمت سلطات الاحتلال الكثير من التسهيلات لاستمرار ارتباط وولاء البرجوازية الفلسطينية داخل المناطق المحتلة مع الاردن. فالجسور المفتوحة ليست مجرد ممرات لتنقل السكان، بل لابقاء الترابط السكاني بين الضفتين، ولتسهيل تصدير منتجات المناطق المحتلة، وهي منتجات الراسمالية الفلسطينية في الزراعة والصناعة. وبهذا قرر الاحتلال جعل الضفة الشرقية الرئة الاقتصادية لبرجوازية المناطق المحتلة والتي كان لهذا عليها وقعا حسنا.

ولا يخفى كم استطاب الاردن ذلك، (كيف لا ، وامر كهذا لا يمكن ان يكون بدون اتفاق بين الاردن واسرائيل) حيث قدم التسهيلات لادخال منتجات المناطق المحتلة الى اسواقه او للمرور عبر اراضيه.

لقد قرر الاردن استيعاب ٥٠٪ من المنتجات الزارعية في المناطق المحتلة، وهذه المنتجات هي كما اشرنا من انتاج وتسويق الراسمالية الفلسطينية ذات التوجه التصديري. وقد ظل هذا القرار نافذا حتى اليوم بغض النظر عن شكليته في احيان كثيرة، كما ظل الاردن البلد الرئيسي الذي تستثمر فيه برجوازية المناطق المحتلة ما تجنيه من فائض بغض النظر عن الطابع او الانتاجي الخدماتي لذلك الاستثمار، دافعة معدل التراكم في اقتصاد هذه المناطق الى حد ادنى. ان مجرد قيام دولة باعلان استعدادها لاستيعاب ٥٠٪ من منتجات منطقة معينة، يعني ان هذا الامتياز لا يتحقق الا لمنطقة تابعة لتلك الدولة.

ان المتطلع الى الميزان التجاري بين الضفة الغربية والاردن لا بد ان يلاحظ ان هذا الميزان خاسر في الجانب الاردني بشكل كبير. فقد بلغت قيمة صادرات الضفة والقطاع الى الاردن ١٨ر٤ مليون دولار عام ١٩٦٩، وبلغت وارداتها منه ٧ر١ مليون دولار وفي عام ١٩٨٤ وصلت قيمة صادرات المناطق الى الاردن ٨٣ر٥ مليون دولار، في حين لم تزد وارداتها منه عن ٨ر٢ مليون دولار (سمارة ١٩٨٩أ: ٨٥).

ولكن اضافة الى هدف الاردن السياسي من كل هذا، فان ما يكسبه من رصد البرجوازية وحتى الطبقات الشعبية الفلسطينية من اموال في بنوكه والاستثمارات التي تقوم بها هذه البرجوازية في الشركات والابنية والاسهم، يفوق كثيرا خسارة ميزان متاجرته مع المناطق المحتلة.

واذا وضعنا في الاعتبار، ان الاردن جزء اساسي من استراتيجية الامبريالية في المنطقة (طبعة التطبيع بشكل خاص)، فمما لا شك فيه انه قد كسب من هذه السياسة استمرار ارتباط الراسمالية الفلسطينية في المناطق المحتلة به، محققا بذلك انفصاما بينها وبين برجوازية المقاومة وخاصة ما قبل تطبيع الاخيرة.

ان كسب المناطق المحتلة لصالح الاردن يعني الشيء الكثير للنظام هناك، مثل تعزيز مكانته على الصعيدين العربي والدولي. فقد ظل الاردن دولة مواجهة بالنسبة لمؤتمرات القمة العربية، وظل بوابة المناطق المحتلة مما اعطاه فرصة الحصول على مساعدات وهبات عربية (من دول النفط بشكل خاص). هذه الهبات والمساعدات والقروض هي التي خلقت الازدهار الاردني المصطنع وخاصة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٨٢،

وهو الازدهار الذي انهار تماما في اعقاب توقف هذا الدعم. وعليه، فقد نتج عن توقف حقن الدعم المالي الخليجي، ولاحقا فك الارتباط بين الاردن والمناطق المحتلة، ازمة مالية خانقة في الاردن، سحبت نفسها بشدة على المناطق المحتلة وخاصة خلال الانتفاضة. وربما كان الدور الناشط للمجموعة الاوروبية شكلا من اشكال تبادل الادوار.

اجنحة البرجوازية الفلسطينية والتأثير المتبادل باتجاه التسوية

مقابل حفاظ النظام الاردني على العلاقة مع رموزه من البرجوازية داخل الضفة العربية، وتوسيع نطاق علاقاته لتشمل قطاع غزة، فقد حافظت هذه الطبقة على ولائها وارتباطها بالاردن. وهذا ما لم تكن تخفيه في السنوات الاولى للاحتلال من جهة، وفي فترات وقوع م.ت.ف في مازق من جهة ثانية.

واذا ما نظرنا الى الاتصالات والمحادثات المبكرة للبرجوازية الفلسطينية مع سلطات الاحتلال، والتي كان يرددها التلفزيون الاسرائيلي بين الفينة والاخرى، اضافة الى حديثها عن اقامة دولة في المناطق المحتلة (١)، او اقامة كيان فلسطيني باشراف زمني من الامم المتحدة، كل هذه تشكل مقدمات مبكرة من البرجوازية الفلسطينية بهدف التطبيع.

وهذا يعني ان برجوازية الداخل الفلسطينية عندما قررت التحرك السياسي فانها مارست ذلك في نطاق التبعية وليس المبادرة، هذا ناهيك عن انها قررت التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين (١٩٤٨) بشكل مبكر في سبيل الحصول على مصالحها الخاصة ماديا اكثر مما هو سياسيا. لكن هذا التوجه التطبيعي المبكر اصيب بعملية قطع او لوي ذراع بسبب الصعود الحاد للبرجوازية الفلسطينية القومية والمؤطرة سياسيا (م.ت.ف)، والتي اختطفت الموقف لصالحها.

وعلى هذا الصعيد، نلاحظ اننا نتحدث عن تفوق البرجوازيةالصغيرة المسيسة والمقاومة على البرجوازية التقليدية ان شئت. ولكن الامر لم يتوقف عند هذا الحد فقد حققت قيادة م.ت.ف، اختراقا في جبهة الجناح الاخر للبرجوازية الفلسطينية، وذلك عن طريق كسب مؤيدين لها في اوساط البلديات، والمجالس القروية في المناطق المحتلة،وكذلك الهيئات الادارية للنقابات المهنية. وفي كثير من الاحيان كانت العناصر المكتسبة هذه من الشرائح العليا للبرجوازية الصغيرة كالاطباء، والمحامين والمهندسين، وغيرهم.

وربما كانت حساسية واهمية هذا الاختراق، ليست في ضم هذه الشريحة الرجراجة الى صفوف م.ت.ف بقدر ما ان هذه الشريحة قد لعبت او هي بطبيعتها حلقة وسيطة بين البرجوازية الكبيرة والجماهير الشعبية. ولذا فان كسب عناصر هامة منها كان بمثابة رتق الفجوة بين هذه الجماهير وقيادة المنظمة مما جعل بنية المنظمة اكثر تناسبا وترتيبا لدخول ميدان التسويات. وحيث تم هذا الكسب، فقد قامت المنظمة برفع رموز من الطبقة الجديدة الى مواقع سياسية هامة معنويا على الاقل، فاصبح رؤساء البلديات

بمثابة قادة سياسيين في المناطق المحتلة.

وطالما حظي هؤلاء بدعم المنظمة سياسيا واجتماعيا وماليا، فانهم يكونوا، او كانوا بالفعل، قد وضعوا البرجوازية التقليدية (البرجوازية بالملكية) على الرف، او جمدوها الى حين. وبهذا اصبح بسام الشكعة هو الرجل الاول في نابلس بديلا لعائلات مثل المصري وكنعان، واصبح فهد القواسمي رئيس بلدية الخليل على حساب الجعبري، وكريم خلف رئيس بلدية رام الله دون منازع. ولا شك ان نجاح المنظمة هذا، كان نجاحا ضد الاردن في نفس الوقت، على اعتبار ان الاسماء والعائلات المذكورة مرتبطة تاريخيا بالنظام الاردني منذ مؤتمر اريحا على الاقل. ولكن، وان بدت الامور وكانها حسمت لصالح م.ت.ف، فان عوامل وتيارات تحتية كانت تفعل فعلها لصالح ايديولوجيا التطبيع المتمترسة في بنية الراسمالية الفلسطينية. ومع مرور الزمن نكتشف، بان هذه الطبقة كانت محسومة شكلا لصالح قيادة المنظمة، اما موضوعيا فقد اتضح انها كانت تقوم بتحويل في البنية الايديولوجية للمنظمة نفسها، بما يتفق (وان تدريجيا) مع ايديولوجيا البرجوازية التقليدية.

فاذا ما وضعنا في الحسبان هزيمة م.ت.ف التاريخية في حرب ايلول في الاردن ١٩٧٠ وهي الهزيمة التي حالت دون اسقاط النظام الاردني واتخاذ الاردن قاعدة لثورة مقبلة. هذه الهزيمة تعني الغاء والى الابد اي دور او قدرة للمنظمة الحالية على تحرير فلسطين.هذا اضافة الى الضربات الاخرى التي اصابت م.ت.ف مثل الغزو السوري للبنان ١٩٧٦، والغزو الاسرائيلي ١٩٨٢، وكلاهما هزائم شكلية بالمقارنة مع الخروج من الاردن، اذا ما وضعنا هذه كلها الى جانب دخول مصر كامب ديفيد، نجد ان القيادة الرسمية للمنظمة قد توصلت الى اقتناع واضح بان فرصة تحرير فلسطين على يدها امر غير ممكن.

اعتمادا على هذه التطورات، او مع كل واحد من هذه التطورات كانت تسرع م.ت.ف من تعميق علاقاتها بالانظمة العربية، والتي غادرت (اقصى ما يمكنها محاولته) وهو الاعداد لحرب استراتيجية (نظامية) مع اسرائيل منذ ١٩٦٧، ووضعت كافة اوراق الصراع بين يدي الولايات المتحدة الامريكية.

على هذا الاساس، كان لا بد لقيادة المنظمة ان ترى موقع مصالحها الطبقية بدقة، وهو الموقع الذي راته عبر واشنطن. الى جانب الانظمة العربية، فقد افرزت البرجوازية الفلسطينية في الداخل والخارج فصيلين لجعل تطبيع المنظمة تطبيعا منهجيا وراسخا.

كان الفصيل الاول هو راسمالية الشتات الفلسطينية والتي عملت على الصعيد الدولي، والثاني هو مجموعات من الاكاديميين والمثقفين المحليين الذين عملوا على الصعيد المحلي منذ عام ١٩٧٥، وشكلوا حلقة الوصل "او ان شئت رسول الغرام للتطبيع والحوار والمفاوضات وشرح القضية للاسرائيليين الذين يعرفون عنها اكثر من الجميع!!" بين البرجوازية الفلسطينية داخل المناطق المحتلة، وبين م.ت.ف وبين فلسطينيي واشنطن وجنيف.

هذه الوقائع تردنا الى ما اشرنا اليه اعلاه عن الاختراق المضاد، حيث استطاعت البرجوازية المالكة

اختراق البرجوازية القومية المسيسة وجرها الى تبني برامج الاولى في التطبيع والاعتراف. ***ولعل من المفيد ايراد شاهدين في هذا السياق:***

الاول : وهو قيام الاردن بتسخين البرلمان الاردني الذي كان في الثلاجة منذ عام ١٩٦٧، وهو برلمان يضم فلسطينيين من البرجوازية التقليدية في الضفتين الغربية والشرقية. ولم تعترض قيادة المنظمة على هذه الخطوة التي تدعي علانية تمثيل الشعب الفلسطيني. هذا الى جانب اعلان خطة التنمية الاردنية والتي كانت هجوما موسعا شمل حتى قطاع غزة.

الثاني : قيام قيادة المنظمة بعقد اتفاق عمان مع النظام الاردني عام ١٩٨٥ رغم معارضة اكثر من فصيل يساري. ولا يخفى ان هذا الاتفاق هو النتاج الطبيعي للشعور المهزوم للقيادة اليمينية في المنظمة ما بعد ١٩٨٢ وهو الشعور الذي اول ما ترجم بخروج عرفات من بيروت الى القاهرة ثم عمان.اي ان التوجه الى هاتين العاصمتين معناه التأكيد على ان توجه القيادة الرسمية للمنظمةهو صوب التطبيع. وهكذا، فان مجمل هذه التطورات وغيرها مما لا مجال لذكره هنا قد تناغمت لتعطي في النهاية، برنامجا تطبيعيا للمنظمة والذي تجلى في مقررات المجلس الوطني الاخير في تونس، رغم انعقاد هذا المجلس في ظروف الانتفاضة بكل انجازاتها.

لماذا فشل الاردن في تكوين قيادة من البرجوازية التقليدية؟

حاولت كل من الاردن واسرائيل اكثر من مرة خلق قيادة بديلة في المناطق المحتلة، ولعل الامر الهام هنا في اجراء المحاولة اكثر من مرة، بمعنى ان تلك المحاولات لم تكن بمبادرة او تلبية لمتطلبات الشعب، وانما بهدف اجهاض تطور وضع م.ت.ف في هذه المناطق.

ان تجربة الحكم الاردني ١٩٤٨ -١٩٦٧، وخاصة موقفه تجاه الشخصية الوطنية الفلسطينية، قد اصلت لدى الشعب الفلسطيني قناعات راسخة بان النظام الاردني معني مبدئيا بتدمير هذه الشخصية. هذا ناهيك عن التمييز بين الضفة الشرقية والغربية لصالح الشرقية في الصناعة والزراعة والخدمات، وحتى التمييز بين المواطنين ، كل هذا جعل سكان المناطق المحتلة غير جاهزين لمجرد التصور (بعد ١٩٦٧) ان الاردن معني ببلورة شخصيتهم الوطنية.

وحتى قبل مذبحة ايلول ١٩٧٠، فان السنوات الثلاث السابقة لها، والتي استطاعت المنظمات الفلسطينية البقاء والعمل خلالها في الاردن، حيث يعود الفضل في ذلك البقاء الى مفاعيل واثار هزيمة ١٩٦٧ على النظام الاردني والتي خرج منها مفكك الاوصال ماديا ومعنويا. وفي حالة التفكك هذه، لم يكن بوسع النظام الاردني الهجوم الفوري على المنظمات الفلسطينية، لان هذا الهجوم سيكون صعب حسمه عسكريا من جيش مفكك الاوصال بعد الحرب، كما ويرى هذا الجيش ان معركته ليست مع المنظمات الفلسطينية، هذا علاوة على ان المنظمات كانت انذاك مصباح الضوء الوحيد في الوطن العربي، ذلك المصباح الذي ظل يقاوم بعد هزيمة كل الجيوش. وبهذا المعنى فان الشروع بمذبحة مباشرة ضد هذا المصباح امر صعب لانه سوف يثير نقمة الامة العربية التي كانت تنظر الى المقاومة الفلسطينية نظرتها الى المقدسات. لهذا استغرق قرار الابادة، لدى النظام الاردني ثلاث سنوات نجح فيها في الحصول على فتوى من الانظمة

العربية وخاصة بعد بروز شعار التضامن العربي ما بعد ١٩٦٧ والذي ارجع الدول العربية ذات التوجه (التقدمي) لتصطف الى جانب وتحت راية الدول العربية الرجعية معتذرة عن عقدين من شقاوة محاولة الخروج على التقسيم العالمي للعمل.

كانت مذبحة ايلول تكثيفا شديدا لموقف الاردن من كامل القضية الفلسطينية، مما اوضح لهذا الشعب بلا جدال ان دور النظام الاردني دور معاد للشعب الفلسطيني.

وهنا، اذا ما قارنا موقف النظام الاردني من الشعب والقضية الفلسطينية من جهة(قبل وبعد ١٩٦٧) وموقفه من الراسمالية الفلسطينية (في نفس الفترة) لادركنا ان هذا النظام كان يستغل العلاقة بالبرجوازية الفلسطينية بصفتها حليفته والمستفيدة منه، اي حليفة نظام ينازعها تمثيل شعبها. ثم لو نظرنا الى الموقع الذي كانت ولا تزال تشغله في البنية السياسية للاردن لوجدنا انها كانت باستمرار في الموقع المتدني، فنادرا ما كان رئيس الوزراء فلسطينيا ونادرا ما كانت الوزارات الحساسة بايدي الفلسطينيين، ولم يحصل ان كان قائد الجيش فلسطينيا او اذا وجد من الفلسطينيين ضباط في المراتب العليا فذلك نادر من جهة ومحصور في قطاعات التموين والخدمات العسكرية من جهة ثانية.

كان رضى البرجوازية الفلسطينية عاليا (رغم دورها الثانوي في التحالف الحاكم) ولكن هذا الرضى لم ينعكس على الشارع الفلسطيني، وهذا ما اتضح بعد ١٩٦٧ في تراجع دورها السياسي في المناطق المحتلة، وهيمنة م.ت.ف عليه. ان برجوازية في وضع كهذا، لا يمكن ان تستطيع استقطاب الشارع لصالحها، لاسباب عديدة احدها لان برنامجها السياسي ليس الا العودة للحكم الاردني بكل ما فيه من سلبيات، وكيف يمكن لهذا البرنامج ان يواجه برنامج الكفاح المسلح لدى المنظمة، او برنامج الشعب (وهو الذي لا يتغير) استعادة حقوقه المشروعة.وخاصة حقه في العودة الى وطنه. لقد لعبت التسهيلات والمكاسب التي قدمتها سلطات الاحتلال للبرجوازية الفلسطينية (مثل التسهيلات التجارية، والجسور المفتوحة) دورا في زيادة ابتعاد الشارع الفلسطيني عنها، وكيف لا ينفر الشعب من طبقة تستفيد من كل الحكام سيان كانوا اعداء طبقيين او قوميين.

وهنا نود التاكيد على ان هذه الطبقة (المحظية) لم تحظ الا (بتسهيلات) من كل من الاردن واسرائيل، اي ان الامر ظل ما دون حق تقرير المصير سياسيا، وهذا عامل اخر في فقدان البرجوازية لجاذبيتها السياسية للشعب، في حين ان طموح الشعب هو حق تقرير المصير واستعادة حقوقه المشروعة في وطنه.

ان الحالة المعطاة هي برجوازية كسيحة، تعتمد على تسهيلات نظامين معاديين (باختلاف النسبة والمنهج) للشعب الفلسطيني، كما ان البرنامج المنشود للشعب في هذه المرحلة، برنامج الاستقلال السياسي القائم على الكفاح الوطني، ولذا فان المخول لكسب الجولة هي القوة السياسية المقاتلة وليس غيرها.واذا كان الامر على هذا النحو، وهو هكذا فعلا، فكيف يمكن للشعب ان يمحض الثقة لطبقة تحظى بتسهيلات من قبل النظامين اللذين يدخل الشعب حربه معهما؟!

من العوامل التي ساهمت في عجز مؤيدي الاردن عن خلق قيادة لصالح الاردن في المناطق المحتلة، كانت السياسة الاسرائيلية تجاه الاردن ومؤيديه.فرغم التسهيلات التي حظيت بها البرجوازية الفلسطينية (وخاصة ذات العلاقة والمصالح المتداخلة مع الاردن) الا ان تسهيلات الاحتلال هذه لم ترق للوصول الى

السماح لهذه البرجوازية بتشكيل حزبها السياسي. وذلك لان اسرائيل غير معنية بالتخلي عن المناطق المحتلة من جهة، ولانها لا تعتقد بنجاح سياسة اعطاء فرصة الحزبية لطبقة معينة ومنعها عن سائر الطبقات. اقترن هذا الوجه السلبي للسياسة الاسرائيلية كذلك بالدعم الاسرائيلي المفتوح للنظام الاردني مما احرج مؤيدي الاردن في الساحة الشعبية، وخاصة حين لا يخفي الاسرائيليون ذلك.

كل هذا، اضافة الى وجود اتصالات مستمرة بين اسرائيل والاردن،والتي كان للبرجوازية الفلسطينية دور ما فيها، هذا علاوة على الاتصالات المستمرة بين هذه البرجوازية واسرائيل على حدة.

ولسنا هنا بصدد التأريخ لهذه الاتصالات، ولكن ابكرها، واكثرها اهمية في اعقاب حرب ١٩٦٧ هي الاتصالات والدعم خلال مذبحة ايلول حيث:

" تتوج هذا التفاهم الاردني الاسرائيلي بتدخل اسرائيل في احداث سنة ١٩٧٠، "وقد اتخذت اسرائيل خطوات لردع القوة السورية الغازية تلك القوة التي تقدمت الى الاردن لمساعدة رجال منظمة التحرير الفلسطينية الذين ارادوا الاطاحة بالنظام الهاشمي في عمان " (ماعوز، ١٨١).

اما احداثها فكان اتفاق لندن بين بيريس وحسين عام ١٩٨٥، والذي ولد احدث طبعة للتقاسم الوظيفي وهي خطة التنمية الاردنية.

ويتابع ماعوز قائلا: "وفي كل هذه الاتصالات كان هدف الاردن ،وهذا يعرفه الوسطاء الفلسطينيون،هو التوصل الى كيفية ما لاستعادة الضفة الغربية وان امكن اضافة قطاع غزة للسلطة الاردنية"، وهذا يجعل الموقف الشعبي الفلسطيني رافض بعنف لمبدأ والهدف من هذه الاتصالات.

في هذا الشأن كتب ماعوز:

"جدد الملك خلال سنة ١٩٧٤ اتصالاته السرية مع قادة اسرائيليين بخصوص التوصل الى تسوية بشان الضفة الغربية. ويكون ذلك بانسحاب اسرائيلي من وادي الاردن وتسليم جزء منه للملك" (ماعوز ،٩).

من الملاحظ ان الاتصالات التي بدأت عام ١٩٧٤ (هي مرحلة اخرى وليست الاولى بين هذه الاتصالات) وهو العام الذي قررت فيه الدول العربية اعتبار م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهذا يؤكد ان تحرك الاردن واسرائيل يظل بهدف محاصرة المنظمة، وليس ناجما عن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني السياسية الوطنية ولا حتى عن نظرة «عطف» على لاجئيه او اعتبار قضيته قضية لاجئين.. وبكلمة اخرى، انه في سياق التآمر على هذا الشعب لاجهاض قضيته.

ان قيام الملك بتجديد الاتصالات مع الاسرائيليين له مسبباته على مستوى اقليمي ايضا. فمؤتمر الرباط لعام ١٩٧٤ جاء في اعقاب حرب اكتوبر التي فتحت آفاقا جديدة للتحرك الدبلوماسي العربي بهدف الوصول

الى تسوية تحت المظلة الامريكية. ان وضعا كهذا لا بد ان يوحي للاردن بالتحرك سيان بالاتصال مع اسرائيل لتخويفها بان المنظمة عدوهما المشترك او بتكثيف الاتصالات مع مؤيديها في المناطق المحتلة، او بالاتصال مع امريكا ايضا.

ولذلك، فان الانتعاش الذي اصاب م.ت.ف اثر مؤتمر الرباط، وخطاب عرفات في الامم المتحدة، دفع الاردن الى نشاط محموم مكثفا اتصالاته على كل الاصعدة ومموها ذلك بالتوقيع على مقررات الرباط ١٩٧٤.

لقد شهدت فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ نشاطا سياسيا ساخنا في المناطق المحتلة وخاصة فيما يتعلق بمن يمثل الشعب الفلسطيني، ونجم النشاط بالطبع عن تسابق الاردن والمنظمة على التمثيل. ولكن لم يكن هناك مجالا للشك بان الجولة محسومة لصالح المنظمة نظرا لكافة العوامل المشار اليها اعلاه.

كان تيار المنظمة عارما لدرجة ان رموز النظام الاردني كثيرا ما صرحوا انذاك ووقعوا على عرائض تؤكد وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني.على ان هذه المواقف لرموز الاردن لم تكن معزولة عن الحدث اليومي في الشارع الفلسطيني الذي التهب في ارهاصات انتفاضية انذاك ردا على مشروع بيريز للحكم الذاتي في اواخر ١٩٧٥، والذي تبعته مظاهرات عارمة شلت تذبذب الراسمالية الفلسطينية.

وجدت البرجوازية التقليدية انها لا تملك مقومات الصدام المفتوح مع قيادة م.ت.ف، وانه ربما كان الافضل لها التعاطي مع الصراع بمرونة تشتمل فيما تشتمل عليه جر القيادة اليمينية في م.ت.ف الى قناعاتها الخاصة حول طبيعة الصراع وادارته. كما ان قيادة م.ت.ف ذاتها كانت قد ادركت مبكرة انها اقل من الناقلة الطبيعية للوصول بالفلسطينيين الى تحرير ارضهم، وهذا اقنعها بالنظر الى "القيادة التقليدية" كحليف محتمل وليس مجرد نقيض سياسي قائم.

ان الخطى السياسية التي قامت بها م.ت.ف منذ ايلول ١٩٧٠، فحرب اكتوبر، فالموقف اللاحق لمؤتمر جنيف ١٩٧٧ الذي اتسم بعدم الرفض الفعلي لهذا المؤتمر وما تبعه حتى اليوم يوضح في نفس الوقت ادراكها المبكر لقدراتها فيما يخص تنفيذ الميثاق الوطني الفلسطيني.

منذ ذلك الحين وحتى اليوم، كانت مواقف البرجوازية الفلسطينية في المناطق المحتلة طالعة نازلة تجاه المنظمة متأثرة ومحكومة بعاملي قوة المنظمة وضعفها.في اعقاب الغزو السوري للبنان، وضرب المنظمة هناك، تفاءلت البرجوازية المحلية، واعلنت ولائها للاردن بمناسبة وبدون مناسبة، مطالبة باعادة المناطق المحتلة للسلطةالاردنية.

ولكن، لم يعد لرموز البرجوازية التقليدية ذلك الدور الكبير سياسيا. بعد ان استطاع الجناح المؤيد للمنظمة من البرجوازية الصغيرة الوصول الى اغلب البلديات وخاصة في نابلس ورام الله وحتى الخليل نفسها.

ادركت البرجوازية ان الغزو السوري للبنان لم يقتلع المنظمة وان كان قد هزها بعنف، وقلم طموحاتها، ولذلك لجأت هذه البرجوازية الى موقف وسط، فقد نادت رموز الاردن بالعودة الى حل (الفدرالية الاردنية-الفلسطينية)، وهو حل (ظاهرة فيه الرحمة وباطنه فيه العذاب)، فهو فدرالي شكلا واما جوهره فعودة كاملة للحكم الاردني.

الافضل لها التعاطي مع الصراع بمرونة تشتمل فيما تشتمل عليه جر القيادة اليمينية في م.ت.ف الى قناعاتها الخاصة حول طبيعة الصراع وادارته. كما ان قيادة م.ت.ف ذاتها كانت قد ادركت مبكرة انها اقل من الناقلة الطبيعية للوصول بالفلسطينيين الى تحرير ارضهم، وهذا اقنعها بالنظر الى "القيادة التقليدية" كحليف محتمل وليس مجرد نقيض سياسي قائم.

ان الخطى السياسية التي قامت بها م.ت.ف منذ ايلول ١٩٧٠، فحرب اكتوبر، فالموقف اللاحق لمؤتمر جنيف ١٩٧٧ الذي اتسم بعدم الرفض الفعلي لهذا المؤتمر وما تبعه حتى اليوم يوضح في نفس الوقت ادراكها المبكر لقدراتها فيما يخص تنفيذ الميثاق الوطني الفلسطيني.

منذ ذلك الحين وحتى اليوم، كانت مواقف البرجوازية الفلسطينية في المناطق المحتلة طالعة نازلة تجاه المنظمة متأثرة ومحكومة بعاملي قوة المنظمة وضعفها.في اعقاب الغزو السوري للبنان، وضرب المنظمة هناك، تفاءلت البرجوازية المحلية، واعلنت ولائها للاردن بمناسبة وبدون مناسبة، مطالبة باعادة المناطق المحتلة للسلطةالاردنية.

ولكن، لم يعد لرموز البرجوازية التقليدية ذلك الدور الكبير سياسيا. بعد ان استطاع الجناح المؤيد للمنظمة من البرجوازية الصغيرة الوصول الى اغلب البلديات وخاصة في نابلس ورام الله وحتى الخليل نفسها.

ادركت البرجوازية ان الغزو السوري للبنان لم يقتلع المنظمة وان كان قد هزها بعنف، وقلم طموحاتها، ولذلك لجأت هذه البرجوازية الى موقف وسط، فقد نادت رموز الاردن بالعودة الى حل (الفدرالية الاردنية-الفلسطينية)، وهو حل (ظاهرة فيه الرحمة وباطنه فيه العذاب)، فهو فدرالي شكلا واما جوهره فعودة كاملة للحكم الاردني.

والمهم ان الحديث عن الكونفدرالية هو تعبير عن تناسب القوى، فطالما لم ترجح كفة المنظمة، كما انها لم تنهار ايضا اثناء الغزو السوري للبنان اذن لا بد من حفظ خط الرجوع واعتماد حل وسط.

شهدت م.ت.ف ما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٧ حالة من التدهور المأساوي في وضعها على مختلف الاصعدة، وخاصة في المناطق المحتلة، حيث انقسمت حركة فتح، واحتكمت للسلاح، وخرجت م.ت.ف رسميا من لبنان، وتضاءلت الاعمال الفدائية، ولم يعكس رجال المنظمة داخل المناطق المحتلة صورة اجمل مما هي في الخارج.

اما الغزو الاسرائيلي للبنان، فكان له دوره البارز في توضيح موقف البرجوازية الفلسطينية (في الداخل والخارج) من المنظمة. فقد استتبع هذا الغزو تطور واضح وحاد في مواقف البرجوازية الفلسطينية في الشتات، والتي اخذت تتحرك في نشاط سياسي منفصل نسبيا عن م.ت.ف، وان لم يطرح نفسه كبديل لها.

والمهم ان هذا النشاط السياسي كان في نطاق الفهم الامريكي لحل المشكلة الفلسطينية، وهذا ما تبين بعد الغزو الاسرائيلي في مؤتمر في لندن ضم العديد من البرجوازية فقد شهدت المناطق المحتلة صراعات حادة داخل المنظمات الجماهيرية مما افقدها الى حد كبير دورها الحقيقي،فقد اشتد التنافس بين الفصائل وعلى المسرح الاجتماعي مثل انقسام اتحاد العمال الى اربعة، واتحاد الكتاب الى ثلاث، واتحاد المرأة الى ثلاث، وقيام كل مؤسسة محسوبة على طرف بتشغيل انصاره وتابعيه فقط، وساد الحديث بين الناس عن بذخ القيادات وتحول الكوادر الى موظفين....وهذا بالذات قاد الجماهير الى الاعتقاد بان العمل الوطني مجرد مدخل معيشي وحسب.

في هذا المناخ المريض تحديدا، بالصدفة او بالضرورة، سيان، عقد مؤتمر القمة العربي في عمان عام ١٩٨٧. وبرز الملك حسين في هذا المؤتمر باعتباره شخصية عربية مركزية، وكانت دعوة ياسر عرفات شكلية حيث عومل بشكل هامشي واستثنائي تماما. وكما تردد نقلا عن كواليس المؤتمر بان عرفات حاول الانسحاب من المؤتمر لولا وساطة الرئيس العراقي.

والمهم في الامر، ان المؤتمر وضع ربما للمرة الاولى اسسا علنية لتكريس التجزئة العربية تجاه القضايا القومية الشاملة والمصيرية وربما كان هذا اول مؤتمر مضاد للقومية العربية بشكل علني . فقد عوملت القضية الفلسطينية باعتبارها قضية جزئية وهامشية او من الدرجة الثالثة رغم انها القضية المحورية في الكفاح والمصير العربيين، كما تبنت الدول العربية قرار الامم المتحدة رقم ٥٩٨ والمتعلق بالحرب العراقية الايرانية، وهو قرار دولي، في حين كان يجب ان تقف الدول العربية من الصراع بين العراق وايران موقفا تمليه المصلحة القومية وليس الدبلوماسية الدولية. هذا ناهيك عن ان هذا المؤتمر قد اعاد نظام "كامب ديفيد" الحاكم في مصر ليحتل قيادة "النظام العربي". وبالطبع، فقد أتت هذه التطورات ثمارها "الزقوم" في الدور الخياني الذي قامت به انظمة مصر وسوريا وامارات النفط في حرب الخليج كتوابع للامبريالية ضد الشعب العراقي وبنيته الاقتصادية والعسكرية.

والمهم اذن، ان هذا المؤتمر تعامل مع الدول العربية وكان كل واحدة منها تمثل كيانا قوميا منفصلا، وكان هذا بالطبع على حساب جامع القومية العربية وقضاياها الاساسية وخاصة قضية فلسطين. ان ما يهمنا في هذا الصدد ما حصل داخل المناطق المحتلة، حيث قامت رموز النظام الاردني بتظاهرة اعلامية لتاييد الملك شغلت العديد من صفحات الصحف وكلها في سياق (خطوة الملك الجبارة، والقومية والريادية، وتاييد مؤتمر الوفاق والاتفاق...الخ) وهذا بالطبع تاييد للنظام الاردني على حساب المنظمة التي كان وضعها في حالة من التمزق لا تحسد عليها. ولم يتغير الموقف قط الا بالحدث الشعبي التاريخي الذي اسقط البرنامج الاردني لفترة ربما طويلة الا وهو الانتفاضة.

ولكن ما قدمته الانتفاضة (حتى الان على الاقل) كان تصالح وتحالف اجنحة البرجوازية الفلسطينية

على العمل لاقامة دولتها، وليس دولة النظام الاردني. اما حدود ومطالب وطموحات هذه الدولة فلا تتعدى الضفة والقطاع، وهذا في جوهره تراجع م.ت.ف للقبول ب وابتلاع برنامج الراسمالية الفلسطينية التقليدية/التجارية من جهة وتمفصلاتها في الشتات العربي والاجنبي من جهة ثانية الذي طرحت بواكيره في اولى سنوات الاحتلال.اما نضال الشعب الفلسطيني قبل وبعد ١٩٦٧ فكان ان تم توظيفه لخدمة تلك البواكير السوداء. وهنا نلاحظ ان برنامج الراسمالية الفلسطينية هذا منسجم مع مواقف الانظمة العربية بما فيها النظام الاردني والداعي الى انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة. اما المتغير الجديد هنا فهو المطالبة بانسحاب اسرائيل لصالح دولة الراسمالية الفلسطينية وليس لصالح الاردن.

ولكن تجدر الاشارة الى ان قرار الراسمالية الفلسطينية"التقليدية والتجارية" هذا لم يعلن الا بعد ان قام الاردن من جانبه بفك الارتباط، وعليه، فمن يدري، فربما تأتي ظروف يتراجع فيها الكفاح الشعبي الفلسطيني ويرجعوا جميعا لعزف مقطوعة الفدرالية الاردنية - الفلسطينية؟!!

ولتوضيح اكثر، فان حصول الانتفاضة قد قلب راسا على عقب خطة الامبريالية في المنطقة، حيث اخرج الاردن من الحلبة بضربة واحدة. لكن امعان واشنطن في تركيز مصالحها في المنطقة يدفعها الى تصحيحات وتنفيحات لخطتها يكون قمع الانتفاضة محور هذه التنقيحات، وعليه، فاذا حصل هذا، سوف نجد انفسنا امام النظام الاردني ودوره من جديد. وفي حالة كهذه، تكون م.ت.ف. والتي فشلت في تحرير فلسطين قد فشلت في تحقيق الحد الادنى "وربما الممكن" من برنامجها وهو انتزاع المناطق المحتلة من الاردن وليس من اسرائيل.

اللجنة المشتركة شاهد علاقة غريبة

ليس هذا مجال مراجعة مجمل العلاقات الاردنية الفلسطينية، ولكن موضوع اللجنة المشتركة موضوع نموذجي لهذا البحث.

ان تكوين اللجنة المشتركة هو الخطوة النوعية الاولى على صعيد العلاقات الاردنية الفلسطينية منذ مذبحة ايلول ١٩٧٠. وقد جاءت هذه الخطوة في سياق تناغم موقف قيادةالمنظمة مع مواقف الانظمة العربية شعورا منها انه اذا كان لها حظ ان تلعب دورا ما في الساحة فهو فقط من خلال علاقتها بالانظمة العربية.

والمهم في الامر ان اللجنة المشتركة كانت عبارة عن تحالف النقيضين وتنافسهما على المناطق المحتلة، فاللجنة المشتركة رغم كل الضجيج والطنين الاعلامي حولها لم تكن مؤسسة تنموية بقدر ما هي مؤسسة لتمويل الحلفاء او شرائهم ان شئت.اما الحلفاء المرشحين لهذا فهم (اجنحة البرجوازية في المناطق المحتلة). ولعل ما يفسر هذا هو القنوات التي انصبت فيها اموال اللجنة المشتركة حيث ذهبت كلها لصالح الطبقات الغنية او في خدمتها، في حين لم تساهم هذه الاموال في مشروع شعبي تنموي واحد.

تبين اللوحة ادناه كيفية انفاق ميزانية اللجنة المشتركة للفترة ما بين ١٩٧٩-١٩٨٥ موزعة حسب القطاعات المستفيدة:

نفقات اللجنة المشتركة ١٩٧٩-١٩٨٥

القطاع	المبلغ بالدينار	%
التعليم	٣٤,٥٧٦,٠٥٥	٢٥,٠
الاسكان	٢١,٩٧٢,٥٩٦	١٦,٠
البلديات	١٧,٦٢٦,٦٧٥	١٣,٠
التنمية الاجتماعية	١٢,٦٩٨,٢٣٠	٩,٠
الزراعة	١٠,٧٤٣,٩٦١	٧,٨
الكهرباء	٩,٠٤٩,٩٧٠	٦,٦
ضمان اجتماعي	٨,٣٤٦,٤٩٧	٦,٠
الصناعة	٦,٠٤٨,٠٠٠	٤,٥
النقل	٤,٣٢٤,٢٠٠	٣,٥
الصحة	٢,٥٩١,١٥٠	٢,٠
صفقات اراضي	١,٤٥٣,٣٥١	١,٠
صندوق طوارىء	١,٣٤٤,١١٣	١,٠
ادارة	١,٢٣٩,٩٠٠	١,٠
هبات	٠,٨٣٤,٥٠٠	٠,٦
ابحاث	٠,١٨٢,٦٢٠	٠,١

المصدر: المكتب الفني، القسم الاردني في اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، عمان الاردن.

ان التشابه عال جدا بين بنية او توزيع ميزانية اللجنة المشتركة وتلك التي لخطة السنوات الهمس الاردنية، وهذا دليل على التوجه الواحد والمشترك بينهما.

ميزانية خطة التنمية الاردنية

القطاع	بملايين الدنانير	% من المبلغ الكلي
الزراعة	٦١,٧	١٣,٤
الصناعة	٢٢,٥	٤,٩
الاسكان	١٩٠,٠	٤١,٢
البناء	٦٤,٠	١٣,٩
التعليم	٧٨,٧	١٧,٠
الصحة	٣٤,٤	٧,٥
تنمية اجتماعية	١٠,٢	٢,١
المجموع	٤٦١,٥	١٠٠

المصدر: الفجر (بالانكليزية) ٨-٨-١٩٨٦:٨.

تبلغ حصة الصناعة في ميزانية اللجنة المشتركة ٦,٢٪ وتبلغ حصتها في خطة التنمية الاردنية ٥٪، اما حصة الزراعة فتبلغ في ميزانية اللجنة المشتركة ٧,٨٪، اما في خطة التنمية الاردنية فتصل الى ١٣,٤٪. الا ان هذا الرقم مضلل. فمن بين ٦١,٧ مليون دينار المخصصة للزراعة هناك مبلغ ٢١,٨ مليون دينار مخصصة لانشاء مكاتب ومؤسسات (للاشراف على الزراعة والاقراض والتسويق والابحاث والتعاونيات). ومن ناحية عملية، فان المقصود بهذا هو ايجاد وظائف ومصادر دخل لمؤيدي النظام الاردني. وعند خصم المبلغ المخصص لهذه الخدمات تستقر حصة الزراعة للميزانيتين عند ٧,٣ و ٧,٤٪.

ولتوضيح الصورة اكثر، فان المبالغ المخصصة لقطاع الخدمات تنحصر بمعظمها في خدمة الرموز السياسيين ومؤيدي الاطراف. فحصة الاسكان تعني ان كل من يحصل على قرض للاسكان عليه ان يمتلك قطعة ارض بجوار المدينة باعتبارها المناطق التي اقيمت فيها الضاحية السكنية. وهذا يعني ان عليه ان يكون قادر على دفع مبلغ لا يقل في تلك الفترة عن ١٠,٠٠٠ دولار امريكي. هذا ناهيك عن انه سيكون من ابناء المدينة. وبهذا المعنى، فان هذا الاسكان ليس شعبيا على الاقل. وعليه، ليس صعبا الوصول الى نتائج مشابهة لمختلف المخصصات ، وان بنسبة انحراف اكثر او اقل.

الفصل الرابع

العلاقات السياسية بين الراسمالية والاحتلال

يصل المتتبع لطبيعة العلاقات السياسية بين الراسمالية المحلية والاحتلال الى الاستنتاج بان هدف الاحتلال هو استخدام هذه الطبقة كناقلة لسياسته ومخططاته (باجرة قليلة ان جاز التعبير)، واما من جهتها، فان لدى شرائح منها جاهزية مناسبة للعب هذاالدور. ربما بحكم كون هذه العلاقة من عوامل تسهيل مصالحها التي ربما ترمز الى تناقض غير تناحري مع الاحتلال (بصفتها تجارية، خدماتية وفي حدها الاقصى التعاقد من الباطن) وانما تتكيف مع مصالحه ومخططاته (انظر الجانب الاقتصادي في الامر).

واذا جاز لنا العمل على كشف الخلل في هذه العلاقة، فانه ليس في الجانب الاسرائيلي وان كان منه، فالجانب الاسرائيلي معني في الاساس بخدمة مصالحه القومية الخاصة على حساب الشعب الفلسطيني الذي لا تتناقض هذه المصالح معه وحسب، وانما يشترط وجودها وتحقيقها اقتلاع هذا الشعب وتدمير مصالحه. تأسيسا على هذا، فان الخلل هو من جانب البرجوازية الفلسطينية التي تقبل بشروط العلاقة المفروضة من قبل الاحتلال الاسرائيلي.

ولذلك، لا غرابة ان تتحدث اسرائيل عن مشاريع متعددة لحل الصراع، ولم تنفذ منها شيئا، لان ما يمكن ان يدفع طرفين يعيشان صراعا تناحريا الى حلول معينة هو شعور كل طرف بقدرة الاخر على انتزاع شيء ما. وهذا الشرط متوفر في اسرائيل وغائب في حالة البرجوازية الفلسطينية التي لا تفتقر فقط للمقومات المالية لانتزاع مرونة اسرائيلية بل وتفتقر حتى للاعتقاد بضرورة هذا الانتزاع.

بمعنى اخر، فان الاستعداد للتكيف مع السياسة الاسرائيلية بالمفهوم العالمي للتبعية، والاستعداد للتطبيع (بمفهوم العلاقات البرجوازية العربية - الاسرائيلية) يطبعان مسلك البرجوازية الفلسطينية في

علاقتها باسرائيل، ويحولان دون ارغام اسرائيل على الدخول في حلول مناسبة للصراع. وكل هذا ناهيك عن الموقف العاجز عربيا واسلاميا واشتراكيا عن دعم الفلسطينيين في هذا الصراع.

الا ان الامر مختلف بالنسبة لاسرائيل، فمفهوم العلاقات التابعة يصح في حالة الاستعمار بشكله الكلاسيكي، ولا يصح في الحالة المعطاة باعتبارها حالة استيطانية اقتلاعية. ولذا، يخطىء الذين اعتقدوا او يعتقدون بان اسرائيل بصدد خلق طبقة راسمالية في المناطق المحتلة تابعة لها. فما دامت اسرائيل استيطان اقتلاعي، فان الهدف النهائي لها هو ترحيل الفلسطينيين من اجل توطين المستوطنين اليهود مكانهم. لهذا السبب بشكل خاص لم تستقيم العلاقة بين البرجوازية الفلسطينية والاحتلال بموجب او بشروط الشكل الكلاسيكي للاستعمار.

وحينما لا تمارس اسرائيل عدم الاقتلاع، فذلك بسبب وجود مناخ دولي غير مؤات (انظر الخاتمة).

هذا الاساس من العلاقة بين البرجوازية الفلسطينية واسرائيل والذي استمر طوال فترة الاحتلال، كما ابتدأ بمحادثات واتصالات متواصلة بين الطرفين، قاد في النهاية الى تصدر هذه البرجوازية لحلقات الحوار والتفاوض بين اجنحتها كافة من جهة واسرائيل من جهة ثانية. وهنا اود الاشارة الى ان النخبة المثقفة "غربية التوجه" كانت قد اسست لهذا الحوار منذ السنوات الاولى للاحتلال. بمعنى ان النخبة المتغربنة في المناطق المحتلة قد لعبت دور المنظر والمبرر لهذا الحوار الذي قاد الى بلورة التفريط في برنامج سياسي.

قادت تطورات الصراع السياسي في المناطق المحتلة الى تبلور كتلتين سياسيتين للبرجوازية فيها، وهما:

١- البرجوازية التقليدية (الكبيرة ان شئت).

٢- البرجوازية القومية (الشرائح العليا من البرجوازية الصغيرة) وهي الاقوى وخاصة بسبب حصول الانتفاضة.

وكما اوضحنا في مواقع سابقة، فقد كانت الاولى محسوبة على النظام الاردني، ولها خطوط مفتوحة مع سلطات الاحتلال، والذي يقدم لها بدوره تسهيلات معينة.

واما الثانية فقد تبلور دورها السياسي عبر النضال الوطني في حقبة الاحتلال. ولذا فهي وليدة هذا النضال كما وانها بالضرورة محسوبة على م.ت.ف. ويمكننا رؤية هذه الشريحة في اكثرية رؤساء واعضاء البلديات المنتخبين وخاصة عام ١٩٧٥. وبحكم مناصبهم كان لا بد لهؤلاء من الاتصال الدائم مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي. هذه الاتصالات التي بدأت على خلفية المصالح الحيوية لسكان المدن، ولكنها فرخت بالضرورة مستويات سياسية شبه تمثيلية للبلديات. وهو تطور كانت ترغب فيه اسرائيل ولكنها كانت تريده في حدود ترسمه هي نفسها له.

ولعل المشكلة المركزية في الحدود التي رسمتها اسرائيل لدور البلديات ناجمة عن اطماعها التوسعية الاقتلاعية الى جانب عجز الذهنية العنصرية للاسرائيليين عن ادراك والاحاطة بالمقومات الموضوعية لنضال الشعب الفلسطيني.

ففي حين يرى الفلسطينيون انهم شعب له هدفه السياسي، وتطلعاته للاستقلال وتقرير المصير واعادة بناء الشخصية الوطنية الممزقة، واستعادة حقوقه في وطنه المغتصب، تصر اسرائيل على رؤية هذا الشعب

كمجرد تجمعات اثنية عالمثالثية، بلا تاريخ وبلا هدف سياسي، وباقل من وعي قومي وان ارقى تكويناتها هي في طوائف دينية ايديولوجيا وحمائلية وعشائرية اجتماعيا، ولذا فان استقطاب الفلسطينيين كحطابين وسقائين وعمال في العمل الاسود كافية لتلبية طموحاتهم باعتبارها محصورة في حدود لقمة الخبز اليومية. هذا العجز الاسرائيلي عن فهم البنية الاجتماعية الفلسطينية مرتكز على مقومات ثلاث هي (الاستشراق، والانثروبولوجيا، والقوة) وهذه في تفردها واجتماعها عنصرية.

كما اشرنا سابقا، فان علاقة البرجوازية التقليدية المنظمة ظلت محكومة بحدود الانجازات السياسية للمنظمة، وهذا ما اتضح في مسلكياتها تجاه م.ت.ف.

"فبعد مقررات مؤتمر القمة العربي في الرباط ١٩٧٤، واعتراف الامم المتحدة (الجزئي) بالمنظمة" طالب معزوز المصري رئيس بلدية نابلس الاسبق بانسحاب اسرائيل، واحتج امام منظمات دولية على الاستيطان في حفلة طعام حكومية، اقامتها اسرائيل لكيسنجر وزير خارجية امريكا الاسبق وفي الحفلة، اعلن فريج، ان المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وان كانت وظيفة هذه المنظمة ستحدد بعد الانسحاب الاسرائيلي من المناطق" (ماعوز ص ١٦)." وقد توجه الجعبري للرئيس الاميركي نيكسون بالاعلان بان منظمة التحرير يجب ان تكون ممثلة الى جانب الوفود الاخرى في كل مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط" (ماعوز ١٦:١٩٨١).

ان مقارنة اقوال ممثلي البرجوازية (التجارية التقليدية هذه) ببعضها من مرحلة الى اخرى ترينا الى اي حد كان موقفها او ظل متذبذبا، وهذا التذبذب (رغم دور اسرائيل في تعزيزه) هو الذي دفع اسرائيل للتوجه الى البرجوازية القومية في البلديات لتدجينها. على ان مجرد هذا التوجه يعني ان البلديات اصبحت في نظر اسرائيل هي مركز صنع القرار السياسي في المناطق المحتلة وبما ان اكثريتها للمنظمة، فان اسرائيل وجدت نفسها مضطرة للحديث لا مباشرة مع م.ت.ف.

ان نظرة الى نتائج الانتخابات البلدية في عامي ١٩٧٢، ١٩٧٦، وعدم اجرائها عام ١٩٨٠ وحتى اليوم تكشف لنا عن امور هامة فيما يخص تبديل المواقع بين شرائح البرجوازية في المناطق المحتلة. ففي عام ١٩٧٢، ظلت رئاسة معظم البلديات الرئيسية بايدي البرجوازية التقليدية التجارية خاصة مثل الخليل، نابلس، اريحا، طولكرم، بيت لحم، جنين، البيرة، ورام الله.

اما انتخابات عام ١٩٧٦ فقد ادت الى هيمنة البرجوازية القومية على بلديات رام الله، البيرة، الخليل، نابلس، اريحا، جنين، وربما كانت بيت لحم هي البلدية الرئيسية الوحيدة في الضفة الغربية،اضافة الى بلدية غزة بالطبع التي ظلت بايدي البرجوازية التجارية التقليدية، ومن المحتمل ان سبب هذا هو ضعف البنية السياسية والتنظيمية للحركة الوطنية في تلك المدينة.

واذا جاز لنا اعتماد الاحصاءات كدلالة على البنية الطبقية للبلديات فانها كانت على النحو التالي:

	١٩٧٢	١٩٧٦
البرجوازية الوسيطة والمثقفين (اطباء، مهندسين، محامين)	٢٣٪	٤٠٪
التجار ورجال الاعمال	٣٠٪	٤٢٪
الارياف	٢٣٪	٣٠٪

نلاحظ من هذا التوزيع ان حصة البرجوازية التقليدية قد زادت بنسبة اقل من الطرفين الاخرين في حين تزايدت حصة الشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة بنسبة ١٠٠ بالمئة، وحصة سكان الريف باكثر من ٥٠ بالمئة.

على ان النسب هنا لا تعكس حقيقة الامر، وخاصة لان البلديات في الاساس ممثلة برئيس البلدية، وهو المنصب الذي جردت البرجوازية التقليدية من معظم كراسيه في مدن الضفة الغربية، حيث ذهبت هذه الكراسي لصالح الفئة الاولى وهي البرجوازية القومية. اما في الريف فهم في الحقيقة اصحاب الاملاك الكبيرة في (البلدات) المحيطة بالمدن وهم ايضا من رجالات الاردن التقليديين، او التجار المتوسطين، او ابناء الشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة كالمهندسين والاطباء والمحامين واصحاب المشاغل.

كما اشرنا اعلاه، فان عجز اسرائيل عن فهم الساحة الفلسطينية موضوعيا قاد الى الخروج بتوقعات خاطئة لنتائج انتخابات ١٩٧٦، حيث توقع بيريز ومستشاروه ان يحصل انصار م.ت.ف على ثلث مقاعد البلديات وهذا لا يقلق اسرائيل بينما يكسبها وجه "احتلال دمقراطي عالميا" كما تدعي عادة.في حين كانت الحركة الوطنية على قناعة بانها سوف تحسم الموقف لصالحها.

من المشروع التساؤل عن سبب قيام اسرائيل باجراء انتخابات بلدية حرة في المناطق المحتلة، لا سيما وان الاحتلال الاسرائيلي كان منذ الايام الاولى قد الغى كامل البنية الفوقية والحقوقية في المناطق المحتلة، وجعل كل شيء محتكر بايدي قادة عسكريين هم بالاضافة الى الايديولوجيا الصهيونية التي تحكمهم فانهم ضباط جيش تربوا على روح عسكرية محضة وتخصص في عداء العرب.

قد يسعفنا في هذا الصدد الارتكاز على تحليلنا الذي يشير الى فهم اسرائيل للصورة وهو:-

١- ان اسرائيل عاجزة موضوعيا عن فهم الاماني الوطنية للشعب العربي الفلسطيني.

٢- انها تريد من البرجوازية المحلية ان تكون اداة، لا، نظيرا لاسرائيل.

٣- ان التطور السياسي للمناطق المحتلة محدود السقف بحيث لا يمكن ان يتجاوز ما تحدده له اسرائيل.

٤- ان من يقاوموا اسرائيل هم نخبة اجتماعية من الفدائيين، ولذا فان من السهل بلورة قيادة تابعة للكولونيالية الاستيطانية الاسرائيلية في هذه المناطق والتي تستطيع بدورها حسم الساحة لاسرائيل رغم كل نشاطات الفدائيين.

٥- ان تقويض البنية التحتية في المناطق المحتلة سوف يجعل البرجوازية المحلية بلا جذور (اي بلا

علاقات تشغيل وانتاج مع قوة العمل المحلية) لتكون معتمدة على اسرائيل كوكيلة او مستوردة للمادة الخام (في حالة البرجوازية الصناعية) ويجعل الطبقة العاملة بلا قمة اقتصادية اي صناعة محلية لاستيعابهم.

بعبارة اخرى، كان هدف اسرائيل فسخ او تمزيق علاقة (الراسمال -العمل) في اقتصاد المناطق المحتلة، وربط كل واحد منهما بالراسمال الاسرائيلي.

هذا السيناريو الاسرائيلي للوضع، دفعها لاخذ مغامرتي الانتخابات لعام ١٩٧٢ و ١٩٧٦.

ولكن الامور كانت تتطور موضوعيا بشكل عجزت اسرائيل الرسمية عن رؤيته ومتابعته، فانتفاضة ١٩٧٤، ١٩٧٥، والتي ترافقت مع دخول المنظمة للامم المتحدة، ومؤتمر الرباط، وفشل مشروع بيريز للادارة المدنية، كل هذه راتها اسرائيل على شكل نشاط لمجموعات من المشاغبين. وحتى استقالة رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة وطولكرم وبيرزيت في آذار ١٩٧٦ احتجاجا على اقتحام جيش الاحتلال لجامعة بيرزيت لم تراها السلطات الاسرائيلية في سياق النشاط السياسي لبلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية التي تتبلور بسرعة.

اما انتخابات ١٩٧٦ فقد اربكت عقول التحليل الاسرائيلية البشرية منها والتكنولوجية، واكتشف شمعون بيريز كم كان متخلفا وراء تطور المعطيات المادية.

ولذلك باشرت اسرائيل بعد هذه الانتخابات التشديد على رؤساء البلديات الجدد الذين اكتشفت ان تقييدهم في ذيل الحكم العسكري امر صعب جدا.

ولذلك واجه هؤلاء سلسلة من التهديدات ومحاولات الاغتيال، واخيرا الفصل والاعتقال.لهذا، قامت اسرائيل باجراء الانتخابات البلدية، وقامت ايضا بحل المجالس البلدية. فالذي كانت تريده اسرائيل هو مجموعات من التوابع المحليين لها، ومن الافضل اذا كانوا (عملاء).

ورغم ان رؤساء البلديات التقليديين منهم والقوميين، لم يكونوا سوى مطالبين سياسيين اما بعودة الاردن او اقامة الدولة الفلسطينية، وكانوا يقفون على ارضية الاعتراف باسرائيل والتفاوض معها وهذا ما لم يكونوا يخفونه وان كانوا لا يكتبونه على جدران الساحات العامة (فان دولة في الضفة والقطاع لا تعني سوى الاعتراف باسرائيل). ورغم كل هذا لم تستطع اسرائيل التسليم بوجودهم. وعندما تجرأ هؤلاء وغيرهم على تشكيل لجنة التوجيه الوطني اكتوبر ١٩٨١، قام الاحتلال بحلها واعلان عدم "قانونيتها"، رغم انها هيئة سياسية علنية في ظل احتلال قمعي، والتي كانت اشبه بالمنطقة العازلة ما بين جذرية الشارع وقمع الاحتلال، ولذلك فان تصدرها لقيادة الحركة الوطنية داخل المناطق المحتلة حال الى حد كبير دون سهولة تكرار انتفاضتي ١٩٧٤ و١٩٧٥. والشيىء نفسه عن لجنة التوجيه الوطني التي كانت مبردا ومهدئا للمد الشعبي، هذا علاوة على ان وجودها العلني يتضمن فيه التفاوض والاعتراف باسرائيل وقد لا يرقى فوق مطلب الحكم الذاتي.

رغم كل هذا، ضاقت السلطات الاسرائيلية بها ذرعا، كما اشرنا، ولم تبق في رئاسة البلديات الا بعض رموز البرجوازية التقليدية مثل رئيس بلدية بيت لحم. ربما ليس من قبيل توسيع البحث الاشارة الى ان

ما شجع اسرائيل على ضرب البلديات ولجنة التوجيه الوطني ما بين ١٩٧٦ - ١٩٨٢ وجود مناخ سياسي عربي متهاوي اي مندمج اكثر في الخطة الامبريالية الامريكية للمنطقة، وخاصة اثر توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد، ففي مثل هذا المناخ تنشط اسرائيل لتطبيق الجانب المفيد لها فقط من خطة الامبريالية للمنطقة، في حين انه عندما يكون الواقع البرجوازي العربي افضل تضطر اسرائيل للتواضع في مطالبها اخذة بالاعتبار مصالح واشنطن لدى الطرفين.

بناء على هذا، يتضح ان اسرائيل ليست معنية بالتخلي عن اي جزء من الارض الفلسطينية، كما انها ليست معنية حتى بحكم ذاتي، لان فيه شكلا سياديا ما، ولو كانت معنية باي شيىء من هذا لاقتنصت فرصة وجود لجنة التوجيه الوطني.

وقد تعزز موقف اسرائيل اكثر عام ١٩٨٢ بعد ان اقتلعت البنية العسكرية للمنظمة في لبنان، وبرز العجز والتهافت العربي حتى عن عقد مؤتمر قمة مباشرة.

وعليه يمكننا ايجاز دراما الهجوم الاسرائيلي في مطلع الثمانينات على الفلسطينيين في الداخل والخارج على النحو التالي:

- ٢ ايلول ١٩٨٠ تلغيم سيارات ٣ رؤساء بلديات وجرح اثنين منهم جراحا خطرة. وقد استقال معظم هؤلاء الرؤساء احتجاجا في حين لم يستقل رؤساء البلديات المؤيدين للاردن مثل الياس فريج،وكذلك رشاد الشوا في غزة.
- ١٩٨١ قيام اسرائيل بخلق روابط القرى كبديل سياسي للبلديات معتمدة على مجموعات من الرعاع.
- آذار ١٩٨٢ حل لجنة التوجيه الوطني.
- بعدها بوقت قصير اقصي رؤساء بلديات رام الله والبيرة ونابلس.
- وحتى رئيس بلدية غزة المحافظ جدا (رشاد الشوا) فقد اقصي في حزيران ١٩٨٢.
- حزيران ١٩٨٢ غزو اسرائيل للبنان.

الفصل الخامس

توجهات م.ت.ف في المناطق المحتلة

ليس المقصود هنا دراسة كافة جوانب نشاطات م.ت.ف داخل المناطق المحتلة، بل حصر الامر في مثالين عن نشاطها الاقتصادي والسياسي داخل هذه المناطق، للتأشير على من هي الطبقة التي استفادت من توجهات المنظمة على أن نتابع هذا في الخاتمة.

تعج ادبيات م.ت.ف وخاصة مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية بالحديث عن تطوير اقتصاد المناطق المحتلة لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الاحتلال (الذي يتفنن الفلسطينيون في تعداد صفاته).وهنا سأتناول نموذجا محددا على هذه الادبيات. ففي الدورة العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة نيسان عام ١٩٧٢، ورد ما يلي:

١- تجنيد الجماهير في الضفة الغربية وقطاع غزة وتسليحها للدفاع عن الارض التي يهدف العدو الى خلعهم منها.

٢- الاعتناء بتنظيم الجماهير في اطر نقابية للدفاع عن المصالح اليومية لهم.

٣- تشغيل وتطوير مصانع انتاجية وطنية لاستيعاب العمال الذين يشغلهم العدو.

٤- تطوير المؤسسات الوطنية الاقتصادية والتربوية في الارض المحتلة، لتثبيت السكان في ارضهم ولوقف الهجرة ودعم صمود شعبنا في الارض المحتلة.

٥- وايضا تقديم المساعدة المادية والتنظيمية في مجال التثقيف والرفاه وغيرها.

والحقيقة، ان هذا النص نموذجي لوصف الذهنية الكامنة وراء السياسة الاقتصادية للمنظمة، وهو نص يتكرر في كافة ادبياتها حتى اليوم. وهنا يمكننا ابداء الملاحظات التالية:

١- ان هذا النص لا ينم عن استراتيجية تنموية ثورية، وفي هذا الحال، فانه يجد مكانه الطبيعي واللائق في الاستراتيجية التحديثية الراسمالية (الطبقية الراسمالية).

٢- يركز هذا البرنامج على "تجنيد الجماهير" للدفاع عن الارض، والتجنيد هنا مسلك سلطوي حكومي وليس نهجا ثوريا في احتضان هبة الجماهير الذاتية للدفاع عن الارض. ولكن ليس هذا بيت القصيد، فمقابل سعي المنظمة "لتجنيد الجماهير" فانها تدعو الى "تشغيل وتطوير مصانع انتاجية وطنية لاستيعاب العمال...وتطوير المؤسسات الوطنية الاقتصيادية والتربوية...".

ان الفارق بين "تجنيد الجماهير" وبين تشغيل وتطوير المصانع والمؤسسات الوطنية واسع شاسع بما لا يقاس، فالاول دعم للراسمالية والثاني زيادة تضحيات العمال والفلاحين. فقد اثبتت التجربة على الارض في المناطق المحتلة ان الغالبية الساحقة من مادة المقاومة كانت من ابناء الفلاحين والعمال واللاجئين، اما الدعم المالي الذي قدمته المنظمة فكان للراسمالية الفلسطينية سيان الجناح السياسي للانفاق على نشاطاته في الانتخابات البلدية او التبرع للمؤسسات او انشاء مراكز ابحاث ومجلات وجرائد ومسارح...الخ او الى الراسمالية التقليدية التي تملك المعامل، والشركات التجارية. بمعنى اخر، فان ما قامت به المنظمة هو زيادة كل طبقة بما عند الطبقة نفسها. فقد زادت ثراء الاغنياء وزادت المطالب والتضحيات من الفقراء، لكنها وهذا مهم، لم تقم باي استثمار انتاجي.

اما الدعم المقدم للراسمالية فلم يستوعب لا العاملين داخل الخط الاخضر ولا الزيادة في قوة العمل المتوفرة داخل المناطق المحتلة نفسها، واذا علمنا ان المهاجرين من هذه المناطق خلال سني الاحتلال يوازون المستقرين فيها لرايناكم هي هشة استراتيجية م.ت.ف. وحتى المؤسسات الثقافية ، فهذه كما هو واضح اليوم ليست اكثر من اعشاش للداعين والمسبحين بحمد قيادة المنظمة من صحف، ومجلات، ودور نشر، ومكاتب صحافة، واجهزة فاكسيمليا، هذا ناهيك عن كلفاتها المالية العالية في حين ان طاقتها التشغيلية محدودة.

بل لعل من اطرف المفارقات ان نجد في هذه المناطق مراكز ابحاث يقوم على الهيئات الادارية فيها اشخاص غرباء عن الثقافة بشكل محزن، فهي هيئات مكونة من متعهدي خدمات فندقية، واشخاص لم يكتبوا حتى مقالة صحفية واحدة ذات قيمة او بلا قيمة. وبهذا المعنى، فان الجماهير ان شئنا استخدام هذا الاصطلاح الذي يموه البناء الطبقي للمجتمع لا مكان لها في هذه المراكز الا على نطاق (فراشين وسقائين)، وهذا يؤكد الانتماء البرجوازي لقيادة المنظمة.

كان وما يزال من الواجب التوجه الى الطبقات الفقيرة في مواقع الانتاج الطبيعية لمجتمع زراعي كالضفة الغربية مثلا. اي اعطاء قروض (او هبات) للمزارعين لاستصلاح اراضيهم وانتاج حاجاتهم الغذائية، لتوفير الامن الغذائي على الاقل. وهذا ما يمكن من منع الهجرة، وتحقيق الصمود وغيرها. ولكن هذا بالذات هو الذي لم يحصل ابدا.

لقد كشفت تجربة الانتفاضة بشكل اوضح عيوب الفلسفة الراسمالية للمنظمة. حيث مضى حتى الآن اكثر من عامين دون ان يحظى العمال منها بالطلب من الراسماليين بتعديل الاجور بما يقترب قليلا من

تآكل العملة وغلاء الاسعار، وتخفيف ضغط الحصار الاقتصادي على الفلاحين في حين اشتملت معظم نداءات القيادة الموحدة على دعوات لاضرابات عمالية. اما تجربة اللجنة المشتركة الاردنية الفلسطينية عام ١٩٧٨، وهي على اي حال نتاجا لافكار مؤتمر قمة عربي في بغداد، فقد كشفت التماهي العميق بين رؤية م.ت.ف ورؤية الاردن التنمويتين. لقد كانت النصوص الاقتصادية لهذه اللجنة نسخة مكررة لتلك التي للمجالس الوطنية الفلسطينية، ولذلك انصبت مساعداتها في جيوب الراسماليين المحليين وليس في مواقع الانتاج. ولذلك كانت النتيجة النهائية لتجربة اللجنة المشتركة هي نقد ولغط وتندر جماهيري، على هذه اللجنة وعلى القطط السمان التي استفادت منها.

لتفسير الامر بوضوح اكثر، تهمنا الاشارة في هذا السياق الى ان انهماك م.ت.ف بانشاء المراكز والهيمنة على المؤسسات داخل المناطق المحتلة، واقامة اللجنة المشتركة والتسابق الاردني الفلسطيني فيها، كل هذا كان في الحقيقة تسابق على خطب ود اوسع قطاعات ممكنة من الراسمالية المحلية.

فالنظام الاردني غير مرشح قط للتعاطي مع الطبقات الشعبية وكسبها، اما قيادة م.ت.ف، فترى ان ثمرة كفاح هذه الطبقة ذاهبة الى جعبتها لا محالة، ولذا، فان عليها الانفاق على طبقة (الاسياد) وهي الطبقة غير محسومة الولاء.

وهكذا، فان (ثورة المراكز) التي بدأتها م.ت.ف منذ عام ١٩٧٦ تندرج في سياق الاعتقاد بالحصول السريع على دولة فلسطينية، ولذا وجد اليمين ان عليه كسب المؤسسات المحلية وخلق مراكز جديدة اخرى لحسمها لصالحه. ان حسم المؤسسات او خلق مراكز محسومة من هذا الطراز معناه ايجاد وظائف مكتبية لمثقفي البرجوازية ليشتغلوا كدعاة للقيادة، دعاة في اوساط الفقراء، اي توظيف الاغنياء لتجنيد الفقراء.وفي التحليل الاخير، نكتشف ان قيادة م.ت.ف وان بدت وكأنها تمثل كافة الطبقات الاجتماعية، فهي في جوهرها ليست اكثر من شكل (جنيني للبونابرتية)، يعمل في خدمة الراسمالية، وتجنيد الفقراء لخدمتها. وهنا نختلف ايضا مع اصحاب التحليل البارسونزي، فهم يرون ان البرنامج الاجتماعي للمنظمة نقطة مضيئة وايجابية ومصدر زخم لشعبيتها.

بين مكونات شعبية م.ت.ف.
انعدام برنامج طبقي

يرد البعض، شعبية م.ت.ف الى ثلاث عناصر هي: "المقاومة المسلحة، ودعم القيادات والقوى الوطنية في الداخل،.....والثالث هو ان قادة المنظمة اختزلوا برنامجهم السياسي وايديولوجيتهم الى مجموعة من المطالب لحل المسالة الوطنية معتقدين ان موقفا من هذا النوع فقط من شأنه ان يحقق اوسع دعم جماهيري. وكما هو معروف فان ايديولوجية حركة فتح وبرنامجها السياسي لم يتطرقا الى مسائل النضال الاجتماعي او الصراع الطبقي او شكل النظام الاجتماعي في الكيان الفلسطيني المستقل والمنشود.

ربما كان السؤال مشروعا هنا حول، (هل عدم التعاطي مع النضال الاجتماعي، والصراع الطبقي والنظام الاجتماعي نقطة قوة ام نقطة ضعف، رغم انها قد وفرت شعبية (لقيادة فتح تحديدا وفي مرحلة معينة).

لقد استفادت قيادة المنظمة وما تزال من الظهور بمظهر "قيادة الجميع". وبما انه لم يثبت اي نموذج تاريخي ادعائه بتمثيل الجميع ولا حتى (البونابرتي)، فان هذه القيادة كغيرها هي قيادة طبقة معينة تعمل لصالح طبقتها مباشرة او بالنيابة عنها، سيان. ولا ينحصر الامر هنا في انحياز قيادة المنظمة الى طبقتها (وهي البرجوازية بالطبع)، ولكن وهذا الاهم، تراكم اكثر من عقدين على افتقار المنظمة لبرنامج اجتماعي واضح ومتكامل قد انعكس على مجمل البنية الانتاجية لاقتصاد المناطق المحتلة. وزاد من تبعيتها وتمحوطها للاقتصاد الاسرائيلي، وهذا يكشف الى اي حد كان هذا المسلك نقطة ضعف على المدى البعيد وليس نقطة قوة.

دار قبيل كل من الجولتين الانتخابيتين في المناطق المحتلة جدل واسع بين الفلسطينيين حول دخول او عدم دخول هذه الانتخابات. فقد نظر اليها البعض باعتبارها تنفيذ وقبول بالصيغة السياسية التي يرسمها الاحتلال لهذه المناطق. في حين راى البعض الاخر ان البلديات هي في الاساس دور وخدمة اجتماعية، وان وجود عرب فيها افضل من وجود اسرائيليين. وان ما يحدد ومن يحدد الامر ليس الدخول او عدمه وانما طبيعة من يدخلونها وحدود حرصهم الوطني بان لا يتحولوا بشكل او اخر الى ادوات للاحتلال وراى فريق ثالث، انه حتى لو رغب المشاركون في البلديات بان يلعبوا دورا سياسيا في المنطقة فانهم لن يستطيعون ذلك لان الاحتلال حسب طبيعته لن يسمح بتنامي اي قيادة سياسية فعلية في هذه المناطق. في هذا النطاق دار النقاش في المناطق المحتلة فيما يخص الانتخابات البلدية وخاصة عام ١٩٧٦.

اما موقف المنظمة من الامر فقد ظل غير واضح بشكل مقصود حيث اتخذت موقفا انتظاريا، بمعنى انه اذا نجح مشايعيها فانها سوف تحتضن البلديات، واذا اخفقوا فانها تكون قد وفرت على نفسها دفع ثمن الهزيمة.

ومما زاد الامر تعقيدا ان الاسرائيليين كانوا قد وضعوا قبول الانتخابات في سياق تعاون اهل المناطق المحتلة مع مشاريع الاحتلال السياسية، مؤكدين ان الحياة في ظل الاحتلال تاخذ نمطا عاديا وخاصة من قبل رؤساء البلديات والزعماء المحافظين (ماعوز، ١٩٨١:٤).

على ان تحليلا مزورا من هذا الطراز، ومصادرة للواقع من هذا اللون لم يكن بوسعهما منع الشعب من رسم الخطى السديدة، حيث ان الفيصل في الامر هو كيفية ممارسة من ينتخبون لمهامهم. وقد كتبت في هذا الامر (في جريدة الفجر المقدسية) مؤيدا دخول الانتخابات البلدية ومؤيدا مشاركة المرأة في الانتخاب والترشيح. ولكن كما هو معروف، نجحت البرجوازية القومية في معظم البلديات، وتحول الموقف المتردد من قبل المنظمة الى التأييد التام والتبني بلا حدود للمجالس البلدية الجديدة.

لقد حاججت في تلك الفترة، ان انتزاع الحركة الوطنية لمقاعد البلديات لن يكون فقط على حساب الاحتلال الذي يريد البلديات لاشخاص يروقون له. ولكنه انتزاع ايضا من البرجوازية التقليدية التي لا يتسنى لها كسب هذه المقاعد الا في حالة غياب ممثلي الحركة الوطنية عنها. وانه اذا كانت م.ت.ف معنية بكسب الشارع والموقف فان عليها دخول المعركة وحسمها لصالحها، على الاقل من منظور ان مشايعيها

اكثر حرصا على قضايا الناس الحياتية وعلى القضية السياسية من الاخرين.

ويمكن لمن يتتبع التطورات في المناطق المحتلة منذ منتصف السبعينات وحتى الوقت الحاضر ملاحظة ان الحركة الوطنية الفلسطينية اصبحت اكثر اقداما على دخول معترك المؤسسات المحلية رغم حصول هذه المؤسسات على تراخيص من قبل الاحتلال، او تدخله فيها مثل النقابات واتحادات الكتاب والصحفيين والاتحادات المهنية وغيرها.وهذا راجع لتصورها ان الحصول على دولة امر قريب. وابعد من هذا فقد تحول الامر الى تسابق بين مشايعي الفصائل الفلسطينية على مقاعد هذه المؤسسات، لدرجة الوصول الى التفرد العصبوي بهذه المؤسسات، وفي هذا الصدد وصلت الامور الى النهاية الاخرى او القصوى سلبيا.

فقد تحولت مؤسسات عديدة من كونها وطنية عامة الى فئوية خاصة، ولم يعد ممكن لشخص لا يشايع فئة معينة ان يحصل على وظيفة في مؤسسة تملكها هذه الفئة، كما صاغت كل فئة لنفسها مبررات الانشقاق عن اية نقابة او اتحاد لا يحقق لها المقاعد التي تريد.

وعليه، فان الانتفاضة، كونها جماهيرية، لعبت دورا بارزا في الشارع الفلسطيني، في حين بقي دهاقنة المراكز والمؤسسات على مواقفهم وقناعاتهم وفئويتهم، وهذا يكشف انهم ليسوا من صائغي الانتفاضة وانهم ليسوا مرشحين لاستيعاب دروسها، بل انهم بانتظار انتهائها لتبرز عروشهم كما كانت قبل اشتعالها.

برجوازية اقليمية

وطالما ان تطورات سني الاحتلال قد اوضحت حدود التماهي العالية بين البرجوازية الفلسطينية (بمختلف اجنحتها) وبين البرجوازيات العربية، فان التعريج على المسالة القومية من جهة، ومسودتها (الاقليمية) من جهة ثانية امر لا بد منه، وخاصة اذا ما عرفنا ان تنمية حقيقية في فلسطين لا يمكن فصلها عن تنمية تشمل تخليص الشعوب العربية من وحدة الفقر والتخلف التي تعيشها وصولا الى الوحدة والاشتراكية.

ان الاقتراب التدريجي الذي تم، كما اشرنا في الصفحات السابقة، بين البرجوازية القومية في م.ت.ف، وبين البرجوازية التقليدية في المناطق المحتلة، والذي لم يكن معزولا عن التقارب التدريجي بين م.ت.ف والانظمة العربية، كل هذا يكشف مسالة عالية الخطورة بالمفهوم الاستراتيجي للمنطقة.

فهذا الاقتراب وبالتالي الانخراط في النظام الرسمي العربي القائم وهو نظام من الاقليميات التجزيئية، والتي صيغت بموجب المصالح الراسمالية على نطاق القطر الواحد، والمحكومة بعلاقة تبعية مباشرة ومنفردة مع مركز النظام العالمي والتبعية المقصودة هنا، تبعية اساسها خطة سياسية امريكية شاملة للمنطقة، هذا الاقتراب من قبل م.ت.ف جعل منها بدون موارية طبعة من هذا النظام، طبعة بدأت ممارسة عملية التكيف مع النظام الراسمالي العالمي، وعلى طريقة تكيف النظام العربي المتهافت.

مع القاء الضوء على المسألة بهذا الشكل، يصبح بوسعنا فهم مسببات انسلاخ الانظمة العربية عن (قومية) المعركة الفلسطينية، وبالتالي موافقة م.ت.ف على ذلك، وقيامها بالتركيز المتواصل بمناسبة وبدون

مناسبة على (فلسطينية القضية) لدرجة تنامى معها شكل من اشكال الانعزالية والشوفينية الفلسطينية، وتناسي كل ما قدمته الامة العربية في هذه المعركة.

على ان التماهي مع التجزئة، واللفظ ودق الطبول الفلسطينية باصوات تصم الاذان، وفتح ابواب الهيستيريا الفلسطينية من حيث التضحية، ومستوى التعليم ومستوى الوعي (المتميز) للفلسطينيين، كل هذه تخفي ورائها الحقيقة الخطرة وهي اقتناع البرجوازية الفلسطينية ليس بالعجز عن انجاز حقوق الشعب الفلسطيني، بل تخليها (الاخلاقي) عن هذه الحقوق.

ان هذا النهج، الذي لم يعد خافيا في السنوات الاخيرة، ولم تعد البرجوازية الفلسطينية خجلة من اعلانه، يبين لنا كيف يمكن للطبقة البرجوازية ان تبيد تماما الحقوق المشروعة للشعب في سبيل تثبيت المصالح الطبقية لها(١).

الجزء الرابع

المعالجة الاقتصادية

لعل هذا الجزء محاولة لتبيان الوضع الصناعي للبرجوازية الفلسطينية، حيث يهدف الى كشف حقيقة الوضع الصناعي ، وذلك للمساعدة في توضيح الاسباب التي عليها اعتمدنا في ان الراسمالية الفلسطينية راسماية تجارية.

والمقصود هنا ان الراسمالية التجارية مسيطرة من حيث مجال الاستثمار، وان عقليتها هي المسيطرة، وان ما تقوم به من صناعة ليست الا حالة قومسيونجية. وان هذا الوضع القومسيونجي والمتجلي في دخولها كشريك مع الراسمال الاسرائيلي لانها تمثل الجانب الفلسطيني في صفقات التعاقد من الباطن. اي انها تأخذ حصة في المصنع المقام في المناطق المحتلة لهذا السبب تحديدا. أي لانها فلسطينية مما يجعل منها الطرف الذي يقدم التسهيلات، والتي اهمها ان يحمل المصنع اسما فلسطينيا. وعليه، فانها بهذا المعنى تلعب دورا كمبرادوريا كوكيل ، ليس للبضائع في هذه الحالة بل وكيل لاقامة المصانع نفسها، دون ان تكون هي التي اقامت تلك المصانع. وبهذا، تظل عاجزة عن ان تتحول الى برجوازيةمنتجة.

ولا تخرج الظاهرة الجديدة التي يطورها الاحتلال عن هذا النسق. وهي ظاهرة اعطاء تراخيص لاقامة صناعات جديدة في المناطق المحتلة. فمنذ نهيات عام ١٩٩٠، والحديث يدور عن اعطاء عشرات الرخص لمصانع جديدة في المناطق المحتلة، بل واعطاء عدة رخص لنفس الصناعة والتي يمكن لمصنع واحد ان يكفي حاجة المناطق المحتلة منها.

هذه الصناعات الجديدة، سوف تقوم على نفس اسس التعاقد من الباطن، ولكن على نطاق اوسع، اي ستكون (اذا استمرت السياسة الاسرائيلية) صناعات موجهة للتصدير.(انظر لاحقا).

ولكن، ليس شرطا ان تكون كل الراسمالية الفلسطينية تجاريى الدور والجوهر، رغم ان القطاع الاعرض هو التجاري الكمبرادوري.

الفصل الاول

الوضع الصناعي في الضفة الغربية

ليس هذا الفصل بحثا خاصا عن الصناعة في الضفة الغربية تحت الاحتلال، بمقدار ما هو مدخل تطبيقي للفصول السابقة بهدف القاء الضوء على الدور الصناعي للراسمالية التجارية الفلسطينية في المناطق المحتلة. اي ان هذا الفصل هو مثال نموذجي لخدمة الدراسة او المقترب الطبقي للدراسة اكثر مما هو دراسة في التصنيع: وهو مكون من قسمين:

الاول : عرض عام للوضع الصناعي.

الثاني : مجموعة مقابلات خاصة اجريت لهذا الكتاب وشملت عينة تمثيلية لعدة شرائح راسمالية محلية.

الصناعة في الاقتصاد المحلي

القسم الاول : بناء على وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي، وعدم وجود سلطة وطنية، فان المؤسسات الصناعية فيها ملكيات فردية، سيان كانت مشاريع فردية اوشركات بانواعها. فليس هناك قطاعا عاما في هذه المناطق، كما وليست هناك شركات اقيمت بمشاركة حكومية في عهد الاردن سوى شركتين كما ورد في الفصول السابقة.

يتضح اثر غياب السلطة الوطنية في هذه المناطق على صعيد هام اخر هو "التمويل الاستثماري"، حيث المساهمة الاساسية هي للاستثمار الفردي.

فيما يخص الاداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية الوطنية في الضفة الغربية سيتم التركيز على الاداء الاقتصادي "الانتاجي" في هذه المناطق وعلى مصادر خلق واقامة هذا الاداء.

هذا الامر يتطلب توضيح المقصود بالمؤسسة الاقتصادية "الصناعية" الوطنية. وهنا نجد امامنا اشكالية

اكثر تعقيدا مما هي عليه في وضع الدولة المستقلة بغض النظر عن طبيعة نظامها الاقتصادي "اشتراكي او راسمالي"، وعن مستوى تطور بنيتها الاقتصادية "راسمالية متقدمة، راسمالية حديثة التصنيع، راسمالية اقل تطورا، راسمالية محيطية، او اشتراكية مصنعة". ففي مختلف النظم الاقتصادية الواردة اعلاه، نجد العديد من التداخلات الاقتصادية حيث توجد استثمارات لدولة في دولة/دول اخرى، فهل يمكننا القول ان فرع شركة جنرال موتورز في مصر هو "مؤسسة وطنية مصرية"، ام مؤسسة امريكية. ويزداد الامر تعقيدا اذا وضعنا بالاعتبار الشركات متعددة الجنسية وعابرة القوميات.

والاشكالية في وضعنا هي ان الكثير من المؤسسات الاقتصادية الناجحة في المناطق المحتلة، هي مجرد تعاقدات من الباطن مع الراسمال الاسرائيلي، فهل هذه مؤسسات وطنية؟ او لتسهيل المعالجة هل هذه مؤسسات محلية؟، وحتى لو كانت كذلك، فهل هذه نواة لتصنيع مستقل؟.

ولتسهيل الاجابة على الامر ايضا، نود التعاطي مع هذه الظاهرة لا على اساس فردية كل مؤسسة، وانما كظاهرة في الاقتصاد الوطني، وذلك لان هناك الكثير من المؤسسات التي نجحت بمفردها في حين تضعضع بالمقابل وربما بالنتيجة الاقتصاد الوطني، او المحلي ان شئت.

اما التعاطي مع هذا الامر، فارى ان يكون على النحو التالي: في مجرى تحقيقه لطبيعته الباحثة عن القيمة الزائدة يتجاوز الراسمال الحدود السياسية والخلافات القومية، مما يجعل تحديد هويته "القومية" امر شديد الصعوبة، ولذا يتم اللجوء "بهدف تسهيل الامر"، للتعاطي مع الجانب السياسي للامر والذي هو "قبول تسمية مصنع معين قائم في بلد معين بانه مؤسسة اقتصادية محلية او وطنية على ان تحدد نسبة محليته من خلال ما يقدمه محليا من حيث التشغيل والانتاج للسوق المحلي والحفاظ على الفائض محليا والى حد ما درجة اعتماده على مادة خام محلية، ونسبة اجنبيته من خلال حجم الفائض الذي يضخه الى الخارج". وبهذا المعنى، فان الاقتصادات غير المستقلة هي الاعجز عن تحديد حدود وطنية المؤسسات الاقتصادية، وبالمقابل فان البلدان الاقدر على التحدي، من العالم الثالث، هي البلدان الاقرب الى انجاز الفكاك من النظام العالمي. وبالطبع فان بلدان المركز الامبريالي غير مشمولة هنا.

فيما يخص عدد المؤسسات، وطاقتها الانتاجية، وبنيتها الادارية وكيفية اختيار توجهها الانتاجي، يمكن اللجوء في بعض الاحيان الى البيانات الاحصائية "وهي اسرائيلية في الاساس، والاهم انها لا ترتكز على اسس علمية. وبالمقابل يبرر الفلسطينيون عدم وجود قاعدة معلومات احصائية محلية بعراقيل الاحتلال وعدم وجود تسهيلات مالية واكاديمية لاجراء هذه الاعمال. في حين انه في قطاعات معينة لا يمكن او لا تتوفر تلكم الاحصاءات كان نقول حصة الانتاج المستقل من الانتاج المحلي الاجمالي .

القطاع الصناعي

تشير المصادر الاسرائيلية الى ان الانتاج الصناعي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة لا يتجاوز ١ر٤٪ من نظيره الاسرائيلي (اطلس الضفة، ١٩٨٨:٤٢)، في حين ان الانتاج المحلي الاجمالي لهما يشكل ٥ر٤٪ من نظيره الاسرائيلي (بنفنستي، ١٩٨٧:٦). وفي تقدير اسرائيلي اخر ٨٪ (برونو جروزالم بوست ١٩٨٨/٦/١٠). وهذا شاهد على تدهور القطاع الصناعي في هذه المناطق بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية

الاخرى فيها. لقد بلغت حصة الصناعة من الانتاج المحلي الاجمالي في القطاع ٩ر٩٪ عام ١٩٨٤ (روي،١٩٨٧:٦٠)، والشيء نفسه تقريبا في الضفة الغربية. في حين ان نسبة قيمته من نظيره الاسرائيلي لا تزيد عن ٩ر٢٪ لقد بلغت قيمة مصادر الانتاج في اسرائيل ٢٦ بليون دولار في حين لم تتجاوز نظيرتها في المناطق المحتلة ٩ر١ بليون دولار (بنفنستي ،١٩٨٧:١). وزاد اعتماد هذه المناطق على الدخل المتأتي من عوامل الانتاج "الحوالات بشكل خاص" من ٨ الى ٤٠٪ في الفترة ما بين ١٩٦٧ والثمانينات (في حالة القطاع مثلا كانت المدفوعات من الخارج٢٪ فقط عام ١٩٦٨ من الانتاج القومي الاجمالي، لكنها قفزت الى ٤٤٪ عام ١٩٨٤)، وبالطبع تساهم تحويلات عمال هذه المناطق العاملين داخل الخط الاخضر ب ٤٠ - ٦٠٪ من مجموع الحوالات.

لقد تجاوز الاستهلاك الانتاج المحلي الاجمالي بنسبة ١٨ ثم ٣ ثم ١٤٪ للسنوات ١٩٨٠، ١٩٧٩، وسنة ١٩٨٤ على التوالي (U.N.C.T.D. TD\B\1102,1986:6) (لاحظ ان التجاوز ترافق مع تدفق اموال اللجنة الاردنية/الفلسطينية المشتركة؟). ولعل احد الاسباب الرئيسية لهذا المستوى المتدني للاداء الاقتصادي وخاصة الصناعي هو ان الصناعة من القطاعات الاقتصادية التي شهدت "حصار" اسرائيلي طوال فترة الاحتلال، حيث اصر الاحتلال على الحيلولة دون توسيع الفلسطينيين للبنية الاساسية لاقتصاداتهم بل وساهم الاحتلال في تقويض ما هو قائم منها (انظر لاحقا).

الوضع الصناعي في الضفة الغربية

يثور الكثير من الجدل حول هذا القطاع، سيان من حيث، امكانية القيام بتطوير وتوسع صناعي في ظل الاحتلال، طبيعة الصناعات الممكن التوجه اليها، جدوى هذه الصناعات، مدى توسع او انكماش هذا القطاع خلال فترة الاحتلال، وحتى ما هي مكونات هذا القطاع(اهي الشركات الصناعية وحدها ام يمكن اضافة المحاجر ومعاصر الزيتون اليها، ثم اسباب تخلف هذا القطاع هل هي داخلية ام احتلالية ام كليهما معا؟ وهل كان وضع هذا القطاع افضل قبل الاحتلال ام لا؟ (وهذا امر لا يعتمد على حصول توسع ما بعد ١٩٦٧ ام لا وانما ايضا بناء على كيفية حساب المؤسسات الصناعية من حيث الحجم وليس العدد). بناء على عدم توفر احصاءات موثوقة عن القطاعات الاقتصادية المحلية، فاننا سنعتمد المؤشر العام للامور وليس التدقيق التفصيلي.

كانت مساهمة الصناعة في الانتاج المحلي الاجمالي ٩ بالمئة قبل ١٩٦٧ ولكنها هبطت الى ٨ بالمئة عام ١٩٨٦، هذا بدون المحاجر ومعاصر الزيتون (اطلس الضفة، ١٩٨٨:٤٢). بينما تساهم الصناعة ب ٤٣ بالمئة في الدول المتقدمة و ٢٥ - ٢٧ في الدول النامية مثل استراليا (مشاكل التطور في الدول النامية، دار التقدم موسكو ١٩٧٤، ص ٣)، و١٦ بالمئة في الدول العربية و ١٧ بالمئة في الاردن. اما عدد المستخدمين في الصناعة فقد بقي تقريبا على حالة منذ ١٩٦٧ اي في حدود ١٦ الف شخص، اما العاملين من الضفة في الصناعة داخل الخط الاخضر فهم ١ر٩ الف شخص. في حين تناقص عدد العاملين في الزراعة بما يقارب الثلث وزاد بالمقابل عدد مستخدمي قطاع الخدمات (الاحصاءالسنوي لاسرائيل، ١٩٨٥، ص ٧٢٥).

لقد اظهرت دراسة اليونيدو في مسح لها شمل ١٨٢ مؤسسة صناعية ان ٣٥ بالمئة منها كانت قد بدأت قبل ١٩٦٧ وان ٢٠ بالمئة بدأت ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٠ وحوالي الربع بدأ ١٩٧٠ - ١٩٧٥ واقل من ٢٠ بالمئة بدأت بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (اكوا يونيدو، ١٩٨١:٢٤).

اذا كان لنا اعتماد هذه العينة للتحليل فهي تشير الى ان عدد المؤسسات الصناعية المقامة ما قبل ١٩٦٧ قليل اذا ما قورن بالمدة الزمنية، وبغض النظر عن حجم وراسمال المؤسسة الواحدة. اما الملاحظة الثانية، فهي ان ٤٩ مؤسسة صناعية اقيمت ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ من بين ٩٧ مؤسسة اقيمت خلال ١٤ سنة على وجود الاحتلال وهذا يشير الى تزايد عدد هذه المؤسسات في فترة انتقال اسرائيل الى الصناعات الالكترونية من جهة وما رافقه من تنشيط لصناعات التعاقد من الباطن في المناطق المحتلة من جهة ثانية. (انظر لاحقا). ويشير تقرير اليونيدو هذا الى ان عدد المؤسسات الصناعية التي غادرت السوق (افلست) يفوق عدد تلك التي ظهرت او اقيمت، حيث توقفت عن العمل ٢٩٣ مؤسسة صناعية في فترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وحدها (ص ٢٤). وان كان هذا الرقم قد كشف عن عدد المؤسسات فانه لم يكشف بالطبع عن راس المال الذي كانت توظفه او عدد الذين كانت تستخدمهم.

اما الاحصائيات الاردنية فتعطي صورة اكثر سلبية حيث تبين ان عدد المؤسسات الصناعية كان عام ١٩٦٧ (٣٢٦١) مؤسسة تشغل ٢١١٢٩ شخصا (المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات، الاحصاء الصناعي ١٩٧١ عمان، ديسمبر ١٨،١٤،١٣:١٩٦٨). بينما هبط عدد المؤسسات الى ٢١٠٦ وعدد المشتغلين الى ٨٤٩٦ شخصا (الاحصاء الاسرائيلي١٩٧٩ ص ٧٥٠ و ١٩٨٢ ص ٧٤٢).

وهنا لا بد من التنبه الى ان اي من الاحصائين لم يذكر عدد المستخدمين في كل مؤسسة، وحجم راس المال ونوعية الصناعة، اي مستوى تطورها التكنولوجي ايضا. اما بحث كوكالي(١٩٨٦) فمن بين ١٠٠ شركة هناك ٨٥ بدأت بعد ١٩٦٧.

ولعل نسبة الافلاس الاعلى كانت من نصيب الصناعات الحرفية. (بلغ عدد الصناعات الحرفية قبل ١٩٦٧ (٧٠) مرخصة و ١٠٠ غير مرخصة، وبلغ عدد مستخدميها اكثر من ١٠٠٠ شخص. ولكن هذه الصناعات فقدت خلال فترة الاحتلال ثلثي عددها واكثر من ٩٠ بالمئة من مستخدميها. وربما يعود هذا بشكل خاص الى هيمنة الاحتلال على القطاع السياحي.

يشير تقرير اليونيدو الى ان ٦٨ بالمئة من الشركات تعمل ب ٥٠ بالمئة من طاقتها الانتاجية وان حوالي ١٤ بالمئة فقط تعمل ب ٩٠ بالمئة او اكثر (باميري ١٩٨٧ ص ٢٢). اما الصناعات الحرفية فتشير الى انه من بين ٢٤٩ ورشة هناك ٨٠ بالمئة تعمل ب ٥٠ بالمئة من طاقتها، و ١٧ بالمئة تعمل ب ٥١ - ٩٠ بالمئة وان ٣ بالمئة فقط تعمل ب ٩٠ او اكثر (شحادة وشلبي ١٩٨٧). اما المقابلات التي اجريت لمركز الزهراء (خلال الاشهر الثمانية الاولى للانتفاضة) فتشير الى ان ١٧ بالمئة فقط تعمل بطاقة اكثر من ٧٠ بالمئة وان ٣٣ بالمئة تعمل بطاقة تصل الى ٣٣ بالمئة و ٤٠ بالمئة تعمل بطاقة تصل الى ٢١ - ٤٥ بالمئة.

"ان اقل من ٨ بالمئة من الشركات قد بدأت ب ٥٠ الف دينار كراسمال اساسي وتشغل حوالي ٢٠ عاملا،

وان اكثر من ٧٩ بالمئة من الشركات اسست براسمال اساسي اقل من ١٠ الاف دينار واما ال ١٣ بالمئة المتبقية فبدأت براسمال ما بين ٥ - ١٠ آلاف دينار.

اما باهيري "فانه من بين ٧١٦ شركة شملها المسح في الضفة والقطاع هناك ١٢ر٨ بالمئة منها بدات براسمال قدره ٢٠ الف دينار و ٤ بالمئة بدات ب ١٥٠ الف دينار، وهذا يعني ان ٨٧ر١ بالمئة بدات براسمال يقل عن ٢٠ الف دينار (٢١:١٩٨٧). نلاحظ انه باستثناء ال ٤ التي بدات ب ١٥٠ الف فان النتائج متشابهة.

لا يقتصر باب الصناعة على الشركات الصناعية بل يشمل معاصر الزيتون والمحاجر باعتبارها مؤسسات اقتصادية وطنية، على اعتبار ان لها دور تشغيلي لا بأس به، وان موادها الخام محلية، كما ان لها دور وافق تصديريين يفوقا الشركات الصناعية الاخرى (وهذا لا يعني انني احاجج لصالح التوجه التصديري). لهذا راوح عدد العاملين في الصناعة (باستثناء معاصر الزيتون والمقالع والمحاجر) في الضفة الغربية ما بين ١٥ - ١٧ الف شخص طوال فترة الاحتلال. (سماره ١٩٨٩ ، واطلس الضفة، ٤٢:١٩٨٨). كما ظلت مساهمة الصناعة في الانتاج المحلي الاجمالي في حدود ٨ بالمئة عام ١٩٨٦ اي ما دون مساهمتها في بداية سني الاحتلال وهو ٩ بالمئة.

قطاعا الصناعة الاساسيين في الضفة:
الاول براني (وهو موضع الاهتمام)
والثاني زراعي (لا يحظى بالاهتمام)

الاول: ألصناعة العمرانية

وهي الصناعات المتعلقة بالبناء والتي تشمل مقالع الحجارة، ومناشير الحجر ومعامل الطوب والقرميد والاسمنت الجاهز والكسارات. ولا تكمن اهمية هذه الصناعات في مستوى تطورها بالمفهوم الحديث للصناعة. الا ان هناك عدة عوامل هامة متعلقة بها وهي:

الاول : انها تمثل صناعة بالمفهوم العلمي، ولذا، فهي اقرب الى عقلية راسمالية تجارية لا تغريها المخاطرة.

والثاني : انها ذات توجه تصديري ينسجم مع دور الراسمالية المحلية.

والثالث : كونها صناعات تنسجم في بنيتها ودورها مع الوضع الخاص لاقتصاد المناطق المحتلة الذي يحتاج الى صناعات تعزز الحماية الاقتصادية والاعتماد، ان لم يكن، الدفاع الذاتي. فهي صناعات ذات طابع تشغيلي بمعنى "كثافة قوة العمل المستخدمة" (LABOUR INTENSIVE) . مع ان السنوات الاخيرة قد شهدت تطورا تكنيكيا عاليا في هذه الصناعات جعل البعض منها من اكثر قطاعات الصناعة المحلية تقدما في استخدام الالة (انظر المقابلات). كما انها صناعات تعتمد في المادة الخام التي تستخدمها على المصادر المحلية ولا تتطلب قوة عمل ماهرة او متخصصة من خارج المناطق المحتلة هذا اضافة الى عدم وجود منافسة اسرائيلية ذات بال.

لكن هذا لا يعني عدم قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بممارسة المضايقة على هذه الصناعات. "لقد قدمت عدة طلبات لاقامة كسارات اسرائيلية في الضفة الغربية، ولكن الموافقة عليها لم تتم بسبب وجود مشاكل متعلقة بملكية وتسجيل الارض" (تقريرالادارة المدنية، ٣٤:١٩٨٤). وهذا يكشف ان المشكلة في عدم التصريح فنية بحتة، كما يعني هذا سعي اسرائيل لتقويض قطاع انتاجي "ناجح نسبيا" في الضفة الغربية (سمارة،١٩٨٨: ١١٣).

"تحاول اسرائيل صنع ما تستورده من الضفة الغربية بنفسها هناك وذلك باقامة محاجر لقطع الرخام والحجارة خاصة بها هناك ولايجاد مجالات تشغيل للمستوطنين" (البوست ١٩٨٠/١١/٧ و ١٩٨٠/١١/١٠).

لقد اتسع نطاق التشغيل في الضفة الغربية في هذا القطاع حيث تضاعف ١٠ مرات عما كان عليه عام ١٩٦٧ فهو يستوعب حوالي ٣٠٠٠ عامل (اطلس الضفة، ٤٢:١٩٨٨). وهذا يشكل ١٦٪ من قوة العمل المحلية العاملة في الصناعة؟؟ لقد حصل هذا التضاعف على الرغم من ادخال تكنولوجيا متقدمة في صناعة البناء.

يفيض انتاج هذه الصناعات عن الحاجة المحلية "الحجارة بشكل خاص" ولذلك يتم التصدير الى اسرائيل وعبر الاردن. وكأي صادرات، فقد اضطر هذا القطاع ليكون تابعا لنشاط قطاع البناء الاسرائيلي حيث شهد هذا القطاع تدهور في انتاجه بسبب الركود الذي اصاب قطاع البناء في اسرائيل عام ١٩٨٤ (تقرير الادارة المدنية في ١٩٨٤ سمارة ١٩٨٨ب:١١٣)، والركود الاقتصادي في الاردن في السنوات الاخيرة والسياسة الاسرائيلية التي تحد من التوسع العمراني في المناطق المحتلة رغم الحاجة الملحة لذلك وخاصة خلال الانتفاضة والتي ضربت قطاع البناء في اسرائيل نفسها. تتجمع هذه الورش في المناطق التي توجد فيها الحجارة المناسبة للبناء وتشغيل الكسارات، هذا اضافة الى تواجدها في المناطق الكثيفة سكانيا مثل منطقة الخليل. ويوجد في الضفة الغربية ٢٢٥ مقلع حجارة، و ٢٤٥ منشارحجر، و١٣٥ معمل طور وقرميد، و٢١ معمل للاسمنت الجاهز (اطلس الضفة، ٤٢:٩٨٨).

وهنا، تجدر الاشارة الى ان مصير هذا القطاع منوط بالوضع التصديري الى وعبر الاردن بشكل خاص. وبهذا المعنى، فانه بمقدار ما يمكن ان يحقق فائضا، فانه مهدد باي تغير في اوضاع المنطقة، وهذا ما لاحظناه في اعقاب ازمة الخليج حيث توقف هذا القطاع تماما، ولم يبق منه سوى الجزء من نشاطه المعتمد على التصدير الى اسرائيل، وهو الناتج في هذه الفترة تحديدا عن قيام اسرائيل بتوسيع نشاطها العمراني في توطين المستوطنين اليهود السوفييت .

والثاني، الزيتون

للزيتون دور اساسي في اقتصاد الضفة الغربية حيث يصل معدل مساهمته الى اكثر من ١٤٪ من قيمة الانتاج الزراعي الكلي للضفة الغربية، كما ان لمساهمة زيت الزيتون في النمو الحقيقي للانتاج الزراعي في الضفة الغربية دور اساسي انظر اللوحة:

حصة زيت الزيتون من نمو الانتاج الزراعي الحقيقي

السنة	النمو الحقيقي للانتاج	النمو الحقيقي بدون زيت الزيتون
١٩٧٤/٧٣	٦٤,٠	٢١,٠
١٩٧٥/٧٤	٣٤,٠	٤,٠
١٩٧٨/٧٧	٣٥,٠	٤,٠
١٩٨٤/٨٣	٠,٥	غير متوفر
١٩٨٥/٨٤	٧,١	غير متوفر

المصدر اطلس الضفة، ١٩٨٨:٤٠ عن مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي.

على اعتبار ان الزيتون قطاع نموذجي لمشاريع السلسلة التنموية، وهي المشاريع التي تتولد منها وترتبط بها عدة صناعات، وتشغل عددا كبيرا من الناس،(سمارة-و١٩٩٠:١٣٦-١٣٧)، فانه يوفر للاقتصاد والمجتمع في الضفة الغربية الايجابيات التالية:

١- اكثر قطاع صناعي وزراعي يشغل منتجين مستقلين، وهذا امر هام في ظل الاحتلال.

٢- يوفر فرصا لانتاج مستقل مترتب عليه مثل الصناعات الخشبية للسياح "وخاصة منطقة بيت لحم وبيت ساحور حيث لا يعمل من اهالي بيت ساحور داخل الخط الاخضر سوى القليل بسبب وجود ورش من هذا القبيل في بيوتهم، على الرغم من تصفية العديد من ورش الصناعات الحرفية هذه وخاصة في مناطق بيت لحم، بيت جالا وبيت ساحور كما اشير اعلاه، وذلك بشكل خاص في اعقاب العراقيل التي وضعها الاحتلال في وجه القطاع السياحي في المناطق المحتلة.

٣- يشكل حلقة وسطى بين الزراعة والصناعة، وفي هذا شكل تكاملي للاقتصاد المحلي حيث توفر المادة الخام لصناعة الزيت وتعليب الزيتون وصناعة الجفت الذي ينفع للتدفئة والتسميد والاعلاف لا سيما وان ما يقارب من ٧٥ بالمئة من ثمر الزيتون يتحول الى جفت، (يتراوح انتاج الجفت ما بين ١٠ - ٦٦ الف طن، حسب المحصول). والخشب للتدفئة والصناعات السياحية.

٤- يوفر فائضا للتصدير في المواسم الجيدة مما يساهم في سد العجز في الميزان التجاري (هذا دون ان نناقش هنا مسالة التصدير من ناحية مبدئية).

٥- يوفر فرص عمل مأجور الى جانب المنتجين المستقلين سيان في الحرث او القطف او العصر...الخ.

٦- يوفر فرص عمل للمرأة ليس في القطف فقط وانما في الصناعات السياحية ايضا.

٧- ربما كان المحصول الوحيد الذي ما زال يوفر فرصة "العونة" بين المزارعين، وهي عادة يمكن لتطويرها ان يساهم في اقامة تعاونيات للمنتجين.

٨- باعتباره اشجارا من جهة ومعمرة من جهة ثانية فانه يساهم في ربط المزارع بالارض وفي منع مصادرة الارض كارض مغروسة بالاشجار.

ورغم ان محصول الزيتون غير منضبط بشكل سنوي الا ان طرق العناية الحديثة والتسميد اكدت امكانية ان يقدم انتاجا مقبولا في كل سنة، وبهذا يمكن ان يتم التحكم بانتاج متقارب سنويا للزيتون مما يسهل

وجود عدد عمالي ثابت لكل سنة.

ففي السنوات ما بين ١٩٧٨ - ١٩٨٦ نلاحظ ان سنتين فقط انحدر الانتاج فيهما الى ٢٠ الف طن سنويا، وسنتين كان الانتاج فيهما ٤٥ الف طن وسنة ٦٥ الف طن وسنة ٨٥ الف طن وسنتين كان الانتاج فيهما ١٢٠ و ١٥٠ الف طن (اطلس الضفة، ٤٠:٢٩٨٨)، وهذا بالطبع، بدون تطبيق طرق العناية الحديثة.

يتراوح عدد المشتغلين في معاصر الزيتون في الضفة الغربية ما بين ٢٥٠٠ شخص عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ و ١١٧٤ شخصا عام ١٩٨٥/١٩٨٤. وتتراوح نسبة المستخدمين باجر منهم ما بين ٩٠ - ٩٦ بالمئة. وتتراوح ايام العمل لكل موسم ما بين ١٥ - ٢٠ يوما في السنة (اطلس الضفة، ٤٠:١٩٨٨). ولكن ليس هذا كل العمل والاستخدام الذي تستغرقه شجرة الزيتون، حيث يشتغل المنتج المستقل في الحرث والعناية والقطف كما قد يستخدم عملا مأجورا في الحرث والقطف هذا علاوة على المهن الاخرى المترتبة على انتاج وخشب الزيتون.

القسم الثاني : نتائج المقابلات المتعلقة بالراسمالية في الضفة الغربية

لعل الغرض من هذه المقابلات هو تتبع العقلية التجارية التي تحكم حراك راس المال الفلسطيني داخل المناطق المحتلة، وتلمس مناحي الاستثمار لديه. ولا شك ان هذه المحاولة هي ايضا مسخرة لرؤية واقعية للوضع المكين لعلاقات التعاقد من الباطن التي تربط الصناعة المحليو بالصناعة الاسرائيلية.

تتكون المقابلات من ٦٩ مقابلة غطت من الناحية الفئوية (الشرائحية) فئات الراسمالية التالية:-

١- الراسمالية الصناعية، في ٤٤ مقابلة.

٢- الملاك العقاريون، في ١٠ مقابلات.

٣- راسمالية الخدمات المالية (الصرافة والتأمين)، في ٨ مقابلات.

٤- الراسمالية (التجارية والكمبرادورية والخدماتية)، في ٧ مقابلات.

ومن الناحية الجغرافية غطت المقابلات المناطق الاربع التالية:

١- منطقة رام الله.

٢- منطقة القدس.

٣- منطقة بيت لحم.

٤-منطقة الخليل.

اما سبب عدم شمل المناطق الاخرى فيعود الى ظروف التنقل حيث تمت هذه المقابلات خلال السنة الاولى للانتفاضة مما يعني صعوبة التنقل من منطقة الى اخرى نظرا لحالات الحصار المباشر وغير المباشر المتكررة.

نتائج المقابلات حسب الفئات

تجدر الاشارة ان هذه المقابلات تعكس صورة الوضع الصناعي لعينةالفئات المشمولة خلال الانتفاضة. اي ان نتائجه اكثر انطباقا على ظروف الانتفاضة، وعلى الفترة المقبلة شريطة استمرار الانتفاضة والمناخ الذي خلقته. وعليه، فان تردي الظروف بمعنى عودتها لما الانتفاضة يقلل من مصداقية هذه النتائج.

لوحة رقم (١)الصناعات الغذائية وعددها ٩ (١)

ند	النتيجة
مكان المصنع	داخل المنطقة الصناعية:٥ خارجها:٤
معدل راس المال المستثمر	٠٠٠ر١٢٠ر١ دينار اردني.
معدل طاقة التشغيل الحالية	٥ر٦٢بالمئة (٢)
توقع زيادة الانتاج	نعم: ٥٠٪ ، لا: ٥٠٪ (٣)
متوسط عدد العمال	٩٧
نسبة الاداريين للعمال	١٠٪
مصادر القروض	(بنوك ومؤسسات) اسرائيلية: ٤، القاهرة عمان: ١، لا : ٤ (٤)
المستوى التكنولوجي	اوتوماتيك: ٥، نصف اوتوماتيك: ٤، يدوي:
هل اقيم بدراسة جدوى	نعم: ٤، لا: ٥
شكل الملكية	فردي وعائلي: ٦، ش.م.م: ٢، ش.م.خ: ١(٥)
وجهة التسويق	محلي: ٨، لاسرائيل: ٥ر٠، الاردن: ٥ر٠
دفع ثمن المواد الخام	نقدا:٠ ، شيكات: ٤، لا جواب: ٥
فترة التاسيس	قبل ١٩٤٨: ١، قبل ١٩٦٧: ٤، بعد ١٩٦٧:٤
مصدر المنافسة	محلي: ٥ر٤، اسرائيل: ٣، الاردن: ٥ر٠، الخارج:١(٦)
المدير	مالك وذكر
هل يستخدم الكمبيوتر	نعم: ٤، لا: ٥
هل تخصص ميزانية بحوث	نعم: ٠ ، لا: ٩
مصدر المادة الخام	محلي: ، اسرائيلي: ، الخارج: ٩(٧)

١- لقد رفض احد هذه المصانع الاجابة٠ من بين هذه الصناعات التسعة مصنعين للمشروبات الغازية، كما ان راسماليهما هما الاكبر، حيث ان راسمال احدهما ٢ر٥ مليون دينار والثاني ٢ر١ مليون دينار، كما ان راسمال شركة السجائر هو ٣ر٣ مليون دينار.

٢- ان طاقة التشغيل الادنى هي لمصنع المعكرونة في بيت ساحور وهي ٥٠ بالمئة والسجائر ٤٠ بالمئة ومعمل رانية للبسكويت ٢٥ بالمئة. وهذا ملفت للنظر، حيث ان هذه سلع بديلة للمنتجات المستوردة من اسرائيل. اي يفترض ان تكون طاقتها التشغيلية اعلى بكثير خلال الانتفاضة

٣- واحد من هذه المصانع لا يتوقع الزيادة من باب انه يعمل بكل طاقته وهو (آر سي) للمشروبات الغازية.

٤- لاحظت ان القروض لا تعطى الا للشركات الكبيرة. وهذا ينسجم مع ما ورد في فصل السياسة الاقتصادية لاسرائيل في المناطق المحتلة.

٥- الشركة المساهمة الخصوصية هي (كلوب) وهي ذات اكبر راسمال ويملك منها دانيال نعمة ٩٠ بالمئة.

٦- اكدت الاكثرية ان المنافسة الاسرائيلية قلت خلال الانتفاضة.

٧- ان المواد الخام المسماة من اسرائيل في اغلبها مستوردة عبر اسرائيل او شبه مصنعة فيها، باعتبارها موادا متوفرة في اسرائيل وليست كذلك موادا نادرة.

٨- لهذه الفئة علاقة بصناعات التعاقد من الباطن، وهي الظاهرة التي استمرت حتى خلال الانتفاضة

٩- ان اكبر واقدم مصنع منها كلها هو مصنع المعكرونة، لكن اجابة ادارته ذكرت ان راسماله هو ٣٠ الف دينار وهذا غير معقول.الا اذا كان المقصود راس المال التأسيسي عند اقامة المصنع عام ١٩٥٦٠

١٠- ان معدل راس المال المستثمر في هذه الفئة عال شكليا لان اكثرها راسمالا هي مصانع المشروبات الغازية وهي صناعة لا تقف في سلم الاولويات في الاوضاع الخاصة لتنمية المناطق المحتلة.

فيما يلي تفصيل عن مصدر المادة الخام:

عدد المصانع	محلي	اجنبي	اسرائيلي
٢	-	١٠٠	-
٥	-	٩٠	١٠
٢	-	٧٠	٣٠

×افادت بعض المصانع ان السكر والطحين المستخدمين فيهما محليين، وهذا غير صحيح لانهما مستوردتين ولا يغير في الامر شيئا ان يتم شرائهما من تاجر محلي.

لوحة رقم (٢) : صناعات بلاستيكية واسفنج عدد ٤

البند	النتيجة
مكان المصنع	داخل المنطقة الصناعية:٣، خارجها:١
معدل راس المال المستثمر	١٣٠ر٠٠٠ر١
معدل طاقة التشغيل الحالية	٥٠ بالمئة
توقع زيادة الانتاج	نعم: ٣، لا: ١
متوسط عدد العمال	١٦
نسبة الاداريين منهم	٢٥ بالمئة
مصادر القروض	(بنوك ومؤسسات) نعم: ٠ ، لا: ٤
المستوى التكنولوجي	اوتوماتيك: ٣، نصف اوتوماتيك: ١
هل اقيم بدراسة جدوى	نعم: ٢، لا: ٢
شكل الملكية	فردي وعائلي ش.م.م:٣، ش.م.خ: ١
وجهة التسويق	محلي:٨٢ بالمئة، لاسرائيل:١٨ بالمئة
دفع ثمن المواد الخام	نقدا: ١، شيكات: ٢
فترة التأسيس	قبل ١٩٤٨: قبل ١٩٦٧: ١، بعد ١٩٦٧: ٣
مصدر المنافسة	محلي: ١، اسرائيلي: ٢، لا يوجد: ١
المدير	مالك وذكر: ٤
هل يستخدم الكمبيوتر	نعم: ٠ ، لا: ٤
هل تخصص ميزانية بحوث	نعم: ٠ ، لا: ٤
مصدر المواد الخام	محلي: ٠ ، اسرائيلي: ٥ر١، الخارج: ٥ر٢

١- ش.م.م. شركة مساهمة محدودة.

ش.م.خ. شركة مساهمة خاصة.

نلاحظ ان وجهة التسويق لهذه الصناعة محلية بشكل كبير لان فرصتها للمنافسة داخل الخط الاخضر محدودة، ولذا فهي صناعة تسد حاجة محلية وهذه على اي حال سمة ايجابية.

لوحة رقم ٣:صناعات نجارة وادوات منزلية وعددها ٣

ند	النتيجة
مكان المصنع	داخل المنطقة الصناعية: ٠ ، خارجها: ٣
معدل راس المال المستثمر	٢٨ الف دينار
معدل طاقة التشغيل الحالية	٥٥ بالمئة (١)
توقع زيادة الانتاج	نعم: ١، لا: ٢
متوسط عدد العمال	٧
نسبة الاداريين للعمال	١٠ بالمئة
مصادر القروض :	(بنوك ومؤسسات) نعم: ، لا:٣
المستوى التكنولوجي	اوتوماتيك: ، نصف اوتوماتيك: ٣، يدوي:
هل اقيم بدراسة جدوى	نعم: ٠ ، لا: ٣
شكل الملكية	فردي وعائلي: ٣
وجهة التسويق	محلي: ٥ر٢، اسرائيل: ٥ر٠ (٢)
دفع ثمن المواد الخام	نقدا: ٢، شيكات: ١
فترة التأسيس	قبل ١٩٤٨: ، قبل ١٩٦٧: ١، بعد ١٩٦٧: ٢
مصدر المنافسة	محلي: ٢، لا توجد: ١ (٣)
المدير	مالك وذكر: ٣
هل يستخدم الكمبيوتر	نعم: ، لا: ٣
هل تخصص ميزانية بحوث	نعم: ، لا: ٣
مصدر المواد الخام	اسرائيل: ٣

١- قلت المنافسة بنسبة ٥٥ بالمئة.

٢- احد المصانع يسوق في المكانين.

٣-الذي ذكر انه لا توجد منافسة هو مصنع الميلاميد.

هذه الصناعة نموذج على الورش المحلية من حيث عدد المستخدمين وحجم راس المال المستثمر، وشكل الملكية. الا ان عملية التسويق تشير الى ان احد المعامل يسوق في كل من الضفة وداخل الخط الاخضر، وقد يكون هذا مؤشرا على وجود علاقات تعاقد من الباطن.

لوحة رقم (٤):صناعة الاحذية - العدد ٤

ند	النتيجة
مكان المصنع	داخل المنطقة الصناعية:٢ ، خارجها:٢
معدل راس المال المستثمر	٠٠٠ر٢٢ دينار(١)
معدل طاقة التشغيل الحالية	كما هي: ١، لا جواب: ٣
توقع زيادة الانتاج	نعم:٠ ، لا: ٣، لا جواب: ١
متوسط عدد العمال	١٢
نسبة الاداريين للعمال	١٤ بالمئة
مصادر القروض :	(بنوك ومؤسسات) لا:٢، الاردن: ١، اللجنة المشتركة: ١
المستوى التكنولوجي	اوتوماتيك:٠ ، نصف اوتوماتيك: ٢، يدوي:٢
هل اقيم بدراسة جدوى	نعم:٠ ، لا: ٤
شكل الملكية	فردية وعائلية: ٣، مساهمة خصوصية: ١
وجهة التسويق	محلي: ٣، لاسرائيل ومحلي: ١
دفع ثمن المواد الخام	نقدا: ٢، شيكات: ٢
فترة التأسيس	قبل ١٩٤٨: ، قبل ١٩٦٧: ١، بعد ١٩٦٧: ٣
مصدر المنافسة	محلي: ٢، اسرائيل: ١، محلي واسرائيل: ١
المدير	مالك وذكر: ٤
هل يستخدم الكمبيوتر	نعم:٠ ، لا: ٤
هل تخصص ميزانية بحوث	نعم:٠ ، لا: ٤
مصدر المواد الخام	اجنبي: ٤

١- اعلى راسمال ٥٠ الف دينار واقل راسمال ٥ آلاف دينار.

من الملفت للنظر هنا هبوط معدل طاقة التشغيل وربما يرتد هذا الى ان السنة الاولى للانتفاضة كانت ساخنة لدرجة حالت دون ايصال المنتجات بسهولة الى الخط الاخضر، خاصة وان هذه الصناعة من المرتبطات بالتعاقد من الباطن.

فالتسويق والمنافسة مؤشرين على التعاقد من الباطن لان السماح الاسرائيلي بتسويق منتجات المناطق المحتلة في سوقها ناتج بشكل اساسي عن ارتباط هذه الصناعات بتعاقد من الباطن لتقدم منتجات بديلة لما توقفت مصانع اسرائيلية نظيرة عن انتاجه، او انتقلت نفسها بموجب التعاقد من الباطن الى الضفة الغربية. كما يساعد مصدر المواد الخام "الاجنبي" الى وجود حالة التعاقد من الباطن.

لوحة رقم (٥) : صناعة الخياطة والنسيج - العدد ٣

لبند	النتيجة
مكان المصنع	داخل المنطقة الصناعية: ، خارجها:٣
معدل راس المال المستثمر	٢٦ الف دينار
معدل طاقة التشغيل الحالية	كما هي: ، زادت: ،قلت: ٣
توقع زيادة الانتاج	نعم: ، لا: ٣
متوسط عدد العمال	٦
نسبة الاداريين للعمال	١٥ بالمئة
مصادر القروض :	(بنوك ومؤسسات) نعم: ،لا: ٣
المستوى التكنولوجي	اوتوماتيك: ١، نصف اوتوماتيك: ٢
هل اقيم بدراسة جدوى	نعم: ١، لا: ٢
شكل الملكية	فردية وعائلية: ٢، مساهمة محدودة:١
وجهة التسويق	محلي: ٣
دفع ثمن المواد الخام	نقدا: ٣،
فترة التأسيس	قبل ١٩٤٨: ، قبل ١٩٦٧: ١، بعد ١٩٦٧: ٢
مصدر المنافسة	محلي: ٢، اسرائيل: ١
المدير	مالك وذكر: ٣
هل يستخدم الكمبيوتر	نعم:٠ ، لا: ٣
هل تخصص ميزانية بحوث	نعم: ١، لا: ٢
مصدر المواد الخام	اجنبي: ٣

١- البحوث: ١٠٠ دينار سنويا وهذا جواب الاقصى للنسيج.

ملاحظ ان ذكر معدل التشغيل قد تم على اساس الزيادة والنقص وليس النسبة، وهذا غير مفيد، وربما مقصود به عدم تبيان الوضع. كما ان الاجابة عن وجهة التسويق غير دقيق "لهذه الصناعة تحديدا"، الا اذا كان المقصود (خلال الانتفاضة وبسببها)، لان هذه الصناعة تحديدا اكثر الصناعات ارتباطا بالتعاقد من الباطن.

لوحة رقم (٦) صناعة الاعلاف والعدد ١

لبند	النتيجة
مكان المصنع	داخل المنطقة الصناعية:١
معدل راس المال المستثمر	٢٥٠ الف دينار
معدل طاقة التشغيل الحالية	زادت: ١
توقع زيادة الانتاج	نعم: ١
متوسط عدد العمال	١٠
نسبة الاداريين للعمال	١٠ بالمئة
مصادر القروض:	(بنوك ومؤسسات) نعم: من عدة مصادر (١)
المستوى التكنولوجي	نصف اوتوماتيك: ١
هل اقيم بدراسة جدوى	نعم: ١
شكل الملكية	جمعية تعاونية
وجهة التسويق	محلي: ١
دفع ثمن المواد الخام	مباشرة او لامد قصير
فترة التأسيس	قبل ١٩٤٨: ، قبل ١٩٦٧: ، بعد ١٩٦٧: ١
مصدر المنافسة	اسرائيلية: ١
المدير	مساهم ذكر
هل يستخدم الكمبيوتر	جزئيا
هل تخصص ميزانية بحوث	نعم: ، لا: ١
مصدر المواد الخام	اسرائيل: ١

١- القروض من المجموع الاوروبية ومن اللجنة المشتركة ومن الانيرا ومن برنامج الامم المتحدة الانمائي.

تواجه هذه الصناعة منافسة اسرائيلية ناجمة عن السماح للمنتجات الاسرائيلية بدخول المناطق لان الانتاج المحلي لا يكفي، ولان بعض المزارعين يدركون ان بعض هذه المصانع لا تقدم نوعية اعلاف جيدة. ويسهل اكتشاف هذا الامر لان اثاره على التسمين او نسبة انتاج البيض سريعة في حين ليس الامر سهلا فيما يخص الاغذية البشرية وان كان الامر هنا اكثر خطرا.

لوحة رقم (٧) : صناعة الباطون والرخام - العدد ٦

البند	النتيجة
مكان المصنع	داخل المنطقة الصناعية:٥، خارجها: ١
معدل راس المال المستثمر	٨٢٠ الف دينار
معدل طاقة التشغيل الحالية	ازداد: ٥، قل: ١
توقع زيادة الانتاج	نعم: ٢، لا: ٢، لا جواب: ٢
متوسط عدد العمال	٢٤
نسبة الاداريين للعمال	٢٠ بالمئة
مصادر القروض:	(بنوك ومؤسسات) القاهرة عمان: ١، لا: ٥
المستوى التكنولوجي	اوتوماتيك: ٦
هل اقيم بدراسة جدوى	نعم: ٥، لا: ١
شكل الملكية	فردية عائلية: ٢، ش.م.خ. : ٢، مساهمة.م: ٢
وجهة التسويق	محلي: ٤، مختلط: ٢ (١)
دفع ثمن المواد الخام	نقدا: ٥، شيكات: ١
فترة التأسيس	قبل ١٩٤٨: ، قبل ١٩٦٧: ، بعد ١٩٦٧: ٦
مصدر المنافسة	محلي : ٣، تقييد من اسرائيل: ١، اجنبي: ١، لا يوجد:١
المدير	مالك ذكر: ٦
هل يستخدم الكمبيوتر	نعم: ٤، لا: ٢
هل تخصص ميزانية بحوث	نعم:٠ ، لا: ٦
مصدر المواد الخام	محلي: ٣، اسرائيلي واجنبي: ٣

١- ثلاثة من ال ٦ يصدر الى الدول العربية والاردن عبر الاردن ونسبة قليلة الى اسرائيل.
هذه من الصناعات التي تعتمد على مادة خام وقوة عمل محلية. كما ان السوق المحلي بحاجة الى منتجاتها. ولذلك، في حالة وجود سياسة اقتصادية وطنية وذات توجه اكتفائي، وغير تصديري بحت، يمكن الاستفادة منها في مجال التصدير. كما ان راس المال ومعدل التشغيل والمستوى التكنولوجي فيها عال "نسبيا". الا ان توجهها التصديري عال جدا سيان من حيث وجهة التسويق او فترة التأسيس مما يشي بامكانية وجود حالة التعاقد من الباطن.

لوحة رقم (٨):صناعة الكيماويات والادوية والعدد ٧

البند	النتيجة
مكان المصنع	داخل المنطقة الصناعية:٥، خارجها: ٢
معدل راس المال المستثمر	٣٤٥ الف دينار
معدل طاقة التشغيل الحالية	٥٩٪ (١)
توقع زيادة الانتاج	نعم: ٦، لا جواب: ١
متوسط عدد العمال	٤٤
نسبة الاداريين للعمال	١٤ بالمئة
مصادر القروض:	(بنوك ومؤسسات) اسرائيلية: ١،القاهرة عمان:٢،الاردن: ٢، غيرها:١
المستوى التكنولوجي	اوتوماتيك: ١، نصف اوتوماتيك: ٦
هل اقيم بدراسة جدوى	نعم: ٦، لا: ١
شكل الملكية	فردية عائلية: ١، م.محدودة: ٣، م.عامة: ٢،م.خ:١
وجهة التسويق	محلي: ٧ (٣)
دفع ثمن المواد الخام	نقدا: ٤، لا جواب: ٣
فترة التأسيس	قبل ١٩٤٨: ، قبل ١٩٦٧: ، بعد ١٩٦٧: ٧
مصدر المنافسة	محلي : ٢،اسرائيل: ٥
المدير	مالك ذكر: ٧
هل يستخدم الكمبيوتر	نعم: ٦، لا: ١
هل تخصص ميزانية بحوث	نعم:٢ ، لا: ٥
مصدر المواد الخام	محلي:٧٥ر١، اسرائيلي: ٤٥ر٠، واجنبي: ٧٥ر٥

١- واحد لم يقدم اجابة.

٢- المقصود بغيرها هو مكتب شؤون الارض المحتلة.

٣- هناك تسويق محدود في الاردن حيث يساهم واحد منها ٥ بالمئة من انتاجه هناك.

لوحة رقم (٩)صناعة الكرتون والورق والعدد ٢

لبند	النتيجة
مكان المصنع	داخل المنطقة الصناعية: ١، خارجها: ١
معدل راس المال المستثمر	٤٢٠ الف دينار
معدل طاقة التشغيل الحالية	٦٠٪
توقع زيادة الانتاج	نعم: ١، لا : ١
متوسط عدد العمال	١٥ (١)
نسبة الاداريين للعمال	٨ بالمئة (٢)
مصادر القروض :	(بنوك ومؤسسات) لا: ١ (٣)
المستوى التكنولوجي	اوتوماتيك: ١، نصف اوتوماتيك: ١
هل اقيم بدراسة جدوى	نعم: ١، لا: ١
شكل الملكية	شركة مساهمة: ١، مساهمة خصوصية: ١
وجهة التسويق	محلي: ١ر٤، اسرائيل: ٠ر٦
دفع ثمن المواد الخام	نقدا: ٢
فترة التأسيس	قبل ١٩٤٨: ، قبل ١٩٦٧: ، بعد ١٩٦٧: ٢
مصدر المنافسة	اسرائيلي: ٢
المدير	مالك ذكر: ٢
هل يستخدم الكمبيوتر	نعم: ١، لا: ١
هل تخصص ميزانية بحوث	نعم: ، لا: ٢
مصدر المواد الخام	اجنبي: ١، الاردن: ١

١- الاخر لم يذكر.

٢- الاخر لم يذكر.

٣- الاخر لم يجب.

لوحة رقم (١٠) الصناعات المعدنية العدد ٥

البند	النتيجة
مكان المصنع	داخل المنطقة الصناعية: ٣، خارجها: ٢
معدل راس المال المستثمر	٣١٦ الف دينار
معدل طاقة التشغيل الحالية	لا اجابات
توقع زيادة الانتاج	نعم: ٢، لا : ٣
متوسط عدد العمال	٢٥ (١)
نسبة الاداريين للعمال	١٧ بالمئة (٢)
مصادر القروض :	(بنوك ومؤسسات) لا: ٤، القاهرة عمان: ١
المستوى التكنولوجي	اوتوماتيك: ٢، نصف اوتوماتيك: ٣
هل اقيم بدراسة جدوى	نعم: ٢، لا: ٢
شكل الملكية	فردي وعائلي: ١، م.ع: ١، م.م: ١، م.خصوصية: ٢
وجهة التسويق	محلي: ٢، الثلاث الاخرى موزعة (١).
دفع ثمن المواد الخام	نقدا: ١، شيكات: ٣، لا جواب: ١
فترة التأسيس	قبل ١٩٤٨: ١ ، قبل ١٩٦٧: ١، بعد ١٩٦٧: ٣
مصدر المنافسة	اسرائيلي: ١، محلي: ١، اجنبي: ١، لا يوجد: ١، لا جواب:١
المدير	مالك ذكر: ٥
هل يستخدم الكمبيوتر	نعم: ١، لا: ٤
هل تخصص ميزانية بحوث	نعم: ١، لا: ٤(٢)
مصدر المواد الخام	اجنبي: ٢ الاردن:١ محلي:. اسرائيل: ٢

١- شركة البراغي والتي يتم توزيع انتاجها على النحو التالي : ١٠ بالمئة محليا، ٣٠ بالمئة في اسرائيل، ٢٠ بالمئة للعراق والكويت، ٤٠ بالمئة للخارج.

٢- شركة الالكترود وتخصص ٣٠٠٠ دينار سنويا.

لوحة رقم (١١) الملاك العقاريون العدد ١٠

البند	النتيجة
اين تفضل الاستثمار	خدمات: ٤، تجارة: ٥، عقارات: ١
اين ترصد الفائض	في الاردن: ٢، في الخارج: ٤، لا جواب: ٤
اثر الانتفاضة	سلبي: ٩، لا جواب: ١

ان التغير في هذا القطاع كثير، فالشريحة العقارية ذات ميل استثماري خدماتي وتجاري، كما انها ميالة لتهريب الفائض الى الخارج مما يعزز عدم توجهها الاستثماري. ولانها ليست ذات توجه انتاجي، فقد كانت من اكثر الفئات تضررا من الانتفاضة.

لوحة رقم (١٢) الصرافة والتأمين العدد ٨

البند	النتيجة
ما هو مجال النشاط	تداول النقود: ٣، الاسهم: ١، التأمين: ٤
اين تفضل الاستثمار	تداول النقد:١ الاسهم:١ العقار:٣
	تجارة:٢ زراعة:١
عمولة صرف الشيكات	
خلال الانتفاضة	١٠٪ (١)
هل تفضل الاقراض	نعم: ١، لا: ٧ (٢)
بداية العمل	قبل ١٩٤٨ ٠ ، قبل ١٩٦٧: ٢، بعد ١٩٦٧: ٦ (٣)
معدل راس المال	٥٩٤,٠٠٠ دينار (٤)
اثر الانتفاضة	سلبي: ٧، عادي: ١ (٥)
اين تضع الرصيد	الاردن: ١، اسرائيل: ١، الخارج: ٣، لا جواب: ٣

١- الاغلبية لم تجب.

٢- واحد قال انه نادرا ما يقدم قروضا.

٣- زيادة العدد ما بعد ١٩٦٧ ناجم عن الغاء البنوك.

٤- ان صيرفيا واحدا يعمل براسمال ٤ مليون دينار والاخرين يتراوح راسمالهم من ٥ - ١٠٠ الف دينار.

كما ان احدهم رفض الاجابة اي ان المعدل هو ل ٧ فقط.

ملاحظات: رفض معظم كبار الصرافين تعبئة الاستمارة. واحد من الصرافين يساهم صناعيا في الاردن واخر في امريكا، ولا ندري فقد يخفي الاخرين ذلك.

تعيش هذه الشريحة على الخدمات ولا تفضل الاستثمار الانتاجي في حين تتركز استثماراتها في الاسهم والعقارات والتجارة. وفي حين تدعي ان اثر الانتفاضة سلبي عليها، فان هذا غير صحيح، لانها استفادت كثيرا من التقلبات الدرامية في اسعار العملة، وخاصة الدولار والدينار الاردني (عادل سمارة جريدة القدس ٩-٢-١٩٨٩). كما انها وبحجة الظروف الامنية رفعت عمولتها على الشيكات من ١ - ٥ واحيانا ١٠ بالمئة خلال الانتفاضة. وتقوم كذلك بتهريب الفائض المالي الى الخارج بما في ذلك اسرائيل.

لوحة رقم (١٣)تجارة وخدمات وكمبرادور العدد ٧

البند	النتيجة
ما هو عملك الرئيسي	تسويق: ٥، لا جواب: ٢
اثر الانتفاضة	سلبي: ٥، لا اثر: ١، لا جواب: ١
اين تفضل الاستثمار	صناعة: ٢، عقار: ٢، تجارة: ٣
اين تستثمر فعلا	لا استثمر: ١، صناعة: ٢، تجارة: ٣، عقار: ١

لا تشذ هذه الشريحة عن سابقتيها، سيان فيما يخص كون الانتفاضة سلبية الاثر عليها، وهي كذلك حقا "انظر الحماية الشعبية والاقتصاد الاخر"، او من حيث عملية الاستثمار. فرغم اجابة ٢ من ٧ انهم يفضلون الاستثمار في الصناعة الا ان الاجابة لم تؤكد داخليا ام خارجيا.

لوحة رقم (١٤) : مجمل نتائج لوحات الراسمالية الصناعية

البند	ا	لنتيجة
مكان المصنع		في المنطقة الصناعية: ٢٤، خارجها: ٢٠
معدل راس المال المستثمر	مر	٨٦٤٠٩ دينارا
معدل طاقة التشغيل		٥٧ بالمئة للذين اجابوا وهم النصف.
توقع زيادة الانتاج		كما هي :١، نقصت: ٧، زادت: ٦، لا جواب: ٣٠
متوسط عدد العمال		٢٥
نسبة الاداريين		١٤ بالمئة
المستوى التكنولوجي		اوتوماتيك: ١٩، نصف اوتوماتيك: ٢٣، يدوي: ٢
هل اقيم بعد دراسة جدو	ى	نعم: ٢٢، لا: ٢٢
شكل الملكية		فردي وعائلي: ٢٢، ش.م.م: ١٠، ش.م.خ: ٩، ج.تعاونية:١ مساهمة عامة:٢
وجهة التسويق		محلي: ٨٥٪، اسرائيل: ١٠، غيرها: ٥
دفع ثمن المادة الخام		نقدا: ٢٠، شيك: ١٧، لا جواب: ٧
فترة التأسيس		قبل ١٩٤٨: ٢، قبل ١٩٦٧: ٩، بعد ١٩٦٧: ٣٣
مصدر المنافسة		محلي: ١٨، اسرائيل: ١٨، لا يوجد: ٣، لا جواب: ١، الخارج: ١ الاردن: ١
المدير		مالك ذكر: ٤٤
هل تستخدم الكمبيوتر		نعم: ١٣، لا: ٣١
هل تخصص ميزانية بحوث		نعم: ٤، لا: ٤٠
مصدر المواد الخام		محلي: ٥، الاردن: ١، اسرائيل: ٩، الخارج: ٢٨

لقد وردت معظم الملاحظات في ذيول اللوحات السابقة، ولكن تجدر الاشارة الى التالي:

بالنسبة لطاقة التشغيل، هناك خمسة مصانع لم تجب. وقسم اجاب على طريقة نقصت او زادت، كما لوحظ ان القروض كانت من نصيب الشركات الكبرى.

ان نتيجة التسويق غير مرضية عموما، حيث تشير الى ان ٨٥ بالمئة من الانتاج يتجه للسوق المحلي، مع ان معظم الصناعات المحلية ليست ذات توجه اكتفائي "لاحظ مثلا غياب الصناعة الزراعية"، كما انها تعتمد على مواد خام ومستوردة، وهذا بحد ذاته تعزيز للاتجاه غير الاكتفائي. وعدم صحة نتائج التسويق ربما نتجت عن رغبة الملاك في اخفاء الحقائق، الا لان التوجه الاساسي للسوق المحلي تطور طبيعي في ظل الانتفاضة.

ويؤكد تحليلنا على ان ١٧ مؤسسة من ٤٤ ما زالت تدفع ثمن المواد الخام المستوردة من داخل الخط الاخضر بالشيكات، (هذا دون ان نشير الى ان قسما من الاخريات لم يقل الحقيقة). وحتى هذا العدد له اهميته في الاشارة الى وجود علاقة قوية بين الصناعة المحلية والراسمال الاسرائيلي. فالبنوك الاسرائيلية كانت قد قررت، ومارست، عدم قبول الشيكات من الفلسطينيين منذ الاشهر الاولى للانتفاضة لانها بدون رصيد، كما وضعت سلطات الاحتلال يدها على الكثير من الحسابات (سمارة، ١٩٨٨ أ)، ولذا فان استمرار هذه العلاقة المرنة يعني وجود تعاقد من الباطن بشكل او اخر.

لوحة رقم (١٥) : القروض للشركات الصناعية

العدد الكلي: ٤٤

شركات اخذت قروض: ١٧ لم تاخذ: ٢٦ لم تجب:١

المصادر للتي اخذت:

بنوك اسرائيلية	٥
بنك القاهرة عمان	٥
اللجنة المشتركة	١
بنوك اردنية	٣
عدة مصادر	١ (جمعية تعاونية)
غيرها	٢
المجموع /	١٧

ان اجابة ٢٦ مؤسسة بانها لم تاخذ قروضا، يجب ان لا يعني بالضرورة انها لم تفعل ذلك.

من ناحية عامة، هناك اجابات لم تنطبق على الاسئلة، وفي اغلب الاحيان كان ذلك مقصودا بغض النظر عن الاعتبارات.

كما اشرنا اعلاه، فقد تمت تعبئة الاستمارات خلال الانتفاضة بل بعد سنة من الانتفاضة، وهذا يعني ان الاجابات على ما يتعلق باسرائيل من حيث القروض، التسويق والتعاقد من الباطن مشكوك فيها.

ان التسويق في قطاع غزة شبه معدوم. وحول مصدر المواد الخام كانت اجابات البعض ان السكر والطحين محلي وهذا غير صحيح. وبالمقابل اجاب البعض ان مصدر المواد الخام اجنبي وهذا يموه كونه اسرائيلي، مثلا.

الوضع الصناعي في قطاع غزة

فيما يلي نتائج عدد محدود من الاستمارات التي عبئت للتأشير على بنية الراسمالية في قطاع غزة. وقد شملت عدة شرائح منها. وكما اشرنا في اكثر من موضع سابق، فان ما أستنتج من نتائج عن هذه الاستمارات لا يمكن النظر اليه باعتباره تمثيلا كافيا لشرح بنية الراسمالية الفلسطينية في قطاع غزة.

وعلى العموم، فان الاشخاص الذين شملتهم الاستمارات المعنية يمثلون القمم في فئاتهم، سيان كانوا صناعيين او ملاك اراضي او متمولين...الخ.

نظرا لقلة عدد الاستمارات التي حصلنا عليها من قطاع غزة،وهي تشمل ١٥ مؤسسة صناعية فقط، فقد وجدنا من الافضل تقسيم فئات الصناعة الى عدد اقل من ما فعلناه بالنسبة للضفة الغربية حيث العدد كان اكبر ومناسبا الى حد ما. والفئات التي قسمت اليها الصناعات التي شملها الاستبيان في قطاع غزة هي:

- صناعة المواد الغذائية وعددها ٥.
- صناعة الكيماويات وعددها ٢
- صناعة متنوعة باستثناء المذكوراعلاه وعددها ٨ (وهي صناعة مستلزمات البناء، وادوات منزلية واثاث واحذية).

لوحة رقم ١
صناعة المواد الغذائية وعددها (٥)

البند	ا	لنتيجة
مكان المصنع		داخل المنطقة الصناعية ٢ خارجها ٣
متوسط راس المال المستثمر		٠٠٠و٢٠٠و١ دولا
توقع زيادة الانتاج		نعم ١٠٠٪ لا ٠ ٪
متوسط عدد العمال		٥٧
الاداريون للعمال ٪		١٣
مصادر القروض		لا قروض
المستوى التكنولوجي		اوتوماتيك ٥و٣ نصف اوتوماتيك ٥و١
هل اقيم بعد دراسة جدوى		نعم:٤ لا:١
شكل الملكية		فردي وعائلي:٣ ش.م.م.:٢
وجهة التسويق		محليا:٤ لاسرائيل:١
دفع ثمن المواد الخام		نقدا:٤ شيك:١
فترة التاسيس		قبل ١٩٤٨: قبل ١٩٦٧:١ بعد١٩٦٧:٤
مصدر المنافسة		محلي:٠ اسرائيل:٥
المدير		مالك وذكر:٥
هل تستخدم الكمبيوتر		نعم:٢ لا:٣
هل تخصص ميزانية بحوث		نعم:. لا:٥
مصدر المواد الخام		محلي:٤٠٪ اسرائيل: ٦٠٪

- بعض المصانع تستخدم ماكينات نصف اوتوماتيكية واخريات اوتوماتيكية ٠
- لاحظنا ان الدفع بالشيكات موجود في حالة الصناعة الاقرب للتعاقد من الباطن.

لوحة رقم:٢
الصناعات الكيماوية (العدد٢)

البند	الذ	تيجة
مكان المصنع		في المنطقة الصناعية ١ لا ١
متوسط راس المال		٣١٠,٠٠٠ دولار
توقع زيادة الطلب		نعم:٢
متوسط عدد العمال		١٣
نسبة الاداريين		٪١٣
مصادر القروض		نعم ١ لا١
المستوى التكنلوجي		اوتوماتيك ٢
هل اقيم بدراسة جدوى		نعم ١ لا ١
شكل الملكية		فردية عائلية م.م.-٢
وجهة التسويق		محلي ٢
دفع ثمن المواد الخام		نقدا ٢
فترة التاسيس		قبل ١٩٤٨ ٠ قبل ١٩٦٧ بعد ١٩٦٧ ٢
مصدر المنافسة:		من اسرائيل ٢
المدير مالك ذكر		نعم:٢
هل تستخدم الكمبيوتر		نعم ١ لا١
هل تخصص ميزانية بحوث		نعم:٠ لا ٢
مصدر المواد الخام		اسرائيلي ١ اجنبي١

==========

- سبب توقع الزيادة:الهدوء النسبي لان الانتفاضة اثرت بنسبة ٥٠٪ سلبا.
- مؤسسة واحدة اخذت قرضا من بنك فلسطين بفائدة ١٦٪

لوحة رقم ٣
صناعات متنوعة (العدد٨)

البند	النتيجة
مكان المصنع	داخل المنطقة الصناعية ٣ خارجها ٥
متوسط راس المال المستثمر	٥٠٠,٠٠٠ دولار
توقع زيادة الانتاج	نعم ٤ لا٤
متوسط عدد العمال	٢٤
نسبة الاداريين	٩٪
مصادر القروض:	لا قروض
المستوى التكنولوجي	اوتوماتيك: ٦ نصف:٢
هل اقيم بدراسة جدوى	نعم ٤ لا ٤
شكل الملكية:	فردي وعائلي ٤ م.م ٣ م.ع ١
وجهة التسويق:	محلي ٥و٦ باسرائيل ٧٥و٠ الخارج ٧٥و٠
دفع المواد الخام	نقدا ٥ شيكات ٣
فترة التأسيس	قبل ١٩٤٨:١ قبل ١٩٦٧:٢ بعد ١٩٦٧:٥
مصدر المنافسة	محلي ٣ اسرائيلي ٤ اجنبي ١
المدير	مالك، ذكر:٨
هل يستخدم الكمبيوتر	نعم ٢ لا٦
هل يخصص ميزانية بحوث	لا
مصدر المواد الخام:	اسرائيل ٤ اجنبي ٣ محلي ١

اما النتائج المستخلصة من اللوحات الثلاث اعلاه، فيمكننا اجمالها على النحو التالي:

- من الناحية العملية يمكنناالقول انه لا توجد صناعات حقيقية في قطاع غزة.

- فيما يخص وجود المؤسسة الصناعية داخل المنطقة الصناعية، فان ٤٠٪ منها في المناطق الصناعية، في حين ان ٦٠٪ منها خارجها.

- ا حتلت الصناعات الغذائية المرتبة الاولى فيما يخص كثافة راس المال المستثمر، تلتها المجموعة

المتنوعة، في حين كانت الصناعات الكيماوية في الدرجة الادنى، اما المتوسط العام فبلغ ٧٠٣,٠٠٠ دولار.

- وقد اجمع الجميع على توقعات ايجابية بخصوص الطلب.

ظلت الصناعات الغذائية في المقدمة فيما يخص عدد العمال المستخدم حيث بلغ متوسط الاستخدام ٥٧ عاملا، تليها المجموعة المتنوعة ٢٤، بينما ظلت الصناعات الكيماوية في النهاية١٣، كما بلغ المتوسط للجميع ٣١ عاملا.

- أكدت مختلف الفئات بان احدا منها لم يأخذ اي قرض، ولا اعتقد ان هذا حديث دقيق، فلو كان كل ما يقال صحيحا، فاين هي التحويلات التي قدمت للصناعة من اللجنة المشتركة.

- ان اكثر من ٧٠٪ من الآلات المستخدمة اوتوماتيكية، بينما الباقي نصف اوتوماتيكي، واذا صح هذا التقدير، فانه دليل على اهتمام راس المال بالحصول على التكنولوجيا المتقدمة رغم كلفتها العالية، والاهم من هذا ربما رغم عدم ضروريتها.

- كما ان ٦٠٪ من هذه المؤسسات كانت قد اقيمت بعد دراسة جدوى. -وحول شكل الملكية، فان قرابة ٤٥٪ ملكية فردية وعائلية، و ٤٥٪ شركات مساهمة محدودة، والباقي مساهمة عامة.

- وبالنسبة للتسويق فان قرابة ٨٠٪ منها معتمد على التسويق ولكن، لا اعتقد ان هذا دقيق، فالمواد الخام المحلية شحيحة

- دفع ثمن المواد الخام، فان حوالي ٧٠٪ من هذه المؤسسات تدفع ثمن ما تستورده من المواد الخام نقدا، والباقي بالشيكات.

- كما ان حوالي ٧٣٪ من هذه المؤسسات اقيم ما بعد ١٩٦٧، وان ٢٠٪ اقيم بعد ١٩٤٨، والباقي قبل ١٩٤٨.

- وتشغل المنافسة الاسرائيلية ٧٣٪ من نسبة المنافسين، في حين ان المنافسة المحلية هي ٢٠٪ فقط والباقي اجنبية.

- ولا يستعمل الكمبيوتر سوى ثلث هذه المؤسسات.

- ساهمت المواد الخام المحلية ب ٤٠٪ من المواد الخام للصناعات الغذائية، وبنسبة ٥٠٪ للفئتين الاخريين. في حين شكلت المواد الخام الاسرائيلية ٦٠٪ للصناعات الغذائية، و٥٠٪ للكيماويات، و٣٨٪ للمتنوعة، اما الباقي بالنسبة للمتنوعة، فكانت من مصادر اجنبية.

فيما يلي اللوحات المتعلقة بشرائح أخرى من الراسمالية في قطاع غزة ، وهي مقسمة الى التجار والكمبرادور والعدد المشمول ١٥ مؤسسة، والقطاع المالي، والعدد المشمول ١٠ مؤسسات، والتامين، والعدد المشمول ٦، وأخيرا كبار ملاك الارض، والعدد المشمول ١٠ .

لوحة رقم : ٤
التجارة والكمبرادور العدد ١٥

طبيعة العمل	تسويق ١٣ تصدير٢
مصدر السلع:	اسرائيل ٩ محلي ٨ اجنبي ٥
فترة ممارسة العمل	منذ الحكم المصري ٧ اليوم ٨
مجال تفضيل الاستثمار	صناعة ٣ زراعة ٢ تجارة وخدمات
مكان الاستثمار:	القطاع ٥ الاردن الخارج
البنوك المفضلة:	محلية ٥,٥ اسرائيلية١ اجنبية ١ اردنية١,٥
تأثير الانتفاضة:	سلبي ١٣ ايجابي لا اثر ٢
اية سنة اكثر اذا كان سلبا	الاولى ٧ الثانية١ الثالثة١

==========

- ٤ يفضلون الاستثمار الدائم
- ١ يفضل اعطاء سلف للمزارعين بشرط لا فوائد
- ١ التاثير بالتدرج وفي ازدياد
- اثنان يقولان انه لم يكن هناك تاثير سلبي من الانتفاضة، واحد منهما تاجر مواد غذائية.
- حول مكان الاستثمار، هناك ٣ لا يفضلون الاستثمار
- حول مكان الادخار واحد يفضل بنوك اردنية ومصرية
- حينما يزيد عدد الاجابات على عدد المشتركين في الاستمارة فمعنى ذلك ان واحدا او اكثر يشترك في اكثر من خانة سؤال.

لوحة رقم ٥
الراسمالية المالية (العدد ١٠)

نوع العمل: صرافة ١٠ بنك ١ اسهم اقراض فردي

متوسط راس مال للتعامل ٥٣و٠٠٠ دولار

بدء المهنة: قبل ١٩٦٧ ١ بعد:٨

المساهمة في مشاريع اخرى:تجارية ٤ عقارية ٣ صناعية ٢

وضع الرصيد محلية ٤ اجنبية ١

اثر الانتفاضة سلبا ٨و٥ عادي ١ ٥و١ ايجابي

==========

- الجميع يعمل في الصرافة وواحد منهم يساهم في بنك ايضا.
- حول فترة البدء، هناك واحد لم يذكر متى.
- اعلى راسمال ٢٢٠و٠٠٠ دولار والادنى ٢و٠٠٠ دولار وهذا واحد من اثنين يقول جامع المعلومات ان راسمالهم أكبر بعشرات المرات
- واحد فقط يفضل مجالين هما التجاري والعقاري
٢ يفضل الاستثمار ولكن لا يستثمر الباقي
- هناك ثلاثة قالوا ان فترة الانتفاضة كانت نصف سلبية ونصف ايجابية

لوحة رقم ٦ : شركات التامين: العدد ٥

نوع العمل : مساهمة في شركة ٣ بنوك ١
معدل راس المال: ١و٠٠٠و٠٠٠
بدء المهنة: قبل ١٩٦٧ ٣ بعد ٢
المساهمة في مشاريع: تجارية٢ عقارية٢ زراعية٢ صناعية ٢
اين تفضل وضع الرصيد: محلية ٣
اثر الانتفاضة: سلبي ٤ عادي ١ ايجابي

==========

- واحد فقط يفضل مشاريع تجارية الا انه لا يفعل
- اعلى راسمال ٣ مليون والادنى ٧٥و٠٠٠

لوحة رقم:٧
كبار ملاك الارض العدد (١٠)

متوسط الملكية بالدونم: ١١٧
نسبة المساحة المصادرة الى المتبقي: ١٤٪(١)
نسبة المروي الى المساحة الكلية: ٨٠٪
- اراضي المشجرة الى المساحة الكلية ٨٢٪
نسبة الاراضي الحرجية الى المساحة الكلية١٢٪
- من يشرف على تأجير الارض: احد افراد الاسرة ٨ المالك شخصيا:١ لا يؤجر:١
هل لديك علاقة بتصدير الانتاج: نعم: ٣ لا: ٣
متوسط المستخدمين: مياومة:٦ سنوي: ١ شهري:٢ موسميا:١٧
اين تفضل وضع رصيدك: بنوك محلية:١ اسرائيلية:٠ اردنية: ١
مصدر القروض: دائرة الزراعة:١ اقارب:١ بنك:١
مصدر الهبات: دائرة الزراعة:١

(١) بلغت مساحة الاراضي المصادرة من تسعة مالكين من بين العشرة المذكورين اعلاه، ٨٠ دونما، الا ان الشخص العاشر قد اكد بان السلطات الاسرائيلية قد صادرت ١٠,٠٠٠ دونم من اراضيه. وهي تساوي حوالي عشرة اضعاف الاراضي التي يملكها التسعة الاخرين، بما فيه المساحة من ارضه التي ظلت بيده وهي ١٠٠ دونم. اما هذه الارض المصادرة فتقسم الى ٤٠٠٠ دونم مزروعة بالحبوب، و ٤٠٠٠ دونم مزروعة بالخضار، و ٢٠٠٠ دونم مزروعة بالاشجار.

-فيما يخص التشغيل، لم يجب البعض على السؤال المتعلق.

- بالنسبة لرصد الفائض في البنوك، اجاب احد الاشخاص المشمولين (ويملك ٢٠٠ دونم) بانه لا يوفر ابدا لان المصاريف تفوق الانتاج، كما اعطى نفس الاجابة شخص آخر يملك ٧٠ دونم.

- اجاب احد الاشخاص بانه يوفر الفائض في البيت.

لعل مجمل ما يمكننا استخلاصه ان القطاع الصناعي في المناطق المحتلة قطاع هامشي فيما يخص مختلف الجوانب الاساسية، مثل، مدى كونه قطاع براسمال محلي، ومدى توجهه لانتاج الحاجات الاساسية للمستهلك، ومدى اعتماده على المواد الخام المحلية ومدى استيعابه لقوة العمل المحلية...الخ.

وكل هذه العوامل تؤكد هيمنة التوجه التجاري على الراسمالية الفلسطينية مما يجعل القطاع الصناعي مستوعب في هذا التوجه. هذا ناهيك عن كون معظم هذه الصناعات قد اقيمت خلال الاحتلال.

الفصل الثاني

التعاقد من الباطن

تطبيق نموذجي للاستعداد المحيطي للرأسمالية المحلية

ليست علاقة التعاقد من الباطن مجرد سياسة اقتصادية استعمارية اسرائيلية وحسب، وليست سياسة من طرف واحد، كالقرار العسكري باحتلال الضفة الغربية. فلا يمكن لعلاقة التعاقد من الباطن ان تتم وتأخذ مجراها بمعزل عن وجود طرف محلي مشارك فيها.

كما اتضح من حالة الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد اتخذ التعاقد من الباطن عدة اشكال ومستويات. اما شكله الرئيسي فهو اشتراك كل من الرأسماليين المحلي والاسرائيلي في اقامة مشاريع في المناطق المحتلة، اغلبها مشاريع صناعية. وفي هذا الحال يقدم الرأسمال الاسرائيلي رأس مال او قسطا كبيرا منه، كما يقدم مواد خام يتعاقد على تقديمها بشكل كاف، ويقدم الرأسمال المحلي قسما من رأس المال، والمكان. اما ما يضطر الاقتصاد الوطني الفلسطيني الى تقديمه فهو قوة العمل الكثيفة والرخيصة، ناهيك عن "خسارات اخرى". كما سنوضح لاحقا.

ان المساهمة الاساسية لراس المال التجاري المحلي ليست في السيولة النقدية، ولا حتى في المكان وقوة العمل. انها الهوية القومية. فنظرا لان راسمالي فلسطيني يحمل الجنسية الفلسطينية، فان بوسعه ان يمرر بناء على ذلك اي استثمار اسرائيلي داخل المناطق المحتلة.

ولذا، فان مبرر ادخاله في صفقة التعاقد من الباطن هذه هو كونه فلسطينيا. وعليه، فان هذا النوع من

الاشراك ناتج عن كونه عمولة او سمسرة، ينالها لانه تحول من وكيل لتسويق المنتجات الاسرائيلية الى وكيل وغطاء لادخال الاستثمارات الاسرائيلية الموجهة في النهاية لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي. انه بهذا المعنى مسوق للمصنع الذي كان هو نفسه في السابق مسوق لمنتجات ذلك المصنع. ان هذا الوكيل المحلي هو الذي يبسط (شكليا) جنسيته على منتجات المصنع لتجد لها مشروعية تسويقية ربما ليس في المناطق المحتلة بل في الوطن العربي ايضا.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الهدف الاسرائيلي من الشروع في صفقات التعاقد من الباطن ليس الالتفاف لاختراق السوق المحلي، لان هذا السوق خاضع للانتاج الاسرائيلي بفعل القوة العسكرية اصلا، وانه لا وجود لاي نوع من الحماية الاقتصادية في هذه المناطق، "وهذا لا يشمل الحماية الشعبية التي تطورت خلال الانتفاضة".

وعليه، فلو بدأت هذه السياسة خلال فترة الانتفاضة "حيث رفعت شعارات مقاطعة الانتاج الاسرائيلي"، لكان في مشاريع التعاقد من الباطن تفسير لذلك. والمقصود هنا، ان جزءا من الرأسمالية المحلية قد دخل في تعاقدات عمل مع رأسماليين اسرائيليين مما وضع اسسا لمحوطة بنيوية للاقتصاد المحلي منذ بواكير سني الاحتلال. ونظرا لعدم وجود توجه او برنامج لمقاطعة منتجات الاحتلال فلا بد ان يجد هذا المسلك تفسيره في سعي الرأسمالية المحلية للحصول على اسرع واسهل الارباح وتجنب المنافسة، فكيف بالصدام مع الرأسمال الاسرائيلي. اما كون هذا التعاقد مدخل لتبعية الاقتصاد المحلي وتشويه بنيته واحتجاز استقلاله، فكل هذه الامور لا تثني الرأسمالية المحلية كرأسمالية تابعة عن السعي المحموم لتحصيل قيمة زائدة اعلى.

بالمقابل، يحقق الرأسمال الاسرائيلي من هذه العلاقة انسجاما مزدوجا على المستويين الطبقي والقومي، بل وحتى على صعيد دور رأسمال المركز في محوطة المحيط. وهنا اود التنبيه الى انني لن احاول الاستعانة بالصراع القومي في محاججتي هذه، وان كان التعاقد من الباطن مدخل عملي لتقويض الاستقلال الاقتصادي وبالتالي القومي للشعب الفلسطيني. في هذا الصدد يقوم الرأسمال الاسرائيلي بتحقيق قمية زائدة اعلى في استغلال عمال المناطق المحتلة، حيث الاجر الرخيص وعدم ترتب اية حقوق عمالية نقابية مما يعني ساعات عمل اطول، وعدم وجود اجازات وعدم دفع تعويضات امراض او تعويضات عمل.... الخ.

وفي سياق عملية التعاقد من الباطن هذه لا تتم محوطة شرائح من الرأسمالية المحلية وحسب، بل تجري عملية محوطة اعداد كبيرة من قوة العمل المحلية، وسماسرة العمل وحتى المستهلك المحلي، حيث تحل منتجات شركات التعاقد من الباطن محل اية منتجات محلية محتملة.

ومن الاشكال التي اتخذها التعاقد من الباطن في المناطق المحتلة:

١ - تشريك رأس المال بشكل علني ومسجل (سمارة،١٩٨٩:١٠٦-١٠٧).

٢ - تشريك برأس المال والآلات.

٣ - شراء منتجات اسرائيلية شبه مصنعة "كالحليب".

٤ - استلام مواد اسرائيلية شبه مصنعة وتصنيعها وتجهيزها محليا مع تعهد الرأسمالي الاسرائيلي باستلامها.

٥ - توزيع منتجات اسرائيلية شبه جاهزة على افراد في المناطق المحتلة (حالة النساء في التطريز او تصنيع عقود الذهب)، ويتم هذا العمل في المنازل من خلال متعاقد محلي واحيانا "ولو قليلة" من خلال المتعاقد الاسرائيلي شخصيا.

اما خلال الانتفاضة فقد تطور الامر كالتالي:

١ - تصنيع كامل المنتج في اسرائيل ووضع اسم شركات عربية معروفة عليه وتهريبه الى مخازنها ليلا وعرضه في السوق باعتباره انتاجها (سمارة،١٩٨٩ج).

٢ - وضع الماكينات في اسرائيل وادعاء الرأسماليين العرب انهم اشتروها من اليهود وانهم سوف ينقلونها الى المناطق المحتلة (١).

٣- اقامة مصانع باسماء راسماليين فلسطينيين ممن يحملون الجنسية الاسرائيلية او قيام هؤلاء فعلا بانشاء مصانع تسوق منتجاتها في الضفة والقطاع باعتبار ان الملاك الفعليين او الاسميين فلسطينيين.

والخطورة في هذا النموذج، انه يسوق منتجات يتم انتاجها خارج الاقتصاد الوطني الفلسطيني بغض النظر عن الهوية القومية للمالك كونه فلسطيني. اما ما يحصل هنا فهو قدوم انتاج موسع ليقتلع المنتجين المستقلين داخل المناطق المحتلة.

التعاقد من الباطن حالة شاذة

لقد شهدت سبعينات هذا القرن شكلا جديدا من حراك او تدويل رأس المال على صعيد عالمي، حيث اتخذ اشكالا اكثر جدة مثل تدوير رأس المال نفسه وحتى تدوير الانتاج على صعيد عالمي. (سمارة،١٩٨٩:١٤٢-١٦٨) وقد اشتمل تدوير الانتاج هذا على اغتراب العديد من الصناعات الوسيطة والتقليدية وربما التجميعية نحو العالم الثالث. فحيث واجهت هذه الصناعات منافسة من العالم الثالث ذو الاجور الاقل، قرر البعض منها غزو هذه المناطق العذراء، والبعض الآخر اغلاق ابوابه.

الا ان حالة التعاقد من الباطن في المناطق المحتلة تتشابه وتختلف مع هذه الظاهرة العالمية. اما التشابه فينبع من السعي نحو الحصول على العمل ذي الاجر الرخيص من جهة، والعمل المقموع سياسيا ومطلبيا من جهة ثانية. "ان الفارق النسبي للاجور هو مثلا، وجود فجوة اوسع في مستوى الاجور مما هي في الانتاجية. هذه كانت عاملا مهما في حفز الاستثمار الاجنبي في البلدان الاقل تطورا" (امين،١٩٧٦:٤٣). في حين ان الاختلاف، هو وجود فرصة لدى الدول التي استثمر فيها المركز، لان تطرح اقتصادها او مصادرها البشرية في المزاد العلني او تحت الطلب. اما في حالة المناطق المحتلة، فالطرف الوحيد المسموح له ممارسة الاستغلال هو اسرائيل، حيث تحتل الضفة والقطاع وتمنع اي استثمار اجنبي فيها الا بالشروط التي تطرحها اسرائيل نفسها (سمارة،١٩٨٨ب:٤١).

هناك تشابه في ان اسرائيل قد رمت في المناطق المحتلة بالصناعات ذات المستوى المتدني، وهذا شبيه بما فعله المركز، حيث انتقل المركز الى انتاج اكثر تخصصا وتكنولوجية. ولكن هناك اختلاف ايضا بين الحالتين، حيث ان الصناعات التي غادرها المركز لم تكن متخلفة الى هذا الحد وهذا ما ادى الى حصول بطالة مرتفعة لديه نتيجة لذلك.

بالطبع، حصلت بطالة في اسرائيل، تضم ما يزيد على مئة الف شخص عام ١٩٨٨. لكن نصف هذا العدد لا يصلح، كما تقول المصادر الاسرائيلية، للاعمال المتخلفة التي يقوم بها العرب.

في دول المركز، اصبحت دولة الرأسمالية "ذات الاحتكار على الصعيد العالمي"، في حل من التعاقد الاجتماعي مع العمال، وهذا ما تحاوله اسرائيل اليوم (٢)، لكن الفرق، ان الدولة في اسرائيل ذات وضع هش الى حد خطير. فالوضع السياسي لاسرائيل في المنطقة لا يسمح لها بادارة ظهرها للطبقة العاملة، لان ذلك يعني فتح صنبور الصراع الطبقي في دولة تشعل حربا قومية باستمرار. وربما كان هذا احد اهم اسباب اصرار اسرائيل على الاستمرار في استحلاب المناطق المحتلة، ليس من اجل القيمة الزائدة وحسب، بل لكي يظل اكبر عدد ممكن من اليهود مبصرا مصلحته الشخصية في استمرار الاحتلال، وبذا تكسب السلطة التفافا موضوعيا للجمهور حول سياستها.

كما ان لموضوعة التراكم دورها في هذا المجال. "يمكن استخدام الفروع البنكية التي تكون قد اقيمت لتسهيل تصدير رأس المال في الاتجاه المعاكس. فالنظام البنكي العالمي يجعل من الممكن لرأس المال المحلي الكسول في المحيط المتخلف، والمدخرات المتراكمة عند النخبة فيه، ان تجد طريقها الى بنوك البلدان المصدرة للرأسمال في المركز، وهذا يزيد حاجة المحيط لاستيراد رأس المال" (زنتس،١٩٨٨:٤٧-٤٨).

تحدث هذه الظاهرة في المناطق المحتلة ولو بشكل اقل انطباقا. فهناك قسم كبير من الرأسمالية المحلية تودع مدخراتها في البنوك الاسرائيلية، سيان فروعها القائمة في المناطق المحتلة او اسرائيل. كما تودع قسما من هذه المدخرات في بنوك اردنية او اجنبية. وفي حالة الايداع في البنوك الاسرائيلية، فان الاخيرة تستولي على التراكم المحلي، لا سيما وانها ليست بنوكا تطويرية بل مجرد فروع لبنوك تجارية. ورغم انها قلما تقدم قروضا تنموية، فان ما قد تقدمه من قروض يتقاضى فوائد عالية جدا. اما البنوك الاردنية والاجنبية فهي خارج اية عملية تسليف تنموي محلي.

وعليه، فان ما يحصل هو امتصاص التراكم المحلي وتهريبه، واللجوء في حالة الاستثمار لاخذ قروض من بنوك اسرائيلية بفوائد عالية، وهذا ما يساهم في قبول عروض التعاقد من الباطن خاصة حين لا يوجد دعم فلسطيني او عربي للمستثمر المحلي.

كل هذه، دلائل على المعادلة الاقتصادية المغلوطة في المناطق المحتلة، حيث يتم تهريب الفائض الى الخارج، واستجداء التمويل بفوائد عالية تصل احيانا الى حالة التعاقد من الباطن، اي محوطة للاقتصاد المحلي بشكل يصعب الانسحاب منه.

ربط وتمفصل طبقيين ايضا

ليس التعاقد من الباطن مجرد ربط اقتصادي للمناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، فوراء هذا العامل المادي الذي قد يبدو احيانا اعمى ومحايدا، تقف بوضوح مصالح طبقية محددة تدافع عن نفسها في مواجهة الاستقلالين السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني. (سمارة،١٩٨٨ب). ان هذه الحالة خطيرة جدا كظاهرة لتعميق المحوطة، وهي ايضا ظاهرة يمكن قياسها على الصعيد العالمي. فالطبقات او الشرائح

الاجتماعية التي تتورط في تعاقدات من هذا الطراز، ترى مصالحها وتمحض ولائها واخلاصها لهذه العلاقات، وربما يفسر هذا المسلك الاستقلالي الكسيح لهذه الطبقات. لكن الامر يصبح اكثر خطورة، حينما يهيىء للشعب أن صناعات التعاقد من الباطن هي صناعات وطنية ومن ثم يبدأ المواطن بالدفاع عنها، والتركيز على انتاجها، بل واعفائها من تنفيذ القانون الشعبي في الامتناع عن دفع الضرائب كما حصل خلال الانتفاضة. وبناء على ما تقدم يمكن اعتبار هذه الصناعات نمطا من انماط الكمبرادور، لكن على نطاق مختلف، هدفه ليس خنق الاقتصاد عن طريق الاستيراد بل خنقه من الداخل، او خلق عوامل ذاتية لمحوطة الاقتصاد الوطني.

ان هذا الشكل من العلاقات الاقتصادية، هو هتك انسجة التمفصل الذاتي للاقتصاد المحلي، حيث تصبح مصلحة الطبقة المحلية الشريكة مع الرأسمال الاسرائيلي خارج نطاق المصلحة القومية. اما في حالة كون رأسمال هذه الشركات اسرائيليا بحتا، فان موقع الشريك المحلي يصبح اضعف وشروط تعاقده اسهل. وهنا يحصل انفصال واضح بين رأس المال ونشاطه. يقول زنتس: "يفترض تصدير رأس المال العامل "Working Capital" الانتاجي بشكل اولي، فصل ملكية رأس المال عن نشاط رأس المال" (زنتس،١٩٨٨، ٤٤). وحصول هذا الفصل، يعني تحويل المشتركين المحليين مع رأس المال هذا الى مجرد، عملاء، للرأسمال الاجنبي، الذي تكون ملكيته خارجية، "حتى لو كانت لشركة متعددة القوميات، وهي بالطبع لن تكون منتمية لقومية البلد التابع"، في حين انه مارس نشاطه في البلد التابع وهدف هذا النشاط هو خدمة المالك وليس خدمة مجال التوظيف، وهذا هو جوهر التمفصل البراني. بل انه طبعة جديدة مزيدة ومنقحة لدور المركز في تشكيل هيئة العمل الاقتصادي للمحيط بما يتناسب مع مصلحة المركز نفسه. والشيء نفسه لدى كريستيان بالوا، الذي يقول:

"ان احد اوجه تقييد تصنيع المحيط هو جعل تصدير السلع مجرد حالة من تسليم السلع وعدم تمكين هذه السلع من لعب دورها كرأسمال ثابت".

وهذا ينقلنا الى امر هام متعلق، وهو ان التخلف سيرورة تاريخية سلبية لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق التاريخي لتطور النظام العالمي. وعليه، فان التخلف لا يمكن النظر اليه باعتباره مجرد حدث انقلابي شأن الانقلابات السياسية او العسكرية. كما ان التخلص منه لا يأخذ هذا المنحى ايضا. انه عملية تتطور وتنمو، بناء وبموجب وبرسم من قيادة النظام الرأسمالي العالمي، محققة النجاحات على الصعيد الاقتصادي، والذي لا بد للصعيد السياسي ان يتبعه، مهما طال السفر. والسفر هنا هو محاولات الرأسمالية المحيطية بناء اقتصاد مستقل، مثل بدائل الواردات او تنشيط القطاع العام او سياسة الصناعات الموجهة تصديريا او التعاقد من الباطن، ان كان لهذه الاخيرة اية نوايا تنموية. فهي مجرد محاولات افراد لتحسين اوضاعهم او الاثراء على حساب الشعب مستغلة هويتها القومية لتحقيق ذلك. على ان لهذه العملية المرسومة وكلائها، المحليين، وهم شرائح من الرأسمالية المحيطية، والتي يمثل هذا الدور بالتحديد، تضفي على مصطلح الكمبرادور معنى وبعدا جديدين. فهي ترفع الكمبرادور من وكيل للمنتجات الاجنبية الى وكيل لتسهيل انتاج هذه المنتجات محليا باسم الاقتصاد المحلي ليتم تسويقها محليا، وربما في الخارج باسم فلسطيني.

ان خطورة قبول رأسمال محلي بعلاقة التعاقد من الباطن، والتي هي صيغة فحواها، امتناع وتعنت السلطات الاحتلالية في اعطاء اذونات تصنيع، الا اذا كان هناك شريكا يهوديا مع المستحدث العربي، تكمن في مساعدة الاحتلال على خلق حالة جديدة في اقتصاد المناطق المحتلة، وهي ليست ملكية رأس المال من الاجنبي، بل ملكية او تملك الاجنبي للبنية التحتية المحلية، وفي هذا يصبح الحصول على القيمة الزائدة، في حالة الاستعمار الاستيطاني الاقتلاعي الاسرائيلي، امر قليل الخطورة اذا ما قورن بانتزاع وطن من تحت اقدام اهله.

مجريات وديناميكية التعاقد من الباطن

كما اشرنا سابقا، فان منتجات صناعات التعاقد من الباطن في المناطق المحتلة، مخصصة في الدرجة الاولى لسد ما تحتاجه اسرائيل، بشروط انتاج اقل كلفة مما هي في اسرائيل نفسها. وجزء من هذه المنتجات موجه لسد حاجة المناطق المحتلة من منتجات هذه الصناعات، والباقي موجه لتلبية تعاقدات اسرائيل التصديرية ولكن عبر الشركات الاسرائيلية بصفتها سلعا اسرائيلية، كما ان الربح المتحقق منها يذهب الى الاسرائيليين ذوي العلاقة وحدهم. وهذا يكشف الحصة الوضيعة للشريك المحلي في هذه الصناعات. لقد كان التوجه الاسرائيلي لهذه الصناعات مبكرا، وعلى ما يبدو فان اسرائيل قد استفادت في هذا الصدد من تجربتها في استغلال العمل اليهودي الشرقي الرخيص في بداية الخمسينات، والعمل العربي للعرب الفلسطينيين الذين بقوا في بلادهم اثر حرب ١٩٤٨. لقد عرف موشيه ديان، وزير الحرب الاسرائيلي الاسبق بسياسته الداعية الى الحيلولة دون اعطاء المناطق المحتلة فرصة اقامة بنيتها التحتية الخاصة بها. لكن تخوف اليهود من تزايد دور العمال العرب داخل اقتصادهم، ورغبة الرأسمال اليهودي الخاص في تحقيق ارباح اكثر من خلال الاستثمار في المناطق المحتلة، دفع ديان الى تشجيع شكل جديد من العلاقة هو التعاقد من الباطن.

وهو الذي يقول: هل باستطاعة اي منا ان يتصور انه بالامكان اقامة مشاريع محلية هناك مستقلة عن الاقتصاد الاسرائيلي عندما نكون نتكلم في الواقع عن الرأسماليين اليهود وعن المشاريع الاسرائيلية التي ستقيم لنفسها فروعا في المناطق. (معاريف،١٧-٤-١٩٦٩).

ان حديث موشيه ديان يوضح الابعاد الثلاثة لسياسة اسرائيل في المناطق المحتلة، والتي كان له دور كبير فيها، كمستعمر عسكري واقتصادي. وهذه الابعاد هي:

١ - منع قيام بنية تحتية مستقلة في المناطق المحتلة.

٢ - تشجيع اقامة صناعات التعاقد من الباطن هناك.

٣ - تشغيل عمال المناطق المحتلة في اسرائيل.

اما الكلفة المتدنية نسبيا للانتاج في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد شجعت اصحاب رؤوس الاموال الاسرائيليين على الاستثمار هناك اما بطرق غير مباشرة كالتعاقد مع الورش والمشاغل العربية، واما مباشرة بالاستثمار في الصناعات هناك. ففي العام ١٩٧٠ بلغ انتاج الورش والمعامل العربية لصالح الصناعة الاسرائيلية حوالي ٤ مليون ليرة اسرائيلية.

كما كشف حايم بارليف وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي في آب (اغسطس) ١٩٧٣، عن ان اسرائيل وظفت ما بين عامي ١٩٦٩-١٩٧٣ في المناطق المحتلة استثمارات بما لا يقل عن ٤٤ مليون ليرة اسرائيلية، كما وظفت ايضا مبلغ ٤٢ مليون ليرة معظمها اقيم في المستوطنات الاسرائيلية. كما كشف النقاب عن ان المستحدثين الاسرائيليين شيدوا ٦٥ مصنعا ومشغلا في المناطق المحتلة عدا عن العشرين مشروعا التي كانت قيد التخطيط" (عل همشمار،٢٩-٨-١٩٧٣). وكانت الحكومة الاسرائيلية قد اعلنت في آب (اغسطس) ١٩٦٩، عن استعدادها لتقديم معونات مالية وتسهيلات اخرى، للرأسماليين الاسرائيليين والاجانب، الذين يرغبون في الاستثمار في المناطق المحتلة، وشملت هذه التسهيلات، الاعفاء من الضرائب وتقديم الضمانات الامنية واحتمال تخفيض اسعار المواد الاولية (رايان،١٩٧٤). وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ قدمت الحكومة الاسرائيلية تسهيلات جديدة للرأسماليين الاسرائيليين لحفزهم على الاستثمار في المناطق المحتلة، منها تقديم قروض تصل الى نصف الرأسمال الضروري بفائدة منخفضة نسبيا، واعفاء من ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات، وضريبة قصوى على الفوائد تبلغ ٢٨ بالمئة فقط (رايان، ١٩٧٤). غير ان ما ذكر لم يوضح ما يلي: ١- ان كانت هذه التسهيلات والاعفاءات قد شملت المناطق المحتلة فعلا ام انها حصرت في المستوطنات، والتي كانت محدودة العدد آنذاك. ٢- واذا ما كان الرأسمال الاجنبي قد اقدم على الاستثمار ام لا. ٣- واذا ما كانت السلطات الاسرائيلية، قد اعطت تسهيلات خاصة وسرية للرأسمال الاسرائيلي، الذي قرر الاستثمار داخل المناطق المحتلة، وليس داخل المستوطنات المقامة على ارضها.

٤- ان كانت هذه الاستثمارات على شكل تعاقد من الباطن، ام راسمالا يهوديا صرفا.

على ان التهيئة التدريجية للتعاقدات من الباطن، كانت عبر قيام السلطات الاسرائيلية بربط البنية الاساسية في المناطق المحتلة بنظيرتها في اسرائيل. وقد اتخذ هذا العمل منحى تدريجيا امتد على طول سني الاحتلال، مما قاد اخيرا الى ارتباط كافة جوانب البنية الاساسية في هذه المناطق باسرائيل مثل الماء والكهرباء والهواتف والاتصالات. ولا يقف الامر عند هذا الحد، فالصهيونية تقوم بتجنيد الهيئات المرتبطة بها في الخارج لهذا الغرض بالذات. وقد ورد في مجلة المرصاد، (المرصاد ، ١٩٧٢). "ان جماعة من الاثرياء المتدينين في الولايات المتحدة، تقوم باجراء اتصالات تمهيدية، لايضاح امكانية تقديم مبلغ ٢٠ مليون دولار كهبة، لاستثمارها في المناطق عن طريق اقامة مشاريع عربية يهودية مشتركة فيها، وخاصة في قطاع غزة، وفي طولكرم سيقام مسلخ للارانب وستقيم المسلخ شركة "ربيطكو"، ليس هذا فحسب، بل ان السلطات المحتلة تنتقد بشدة تلك الهيئات المكلفة باستثمار الاموال في المناطق المحتلة خصوصا وان هذه السلطات تتكفل بدفع العجز المالي الذي قد يصيب هذه الهيئات او المؤسسات" (سمارة،١٩٧٥:٣١).

وتجدر الاشارة الى ان الشركات ذات الرأسمال المختلط، شركات التعاقد من الباطن، هي شركات سرية. حيث يندر ان تسجل هذه الشركات لاعتبارات امنية وقومية في المناطق المحتلة، حيث ينظر اليها باعتبارها شركات مع العدو الاقتلاعي. ولذا فان ما هو مسجل منها قليل جدا، مثلا ٤ شركات في العام ١٩٧٦. (سمارة،١٩٧٩:١٠٦-١٠٧). كما يخفي المشاركون العرب في هذه الشركات اي وجود لها، وهذا ما لمسناه في المقابلات المجراة لهذا البحث، وكل ما يعترفون به هو ان جزءا من انتاجهم موجه للسوق

الاسرائيلي.

موقع شركات التعاقد من الباطن في البنية الصناعية

تجمع معظم المسوحات للصناعة المحلية على تقسيم البنية الصناعية في المناطق المحتلة على النحو التالي: ١- صناعة الاغذية، والمشروبات الخفيفة، والتوباكو. ٢- الانسجة والملابس. ٣- الجلود ومشتقاتها. ٤- الخشب ومشتقاته. ٥- المطاط والبلاستيك والمنتجات الكيماوية. ٦- المنتجات غير المعدنية. ٧- المنتجات المعدنية الاساسية. وغالبا ما تتحاشى المسوحات ايراد معاصر الزيتون ومقالع الحجارة ومناشير الحجر. والتي يفضل الكثيرون من الاقتصاديين عدم ادراجها ضمن الصناعات مباشرة، وخاصة معاصر الزيتون التي يرى الكثيرون انها ليست صناعة بالمعنى التام.

يحاول هذا الجزء من البحث تبيان وضع صناعات التعاقد من الباطن مقارنة بالصناعات الاخرى في المناطق المحتلة. وتجدر الاشارة الى انه ليس بامكان هذه الدراسة اعطاء تحديد دقيق لعدد هذه الصناعات نظرا لتداخل ادوارها، فمعامل الانسجة الموجودة في المناطق المحتلة تنتج في الاساس كتعاقدات مع الرأسمال الاسرائيلي، ولكن قسما، قليلا، من انتاجها يسوق محليا.

مسح "اكوا- يونيدو" للصناعة في الضفة الغربية لعام ١٩٦٩

الفرع الاساسي	عدد المؤسسات
الاغذية والمشروبات الخفيفة والتوباكو	١٠٧٥
الانسجة والملابس	٤٧٤
الجلود ومشتقاتها	٤٩٨
الخشب والاثاث	٥٠٢
المطاط والمنتجات الكيماوية	٦٦
المعادن الاساسية والمنتجات المعدنية	٤٩٥
المواد غير المعدنية	٣٢
منتجات صناعية اخرى	١٧١
المجموع	٣٢٩٥

المصدر: الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بيروت: ١٩٨١، اللجنة الاقتصادية لجنوب غرب آسيا التابعة للامم المتحدة ص٢٤.

نلاحظ حسب هذا المسح ان الحصة العددية للصناعات المنضوية في نطاق التعاقد من الباطن وهي النسيج والملابس، والجلود ومشتقاتها، والخشب والاثاث والمنتجات المعدنية، وقد اضفنا هذه الفئة لان الكثير من انتاجها، اي الاثاث المعدني، معتمد على التعاقد مع مؤسسات اسرائيلية، تصل الى حوالي ٥٠٪ من عدد الصناعات المحلية في الضفة الغربية. الا ان هذا لا يعني ان هذه الفئات وحدها المتعلقة بالتعاقد من الباطن، ولكنها الفئات ذات الارتباط الاكثر وضوحا.

وقد تطور الوضع التوزيعي للصناعة في الضفة الغربية بعد عشر سنوات من المسح الاول على النحو التالي:

توزيع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية للعام ١٩٧٩

الفرع الاساسي	عدد المؤسسات
الاغذية والمشروبات الخفيفة والتوباكو	٢٣٢
الانسجة والملابس	٤٨٤
الجلود ومشتقاتها	٢٣٤
الخشب والاثاث	٤٣٧
المطاط والمنتجات الكيماوية	٥١
البلاستيك والمنتجات المعدنية	٤١٩
المنتجات غير المعدنية	١٢٢
منتجات صناعية اخرى	٢٢٧
المجموع	٢٢٠٦

المصدر: الاتجاهات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بيروت ١٩٨١. ص١٨. تقرير اللجنة الاقتصادية لجنوب غرب آسيا التابعة للأمم المتحدة. ECWA & UNIDO survey 1981 p 21.

تجدر الاشارة، الى ان عدد الصناعات هنا لا يعني انه شمل كافة الصناعات من الفئات المذكورة اعلاه والموجودة في الضفة الغربية. فقد ارتفعت حصة الصناعات المتعلقة بالتعاقد من الباطن لتزيد عن ٥٠٪. وكما هو ملاحظ فان الصناعات الغذائية قد تقلصت كثيرا. وقد لا يعود هذا التقلص الى ان المسح الذي نحن بصدده لم يشمل كافة احجام الصناعات بل، وهذا على الاغلب، ان هذه الصناعات نفسها قد تراجعت.

والآتي مسح آخر للصناعة في الضفة الغربية موزع حسب نفس الفئات الواردة اعلاه.

المؤسسات الصناعية حسب الفروع الاساسية

الفروع الاساسية	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤
الاغذية والمشروبات الخفيفة والتوباكو	٢٢٨	٢٢٥	٢٢٤	٢٣٣
الانسجة والملبوسات	٥٣٠	٤٦٩	٤٨٤	٤٦٨
الجلود ومنتجاتها	٢٦٤	٢١٨	٢٥١	٢١٦
الخشب والاثاث	٤٦٥	٣٩٨	٤٩٧	٥١٠
مطاط، بلاستيك ومنتجات كيماوية	٦٠	٥٣	٥٠	٦٨
مواد غير معدنية	١٢٨	١١٥	١٦١	١٧٣
معادن اساسية ومنتجات معدنية	٤٤٣	٤١٠	٥٦١	٥٣٤
منتجات صناعية اخرى	٢٣٣	٢١٨	١٨٢	١٧٩
المجموع	٢٣٣٢	٢١٠٦	٢٤١٠	٢٣٨١

المصدر: مجلة صامد. الوضع الصناعي في الضفة الغربية. عمان العدد ٧٢ ص٢١.

نلاحظ ان الصناعات المرتبطة بالتعاقد من الباطن تشكل من ٤٥-٥٠ بالمئة من المجموع العام في المسح المذكور، وهي نسبة تفوق النسب الواردة في المسوحات الاخرى. ولكن ربما يرتد هذا الامر الى ان هذا المسح لم يشمل عددا كبيرا من الصناعات صغيرة الحجم ايضا.

اما المسح التالي فهو مسح اسرائيلي قائم على نفس مبدأ التوزيع لفئات الصناعات.

التوزيع الفئوي للصناعات في الضفة الغربية للعام ١٩٨٥

الفروع الاساسية	العدد الكلي للمؤسسات	٪
الاغذية والمشروبات الخفيفة والتوباكو	٢٣٣	٩,٣
الانسجة والملبوسات	٤٦٥	١٨,٩
الجلود ومشتقاتها	٢٢٠	٨,٨
الاخشاب ومشتقاتها	٥٢١	٢٠,٩
مطاط، بلاستيك ومنتجات كيماوية	٦٤	٢,٦
مواد غير معدنية	١٩١	٧,٦
معادن اساسية ومنتجات معدنية	٦٢٣	٢٤,٩
منتجات صناعية اخرى	١٨٠	٧,٢
المجموع	٢٤٩٧	٩٩,٩

المصدر: Statistical Abstract of Israel. Jerusalem. 1986. P. 716.

يتضح من اللوحة اعلاه، تشابه في النتائج مع اللوحة السابقة. الا ان الاحصاء السنوي لاسرائيل يشير الى ان عدد المؤسسات لا يعكس حقيقة الامر، حيث أن حصة الاغذية والتوباكو من العدد الكلي لا تزيد عن ٩,٣ بالمئة في حين انها تساهم ب ٤٦,٦ بالمئة من الدخل الصناعي العام. كما ان الحصة العددية للانسجة والملبوسات هي ١٨,٦ بالمئة، بينما تشكل حصتها من الدخل الصناعي العام ٧,٤ بالمئة. على ان هذه التقديرات محكومة كذلك بكونها اعتمدت مستوى معينا من المؤسسات الصناعية.
وعليه، فربما يقدم لنا المسح او التقدير التالي صورة اكثر وضوحا من سابقاتها.

توزيع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية حسب الفروع الرئيسية ومستوى التشغيل

الفروع الرئيسية	عدد المؤسسات	نسبتها ٪ من المؤسسات	عدد المستخدمين	حصتها ٪ من المستخدمين	معدل التشغيل
اغذية، مشروبات وتوباكو	٢٣٣	٩,٣	١٥٩٢	١٤,٣	٦,٥٦
انسجة وملبوسات	٤٦٥	١٨,٦	٢٣٨٦	٢٢,٣	١٣,٥
جلود ومنتجاتها	٢٢٠	٨,٨	٨٧٨	٨,٢	٣,٩٩
اخشاب ومنتجاتها	٥٢١	٢٠,٩	١٢٩٤	١٢,١	٢,٤٩
مطاط، بلاستيك وكيماويات	٦٤	٢,٦	٩٦٧	٩,١	١٥,٢٥
منتجات غير معدنية	١٩١	٧,٦	١٠٠٨	٩,٤	٥,١٣
منتجات معدنية	٦٢٣	٢٤,٩	١٩٠١	١٧,٨	٣,٠٥
منتجات صناعية اخرى	١٨٠	٧,٢	٧٠٩	٦,٦	٣,٩٦
المجموع	٢٤٩٧	٩٩,٩	١٠,٦٧٩	٩٩,٨	٤,٢٨

المصدر:
The West Bank Atlas. Jerusalem: West Bank Data Project Publications 1988 P. 43

نلاحظ هنا ان حصة الصناعات المتعلقة بالتعاقد من الباطن متطابقة مع المسوحات الاخرى. اما حصتها من عدد المستخدمين فتقل عن ذلك حيث تصل الى ٤٠٪ فقط. كما نلاحظ ايضا، ان اوسع قطاع للتعاقد من

الباطن وهو قطاع الانسجة والملبوسات، يحوز على الدرجة الثانية من حيث معدلات التشغيل بين مختلف فروع الصناعة في الضفة الغربية.

من الملاحظات الاساسية على الصناعة في الضفة الغربية، انها تفتقر الى مركز صناعي خاص بها، فهي تشكل مجموعة من الاطراف المحيطة باسرائيل كمركز صناعي. ولعل المنطقة الوحيدة التي فيها تجميع صناعي لفرع معين في الضفة الغربية هي منطقة طولكرم، لكن الصناعة المتركزة هناك هي التي تشكل الفرع الاساسي للتعاقد من الباطن، وهي صناعة الانسجة والملبوسات، وذلك نظرا لقرب هذه المنطقة من منطقة تل ابيب كمركز صناعي في اسرائيل. يشير مسح، اكوا-يونيدو، الوارد اعلاه الى ان ما يقرب من ٤٩ بالمئة من العدد الكلي للصناعات المقامة في الضفة الغربية قد اقيم ما بين ١٩٧٠-١٩٧٥. (اكوا يونيدو،١٩٨١:٢٤)، هذه هي الفترة التي نشطت فيها اقامة صناعات التعاقد من الباطن. وهنا تجدر الاشارة الى ان الكثير من الصناعات كانت قد افلست. ولعل اكثر التقديرات وضوحا هو ما ورد في مسح صامد (العدد ١٩٨٨،٧٢)، هناك ٤٦٨ مشغلا للنسيج والالبسة في الضفة الغربية، تستخدم ٢٢٥٠ عاملا يشكلون ٢٣ بالمئة من مجموع المستخدمين في الصناعة.

التعاقد من الباطن في قطاع غزة

ربما يأخذ التعاقد من الباطن في قطاع غزة شكلا اكثر عمقا، وذلك لان الثروة الطبيعية الاساسية هناك، هي قوة العمل الكثيفة، الرخيصة الاجر والمعدومة الحقوق وبالتالي المطالب. وبالفعل، فقد توجه الاسرائيليون لاقامة هذه المشاريع هناك مستغلين هذه العوامل علاوة على المسافة الاقصر بين الطرفين.

لقد اتضح هذا التوجه الاسرائيلي في التغير السريع نسبيا في حصة الصناعة في قطاع غزة وفي حجم صادراتها الصناعية الى اسرائيل ففي حين كانت مساهمة الصناعة في الانتاج المحلي الاجمالي ٤,٢-٤,٩ بالمئة قبل العام ١٩٦٧ بلغت في العام ١٩٨٢ ٩,٩ بالمئة. (روي،١٩٨٦:٥٨).

بدأ التعاقد من الباطن بين المتعاقدين الاسرائيليين والشركات في غزة منذ العام ١٩٦٨. ففي تلك السنة اشتملت الصناعة على ٧٠٠٠ عامل، مقارنة مع ١٧٨٢ عامل في فترة ما قبل العام ١٩٦٧. وقد عمل معظم هؤلاء في صناعة السجاد للتصدير الى اسرائيل والضفة وما وراء البحار. لكن هذا العدد هبط بعنف في عام واحد حيث خسر ٣٠٠٠ شخص اماكن عملهم.

ففي العام ١٩٦٩ كان عدد العاملين في الصناعة داخل القطاع ٣٩٣٤ شخصا، وفي العام ١٩٨٠ ازداد العدد الى ٥٠٠٠ وفي العام ١٩٨٤ وصل الى ٦٣٨٣ شخصا. (روي،١٩٨٦:٥٨).

يبدو ان الهبوط الحاد الذي حصل في العام المذكور، راجع الى اشتداد المقاومة المسلحة في قطاع غزة آنذاك. وهذا مؤشر على ان تسريع المحوطة مرهون بضعف المقاومة الوطنية ضد الاحتلال. وربما كانت هذه التجربة احدى اهم التجارب التي أستفاد منها الرأسمال في الضفة الغربية، حيث خلق شكلا جديدا

للتعاقد من الباطن خلال الانتفاضة.

تبادل المناطق مع اسرائيل على ضوء التعاقد من الباطن

ما يلي هو احد المؤشرات على زيادة صادرات المناطق المحتلة الى اسرائيل وخاصة قطاع غزة، وعلاقة هذا بصناعات التعاقد من الباطن.

الموارد والاستخدامات في المناطق المدارة ١٩٦٨-١٩٧٣
(بملايين الليرات الاسرائيلية حسب اسعار العام ١٩٧١).

	الضفة بالمتوسط ل	القطاع بالمتوسط ل		
	٦٨-١٩٦٩	٧٢-١٩٧٣	٦٨-١٩٦٩	٧٢-١٩٧٣
الواردات	٣٢٠	٥٦٥	١٢٠	٣٣٠
الصادرات	٢١٠	٤٧٥	٦٠	٢٧٠

المصدر: Arie Bregman, Economic Grouth in the Administered Areas. Jerusalem: Published by Bank of Israel Research Deparament. 1974. P.19.

تبين هذه اللوحة ان صادرات الضفة الغربية الى اسرائيل قد زادت لاكثر من الضعفين بقليل خلال الفترة المعطاة، في حين ان صادرات قطاع غزة قد زادت لاكثر من اربعة اضعاف. وهذا مؤشر على الزيادة الصناعية الحاصلة من ارساء صناعات التعاقد من الباطن هناك.

في العام ١٩٨٤ قدمت خدمات الخياطة الى الشركات الاسرائيلية ما قيمته ٩٢٧,٦٩٤,٠٠٠ شيكل اي حوالي ٩٧٢,٦٩٤ دولار، وتشمل هذه الصناعات، النسيج والسجاد والملابس والاثاث والاحذية..(روي،١٩٨٦:٥٨).

تبين طبيعة صادرات المناطق المحتلة الى اسرائيل، ان الصناعة في هاتين المنطقتين تسد حاجة اسرائيل من السلع التي دفعت بها الى هذه المناطق على شكل تعاقد من الباطن. ففي حين ظلت واردات قطاع غزة من اسرائيل على حالها في الفترة ما بين ١٩٧٨-١٩٨٥ وهي بنسبة ٩٠ بالمئة، زادت صادرات القطاع الى اسرائيل من ٦٥,٣ بالمئة من صادرات القطاع الكلية الى ٨٢,٢ بالمئة في العام ١٩٨٥. كما زادت بالمبالغ من ٧٩,٩ مليون دولار الى ٩٦,١ مليون دولار في العام ١٩٨٥. (روي،١٩٨٧:٦٥-٧٥).

ولكن اللوحة التالية توضح الصورة بشكل افضل.

صادرات غزة حسب القطاع، لسنوات مختارة بملايين الدولارات الامريكية.

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الصادرات الزراعية الى اسرائيل	١٦,٦	١٧,٢	٨,٤
الصادرات الصناعية الى اسرائيل	١٣٢,٨	١٣٣,٩	٨٧,٤
المجموع الى اسرائيل	١٤٩,٤	١٥١,١	٩٥,٨
الصادرات الكلية من قطاع غزة	١٩٠,٠	١٨٠,٦	١١٤,٩

المصدر: Sara Roy, "The Gaza Strip: A Case Study of Economic de-Development." Journal of Palestine Studies. Washigton. Vol.XVII, no1. Autmn 1987. Issue 65.

نلاحظ اولا ان حصة اسرائيل من مختلف الصادرات قد ارتفعت من ٧٨ بالمئة الى اكثر من ٨٣ بالمئة في العامين الاخيرين. كما حافظت هذه النسبة على نفسها رغم التدهور الاقتصادي في العام ١٩٨٤. هذا فيما يخص المجموع العام للصادرات، اما حصة الصادرات الصناعية من مجمل الصادرات فقد ارتفعت من ٨٨ بالمئة في العامين الاولين الى اكثر من ٩١ بالمئة في العام الاخير وهو عام التدهور الاقتصادي. واذا وضعنا بالاعتبار ان هذا التدهور كان من نصيب القطاع الزراعي حيث الجفاف آنذاك، نستنتج بان الصناعة في قطاع غزة مستوعبة كمشاريع اصلا، وليس كانتاج للتصدير في الاقتصاد الاسرائيلي. وهذا سبب عدم حصول تذبذبات حادة في تدفق هذه المنتجات على اسرائيل، بل حصول ارتفاعات مستمرة لان اسرائيل تتعامل مع هذه الصناعات على اساس اعتبارها صناعات اسرائيلية بعيدة جغرافيا، بالمفهوم النسبي بالطبع.

كما يمكننا ايراد الملاحظة التالية لتعزيز تحليلنا، وهي متعلقة بحجم الفجوة بين الصادرات والواردات بين المناطق المحتلة واسرائيل.

صادرات وواردات المناطق المحتلة من والى اسرائيل لسنوات مختارة.

	الضفة		القطاع	
السنة	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
١٩٦٩	١٢,٣	٥١,٣	٢,٧	٢١,٥
١٩٧٢	٢٥,٦	٨١,٢	١٥,٢	٥٧,١
١٩٧٨	٧٧,٩	٢١٧,١	٧٩,٩	١٨٦,٧
١٩٨٣	١٣٤,٠	٤٠٦,٩	١٥١,١	٣٠٥,٧
١٩٨٦	١٥٦,٠	٤٣٦,٨	١٣٣,١	٣٤٣,٥

المصدر: Meron Benvenisti, Demographic, Economic, Legal, Social, and Political Development in the West Bank, Jerusalem: West Bank Data Project. 1986. P.15.

تبين اللوحة اعلاه، الاعتماد الكبير لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على الاقتصاد الاسرائيلي، سيان في الصادرات او الواردات. ولكن اعتماد قطاع غزة اعلى نسبيا اذا ما قورن بالضفة.

ففي حين كانت صادرات الضفة حوالي ربع وارداتها من اسرائيل في العام ١٩٦٩ كانت صادرات غزة حوالي ١١ بالمئة من وارداتها من اسرائيل. وبسبب صناعات التعاقد من الباطن ارتفعت صادرات الضفة مقارنة بوارداتها من اسرائيل الى حوالي ٣٦ بالمئة في العام ١٩٨٨، كما ان هذه النسبة لم تقتصر على العام المذكور بل كانت في نفس المستوى تقريبا في الاعوام الاخرى.

اما في حالة قطاع غزة، فقد قفزت صادراته الى اسرائيل الى حوالي ٣٩ بالمئة من وارداته، اي حوالي اربعة اضعاف ما كانت عليه النسبة في العام ١٩٦٩. بل وصلت هذه النسبة الى ٥٠ بالمئة في العام ١٩٨٣.

في معالجتهم للعلاقة بين الاقتصادين لا يتنبه الاقتصاديون المحليون لهذا الامر، بل ان البعض منهم يرى في التصدير الى السوق الاسرائيلي مظهرا من مظاهر القوة التنافسية لصناعات المناطق المحتلة. "وانعكس هذا في زيادة اهمية المنتوجات الصناعية المحلية بالنسبة للتصدير. وبخاصة تلك السلع التي تستطيع منافسة المنتوجات الاسرائيلية مثل الجلود والاغذية والطحين والمشروبات الروحية والغازية وادوات التجميل ولوازم النجارين " (علاونة،١٩٨٩:٦٢). اما "المنتوجات الصناعية المصدرة الى اسرائيل فهي بالدرجة الاولى من المصنوعات كثيفة الاستخدام والايدي العاملة الرخيصة في القطاع مثل الملابس. حيث تقوم مشاغل كثيرة في القطاع بخياطة الملابس على اختلاف انواعها لحساب الشركات الاسرائيلية وتأتي في الدرجة الثانية منتوجات الخيزران والبسكويت والبلاط والانابيب البلاستيكية" (علاونة،١٩٨٩:٦٣).

ان تفسير المقتطف الاول يكمن بوضوح في الثاني، حيث يبين نوعية المنتجات التي تصدرها المناطق المحتلة الى اسرائيل، كما يبين طبيعة ومسببات قيام المناطق المحتلة بانتاج هذه المنتجات لصالح السوق الاسرائيلي. وهذا يعني ان قياد الامر هو في يد الاسرائيليين وليس في القدرة التنافسية للمنتجات المحلية. ان السبب هو في تفضيل اسرائيل عدم الاستمرار في انتاج هذه السلع مما ترتب عليه تحويلها الى المناطق المحتلة. اضافة الى ان اقتصاد اسرائيل ذو القدرة الحمائية العالية تجاه المناطق المحتلة، يمكن ان يمنع وصول منتجات هذه المناطق الى اسرائيل تماما. كما ان بوسع اسرائيل اذا ارادت الضغط على المناطق المحتلة، شراء الكثير مما تستورده من هذه المناطق من تايوان وكوريا، على اعتبار ان كلفة الانتاج ارخص هناك. هذا ما لوح به الاسرائيليون خلال الانتفاضة، وربما يرتد عدم الاقدام على ذلك، الى عدم ضمان اسرائيل توفر هذه المنتجات بالسهولة الحاصلة في علاقتها مع المناطق المحتلة، علاوة على ان الانتفاضة لم تستطع اقتصاديا بعد، فصل المناطق المحتلة عن اسرائيل، ناهيك عن الشرط الاساسي او السبب الاساسي، وهو ان هذه الاستثمارات هي رأسمال اسرائيلي، اي انها صناعات اسرائيلية الى حد كبير.

التعاقد من الباطن خلال الانتفاضة

لعل من المفارقة ان تظل صناعات التعاقد من الباطن القطاع الاكثر "ازدهارا" في المناطق المحتلة خلال

الانتفاضة. والمهم في الامر، ان هذه هي السياسة الاسرائيلية المباشرة تجاه التصنيع في المناطق المحتلة. تجدر الاشارة هنا الى ان اسرائيل لم تتخلى عن هذه السياسة رغم الانتفاضة ورغم ما نجمت عنها من تطورات. وبعبارة اخرى، اذا كانت اسرائيل بصدد الانسحاب من المناطق المحتلة، فقد يكون من الافضل لها عدم توسيع نطاق التعاقد من الباطن الا اذا كانت ترى في اية تسوية مقبلة "تسوية انفتاح اقتصادي شرق اوسطي"، حيث سيبقى موقع المناطق المحتلة تابعا في ظرف كهذا. (وهذا صحيح).

"لقد اتسع نطاق التعاقد من الباطن في الضفة الغربية خلال الانتفاضة بشكل كبير اذا ما قورن بما قبلها واذا ما قورن بقطاع غزة ايضا، حيث توسعت هذه الصناعة في الضفة الغربية على حساب قطاع غزة". واذا صح هذا، فانه مخالف لما كان عليه الامر قبل الانتفاضة وخاصة في اوائل سني الاحتلال. (٤).

وقد يعود السبب هنا الى كون ارتباط القطاع باسرائيل محصور في نقطة واحدة هي، "ايرز"، وهذا ما يجعل بامكان الحركة الوطنية منع اية سيارة اسرائيلية من دخول القطاع والتمكن من تفتيش اية سيارة عربية تحمل بضائع من والى اسرائيل. كما مكنت الجيش الاسرائيلي بالطبع من هذا الامر، وكذلك من تثبيت مسألة البطاقات الممغنطة.

اما المناطق التي اتسعت فيها صناعات التعاقد من الباطن بشكل خاص فهي، القدس، بيت لحم، الخليل ورام الله. وبهذا فان ما تم احرازه من المقاطعة، على هذا الصعيد، في قطاع غزة استعاده الاحتلال في الضفة الغربية. ورغم ان لجوء الرأسمالي الاسرائيلي سريعا الى الضفة الغربية بحثا عن بديل لعمال القطاع لا يخلو من كونه حرص هذا الرأسمالي على تحصيل القيمة الزائدة، الا ان الاوساط السياسية والايديولوجية الاسرائيلية قد استغلت هذا الامر، وامر تقصير الضفة في التضامن بشكل مناسب مع غزة في موضوع البطاقات الممغنطة، لاحداث شرخ بين الفلسطينيين.

تقدم احد الرأسماليون المحليون خلال الانتفاضة بطلب لاقامة سلسلة مصانع "كبيرة" في الضفة الغربية، ولم توافق السلطات على ذلك الا اذا ادخل معه شريكا اسرائيليا (٥).

لكن بالمقابل، قام عدد من الرأسماليين المحليين بالطلب من مصانع اسرائيلية انتاج منتجات هذه المصانع وتغليفها بماركة هذه المصانع. وحين سئل هؤلاء، عن هذا الامر قالوا "لقد اشترينا تلك الماكينات الموجودة في مصانع داخل الخط الاخضر ونحن بانتظار الاذن لادخالها". وقال آخرون "لقد دفعنا جزءا من ثمنها" (٦). هذان القولان يشيران الى شكل جديد تماما، هام وحساس في تطور العلاقة بين اقتصاد المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي، وهذا التطور قائم على اصرار الرأسمال على ملاحقة القيمة الزائدة متجاوزا الحدود والمواقف القومية.

كانت سيجارة "تايم" الاسرائيلية دارجة جدا في الضفة والقطاع، لكنها قوطعت شأنها شأن منتجات اسرائيلية كثيرة خلال الانتفاضة. واستبدلها الفلسطينيون بسيجارة "امبريال" المحلية. ولكن في الاشهر الاخيرة اكتشف المستهلكون في غزة انهم يدخنون سيجارة "امبريال" بطعم "تايم"، ترى هل صنعت في اسرائيل ام غلفت في القدس؟؟؟. (٧).

وبعيدا عن السياسة، فان هذا شكل معمق ويزداد عمقا من الشركات المختلطة "ولكن بحصر المشاركين الاجانب، اي في اسرائيل فقط" والصناعات الموجهة للتصدير.

كما ان هناك بدايات من نوع آخر للصناعات الموجهة للتصدير، وخاصة في شمال الضفة الغربية، بلدة يعبد، فقد تعهدت شركة ايطالية بتشغيل ٢٠٠٠ امرأة هناك في تصنيع السلاسل الذهبية وتعهدت ايضا بتمويل المشروع كليا. حيث يتم استيراد المادة الخام من ايطاليا، ويمكن لهذه الورشة الواسعة ان تكفي حاجة الضفة الغربية وتزيد للتصدير، بل ان انتاجها اساسا موجه للتصدير. وقد جاءت هذه الورشة كبديل لمتعهد اسرائيلي سابق. من يدري، فقد يكون الرأسمال هو نفسه لكن هنا بهوية ايطالية لا سيما وان السلطات الاسرائيلية لا تسمح بمثل هذه الامور ببساطة. تحتاج هذه الصناعة الى عمل مكثف والى جهد انساني عالي جدا، مما يقود الى نفس النتائج التي تحصل في بلدان "عصابة الاربعة" وهي الهلاك الجسماني للعاملات وخاصة ابصارهن.

يبقى ان نضيف، ان وجود واستمرار صناعات التعاقد من الباطن في المناطق المحتلة، وخاصة تزايدها خلال الانتفاضة، يشكل دليلا على الاستعداد المسبق والمفتوح من قبل رأسماليين فلسطينيين للاستمرار كمحيط تابع للاقتصاد الاسرائيلي، وللمركز الامبريالي بشكل عام. وهذا يعني ان هؤلاء يعملون سلفا على جعل ألاستقلال الفلسطيني، اذا ما حصل، مجرد سلطة سياسية فلسطينية متكيفة مسبقا مع النظام العالمي، وهذا ما قصدناه من تسمية هذا الاقتصاد اقتصاد تحت الطلب.

خاتمة

من لا – إستقلالية بالمنشأ
الى لا – إستقلالية بالمصلحة

ليس الاستقلال مجرد رغبة سياسية للطبقة الراسمالية في هذا البلد او ذاك، بمقدار ما هو حالة من نضوج البنية الاقتصادية الاجتماعية، وبالتالي نضوج الوعي بضرورة الاستقلال القومي او الوطني. اي ان الاستقلال السياسي هو مظهر لوجود متطلبات بنية اقتصادية قادرة على انتاج واعادة انتاج البنية الاجتماعية، والتي بدورها تفرز البنية الفوقية المستقلة. وباسم هذه البنية الفوقية، يتم اعلان وتبرير النضال من اجل الاستقلال.

وربما نظلم الراسمالية الفلسطينية حينما نتحدث عن عجزها حتى عن مجرد التوجه للاستقلال، وليس انجاز الاستقلال نفسه. فهي في هذا المجال، وخاصة في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر والعقود الاولى من القرن العشرين كانت، اقصد الراسمالية الفلسطينية، مجرد جزء ضيئيل من الراسمالية التجارية العربية، المتخلفة وغير الموحدة ايضا.

وحينما نتعامل مع الراسمالية الفلسطينية كجزء من اطارها العربي فاننا نحاول ايجاد اسباب عدم استقلال ووحدة الوطن العربي باكمله، وليس استقلال قطر صغير كفلسطين. وبهذا المعنى، تصبح محاجتنا اكثر وضوحا عندما نبرز تجربة محمد علي في مصر ونستند عليها في قيام الغرب بمنع وتدمير محاولة التحديث في مصر. وخاصة اذا لاحظنا ان محاولة محمد علي التحديثية قد جرت معها مباشرة محاولة ضم بلاد الشام والسودان. وهذا يعني ان النزعة التحديثية تشترط الاستكمال الوحدوي الى جانبها وبالتوازي معها. وربما نجد الامر نفسه في تجربة عبد الناصر ايضا. بل في هذه التجربة بالذات،

اتضح ان الفشل الوحدوي قد قوض التحديث الاقتصادي.

وانعكاسا للعجز الانتاجي وبالتالي البنيوي لدى الراسمالية التجارية في الوطن العربي في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، والاول من القرن العشرين، فقد ظل التوجه الاستقلالي لها ضعيفا وبالتالي ظلت منقسمة على نفسها فيما يخص الاستقلال عن تركيا ولاحقا الاستقلال عن الاستعمار الاوروبي الغربي.

وهنا لا بد للعامل الموضوعي ان يفعل فعله، فقد تميزت الاقطار العربية ذات القدرة على بزل فائض زراعي بنزوع ابكر نحو الاستقلال، كما هو في مصر وسوريا والعراق، في حين ان تلك القفيرة زراعيا، قد تأخرت هذه النزعة لديها، بل ربما لم تأت بعد مثل بلدان النفط. كما بكرت النزعة القومية ايضا، وهي مرتبطة بالنزعة للاستقلال، في بلدان الفائض الزراعي وهذا بعكس بلدان النفط.

كان لا بد للخصوصية التي فرضتها عوامل المخطط الاستعماري ولا حقا الامبريالي الراسمالي لفلسطين ان تفعل فعلها في مصير هذا القطر الصغير. كما شكلت هذه الخصوصية اختبارا لدور ومواقف مختلف الطبقات الاجتماعية الفلسطينية من مسالة النضال الوطني وبالتالي الاستقلال.

لقد اشرنا في مواضع عدة من هذا الكتاب الى ان الراسمالية التجارية الفلسطينية، قد خلقت وغذيت من قبل السلطة الاستعمارية العثمانية. وعندما جاء الاستعمار البريطاني، ورث هذه الطبقة،فيما ورث عن السلطة العثمانية، حيث تم تشغيل ابناء هذه الطبقة في المناصب الادارية التي تحتاجها السلطة الكولونيالية كوسيط بين اهل البلاد والمستعمر. ويكون دور هذا الوسيط تبريد حدة الصراع بين المستعمر واهل البلاد. وبالتالي، فان النخبة الفلسطينية من المثقفين الذين هم ابناء الطبقة الراسمالية التجارية بما لها من اصول عائلية قد لعبت دورا بارزا في تثبيت "سلطة دولة كولونيالية" بدل ان تقود نضالا وطنيا ضد الاستعمار والاستيطان، وابعد من هذا، فهي ممن باع، وسهل بيع أراض في فلسطين لليهود. وليس المهم هنا ان ما حصل عليه اليهود حتى هزيمة ١٩٤٨ لم يتجاوز ٥٪ من الاراضي الفلسطينية، بل المهم ان معظم هذه الاراضي قد بيعت اليهم من قبل هذه الراسمالية. ففي حين كانت طبقة الفلاحين مادة الثورة في فلسطين، وخاصة عام ١٩٣٦، كانت الطبقة الراسمالية الفلسطينية اقرب الى دولة الانتداب البريطاني، وكانت مصرة على تعليق الامال عليه، في منحها الاستقلال، اي ان تناقضها معه لم يكن تناحريا. ولا بأس بالتذكير هنا، ان هذه الراسمالية كانت ترصد الفائض المتحصل لديها في بنوك لندن، كما انها ظلت "وفية" لصداقتها مع بريطانيا عبر استمرار تحالفها مع النظام الهاشمي.

وليس هذا القصور الاستقلالي وليد مرحلة الاستعمار البريطاني في فلسطين، فالامر مرتد الى القرن التاسع عشر حيث لم تؤسس هذه الطبقة اي توجه او منحى استثماري انتاجي، بل كان دورها في احسن الاحوال تحصيل الفائض وتوسيع متاجرتها وزيادة استهلاكها الباذخ. وهو الامر الذي استمر خلال مرحلة الانتداب البريطاني، رغم ان الراسمالية اليهودية كانت تستثمر أمام اعين الراسمالية التجارية الفلسطينية، في قطاعات انتاجية.

وهنا تجدر الاشارة مرة اخرى، الى ان قرار التوجه الانتاجي لا يمكن الوصول اليه بتوفر السيولة النقدية فقط، بل يحتاج ولا شك الى نمو برجوازي طبيعي، يحتاج الى توفر فائض ناجم عن دور انتاجي

وليس قومسيونجي او من منح السلطان العثماني، والى بنية فكرية موازية، والى قناعة وطنية ومصلحة طبقية بواجب التصادم مع الاستعمار، وكل هذه لم تتأتى للراسمالية التجارية الفلسطينية، ربما حتى اليوم.

ربما تشكل ثورة ١٩٣٦ حدا فاصلا في تمييز وتمايز الادوار الطبقية في فلسطين تجاه مسالة الاستقلال. وليس ما اقصده هنا هو التفصيل حول ادوار الطبقات، ولكن، كما اشرت اعلاه، فانه في حين هب الفلاحون للتصدي المسلح للمستعمرين والمستوطنين، اختارت النخبة الراسمالية التجارية المدينية طريق التفاوض واستجداء الاستعمار البريطاني.

وقبل ان نتحدث عن المسالة العملية فيما يخص الاستقلال، تجدر الاشارة الى ان النزعة او الحديث عن الاستقلال عند الراسمالية التجارية الفلسطينية، بما فيها النخبة السياسية، كانت متماهية مع الحدود السياسية التي اقامها الاستعمار، اي الاستقلال في فلسطين وحدها. كما وجدت هذه النزعة لدى مختلف البرجوازيات العربية آنذاك، والتي جاءت تلبية لمقتضيات التجزئة الامبريالية للوطن العربي. وعليه، لم يكن السقف السياسي للحاج امين الحسيني اعلى من انتظار ان ينصفه الانكليز لكي تستقل فلسطين. على ان الاعتقاد بان الاستعمار سوف يقدم استقلالا جاهزا للفلسطينيين، يشكل هذا الاعتقاد بحد ذاته شهادة واضحة على شكلية هذه النزعة الاستقلالية.

وفي الحقيقة، لم يكن الحاج امين وحده آنذاك المتورط في صياغة هذه "الطبعة التابعة للاستقلال"، بل ان حركات سياسية يفترض ان تكون اكثر راديكالية من الحاج امين الحسيني، قد تساقطت عند التجربة المسلحة لصالح الحل الاستعماري.

فحزب الاستقلال الذي بدأ في اواخر الحرب العالمية الاولى في فلسطين ضد الانكليز، والذي كانت له شعارات وحدوية عربية، عاد بعد عام ١٩٣٩ ليقبل بالكتاب الابيض معتبرا ان هذا تغير في السياسة البريطانية (الكيالي،١٩٧٨:٢٩٢). ولا اخاله ضعيف الاعتقاد بان هذا الحزب قد اقتفى آثار الدول العربية التي دعت لانهاء اضراب ١٩٣٦ ودعوة الفلسطينين للقبول بالكتاب الابيض.

ولعل ما يساعد على هذا التفسير، كون اعضاء هذا الحزب من المتعلمين من اهل المدن، اي ابناء نفس العائلات التجارية وملاك الاراضي.

يرد البعض عجز الراسمالية الفلسطينية عن قيادة الكفاح الوطني بصورته الجذرية الى كون البنية العائلية هي التي كانت مسيطرة على الفلسطينيين في تلك الفترة. وفي اعتقادي ان هذا تعاطي بوسيولوجي مع الامور، اقصد تعاطي يتجنب المسالة المادية، وفي احسن احواله يقلل من دورها، ويلحقها كعامل اضافي للسياسة في نهاية الامر. اي تحليل يعتمد على قوة العائلة وما بينها من روابط الدم، ويرى ان قوة العائلة الاقتصادية تاتي في التحليل الاخير لتزيد من ارتباط فقرائها باغنيائها.

واعتقد ان الامر معاكس تماما، بمعنى، ان قصور الدور الانتاجي للراسمالية التجارية الفلسطينية، هو الذي اوضح لها ان تناقضها مع الاستعمار تناقض محدود وان المشترك اكبر من ما هو مختلف عليه. وبهذا المعنى، فقد وجدت الراسمالية التجارية بان مصالحها المادية هي في الانسجام والتكيف مع مقتضيات

العلاقة التابعة بالمستعمر. وهذا فك امكانية تحالفها مع الطبقات الشعبية. وليس هذا غريبا، فالراسمالية التجارية كسيحة لدرجة انها لا تشعر بانها مخولة بانجاز المشروع القومي. انها تستجديه من الاستعمار. ومن هنا فانها تحافظ على الايديولوجيا العائلية للدفاع عن نفسها امام الطبقات الشعبية.

لهذا السبب، لم تستطع الراسمالية التجارية الفلسطينية، ان تقود النضال الوطني نحو حالة جذرية، ولذا، لم تستطع انجاز تحالف او جبهة وطنية فلسطينية رغم الخطر الواضح للصهيونية امامها.

ولم يكن احتمال ضياع فلسطين خافيا على مثقفيها آنذاك، وهذا ما اتضح في قول الشاعر عبد الرحيم محمود للملك فيصل عندما زار فلسطين عام ١٩٣٩:

"المسجد الاقصى أجئت تزوره أم جئت من قبل الضياع تودعه".

لقد عجزت الراسمالية الفلسطينية منذ الثلاثينات عن الارتقاء الى وضعية تكوين قيادة مناضلة فلسطينية بمبادرتها الذاتية بل وعجزت عن تنفيذ مقترحات جامعة الدول العربية لاقامة تحالف بين الاحزاب الفلسطينية، وهو التحالف الذي كان يفشل عادة بسبب اصرار الحسينيين على ان تظل السلطة بايديهم متمسكين بتركة التبعية للسلطان العثماني. ولذا، فعندما تكونت الهيئة العربية العليا انحصرت معظم مناصبها في الحسينيين واتباعهم من ابناء العائلات الاخرى المالكة، وهذا يعني تهميش الفلاحين سياسيا كما تم تهميشهم اقتصاديا. واذا عرفنا ان القدرة الاقتصادية لدى هذه العائلات، لم تكن سوى مكتسبات غير شرعية عبر السلطة العثمانية، ولاحقا عبر الاستعمار البريطاني، لادركنا لماذا لا تستطيع هذه الطبقة ان تكون جذرية ضد الاستعمار البريطاني، رغم اتضاح الصورة لديها بانه بصدد اعطاء فلسطين لليهود. هذا النمط من الراسمالية يستجدي ولا يثور، واذا ما تسلم الحكم يقتل ولا يعتقل. وكونه على هذا النحو، فانه لا يركز الانتاجية بل يعتمد على الدعم من الخارج، وفي هذا الآلية الداخلية للتبعية.

في تهميشها لدور الفلاحين سياسيا، فان العائلات الفلسطينية كانت تمارس وجهين من المواقف:

الاول : موقف الاستعلاء على الشعب، اعتمادا على كونها تملك ثروة ناتجة عن ملكياتها الزراعية ونشاطها التجاري الواسع، رغم ان هذا الشعب هو الذي في دفاعه ضد الاستعمار والاستيطان يحافظ في المقام الاول على ملكية هذه الطبقة.

والثاني : موقف التبعية للاستعمار رغم انه يعمل على استلاب كامل الوطن بما فيه جزء كبير من مولدات ثروتها الخاصة "ريع الارض". وهنا لا يخفى ان غياب الدور الانتاجي لهذه الطبقة هو الذي يسهل عليها دور المساومة.

هنا تفعل ماهية نمط الانتاج المهيمن فعلها. بمعنى ان الفائض المتحصل، والمصالح القائمة على نمط انتاج ماقبل تدفع هذا النمط وبالتالي الطبقة المتحكمة فيه للتماهي والتمفصل ، وليس التناقض مع النمط الراسمالي المهيمن. وبهذا يمكننا القول ان جذور المساوماتية السياسية كامنة في اساس الاستعداد للتكيف

لدى الطبقة التي يمثلها نمط الانتاج الماقبل راسمالي. او بعبارة اخرى، عجز الراسمالية التجارية عن الارتفاع لمستوى الطموح للاستقلال الاقتصادي لان مصالحها ترتد الى دورها غير الانتاجي (اي التجاري)، والذي يجد مساره الطبيعي في التبعية.

كان المفتي، يخشى ان تسيطر الجيوش العربية على فلسطين، وحتى كان يخشى ان يسيطر المتطوعون العرب على فلسطين (امثال فوزي القاوقجي). لذا، كان ما يريده هو السلاح والمال لان هذين يعززان سيطرته، رغم انهما لا يحققان النصر وحدهما بمعزل عن العمق العربي، واما موقفه ضد الكفاح المسلح فيوضح لاي غرض كان يريد السلاح.

وهذا يعني:

-اتضاح التوجه الاقليمي لدى المفتي واتباعه.

- ويكشف عن احدى مأساتين، وهما اما انه لم يكن يتصور سقوط فلسطين وبالتالي لم يتصور دور الامبريالية وقوة المستوطنين اليهود المستمدة منها. او انه كان يطمح في استقلال اقليمي وهو الموقف الذي لا يرقى عن انتظار ان تقدم بريطانيا للمفتي استقلالا فلسطينيا اقليميا، وربما دعم هذا التوجه وجود خلافات شكلية بين اليهود وبريطانيا.

وبهذا، فقد كان هم المفتي، واتباعه ليس قضية النضال الوطني بمعناها الفعلي المجسد في المقاومة المسلحة ببعديها المحلي والقومي العربي، بل كان همه "عشا سلطويا صغيرا في جزء من فلسطين". لهذا، فان دخول الجيوش العربية الى فلسطين، تم بعد خروج الهيئة العربية العليا منها. اما الانظمة العربية الحاكمة آنذاك، فلم تكن ارقى حالا من المفتي واتباعه.

وهنا يتضح مرة اخرى العجز عن ادراك طبيعة دور وبنية المستوطنة، وتناقضها التناحري مع مجرد وجود الشخصية الوطنية الفلسطينية، فكيف بالحديث عن دولة فلسطينية.

ان هذا الشكل الانفصامي بين البعدين القومي والاقليمي هو الذي حكم على اي حال المسيرة السياسية للراسمالية التجارية الفلسطينية حتى الوقت الحاضر. فهي قد انتقلت من النزعة الاقليمية المعتمدة على بريطانيا ما قبل ١٩٤٨، الى الذوبان في "الانظمة العربية الحاكمة بما يتضمنه ذلك من تذويب للشخصية النضالية الوطنية الفلسطينية"ما قبل ١٩٦٧، الى الابتعاد عن المقاومة بعد الاحتلال، والتذبذب ما بين المنظمة والاردن، الى اختراق المنظمة وتكويعها بالاعتراف، هادفة الى اقامة "اقتصاد تحت الطلب".

بيع الاستقلال

لم يكن صعبا على احد ادراك انه لدى بريطانيا توجه لتقسيم فلسطين منذ عام ١٩٣٧، وهذا ما كانت قد علمت به الانظمة العربية آنذاك، بل ومنها من ابدى استعدادا مبكرا للتعاطي معه، كالامير عبد الله بن الحسين امير شرقي الاردن.

ومنذ تلك الفترة على الاقل، كان على الراسمالية الفلسطينية ان تغادر مواقعها الاقليمية، وتحاول الوصول الى اعمق بعد عربي ممكن للقضية، في محاولة اخيرة لتجنيد دور عربي اكثر فعلا. الا ان هذه الراسمالية،

كما أسلفنا كانت محكومة بمصالحها الضيقة، والتي على اي حال لم تكن اكثر تخلفا عن تلك التي في البلدان العربية الاخرى، حيث تم تفصيل "بطانات" لحكومات اقليمية فيها.

وفي حين ان رفض المفتي لقرار التقسيم لعام ١٩٤٧، كان صحيحا من الناحية المبدئية، الا انه لم يسند هذا القرار بالانفتاح على البلدان العربية وتحميلها مسؤولية الوقوف المباشر ، وليس المساعد في القضية الفلسطينية. وعليه، فان عدم زج الدول العربية في المعركة مباشرة، افرغ رفض المفتي التقسيم من محتواه، وجعل العمق العربي مجرد حليف وليس صاحب القضية، وحال دون الوصول الى الجماهير العربية اما مباشرة او عبر احراج انظمتها بتنشيط العمق الرسمي العربي.

وعندما صدرت توصية الكونت برنادوت عام ١٩٤٨ في اواخر ايلول بضم الضفة الغربية الى الاردن، وهي التوصية التي قبلت بها فورا بريطانيا وامريكا، بادرت جامعة الدول العربية الى تخويل المجلس الاداري لفلسطين باعلان تشكيل حكومة فلسطين. وعليه، شكلت حكومة برئاسة احمد حلمي باشا كرئيس للوزراء في ٢٢ ايلول ١٩٤٨، ومقرها مدينة غزة، وفي ١ اكتوبر اعلن الاستقلال برئاسة المفتي.

ولكن لم يعلن "مثلا" الانضمام الى سوريا. من اجل تخريب دور الاردن وبالتالي تعريب القضية؟؟.

في هذه الفترة اتضح عجز الراسمالية الفلسطينية النضالي والتاريخي بما لا يقبل الشك. فرغم انها تخلفت عن قيادة الكفاح الوطني قبل ١٩٤٨، وعجزت عن اقامة تحالف وطني، فانها عجزت ايضا بعد ١٩٤٨، عن صيانة الشخصية الوطنية الفلسطينية، حيث باعتها للنظام الاردني، في مؤتمر اريحا وما سبقه من تمهيدات.

فخلال سنتين، ما بين ١٩٤٨-١٩٥٠، انتقل موقف هذه الطبقة من اعلان دولة فلسطين المستقلة الى الغاء اسم فلسطين ومبايعة امير شرق الاردن ملكا على الضفتين، دون اي ذكر دستوري لفلسطين، اي الغاء الهوية تماما.

مقابل اعلان حكومة عموم فلسطين في اكتوبر ١٩٤٨، عقد في نفس الشهر مؤتمر وطني فلسطيني في عمان بزعامة سليمان التاجي الفاروقي، كنقيض لحكومة المفتي. وكان هذا تاسيسا لمؤتمر اريحا. الذي ضم رؤساء بلديات ومحامون وموظفوا حكومة وكبار ملاك اراضي وزعماء عشائر وكل ابناء العائلات. وبهذا، فقد انضم الى الملك عبد الله كل اولئك الذين كانوا مقربين من بريطانيا، خلال دولة الكولونيالية.

وفيما يخص العائلات تحديدا، فقد شاركت ، الخليل "من حيفا"، وطوقان والنشاشيبي والدجاني والجعبري والغصين والعلمي...، ولاحقا انضمت النمر والجيوسي والبرغوثي والخطيب. اما المحضرون الاساسيون لمؤتمر اريحا فهم الشيخ محمد علي الجعبري، والشيخ سعد الدين العلمي، وعجاج نويهض، ونور الدين الغصين، واحمد الخليل رئيس بلدية حيفا سابقا وعزمي النشاشيبي، وسليمان التاجي الفاروقي. اما التطور الطريف، فانه بعد عدة اسابيع انضم الى تاييد الامير عبد الله اربعة من اعضاء حكومة المفتي حيث اعلنوا تاييدهم للملك عبد الله، وهم احمد حلمي باشا، والدكتور حسين فخري الخالدي، وعلي حسنة، وسكرتير الوزارة انور نسيبة.

وبهذا، نلاحظ ان الراسمالية الفلسطينية قد "حافظت على وحدة موقفها" ودعمت الملك عبد الله في

مشروع تذويب الشخصية الوطنية الفلسطينية، كليا. فاذاوجد اعضاء حكومة عموم فلسطين ان لا مجال لدور فعلي لحكومتهم في غزة او على ضوء التطورات، وهذا ليس صحيحا، فقد كان بوسعهم الاستقالة والبقاء خارج الصيغة الاردنية لتذويب الشخصية الوطنية الفلسطينية. ولكن، أنى لابناء العائلات التجارية التي لها اكثر من قرن في الارتباط بالسلطة أنى لها مغادرة هذا الدور؟؟. فطالما انه لا بد للسلطة من اتباع وادوات ومستفيدين، فان الراسمالية ترى الأمر على النحو التالي "لماذا يكون هذا ولا اكون أنا"؟، وطالما اننا لم نصبح سلطة فلا بأس من موقع على هامش السلطة".

استئناف المسيرة التجارية

لقد راكمت العائلات التجارية ثروات خلال فترة الانتعاش الاقتصادي النسبي الذي تم خلال الحرب العالمية الثانية حيث كانت مرحلة "التراخي الاضطراري الامبريالي". لكنها رصدت هذه الاموال في البنوك الاجنبية، وخاصة في بريطانيا. ان رصد الاموال في بنوك المركز يؤكد على ان راسمالية العالم الثالث التجارية لا تستطيع جسر الفجوة الصناعية ولا ترغب ، بل تستهون ذلك، ولذا، فانها تنتقل بين الحدين الاقصيين وهما من راس المال التجاري الى راس المال المالي،اي من راسمال يدر ربحا الى آخر يدر ربحا، وليس الى الصناعي الذي يخلق قيمة زائدة. وبهذا، فان الفائض الذي حصلت عليه الراسمالية الفلسطينية من الزراعة ومن التسهيلات التجارية ابان الحكومة الكولونيالية، قد انتقل ليندمج في راس المال البنكي في المركز. اما تجربة ما بعد ١٩٤٨، ونشوء راسمالية فلسطينية في المنفى، فقد عززت ظاهرة راس المال المالي الفلسطيني (اي المليونيرات الفلسطينيين في الشتات) ولكنه ظل كجزء صغير من الراسمال المالي العالمي، اي "لا تقع العصمة في يده"، وبالتالي فقد بعده القومي، بخلاف الراسمال المالي متعدد القوميات في المركز الذي وان لم يحتفظ بهويته القومية الخاصة فقد ظلت ملكيته محصورة في بلدان المركز فقط، كما وصبغ شركائه الصغار بتلك الهوية.

"ورغم ان الارقام الحقيقية غير متوفرة فان جزءا اساسيا من ال ١٠ مليون دينار المرصودة بالاسترليني باسم فلسطينيين في لندن في نهاية الحرب العالمية الثانية قد استغل في الزراعة في الضفة الغربية وغور الاردن بعد حرب ١٩٤٨، وكذلك شراء اراضي في عمان ومدن اخرى في الضفة الشرقية"(سميث، ١٩٨٤:٩٣).

هذا التوجه الاستثماري لا يتجاوز دور الراسمال التجاري في السعي وراء الارباح السريعة في الزراعة والمضمونة في شراء العقارات. فقد تم الاستثمار في الزراعة في الضفة الغربية، اي في الجزء الاقل استقرارا من المملكة، اما في الاراضي فقد تم في الضفة الشرقية، اي الجزء الاكثر امانا فيما يخص الاحتلال الاسرائيلي او الاضطرابات السياسية.

لقد حقق الاستثمار في الزراعة في الضفة الغربية ارباحا عالية بسبب وجود عمل زراعي مجرب ورخيص

جدا، ناجم عن وجود مئات آلاف اللاجئين. هذا اضافة الى ان النظام الاردني قد كافأ هؤلاء على اخلاصهم فقدم لهم تسهيلات ضخمة.

كما اشرنا، فقد قدم النظام الاردني تسهيلات جمة للراسمالية التجارية الفلسطينية التي قدمت له خدمة جلى "جزء من وطن وجزء من شعب".

أنشأ النظام الاردني عام ١٩٥٠ نظام الاقراض العقاري الزراعي، وهو البرنامج الذي ما ان حل عام ١٩٥٤ حتى كان قد وزع قروضا بمبلغ ٣ مليون دينار اردني اي قرابة ٥و٨ مليون دولار امريكي وزع اغلبها على كبار ملاك الارض من مؤيدي الملك"(سميث، ١٩٨٤:٩٣).

ولعل الملاحظة الاساسية هنا، من اين للنظام الاردني بهذه الاموال، مع انه كان يعتمد في تمويل ادارات الدولة والجيش على بريطانيا؟ الا يمكن ان يكون اساس هذه الاموال من بريطانيا وامريكا لتثبيت النظام باعتباره مساهم اكبر في نفي الشخصية الوطنية الفلسطينية؟

لقد نشطت حركة الرهن في تلك الفترة، حيث "بلغت مساحة الاراضي المرهونةفي الضفة الغربية حوالي ٢٨،٠٠٠ دونم، اي ٢٥٥٠ هكتارا، او ١،٣٪ من المساحة الكلية. وفي بعض المناطق كالاراضي المحيطة باريحا حيث تجمعت قوة عمل رخيصة وقريبة من سوق الاستخدام، وتسهيلات لاستغلال الارض، كلها كانت عوامل جذب، وهذا ما رفع الرقم الى ٣،٣٪ مع نهاية عام ١٩٥٤. وفي الحقيقة، فان ٣ مليون دينارا اردنيا كانت قد اعطيت خلال مدة خمس سنوات على شكل قروض عقارية لاقل من ٤٠٠ مقترض من كبار الملاك"(هلال، ١٩٧٥:٤٠، في سميث، ١٩٨٤:٩٤).

صحيح ان هذا قد وسع الفجوة بين هؤلاء وبين صغار الملاك، كما تقول باميلا سميث، ولكن لا بد من التقاط العامل السياسي هنا وهو ان هذه القروض قد ذهبت غالبا لصالح العائلات التي ايدت الملك. وهكذا، فقد حصلت الراسمالية التجارية على الاراضي في العهد التركي، وعلى المناصب في عهد الدولة الكولونيالية البريطانية، وعلى القروض في العهد الاردني.

أقامت الحكومة الاردنية في عمان مديرية للاشراف على المتاجرة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية، وراعت ان يكون وزير الزراعة من العائلات المؤيدة للنظام، مثل الجيوسي وطوقان والنشاشيبي، وهذا حد من امكانية قيام صغار المنتجين بالتصدير الى عمان، وبالطبع دعم كبار التجار من هذه العائلات"(سميث، ١٩٨٤:٩٦).

- كما اخذت هذه العائلات امتياز التصدير الى الخارج، وذلك عبر اقامة مفتشية للاشراف على التصدير في عمان.

واذا كانت السنوات الاولى للحكم الاردني قد شهدت اندماج الراسمالية التجارية الفلسطينية في النظام الحاكم، فان هذا التخالف ظل على حاله حتى سقوط الضفة الغربية في يد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧.

ولم تكن الصورة من جانب البرجوازية التجارية في قطاع غزة مختلفة عنها في الاردن، الا في حدود اختلاف النظام الناصري عن النظام الاردني.

ففي حين لم تكن الناصرية معنية بطمس الهوية الوطنية الفلسطينية، الا ان الراسمالية الفلسطينية في قطاع غزة كانت قد اندمجت تماما بالادارة المصرية هناك. وهي الادارة العسكرية التي اتسمت بالفساد مما حول قطاع غزة الى بؤرة للتهريب واعطاء الامتيازات للعائلات التجارية الغنية هناك.

وباعتماد تلك المنطقة الصغيرة والمحدودة على امتيازات الاستيراد ، وغض الطرف عن دورها في التهريب الى مصر، وتسهيل هجرة فائض قوة العمل فيها، وخاصة المتعلمين ، فان قطاع غزة لم يشهد اية حركة صناعية تذكر، حتى بالمقارنة مع الضفة الغربية.

لقد بينا في الجزء الثالث موقف البرجوازية الفلسطينية من م.ت.ف. والاحتلال الاسرائيلي والاردن، وهو الموقف الذي يمكن تلخيصه في عدم حسم الولاء لصالح م.ت.ف. بخلاف كافة الطبقات الشعبية .

الانتفاضة واستكمال مسيرة الكساح الاستقلالي

نظرا لكون الانتفاضة حالة حدية وفريدة في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، ونظرا لما واكبها من تطورات ، فان التركيز عليها امر لا مناص منه.

سوف نتناول هنا ما يتعلق بموقف ودور واستفادة الراسمالية الفلسطينية من الانتفاضة، كما سنحاول ربط هذا بالمواقف السياسية التي اتخذتها الراسمالية الفلسطينية خلال الانتفاضة، لا سيما على ضوء المفارقة الحادة التالية:

فعلى الرغم من ان الانتفاضة هي ارتفاع حاد في السقف الكفاحي للجماهير الشعبية الفلسطينية، الا ان القيادة السياسية لهذا الشعب "م.ت.ف." والقمة الطبقية له "الراسمالية الفلسطينية في الداخل والخارج،" وعرافوا" هذه الطبقة والقيادة وهم القطاع المتنفع من "المثقفين اللبراليين والاكاديميين

على الرغم من كل هذا، فان الاطراف المذكورة اعلاه، وهي اطراف متكاملة فيما بينها، قد نجحت في تقديم تنازلات باسم الشعب، لم تقم بمثلها حتى في احلك فترات الهزائم التي حاقت بنضال شعبنا..وان دل هذا على شيىء، فانه لا يدل فقط على استعداد البرجوازية للمساومة،وهذا امر بديهي، وانما يدل على ضعف الجناح الراديكالي في المقاومة الفلسطينية، وعلى ان مجمل حركة المقاومة قد فشل في احداث "تحول اجتماعي حقيقي" في بنية هذا المجتمع وقيادته فعجزت الجماهير عن تحديد اين يجب ان توجه تضحياتها او على الاقل عجزت عن منع الراسمالية من استخدام هذه التضحيات لتمرير البرنامج البرجوازي وليس تثبيت البرنامج الشعبي. وعليه، فبدل ان تعطي الانتفاضة نتائج نوعية في مطالب ومواقف الشعب الفسطيني، نجحت البرجوازية قياديا وطبقيا، وفي ذيلها المثقفين المتامركين، في جعل الانتفاضة " استكمالا لمسيرة الكساح الاستقلالي للراسمالية التجارية الفلسطينية".ليصبح مثقفي امريكا او "عرافي القيادة" قيادة محلية في الداخل او "نموذجا اوليا للحكم الذاتي" . اما كيف ثبت هؤلاء انفسهم، فكان ذلك بعاملين:

الاول : الصاق انفسهم بمنظمة التحرير الفلسطينية للاستفادة من التراث الكفاحي للمناضلين الوطنيين

عموما، في حين كانوا جميعا متفرجين على نضال الشعب وتعذيبه وتضحياته، بل وابعد من هذا، فقد كانوا يكملون تدريباتهم الايديولوجية على التحليل السياسي الامريكي للمنطقة، وعلى معاداة الشيوعية.
والثاني : ان تاريخهم غير الكفاحي جعلهم الفئة المطلوبة من قبل الاحتلال لتسهيل صعودها نحو موقع " الحكم الذاتي" ان كان ذلك صعودا.

ادخال الراسمالية المحلية في الانتفاضة

لقد انطلق بالانتفاضة سكان المخيمات وفقراء المدن والريف والكوادر الوسيطة واعضاء حركة المقاومة الفلسطينية الذين اكتسبوا خبرة كفاحية خلال فترة الاحتلال. وخلال الايام الاولى لانفجار الانتفاضة على ما في ذلك من عنف،فقد كان موقف البرجوازية صغيرة وكبيرة موقف المراقب الذي يرفض الاحتلال (باستثناء بعض الشرائح) ،ولكنه لا يشعر بحتمية الصدام معه.ولذلك،فقد ضاع موقف البرجوازية الفسطينية في الاسابيع الاولى للانتفاضة بين اقدام قطبي الصراع :الشباب مقابل العسكر .
كان تجار المدن يفتحون محالهم،واصحاب المصانع يباشرون اعمالهم كل يوم كالمعتاد،في حين كان الشباب يفتتحون العمل الانتفاضي بالمقابل.وفي الاسابيع الاولى للانتفاضة كان يتم السيناريو اليومي على النحو التالي :

- يقوم الشباب بامر التجار باغلاق المحال،فيغلقونها خوفا من الشباب.
- ياتي جند الاحتلال ويطلبون منهم فتح المحال فيفعلون
- ويتكرر هذا في اليوم عشرات المرات.

ثم يبدأ الشباب باستلهام تجربة اضراب ١٩٣٦ الطويل،ويتم الامر على هذا النحو.

- محاولات في رام الله،للقيام باضراب مفتوح على ان يكون من الثامنة صباحا وحتى الثانية عشرة ظهرا.
- محاولات اخرى ليكون الاضراب صباحيا والعمل ما بعد الظهر.
- الاستنتاج ان هذا صعب على سكان القرى كي يقضوا اغراضهم من المدينة ،اذن،فان العمل الصباحي افضل.
- ياتي التجار صباحا ويقفون امام محالهم في ايام الاضراب التام،بانتظار ان يسيطر جند الاحتلال على الوضع ويفتحوا المحال.فياتي الشباب ويجبرونهم على الاغلاق.
- كان هذا خاصة قبل صدور نداءات القيادة الموحدة التي تحوي ايام اضراب محددة.
- يلعب الوجود الشعبي الكثيف من فتيات وشبان دورا رئيسيا في فشل جند الاحتلال عن كسر الاضراب.
- بعض التجار يفتحون المحال بعد الظهر وهو وقت محظور العمل فيه.
- الحركة الوطنية تحذرهم
- يستمر هؤلاء.
- يتم حرق بعض المحال، فيتوقف العمل بعد الظهر.

بعد هذا بدأ موضوع الامتناع عن دفع الضرائب.

- النداءات تطلب من الجميع عدم دفع الضرائب وعدم التعاطي مع الادارة العسكرية الاحتلالية.
- قسم كبير من التجار يدفعون الضرائب.
- الحركة الوطنية توصلهم انذارات وتحذيرات.
- البعض يستمر
- يجتمع التجار مسيحيون ومسلمون في الجوامع لتحديد موقف من دفع الضرائب،وتشكل لجان للتجار بهذا الخصوص.
- مع ذلك يستمر تجار في دفع الضرائب.
- كما يستمر المحاسبون في تقديم كشوفات الضرائب للاحتلال.
- الحركة الوطنية ترد بدورها باحراق محلات مختارة،او سيارات خاصة او شاحنات لكبار المقاولين.(وهذه الشريحة بالذات كانت الاكثر تخلفا نضاليا).
- اما النتيجة فهي التوقف بشكل كبير عن دفع الضرائب.

خلال عملية الصراع المستمر هذه،لم يخف التجار تذمرهم من الوضع،ومن تدهور الربح الذي كانوا يحصلون عليه.الا ان استمرار الانتفاضة،قاد الى وصول العملية الاقتصادية في المناطق المحتلة الى حالة من التوازن،ليكتشف التجار ان المستهلك الذي لم يستطع شراء حاجاته اليوم فهو مضطر للعودة غدا،ولذا،فانه زبون مضمون وخاصة على ضوء بروز شعار المقاطعة،والذي صاحبه تحديد عملية التسوق من اسرائيل .

اما الخطوة التي اوجعت شرائح من الراسمالية المحلية، وانعشت اخريات،فهي شعار المقاطعة.حيث قادت هذه الخطوة الى ارغام وكلاء الشركات الاسرائيلية على التوقف "نسبيا "من تسويق المنتجات الاسرائيلية.ولكن لهذا كان هناك سيناريو خاص ايضا:

- اشارت نداءات القيادة الموحدة الى مقاطعة المنتجات الاسرائيلية.
- لم يتوقف وكلاء الفبارك الاسرائيلية عن الاستيراد ولم يتوقف التجار عن عرض هذه البضائع.
- ادعى بعض التجار انه سيتوقف فور انتهاء ما لديه من منتجات اسرائيلية.
- لكن الامر استمر اشهرا.
- اضطر الشباب لتجميع البضائع الاسرائيلية من بعض التجار واحراقها في وسط الشوارع.كما اضطروا لحرق ناقلات لكبار تجار الاستيراد.
- بالنتيجة خف الى حد كبير وجود البضائع الاسرائيلية في الاسواق.

دخول الراسمالية المحلية في الانتفاضة

بالمقابل، فقد اشتد الاقبال على المنتجات المحلية،فوجدت الراسمالية الصناعية انها امام فرصة جيدة لزيادة ارباحها وخاصة المصانع التي تنتج الضروريات.

وحيث اعلنت القيادة الموحدة السماح باستيراد المنتجات الاسرائيلية غير المتوفرة محليا،،فان هذا لم يضر الراسمالية المحلية.ومما زاد وضعها ارتياحا ان القيادة الموحدة قررت السماح للمصانع بدفع

الضرائب.وبهذا تهيأت الفرصة للراسمال المحلي لدخول الانتفاضة.كمستغل -مستفيد وفي نفس الوقت مشتمل بالحماية الشعبية.(سمارة، ١٩٩٠-و). وفي هذه الفرصة الذهبية تصرف الراسمال المحلي على النحو التالي:

- زادت الراسمالية الصناعية انتاجها عمل قسم ملموس من صناعاتها بكامل طاقتها.
- وزادت نشاط التعاقد من الباطن مع الشركات الاسرائيلية بحيث اخذت تطلب من شركات اسرائيلية مشابهة تعبئة طلبيات كاملة ووضعها في صناديق تحمل ماركة الشركات العربية. (انظر، فصل التعاقد من الباطن).
- زادت اشكال التعاقد من الباطن (انظر فصل التعاقد من الباطن).
- لهذه الاسباب لم تزد الاستخدام في مصانعها، (وهذا يناقض الموقف الوطني الداعي الى احتضان العمال الذين تركوا العمل داخل الخط الاخضر،ملبين طلب "الانسحاب الى الداخل لكل من العمل والاستهلاك").
- والمقصود ان الراسمالية المحلية قد تعاملت انتقائيا "مع شعار الانسحاب الى الداخل" او المقاطعة.فقد استفادت من الانسحاب الاستهلاكي من استهلاك المنتجات الاسرائيلية فقط.في حين لم توسع عدد مستخدميها من العمال.فلم تجلب آلات جديدة ولم تشرع في تشغيل اكثر من ورديةعمل.
- هذا يعني ان الموقف الانتقائي للراسمالية المحلية مكنها من التعاطي مع الانتفاضة بشروطها الخاصة.

ومما زاد وضع الراسمالية المحلية استراحة وهدوءا،قيام قيادة المنظمة باسداء آيات الشكر والمديح للبرجوازية ،هذا ناهيك عن التحويلات المالية لها منذ اقامة اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة وحتى خلال الانتفاضة.

وهكذا،فان الحماية الشعبية التي توفرت للراسمالية المحلية لم يتم استثمارها لصالح الشعب ولكن للحصول على فائض اكبر.وحيث حصلت الراسمالية المحلية على فائض اعلى خلال الانتفاضة،ولم تقم بالاستثمار،فاين ذهب الفائض اذن؟ ولا يمكن الا ان يكون قد تم رصده في بنوك اسرائيلية وعربية واجنبية؟.الا يمكن ان يساهم هذا حقا في تقليل السيولة في المناطق المحتلة والتي عانت منها في اعقاب ازمة الدينار في سعر صرفه بالشيكل وما تزال.

اما ملاك الاراضي وتجار التصدير، وخاصة في مناطق الاغوار،فقد استفادوا ليس من البعد المحلي في الحماية الشعبية ولكن حتى من البعد الدولي ومن العلاقة بالمركز الامبريالي الاوروبي الغربي .

فرغم قيام المجموعة الاوروبية بالاعلان انها سوف تقدم ،نوعا من تسهيلات الافضلية، للمناطق المحتلة في التبادل مع المجموعة الاوروبية،الا ان هذه العملية لم تدخل حيز التنفيذ الا خلال الانتفاضة .

وهكذا،فقد حصلت المفارقة العجيبة،والمعادلة المختلة منطقيا. ففي الانتفاضة يجب التوجه لانتاج المواد الغذائية الاساسية التي تحقق او تساهم في تحقيق امل الانسحاب الى الداخل وفك الارتباط

- وهذا يساهم في تحقيق العصيان المدني.
- ويساهم في حماية منتجات المنتج المحلي من منافسة المنتجات الاسرائيلية والاجنبية.

- ويحول دون الاستيراد ونزيف الفائض الى الخارج.

- كل هذا استثمره كبار ملاك الارض وتجار التصدير في تجويع الشعب.والتجويع هنا هو مساهمة في تقويض الانتفاضة.

فبدل الاستثمار في المحاصيل الضرورية لتقويت الشعب اليومي،اتجهت الراسمالية للاستفادة من الاتفاق مع السوق المشتركة وزرعت المحاصيل التصديرية وقد لا تكون صدفة موافقة اسرائيل في هذه الفترة بالذات على عملية التصدير.

- كما قد لا يكون صدفة قيام المجموعة الاوروبية بوضع قرارها باعطاء تسهيلات موضع التنفيذ خلال الانتفاضة تحديدا.

وبهذا،عملت الراسمالية على زيادة تشويه البنية الانتاجية الزراعية في البلاد بما يخدم التوجه التصديري وخلال الحماية الشعبية والانسحاب الى الداخل (سمارة، ١٩٨٨أ).

واما عن الخسائر التي حاقت بموسمي التصدير في العام ١٩٨٨،وعام ١٩٨٩ (انظر سمارة، ١٩٨٩أ)،فان هذه الخسائر يتم تعويضها،للراسماليين من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والاردن،ولا يتم تعويض المزارعين.

- ولعل من غرائب الامور،ان تقوم الراسمالية المحلية،بالاستثمار في صناعات غذائية ذات توجه تصديري خلال الانتفاضة،بدل انتاج الحاجات الاساسية للمستهلك.

وباختصار، فقد كشفت تجربة الانتفاضة وبالتحديد المقاطعة، عن عجز الصناعة المحلية عن المساهمة بشكل مقبول في كفاية الحاجات الاساسية للشعب، وهذا ما اجبر القيادة الموحدة على اعطاء مرونات للمستوردين، لانهم كانوا يستوردون سلعا اساسية.

لقد شهدت السنوات الثلاث للانتفاضة تعاظم الأزمة الاقتصادية حيث ارتفاع حلزوني في اسعار الاساسيات، لا سيما وانها لا تنتج محليا، وشراسة في الاستحلاب الضريبي من قبل جيش الإحتلال، وعجز المؤسسات الصناعية المحلية عن استيعاب قوة عمل جديدة، رغم الحماية الشعبية لمنتجاتها.

وقد زاد الامر تعقيدا، عودة الكثير من الفلسطينين العاملين في الكويت، وحلول المستوطنين اليهود السوفييت محل عشرات آلاف العمال الفلسطينيين داخل الخط الاخضر.

كما لم يقتصر عجز المؤسسات المحلية عن استيعاب العمال الجدد، بل تجمدت الاجور عند حد متدني جدا. وهذا جعلنا امام حالة من تراكم عشرات آلاف العاطلين عن العمل، اي عدم حصولهم على دخل، الى جانب تدهور مداخيل من يعملون، رغم تزايد الفائض في ايدي الراسمالية المحلية، وهذا ما جعل التحكم بالفائض امرا مطروحا على المستوى الاجتماعي.(سمارة،١٩٩٠-و).

الانتفاضة وانتصار البرنامج البرجوازي

لقد اتضح للراسمالية الفلسطينية بكل شرائحها، وفي كل مواقعها الجغرافية،ان الانتفاضة،هي في التحليل الاخير سباق بين برنامجين طبقيين فلسطينيين،هما البرنامج الشعبي والبرنامج البرجوازي.

من هنا كانت الانتفاضة خطيرة الى حد كبير ، خطيرة لكونها انتفاضة،وخطيرة لكونها عفوية، وخطيرة لانها تضع الاسس لبرنامج شعبي في النضال الفلسطيني،له ثقافته الخاصة،والتي تفرز مفاهيمه الخاصة وتحليله الخاص لكل الوضع.

لقد ادركت البرجوازية الفلسطينية مبكرا ايضا،ان تصاعد النضال الشعبي كنضال بلا برنامج لا بد ان يصب في طاحونة برنامج اليمين والذي مضى على بلورته سبعة عشر عاما.اي منذ اعلان شعار السلطةالوطنية عام ١٩٧٣.اما تطور هذا النضال الى برنامج،ومبادرة شعبية،فيشكل خطرا فادحا على برنامج البرجوازية،وبالتالي على مكاسبها ومصالحها التي لا بد الا ان تكون على حساب الشعب.

لهذا بالتحديد تم العمل على توجيه الانتفاضة، بحيث يتم تدجين الجموح الشعبي الذي يتجاوز برنامج اليمين الفلسطيني،اي:

- يجب ان تكون الانتفاضة نضال من اجل اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. (وهذه بالطبع دولة\استثمار للراسمالية الفلسطينية المطعم مؤخرا على الراسمال العالمي والمتكيف بأدب مع الفهم والاستراتيجية الامريكيين في المنطقة) في محاولة لتقليد الجانب الاستثماري الراسمالي اليهودي في اقامة دولة-استثمار للبرجوازية اليهودية المطعمة على الراسمال العالمي،والتي تقف في خدمة المركز الامبريالي الامريكي ٢٤ ساعة يوميا.والخطورة في هذا المطلب كامنة في "رهن الانتفاضة بتحقيق دولة" وهذا وضع للعربة امام الحصان، كما ويقود الى الكارثة فيما لو عجزت الانتفاضة عن جلب الدولة.حيث كان يجب ان يتم الفصل بين هذه وتلك فالانتفاضة جزء من الكفاح الوطني تكون العودة والدولة من مطالبه،ولكن لا يتم اشتراط الحصول على دولة من الانتفاضة(سمارة،١٩٨٨ أ).

- يجب ان تشعر الجماهير بان المطالبة بحق العودة هو حديث جلف وممجوج ومؤذي لاسماع الساسة الغربيين الذين اذا "زعلوا" لن يعطونا دولة.

- يجب عدم بذل اي قرش في استثمارات انتاجية مثل (قروض للمزارعين او هبات) لاستصلاح الارض وانتاج الحاجات الاساسية.

- يجب تعميق الانتاج التصديري،لتعميق العلاقة مع السوق المشتركة ولان هذا يصب في بنية اقتصاد تحت الطلب كاقتصاد مستقبلي لهذه الدولة،ويحول دون تقوية بنية الاقتصاد المحلي لان هذه التقوية تقلل في التحليل الاخير من الاستعداد المحلي لاطاعة اوامر قيادية من الخارج.

- يجب شراء المنتفعين من خارج اطار المنظمة والذين قد يشاكسون عليها لصالح الاردن،وذلك باعطائهم منحا وهباتا ومكاتب ومراكز اعلام وفرص حوار مع الاسرائيليين "وشرح القضية لمن لا يستمعون لشرح"، وبذا امتطى هؤلاء النضال وحصدوا نتائج الدم المسفوح دون ان يكونوا قد قدموا شيئا. .

- يجب تقديم "صدقات" الى المخيمات ليظل لدى اللاجيء شعور بالذل امام الراسمال حتى في مرحلة انتفاضته الثورية ضد الاحتلال.

- يجب تضخيم الانتاج النضالي للانتفاضة باكبر من حجمه مهما كبر حجمه،ليقتنع المواطن بان لا داع لتجاوز ما وصل اليه.وبان كل شيىء مكتمل وان الدولة في الضفة والقطاع هي آخر عالمه.

وماذا كانت نتيجة هذه النجاحات كلها؟

كانت نتيجة نجاحات البرنامج البرجوازي الفلسطيني هي الوصول بالمواطن في المناطق المحتلة للتظاهر خلال الانتفاضة ليكون احد شعاراته "الاعتراف باسرائيل"،بينما تحتل اسرائيل كامل فلسطين؟ وكانت قمة اسقاط المواطن في هذه الفوغائية مظاهرة "ما اسمي حائط السلام" في اليوم الاخير من عام ١٩٨٩،والتي رغم ذلك رفضتها سلطات الاحتلال،وفرقتها بالقوة مسقطة عشرات الجرحى،وحتى من الغربيين الذين شاركوا فيها. لقد خرج اللاجيء الفلسطيني الذي طرد من ارضه منذ عام ١٩٤٨ لينادي بالاعتراف باسرائيل متصور في افق كاريكاتوري انه بهذه المطالبة اصبح حضاريا ومحترما من قبل الغرب السيد،مع ان جوهر هذا المطلب هو ان يظل هذا اللاجيء في المخيم،وكل ما يمكن ان يتغير هو ان تحكمه "ان صح له ذلك" الراسمالية الفلسطينية،والتي لن تقدم للمخيم عندها سوى " المخيم نفسه "والشرطي الفلسطيني الذي قد يكون هو نفسه من المخيم ايضا.؟

اما حالة انعدام الوزن القصوى،فكانت في مظاهرة نسائية في القدس نظمتها حركة "ريشت "الاسرائيلية، وترأسها زوجة وزير الشرطة الاسرائيلي السابق "حاييم بارليف" وهي مظاهرة خرجت "تحت شعار "القدس موحدة لاسرائيل" بينما شاركت فيها نساء من البرجوازية الصغيرة الفلسطينية وذات المواقع القيادية ومن حركات تطالب "بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس".

التكيف الى قيادة بديلة

لقد بادرت البرجوازية الفلسطينية وقبل انتهاء العام الاول للانتفاضة الى اعلان دولة فلسطينية "خارج فلسطين"واعلنت لها برلمانا من المناطق المحتلة.واعلنت اعترافها باسرائيل.فماذا كانت نتيجة هذا؟

كانت لهذا نتائج عديدة اهمها اثنتان:

الاولى : تواضع مطالب وبرنامج المقاومة الفلسطينية،ليكون اقصاها مؤتمر دولي وادناها انتخابات في المناطق المحتلة.وبهذا فقد تحولت القيادة البرجوازية للمنظمة نفسها الى قيادة بديلة لنفسها "السابقة".فلم ترد اسرائيل من القيادة البديلة التي تحدثت عنها طوال فترة الاحتلال الا الاعتراف،وقبول الشروط الاسرائيلية في التسوية،وكل هذا قبلته قيادة المقاومة الفلسطينية.ولا يغير في الامر شيئا رفض شامير التحدث مع هذه القيادة، بل يؤكد جوهر الحركة والايديولوجيا .

والثانية : تبلور شكل من الحكم الذاتي داخل المناطق المحتلة وهو الشكل الذي "غضت اسرائيل عنه الطرف خلال الانتفاضة "وقمعت من طريقه اللجان الشعبية .ويتجلى هذا الشكل في تلك المجموعة الكبيرة

من مؤيدي المنظمة الذين يتحركون ويصرحون بشكل علني ويجرون اللقاءات والحوارات مع السلطة الاسرائيلية واليمين الاسرائيلي . انهم يحضرون انفسهم للتفاوض مع اسرائيل وتحضرهم اسرائيل نفسها لذلك.

وبهذا، فقد "اقامت الجماهير الشعبية على نفسها واقامت مقام نفسها "سلطة حكم ذاتي للبرجوازية وفي الوقت الذي تقدم فيه اغلى التضحيات دون ان تدرك،وفي هذا حالة رهيبة من الاغتراب.

هل هناك تحليل بديل؟

منذ سقوط فلسطين في يد الاستيطان اليهودي عام ١٩٤٨،والكفاح الوطني الفلسطيني مستند الى المسالة الاساسية التالية:"ان لنا حق العودة الى فلسطين كوطن تم استلابه منا وطردنا منه على يد المستوطنين اليهود وبدعم كامل واساسي من الامبريالية العالمية جرى خلق دولة يهودية في فلسطين".(وهذا يشير الى مسالة هامة،وهي ان هذا الشعب لم يكن يطرح الدولة الفلسطينية اي انه كان ملتصق بالبعد القومي العربي الذي يرى ان دولته هي الدولة العربية الواحدة. وبالطبع، فان طرح هذا الشعار وتركيزه قد تواكب مع نضج وتبلور مصالح وارتباطات الطبقة البرجوازية الفلسطينية تشبها ب وانسجاما مع البرجوازيات التجزيئية العربية الاخرى). وعليه، فان انهيار البعد القومي في كامل بنية البرجوازيات العربية الاقليمية الحاكمة هو الذي ساعد البرجوازية واليمين الفلسطينيين على تركيز اقليمية فلسطينية "بلا مستقبل على ما يبدو". وهذا على اي حال ما ادركته البرجوازية الفلسطينية نفسها، ولذا، جاء طرحها للامر كسيحا على غرار دولة كونفدرالية مع الاردن، قبل الاستقلال او بعد الاستقلال، هذا هو مركز النضال الوطني الفلسطيني، وهذا هو مركز ايمان الشعوب العربية بالقضية الفلسطينية،وهذا هو مركز الاتجاهات السياسية والعقائدية العربية والفلسطينية بغض النظر عن تبايناتها الفكرية.

اما حين يتم اعتراف القيادة البرجوازية ألفلسطينية باسرائيل معتبرة ومؤكدة ان المنطقة المحتلة من فلسطين عام ١٩٤٨ والتي تشكل اكثر من ثلاثة ارباع فلسطين بان هذه المنطقة هي اسرائيل،فهذا معناه شطب النضال الفلسطيني طوال قرابة المئة عام ، والى ان يقدم منظرو ومشرعوا وساسة وقادة المنظمة تبريرا وتفسيرا آخرين،فاننا لا نرى للاعتراف الفلسطيني باسرائيل اي تفسير غير ما اوردناه اعلاه.

واما منطلق تحليلنا للصراع العربي الاسرائيلي فيتلخص كما يلي،او كما عرفناه من حياتنا في اوساط هذا الشعب الذي ننتمي اليه:

- ان فلسطين هي وطن الشعب الفلسطيني،والذي طرد منه عام ١٩٤٨.وان من حق هذا الشعب العودة للعيش في ارضه.

- كما انه بالمفهوم الماركسي، فان اسرائيل هي قطعة عسكرية للامبريالية العالمية ،قطعة متقدمة في الوطن العربي ،وان الاعتراف بها وهي على هذه الشاكلة ليس الا انسجاما وتماهيا مع المخطط الامبريالي وخاصة الامريكي في المنطقة.وهو اذن اخضاع الثورة العربية بما تحمله من مضامين تقدمية وتطوير

لحياة الشعوب العربية، اخضاعها لمقتضيات مصالح مركز النظام العالمي وتوابعه الراسماليين من الفلسطينيين والاسرائيليين وسائر العرب .

- بهذا المعنى،فان الشعب الفلسطيني قد طور كشعب فهمه لطبيعة الصراع في المنطقة،والذي يراه على ان له حق العودة والحياة مع اليهود في وطن مشترك على ان يتم النضال من اجل فلسطين الاشتراكية كجزء من وطن اشتراكي عربي.

على هذه الارضية،كان يمكن لقيادة المنظمة ان تتصرف على النحو التالي خلال الانتفاضة لو لم تكن قد ضلعت في "ايديولوجيا التسوية" :

- دفع الانتفاضة كي تستمر بشكلها الشعبي والسلمي بما فيه "العنف الشعبي" حتى حدها الاقصى.
- استمرار الكفاح الشعبي والعصيان المدني .
- استنهاض الموقف العربي ضد الاحتلال ، وهذا امر منوط بان تعرض الحركة الوطنية الفلسطينية موضوع الانتفاضة على الشعوب العربية وبالتالي عدم بقاء الانظمةالعربية هي حلقة الوصل بين الانتفاضة والشعوب العربية.
- استنهاض الموقف الدولي.
- تجميع الشروط اعلاه،وكافة الشروط الاخرى الممكنة حتى يصبح الاحتلال مشروعا غير مربح،ومكلف ويشكل فضيحة دولية لاسرائيل.
- في هذه الحالة تقام دولة الشعب الفلسطيني على الارض التي ينسحب منها الاحتلال.دون ان تعترف هذه الدولة باسرائيل ودون ان تطالب باعتراف اسرائيلي بها.ودون ان تحدد هذه الدولة حدودها."على ان لا تكون هذه الدولة سوى مشروع انتقالي كجزء على الاقل من سوريا الطبيعية وبالتالي من الدولة العربية المستقبلية" المتحدة او الموحدة.
- اذا اقتضت مفاوضات انسحابية مع الاحتلال،يصار الى المطالبة بعقد مؤتمر دولي واذا رفضته اسرائيل "وهذا مستبعد "في مناخ كهذا،فيصار الى اطلاق العنان للراسمالية الفلسطينية في المناطق المحتلة والتي تتوق للاعتراف والتفاوض،باعتبار هذه مهنتها التاريخية.وبهذا تحافظ المنظمة"رغم تفاوض البرجوازية مع اسرائيل"على موقفها المبدئي كونها تمثل شرف نضال الشعب الفلسطيني.
- الاستمرار في المطالبة بحق العودة للشعب الفلسطيني الى وطنه في ظل دولة دمقراطية علمانية بالمفهوم البرجوازي ودولة اشتراكية بالمفهوم الماركسي ولكن ضمن وطن عربي اشتراكي، وليس كجزيىء اقليمي فقير.

هنا تتضح ضرورة الاشارة الى مسالة هامة وهي ان مختلف التطورات التي حصلت في العالم سيان كانت الانفراج الدولي، او استسلام بعض انظمة البيروقراطيات المفروضة على الاشتراكية في اوروبا الشرقية وسيطرة الكمبرادور من جديد في الوطن العربي،وتكويع النظام البيروقراطي في الاتحاد السوفياتي امام الامبريالية العالمية،كل هذه التطورات التي حدثت واقعيا في العالم لا تجيز للشعب الفلسطيني ان يعلن انتحاره الذاتي على مذبح "حالة الوفاق والغزل العالميين".فالمرونة التي تبديها دول تجاه دول ومعسكرات تجاه معسكرات ،وحتى هزيمة بعض البيروقراطيات امام الامبريالية،كل هذه لا تجيز لشعب ان يلغي

ذاته،اي ان يعلن الشعب الفلسطيني انه ليس فلسطينيا،وان فلسطين هي اسرائيل.ومثل هذا الاعلان،ليس الا مطلب الامبريالية وعربون انتصارها الكامل الشامل في المنطقة.

قد يحاجج البعض، بان هذا مشروعا طوباويا او على الاقل بعيد المنال في ظروف كهذه.من الصحيح انه بعيد المنال، ولكنه افضل من الانتحار.؟فهل كان كل نضال الشعب الفلسطيني وتضحيات الامة العربية هي فقط لاقامة دويلة للراسمالية الفلسطينية في المناطق المحتلة ، متكيفة مع كافة شروط الخضوع للراسمالية العالمية التي ستحول كل هذا الشعب الى اجراء عند الراسماليين الاسرائيلي والامريكي؟.وهل كان هدف النضال الفلسطيني هو استبدال مصالح الراسمالية الكمبرادورية الفلسطينية بحقوق الشعب الفلسطيني؟ .

ولكن، ربما ليس هذا بيت القصيد، فاذا كان الامر متعلق بتكتيك الممكن فان علينا ان ندقق لنرى جيدا، وليس رغباتيا، ما هو الممكن اليوم.

فعلى ضوء المجزرة التي ارتكبت ضد العراق، فان الوجه الحقيقي للنظام العالمي الجديد، هو المزيد من القمع والنهب وتخليد التخلف واحتجاز التطور في المحيط. ونحن في اول قائمة المحيط. هذا النظام العالمي الجديد، وفي حضنه اسرائيل لا يجدان ما يدفعهما لترك اي جزء من حقوق الشعب الفلسطيني، ولا لرفع السيف عن العمود الفقري للامة العربية، ولا حتى للسماح لدولة عربية بالترسمل كما كانت تحاول العراق. وهذه مجتمعة تبقي على الاسس الرئيسية على ما هي عليه وهي:

- ان النضال العربي لن ينجز مهامه المصيرية من خلال "التحلق القطري".
- ان الراسمالية ليست طريق التطور.
- ان تجاوز التبعية والمحوطة هما مركز النضال اليوم، وباتجاه الاشتراكية بالطبع.
- ان النضال الفلسطيني المستمر والواجب استمراره لن يكون فلسطينيا بحتا.
- ان الدعم الامبريالي لاسرائيل، وانتقال مركز قرار قيادة الانظمة العربية الى واشنطن سسيحولان دون قيام اسرائيل بالانسحاب من اي شبر من الضفة والقطاع.
- وبالتالي يصبح ما هو معروض على الفلسطينيين "حكما ذاتيا محتملا وليس مؤكدا". فهل تقبل الرأسمالية بذلك. وهل تبرر قبولها بالاعتراف العربي الرسمي باسرائيل؟!.
- هذا ما يرفضه المنطق والضمير الشعبي. ولكن حتى الآن يبدو ان المثقفين المتغربنين من الفلسطينيين يفاوضون تحت سقف حكم ذاتي محتمل. فهل تقبل بذلك الرأسمالية الفلسطينية؟!!وهل يسمح لها الشعب بذلك نعتقد انه لن يسمح.

الملاحظات

الجزء الاول

الفصل الاول :

١) انظر بهذا الصدد، عادل سمارة، "النظام العالمي الجديد، الفائض للمركز والمجزرة للمحيط، الحرب الامبريالية ضد العراق" مجلة الآداب العدد وكتاب زد

٢) حول دولة ما بعد الاستقلال، انظر حمزة علوي

٣) حول غياب النظام البنكي في المناطق المحتلة : انظر الفصلين السادس والسابع من الاطروحة

٤) انظر بهذا الصدد كتابنا من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية باب الحماية والانسحاب الى الداخل.

٥) نفس المصدر. وكذلك ، عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية، منشورات الزهراء ١٩٩٠

الفصل الثاني

١- أعد هذا الموضوع في الاصل بالانجليزية كبحث ضمن مساق الماجستير في كلية بيك-بك، جامعة لندن ١٩٨٥.

٢- أعد هذا الموضوع في الاصل بالانجليزية، كبحث ضمن مساق الماجستير في كلية بيرك - بك، جامعة لندن ١٩٨٥.

الفصل الثالث

١- تثير اطروحة جوندر فرانك بان روسيا والصين لم تقيما تشكيلتين غير راسماليتين جدلا كبيرا بين الماركسيين، وقد يتصور البعض ان الردة الراسمالية الاخيرة في معظم بلدان اوروبا الشرقية تشكل دعما لاطروحة فرانك هذه.

٢- انظر بهذا الصدد دراسة مفصلة حول هذا الامر، عادل سمارة مصدر سبق ذكره.

٣- لقد عالجت الموقف الانتهازي للمثقفين الفلسطينيين والعرب في مقالة "المثقف العربي والفلسطيني ، من الثورة الى الكامب-كامب ديفيد" والذي سيصدر في مجلة المواجهة في مصر.

الفصل الثالث

١- كان الكراس الذي اصدره د. حمدي التاجي الفاروقي في آب ١٩٦٧ اول طرح من مثقفي الراسمالية المحلية بشان الاعتراف باسرائيل واقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الجزء الثالث

الفصل الخامس

١- انظر سمارة، مجلة خمسين العد ١٢ لعام ١٩٨٦.

الجزء الرابع

الفصل الثاني

١- مقابلة مع عاملين في مؤسسة "تنموية" محلية

٢- يتضح هذا في التوجهات الاقتصادية الاسرائيلية والتي تسمى سياسة "التخصيص". واما فيما يخص العمال في هذه السياسة فقد شكلت السلطات الاسرائيلية لجنة خاصة اسمتها "لجنة سوزمان" ،تقوم بوضع جدول للاجور يلغي بدوره العلاوات الاوتوماتيكية التي يتمتع بها العمال في القطاع العام اضافة الى الغاء مكاسب عمالية اخرى.

٣- هذا بناء على المقابلات التي اجريت خصيصا لهذا الكتاب.

٤- مقابلة مع عاملين في مؤسسة "تنموية" محلي.

٥- مقابلة مع باحث في مركز ابحاث محليز

٦-مقابلة مع عاملين في مؤسسة "تنموية" محلية.

٧-مقابلة مع مواطن في قطاع غزة.

المراجع

بالعربية

البيان الشيوعي "في اول ترجمة غير مزورة"

١٩٧٥ ترجمة العفيف الاخضر منشورات جاليليو، القدس

الدقاق، ابراهيم

٩٨٩١ مستقبل الاقتصاد الفلسطيني. ورقة مقدمة الى الماتقى الفكري العربي. القدس.

الجنيدي

١٩٨٦

التمويل في الاراضي المحتلة ،

١٩٨٦ مطبوعات "أسير" المركز العربي للابحاث
ونقل التكنولوجيا ، رام الله.

العامري، عنان

١٩٨١ التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، ١٩٠٠-١٩٧٠. منشورات صلاح الدين. القدس.

المرصاد،

١٩٧٢ العدد ١١٤٢ ص ٧

بالواء كريستيان

١٩٧٨ الاقتصاد الراسمالي العالمي:المرحلة الاحتكاريية والامبريالية الجديدة.
ترجمة عادل عبد المهدي. منشورات دار ابن خلدون. بيروت.

سعد احمد
١٩٨٥ حرب لبنان. ازمة الاقتصاد الاسرائيلي. منشورات الاسوار، عكا

عز الدين امين
١٩٨٧ المشروع الاسرائيلي لتبادل القوى العاملة
في مصر. مجلة قضايا فكرية الكتاب الخامس
مايو ١٩٨٧.

الموسى شريف
١٩٨٥ التبعية العربية والتصنيع، المستقبل العربي
العدد ٩٧.

ايوب ابراهيم رزق الله
١٩٨٦ الجذور التاريخية للنظام الاقطاعي في لبنان. مجلة الوحدة السنة الثانية العدد ٢٠ مايو ايار
الرباط وباريس

هلال جميل
١٩٧٥ التركيب الاقتصادي والاجتماعي في الضفة الغربية
١٩٤٨-١٩٧٤ بيروت، منشورات مركز الابحاث-منظمة.
التحرير الفلسطينية.

هيرشلاغ، ز.ي.
١٩٧٣ مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط. منشورات دار الحقيقة
ترجمة مصطفى الحسيني.

حزبون سمير وهيفاء سعيد وصبري نضال،
١٩٨٧ صناعة الصدف في الاراضي المحتلة، ورقة مقدمة
الى جامعة بير زيت.

علاونة عاطف
١٩٨٩ "مؤثرات الانتفاضة على اقتصاد فلسطين واسرائيل" في مجلة السياسة الدولية، القاهرة ١٩٨٩
العدد ٩٨ تشرين الاول اكتوبر ص ٦٢.

علاونة عاطف، عبد الله سمير وابو شكر عبد الفتاح
١٩٩٠ تقرير عن الاوضاع الصناعية في الضفة الغربية، أعد بطلب من مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية.

العمر عبد الجبار
١٩٧٨ ملك ومملكة: دراسة في اطماع الملك عبد الله في فلسطين . مجلة أفاق عربية العدد ٩ ص ص ٩٦-١٢٠ بغداد

-غوجانسكي، تمار.
١٩٨٧ تطور الرأسمالية في فلسطين. منشورات الاتحاد، حيفا.

غود فروا .م
١٦٩١ النظم الاسلامية ، نقله الى العربية فيصل السامر وصالح الشماع

ماركس كارل
١٩٧٦ البيان الشيوعي في اول ترجمة غير مزورة، اعداد العفيف الاخضر اصدار دار جاليليو-القدس.

ماندل ارنست
١٩٧٢ النظرية الاقتصادية للماركسية، منشورات دار الفارابي، بيروت.

سمارة، عادل
١٩٧٥ اقتصاد المناطق المحتلة. التخلف يعمق الالحاق. منشورات صلاح الدين. القدس.

١٩٧٩ اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع، منشورات دار العامل، رام الله.

١٩٨٧ احتجاز التطور. دراسة نقدية لادبيات اسرائيلية عن اقتصاد الضفة والقطاع. منشورات دار كنعان. دمشق.

١٩٨٩ اقتصاد تحت الطلب:دراسة في محوطة اقتصادي الضفة والقطاع بالتبادل مع المجموعة الاوروبية. القدس، مركز الزهراء.

١٩٩٠ التنمية بالحماية الشعبية. منشورات مركز الزهراء ، القدس

سمارة عادل وشحادة عودة

١٩٨٨ أ اقتصاد الضفة والقطاع ،من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية، منشورات كنعان. دمشق

١٩٨٩ ب تاثير الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي، مجلة الاسوار العدد ٤ عكا.

١٩٨٩ ج الاقتصاد الآخر للانتفاضة، اقتصاد الطبقة مجلة الفكر الجديد، العدد الاول، حيفا.

١٩٩٠ التعاقد من الباطن، تطبيق نموذجي للاستعداد المحيطي للراسمالية المحلية، مجلة قضايا، العدد ٢، القدس.

الازمة في الانتاج وليس في الدينار، جريدة القدس ٩-٢-١٩٨٩.

شحادة عودة وشلبي فاهوم،

١٩٨٧ الصناعات الحرفية في الاراضي المحتلة. ورقة مقدمة الى جامعة بير زيت.

- شولس الكسندر
١٩٨٢ دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لفلسطين في القرنين التاسع عشر والعشرين. منشورات ماكميلان. لندن.

١٩٨٨ تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦-١٨٨٢. عمان منشورات الجامعة الاردنية

صامد العدد ٤٦

مصلح، روز
١٩٨٠ الصناعة في الضفة الغربية
١٩٦٧-١٩٧٩.في شؤون فلسطينية العدد ٩٩ شباط
١٩٨٠ ص١٤.

- كاتشانافسكي، ي
١٩٨٠ عبودية اقطاعية، ام اسلوب انتاج آسيوي. دار الطليعة بيروت.

- كوكالي، نبيل
١٩٨٧ مشكلات الصناعة في محافظة الخليل. منشورات جامعة الخليل.

لجنة الامم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير عام
١٩٨٦ ص ٦. بيروت.

لوكاتش،جورج،
١٩٨٢ التاريخ والوعي الطبقي، ترجمة حنا الشاعر.
دار الاندلس بيروت.
- لوتسكي.ف
١٩٨٠ تاريخ الاقطار العربية المعاصر. منشورات الفارابي بيروت

شاكر، ط.ث.
١٩٧١ قضايا التحرر الوطني
والثورة الاشتراكية في مصر.دار الفارابي-بيروت.

ماركس،كارل
١٩٧٥ البيان الشيوعي في اول ترجمة غير مزورة، اعداد
العفيف الاخضر.منشورات دار جاليليو ، القدس ١٩٧٥.

ماعوز موشيه،
١٩٨٦ القيادات السياسية في الضفة الغربية بدون
دار نشر.
ماندل،آرنست،
١٩٨٢ النظرية الاقتصادية للماركسية، بيروت، دار الفارابي.

الماضي منيب الموسى، سليمان
١٩٥٩ تاريخ الاردن في القرن العشرين، بدون دار نشر.

- نصر ودوبار
١٩٨٢ الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية. منشورات مؤسسة الابحاث العربية

شرايحة، وديع
١٩٦٨ التنمية الاقتصادية في الاردن ، معهد البحوث
والدراسات العربية.عمان.

التقارير بالعربية

==========

الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة بيروت، ١٩٨١، و ١٩٨٢ اسكوا يونيدو

- **القطاع المالي الفلسطيني:** تقرير الامم المتحدة، ١٩٨٧

- **الجريدة الرسمية الاردنية،** ١٩٥١. -المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة الاقتصاد، النشرة الاحصائية السنوية،١٩٥١ العدد ٢ بيان رقم ١٠٠.

- **الجريدة الرسمية،** الاردن، ملحق العدد ١٠٩١، وعدد تشرين الاول ١٩٥١ ملحق رقم ٢ للعدد ١٠٨٣

- **الدراسة الصناعية** لعام ١٩٦٥، والصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة، عمّان ١٩٦٧

- **المملكة الاردنية الهاشمية،** دائرة الاحصاء، الاحصاء الصناعي، ١٩٧١، عمان ديسمبر ١٩٦٨.

- **المكتب الفني،** القسم الاردني في اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة. عمان، الاردن.

- **النشرة الاحصائية السنوية،** الاردن:١٩٥١، العدد ٢ - **تقرير الادارة المدنية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية،** ١٩٨٤

- **مجلة صامد** العدد ٤٤ لعام ١٩٨٣ ص ١٠ عمان وبيروت.

- **مجلة صامد،** العدد ٧٢ عمان ١٩٨٨

- **مشاكل التطور في الدول النامية.** دار التقدم، موسكو، ١٩٧٤

- **موشيه ليفي** رئيس شعبة التخطيط في مكتب دائرة الزراعة التابعة لسلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية ١٩٧٦.

- **تقرير الامم المتحدة** لعام ١٩٨٧.

English References

Abdel-malek Anwar

1968 Egypt: Military Society. Vintage Books. New York.

Abed, George T

1988 The Economic Viability of Palestinian State. Journal of palestine Studies, vol.xix, No.2 Winter 1990.

Aruri Naseer

1972 Jordan, A Study in Political Development, 1921-1965. The hague, Martinus Nijhoff

Amin,Samir

1976 Unequal Development. Harvester Press

1976 Imperialism & Unequal development. Harvester Press.

Anderson, Parry

1974 Lineages of the Absolutist State. London: New Left' New York: distr Schocken.

Asad, Talal

1976 Class Transformation Under the Mandate. Merip Reports no 53.

Bagchi, Amiya Kumar,

1985 The Political Economy of Underdevelopment. Cambridge, Cambridge University Press.

Bahiri Simha

English Reports

-Anglo-American Committee of Enquary, Survey of palestine. Government of Palestine. 1946. vol III.

- Israel Economist, January, 1973

-Palestine Government General Monthly Bulletin of Current Statistics, January 1948, Jordan, Ministry of Economy 1951 Wages Survey.

-Statistical Abstract of Israel, 1972, 1982 1986.

-The West Bank Atlas. West Bank Data Project. Jerusalem: 1988

-UNCTAD-TD/B/1102, 1986:p6. West Bank Atlas, 1988. West Bank Data Project.

-UN/ECWA, 1981:8

- Israel Economist, January, 1973

-Palestine Government General Monthly Bulletin of Current Statistics, January 1948, Jordan, Ministry of Economy 1951 Wages Survey.

-Statistical Abstract of Israel, 1972, 1982 1986.

-The West Bank Atlas. West Bank Data Project. Jerusalem: 1988

-UNCTAD-TD/B/1102, 1986:p6. West Bank Atlas, 1988. West Bank Data Project.

-UN/ECWA, 1981:8

Wallerstein, I.

1974 The Modern World System, New York, Academic Press.

Warren, Bill

1971 "Imperialism and Capitalist Industrialisation". New Left Review. No, 81, September/October 1973, pp 3-44

1980 Imperialism: Pioneer of Capitalism, edited by John Synder, London, Verso Books.

Warriner.D

1948 Land and Poverty in the Middle East. London

Weinstock,N

The Impact of Zionist Colonialism On Palestine Arab Society before 1948. Journal of palestine studies. vol12. no2

Wittfogel, Karl

1953 Oriental Despotism.

Wolpe, Harold (ed.)

1980 The Articulation of Modes of Production, London, Routledge & Kegan Paul.

Yitzak. H

1968 Agriculture in the West Bank. in New Outlook, vol. 2, no. 2

English Reports

-Anglo-American Committee of Enquary, Survey of palestine. Government of Palestine. 1946. vol III.

Smith, Pamela

1984 Palestine and the Palestinians, 1875-1983. Worcester, Billing & Sons Limited.

Stalin,J.

1954 Works, Volume 5&6, London, Lawerance & Wishart.

Sussman, Z.

1986 Israel's Economy: Performance, Problems & Policies London, The Institute of Jewish Affairs, Tel Aviv, The Jacob Levinson Center of the Israeli-Diaspora Institute.

Sweezy, P. M.

1970 The Theory of Capitalist Development, New York, Monthly Review Press.

Szentes, Tamas

1988 The Transformation of the World Economy. New Directions and New Interests, London, Zed Books.

Taggart Simon

1985 Workers in Struggle: Palestinian Trade Unions in the West Bank, London, Edit Pride.

Taylor, John G.

1979 From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociology of Development and Underdevelopment, London,MacMillan Press.

Terray Emmanuel

1969(1972) Marxism and Primitive Society. New York, Monthly Review Press.

Samara, Adel

1986 "Arab Nationalism", Khamsin 12:53-86.

1988b The Political Economy of the West Bank: From Peripheralisation to Development, London, Khamsin Publications.

1991 Industialisation in the West Bank: A Socio-Ecanomic Analysis. Unpublished Thesis. University of Exeter.

Schloch, Alexander

1982 "The Economic Development in Palestine", Journal of Palestine Studies, 10 (3): 35-58.

schumpeter, Joseph

1951 Imperialism and Social Classes, ed. Paul M. Sweezy. Oxford.

Seddon, D

1986 "Commentary On Agrarian Relations in the Middle East:A 'New Paradigm' for Analysis?" Current Sociology, Vol; 34. No 2 Summer 1986:151-172.

1989 "A Review Article. Making History: Myths and Realities of the Palestinian Struggle". Journal of Refugee Studies, Vol. 2. No. I, 1989 :204-216.

Sivanandan, A.

1989 "New Circuits of Imperialism", Race and Class, 30 (4), April & June 1989: 1-19.

Smith, Adam

1911 The Wealth of Nations, 2 Volumes, London, Everyman.

Porter.R.S

1953 Economic Survey of Jordan, British Middle East Office.

Poulntzas, Nicos

1975 Classes in Contemporary Capitalism. London: New Left; New York: distr. Schocken.

Prebisch, Raul

1950 The Economic Development of Latin America and its Principal Problems, New York, United Nations Publications.

Rey, P. P.

1973 Les Alliances des Classes, Paris, Maspero.

Roy, Sara

1986 The Gaza Strip Survery: A Demographic, Economic, Social and Legal Survery, Jerusalem, The West Bank Data Project.

Ryan, Sheila

1974 "Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundation of a New Imperialism", Middle East Review and Information Project, 24, January 1974: 3-24,28.

Sa'ad, Ahmad

1984a Harb Lubnan: Azmat Al-Iqtisad al-Israili (The Lebanon War: The Crisis of the Israeli Economy), Acre, Israel, al-Aswar Publications.

1984b "Mu'tamar Ashab al-Malayin fi'l-Quds al-Muhtalla" (The Conference of Millionaires in Occupied Jerusalem), Samid, 50-51, July 1984: 152-194.

Marx, Karl

1853 "Future Results of the British Rule in India", reprinted in L Feuer (ed.), Marx and Engels: Basic Writings in Politics and Philosophy, London, Fontana, 1961 & 1969.

1968 On Colonialism and Modernisation. Edited by an Introduction by Shlomo Aveniri. N.Y. Doubleday

Migdal, Joel

1980 "The Two Faces of Ottoman Rule: Palestinian Siciety before World War I" in Migdal, Loel (ed), Palestinian Society and Politics, Prinston University press.

Mutawi, Samir

1987 Jordan in the 1967 War, Cambridge, Cambridge University Press.

Oded, Yitzak

1968 "Agriculture in the West Bank". New Outlook, vol.2 No.2 February 1968.p27.

Owen. R

1980

Parsons. T

1960 Sociological Theory of Modern Society, Free Press, New York

Pollock, Alex

1990 "Peasants, Merchants and Market: The Structure of Peasant Indebtedness". Workshop paper presented to al Multaqa 1 June 1990. Jerusalem.

Larrain, Jorge

1989 Theories of Development, Oxford & Cambridge, Polity Press with Basil Blackwell.

Lenin, V. I.

1938 Imperialism: The Highest Stage of Capitalism. London

1964 The Development of Capitalism in Russia, Collected Works: 3, Moscow, Progress Publishers.

Luxemburg, Rosa

1951 The Accumulation of capital, London, Routldge & Kegan Paul.

Mansoure.G

1936 The Arab Worker under the Palestine Mandate, Jerusalem. D. McEachern,

1976 "The Mode of Production in India", Journal of Contemporary Asia, 6 (6).

Mansour, A.

1984 Iktisad al-Sumud (The Economy of Steadfastness), Beirut, Dar al-Farabi.

Mansouri. G

1946 The Arab Worker under the Palestine Mandate. Jerusalem

Mao Tse-Tung

1977 A Critique of Soviet Economics, New York, Monthly Review Press.

Kahan, David

1983 Agriculture and Water Resources in the West Bank and Gaza, 1967-1987, Jerusalem, The Jerusalem Post Publications.

Kanovisky, E.

1970 The Economic Impact of the Six Day War, New York, Praeger.

kay. G

1975 Development and Underdevelopment: a Marxist Analysis. London: Macmillan; New York: St Martin's.

Kayyali.A

1978 Palestine: A Modern History. Croom Helm Ltd

Kelly, Kevin D.

1979 "The Independent Mode of Production", Review of Radical Political Economy, 2 (1), Spring 1979: 38:48.

Kolakowiski, Leszek

1978 The Main Currents of Marxism: 3 vols. Oxford and New York: Oxford University Press.

Konikoff. A

1946 Transjordan, an Economic Survey Jerusalem.

Konrad.G & Szelenyi.I

1979 The Intellectuals on the Road to Class Power. New York: Harcourt Brace Jovanovitch; Broghton: Harvester.

Kula, Witold

1962 (1976) Economic Theory of the Feudal System. London: New left; New York: distr. Schocken.

Hilton,R

1976 The Transforamtion From Feudalism to capitalism (ed) Verso.

Hodgkin.T

1986 Letters From Palestine 1932-1936. Edited by E.C.Hodgkin. Quarett Books. London, Allen& Unwin

Hobson. J

1938 Imperialism: A Study, London, Allen & Unwin

Hunt, Diana

1989 Economic Theories of Development, New York. Harvester Wheatsheaf.

IBRD

1957 The Economic Development of Jordan

Immanuel, J

1991 "Licenses Granted for New Factories in Areas". The Jerusalem Post, 9-5-1991:8

Islamoglu, H. and Keyder, C.

1981 "The Ottoman Social Formation" in The Asiatic Mode of Production, ed: Anne M., Baily &
Joseph Llobera. London, Routledge and Kegan Paul.

Jenkins, R.

1984 "Divisions over the International Division of Labour", Capital and Class, 22: 28-57.

Frobel,F. Heinrichs, J & Kreye, O

1980 The New International Division of labour. Cambridge, Cambridge University Press.

Gabbay, Rony

1959 A Political Study of Arab Jewish Conflict: The Arab Refugee Problem.(Geneva and paris).

Garaibeh, Fawzi

1985 The Economies of the West Bank and Gaza Strip Boulder, Co., Westview Press

Glavanis, Kathy & Pandeli

1983 "The Sociology of Agrarian Relations in the Middle East: The Persistence of Household Production", Current Sociology, 3 (2):1-106.

1990 (sds). The Rural Middle East. Peasant Lives and Modes of Production. London, Zed Books.

Goodman, David & Redclift, Michael

1981 From Peasant to Proletarian. Capitalist Development and Agrarian Transitions, Oxford, Basil Blackwell.

Grou, P

1985 The Financial Structure of Multinational Capitalism. Dover, BERG.

Hacker, Jane

1960 Modern Amman: A Social Study (University of Durham).

Hilferding.R (1938)(in Mommesn. W)

1981 Theories of Imperialism. Weidenfeld & Nicolson

Cardoso. F. H

1972 "Dependency and Development in Latin America". New left Review, no 74

Carter Aiden

1978 "The Modes of Production Controversy", New Left Review, 107:47-77

Dixon Marlene

1982 "Duel Power: The Rise of the Transitional Corporation and the Nation State". Contemporary Marxism, 5:129-146

Dore. E & Weeks.L

1977 "Class Alliance Struggles in Peru". Latin American Perspectives, 3.4

Emmanuel, Arghiri

1972 Unequal Exchange , A Study of the Imperialism of Trade. Monthly Review Press, New York and London.

1972 "White Settler Colonialism and the Myth of Investment Imperialism" New Left Review, 73:35-57

Engels. F

1884 The Origin of the Family, Private Property and the State. Stuttgart: Dietz, 1884 (rev, 4th edn 1894).

Frank. A

1969 Capitalism and Underdevelopment in latin America. New York. Monthly Review Press.

Frank. A, Wallerstein. I, Amin.S and Arreghi, G

1982 Dynamics of Global Crisis. New York, Monthly Review Press.

Bettelehiem.C

1972 An Appendix in Emmanuel's "Unequal Exchange". Monthly Review press.

Bottomore, Tom

1983 A Dictionary of Marxist Thought, Oxford, Blackwell Reference

Bregman,A

1974 Economic Growth in the Administarted Areas 1968-1973.Bank of Israel Research Department.

1976 The Economy of the Administered Areas, 1968-1973 Jerusalem, Bank of Israel.

Brenner. R

1977 The Origins of Capitalism: A Neu Smithian Marxism", New Left Review, no 104

Brewer, Antony

1981 Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey.London and Boston. Routledge and Kegan Paul.

Brown, Michael Barrett

1974 The Economics of Imperialism, London, Penguin Books

Bruno.M

1988 The Jerusalem Post

Bukharin. N

1976 Imperialism and World Economy, London, Merlin Press Ltd.

Bagchi, Amiya Kumar,

1985 The Political Economy of Underdevelopment. Cambridge, Cambridge University Press.

Bahiri Simha

1987 Industrialisation in the West Bank and Gaza. Jerusalem Post. The West Bank Data Project and the Jerusalem Post.

Banaji, J

1977 "Modes of Production in a Materialist Conception of History" Capital and Class, 2, (3)

Baran, A Paul

1957 The Political Economy of Growth, New York, Prometheus.

Baran, P. & Sweezy, P

1966 Monopoly Capitalism, New York, Monthly Review Press

Ben Shahar, H. & Lerner, A

1975 The Economics of Efficiency and Growth: Lessons from Israel and the West Bank, Cambridge, Mass Ballinger Publishing Company

Benvenisti,M

1987 Demographic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank. Jerusalem, The West Bank Data Project and Jerusalem Post.

Bernstein, H

1977 "Notes on Capital and Peasantry", Review of African Political Economy, 10:60-73

English References

Abdel-malek Anwar

1968 Egypt: Military Society. Vintage Books. New York.

Abed, George T

1988 The Economic Viability of Palestinian State. Journal of palestine Studies, vol.xix, No.2 Winter 1990.

Aruri Naseer

1972 Jordan, A Study in Political Development, 1921-1965. The hague, Martinus Nijhoff

Amin,Samir

1976 Unequal Development. Harvester Press

1976 Imperialism & Unequal development. Harvester Press.

Anderson, Parry

1974 Lineages of the Absolutist State. London: 'New Left' New York: distr Schocken.

Asad, Talal

1976 Class Transformation Under the Mandate. Merip Reports no 53.

independent analysis and position despite the fact that the case of discussion is their own nation.

That is why one of the ambitions of the criticism aimed at the Palestinian capitalist class is to put the the Palestinian issue in its Arab depth and dimension.

Adel Samara
Ramallah
May 1991

Finally, the aim of doing this work was never limited to the level of making an economic survey of the situation of Palestinian capitalism, nor a historical study of Palestinian capitalism. One of the main issues which has been raised and dealt with is the theoretical one. To deal with this issue in this stage of history is a form of taking an adventure. But, the reason for dealing with it is different. My aim was to provoke, to start a debate concerning the relevant theoretical issues.

It is not strange to note that one of the main defects in the Arab literature is its theoretical poverty. My aim is to try to make a theoretical interpretation and analysis of our history.
On this level, I know that many, including some Marxists, will not accept my historical materialist approach for this analysis. But I think that none of them will reject the idea of placing the study in a theoretical framework.

However, the aim is even more ambitious. For decades, if not centuries, we in the Arab countries were subjected to several forms of colonialism and imperialism. These circumstances bred several forms of dependency. One of these dependencies is that of theory. Many of our intellectuals import the analyses of others, if these analyses are about theory or about our intellectual's own country, their life and history.

That is why more and more of our intellectuals look at Arab nationalism, unity, and even the future from and through the others' perspectives and points of view. They are unable to create their own

Palestinian capitalism is a productive one. If it is a merchant comprador one, why has it been developed toward this form of development? And, can a peripheral capitalism be expected to be a leading factor toward a real and final independence?

Part Three deals mainly with the political factor. Since Palestine was the regional center for Jordan until the late years of the 1940s, why and how has it changed to become in the periphery of Jordan today? This part discusses the new rise of Palestinian capitalism, Israeli policy in the West Bank and the Gaza Strip, the place of Palestinian capitalism in the struggle between Jordan and the P.L.O., the Palestinian's struggle for leadership, the political relations between Palestinian capitalism and the Israeli occupation, and the P.L.O.'s politics inside the Occupied Territories.

Part Four concentrates on the industrial situation in the West Bank and the Gaza Strip. The first chapter of this part is built on the author's questionaires and interviews. The second chapter deals with the phenomenon of sub-contracting, and its large role in the West Bank and Gaza Strip's economy. Its aim is to clarify to what extent the industrial structure of this economy is deformed.

This result, is in fact, highly related to Parts One and Two, which used theoretical means to prove the dependency of Palestinian capitalism.

The third chapter in this part is an overview of the role of Palestinian capitalism in the Intifada. Was this capitalism a real part of the Intifada? Does it practise the role of native capitalism during the mass uprising against the occupier, which is a settler colonial one?, (i.e. to adopt an investment policy in general and to concentrate in the productive sector in particular)

theoretical analysis and critique has been conducted of the these of Islamuglu and Keyder, Samir Amin, Tamar Gogansky, Maxime Rodinson and Hirshlag.

In the same part, the integration of Palestine into the world economic order has been discussed. In this discussion, the rise of Palestinian merchant capitalism, especially in its early relation to and dependency on the Ottoman Empire, British colonialism, and the Jordanian regime has been discussed.

While the theoretical analysis of Part Two is not limited on the geographic sense, it is limited concerning the case study; which is the West Bank, and not the whole of Palestine.

The reasons for this limitation are the lack of written literature on the one hand; and the difficulty of visiting the various Palestinian communities, even inside Palestine itself, like the Gaza Strip, as a result of the restrictions imposed by the Israeli occupation, especially during the Intifada.

This part deals with the early capitalisation of the West Bank. Despite the fact that Chapter One of this part explained that capitalisation in Palestine had been in place since the 70s of the last century, one of the aims of Chapter Two in this part is to negate the pretenses of some Israeli writers that capitalisation and commercialisation was introduced into the West Bank during the Israeli occupation after 1967. Other issues which are discussed are the expansion of capitalist relations of production, the features of capitalisation, and the agrarian question. In Chapter Three of this part, the social structure and groups of the Palestinian merchant capitalist class is discussed. A great and heavy emphasis has been placed on the explaining an important issue; which is to what extent

In fact, because of the lack of information about the Palestinian communities in the Diaspora, this study has limited itself to the Palestinians inside the West Bank and the Gaza Strip. (This very lack of global information itself proves of the complexity of the Palestinian issue.

The first part of this study outlines its approach, which is that of historical materialism. The author believes that the best approach in tackling a class issue is to start with the social formation and what it contains of mode/modes of production. This in addition to the forces and relations of production, and the society's way of dealing with the issues of accumulation and surplus.

By adopting this approach, the author is trying, clearly illuminate the peripheral nature of Palestinian capitalism.

It was thus necessary to deal, on a limited scale, with the feudal social formation, as an introduction to the issues of transformation to capitalism and the capitalist social formation itself. A summary of the polemic debate on feudalism between Hilton and others on the one hand, and Sweezy on the other, has been presented in this chapter.

Dealing with this issue, the author was not motivated by a mere theoretical incentive, but first and foremost by trying to clarify that feudalism in Europe and in the Middle East were not the same. And further that Palestine never passed a social formation in its development which was a copy or even very similar to that of Europe.

The above discussion is followed by a discussion of the historical developments which bred Palestinian capitalism. According to that, a

ENGLISH ABSTRACT

This book is an introduction to the issue of the Palestinian capitalist class. The class issue itself is a highly debatable subject, even in the developed capitalist societies. But to tackle this issue in the unique case of Palestine is a difficult job.

One of the main reasons for this difficulty is that there is little concensus about who is Palestinian; what constitutes the Palestinian society itself.

However, this is not surprising considering that the subject of the present study is a country which has had to endure, for a period of one hundred and fifty years, continued campaigns of settlers; and, recently, a series of destructive wars (1948, 1967, 1982) against its Geographic, demographic, social and economic destruction resulted from these wars, and significantly affecting Palestinian society.

This book contains four chapters. The first and second chapters present theoretical and historical background, while the third and fourth focus on the political and economic spheres.

While the first and second chapters deal with Palestine as a whole, the last two deals with the situation of the West Bank in particular, (and to a relatively lesser extent with the Gaza Strip only).